

کتابخانه عمومی کار عالی حیدرآباد دکن

۹۲۷ سرپر

الف ۲۰

۲۹۷۲۹

۲۹۷۲۹

کشف الحقایق شرح کنز الدقایق

فقه حنفی

۱۰۱۵

نمبر کتاب دفن مذکور







# كِتَابُ

كشف الحقائق شرح كنز الدقائق

للإمام القدوة الفقيه الورع الزاهد بقية السلف وعين

إيمان الخلف الاستاذ الاجل الشيخ عبد الحكيم

الافغاني نزيل دمشق الشام

حفظه الله ونفعنا به

آمين

٢٣٩  
فئة  
١٠١٥

❖ وبهامشه ❖

شرح الامام الاجل المحقق علامة الامة في المعقول والمنقول وواحد  
الائمة في الفروع والاصول عبيد الله ابن مسعود المشهور بصدر الشريعة علي  
منن الوفايه لجدده الامام الاستاذ الاجل تاج الشريعة رحم الله الجميع

❖ الجزء الاول ❖

( حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه وملتزمي طبعه )

❖ الطبعة الاولى ❖

❖ ١٣١٨ هـ ❖

طبع بالمطبعة الاردنية بسوق الخضار القديم بمصر

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بدأ وعوداً سبحانه من رب رحيم الذي يستعان منه في كل خطب وإليه ترجع الامور وصلى الله على خير خلقه محمد وسلم صلاة وسلاماً مستمرين على عمر الدهور وعلى آله واصحابه وبعد فلهذه عدة كلمات جمعها المقل من الكتب المعتبرة لينتفع به الطالب في ادراك الوجوه لمطالب كنز الدقائق معرضاً عن تكثير تصوير المسائل وتقييدها لوضوحها بين المستفيدين ولا ييضها بحول الله عز وجل وقوته سبحانه كشف الحقائق واعلم انه انما عز كل قول لقائله وذوياً له كره واطمئناناً لقلب الطالب الا ما عز المقل لنفسه فانما هو لئلا يلتبس زيفه بجيدهم ليس الا والله تعالى اعلم بالسرائر هذا وقد تكون مقولات كثيرة لقائل واحد فيجمعها ويعزوها له عند اخبرها وما لم يعزها لاحد فهو لصاحب الهداية قطعاً ليوخذ منه ان هذا المجموع مختصر الهداية وانما يترك العزو لصاحب الهداية فيما اذا لم يفصل بين كلامه وكلام الماتن مقولة لغيره والا فالعزو لازم فما عروت اليه رمزا الهداية ورمزها هـ هـ ممدود الآخر واما مقصوره هـ هـ فهو علامة انتهاء التلاوة وفتح القدير شرحها للشيخ كمال الدين بن الهمام ورمزه ت ت و التناجى تكملة فتح القدير من كتاب الوكالة الى آخر الكتاب ورمزه ت ت و ت و الكفاية شرحها ايضاً للسيد جلال الدين الحوارزمي ورمزها ك ك و التبيين شرح الكنز المشهور بالزيلمي ورمزه ي ي و الدر المختار ورمزه در در و حاشيته الموسومة برد المختار للشيخ محمد امين بن عابدين ورمزه امين امين واكثر ما نقلت من عباراتهم مغير باختصار او زيادة شيء بحيث لا يخرج الكلام عن حد العزو اليهم او تبديل كلمة بمرادها ورمز هذا التغيير م م وربما رأيت على هوامش بعض الكتب فوائد منقولة من الكتب المذكورة او غيرها فقلتها ورمز الهوامش س س و اقل قليل يوجد ب ب و رمزا للبحر الرائق وما كتبه المقل من فكره القاصر فرمزه ع ع وربما يفهم من غوى كلام هؤلاء الكتب معنى من غير تصريحها به فيكتبه على حسب فهمه ويذيله بقوله فهم من كذا فيا احب الانصاف المرجو من الحنان المنان ان يصلح لنا ما فرطنا ثم منك ان تسد لنا الخلل فان رأيت فيما كتبت شيئاً مغالماً عن العقل والنقل وكنت اهلاً لما هنالك ولم يقبل الاصلاح فامحه او اضرب عليه خطاً وان كان

( قابل )

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله اجمعين يقول العبد المتوسل الى الله تعالى بانوى الذريعة محيى الله بن مسعود بن تاج الشريعة سعد جده وانجح جده هذا حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية في مسائل الهداية التي الفها جدي وأستاذي مولانا الاعظم استاذ علماء العالم برهان الشريعة والحق والدين محمود بن صدر الشريعة جزاه الله عني وعن جميع المسلمين خير الجزاء لاجل حفظي

١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥
٦	٦	٦
٧	٧	٧
٨	٨	٨
٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠

قابل الاصلاح فاصلحه اصلح الله شأننا وشأنك هذا والسلام قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اعز العلم ﴾ اي علم الشرائع وهو علم الفقه لانه المقصود بالتأليف واعرازه تعظيمه في نفس كل عامل بآبوا السعود ﴿ في الاعصار واعلى حربه ﴾ طائفته مسكين يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الآية ع ﴿ في الامصار والصلاة ﴾ وهي من الله سبحانه وتعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وهي لمعنى مشترك لانه مشترك مسكين قوله الباء اي طلب الرحمة من الله تعالى لبيه صلى الله عليه وسلم وقوله لمعنى مشترك اي مشترك فيه وهو التعظيم فالرحمة والاستغفار والدعاء افراد الصلاة وقوله لانه مشترك اي موضوع باوضاع متعددة لمعان متغايرة كلفظ عين آبوا السعود والحاصل انه مشترك معنوي كالحيون لا لفظي كالعين مع فسقط ما يقال ان في آية ان الله وملائكته يصلون على النبي استعمال المشترك في معنييه استعمالاً واحداً وترك السلام لعدم كراهة افراد احدها عن الآخر او انه اتى به لفظاً وهو الظاهر خروجاً من خلاف القائل بالكراهة آبوا السعود ﴿ على رسوله ﴾ الرسول اخص من النبي فالتبني انسان حر ذكر اوحى اليه بشرع امر بتبليغه اولاً والرسول انسان حر ذكر اوحى اليه بشرع امر بتبليغه وقد يطلق الرسول على الملك قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس ولا يطاق عليه النبي وعلى هذا فالعموم والخصوص من وجه ولم يصرح باسمه الشريف محمد اشارة الى علو شأنه لما فيه من الشهادة على انه المشهور الذي لا يشبهه آبوا السعود ﴿ المختص بهذا الفضل العظيم ﴾ فضل العلم المتقدم ذكره والباء داخل على المقصور بحمل العلم في كلام المصنف على علم الشرائع بوصف كونه غير منسوخ فان هذا مقصور على نبينا صلى الله عليه وسلم آبوا السعود ﴿ وعلى آله ﴾ المراد به هنا كل مؤمن آبوا السعود لانه مقام الدعاء فيلائمه التعميم بخلاف مقام تحريم الصدقة ع ﴿ الذين فازوا ﴾ الفوز النجاة والظفر بالخير والملاك ضد فاز مات وبه ظفر ومنه نجى قاموس وعلى هذا فكلية من في قوله ﴿ منه ﴾ متعلق بمحذوف حال من حظ والباء في قوله ﴿ يحظ ﴾ صلة فازوا ع اي ظفروا بحظ اي نصيب منه اي من الفضل او من الرسول مسكين ﴿ جسم ﴾ عظيم مسكين ﴿ قال مولانا الحبر ﴾ العالم قاموس ﴿ التحرير ﴾ الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن الفطن البصير بكل شيء لانه يغير العلم فحراً قاموس ﴿ صاحب البيان ﴾ باللسان ع ﴿ والبنان ﴾ في الكتابة ع ﴿ في التحرير والتقرير ﴾ تحرير الكتاب تقويمه قاموس فالتشرع غير ترتيب الف ع ﴿ كاشف المشكلات والمعضلات ﴾ عضلت المرأة بولدها عسر عليها قاموس ﴿ افضل الوري ﴾ الخلق قاموس ﴿ حائط الحق ﴾ الحق القرآن وضد الباطل والعدل والاسلام قاموس ﴿ والملة ﴾ الشريعة والدين قاموس ﴿ والدين ﴾ الاسلام والطاعة والتوحيد واسم لجميع ما يتعبد الله عز وجل به والورع قاموس ﴿ شمس الاسلام والمسلمين وارث علوم الانبياء والمرسلين ابو البركات ﴾

والمولى المؤلف لما ألفها سبقاً سبقاً  
وكنت أجرى في ميدان حفظه طلقاً  
طلقاً حتى اتفق اتمام تأليفه مع اتمام  
حفظي انتشر بعض النسخ الى الاطراف  
ثم بعد ذلك وقع فيها شيء من  
التغييرات ونبت من المحو والاثبات  
فكتبت في هذا الشرح العبارة التي  
تقرر عليها المتن لتغيير النسخ المكتوبة  
الى هذا النمط والعبد الضعيف لما

البركة كثرة الخير جعله ابا البركات ملا يسته اياها\* ابو السعود\* عبد الله بن احمد  
ابن محمود النسفي\* النفس بفتحين مدينة كبيرة ببلاد السغد بين سمرقند وجميكون  
خرج منها جماعة من اهل العلم في كل فن\* ابو السعود\* تغمد الله\* تغمد الله  
يرحمته غمره وفلاتا ستر منه ما كان قاموس\* غمره الماء غمره غطاء قاموس\* بالرحمة  
والرضوان لما رأيت المهم\* الارادات\* ابو السعود\* مائة\* اسناد الميل اليها تجاز  
عقلي او بنقد ير مضاف اي اصحاب المهم\* ابو السعود\* الى المختصرات\* الاختصار  
تقليل اللفظ وتكثير المعنى والايجاز اداء المقصود باقل من عبارته المتعارفة والاطناب  
اداءه باكثر منها والتطويل زيادة اللفظ على ما يؤدي به اصل المراد مع كون الزائد  
غير متعين فان تعين فهو الحشو كقوله اعلم علم اليوم والامن قبله\* ابو السعود\* والطباع  
راغبة عن المطولات اردت ان اخلص\* التلخيص تبين المراد ويستعمل كثيراً في  
الاختصار لانه حذف الزوائد والاكتفاء بالمقاصد\* مسكين قوله لانه اي التلخيص  
حذف الزوائد وفي حذفها تقليل اللفظ فناسب معنى الاختصار\* ع\* الوافي بذكر  
ما عم وقوعه وكثر وجوده\* الظاهر ان الجملة الثانية بيان للاولى وانه ليس المراد من  
عموم وقوعه وعمومه لجميع الناس ابو السعود\* لتكثر فائدته\* فان المخلص لصغر  
حجمه يستحبه كل شخص اراده فيستفيد منه كثيرون\* ع\* ونوفر عائدته\* تكمل  
منفعته\* مسكين لسهولة استحبابه في عموم الاحوال لصغر حجمه فيراجع مسائله بعد  
ان تنسى حتى تصير بعد المراجعات في الاوقات المتعددة ملكات راسخة والملكة من  
اكمل الاوصاف\* ع\* فشرعت فيه بعد التماس طائفة من اعيان الافاضل وافاضل  
الاعيان\* ويؤنس من التسبيه في قوله بمنزلة الانسان ان الواو بمعنى بل بجامع العطف  
وذلك ان نوع الانسان افضل انواع العالم بأسرها والعلماء اعيان هذا النوع والمتمسون  
كانوا افضل علماء عصره في بلده فشبّه نوع الانسان بفرد منه والعلماء بعين هذا الفرد  
والمتمسكين بأنسانها\* ع\* الذين هم بمنزلة الانسان للعين\* هو المثل الذي يرى في  
العين قاموس\* والعين للانسان مع ما بي من العوائق\* هي الشواغل قاموس  
وسميته بكنز الدقائق وهو\* مبتدأ حذف خبره وقوله\* وان خلا\* عطف  
على هذا المحذوف اي وهو لم يخل\* عن العويصات والمعضلات\* وان فرضنا انه  
خلا عنها\* فقد تحلى\* الخ\* اراد بالعويصات اي الصعبات المسائل الموجودة في  
الوافي المأخوذة من الجامع الصغير فانها مسائل صعبة يحتاج في استخراجها الى تردد  
كثير واصولها مشكلة جدا والظاهر ان لفظة المعضلات على بناء الفاعل من اعضل  
الامر اذا اشتد ابو السعود\* قوله وهو لم يخل الخ لان الحكيم لا يجعل كتابه خالياً  
عن مثلها لئلا يستبد التليذ بادراك جميعه بل يراجع في مجملاته اليه مستفيداً من  
فيوضاته دائماً انظر الى كتاب الله تعالى كم فيه من الجملات لا تدرك الا بالمراجعة  
الى نبيه صلى الله عليه وسلم والحاصل ان المختصر وان فائته حكمة الانطواء على  
المشكلات فقد ادركته حكمة تكثير الانتفاع به لتخليه\* ع\* بمسائل الفتاوي\*

شاهد في اكثر الناس كسلا عن  
حفظ الوقاية اخذت عنها مختصراً  
مشتلاً على ما لا بد لطالب العلم منه  
فافتح في هذا الشرح مغلفاته ايضاً ان  
شاء الله تعالى وقد كان الولد الاعز  
محمود برد الله مضجعه بعد حفظ المختصر  
مبالفاً في تأليف شرح الوقاية بحيث  
يخل منه مغلفات المختصر فشرعت في  
اسعاف مرامه فتوفاه الله قبل اتمامه  
فالأمول من المستفيدين من هذا  
الكتاب ان لا ينسوه من دعائهم

﴿ كتاب الطهارة ﴾

أكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونها اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع ﴿ قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية ﴾ افتتح الكتاب بهذه الآية تيمناً ولان الدليل اصل الحكم والحكم فروع والاصل مقدم بالرتبة على الفرع ثم لما كانت الآية دالة على فرائض الوضوء ادخل فاء التعقيب في قوله ﴿ ففرض الوضوء غسل الوجه من الشعر ﴾ اي من قصاص شعر الرأس وهو منتهى منبت شعر الرأس ﴿ الى الاذن ﴾ فيكون ما بين العذار والاذن داخلاً في الوجه كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

فيفرض غسله وعليه أكثر مشايخنا رح وذكر شمس الائمة الحلواني رح يكفيه ان يبل ما بين العذار والاذن ولا تجب اسالة الماء عليه بناء على ما روى عن ابي يوسف رح ان المصلي اذا بل وجهه واعضائه وضوئه بالماء ولم يسل الماء على اعضاء الوضوء جاز ولكن قيل تأويله انه اذا سال من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك ﴿ واسفل الذقن ﴾ فنتم حدود الوجه من الاطراف الاربعة ثم عطف على الوجه قوله ﴿ واليدين والرجلين مع المرفقين والكعبين ﴾ خلافاً لفرقان عنده لا يدخل المرفقان والكعبان في الغسل لان الغاية لا تدخل تحت المغيا ونحن نقول ان كانت الغاية بحيث لو لم تدخل كلمة

استعمل استعمال اسم الجنس مسكين بادخال لام الجنس المبطله لجمعته اشار الى انه ليس المراد بالفتاوي الكتاب المشهور وهي فتاوى مشايخ ما وراء النهر بل المراد به الجنس ابو السعود ﴿ والواقعات ﴾ اي المسائل الواقعة وهي مسائل شتى في آخر الكتاب التي لم تذكر في الوافي مسكين ﴿ وهذا ايضا يدل على انه ليس المراد بالواقعات اسم الكتاب لكن انظر ما المانع من ارادة اسمي الكتابين ﴾ ثم الظاهر ان بين الفتوى والواقعة عموم وخصوص من وجه فقد بقي في غير حادثة وقد يتكلم على الواقعة من غير الاستفتاء كتدريس وتأليف ابو السعود ﴿ معلماً ﴾ على بناء الفاعل من الاعلام او المفعول حال من فاعل سميته او مفعوله والمحققون على عدم اشتراط مقارنة الحال لعاملها ابو السعود ﴿ بتلك العلامات ﴾ اي علامات الوافي فالخاء لابي حنيفة رحمه الله والسين لابي يوسف رحمه الله والميم لمحمد رحمه الله والزاي لفر رحمه الله والكاف لمالك رحمه الله والفاء للشافعي رحمه الله والواو علامة رواية اصحابنا او قياس مرجوح مسكين ﴿ وزيادة الطاء للاطلاقات ﴾ ويمكن ان يمثل بنحو وينقضه خروج نجس اي مطلقاً سواء خرج من السبيلين او غيرها وكأن الوافي كان خالياً عن الطاء فسماه زيادة ﴿ والله الموفق ﴾ اي جاعل الاسباب موافقة ﴿ للاتمام والمبسر للاختتام ﴾

﴿ كتاب الطهارة ﴾

﴿ فرض الوضوء غسل الوجه ﴾ قال الله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ الآية ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بهذا النص والغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة هداية قوله هو الاسالة اي مع النقاط في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو قطرة وعن ابي يوسف انه مجرد البل ولو لم يسل قوله هو الاصابة هو لغة امرار اليد على الشيء واصطلاحاً اصابة اليد المبتلة العضو ولو يبل باق بعد غسل لا بعد مسح بمجر ﴿ وهو من قصاص ﴾ مثلاً فتح القدير ﴿ شعره الى اسفل ذقنه والى شحمي الاذن ﴾ لان المواجهة تقع بهذه الجملة وهو منها ما واشتقاق الثلاثي من المزد اذا كان اشهر في المعنى جائز كاشتقاق الرد من الارتعاد واليم من التيم ﴿ در فالارتعاد الاضطراب اخذ منه الرد لا اضطرابه في السماء او السحاب يضرب منه واليم البحر من التيم وهو القصد لان الناس يقصدونه امين وقول المصنف الى شحمي الاذن اي ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن فهذه مسامحة في العبارة شلبي ولا مؤاخذه عليهم في التغيرات لان قصدهم اداء المقصود لامراعاة الاثنا بعد ظهور المراد منها ﴿ ويديه برفقيه ورجليه بكفيه ﴾ خلافاً لفر رحمه الله اذ الغاية لا تدخل تحت المغيا كالليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا سقط ما ورائها اذ لولاها لاستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمدا الحكم اليها اذ الاسم يطلق على الامساك ساعة ﴿ م قوله ولنا ان هذه الغاية الخ قول بالموجب

الى ان يتناولها صدر الكلام لم يدخل تحت المغيا كالليل في الصوم وان كانت بحيث يتناولها الصدر كالمتنازع فيه تدخل تحت المغيا



ناه على أن التحويلين في الى اربعة مذاهب الاول دخول ملبعدها فيا قبلها الا مجازا والثاني عدم الدخول الاجازا والثالث الاشتراك  
والرابع الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن فهذا المذهب الرابع يوافق ما ذكرنا في الليل والمرافق واما  
الثلاثة الاولى فالاول يعارضه الثاني فتساويا والثالث اوجب التساوي ايضا فوقع الشك في مواقع استعمال كلمة الى ففي مثل صورة الليل  
في الصوم انما وقع الشك في تناول والدخول فلا يثبت تناول بالشك وفي مثل صورة النزاع انما وقع الشك في الخروج بعدما ثبت  
تناول صدر الكلام والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكرنا انها غاية الاسقاط مشهور في الكتب فلان ذكره ثم الكعب في رواية  
هشام عن محمد رحمه الله هو الفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لكن الاصح انها العظم الثاني الذي ينتهي اليه عظم الساق  
وذلك لانه تعالى اختار لفظ الجمع في اعضاء الوضوء فاريد بقبالة الجمع انقسام الاحاد على الاحاد واختار في الكعب لفظ المثني فلا  
يمكن ان يراد به انقسام الاحاد على الاحاد فتعين ان المثني مقابل لكل واحد من افراد الجمع فيكون في كل رجل كعبان وهما  
العظمان الثانتان لا معقد الشراك فانه واحد ﴿٦﴾ في كل رجل ﴿٧﴾ ومسح ربيع الرأس والحية ﴿٨﴾ المسح اصابة اليد

اي سلنا ان الغاية لا تدخل لكن المغيا هنا الاسقاط اذ لولاها ائخ فلا بد من خروج  
المرفق من الاسقاط ومن ضرورته الدخول في الغسل ﴿٩﴾ ومسح ربيع رأسه ﴿١٠﴾ قدره  
بعض اصحابنا بثلاث اصابع اليد واشترط مالك رحمه الله الاستيعاب وقدره الشافعي  
رحمه الله بثلاث شعرات ولما ما روي المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم اتي سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه والكتاب بجمل  
فالتحق بيانا له فهو حجة على الشافعي ومالك رحمهما الله \* هـ م قوله سباطة موضع القاء  
الكناسة نهايه \* ش قوله فبال الى هذا الحد رواه ابن ماجه عنه مرفوعا والباقي رواه  
عنه مسلم مرفوعا ايضا فجمع القدوري بين حديثيه قوله بجمل ومنع الاجمال بانه  
مطلق فينادي الفرض بادنى ما يطلق عليه اسم المسح \* فم قلنا انه قصد بعضا مقدرا  
لا المطلق لان المطلق يحصل بغسل الوجه فلا حاجة الى ايجابه مستقلا او لان وظيفة  
سائر الاعضاء مقدرة فكذا \* م قوله انه قصد بعضا ائخ وذلك ان الباء اذا  
دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديا الى محله فيتناول كل المحل كمسحت الحائط  
بيدي واذا دخلت في محل المسح بقى متعديا الى الآلة فصار المحل شبيها بالآلة والمعتبر  
في الآلة قدر ما يحصل به المقصود فلا يشترط فيها الاستيعاب \* بن ملك شرح المنار  
﴿١١﴾ وحيته ﴿١٢﴾ عطف على الرأس او الربيع وجه الاول انه لما سقط غسل ماتحته لعدم  
المواجهة وتسنعه وجب مسحه كالجبيرة والمسوح لا يجب استيعابه فاعتبر الربيع زبلي م

المبتلة العضو اما بللا يأخذه من الاناء  
او بللا باقيا باليد بعد غسل عضو  
من المفصلات ولا يكفي البلل الباقي  
في يده بعد مسح عضو من المسوحات  
ولا بلل يأخذه من بعض اعضائه  
سواء كان ذلك العضو مغسولا او  
مسوحا وكذا في مسح الخف واعلم  
ان المفروض في مسح الرأس ادنى ما  
يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة او ثلاث  
شعرات عند الشافعي رحمه الله عملا  
باطلاق النص وعند مالك رحمه الله  
الاستيعاب فرض كما في قوله تعالى  
( فامسحوا بوجوهكم ) وعندنا ربيع الرأس  
وقد ذكرنا انه اذا قيل مسحت الحائط  
يراد كله واذا قيل مسح بالحائط يراد بعضه  
لان الاصل في الباء ان تدخل في الوسائل  
وهي غير مقصودة فلا يثبت استيعابها بل

يكفي منها ما يتوصل به الى المقصود فاذا دخل الباء في المحل شبه المحل بالوسائل فلا يثبت استيعاب المحل لكن يشكك هذا ( قياسا )

بقوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم ) ويمكن ان يجاب عنه بان الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنص بل بالاحاديث المشهورة بان مسح الوجه في التيمم  
قائم مقام غسله فحكم الخلف في المقدار حكم الاصل كما في مسح اليدين فلو كان النص دالا على الاستيعاب للزم مسح اليدين الى  
الابططين في التيمم لان الغاية لم تذكر في التيمم وايضا الحديث المشهور وهو حديث المسح على الناصية دل على ان الاستيعاب غير مراد  
فانتفى قول مالك رحمه الله اما نتي مذهب الشافعي فبني على ان الآية مجملة في حق المقدار لا مطلقة كما زعم لان المسح في اللغة امرار  
اليد ولا شك ان مماسة الاغلة شعرة او ثلاثا لا تسمى مسح الرأس ومرار اليد يكون له حد وهو غير معلوم فيكون بجملا ولانه  
اذا قيل مسحت الحائط يراد به البعض وفي قوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم ) يراد الكل فيكون الآية في المقدار مجملة ففعله عليه  
الصلوة والسلام انه مسح على ناصيته يكون بيانا واما الحية فعندنا في حنيفة رحمه الله مسح ربيعها فرض لانه لما سقط غسل ماتحتها من البشرة  
صار كالرأس وعندنا في يوسف رحمه الله مسح كلها فرض لانه لما سقط غسل ماتحتها اقيم مسحها مقام غسل ماتحتها فيفرض مسح الكل  
بخلاف الرأس فانه اذا كان عاريا عن الشعر لا يجب غسل كله ولا مسح كله وقد ذكر ان المراد بالربيع ربع ما يلاقي بشرة الوجه

منها اذا لم يجب ايهال الماء الى ما استرسل من الذنن خلافا للشافعي رحمه الله كذا ﴿٧﴾ ذكره في الايضاح وفي اشهر الروايتين عن

ابي حنيفة رحمه الله مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح المختار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان واذا مسح ثم حلق الشعر لا تجب الاعادة وكذا اذا توشأ ثم قص الاظفار ﴿٨﴾ وسننه للمستيقظ غسل يديه الي رسغيه ثلاثا قبل ادخالها الاناء ﴿٩﴾ هذا الفصل عند بعض المشايخ يسن قبل الاستنجاء وعند البعض بعده وعند البعض قبله وبعده جميعا وكيفية الغسل انه اذا كان الاناء صغيرا بحيث يمكن رفعه يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى و يغسلها ثلاثا ثم يصب يمينه على كفه اليسرى كما ذكرنا وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه اناء صغير يرفع الماء به ويغسلها ثلاثا كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ولا يدخل الكف ويصب الماء على يمينه ويدلك اصابعه بعضها ببعض يفعل هكذا ثلاثا ثم يدخل يمينه في الاناء بالغاء ما يبلغ والذي في قوله عليه السلام فلا يمسس يده في الاناء محمول على ما اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا ومعه اناء صغير اما اذا كان الاناء كبيرا وليس معه اناء صغير يحمل على الادخال بطريق المبالغة وكل ذلك اذا لم يعلم على يده نجاسة اما اذا علم فإزالة النجاسة على وجه لا يفضي الى تنجيس الاناء او غيره فرض ﴿١٠﴾ وتسمية الله تعالى ابتداء والسواك والمضمضة بمياه والاستنشاق بمياه ﴿١١﴾ وانما قل بمياه ولم يقل ثلاثا ليدل على ان المسنون

قياسا على الرأس شلبي ﴿١٢﴾ وسننه ﴿١٣﴾ استظهر صاحب البحر انها ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان كانت اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب انتهى ﴿١٤﴾ غسل يديه ﴿١٥﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اذا استيقظ احدكم من مثامه فلا يمسس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده رواء في الصحيحين بلا تنوين وفي مسند الزوار بها ﴿١٦﴾ م واطلاق المصنف يتناول غير المستيقظ والنقيد به في الحديث لا ينافي غيره ﴿١٧﴾ م والاطلاق اولي لان من حكى وضوءه عليه الصلاة والسلام قدمه وانما يحكي ما كان دأبه صلى الله عليه وسلم وعادته لا خصوص وضوئه عن النوم ﴿١٨﴾ م الى رسغيه ﴿١٩﴾ لوقوع الكفاية به في التنظيف ﴿٢٠﴾ ابتداء ﴿٢١﴾ لانهما آلة التطهير فيبدأ بتنظيفهما ﴿٢٢﴾ كالسمية ﴿٢٣﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يسلم والمراد نفي الفضيلة هداية والحديث رواء ابو داود وضعف بالانقطاع وهو عندنا كالارسال ﴿٢٤﴾ م قوله والمراد الخ كيلا يلزم زيادة خبر الواحد على الكتاب لانه يفيد الاجزاء بغسل الثلاثة والمسح كفاية ولنظها المنقول عن السلف كما في النهاية او عنه صلى الله عليه وسلم كما في الخبازيه بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي المحيط المسنون مطابق الذكر ثم التشبيه في كونها سنة ابتداء مطلقا غير مقيدة بالمستيقظ ﴿٢٥﴾ م قوله غير متيدة بيان للاصلاق ﴿٢٦﴾ ع والسواك ﴿٢٧﴾ لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه ﴿٢٨﴾ وغسل فمه وانفه ﴿٢٩﴾ لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما يأخذ لكل مرة ماء جديدا لانه المحكي من وضوئه عليه الصلاة والسلام ﴿٣٠﴾ وتحليل لحينه ﴿٣١﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم امره جبريل عليه السلام بذلك ﴿٣٢﴾ ه رواء ابن ابي شيبة عن انس رضي الله عنه مرفوعا وسكت عنه وهو معاول بالهيم بن حجاز وله طرق متكررة عن اكثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم ﴿٣٣﴾ م وتحليلها تفريق شعرها من جهة الاسفل الى فوق وفيده في السراج الوهاج بكونه بماء متقاطري الاصابع لا في الحية ﴿٣٤﴾ م واصابعه ﴿٣٥﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم خللوا اصابعكم كيلا تظلموا نار جهنم ولانه اكمال الفرض في محله ﴿٣٦﴾ ه متن الحديث على ما في الدارقطني خللوا اصابعكم لا يخللها الله النار يوم القيامة وهو ضعيف ينجي بن التمار نعم المصرح فيه بالوعيد ما في الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء يخللها الله بالنار يوم القيامة ﴿٣٧﴾ م وصارف الامر عن الوجوب هو تعليم الاعرابي ومحل تحليل الاصابع بعد التلث ثم قيل الاولى في اليدين التشبيك وصفته في الرجلين الابتداء بخنصر اليمنى والختم بخنصر اليسرى ويقوم الادخال في الماء مقامه ﴿٣٨﴾ مجرم ﴿٣٩﴾ وتلث الغسل ﴿٤٠﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم توشأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلاة الا به وتوشأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وتوشأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى

الثلث بمياه جديدة وما كرر قوله بمياه يدل على تجديد الماء لكل منها خلافا للشافعي فان المسنون عنده ان يفيض ويستنشق بفرقة واحدة ثم هكذا تم هكذا ﴿٤١﴾ وتحليل الحية والاصابع وتلث الغسل ومسح كل الرأس مرة ﴿٤٢﴾ خلافا للشافعي فان



عنده ثلث المسح سنة وقد اورد الترمذي في جامعه ان عليا رضي الله عنه توشاً فغسل اعضائه ثلاثاً ومسح راسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا ﴿ والاذنين بمائه ﴾ اي بماء الراس خلافاً له فان تجديد الماء لمسح الاذنين سنة عنده ﴿ والنية والترتيب نص عليه ﴾ اي الترتيب المذكور في نص القرآن فكلاهما فرضان عنده اما النية فلقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وجوابنا ان الثواب ﴿ ٨ ﴾ منوط بالنية اتفاقاً فلا بد ان يقدر الثواب او يقدر الشيء يشتمل

الثواب فمحو حكم الاعمال بالنيات فان قدر ان الثواب فظاهر وان قدر الحكم وهو نوعان مختلفان دينوي كالصحة واخروي كالثواب والاخروي مراد بالاجماع فان قيل حكم الاعمال بالنيات ويراد به الثواب صدق الكلام فلا دلالة على الصحة فان قيل مثل هذا الكلام يتأتى في جميع العبادات فلا دلالة على اشتراط النية في العبادات وذاباطل فان المتمسك في اشتراط النية في العبادات هذا الحديث قلنا يقدر الثواب لكن المقصود في العبادات الحضة الثواب فاذا خلت عن المقصود لا يكون لها صحة لانها لم تشرع الا مع كونها عبادة بخلاف الوضوء اذ ليس عبادة مقصودة بل يشرع شرطاً لجواز الصلوة فاذا خلا عن المقصود اي عن الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا انتفاء صحة اذ لا يصدق انه لم يشرع الا عبادة فبقي صحته بمعنى انه مفتاح للصلوة كما في سائر الشروط كتطهير الثوب والمكان وستر العورة فانه لا يشترط النية في شيء منها واما الترتيب فلقوله تعالى ( فاغسلوا وجوهكم ) يفرض تقديم غسل الوجه يفرض الباقي مرتباً لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب خلاف الاجماع قلنا المذكور بعده حرف الواو فالمراد فاغسلوا هذا المجموع فلا دلالة على تقديم غسل الوجه وان

وظلم والوعيد لعدم رؤيته سنة \* هـ م صدر الحديث رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما يرفعه وابن ماجه عن أبي بن كعب يرفعه وعجزه رواه ابن ماجه عن عمرو ابن شعيب فجمع المصنف بين الالفاظ المروية ولا عتب لانه لم ينسبه الى صحابي معين ف \* م ثم بتأويل المصنف اندفع ما يترأى من التناهي بين قوله وظلم وبين القبول وتضعيف الاجر ومن البعيد جعل كلمة هذا اشارة الى المجموع من الطرفين المرة والثلاث فالتقص من مرة والزيادة على الثلاث اذ لا شيء تحت المرة حتى ينقص ولا يمكن ارادة التقص من نفس المرة لانه يعدمها لان بنوات الجزء يفوت الكل واذا اعدمها انتفى الاجزاء والحديث مسوق لنفي الفضيلة لا لنفي الاجزاء لان الزيادة على الثلاث لا ينفي الاجزاء كما لا يخفى \* ع ونيته \* وعند الشافعي رحمه الله فرض لانه عبادة فلا تصح بدون النية كالتييم ولنا انه لا يقع قرينة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحاً للصلوة لوقوعه طهارة باستعمال المطهر بخلاف التيم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة او هو ينبي عن القصد هـ قوله ولنا ان قول بالموجب \* ف قوله ولكنه يقع ان لا يشترط والشرط لا يراعى وجوده قصداً \* نهايه قوله حال ارادة الصلوة فالتطهير به تعبد محض وفيه يحتاج الى النية ولا يقاس عليه ف م \* ومسح كل رأسه مرة \* وقال الشافعي رحمه الله يثلث بماء جديد ولنا ان انسا توشاً ثلاثاً ثلاثاً ومسح براسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى عن ابي حنيفة ولان المقروض هو المسح والتكرار بصير غسلاً فلا يكون مسنوناً فصار كمسح الخلف بخلاف الغسل لانه لا يضر التكرار \* هـ م اذ يهدى قوله ولنا ان انسا الخ رواه الطبراني في الاوسط ف ومثله في البحر من رواية الترمذي عن علي رضي الله عنه وقوله محمول توفيقاً بين الادلة ع \* واذنيه بمائه \* وقال الشافعي رحمه الله بماء جديد ف م ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس والمراد بيان الحكم دون الخلقة \* هـ م اذ يهدى لبعثه صلى الله عليه وسلم لبيانه ع والحديث رواه ابن ماجه عن عبد الله بن زيد مرفوعاً وكذا الدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً وما روى من اخذه صلى الله عليه وسلم ماء جديداً محمول على فناء البلة توفيقاً بين الادلة ف م \* والترتيب المنصوص \* وعند الشافعي رحمه الله فرض لان الفاء في فاغسلوا للتعقيب هـ م ولنا ان الواو المطلق الجمع فنفاذ الفاء ترتيب جملة الاعضاء على القيام لا ترتيب بعضها على بعض واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل يديه ثم يغسل

سلم فتى استدلال المجتهد بهذه الآية ولم يكن الاجماع معقداً فاستدل بهما على ترتيب الباقي استدلال بلا ( وجهه ) دليل وتمسك بمجرد زعمه لا بالاجماع وقد رأيت سيفه كتبهم الاستدلال بقوله ع م هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وقد كان هذا الوضوء مرتباً يفرض الترتيب وقد سنح لي جواب حسن وهو انه توشاً مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة

الا به فهذا القول يرجع الى المرة فحسب لا الى الاشياء الاخر لان هذا الوضوء لا يجزئ اما ان كان ابتداءه من اليمين او من اليسار وايضا اما ان كان على سبيل الموالات او عدمها فقله هذا وضوء الى آخره ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه يلزم فرضية الموالات او ضدها او التيامن او ضده وان لم يرد بجميع اوصافه لا يدل على فرضية الترتيب والاولا اي غسل الاعضاء المفروضة على سبيل التعاقب بحيث لا يجف العضو الاول وعند مالك هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم من غير دليل على فرضيتها ومستحبها التيامن اي الابتداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم واظب على التيامن في غسل الاعضاء ولم يرو احد انه بدأ بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا فان كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة فسنن الهدى وان كانت على سبيل العادة فسنن الزوايد كلبس الثياب وكالاكل باليمن وتقديم الرجل اليمنى في الدخول ونحو ذلك وكلامنا في الاول ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التيامن كانت من قبيل الثاني ويفهم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والرجل ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبيلين سواء كان معتادا او غير معتاد كالودعة والريح الخارجة من القبل والديروفيه اختلاف المشايخ او من غيره ان كان نجسا سال الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره في الجملة

اما في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي رحمه الله الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء وقوله ان كان نجسا متعلقا بقوله او من غيره والرواية النجس يقع الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فما لا يكون طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء ينجس فهو نجس ونجس وانما قال سال لانه اذا لم يتجاوز المخرج لا ينقض الوضوء عندنا وينقض عند زفر وكذلك اذا عصر القرع فتجاوز وكان بحال لو لم يعصر لم يتجاوز وكذا اذا عض شيئا او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرأى اثر الدم او استنثر فخرج من انفه الدم علقا مثل العدس لا ينقض الوضوء عندنا خلافا

وجهه ثم ذراعيه الحديث وثم للترتيب فترك الظاهر لانه يوجب البداية باليدين والتراخي ولم يقل احد بشيء منها فهي بمعنى الواو ز ياي \*م\* والاولا لمواظبته صلى الله عليه وسلم ي \*م\* ومستحبه لا فرق بين المستحب والمندوب عند الاصوليين فما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب عليه مندوب ومستحب وكذا ما رغب فيه ولم يفعله كذا في التحرير وحكمه الثواب بالفعل وعدم اللوم على الترك بجرم \*م\* التيامن الحديث ان الله يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والرجل \*م\* وهذا معنى ما رواه الستة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا \*م\* ومسح رقبته \*م\* لانه صلى الله عليه وسلم مسح عليها ويكون بظهر اليد لعدم استعمال يديها \*م\* وينقضه خروج نجس منه وقال الشافعي رحمه الله لا ينقضه الخارج من غير السبيلين لما روي انه صلى الله عليه وسلم فاه فلم يتوضأ ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله صلى الله عليه وسلم من فاه او رعف في صلاته فلا ينصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم \*م\* هدايه م قوله لما روى الخ لم يعرف وقوله الوضوء من كل دم سائل رواه الدارقطني من طريق ضعيفة وابن عدى من اخرى وقال لانه لا من حديث احمد بن فروح وهو ممن لا يمتنع بحديثه ولكنه يكتب فان الناس مع ضعفه احتملوا حديثه \*م\* لكن قال ابن ابي حاتم في كتاب العلل

(٢) كشف الحقائق \*م\* زفر رحمه الله ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة كالسبيلين ونحن نقول نعم لكن القليل باد لا خارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا تنقض قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يشمل ما اذا غرزت ابرة فارثي الدم على رأس الجرح اكن لم يسلم عن رأس الجرح فان الخروج هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض عندنا وقد خطر ببالي وجه حسن وهو انه لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوح وهكذا في القيء القليل وسياقي في هذه الصفحة وقوله الى ما يطهر احتراز عما اذا قشرت نقطة في العين فسال الصديق بحيث لم يخرج من العين لا ينقض الوضوء لان داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لاني الوضوء ولا في الغسل اذ ليس له حكم ظاهر البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم ان قوله الى ما يطهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا فسد وخرج دم كثير وسال بحيث لم يتلصق رأس الجرح فانه لاشك في الانتقاض عندنا مع انه لم يسلم الى موضع يلحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فالعبارة الحسنة ان يقال ما خرج من السبيلين او غيره الى ما يطهر ان كانت نجسا سال

﴿ واليئ ﴾ عطف على قوله ماخرج فاراد ان بفصل انواعه لان الحكم مختلف فيها فقال ﴿ دما رقيقا ﴾ ساوي البزاق حتى ان كان البزاق أكثر لا ينقض وما ذكر حكم المساواة علم حكم الغلبة بالطريق الاولى فقالوا اذا اصفر البزاق من الدم فلا ينقض الوضوء وان احمر يجب ثم عطف على قوله ﴿ وما قوله او مرة او طعاما او ماء او علقا ان كان ملا الفم لا بلغا اصلا ﴾ سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه للزوجته لا يتداخله النجاسة ﴿ وينقض صاعدا ملا الفم عند ابي يوسف ﴾ لكن النازل من الراس لا ينقض عنده ايضا ﴿ وهو يعتبر الاتحاد في المجلس وعند محمد رحمه الله في السبب يجمع مافاء قليلا قليلا ﴾ قوله وهو يعتبر الضمير يرجع الى ابي يوسف رحمه الله وهذا ابتداء مسئلة صورتها اذا فاه قليلا قليلا بحيث لو جمع بلغ ملا الفم فابو يوسف ﴿ ١٠ ﴾ يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في مجلس واحد يجمع فيكون ناقضا

قد كتبنا عنه ومحكه عندنا الصدق وقوله من فاه الحديث رواه ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها وفيه اسماعيل بن عياش وقد تكلم فيه والحاصل انه يحتاج به من حديث الشاميين لا الحجازيين وقد وثقه ابن معين واخرجه البيهقي مرسلًا وقال هذا هو الصحيح والمرسل مقبول عند الجمهور قوله ولينوضا حملة الشافعي رحمه الله على غسل الدم ودفع بان الانصراف لغسل الدم مبطل الصلاة فلا يجوز البناء ف م ﴿ وفي ﴾ لحديث تقدم في السودة السابقة ع ﴿ ملا فاه ﴾ وهو ما لا يمكن ضبطه الا بتكلف ه م لان هذا الذي لا يكون الا من قعر المعدة فالظاهر انه مستحب للنجاسة بخلاف القليل لانه من اعلى المعدة فلا يستحبها \* درر \* فعلة النقض استحباب النجاسة لكنه خفي فاقم ملا الفم مقامه وكانهم ادعوا ان هذه العلة مفهومة لاهل اللغة والعلل المفهومة لهم كالنصوص فتصلح مخصصة للنصوص كما في وذروا البيع \* لجواز تباع الماشيين الى الجمعة لفقد العلة المفهومة لهم وهي الشغل عن السعي الى الجمعة فلا يقال ان قوله ملا فاه تخصيص لحديث من فاه الخ بالراي ع ﴿ ولو مرة او علقا او طعاما او ماء ﴾ بيان لانواع التي \* بحر \* م والمرة بالكسر الصفراء \* شلي والعاتى ما اشتدت حمرة وجهه وجمد وب وانما اعتبر فيه المثلث لانه ليس بدم وانما هي سوداء احتقرت وان كان مائعا نقض وان قل ي م ﴿ لا بلغا ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله ينقضه المرتقى من الجوف ولما انه لزج لا يتخلله النجاسة وما عليه قليل وقليل التي غير فائض ه م قوله لا يتخلله النجاسة قيل هذا منقوض ببلغم يقع في النجاسة ثم يرفع حيث يحكم بنجاسته قلنا لا رواية في هذه المسئلة سلمنا فالفرق ان البالغ ما دام في الباطن يزداد ثخانة فيزداد لزوجة واما المنفصل فيقل ثخانة فيقل لزوجة فيزيد رقة وكان الطحاوي يميل الى قول ابي يوسف رحمه الله ك م ﴿ او دما غلب عليه البصاق ﴾ لانه لم يسلب بقوة نفسه \* فهم \* م ه ﴿ والسبب ﴾ وهو الغثيان ﴿ يجمع متفرقة ﴾

ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان فان كان بغثيان واحد يجمع فحصل اربع صور اتحاد المجلس والغثيان فيجمع اتفاقا واختلافهما فلا يجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الغثيان فيجمع عند ابي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس مع اتحاد الغثيان فيجمع عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف ﴿ وما ليس بجذث ليس بنجس ﴾ بكسر الجيم فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا فالدم اذا لم يسلب عن رأس الجرح طاهر وكذا التي القليل وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس لانه لا اثر للسيلان في النجاسة فاذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك ولنا قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما الى قوله او دما مسفوحا فغير المسفوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم التي لم تسلب عن رأس الجرح دم غير مسفوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما

يؤكل لحمه اما فيما لا يؤكل لحمه كالأدبي فغير المسفوح حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحله على طهارته ( اي ) قلت لما حكم بحرمة المسفوح بق غير المسفوح على اصله وهو الحل ويلزم منه الطهارة سواء كان فيما يؤكل لحمه او لا لاطلاق النص ثم حرمة غير المسفوح في الادبي بناء على حرمة لحمه لا بوجوب نجاسته اذ هذه الحرمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الادبي يكون على طهارته الاصلية مع كونه محرما والفرق بين المسفوح وغير المسفوح مبني على حكمة غامضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل عن العروق وانفصل عن النجاسات وحصل له هضم آخر في الاعضاء وصار مستعدا لان يصير عضوا فاخذ طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العروق فاذا سال عن رأس الجرح علم انه دم انتقل من العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس واما اذا لم يسلب علم انه دم العضو هذا في الدم اما في التي القليل هو الماء الذي كان في اعلى المعدة وهي ليست محل النجاسة فحكمه حكم الريق

﴿ ونوم مضطجع ومتمكئ ﴾ ومستند الى ما لو ازيل لسقط لا غير ﴿ اي ﴾ ١ ١ ﴿ لا ينقض الوضوء نوم غير ماذكر وهو النوم قائماً او قاعداً

او راكعاً او ساجداً في الصلاة وغيرها ﴿ والاغناء والجنون ﴾ على اي هيئة كانا ويدخل في الاغناء السكر وحده ههنا يدخل في مشيئته تحرك هو الصحيح وكذا في اليمين حتى لو حلف انه سكران يعتبر هذا الحد وقهقهة مصل بالغ يركع ويسجد حتى لا ينقض الوضوء قهقهة الصبي وشرطه ان يكون في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو قهقه في صلاة الجنابة او سجدة التلاوة لا تنقض الوضوء بل يبطل ما قهقه فيه وانما شرط ما ذكر لان انتقاض الوضوء بها ثبت بالحديث على خلاف القياس فيقتصر على موردته ثم انما تنقض الوضوء اذا كان يقظان حتى لو نام في الصلاة على اي هيئة قهقه لا تنقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالقهقهة وحدها ان تكون مسموعة له ولجيرانه والضحك ان يكون مسموعاً له لا لجيرانه وهو يبطل الصلاة لا الوضوء والتبسم ان لا يكون مسموعاً اصلاً وهو لا يبطل شيئاً والمباشرة الفاحشة الا عند محمد رحمه الله وهي ان يتاس بدنه وبدن المرأة مجردين وانتشر آلتاه وتماس الفرجان ودودة خرجت من دبر لا التي خرجت من جرح لانها طاهرة وما عليها من النجاسة قليلة واماً الخارجة من الدبر فتتقض لان خروج القليل منه ناقض ومن الا حليل لا لانها خارجة من جرح لان الاحليل ليس بحال ودودة فاذا خرجت منه علم ان فيه جراحة وخرجت منها ومن قبل المرأة فيه اختلاف المشايخ ولا لحظ سقط منه اي من جرح ولا مس الذكر والمرأة خلافاً للشافعي

اي متفرق التي ي وقال ابو يوسف رحمه الله يجمعه المجلس هـ م ولمحمد ان الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور كسجدة التلاوة للضرورة وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر كـ م لمنع تصرف الموجب في ماله حذار قبول القابل في مجلس آخر فيكون متصرفاً في مال غيره ع وكذا في الاقارير للعرف كـ م ﴿ ونوم مضطجع ﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم انما الوضوء على من نام مضطجعا فان من اضطجع استرخت مفاصله ي رواه ابو داود والترمذي ش ﴿ ومتورك ﴾ اي المستند على احدى وركبه ع وهو ملحق بالمضطجع لزوال مقعده عن الارض ي ﴿ واغناء وجنون وسكر ﴾ وهذه الاشياء حدثت في الاحوال كلها لانها فوق النوم مضطجعا لان النائم اذا نابه انبته بخلاف من قامت به هذه الاشياء ولان القياس في النوم كونه حدثاً في الاحوال كلها لكن ترك بالنص ولا نص في هذه الاشياء فثبت على الاصل ي م وعمل صاحب الهداية الاغناء بانه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء اه وعمل الكمال الجنون بانه لا يميز الحدث عن غيره وان لم يسترخ لانه قوي اه م ﴿ وقهقهة مصل بالغ ﴾ والقياس عدم النقض وهو قول الشافعي رحمه الله لانه ليس بخارج نجس ولذا لم يكن حدثاً خارج الصلاة وفي سجدة التلاوة وصلاة الجنابة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً وبمثله يترك القياس هـ م والحديث روي مرسلًا ومسنداً واعترف اهل الحديث بصحته مرسلًا واسلم طرق المسانيد طريق حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه ابن عدي في الكامل فـ م اما الصبي فالقهقهة ليست ببجناية في حقه فلا تنقض وضوءه ي م ﴿ وبباشرة فاحشة ﴾ لانها لا تخلو عن خروج مذي غالباً وهو كالتحقق فلا عبرة بالادري قال البرهان تبعاً للكمال هي ان يتجرذا معاً متعاقبين متماهي الفرجين امين فالمراد بالفاحشة هي الواصلة الى غاية الكمال حلالاً كانت او حراماً لا الحرام فقط ع ﴿ لا خروج دودة من جرح ﴾ لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السبيلين دون غيرها هـ قوله لان النجس ما عليها اي لو كان ثمة نجس كان ما عليها الخ او المراد بالنجس المستقدر او هو بناء على قول محمد رحمه الله فلا يرد ان ما لم يكن حدثاً لم يكن نجساً عبد الغفور ش يعني اذا لم يكن نجساً فكيف سماه نجساً في قوله لان النجس الخ ع واحترز بالجرح عن الدبر فان الدودة الخارجة منه تنقض بـ م ﴿ ومس ذكر وامرأة ﴾ وقول الشافعي رحمه الله النقض فيهما لنا في الفصل الاول حديث قيس بن طلحة جاء رجل فقال يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم هل هو الا مضغة منك او بضعة منك قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء في هذا الباب واضح واما حديث من مس ذكره فليتوضأ فقد ضعفه جماعة حتى قال يحيى بن معين لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث مس الذكر وفي الفصل الثاني حديث عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج الى الصلاة ولا يتوضأ واما آية

جراحة وخرجت منها ومن قبل المرأة فيه اختلاف المشايخ ولا لحظ سقط منه اي من جرح ولا مس الذكر والمرأة خلافاً للشافعي

﴿ وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق ﴾ وهما سنتان عند الشافعي رحمه الله ولنا ان النهم داخل من وجه خارج من وجه حسا عند انطباق النهم وانفتاحه وحكما في ابتلاع الصائم الريق ودخول شيء في فمه فجعل داخلا في الوضوء خارجا في الغسل لان الوارد فيه صبغة المبالغة وهي فاطهروا وفي الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف واذا تمضمض وقد بقي في استنائه طعام فلا بأس به ﴿ وغسل البدن ﴾ اي جميع ظاهر البدن حتى لو بقي العجين في الظفر فاغتسل لا يجزي وفي الدرن يجزي اذ هو متولد من هنالك وكذا الطين لان الماء يتغذ منه وكذا الصبغ والحناء

﴿ ١٢ ﴾

( او لا مستم النساء ) \* فقد فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما بالجماع وهو ترجمان القرآن وهو موافق لما قاله اهل اللغة قال ابن السكيت المس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع ي م ﴿ وفرض الغسل غسل فمه وانفه وبدنه ﴾ وعند الشافعي رحمه الله المضمضة والاستنشاق سنتان لقوله صلى الله عليه وسلم عشر من الفطرة اي من السنة وذكر منها المضمضة والاستنشاق ولذا كانا سنتين في الوضوء ولنا آية ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) امر بالاظهار وهو تطهير جميع البدن الا ان ماتعذر اقبال الماء اليه خارج اما الوضوء فالواجب فيه غسل الوجه ولا مواجهة فيهما ه م وكونهما من الفطرة لا يتنافي الوجوب لانها الدين وهو اعم منه قال الترمذي المراد بالفطرة اعلى الواجبات لقوله وهو تطهير جميع البدن لانه اضاف التطهر الى مسمى الواو وهو جملة بدن كل مكلف ف م والحديث رواه مسلم ف ﴿ لادلكه ﴾ لان امر فاطهروا مطلق فاشتراط الدلك زيادة عليه ي م ﴿ وادخال الماء داخل الجلدة للانف ﴾ اي لا يجب ادخال الماء الخ لان القامة خلقة كقصبة الذكرو ويشكل نقض الوضوء بوصول البول الى القلفة وقال انكر دري يجب اقبال الماء داخلها عند بعض المشايخ وهو الصحيح ي م والجواب ان ادخال الماء داخلها هو القياس لكن ترك القياس للخرج ولا حرج في نقض الوضوء شلي ﴿ وسنته ان يغسل يديه وفرجه ونجاسة لو كانت على بدنه ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ﴾ هكذا حكى ميمونة رضي الله عنها اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ه اخرجته الستة فخرج الزباجي ش ﴿ ولا نقض صغيرة ان بل اصلها ﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم لام سلمة رضي الله عنها يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح للخرج ه م والحديث رواه مسلم وغيره ف وقول الماتن ولا تنقض ان كان على بناء الفاعل فالفاعل ضمير عائد على المرأة بدلالة المقام او على بناء المفعول فعنائه صغيرة المرأة وحذفت اختصارا ي م وقوله صغيرة هذا فرع قيام الصغيرة فان كانت منقوضة فعن الفقيه ابي جعفر انه يجب اقبال الماء اليه ف ﴿ وفرض عند مني ذي دفق ﴾ واشتراط الدفق عند ابي يوسف رحمه الله اعتبارا للغروج بالاتصال لتعلق الغسل بها لا عندها لانه لما وجب من وجهه فالاحتياط في الايجاب هم ﴿ وشهوة عند انفصاله ﴾

يجزي واما ثقب القرط فان كان القرط فيها وغلب على ظنه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا جد منه فان لم يكن القرط فيها فان غلب على ظنه ان الماء يصل من غير تكلف لا يتكلف وان غلب على ظنه انه لا يصل الا بتكلف يتكلف وان انضم الثقب بعد نزعه وصار بحال ان امر الماء عليها يدخلها وان غفل لا يدخل امر الماء ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب او فخه وان كان في اصبه خاتم ضيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب على الاقل ادخال الماء داخل القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها نقض الوضوء هذا عند بعض المشايخ فلها حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب اقبال الماء اليها في الغسل مع انه ينقض الوضوء اذا نزل البول اليها فلها حكم الباطن في الغسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء ﴿ لادلكه ﴾ وسنته ان يغسل يديه وفرجه ويزيل نجسا ان كان ﴿ اي ان كانت النجاسة ﴾ على بدنه ثم يتوضأ الا رجليه ﴿ استثناء متصل اية يغسل اعضاء الوضوء الا رجليه

﴿ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل رجليه لافي مكانه ﴾ اي اذا كان مكان الغسل يجمع الماء المستعمل ( وعند )

حتى اذا اغتسل على لوح او حجر يغسل الرجلين هناك ﴿ وليس على المرأة نقض صغيرتها ولا بلها اذا ابتل اصلها ﴾ خص المرأة بالذكر لقوله عليه السلام لام سلمة رضي الله تعالى عنها يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل نقضها وقيل اذا كان الرجل مضطرا للشعر كالعلوية والأتراك لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا بلها قال بعض مشايخنا تبل ذوائبها وتعضها لكن الاصح عدم وجوبه وهذا اذا كانت مفتولة اما اذا كانت منقوضة يجب اقبال الماء الى اثناء الشعر كما في النجاسة لعدم الخرج ﴿ وموجبه ازال مني ذي دفق وشهوة عند الانفصال ﴾ حتى

وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان بوجب الغسل لقوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء أي الغسل من المني ولنا أن الأمر بالتطهير يتناول الجنب والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا فسى حاجته من المرأة وحديث الماء الخ محمول على الخروج عن شهوة ه لان اللام للعهد الذهني أي الماء الذي لهم به عهد وهو الخارج عن شهوة كيف وربما يأتي على أكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا الماء المجرود والحديث رواه مسلم وقوله يتناول الجنب فالنص ساكت عن غير الجنب ف م وقول الماتن وشهوة الواو لمطلق الجمع فالعنى عند مني ذي شهوة عند انفصاله وذي دفع فكأن المصنف اختار قول أبي يوسف رحمه الله واحتترز بالدفع عن قولها وبالشهوة عن قول الشافعي رحمه الله وإنما ذكرها مع أن الدفع مغن عن الشهوة عند الانفصال لاستلزامه إياها لأن التنبيه على خلاف الشافعي رحمه الله لا يتم إلا بقوله وشهوة الخ ولا على خلافها إلا بذكر الدفع ع ﴿وتواري حشفة في قبل﴾ لحديث إذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل أو لم ينزل ه م معنى الحديث ثابت في الصحيح والسنن ولفظه في مسند عبد الله ابن وهيب ف م ﴿أودبر﴾ لكمال السببية ه لانه سبب لخروج المني غالباً ك ﴿عليها﴾ ووجوبه على المفعول به احتياط ه م لاحتمال التلذذ عبد الغفور قوله على المفعول به أي في الدبر أما في القبل فالتلذذ متحقق وحديث الختانان شامل له ع ﴿وحيض﴾ لآية حتى يطهرن ه ﴿ونفاس﴾ بالاجماع ه ﴿لامذي﴾ لحديث كل غل يمذي وفيه الوضوء ه م أخرجه أبو داود واحمد ف م ﴿وودى﴾ للاجماع ي ﴿واحتمام بلا بلل﴾ لما روي أن أم سليم جاءت رضي الله عنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت هل على المرأة غسل اذا هي احتلمت فقال عليه الصلاة والسلام نعم اذا رأت الماء ي ﴿وسن للجمعة﴾ وقال مالك رحمه الله يجب للجمعة وقيل هذه الاربعة مستحبة ه وهو النظر ف حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وبهذا يحمل حديث من أتى الجمعة فليغتسل على الاستحباب أو النسخ ه م قوله من توضأ الخ رواه أبو داود والترمذي والنسائي بلفظه وقوله من أتى الخ رواه الترمذي وابن ماجه بلفظه تخريج الزبلي ش قوله على الاستحباب لانه يحكم والأمر يحتمل الندب ع ﴿والعیدین﴾ لانهما بمنزلة الجمعة في الاجتماع فيستحب دفع التأذي بالرائحة ﴿والاحرام وعرفة﴾ لحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم اغتسل لاهلاله وحديث عبد الرحمن بن عتبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطري م ﴿ووجب للميت﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم للمسلم على المسلم ستة حقوق وذكر منها الغسل بعد موته ي ﴿وان اسلم جنباً﴾ لان وجوبه بارادة الصلاة وهو عندها مخاطب والجنباء وصف دائم فدوامها كانشائها ي م ﴿والا ندب﴾ لحمل امره صلى الله عليه وسلم ثمانية رضي الله عنه بذلك حين اسلم على النذب ي م ﴿وتوضأ بماء السماء﴾ لآية (وينزل

لوانزل بلا شهوة لا يجب الغسل عندنا خلافاً للشافعي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ووقت الخروج عند أبي يوسف حتى لو انفصل عن مكانه بشهوة واخذ راس العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندها لا عنده وان اغتسل قبل ان يبول ثم خرج منه بقية المني يجب غسل ثان عندها لا عنده ﴿ولوفي نوم﴾ ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروي عن محمد في غير رواية الاصول اذا تذكرت الاحتلام والانتزال والتلذذ ولم تربلا كان عليها الغسل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يؤخذ بهذه الرواية وغيبة حشفة في قبل أو دبر على الفاعل والمفعول به ورواية المستيقظ المني أو المذي وان لم يحتلم اما في المذي فلا احتمال كونه منياً رق بحرارة البدن وفيه خلاف لأبي يوسف ﴿وانقطاع الحيض والنفاس﴾ لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يتطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع سبباً للغسل فاذا انقطع ثم اسلمت لم يلزمها الاعتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير مأمورة بالشرائع عندنا ومتى اسلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجنبت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر فتكون جنباً بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا ﴿لاوطي﴾ بهيمة

بلا انزال وسن للجمعة والعیدین والاحرام وعرفة تغسل الجمعة سن لصلاة الجمعة هو الصحيح ويجوز الوضوء بماء السماء والارض كالطهر



من السماء ماء يطهركم به ( ف م والعين ) لان اصل الماء من السماء لا بة  
( هو الذي انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ) ك م ( والبحر ) لقوله  
صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ه رواه اصحاب السنن  
الاربعة ف م ( وان غير طاهر احد اوصافه ) او جميعها شلي وقال الشافعي رحمه  
الله لا يجوز بقاء الزعفران وغيره مما ليس من جنس الارض ولما قوله صلى الله عليه  
وسلم اغسلوه بقاء وسدر قاله للحرم وقصته ناقته فوات وامر صلى الله عليه وسلم قيس  
ابن عاصم رضي الله عنه حين اسلم ان يغتسل بقاء وسدر واطلاق اسم الماء عليه ي م  
فان قلت لا اوصاف للماء فكيف تغير قلنا الوصف اعم من الوجودي والسائي والماء  
موصوف بعدم اللون والطعم والرائحة في الاصل فاذا صار له احد هذه فقد تغير وصفه  
الاصلي ع ( او انتن بالمكث لا بقاء تغير بكثرة الاوراق ) محمول على ما اذا زال اسم  
الماء عنه بان صار شجيرة وفي النهاية المنقول من الاساندة ان اوراق الاشجار وقت  
الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون  
منها من غير تكبير وروي عن محمد بن ابراهيم المدياني ان الماء المتغير بكثرة الاوراق  
ان ظهر لونها في الكف لا يتوضأ بها به م ( او بالطبخ ) لزوال اسم الماء عنه هذا  
اذا طبخ بما لا يقصد به المبالغة في التنظيف كالباقلاء واما اذا طبخ بما يقصد به ذلك  
كالسدر والصابون فانه يتوضأ به ان كان باقيا على رفته وسيلانه ثم المطبوخ بما لا  
يقصد به ذلك يصير مقيدا ولولم يتغير اوصافه فلا ينبغي عطفه على بكثرة الاوراق  
الا ان يقال انه لما صار مقيدا فقد تغير به م ( او اعتصر من شجر او ثمر ) لانه  
ليس بمطلق ي م وبذكر العصر خرج ما يسيل من نحو الكرم وصرح في الهداية بجواز  
الوضوء به لكن المصريح به في كثير من الكتب عدم الجواز وفي شرح منية المصلي  
الاجوه عدم الجواز م ( او غلب عليه غيره اجزاء ) لان العبرة للغالب وحاصل  
المقام ان الماء ان كان باقيا على اصل خلقته من الرقة والسيلان ولم يزل اسمه يتوضأ  
به وان زال وصار مقيدا لم يتوضأ به والنقييد اما بكال الامتزاج او بغلبة الممتزج  
والاول اما بالطبخ كما مر بيانه او بنسب النبات كما سبق ايضا والثاني اما بالجماد  
فبان يخرج عن الرقة والسيلان ولا عبرة بزوال الاوصاف او بالمائع فاما ان يكون  
موافقا للماء في الاوصاف كالماء المستعمل او يكون مخالفا فغلبة الاول بالاجزاء والثاني  
اما ذو ثلاثة اوصاف او صفين او وصف فغلبة الاول بتغير وصفه وغلبة الآخرين  
بتغير وصف واحد منه ي م قوله بالاجزاء فان غلب المطلق وزنا جاز الوضوء به او  
المستعمل لم يجوز ان استويا لم يذكر في ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكمه حكم  
الماء المغلوب احتياطاً ب م قوله ذو ثلاثة كالحل امين قوله او وصفين كاللبن وقيل  
ان اللبن ذو ثلاثة امين قوله او وصف اي واحد كما ورد المنقطع الرائحة ع او ماء  
بعض انواع البطيخ له طعم لا اللون ولا الرائحة امين م ( وبماء دائم فيه نجس ) وقال  
مالك رحمه الله يجوز الوضوء به ان لم يتغير النجس احد اوصافه لما روينا وقال الشافعي

والعين ( واما ماء الثلج  
فان كان ذاتيا بحيث يتقاطر يجوز  
والا لا ) وان تغير بطول المكث  
او غير احد اوصافه اي الطعم  
او اللون او الريح شيء طاهر  
كالتراب والاشنان والصابون  
والزعفران انما هذه الاشياء  
ليعلم ان الحكم لا يختلف بان كان  
المخلوط من جنس الارض كالتراب  
او شي يقصد بخلطه التطهير كالاشنان  
والصابون او شيئا آخر كالزعفران  
وعند ابي يوسف ان كان المخلوط  
شيئا يقصد به التطهير يجوز الوضوء  
الا ان يغلب على الماء حتى يزول  
طبعه وهو الرقة وان كان شيئا لا يقصد  
به التطهير ففي رواية بشرط لعدم  
جواز التوضي به غلبته على الماء وفي  
رواية لا يستتر وما ليس من جنس  
الارض فيه خلاف الشافعي وباء  
جار فيه نجس

لم يراثره اي طعمه او لونه او ريحه وبما في جانب غدير لا يحر كبحريك جانبه الآخر الذي نجس ماؤه \* اختلوا في حد الجاري فلحد الذي ليس في دركه حرج ما يذهب ببتنه او ورق فاذا سد النهر من فوق وبقية الماء يجري مع ضعف يجوز به الوضوء اذ هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان اذ توضأ به يجب ان يجلس بحيث لا يستعمل عسلته او يمكث بين الفرتين مقدار ما يذهب غسالته واذا كان حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربع ارجع او اقل فيجوز او اكثر فلا يجوز واعلم انه اذا اتن الماء فان علم ان تنه للنجاسة لا يجوز ﴿ ١٥ ﴾ والايحوز حمل على ان تنه لطول المتكث

واذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوفا ان كان ما يلاقي الكلب اقل مما لا يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله على هذا ادركت مشايخي رحمهم الله وعن ابي يوسف لا باس بالوضوء اذا لم يتغير احد اوصافه \* وبما مات فيه حيوان مائي المولد كالسمك والضفدع \* بكسر الدال وانما قال مائي المولد حتى لو كان مولده في غير الماء وهو يعيش في الماء يفسد الماء بموته فيه \* او ما ليس له دم سابل كالبلق والذباب \* لان النجس هو الدم المسفوح كما ذكرنا ومحدث وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف الشافعي \* لا بما اعتصر \* الرواية بقصر ماء \* من شجر او ثمر \* اما ما يقطر من الشجر فيجوز الوضوء به \* ولا بما زال طبعه بغلبة غيره اجزاء \* المراد به ان يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسيلان \* او بالطبخ كالاشربة والخل \* نظير ما اعتصر من الشجر والتر فشرب الريباس معتصر من الشجر وشرب التفاح ونحوه معتصر من الثمر \* وماء الباقلاء \* نظير ما غلب عليه غيره اجزاء \* والمرق \* نظير

رحمه الله يجوز ان كان الماء قلتين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبول احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة من غير فصل وما رواه مالك رحمه الله ورد في بئر بضاعة وماؤه كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي رحمه الله ضعفه ابو داود او هو يضعف عن احتمال النجاسة \* هدايه قوله لما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهورا لم ينجسه شيء \* رواه المصنف في اول باب الماء ع قوله اذا بلغ الماء قلتين رواه اصحاب السنن الاربعة وكذا ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما فوله المستيقظ قال عليه الصلاة والسلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يمس يده في الاثاء حتى يغسلها ثلاثا والنهي عن الغمس لاحتمال النجاسة فحقيقة النجاسة اولى ان يكون نجسا عنياه والاستدلال بحديث المستيقظ انما يظهر في المناظرة مع مالك رحمه الله ع قوله ورد رواه الطحاوي وحملنا عليه جمعا بينه وبين حديث المستيقظ قوله او هو يضعف الخ يقال هذه الاسطوانة لا تحمل هذا السقف فلا يتعين ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله محملا ولان القلة مشترك بين قامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا يصير حجة الا ببيان ك \* ان لم يكن عشرا في عشر \* بذراع الكرياس توسعة للامر على الناس وعليه الفتوى \* ذراع الكرياس ست قبضات وجعله الولاخي سبعا فاش ولا يخفى ان المتأخرين الذين افتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضيان وغيرهما من اهل الترجيح هم اعلم بالذهب منا فعلينا اتباعهم \* امين \* فهو كالجاري وهو \* اي الجاري \* ي \* ما يذهب ببتنه فيتوضا منه \* اي من الماء الجاري \* ان لم يراثره \* لانها لا تستقر مع جريان الماء \* وهو طعم او لون او ريح وموت مالا دم له كالبلق \* اي بعوض وقيل بق الحشب در \* وهو حيوان كالقراد شديد النتن \* امين \* والذباب والزبور والعقرب والسمك والضفدع والسرطان لا ينجسه \* وقال الشافعي رحمه الله يفسده الا السمك لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود النمل وسوس التار لان فيه ضرورة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم فيه هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان النجس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت ولا دم فيها والحرمه ليست من ضرورتها النجاسة \* هدايه والحديث رواه الدارقطني قال لم يرفعه الا بقية عن سعيد بن سعيد الزبيدي وهو ضعيف واعله ابن عدي بجهالة

ما غلب عليه غيره بالطبخ واما الماء الذي تغير بكترة الاوراق الواقعة فيه حتى اذا وقع في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز به الوضوء لانه كما الباقلاء \* ولا بما راكد وقع فيه نجس الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا نجس الارض بالفرف \* حكم الماء الجاري فان كانت النجاسة مرئية لا يتوضا من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر وان كانت غير مرئية يتوضا من جميع الجوانب وكذا من موضع غسلته قال محيي السنة رح التعديل بعشر في عشر لا يرجع الى اصل شرعي



يعتمد عليه اقول اصل المسئلة ان الغدير (١٦٦) العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يحرّك الطرف الآخر اذا

سعيد ودفعاً بان بقية هذا هو ابن الوليد روي عنه الائمة رحمهم الله مثل حماد وابن المبارك ويزيد بن هارون وابن عينة وشعبة وناهيك شعبة واحتياظه واما سعيد فقد وثقه الخطيب ف م قوله فيه اي نى الاناء الذي وثقت فيه هؤلاء ومات فيه ك **الماء المستعمل** لقربة او رفع حدث **و** انما انيط الاستعمال باحد الامرين القربة ورفع الحدث لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاثام اليه وانما تزال بالقربة ولاسقاط الفرض تأثير ايضاً فثبت الفساد بالامرين وقال محمد انما يصير مستعملاً بالقربة فقط للوجه الاول م قوله نجاسة الاثام لان الاثم قد قال صلى الله عليه وسلم من اصاب من هذه القاذورات فليست به يستر الله الا ان هذه النجاسة لا تظهر مادام على البدن لمعارضة الايمان ك قوله ولاسقاط الفرض تأثير اي بدون تأثير القربة فصدقة الفل جائزة لبني هاشم مع وجود القربة لا الزكاة لانضمام اسقاط الفرض الى القربة ف م قوله بالامرين اي بكل منهما **و** اذا استقر في مكان **و** من ارض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك **امين** **و** الصحيح انه يصير مستعملاً كما زال عن العضو لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده **و** ي م ومسئلة جواز المسح بالبليلة الباقية ممنوع ولئن سلمنا ففرض الغسل قد ادى بما جرى على العضو لا بالبليلة الباقية ي م والظاهر ان القول بالاستعمال قبل الاستقرار قول من قال بطهارة الماء المستعمل لا قول من قال بنجاسته للزوم الحرج **الهداية** ش واحترز بالصحيح عن قول كثير من المشايخ انه لا يصير مستعملاً حتى يستقر في مكان فاش فلو انفصل فسقط على انسان فاجراء عليه صح على قول من اشترط الاستقرار لا على قول غيره **امين** **طاهر** **و** قال ابو حنيفة وابو يوسف هو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ولانه ازيلت به النجاسة الحكيمة فاعتبر بما ازيلت به النجاسة الحقيقية وجه قول محمد ان ملاقات الطاهر الطاهر لا توجب التنجيس الا انه اقيمت به قربة فتغيرت به صفته كمال الصدقة م قوله ولا يغتسلن رواية ابي داود في رواية الصحيحين لم يغتسل منه او فيه ف م في شرح قول الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه اخرج قوله وجه قول محمد وعليه الفتوى واختاره المحققون مما وراء النهر ف م **لا مطهر** **و** قال مالك والشافعي رحمهما الله انه مطهر وقال زفر رحمه الله ان كان المستعمل متوضئاً فهو طهور والافطاهر غير طهور وهو واحد قولي الشافعي رحمه الله ولنا ان العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرًا لكنه نجس حكماً وباعتباره يكون الماء نجساً فقلنا بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة عملاً بالشبهين **و** مسألة البثر **التي** انفس فيها الجنب لطلب الدلو **جمعط** في موضع الرفع على الطبرية اي تضبط بحروف جمعط **شاي** فعند ابي حنيفة رحمه الله الماء والرجل كلاهما نجسان الماء لاسقاط الفرض عن البعض باول الملاقة والرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات عنه وعند ابي

وقعت النجاسة في احد جوانبه جاز الوضوء في الجانب الآخر ثم قدر هذا بعشر في عشر وانما قدر به بناء على قوله ع م من حفر بئرًا فله حولها اربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها بئرًا يمنع منه لانه ينجذب الماء اليها وينقص بالماء في البئر الاولى وان اراد ان يحفر بئرًا بالوعة يمنع ايضاً لسراية النجاسة الى البئر الاولى وينجس ماؤها ولا يمنع منها فيما وراء الحرم وهو عشر في عشر فعلم ان الشرع اعتبر العشرة في العشرة في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسري يحكم بالمنع ثم المتأخرون وسعوا الامر على الناس وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه **و** ولا بناء استعمال لقربة او لرفع حدث **و** اعلم ان في الماء المستعمل اختلافات الاول في انه باي شيء يصير مستعملاً فعند ابي حنيفة والبي يوسف رحمهما الله بازالة الحدث وايضاً بنية القربة فاذا توضأ المحدث وضوء غير منوي يصير مستعملاً ولو توضأ غير المحدث وضوء منوي يصير مستعملاً ايضاً وعند محمد بالثاني فقط وعند الشافعي بازالة الحدث لا يتحقق الا بنية القربة عنده بناء على اشتراط النية في الوضوء والاختلاف الثاني في انه يصير مستعملاً في الهداية انه كما زائل العضو صار مستعملاً والاختلاف الثالث في حكمه فعند ابي حنيفة نجس نجاسة غليظة وعند ابي يوسف نجس نجاسة خفيفة وعند محمد هو طاهر غير طهور وعند

مالك والشافعي في قوله القديم هو طاهر ومطهر ونحن نقول لو كان طاهرًا لجاز في السفر الوضوء به ثم **(بيوسف)**

يوسف رحمه الله كلاهما بجالهما الرجل لعدم الصب وهو شرط عنده لاسقاط الفرض والماء لعدم الامرين وعند محمد كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة هـ م قوله لبقاء الحدث بناء على نجس الماء باول الملاقاة وعلى هذا فلا يقرأ القرآن وقوله بنجاسة الماء لا بالجنابة فيقرأ القرآن وهذا بناء على نجس الماء بعد زوال الجنابة \* امين قوله اوفق الروايات لان جميع البدن في حكم الاغتسال عضو واحد وقوله لعدم الامرين اسقاط الفرض ونية القربة كـ م \* وكل اهاب دغ طهر \* وقال مالك رحمه الله لا تجوز الصلاة على جلد الميتة ولا الانتفاع به في غير الجأمة \* نهايه وقال الشافعي لا يطهر جلد الكلب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ايما اهاب دغ فقد طهر وهو بعمومه حجة على مالك في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبوغ وحجة على الشافعي في جلد الكلب وليس الكلب بنجس العين الا ترى انه ينتفع به اصطليدا وحراسة بخلاف الخنزير هـ م قوله ايما اهاب الخ رواه الترمذي وصححه ومسلم بلفظ آخر وقوله ولا يعارض الخ للاضطراب في متن النهي وسنده ف والنهي رواه اصحاب السنن الاربعة تحريج الزبلي م ش \* (الا جلد الخنزير والآدي) لان الخنزير نجس العين اذ الهاء في آية فانه رجس \* منصرف اليه لقربه والانتفاع باجزاء الآدي حرام لكرامته فخرجا عما روينا هـ م والاستثناء من طهر بمعنى جاز استعماله بـ م \* وشعر الانسان \* المراد به ما ايبن منه حيا والا فطهارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وشعر الميت مدرج في بيان الميتة \* امين وقال الشافعي رحمه الله انه نجس لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته \* والميتة وعظمها وقرنها وصوفها طاهر \* وقال الشافعي رحمه الله نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حياة فيها ولذا لا يتألم بقطعها فلا يحلها الموت اذ الموت زوال الحياة هـ واذا لم يحلها بقي الحكم ببقاء الوصف الشرعي المهود لعدم المزبل واخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها واما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به واعله بعبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان في الثقات فلا ينزل الحديث عن الحسن فـ \* ونزح البشر بوقوع نجس \* وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف ومسائل البثر مبنية على الاتار دون القياس هـ والا فالقياس ان لا يطهر ابدًا لاختلاط النجاسة بالاوحال والجدران كما قاله بشر او لا بنجس اصلا كالماء الجاري كما يؤخذ من اعلاه ينبع من اسفله كحوض الحمام يصب فيه من جانب ويؤخذ من جانب كما نقل عن محمد \* نهايه ش \* لا يبرئني ابل وغنم \* استحياسا اذ لاحاجز لرؤس ابار الفلوات والمواشي تبرع حولها فتلقمها الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير \* وخره حمام وعصفور \* وقال الشافعي رحمه الله تنزح ولنا اجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد مع ورود الامر

الشرب اي لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل ولا الشرب ولم يقل به احد \* وكل اهاب دغ فقد طهر الا جلد الخنزير والآدي \* اعلم ان الدباغة هي ازالة رائحة الثن والرطوبات النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالقرط ونحوه يطهر الجلد ولا يعود نجاسته ابدًا وان كانت بالتراب او بالشمس يطهر اذا پيس ثم ان اصابه الماء هل يعود نجسا فعن ابي حنيفة روايتان وعن ابي يوسف ان صار بالشمس بحيث لو ترك لم يفسد كان دباغا وعن محمد جلد الميتة اذا پيس ووقع في الماء لا ينجس من غير فصل والصحيح في نأجة المسك جواز الصلاة معها من غير فصل \* وما طهر جلده بالدغ طهر بالزكاة وكذا لحمه وان لم يؤكل وما لا فلا \* اي مالم يطهر جلده بالدباغ لا يطهر بالزكاة والمراد بالزكاة ان يذبح المسلم او الكفاي من غير ان يترك التسمية عامدا \* وشعر الميتة وعظمها وعصبيها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه طاهر وتجوز صلاة من اعاد سنه الى فمه وان جاوز قدر الدرهم \* افرد هذه المسئلة بالذكر مع انها فهمت فيما مر لان السن عظم او عصب وقد ذكر ان العظم طاهر لمكان الاختلاف فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة به عند محمد رحمه الله \* فصل بئر فيها نجس او مات فيها حيوان وانتفع او تفسخ او مات آدي او شاة او كلب ينزح كل مائها ان امكن والا قدر ما فيها \* والاصح ان

بتطهرها واستحاله لا الى تن رائحة فاشبه الحماة ﴿ وبول ما يؤكل نجس ﴾ وقال  
محمد رحمه الله ليس بنجس ولها اطلاق حديث استنزها من البول ولانه استحلال  
الى تن وفساد فصار كبول مالا يؤكل وتأويل حديث العريتين انه عرف  
شفاهم وحياهم وحديث استنزها رواه الحاكم وقال على شرطها وكذا البزار بلفظ  
آخر ﴿ لا مالم يكن حدثا ﴾ لان النجس انما هو الدم المسفوح فما لا يكون سائلا  
لا يكون نجسا م ﴿ ولا يشرب اصلا ﴾ ولوللتداوي لانه لا يتيق بالشفاء فيه  
فلا يعرض عن الحرمة ﴿ وعشرون دلو وسطا ﴾ وهو دلو تلك البئر فان لم يكن فما  
يسع صاعا ﴿ بئوت نحو فأرة ﴾ كذا روى عن انس رضي الله عنه ﴿ واربعون  
بنحو حمامة ﴾ لما روى عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال في الدجاجة  
اذا ماتت في البئر ينزح منها اربعون دلو قال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي روى  
اثر انس وابي سعيد الخدري رضي الله عنهما فيمكن كونهما في غير شرح الاثار  
نهايه م ش وف م ﴿ وكله بنحو شاة ﴾ لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما  
افتيا بنزح الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم اه اما فتوى ابن عباس رضي الله  
عنه فرواه ابن سيرين مرسل لانه لم ير ابن عباس ورواها ايضا ابن ابي شبة  
بسند صحيح وفتوى ابن الزبير رواها الطحاوي وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ به  
في الامام ف م ﴿ وانفاخ حيوان او نفسه ﴾ لانتشار البلة في اجزاء الماء  
﴿ ومائتان لو لم يمكن نزحها ﴾ وهذا عند محمد رحمه الله فكانه بنى قوله على مشاهدته  
في بلده ﴿ ونجسها منذ ثلاث فأرة منتفخة جبل وقت وقوعها والا منذ يوم وليلة ﴾  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله نجس للحال م له ان لموت سببا ظاهرا وهو  
الوقوع في الماء فيقال به عليه الا ان الانفاخ دليل النقا فقدر بالثلاث وعدمه  
دليل القرب فقدرناه بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا تضبط ه والحيوان  
اذا مات ينزل الى قعر الماء ثم يطفو فلا بد لذلك من مضي زمن فقدر انخ ز يلقي م  
﴿ والعرق كالسور ﴾ لتولدهما من اللحم فاخذ احدهما حكم صاحبه ﴿ وسور الادمي  
والفرس وما يؤكل طاهر ﴾ لتولد اللعاب من لحم طاهر ﴿ وسور الكلب والخنزير  
وسباع البهائم نجس ﴾ وقال الشافعي رحمه الله سور ماسوى الكلب والخنزير طاهر  
اما سور الكلب فلقلوه عليه الصلاة والسلام يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا  
واسانه يلاقي الماء لا الاناء فلما نجس الاناء فالماء اولى وهو حجة على الشافعي رحمه الله  
في اشتراط السبع م والحديث رواه الدارقطني عن ابي هريرة مرفوعا قال نفرد به  
عبد الوهاب عن اسماعيل وهو متروك وموقوفا عليه بسند صحيح ف م والامر الوارد  
بالسبع محمول على ابتداء الاسلام للعلم بالتشديد في امر الكلاب اول الاسلام  
حتى امر بقتلها ف م واما الخنزير فلانه نجس العين ولنا في سور سباع البهائم ان  
لحمها نجس ومنه يتولد اللعاب ه والهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن  
البيوت مكروه ه وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكره سور الهرة ولنا في سور الهرة

يؤخذ بقول رجلين لها بصارة في الماء  
ومحمد قدر بجائتي دلو الى ثلاثمائة  
﴿ وفي نحو حمامة او دجاجة ماتت  
فيها اربعون الى ستين وفي نحو فأرة او  
عصفورة عشرون الى ثلاثين والمعتبر  
الدلو الوسط وما جاوزه احتسب به  
وينجس البئر من وقت الوقوع ان علم  
ذلك والا فمذ يوم وليلة ان لم ينتفخ  
ومذ ثلاثة ايام ولياليها ان انتفخ وقالوا  
منذ وجد وسور الادمي والفرس  
وكل ما يأكل لحمه طاهر والكلب  
والخنزير وسباع البهائم نجس والهرة  
والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن  
البيوت مكروه

معتبر بالسور **✽** لان السور مغلوط  
باللعاب وحكم اللعاب والعرق واحد  
لان كليهما متولدان من اللحم فان قيل  
يجب ان لا يكون بين سور ما كول  
اللحم وغير ما كول اللحم فرق لانه ان  
اعتبر اللحم فلحم كل واحد منهما طاهر  
الا يري ان غير ما كول اللحم اذا لم  
يكن نجس العين اذا ذكي يكون لحمه  
طاهرا وان اعتبر ان لحمه مغلوط بالدم  
فما كول اللحم وغيره في ذلك سواء  
قلنا الحرمة اذا لم تكن للكرامة فانها  
آية النجاسة لكن فيه شبهة ان النجاسة  
لاختلاط الدم باللحم اذ لولا ذلك بل  
يكون نجاسته لذاته لكان نجس العين  
وليس كذلك فغير ما كول اللحم اذا  
كان حيا فاعابه متولد من اللحم الحرام  
المغلوط بالدم فيكون نجسا لاجتماع  
الامرين اما في ما كول اللحم فلم يوجد  
الا احدهما وهو الاختلاط بالدم فلم  
يوجب نجاسة السور لان هذه العلة  
بانقراضها ضعيفة اذ الدم المستقر في  
موضعه لم يعط له حكم النجاسة  
في الحي واذا لم يكن حيا فان لم يكن  
مذكي كان نجسا سواء كان ما كول  
اللحم او غيره لانه صار بالموت حراما  
فالحرمة موجودة مع اختلاط الدم  
فيكون نجسا وان كان مذكي كان  
طاهرا اما في ما كول اللحم فلانه لم  
توجد الحرمة ولا اختلاط الدم واما  
في غير ما كول اللحم فلانه لم يوجد  
الاختلاط بالدم والحرمة المجردة غير  
كافية في النجاسة على ما مر انها ثبتت  
باجتماع الامرين **✽** وان عدم الابنيذ تمر  
قال ابو حنيفة رحمه الله بالوضوء به فقط  
وابو يوسف بالتيمم فحسب ومحمد

قوله عليه السلام المرة سبع والمراد بيان الحكم لكن سقطت النجاسة بعلة الطواف وما  
روي انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضا منه محمول على ما  
قبل التحريم **✽** قوله المرة سبع رواه الحاكم وصححه وضعفه الدارقطني قوله بعلة  
الطواف قال عليه السلام انها من الطوافين عليكم رواه الاربعة قوله كان يصغى لها  
الاناء الخ رواه الدارقطني بطريقين وضعفها ف م واما الدجاجة الخلالة فلانها  
تخلط النجاسة ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها لا يكره  
لوقوع الامن **✽** واما سباع الطير فلانها تاكل الميتات فاتجهت الدجاجة واما  
سواكن البيوت كالفأرة فلهمة لحمها لكن سقطت النجاسة بعلة الطواف فبقيت الكراهة  
**✽** والحمار والبغل مشكوك **✽** لتعارض الأدلة في اباحتهم وحرمتهم او اختلاف الصحابة  
في طهارتهم ونجاستهم **✽** قوله لتعارض الأدلة روي انه عليه السلام نهى عن اكل  
الحمر الاهلية وعن غالب ابن جرانة رضي الله عنه قال لم يبق من مالي الا حمير  
فقال عليه السلام كل من سمين مالك قوله او اختلاف الصحابة فمن ابن عمر رضي  
الله عنهما انه يكره التوضؤ بسور الحمار وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه لا بأس  
بالتوضؤ به **✽** م **✽** فيها **✽** قيل في طهارتها وقيل في ظهور ريتها وهو الاصح لان  
عرفه لا يمنع الصلاة وان حش فكذا سور **✽** يتوضا بها ويتمم ان فقد ماء وائبا  
قدم صح **✽** وقال زفر رحمه الله لا يجوز تقديم الوضوء **✽** م لما ان المظهر احدهما فيفيد  
الجمع لا الترتيب **✽** بخلاف نبيذ التمر **✽** فانه يتوضا به ولا يتمم وقال ابو يوسف  
والشافعي رحمهما الله يتمم وقال محمد رحمه الله يجمع لابي حنيفة رحمه الله حديث  
ليلة الجن فان النبي صلى الله عليه وسلم توضا به حين لم يجد الماء **✽** بسند ابي فزارة  
عن ابي زيد عن ابن مسعود رضي الله عنه اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه  
ورواه ابن ابي شيبة مطولا وقالوا ضعيف لان الترمذي قال ابو زيد مجهول وابو  
فزارة قيل هو راشد بن كيسان وقيل رجل آخر مجهول واجيب بان ابا بكر بن العربي  
ذكر في شرح الترمذي ان ابا زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان  
العنسي الكوفي وابوروق فخرج عن الجهالة وقال ثقي الدين في الامام في تجهيل ابي  
فزارة نظر فان هذا الحديث رواه عنه جماعة من اهل العلم مثل سفيان وشريك  
والجراح بن مريج وامرئيل وقال ابن عدي ابو فزارة راوي هذا الحديث مشهور  
واسمه راشد بن كيسان وكذا قال الدارقطني ف م ولا يي يوسف رحمه الله آية  
التيمم لانها اقوى او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت مكية قلنا ليلة الجن  
كانت غير واحدة فلا تصح دعوى النسخ والحديث مشهور وعملت به الصحابة رضي الله  
عنهم وبمثله يزداد على الكتاب **✽** م قوله غير واحدة ذكر صاحب اكلام المرجان في  
حكم الجن ظاهر الاحاديث الواردة في وفادة الجن انها كانت ست مرات واحدة منها  
في بقيع الفرقد قد حضرها ابن مسعود رضي الله عنه مرتين بمكة ومرة خارج المدينة  
ف م وقوله مشهور اراد المشهور اللغوي لا الاصطلاحي قوله عملت به الصحابة اخرجه

﴿ باب التيمم ﴾ ﴿ هو لمحدث وجنب وحائض ونفساء لم يقدرُوا على الماء ﴾ اي على ماء يكفي لطهارته حتى اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا للغسل يتيمم ولا يجب عليه وضوء عندنا خلافاً للشافعي واما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء بالتيمم للجنب بالاتفاق واما اذا كان للمحدث ماء يكفي لغسل بعض اعضائه فالخلافاً ثابت ايضاً ﴿ لبعده ميلاً ﴾ الميل ثلث الفرس وقيل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة الى اربعة آلاف وما ذكره ظاهر الرواية وفي رواية الحسن رحمه الله الميل انما يكون معتبراً اذا ﴿ ٢٠ ﴾ كان في طرف غير قدمه حتى يصير ميلين ذهاباً ومجيئاً

واما اذا كان في قدمه فيعتبر ان يكون ميلين ﴿ او لمرض ﴾ لا يقدر معه على استعمال الماء وان استعمل الماء اشتد مرضه حتى لا يشترط خوف التلف خلافاً للشافعي رحمه الله اذ ضرر اشتداد المرض فوق ضرر زيادة الثمن وهو يبيع التيمم ﴿ او برد ﴾ ان استعمل بضره ﴿ او عدو او عطش ﴾ اي ان استعمل الماء خاف العطش او يبيع الماء للشرب حتى اذا وجد المسافر ماء في حب معداً للشرب جاز له التيمم الا اذا كان كثيراً فيستدل على انه للشرب والوضوء فاما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند الامام الفضلي رحمه الله القضاء عكس هذا فلا يجوز التيمم ﴿ او عدم آلة ﴾ كالدلو ونحوه ﴿ او خوف فوت صلاة العيد في الابتداء ﴾ اي اذا خاف فوت صلاة العيد جاز له ان يتيمم ويشرع فيها هذا بالاتفاق ﴿ وبعد الشروع متوضئاً والحديث البناء ﴾ اي اذا شرع في صلاة العيد متوضئاً ثم سبقه الحدث ويخاف انه ان توضأ نفوته الصلوة جاز له ان يتيمم للبناء وهذا عند ابي حنيفة خلافاً لها وان شرع بالتيمم وسبقه الحدث جاز له التيمم للبناء بالاتفاق ف قوله هو لمحدث مبتداء ضربة خبره ولم

الدارقطني عن علي وابن عباس رضي الله عنهم يخرج الزبلي ش ولمحمد رحمه الله ان في الحديث اضطراباً وفي التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطاً م قوله اضطراباً اي في ثبوته مقالاً ك م لكلام في رجاله لكن كمال الدين قد اثبت توثيقهم كما سمعته ثم هو مشهور عملت به الصحابة الخ فلا ضير في جهالة التاريخ ع

### ﴿ باب التيمم ﴾

﴿ يتيمم لبعده ميلاً ﴾ وهو اربعة آلاف خطوة وعن الكسائي يتيمم اذا فارق بحيث لا يسمع اهل الماء صوته والاول هو المختار في تعيين المقدار ابن مالك ش وسبقه صاحب الهداية ع ﴿ عن ماء ﴾ لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ه وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حبيج ما لم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصره والحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح ف ﴿ او لمرض ﴾ واعتبر الشافعي رحمه الله خوف التلف لا خوف اشتداد المرض لنا ما تلونا ولان الضر في زيادة المرض فوق الضر في زيادة ثمن الماء وذلك مبيح التيمم فهذا اولى م قوله لنا ما تلونا اي اطلاق ما تلونا وهو الآية المبدوءة بقوله تعالى وان كنتم مرضى ع قوله فوق الضر لان المال وقاية النفس نهاية ش ﴿ او برد ﴾ وهذا اذا كان خارج المصر لما بيناه بقوله لانه يلحقه الحرج عني ولو في المصر فذلك عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لها لان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر وله ان المجزئ ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره ﴿ او خوف عدو او سبع ﴾ للمجزئ حقيقة ي ﴿ او عطش ﴾ لان المشغول بالحاجة كالمعدم ي ﴿ او فقد آلة ﴾ للمجزئ ي ﴿ مستوعباً وجهه و يديه برقيقه ﴾ لقيامه مقام الوضوء ولذا قالوا يخلل الاصابع ﴿ بضر يتين ﴾ لقوله عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ه رواه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ مرفوعاً ونقل ابي عدى تضعيف علي بن ظبيان عن النسائي وابن معين واما بغير هذا اللفظ فرواه الحاكم والدارقطني مرفوعاً وقال الحاكم صحيح الاسناد وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات ف م ﴿ ولو جنباً او حائضاً ﴾ لما روى ان قوماً جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انا قوماً نسكن هذه الرمال ولا نجد الماء شهراً او شهرين وفيما الجنب

يقدرُوا صفة لمحدث وما بعده كالجنب والحائض وغيرها وقوله لبعده مع المعطوفات متعلق بقوله لم يقدرُوا وفي الابتداء (والحائض) متعلق بالمبتداء نذيره التيمم لخوف فوت صلاة العيد في الابتداء وبعد الشرع ضربة ﴿ او صلاة الجنائز لغير الولي لان فوت الجمعة والوقتية ﴾ لان فوتهما الى خلف وهو الظهر والقضاء ﴿ ضربة لمسح وجهه وضربة ليديه مع رقيقه ﴾ ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوي على انه يشترط الاستيعاب حتى لو بقي شيء قليل لا يميز به والاحسن في مسح الذراعين ان يمسح ظاهر الذراع اليمنى بالوسطى والبصر والخنصر مع

شيء من الكف اليسرى مبتدأ من رؤس الاصابع ثم باطنها بالسبحة والابهام الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليها ان يخلل اصابعه فيحتاج الى ضربة ثالثة لتخليتها على كل طاهر متعلق بضربة من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر وكذلك الكحل والزرنج وما الذهب والفضة فلا يجوز بها اذا كانا مسبوكين فان كانا غير مسبوكين مختلطين بالتراب يجوز والحنطة والشعيران كان عليها غبار يجوز ٢١ ولا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد زال

اثرها مع انه يجوز الصلاة فيه ولا يجوز بالرماد هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما عند ابي يوسف رحمه الله فلا يجوز الا بالتراب او الرمل وعند الشافعي لا يجوز الا بالتراب ولو بلا نفع وعليه اي على النقع فلو كنس دارا او هدم حائطاً او كالحنطة فاصاب وجهه وذراعيه غبار لا يجوز به حتى يمر يده عليه مع قدرته على الصعيد بنية اداء الصلاة فالنية فرض في التيمم خلافاً لغير رحمه الله حتى اذا كان به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء فينبغي ان ينوي عنهما فان نوي عن احدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد عنهما فلا يجوز تيمم كافر لاسلامه اي لا يجوز الصلاة بهذا التيمم عندها خلافاً لابي يوسف رحمه الله فعنده يشترط لصحة التيمم في حق جواز الصلاة ان ينوي قربة مقصودة سواء لا تصح بدون الطهارة كالصلاة او تصح كالاسلام وعندها قربة مقصودة لا تصح الا بالطهارة فان تيمم لصلاة الجنابة او لسجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المصحف او دخول المسجد لا تصح به الصلاة لانه لم ينوي به قربة مقصودة لكن يحل له لمس المصحف ودخول المسجد وجاز وضوء

والحائض والنفساء فقال عليكم بارضكم ه رواه الامام احمد وضعفه احمد وابن معين ورواه ابو يعلى من حديث ابن لميعة وهو مضعف وله طريق اخرى للطبراني في الاوسط وفيها سليمان الاحول ف م بطاهر من جنس الارض وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب او الرمل وقال الشافعي رحمه الله الا بالتراب م لآية فتميموا صعيداً طيباً اي تراباً منبتاً قاله ابن عباس رضي الله عنهما وزاد ابو يوسف الرمل بالحديث الذي روياه ولها ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فيحمل عليه لانه البقي محل الطهارة او هو مراد بالاجماع وان لم يكن عليه نفع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يتيمم عليه بلا نفع له اطلاق ما تلوناه وبه بلا عجز خلافاً لابي يوسف رحمه الله لها انه تراب رقيق ناوياً وقال زفر رحمه الله لا يشترط النية لنا انه ينبغي عن قصد فلا يتحقق دونه م اي هو القصد لغة والاصل في الامماء الشرعية مراعاة المعاني للغوية ف م فلغا تيمم كافر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يلغوها اشتراط النية فيه ولا نية للكافري لا وضوءه وقال الشافعي رحمه الله لا يلغو ايضاً لما عدم اشتراط النية فيه لان الماء مطهر بنفسه فاستغنى وقوعه طهارة عن النية بخلاف التيمم لان التراب مغير وملوث وانما يصير مطهراً لضرورة ارادة الصلاة وذلك بالنية ي ولا ينقضه ردة خلافاً لغير رحمه الله لنا ان المنافي للكثير انما هو شرط التيمم وهو النية لا نفسه وقد تحققت وتحقق التيمم ثم الباقي بعد التيمم وصف كونه طاهراً وهذا الوصف لو اعتبر كنفس التيمم لا يرفعه الكفر ف م وهذا بخلاف المحرمية في النكاح لانها لما كانت منافية لنفس النكاح فكذلك لوصفه الباقي وهو الحلع بل ناقض الوضوء لانه خلف عنه فاخذ حكمه وقدره ماء فضل عن حاجته لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب ه في قوله عليه السلام التراب طهور المسلم الحديث ف م فهي تمنع التيمم وترفعه مكرر لفهمه مما سبق لانه لما عد الاعذار علم انه لا يجوز مع القدرة ولما قال وقدره ماء علم انه ترفعه القدرة م فالتمتع راجع الى عد الاعذار والرفع راجع الى قوله وقدره ماء وهذا لان جميع الاعذار راجع الى انعدام القدرة وهي المراد من الوجود المذكور في الآية فاناطة الجواز بالاعذار اناطته بعدم القدرة ومن ضرورة الاناطة الاخيرة كون القدرة مانعة ثم عد القدرة من التواضع وما النقض الا الرفع وراجي الماء يؤخر الصلاة استحباً لايكون الاداء باكمل الطهارتين وصح قبل الوقت كالوضوء لانه بدله وايضاً النصوص لم تفصل بين وقت ووقت

بلا نية حتى ان توشا بلا نية فاسلم جاز صلاته بهذا الوضوء خلافاً للشافعي رحمه الله هذا بناء على مسئلة النية في الوضوء وان توشا بالنية فاسلم فالخلاف ثابت ايضاً لان نية الكافر لغو لعدم الاهلية وانما قال بلا نية مبالغة فيصح وضوء الكافر مع النية بالطريق الاولى ويصح في الوقت انفاقاً وقبلة خلافاً للشافعي فلا يجوز به الصلاة في اول الوقت عنده هذا بناء على ما عرف في اصول النقه ان

التراب خلف ضروري للماء عنده وعندنا خلف مطلق ففي انائين طاهر ونجس يجوز التيمم عندنا خلافاً له وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولوالى عشر حجج يؤيد ما قلناه وبعد طلبه من رفيق له ماء منعه ❀ حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينقض به التيمم الآن فلا يعيد ما قد صلى ❀ وقبل طلبه جاز خلافاً لها ❀ هكذا ذكر في الهداية وذكر في المبسوط انه اذا لم يطلب منه وصلى لم يجوز لان الماء مبذول عادة وفي موضع آخر من المبسوط ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يساله الا على قول حسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج ولم يشرع التيمم الا لدفع الحرج ولكننا نقول ماء الطهارة مبذول عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مذلة فقد سال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجه من غيره وفي الزيادات ان التيمم المسائر اذا رأى مع رجل ماء كثيراً وهو في الصلوة وغلب على ظنه انه لا يعطيه او شك مضى على صلاته لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطلب منه وتيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك فان القدرة والعجز مشكوك فيهما وان غلب على ظنه انه يعطيه قطع الصلوة وطلب الماء ثم قال فاذا فرغ من صلاته فساله فاعطاه او اعطى بثمن المثل وهو قادر عليه استأنف الصلوة وان ابى تمت الصلوة وكذا اذا ابى ثم اعطى لكن يقض تيممه الآن اقول ان اردت ان تستوعب الاقسام كلها فاعلم انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى ولم يسأل بعد الصلوة ليظهر العجز والقدرة فعلى ما ذكر في المبسوط لم يجوز سواء غلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك فيهما وهي مسألة المتن واذا رأى في الصلوة ولم يدال بعدها فكذلك وان رأى خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم ساله فان اعطى بطلت صلاته وان ابى تمت صلاته سواء ظن الاعطاء او المنع او شك فيهما وان رأى في الصلوة فكما ذكر في الزيادات لكن يبقى صورتان احدهما انه قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فماله فان اعطى بطل تيممه وان ابى فهو باق والاخرى انه اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم ❀❀❀ ساله فان اعطى بطلت صلاته وان ابى تمت لانه ظهر ان ظنه خطأ

والحاجة ماسة ليستغل اول وقت بالفرض او السنة ❀ ❀ ولقروين ❀ وقال الشافعي رحمه الله يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية ❀ م قلنا لا تنتهي هذه الضرورة لانها هي حاجة العبد الى استكثار الخير من فضله تعالى ولذا جاز تكثير النوافل بتيمم واحد ❀ ❀ وخوف وفوت صلاة جنازة او عيد ❀ لانها لا يقضيان فتحقق العجز ❀ ولو بقاء ❀ خلافاً لها في الباء له ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيعتبر به عارض يفسد عليه صلاته ❀ كان يسلم عليه احد او يهينه فيجيبه ❀ ❀ لالفت الجمعة ووقت ❀

بخلاف مسألة الثوري لان القبلة حينئذ في جهة الثوري اصالة وههنا الحكم دائر على حقيقة القدرة والعجز فاقم غلبة الظن مقامها تبسيرا فاذا ظهر خلافه لم يبق قائما مقامها ❀ ويصلى بدماء من فرض ونقل ❀ خلافاً للشافعي رحمه الله ❀ وينقضه

ناقض الوضوء وقدرته على ماء كاف لطهره ❀ حتى اذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدم اعاد التيمم وانما قال ( لقواتهما )

كاف لطهره حتى اذا اغتسلجنب ولم يصل الماء الى ظهره وفي الماء واحد حدثا يوجب الوضوء فتيممهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكف لاحد بقي في حقهما وان كفي لاحدهما بعينه غسله وبقي التيمم في حق الآخر وان كفي لكل منهما منفردا غسل اللعة لان الجنابة اغلظ واذا غل اللعة هل يعيد التيمم للحدث فيه روايتان وان تيمم اولاً ثم غل اللعة ففي اعادة التيمم روايتان ايضا وان صرف الى الحدث انتقض تيممه في حق اللعة باتفاق الروايتين هذا اذا تيمم للحدثين تيمما واحداً اما اذا تيمم للجنابة ثم احدث فتيمم للحدث ثم وجد الماء فكذا في الوجوه المذكورة وان تيمم للجنابة ثم احدث ولم يتيمم للحدث فوجد الماء فان كفي اللعة والوضوء فظاهر وان لم يكف لاحدهما لا ينقض تيممه فيستعمل الماء في اللعة ثقيلاً للجنابة ويتيمم للحدث فان كفي اللعة لا الوضوء انتقض تيممه ويغسل اللعة ويتيمم للحدث وان كفي للوضوء لا اللعة فتيممه باق وعليه الوضوء وان كفي لكل واحد منهما منفردا يصرفه الى اللعة ويتيمم للحدث فان توضأ به جاز ويعيد التيمم للجنابة ولو لم يتوضأ به ولكن بدء بالتيمم للحدث ثم صرفه الى اللعة هل يعيد التيمم ام لا ففي رواية الزيادات يعيد وفي رواية الاصل لا ثم انما يثبت القدرة اذا لم يكن مصروفاً الى جهة اهم حتى اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة يصرفه الى النجاسة ثم القدرة تثبت بطريق الاباحة وبطريق التملك فان قال صاحب الماء لجماعة من التيممين ليتوضأ بهذا الماء ايكم شاء والماء يكفي لكل واحد منفردا ينتقض تيمم كل واحد فاذا توضأ به واحد يعيد الباقي تيممهم لتبوت القدرة لكل واحد على الانفراد واما اذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيممهم اما عندهما فلان هبة المشاع يوجب الملك على سبيل



الاشتراك في ملك كل واحد مقداراً لا يكفيه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فالأصح أنه بقي على ملك الواهب ولم تثبت الإباحة لانه لما بطل الهبة بطل ما في ضمنه من الإباحة ثم إن أباحوا واحداً بعينه ينتقض تيممه عندها لانه لما لم يملكوه لا يصح إباحتهم لا رده **﴿﴾** حتى إذا تيمم المسلم ثم ارتد فعوذ بالله تعالى منه ثم أسلم تصح صلاته بذلك التيمم **﴿﴾** ونذهب لأرجيه **﴿﴾** أي لأرجي الماء **﴿﴾** تأخير الصلاة آخر الوقت **﴿﴾** فلو صلى التيمم في أول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلاة **﴿﴾** ويجب طلبه قدر غلوة لو ظنه قريباً والا فلا **﴿﴾** الغلوة مقدار ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا كان الماء بحيث لو ذهب إليه وتوضأ تذهب القائلة ونُغيب عن بصره وكان بعيداً جاز له التيمم قال صاحب المحيط هذا أحسن جداً **﴿﴾** ولو نسيه مسافر في رحله وصلى بتيمم ثم ذكره في الوقت لم يعد إلا عند أبي يوسف **﴿﴾** أما إذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز له التيمم اتفاقاً وقيل الخلاف في الوجهين كذا في الهداية ويجب أن يعلم أن المانع عن الوضوء إذا كان من جهة العباد كاسير يمنعه الكفار عن الوضوء في السجن والذي قيل له أن توضأت قبلتك يجوز له التيمم لكن إذا زال المانع فينبغي أن يعيد الصلاة كذا في الذخيرة **﴿﴾** باب المسح على الخفين جاز بالسنة **﴿﴾** أي بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة **﴿﴾** ٢٣ **﴿﴾** على الكتاب فإن موجه غسل الرجلين **﴿﴾** للحدث دون من وجب عليه الغسل **﴿﴾**

لنفواتها إلى خلف **﴿﴾** ولم يعد أن صلى به ونسى الماء في رحله **﴿﴾** وقال أبو يوسف رحمه الله يعيد لها أنه لا قدرة بدون العلم **﴿﴾** ويطلبه **﴿﴾** وجوباً لانه واجد للماء نظراً إلى الدليل **﴿﴾** غلوة **﴿﴾** هي مقدار ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة ش **﴿﴾** إن ظن قربه والألا **﴿﴾** لأن الغالب عدم الماء في العلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجداً ويطلبه من رفيقه **﴿﴾** لعدم المنع غالباً وإن لم يطلبه جاز خلافاً لها **﴿﴾** فإن منعه تيمم **﴿﴾** للجز **﴿﴾** وإن لم يعطه إلا بتن مثله وله ثمنه لا يتيمم **﴿﴾** لتحقيق القدرة **﴿﴾** والا تيمم ولو أكثره نجروحا **﴿﴾** ويعتبر أكثر أعضائه في الوضوء عدداً وفي الغسل مساحة **﴿﴾** أمين **﴿﴾** تيمم **﴿﴾** لأن للأكثر حكم الكل **﴿﴾** وبعبارة غسل ولا يجمع بينهما **﴿﴾** أي بين التيمم والغسل إذ لا نظير في الشرع للجمع بين البذل والمبدل **﴿﴾**

### ﴿﴾ باب المسح على الخفين ﴿﴾

﴿﴾ صح ﴿﴾ والأخبار فيه مستفيضة حتى قيل إن من لم يره كان مبتدعاً ﴿﴾ ولو امرأة ﴿﴾ لاتحاد الخطاب بينهما ي ﴿﴾ لا جنباً ﴿﴾ لحديث صفوان بن عسال أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم إذا كنتم سفراً أن لا تنزع خفافكم ثلاثة أيام ولياليها لا عن جنابة ولكن عن بول أو غائط أو نوم ولأن الجنابة لا تتكرر فلا حرج في النزعه والحديث رواه الترمذي والنسائي وقال حديث حسن صحيح ف

ويجافي كفيه ويمدها إلى الساق أو يضع كفيه مع الأصابع ويمدها جملة لكن إن مسح برؤس الأصابع وجافي أصول الأصابع والكف لا يجوز إلا أن يبتل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وهو مقدار ثلاث أصابع هكذا ذكر في المحيط وذكر في الذخيرة أن المسح برؤس الأصابع يجوز إذا كان الماء منقطراً ولو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بياطينها وكذا أن ابتداءً من طرف الساق ولو نسي المسح وأصاب المطر ظاهر خفيه حصل المسح وكذا مسح الرأس وكذا لو مشى في الحشيش فابتل ظاهر خفيه ولو بالطل هو الصحيح **﴿﴾** على ظاهر خفيه **﴿﴾** الخف ما يستر الكعب أو يكون الظاهر منه أقل من ثلاث أصابع الرجل أصغرهما أو لو ظهر قدر ثلاث أصابع فلا يجوز لأن هذا بمنزلة الحرق الكبير ولا بأس بأن يكون واسعاً بحيث يرى رجله من أعلى الخف **﴿﴾** أو جرموقه **﴿﴾** أي على خفين يلبسان فوق الخفين ليكونا وقاية لهما من الوحل والنجاسة فإن كان من اديم أو نحوه جاز المسح عليها سواء لبسها منفردين أو فوق الخفين وإن كان من كبر أو نحوه فإن لبسها منفردين لا يجوز وكذا أن لبسها على الخفين إلا أن يكون بحيث يصل



بلل المسح الى الخلف الداخل ثم اذا كانا من نحو اديم وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسها بعد ما احدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلاف ما اذا مسح على خف ذي طاقين فنزع احد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر وان نزع احد الجر موقين فعليه ان يعيد المسح على الجر موق الآخر وعن ابي يوسف رحمه الله انه يخلع الجر موق الآخر ويمسح على الخفين او الجرابين الثخينين اي بحيث يستسكان على الساق بلاشد او منعلين او مجلدين حتى اذا كانا ثخينين غير منعلين او مجلدين لا يجوز عند ابي حنيفة رح خلافاً لهما وعنه انه رجع الى قوله ما وبه يفتي ملبوسين على طهر تام وقت الحدث فلو توضأ وضوء غير مرتب فغسل الرجلين ثم لبس الخفين ثم غسل باقي ٢٤ الاعضاء ثم احدث او توضأ وضوء مرتباً فغسل رجله اليمنى وادخلها الخلف

ثم غسل رجله اليسرى وادخلها الخلف ليس له طهارة تامة في الصورة الاولى اذا لبس الخفين وفي الصورة الثانية اذا لبس اليمنى لكنهما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث فعلم ان قوله ملبوسين احسن من عبارتهم وهي اذا لبسهما على طهارة كاملة لان المراد بالطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقاء اللبس لا زمان حدوثه فيصح ان يقال هما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدوث والاسم دال على الدوام والاستمرار لا على عامة وقتلنسة وبرقع وقفازين الفقايزين ما يلبس على الكف ليكف عنها مخلب الصقر ونحوه وفرضه قدر ثلاث اصابع اليد فان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خطوطاً فعلم انه بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار ثلاث اصابع اليد انما هو بماء مستعمل فلا اعتبار له فبقى مقدار ثلاث اصابع ولا يفرض فيه شيء آخر كالنية وغيرها ومدته (مفهومه)

هو بقاء مستعمل فلا اعتبار له فبقى مقدار ثلاث اصابع ولا يفرض فيه شيء آخر كالنية وغيرها ومدته (مفهومه) للقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها من حين الحدث لان قوله عليه السلام بمسح المقيم يوماً وليلة الحديث افاد جواز المسح في المدة المذكورة وقبل الحدث لا احتياج الى المسح فالزمان الذي يحتاج فيه الى المسح وهو من وقت الحدث مقدراً بالمقدار المذكور وينقضه ناقض الوضوء ونزع الخلف ذكر بلفظ الواحد ولم يقل نزع الخفين ليفيد ان نزع احدهما ناقض فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى اذ لا جمع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء احد خفيه حتى صار جميع الرجل مغسولاً وان اصاب الماء اكثرها فكذا عند الفقيه ابي جعفر ومضى المدة وبعد احد هذين اي نزع الخلف ومضى المدة على المتوضي غسل رجله فحسب اي على الذي كان له وضوء لا يجب الا غسل رجله اي لا يجب غسل بقية الاعضاء وبنيغي

ان يكون فيه خلاف مالك رحمه الله بناء على فرضية الولا عندده وخروج أكثر العقب الى الساق نزع \* ولفظ القدوري أكثر القدم وما اختاره في المتن مروى عن أبي حنيفة رحمه الله \* ويمتنع \* ٢٥ \*

الرجل اصغرهما لاما دونها \* فلو كان الخرق طويلاً بدخل فيه ثلاث اصابع الرجل ان ادخلت لكن لا بدومنه هذا المقدار جاز المسح ولو كان مضموماً لكن يفتح اذا مشى ويظهر هذا المقدار لا يجوز فعلم منه ان ما يصنع من الغزل ونحوه مشقوق اسفل الكعب ان كان يستر الكعب بخيط او نحوه ويشد بعد اللبس بحيث لا بدومنه شيء فهو كغير المشقوق وان بدا كان كالحرق فيعتبر المقدار المذكور \* ويجمع خروق خف لاخفين \* اي اذا كانت على خف واحد خروق كثيرة تحت الساق ويبدون شكل واحد شيء قليل بحيث لو جمع البادي يكون مقدار ثلاث اصابع يمنع المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين جاز المسح \* ويتم مدة السفر ما سمح سافر قبل تمام يوم وليلة ويتحاشى ان اقام قريبا وينزع ان المقام بعدها \* فهذا اربع مسائل لانه اما ان يسافر المقيم او يقيم الميسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعدها وقد ذكر في المتن ثلاثاً منها ولم يذكرها اذا سافر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو وجوب النزع \* ويجوز على جبهة محدث فلا يطله السقوط الا عن برء \* المسح على الجبيرة ان اغمر جاز تركه وان لم يضر فقد اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رح في جواز تركه والماخوذ انه لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبيرة مشدودة على

مقبومه عدم تقص المسح عند الخوف بل ان احدث بعد ذلك فتوضا يمسح كالجبيرة لكن في المعراج لومضت وهو يخاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجبائر ويصلي \* وقال الحلبي والذي ينبغي ان ينفي به في هذه المسئلة انتقاض المسح واستئناف مسح اخر يعم الخف كالجبيرة وعلى هذا فعنى المتن عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافي بطلان المسح السابق \* امين \* وبعدها غسل رجله فقط \* لسريان الحدث السابق اليها \* وخروج أكثر القدم نزع \* لان لاكثر حكم الكل \* ولو مسح مقيم فسافر قبل يوم وليلة مسح ثلاثاً \* عملاً باطلاق الحديث \* وهو يمسح المسافر ثلاثة ايام ولياليها ف ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر آخره \* ولو اقام مسافر بعد يوم وليلة نزع \* لان رخصة السفر لا تبقى بدونه \* والا يتم يوماً وليلة \* لان هذه مدة الاقامة \* وصح على موق \* وقال الشافعي رحمه الله لا يصح ولنا ان النبي عليه السلام مسح على الجر موقين \* رواه الامام احمد في مسنده ولا ي داود كان يخرج فيقضي حاجته فانتهى بهاء فيمسح على عمامته وموقيه قال الجوهري والمطرزي الموق خف قصير يلبس فوق الخف فارسي معرب ف ولانه تبع للخف استعمالاً وغرضاً فصار كخف ذي طافين اما الاستعمال فلدوران حيث دار الخف مشياً وقائماً وقعوداً وانخفاضاً وارتفاعاً وما الغرض فلان كلاً وقاية للرجل \* والجوب المجلد \* وهو ما وضع المجلد على اعلاه واسفله \* والمنعل \* وهو ما وضع على اسفله جلدة كالنعل للقدم \* والخفين \* وهو ما يستمسك على الساق من غير ان يربط بشيء \* لان النبي عليه السلام مسح على جوربيه \* رواه الترمذي في حديث المغيرة وضعفه الامام احمد وابن مهدي ومسلم ف ولانه يمكنه المشي فيه اذا كان تحيناً \* لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين \* اذ لا حرج في نزع هذه الاشياء \* والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك \* كالفصد \* كالفصل \* وهو جائز لانه عليه السلام فعل ذلك وامر علياً رضي الله عنه به ولان الحرج فيه فوق الحرج بنزع الخف فكان اولى بشرع المسح وبكتفي بالمسح على اكثرها ذكره الحسن هم اما الفعل فرواه الدارقطني وضعفه بابي عمارة محمد بن احمد بن مهدي وقال المنذري صح عن ابن عمر رضي الله عنهما المسح على العصاة موقوفاً عليه وهو كالرفوع لان الابدال لا تنصب بالراي واما الامر فرواه ابن ماجه وفي استناده عمرو بن خالد الواسطي متروك فم \* فلا يتوق \* كالفصل \* لعدم التوقيف بالتوقيت \* ويجمع مع الغسل \* فلو كانت في احدى رجله مسحاً وغسل الاخرى لان مسحها كغسل ما تحتها فلا يؤدي الى الجمع بين الاصل والبدل بخلاف مسح الخفين \* ويجوز وان شداً بلا وضوء \* لان غسل ما تحتها انتقل الى الجبيرة بخلاف الخف \* ويمسح على كل العصاة \* لان الواجب انتقل اليها وذكر الحسن ان مسح الاكثر كاف \* كان تحتها جراحة اولاً \* للضرورة لان العصاة لا تعصب على وجه ياتي على الجراحة فقط \* فان سقطت عن برء بطل \*

(٤) \* كشف الحقائق \* طهارة وانما يجوز المسح على الجبيرة اذا لم يقدر مسح على ذلك الموضع من العضو كما

لا يقدر على غسله بان كان الماء يضره او كان الجبيرة مشدودة يضر حلها اما اذا كان قادراً على نفسه فلا يجوز مسح الجبيرة فاذا كان في اعضائه شقاق فان عجز عن غسله يلزم امر الماء عليه فان عجز عنه يلزمه المسح ثم ان عجز عنه بغسل ما تحوله وبتركه وان كان الشقاق في يده ويجوز عن الوضوء استعان بالغير لوضيه وان لم يستعن وتيمم جاز خلافاً لها واذا وضع الدواء على شقاق الرجل امر الماء فوق الدواء فاذا امر الماء فوق الدواء ثم سقط الدواء ان كان السقوط عن برء غسل الموضع والا فلا واذا افتصد ووضع خرقة وشد العصابة فعند بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخرقة وعند البعض ان امكنه شد العصابة بلا اعانة احد لا يجوز عليها المسح وان لم يمكنه ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها يضر الجراحة جاز المسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت موضع القرحة وان كان حل العصابة لا يضر لكن نزاعاً عن موضع الجراحة يضر محلها ويغسل ما تحتها الا موضع الجراحة ثم يشدها ويمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة المفتصد واما الموضع الظاهر من اليد ما بين المقتدين من العصابة فالاصح انه يكفي المسح اذ لو غسل يثبت العصابة فرمما ينفذ البلية الى موضع الفصد ويشترط الاستيعاب في مسح (٢٦) الجبيرة والعصابة في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو المذكور في الاسرار

لزال العذر والا لا لبقاء العذر ولا يفتقر الى النية في مسح الخلف والرأس وقيل يشترط في مسح الخلف لانه بدل كالتيمن والاول اظهر لانه بعض الوضوء فاعتبر الجزء بالكل يم والله تعالى اعلم

### باب الحيض

هو دم ينفضه رحم بخلاف الاستحاضة ي م امرأة سائمة عن داء بخلاف النفساء ي م وصغر واقله ثلاثة ايام وقال الشافعي رحمه الله اقله يوم وليلة وعن ابي يوسف رحمه الله يومان واكثر الثالث واكثره عشرة وقال الشافعي رحمه الله اكثره خمسة عشر يوماً لنا قوله عليه الصلاة والسلام اقل الحيض للجارية البكر والتيب ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تقدير اقله بيوم وليلة واكثره بخمسة عشر يوماً م والحديث رواه الدارقطني عن ابي امامة مرفوعاً وقال عبد الملك مجبول والعلاء بن كثير ضعيف الحديث ورواه عن ابن مسعود مرفوعاً وقال لم يروه عن الاعمش غير هارون بن زياد وهو ضعيف الحديث ورواه ابن عدي في الكامل عن انس مرفوعاً واصله بالحسن بن

وعند البعض بكفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم اعاد فعله ان بعيد المسح وان لم يعد اجزائه واذا سقطت عنها فبدها باخرى فالاحسن اعادة المسح وان لم يعد اجزاء ولا يشترط تثليث مسح الجباير بل يكفي مرة واحدة وهو الاصح ويجب ان يعلم ان مسح الجبيرة يخالف مسح الخلف في انه يجوز على حدث ولا يقدر له مدة واذا سقطت لا عن برء لا يبطل وان سقطت عن برء يجب غسل ذلك الموضع خاصة بخلاف ما اذا خلع احد الخفين حيث يلزمه غسل الرجلين

### باب الحيض

الدماء المختصة بالنساء ثلاثة حيض واستحاضة ونفاس فالحيض هو دم ينفضه رحم بالغة اي بنت تسع (ديبار) سنين لا داء بها فالذي لا يكون من الرحم ليس بحيض وكذا الذي قبل سن البلوغ اي تسع سنين وكذا ما ينفضه الرحم لمرض واذا استمر الدم كان سيلان البعض طبيعياً فكان حيضاً وسيلان البعض بسبب المرض فلا يكون حيضاً وكما قيد بعدم الداء يجب ان يقيد بعدم الولادة ايضاً احترازاً من النفاس ثم الاصح ان الحيض موقت الى سن الاياس واكثر المشايخ قدره بستين سنة ومشايخ بخاري وخوارزم بخمس وخمسين فما رأت بعدها لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب واختار انها ان رأت دماً قوياً كالاوسد والاحمر القاني كان حيضاً ويبطل الاعتداد بالاشهر قبل التام وبعده لا وان رأت صفرة او خضرة او ترية فهي استحاضة واقله ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة وعند ابي يوسف رحمه الله اقله يومان واكثره الثالث وعند الشافعي رحمه الله اقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر ونحن نتمسك بقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والتيب ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام ثم اعلم ان مبداء الحيض من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج خيلولة الكرسف لا تقطع الصلاة فنموضع الكرسف انما يتحقق الخروج اذا وصل الدم الى ما يحاذي الفرج الخارج من الكرسف فاذا احمر من الكرسف ما يحاذي الفرج الداخل لا يتحقق الخروج الا اذا رقت الكرسف فيتحقق الخروج من وقت الرفع وكذا في الاستحاضة والنفاس والبول ووضع الرجل القطنية

(۲۷)

دينبار وروي موقفاً على انس ورواه الدارقطني عن انس ورواه عن عثمان بن ابي  
العاص ورواه عنه ايضاً بسند آخر وعثمان هذا صحابي ورواه ايضاً عن واثلة بن  
الاسقع مرفوعاً واعله بجهالة محمد بن منهال وضعف محمد بن احمد بن انس ورواه  
ابن عدي في الكامل عن معاذ بن جبل مرفوعاً وضعفه بجمد بن سعيد الشامي رموه  
بالوضع واخرجه العقيلي عن معاذ مرفوعاً واعله بجهالة محمد بن الحسن الصدفي ورواه  
ابن الجوزي عن الخدرى مرفوعاً وضعفه بسليلان المكنى ابا داود فهذه عدة احاديث  
عنه عليه الصلاة والسلام متعددة الطرق وذلك يرفع الحديث من الضعيف الى  
الحسن والموقوف في المقادير كالرفوع وبالجملة له اصل في الشرع واما ان اكثره  
خمسة عشر يوماً لم يعلم فيه حديث حسن ولا ضعيف سوى حديث تمكث احداً كن  
شطر عمرها لا تصلي وهو لو صح لم يكن فيه حجة لما ذكر وقد قال البيهقي انه لم يجده  
وقال ابن الجوزي في التحقيق هذا الحديث لا يعرف وافرده عليه صاحب التتبع ف م  
وما نقص اوزاد استخاضه ﴿ لان تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به ﴾ وما سوى  
البياض الخالص حيض ﴿ لما روي ان عائشة رضي الله عنها جعلت ماسوى البياض  
الخالص حيضاً وهذا لا يعرف الا سماعاً قال تعالى ويستوثقك من الحيض قل  
هو اذى وجميع هذه الالوان في معنى الاذى سواء وروي ان النساء كن يبعثن  
الكراسف الى عائشة رضي الله عنها لتنظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى  
يرين القصة البيضاء والكرسف خرفة توضع في الفرج والقصة شئ يشبه الجص لك م

أكثر بفصل مطلقاً فهذه ستة اقوال وقد ذكر ان كثيراً من المتقدمين والمتأخرين اختلفوا بقول محمد رحمه الله ونضع مثلاً  
مجمع هذه الاقوال مبتدأة رات يوماً دماً واربعة عشر طهرها ثم يوماً دماً وثمانية ثم يوماً دماً وسبعة ثم يومين وثلاثة ثم يوماً وثلاثة  
ثم يوماً و يومين ثم يوماً دماً فهذه خمسة واربعون يوماً في رواية ابي يوسف رحمه الله العشرة الاولى والعشرة الرابعة حيض وفي رواية  
محمد رحمه الله العشرة بعد طهره هو اربعة عشر وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد طهره هو ثمانية وعند محمد رحمه الله العشرة  
بعد طهره هو سبعة وعند ابي سهل الستة الاولى منها وعند الحسن الاربعة الاخيرة من خمسة واربعين وما سوى ذلك  
استحاضة ففي كل صورة يكون الطهر ناقصاً فاصلاً في هذه الاقوال سوى قول ابي يوسف رحمه الله فان كان احد الدمين  
نصاباً كان حيضاً وان كان كل منهما نصاباً فالاول حيض وان لم يكن شيء منهما نصاباً فالكل استحاضة وانما استثنى قول ابي  
يوسف لان هذا لا ينافي علي قوله واعلم ان الوان الحيض هي الحمرة والسواد فيهما حيض اجماعاً وكذا الصفرة المشبعة في  
الاصح والخضرة والصفرة الضعيفة والكدرية والترية عندنا وفرق ما بينهما ان الكدرية تضرب الى البياض والترية الى السواد  
وانما قدم مسألة الطهر التخلل على الوان الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض فالحقها بها ثم ذكر الالوان ثم بعد ذلك شرع في احكام

الحيض فقال ﴿يمنع الصلاة والصوم ويقضي مولاي﴾ أي يقضي الصوم لأصل الصلاة بناء على أن الحيض يمتنع وجوب الصلاة وصحة  
 أداؤها لكن لا يمتنع وجوب الصوم فنفس وجوبه ثابتة بل يمتنع صحة أدائه فيجب القضاء إذا طهرت ثم المعتبر عندنا آخر الوقت فإذا  
 حاضت في آخر الوقت سقطت وإن طهرت في آخر الوقت وجبت فإذا كانت طهارتها لعشرة وجبت الصلاة وإن كان الباقي من  
 الوقت لحمة فإن كانت لأقل منها فإن كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الغسل والتحرية وجبت والا فوقت الغسل يحسب ههنا من مدة  
 الحيض والصائمة إذا حاضت في النهار وإن كان في آخره بطل صومها فيجب قضاءه إن كان صوماً واجباً وإن كان نفلاً لا بخلاف  
 صلاة النفل إذا حاضت في خلالها وإن طهرت في النهار ولم تأكل شيئاً لا يجوز صوم هذا اليوم لكن يجب عليها الإمساك  
 وإن طهرت في الليل لعشرة أيام يصح صوم ﴿٢٨﴾ هذا اليوم وإن كان الباقي من الليل لحمة وإن طهرت لأقل

كان عشرة يصح الصوم إن كان من الباقي من الليل مقدار ما يسع الغسل والتحرية وإن لم تغتسل في الليل لا يبطل صومها ﴿٢٩﴾ ودخول المسجد والطواف واستمتاع ما تحت الأزار ﴿٣٠﴾ كالباشرة والتخييد وتحمل القبلة وملامسة ما فوق الأزار وعند محمد رحمه الله ينقي شعار الدم أي موضع الفرج فقط ﴿٣١﴾ ولا تقرأ القرآن كجنب ونفساء ﴿٣٢﴾ سواء كان آية أو ما دونها عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي يحل ما دون الآية هذا إذا قصد القراءة وإن لم يقصدها نحو أن يقول شكراً للنعمة الحمد لله رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها التهيى بالقرآن والتعليم والمعلمة إذا حاضت فعند الكرخي تعلم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين وعند الطحاوي رحمه الله تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم النصف الآخر فاما دعاء القنوت فيكره عند بعض المتأخرين وفي المحيط لا يكره وسائر الأدعية والأذكار

قوله وروي أن النساء الخ رواه مالك في الموطأ وأخرجه البخاري معلقاً ف م ﴿٣٣﴾ يمنع صلاة وصوماً ﴿٣٤﴾ لأجماع المسلمين على ذلك ي ﴿٣٥﴾ ونقضه دونها ﴿٣٦﴾ نقول عائشة رضي الله عنها كانت أحدانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طهرت من حيضها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة ولأن في قضاء الصلوات حرجاً لتضاعف أدون الصيام ه وحديث عائشة متفق عليه ف م ﴿٣٧﴾ ودخول مسجد ﴿٣٨﴾ وقال الشافعي رحمه الله يجوز على وجه المرور لنا قوله عليه السلام فاني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وهو باطلانه حجة على الشافعي رحمه الله في إباحة الدخول على وجه العبور ه وفيه أفلت عن جسر وقالوا هو مجبول قال المذنب في نظر فإن أفلت بن خليفة العامري وقيل الذهلي كنيته أبو حسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال الدارقطني صالح وقال العجلي جسر بنت دجاجة تابعة ثقة ف م ﴿٣٩﴾ والطواف ﴿٤٠﴾ لوجوب الطهارة فيه ف م لحديث الطواف صلاة رواه صاحب الهداية في جنائيات الحج ع ﴿٤١﴾ وقرآن ما تحت الأزار ﴿٤٢﴾ الآية ولا تقربوهن حتى يطهرن ه ولقوله عليه السلام للذي سأله عما يحل له من امرأته وهي حائض لك ما فوق الأزار ي ﴿٤٣﴾ وقراءة القرآن ﴿٤٤﴾ وقال مالك رحمه الله تجوز للحائض ه لا للجنب ع لنا قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن وهو حجة على مالك في الحائض وهو باطلانه يتناول ما دون الآية فهو حجة على الطحاوي في إباحته ه رواه الترمذي وابن ماجه وفيه إسماعيل بن عياش وفي سنن الأربعة عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه أو لا يحجزه عن القراءة شيء ليس الجنبه وقال الترمذي حسن صحيح ف م ﴿٤٥﴾ ومسه إلا بغلافه ومنع الحدث المس ومنعها الجنبه والنفاس ﴿٤٦﴾ لقوله عليه السلام لا يمسه القرآن إلا طاهر ثم الحدث والجنبه حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنبه حلت النعم دون الحدث فيفتقران في حكم القراءة ه والحديث رواه النسائي في الدييات س

لا بأس بها ويكره قراءة التوراة والإنجيل والزيور ﴿٤٧﴾ بخلاف المحدث ﴿٤٨﴾ متعلق بقوله ولا تقرأ ﴿٤٩﴾ ولا يمسه (النم) هو لاه أي الحايض والجنب والنفساء والمحدث ﴿٥٠﴾ مصحفاً إلا بغلاف متجاف ﴿٥١﴾ أي منفصل عنه ﴿٥٢﴾ وكره المس بالكم وأما كتابة المصحف إذا كان موضوعاً على اللوح بحيث لا يمسه مكتوبة فعند أبي يوسف رحمه الله يجوز وعند محمد رحمه الله لا يجوز ﴿٥٣﴾ ولا درهما فيه سورة الأربعة ﴿٥٤﴾ أراد درهما عليه آية من القرآن وإنما قال سورة لأن العادة كتابة سورة الإخلاص ونحوها

على الدرام **﴿ وحل وطى ﴾** من انقطع دمها لاكثر الحيض او النفاس قبل الغسل دون وطى **﴿ من انقطع لافل منه ﴾** اي لافل من الاكثر وهو ان ينقطع الحيض لافل من عشرة والنفاس لافل من اربعين **﴿ الا اذا مضى وقت يسع الغسل والتحرمة ﴾** فحينئذ يحل وطئها وان لم تغتسل اقامة الوقت الذي يتمكن فيه من الاغتسال **﴿ ٢٩ ﴾** مقام حقيقة الاغتسال في حق حل الوطى **﴿ واعلم انه اذا انقطع**

الدم لافل من عشرة ايام بعد مضى ثلاثة ايام واكثر فان كان الانقطاع فيما دون العادة يجب ان تؤخر الغسل الى آخر وقت الصلاة فاذا خافت فوت الصلاة اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المستحب دون وقت الكراهة وان كان الانقطاع على راس عادتيا او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الاغتسال بطريق الاستحباب وان انقطع لافل من ثلاثة ايام اخرت الصلاة الى آخر الوقت فاذا خافت فوت الصلاة توضأت وصلت ثم في الصور المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت او معتادة واذا انقطع الدم لعشرة او اكثر فبمضي العشرة يحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان المعتادة التي عادتيا ان ترى يوما دما ويوما طهرا هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تترك الصلاة والصوم فاذا ظهرت في الثاني توضأت وصلت ثم في اليوم الثالث تترك الصلاة والصوم ثم في اليوم الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة **﴿ واقل الطهر خمسة عشرة يوما ولا حد لاكثره ﴾** الا لنصب العادة فان اكثر الطهر مقدر في حقه ثم اختلفوا في تقدير مدته والاصح انه مقدر بستة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر غير الحامل عن

**﴿ وتوطا ﴾** لكنه لا يستحب للنهي في قراءة التشديد **﴿ بلا غسل بنصرم لاكثره ﴾** اذ لا مزيد للحيض على العشرة **﴿ ولاقله لا حتى تغتسل ﴾** لان الدم قد بدر تارة وينقطع اخرى فلا بد من الغسل ليترجح جانب الانقطاع **﴿ او يمضي عليها ادنى وقت صلاة ﴾** وهو زمن يسع الغسل ولبس الثياب والتجريدة يعني من آخر وقت الصلاة لتعليمهم بوجوبها في ذمتها **﴿ دم قال في الهداية لان الصلاة صارت ديناً في ذمتها فقد طهرت حكاه ﴾** والطهر بين الدمين في المدة حيض ونفاس **﴿ هذا احدى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله ووجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالتصاب في باب الزكاة وعن ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يفصل وهو كله كالدّم المتوالي لانه طهر فاسد **﴿ واقل الطهر خمسة عشر يوماً ﴾** هكذا نقل عن ابراهيم النخعي وانه لا يعرف الا توقيفا قيل واجمعت الصحابة رضى الله عنهم عليه ولانه مدة اللزوم فكان كمدة الاقامة ف **﴿ ولا حد لاكثره ﴾** لانها قد لا ترى حيضاً اصلاً **﴿ م ﴾** الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار **﴿ اذا وقع الاستمرار في المبتدأة فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر والا فتردد الى ستة اشهر الا ساعة وحيضها بجاله امين نقلاً عن رسالة العلامة البركوى صورته امرأة حاضت عشرة ايام وطهرت عشرون يوماً ثم استمر بها الدم فعادتيا في الحيض عشرة وفي الطهر عشرون ولو حاضت عشرة وطهرت خمسين ثم استمرت فعادتيا في الطهر ستون فان طهرت اكثر من ستين ينتقل عادتيا الى عشرين في قول محمد وهو الاصح محبط **﴿ ودم الاستحاضة كرعاف دائم لا يمنع صوماً وصلاةً ووطئاً ﴾** لقوله صلى الله عليه وسلم توضئي وصلي وارث قطر الدم على الحصى فثبت حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والوطء دلالة عيني وجه الدلالة انهم اجمعوا ان دم الرحم يمنع الثلاثة ودم العرق لا يمنع شيئاً منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلاة علم انه دم عرق **﴿ م ﴾** والحديث اخرجه البخاري بدون زيادة وان قطر الخ واخرجه ابن ماجه وابو داود بها وقال ابو داود وضعف يحيى هذا الحديث **﴿ م ﴾** ولو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس فما زاد على عادتيا استحاضة **﴿ لقوله عليه السلام الاستحاضة تدع الصلاة ايام اقرائها ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على******

طهر الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر وانقص عن هذا بشئ **﴿ وهو الساعة صورته مبتدأة رات عشرة ايام دماً وستة اشهر طهراً ﴾** ثم استمر الدم لنقص عادتيا بتسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات لانا نحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلاثة اطهار كل طهر ستة اشهر الا ساعة **﴿ وما نقص عن اقل الحيض ﴾** اي الدم النافص عن الثلاثة **﴿ او زاد على اكثره ﴾** اي العشرة



﴿ أو أكثر النفاس ﴾ وهو أربعون يوماً ﴿ أو على عادة عرفت الحيض وجاوز العشرة أو نفاس وجاوز الأربعين ﴾ أي إذا كانت لها عادة معروفة في الحيض وفرضها سبعة مثلاً فرأت للدم اثني عشر يوماً فخمسة أيام بعد السبعة استحاضة وإذا كانت لها عادة في النفاس وهي ثلاثون يوماً مثلاً فرأت الدم خمسين يوماً فالعشرون التي بعد الثلاثين استحاضة فهذا حكم المعتادة ثم أراد أن يبين حكم المبتدأة فقال ﴿ أو على عشرة حيض من بلغت ﴾ ﴿ ٣٠ ﴾ مستحاضة أو على أربعين نفاساً ﴿ المبتدأة التي بلغت مستحاضة

المعشر فيلحق به ٥ قوله أيام اقراءها أي أيامها الممهودة كالحديث رواه الدارقطني والطحاوي قوله يجاس ما زاد من حيث أنه زيادة على المقدار إذ المقدار العادي كالمقدار الشرعي ومن حيث أنه يخالف للمهود ف ﴿ ولو مبتدأة حيضها عشرة ﴾ لأننا عرفناه حيضاً فلا يخرج عنه بالشك ﴿ ونفاسها أربعون وتوضاً المستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق بطن أو انقلاط ريج أو رفاف دائم أو جرح لا يرقأ لوقت كل فرض ﴾ وقال التسافعي رحمه الله تتوضا المستحاضة لكل مكتوبة لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لكل صلاة ولأن اعتبار طهارتها غير ضرورة إزاء المكتوبة فلا تبي بعد الفراغ منها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضا لوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لأن اللام تستعار للوقت يقال آتيتك لصلاة الظهر أي وقتها ولأن الوقت أقيم مقام الاداء تبسيراً فيدار الحكم عليه ٥ قوله لقوله عليه السلام رواه ابن ماجه وابو داود قوله ولنا قوله عليه السلام ذكر سبط ابن الجوزي أن الامام ابا حنيفة رحمه الله رواه ١ ٥ وفي شرح مختصر الطحاوي رواه ابي حنيفة رحمه الله مرفوعاً ذكره محمد رحمه الله في الاصل وقال ابن قدامة في المغني وروي في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي حبيش وتوضي لوقت كل صلاة وهذا يحكم بالنسبة الى كل صلاة لأن لفظ الصلاة يستعمل في وقتها عرفاً وشرعاً لحديث ابن ابي شبة في الصلاة اولاً وآخراً والحديث ايما رجل ادركته الصلاة ويقال آتيتك لصلاة الظهر ف م قوله تبسيراً لتفاوتهم في الاداء بين مطول ومقصر ورؤية اولوية الاداء اول الوقت أو آخره وربما يحتاج الى تأخير الاداء الى آخر الوقت لما منع او الى ادائه اول الوقت لخوف اعتراض العوارض فاقم الوقت مقامه ليستوي الكل في بقاء الطهارة ك م ﴿ ويصلون به فرضاً ونفلًا ويصل بخرجه فقط ﴾ وقال زفر رحمه الله يبطل بالدخول وقال ابو يوسف رحمه الله بايها كان لها انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليمكن من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت الفرض لا وقت العيد ﴿ وهذا اذا لم يمض عليه وقت فرض الا وذلك الحدث يوجد فيه ﴾ لأن الضرورة بهذا لتحقق ﴿ والنفاس دم يعقب الولد ودم الحامل استحاضة ﴾ وقال التسافعي رحمه الله حيض لنا انه ينسد فم الرحم بالحبل كذا العادة ٥ أي العادة المستمرة عدم خروج الدم من الحامل وخروجه منها اندر نادر فقد لا يراه الانسان في عمره فيجب الحكم في كل حامل بانسداد رحمها اعتباراً

حيضها في كل شهر عشرة أيام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها عشرين يوماً وأما النفاس فإذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنفساها أربعين يوماً والزائد عليها استحاضة قوله حيض من بلغت بالجر عطف بيان لعشرة وقوله نفاسها بالجر عطف بيان لأربعين ﴿ أو ما رأت حامل فهو استحاضة ﴾ أي الدم الذي تراه المرأة الحامل ليس بحيض بل هو استحاضة فقوله وما نقص مبتدأة وقوله فهو استحاضة خبره تم بين حكم الاستحاضة فقال ﴿ لا يمنع صلاة وصوماً ووطئاً ومن لم يمض عليه وقت فرض الا وبه حدث ﴾ أي الحدث الذي اجبى به ﴿ من استحاضة أو رفاف أو نفوساً يتوضاً لوقت كل فرض وتصل به فيه ما شاء من فرض وفضل ﴾ احتراز عن قول التسافعي رحمه الله فإن عنده يتوضاً لكل فرض ويصلى النوافل بتبعية الفرض ﴿ وينقضه خروج الوقت لادخله ﴾ احتراز عن قول زفر فإن الناقض عنده دخول الوقت وعن قول ابي يوسف فإن الناقض عنده كلاهما ﴿ فيصل من توضاً قبل الزوال الى آخر وقت الظهر ﴾ خلافاً لابن يوسف وزفر فإنه حصل دخول الوقت لا الخروج ﴿ لا بعد طلوع الشمس من توضاً

قبله ﴾ أي من توضاً قبل طلوع الشمس لكن بعد طلوع الفجر خلافاً لزفر فإنه وجد الناقض عندنا بالدخول ( للمهود ) وعند ابي يوسف وهو الخروج لا عند زفر فإن الناقض عنده الدخول ولم يحصل ﴿ والنفاس دم يعقب الولد ولاحد لاقله واكثره أربعين يوماً خلافاً للتشافعي وح إذا أكثره ستون يوماً عنده وهو لا م التوهمين من الاول خلافاً لمحمد ﴾ التوهمان ولد ان من بطن

واحد لا يكون بين ولادتهما  
اقل مدة الحمل وهو ستة اشهر  
وانقضاء العدة من الاخير اجماعاً  
وسقط يرى بعض خلقه ولد اي  
وسقط مبتدأ يرى صفة ولد خبره  
فتصير هي به نساء والامة ام الوالد  
ويقع المعلق بالولد اي اذا قال  
اذا ولدت فانت طالق تطاق بخروج  
سقط ظهر بعض خلقه وتنفق  
العدة به اي اذا طلقها زوجها  
تنقض عدتها بخروج هذا السقط

### باب الانجاس

يطهر بدن المصلي وتوبه ومكانه  
عن نجس مري بزوال عينه وان بقي  
اثر يسقى زواله بالماء فوله بالماء  
متعلق بقوله بزوال عينه وبكل  
مايع طاهر مزيل لكل ونحوه وعالم  
يرى اثره عطف على قوله عن  
نجس مري يغسله ثلاثا وعصره  
في كل مرة ان امكن بشرط ان  
يبالغ في العصر في المرة الثالثة بقدر  
قوته ولا يغسل ويترك الى عدم  
القطرات ثم وثم هكذا وحفه عن ذي  
جرم جف بذلك بالارض وجوزّه  
ابن يوسف رحمه الله في رطبه اي  
في رطب ذي جرم اذا بالغ وبه يفتي  
وعا لاجرم له بالغسل فقط اي  
يطهر الحف عا لاجرم له كالبول  
بالغسل فقط وعن المنى يغسله  
سواء كان رطباً او يابساً او فرك  
يابسه هذا اذا كان رأس الذكر  
طاهراً بان بال ولم يتجاوز البول عن  
رأس مخرجه او يتجاوز واستنجى ولا  
فرق بين الثوب والبدن في ظاهر

للغزو من نبات نوعها فم ونقوله عليه الصلاة والسلام في سبابها او طاس الا لا توطأ  
حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا بحضة لجعل عليه السلام الحيض دليل عدم  
الحمل فهذا دليل على ان الحيض والحمل لا يجتمعان في م والسقط ان ظهر بعض  
خلقته اكيد او رجل في ولد فتصير نساء وتنقض به العدة ويقع المعلق  
بالولادة في م ولا حد لافله لان تقدم الولد دليل على انه من الرحم فلا حاجة  
الى اشارة زائدة عليه اما الحيض فلم يتقدمه دليل على انه منه ودم الرحم يتد عادة  
فجعل دليلاً على انه منه في واكثره اربعون يوماً والزائد استحاضة وقال الشافعي  
رحمه الله اكثره ستون لنا حديث ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وقت للنساء اربعين يوماً رواه ابو داود والترمذي وغيرهما واتى البخاري على هذا  
الحديث وقال النووي رحمه الله حديث حسن وروى الدارقطني وابن ماجه انه عليه  
السلام وقت للنساء اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك وضعفه بسلام بن سالم  
وروى هذا من عدة طرق لم تخل عن الطعن فيه لكن يرتفع بكثرتها الى الحسن  
فم ونقاس التومين من الاول وقال محمد وزفر رحمهما الله من الثاني ولنا  
ان في الرحم ينفتح به فتتنفس بالدم والعدة قد تعلقت بوضع حمل مضاف اليها فيتناول  
الجميع قال تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن والحمل اسم لكل  
ما في البطن ك

### باب الانجاس

يطهر البدن والثوب بالماء لقوله تعالى وثيابك فطهر وقال عليه السلام  
حتيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء ولا يضرك اثره واذا وجب في الثوب وجب في  
المكان والبدن لان الاستعمال في الصلاة يشمل الكل والحديث متفق عليه ولفظه  
تحتيه ثم اقرصيه ثم نفضيه ثم تعلي فيه والحت انقشر بخو العود او الظفر والقرص  
باطراف الاصابع فم وبماثع مزيل كاخل وماء الورد وقال محمد وزفر والشافعي  
رحمهم الله غير الماء ليس بيطهر ولها القياس على الماء بجامع القلع فم لا لادن  
لانه لا يخرج بنفسه فكيف يخرج غيره وكذا الدبس واللبن في م واخلف بالدلك  
بان يمسحه على الارض مسحاً قوياً طحطاوي ومثله الحك والحت امين لقوله عليه السلام  
فان كان بها اذى فامسحها بالارض فان الارض لها ظهور ولان الجلد لصلابته  
لا يتداخله اجزاء النجاسة الا قليلاً ثم يجنبه الجرم اذا جف فاذا زال زال ما  
قام به والحديث رواه ابو داود فم اذا تنجس في نجس ذي جرم ان جف  
والا يغسل لان المسح بالارض بكثره والا يغسل لان الاجزاء تنشرب فيه  
ولا جاذب يجذبها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له ومعنى يابس بالفرك  
هو الحك باليد حتى تنفتح بجر امين لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها  
واغسله ان كان رطباً وافرجه ان كان يابساً وقال الشافعي رحمه الله المنى طاهر



والحجة عليه ما روينا وقال عليه السلام انما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المني ولو اصاب البدن قال مشايخنا يطهر بالفرك لان البلوى فيه اشد ه قوله لقوله عليه السلام لعائشة الخ في الفتح ما حاصله ان الثابت انما هو فعلها واما قوله عليه السلام لعائشة رضى الله عنها ذلك فانه اعلم به لكن الظاهر ان ذلك كان بعلمه عليه السلام خصوصاً اذا تكرر منها مع التفاته الى طهارة ثوبه وتخصه عن حاله فقد اقرها عليه فلو كان طاهراً لمنعها لا تلاف الماء واتعاب نفسها من غير الحاجة وفي مسلم عن عائشة رضى الله عنها انه عليه السلام كان يغسل المني الحديث ف م ﴿ ولا يغسل ونحوه السيف بالمسح ﴾ لانه لا يتداخله النجاسة وما على ظاهره يزول بالمسح ه افاد ان قيد الصقالة مراد فلو كان به صداه لا يطهر الا بالماء ف م ﴿ والارض باليبس وذهاب الاثر للصلاة لا للتيمم ﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لا تصح الصلاة ايضاً لان قوله عليه السلام زكاة الارض يبسها وانما لا يجوز التيمم لان طهارة الصعيد ثبت شرطاً بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث ه واما طهارة المكان في الصلاة فتبوتها بدلالة النص وقد خص منها القليل الذي لا يحرز عنه اجماعاً فيعارضها خبر الواحد ثم الحديث رفعه المصنف والله تعالى اعلم به وفي سنن ابي داود عن ابن عمرو رضى الله عنهما كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك وهذا التركيب يفيد تكرار الكائن فلو لا طهارتها بالجناف لكلف قيامهم في الصلاة على الارض بالنجاسة لصغر المسجد وعدم تخلف احدهم عن صلاة الجماعة ف م ﴿ وعن قدر الدرهم كعرض الكف من نجس مغلظ كالدمل والخمر وغيره الدجاجة وبول ما لا يؤكل ﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا يعني شيء منها ولنا ان القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل عفواً وقد رناه بقدر الدرهم اخذاً عن موضع الاستنجاء ثم يروي اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروي من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثلقال وهو ما يبلغ مثقالاً وقيل في التوفيق بينهما ان الاولى في الرقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلظة لانها اثبتت بدليل مقطوع به ه وهو الاجماع ك م قوله اخذاً عن موضع الاستنجاء يعني ان مالا يأخذه الطرف كوقع الذباب بخصص من نص التطهير اتفاقاً فيخص ايضاً قدر الدرهم بنص الاستنجاء بالحجر لان المحل قدره والحجر لم يطهره حتى لو دخل ماء قليلاً نجسه ف م ﴿ والروث والخثي ﴾ الروث لذي الحافر والخثي للبقر وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله نجاستهما خفيفة لانه ما روى انه عليه السلام رمى بالروثة وقال هذا رجس او ركس لم يعارضه غيره وبهذا يثبت التغليب عند ابي حنيفة رحمه الله والتخفيف بالتعارض وقال لا يجوز حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مساعاً وبهذا يثبت التخفيف ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق وهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمار لان الارض تنشفه قلنا الضرورة في التعال وقد اثرت في التخفيف مرة حتى

الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يطهر البدن بالفرك ﴿ والسيف ونحوه بالمسح والبساط يبري الماء عليه ليلة والارض والاجر المفروش باليبس وذهاب الاثر للصلاة لا للتيمم ﴾ اي يجوز الصلاة عليها ولا يجوز التيمم بهما ﴿ وكذا الخوص ﴾ في المغرب هو بيت من قصب والمراد هنا السترة التي تكون على السطوح من القصب ﴿ وشجر وكلاء قائم في الارض لو نفس ثم جف هو المختار وما قطع منهما يغسله لا غيره ﴾ لما ذكر تطهير النجاسات شرع في تقسيمها على الغليظة والخفيفة وبيان ما هو عفوه منها فقال ﴿ وقد ر الدرهم من نجس غليظ كبول ودم وخمر وخرء دجاج وبول حمار وهرة وفارة وروث وخبثي

عرض كفي الرقيق \* المراد بغير الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الأصابع \* ودم السمك ليس نجس ولعاب البغل والجمار لا ينجس طاهراً \* لأنه مشكوك والطاهر لا تزول طهارته بالشك \* وبول انتضخ مثل رؤس الأبر ليس بشيء وماء ورد على نجس نجس كملكه \* أي كما أن الماء نجس في عكسه وهو \* (٣٣) \* ورود النجاسة على الماء \* لا رماد

قدر وملح كان حملاً \* أي لا يكون شيء منهما نجساً وفي رماد القدر خلاف الشافعي رحمه الله \* وبصلي على ثوب بطاته نجس \* أي إذا لم يكن الثوب مضرراً \* وعلى طرفه أطراف آخر منه نجس بتحريك أحدهما بتحريك الآخر أولاً \* وإنما قال هذا احترازاً عن قول من قال إنما يجوز الصلاة على الطرف الآخر إذا لم يتحرك أحد الطرفين بتحريك الآخر \* وفي ثوب ظهر فيه ندوة ثوب نجس رطب لث فيه لا كما يقطر شيء لو عصر \* أي ظهر فيه الندوة بحيث لا يقطر الماء لو عصر \* أو وضع رطباً على ما طين بطين فيه سرقين ويس أو نجس طرف منه فنسيه وغسل طرفاً آخر بلا تحريك \* أي لا يشترط التحريك في غسل طرف من الثوب \* كحذبة بال عليها حمر تدوسها فغسل أو ذهب بعضها فيطهر ما بقي \* اعلم أنه إذا ذهب بعضها أو قسمت الحذبة يكون كل واحد من القسمين طاهراً إذ يحتتمل كل واحد من القسمين أن يكون النجاسة في الآخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة لمكان الضرورة \* والاستنجاء من كل حدث \* أي خارج من أحد السبيلين \* غير النوم والريح \* فإن قلت إن قيد الحدث بالخارج من أحد السبيلين فاستثناء النوم مستدرك وإن لم يقيد به ففي كل حدث غير النوم والريح

تطهر بالمسح فيكفي مؤنتها \* قوله ما روى الخ رواه البخاري قوله لأن للاجتهاد فيه مساعاً لأن ما لكا رحمه الله يرى طهارتها قوله الضرورة في النعال الخ وما قيل أن الضرورة لا تعتبر في موضع النص عنده كبول الإنسان ممنوع بل تعتبر إذا تحققت بالنص الثاني للخروج ولذا عفى قدر رؤس الأبر في بول الإنسان \* وما دون ربع الثوب من مخفف كبول ما يؤكل \* لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع ملحق بالكل في بعض الأحكام \* فكان فاحشاً وعن أبي حنيفة رحمه الله ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة وقيل ربع الموضع الذي أصابه كالذيل والكم وإنما كان مخففاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف في نجاسته أو لتعارض النصين \* م قوله لأن التقدير الخ أفاد أن أصل المروي عن أبي حنيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير بشيء فما عده فاحشاً منع وما لا فلا فم قوله وإنما كان أي بول ما كحل اللحم قوله على اختلاف الأصولين فالأصل عنده أن التخفيف بتعارض النصين وقد تعارض هنا حديث استنزها البول وحديث العريين وعندها باختلاف العلماء \* م \* والفرس \* وقال محمد رحمه الله هو طاهر لها تعارض الآثار \* وهو حديث العريين مع حديث استنزها من البول لك \* م ففاد حديث العريين طهارة بول ما كان لحمه طاهراً والفرس منه عند أبي حنيفة وإن لم يؤكل بدليل طهارة سوره \* قيل حديث العريين منسوخ عنده فابن التمارض قلنا إنما قال ذلك رأياً ولم يقطع فيه فقد قام التعارض الصوري \* م \* وخبر طبر لا يؤكل \* وقال محمد رحمه الله هو مغلظ وقالوا أن نجاسته لتحوله إلى خبث ونتن كخبر الدجاجة وأما التخفيف فلهوم البلوى \* م لأنها تذرق من الهواء والتخامي عنه متعذر فقامت الضرورة \* ودم السمك \* عطف على قدر الدرهم \* م وقال أبو يوسف رحمه الله هو طاهر \* ولعاب البغل والجمار \* لأنه مشكوك فلا ينجس به ما كان طاهراً \* وبول انتضخ كروؤس الأبر \* لتعذر الامتناع عنه \* والنجس المرى يطهر بزوال عينه \* وأثره ش لأن النجاسة حلت المحل باعتبار العين فنزول بزواله \* إلا ما يشق \* لأن الحرج مدفوع \* وغيره بالغسل ثلاثاً \* لأن العبرة لغلبة الظن بزواله وعند التثليث يحصل غلبة الظن فأقيم السبب الظاهر مقامه تيسيراً \* والعصر كل مرة \* لأنه هو المستخرج \* وبثليث الجفاف فيما لا ينصرف \* كالخرف والخشب لأن التخفيف أثراً في إزالة النجاسة ثم التخفيف انقطاع النقاط لا اليبس \* م \* وسن الاستنجاء \* لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم حاجته فليستنج بثلثة أحجار الحديث \* م \* بنحو حجر منق \* لأن المقصود هو الانقاء \* وما سن فيه عدد \* وقال الشافعي رحمه الله بتعين الثلاثة لنا قوله عليه الصلاة

\* كشف الحقائق \* يكون الاستنجاء سنة يسن في الفصد ومحوه وليس كذلك قلت نقيد الحدث بالخارج من أحد السبيلين واستثناء النوم غير مستدرك لأنه من هذا القبيل لأن النوم إنما ينقض لأن فيه مظنة الخروج من السبيلين \* بنحو حجر يمسح حتى ينقيه بلا عدد سنة \*

اي ليس فيه عدد مسنون عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفاً ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني وبالثلث شتاءً الادبار الذهاب الى جانب الدبر والاقبال ضده ثم ان في المسح اقبالاً وادباراً مبالغة في التنقية وفي الصيف يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني لان الخصى في الصيف مدلاة فلا يقبل احترازاً عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر وبالمبالغة في التنظيف وفي الشتاء غير مدلاة ﴿٣٤﴾ فيقبل بالاول لان الاقبال يبلغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة

والسلام من استجمر فليوترقن فعل فحسن ومن لا فلا حرج ه حديث حسن رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه ف والجمار صغار الحجر فتنى الحرج عن تاركه يدل على عدم وجوبه فكذا وصفه ك م واما قوله عليه الصلاة والسلام وليستنج منكم بثلاثة فتروك الظاهر فانه لو استنجى بحجر له ثلاثة اطراف جاز بالاجماع وغسله احب يعني الاستنجاء بالماء افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا ه نزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء ثم هو ادب وقيل في زماننا سنة ويجب ان جاوز النجس المخرج لان المسح غير مزيل ويعتبر القدر المانع وراء موضع الاستنجاء خلافاً لمحمد رحمه الله لها سقوط اعتبار ذلك الموضع لا بعظم وروث وطعام لانه اضاعه ويمين للنهي ه متفق عليه ف

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

﴿ وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس ﴾ لحديث امامة جبريل عليه السلام فانه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جداً وكادت الشمس ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك ه رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه ف والظهر من الزوال لامامة جبريل عليه الصلاة والسلام في اليوم الاول حين زالت الشمس الى بلوغ الظل مثليه سوى النية وقالوا اذا صار ظل كل شيء مثله لامامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت وله قوله عليه الصلاة والسلام ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم واشد الحر في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الاثار لا ينقض الوقت بالشك ه ثم امامته في اليوم الثاني للعصر في المتلين يفيد انه وقته ولم ينسخ فيستمر ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر الى دخول هذا الوقت المعلوم للعصر ف م قوله ابردوا الخ رواه الستة بالصلاة وانفرد البخاري بالظهر قوله واذا تعارضت الاثار حديث الامامة وحديث الابراد ف م وما ورد في حديث الامامة من قوله عليه السلام وصلي المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله كوقت العصر بالامس الحديث علي مارواه ابن الهمام في اول كتاب الصلاة وصححه اقوى معارضته من حديث الابراد ع

وانما قيد بالرجل لان المرأة تدبر بالاول ابداً لثلاث يتلوث فرجها والصيف والشتاء في ذلك سواء وغسله بعد الحجر ادب فيغسل يديه ثم يرخى المخرج بمبالغة ويغسله بيطون اصبع او اصبعين او ثلاث لا يبرؤسها ثم يغسل يديه ثانياً ويجب الغسل في نجس جاوز المخرج اكثر من درهم هذا مذهب ابني حنيفة وابني يوسف رحمهما الله وهو ان يكون ما تجاوز اكثر من درهم وعند محمد رحمه الله يعتبر ما يتجاوز مع موضع الاستنجاء ولا يستنجى بعظم وطعام وروث ويمين وكره استقبال القبلة واستدبارها في الخلاء ولا يختلف هذا عندنا في البنيان والصحراء

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

الوقت للفجر من الصبح المعرض الى طلوع زكاة احتراز بالمعرض عن المستطيل وهو الصبح الكاذب وللظهر من زوالها الى بلوغ ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال لا بد ههنا من معرفة وقت الزوال وفي الزوال وطريقه ان يسوي الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها مرتفعاً وبعضها منخفضاً امسا بصب الماء او بنصب موازين المقتنين وترسم عليها

دايرة وتسمى بالدايرة الهندية وينصب في مركزها مقياس قائم بان يكون بعد رأسه عن ثلاث نقط من محيط الدائرة ( قوله ) متساوياً ولكن قامته بمقدار ربع قطر الدائرة فراس ظله في اوائل النهار خارج عن الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فنضع علامة علي مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حدها ثم يزيد الى ان ينتهي الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فنضع علامة علي مخرج الظل فننصف القوس الذي بين مدخل الظل ومخرجه وترسم خطاً مستقيماً من منتصف القوس الى مركز الدائرة مخرجاً الى الطرف الآخر من المحيط فهد الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط

قوله لا ينقض بالشك بل الظاهر ان كل حديث مخالف لحديث الامامة ناسخ لحديث الامامة لتقدم حديث الامامة على كل حديث ف م ﴿ والعصر منه ﴾ على القولين ﴿ الى الغروب ﴾ لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ه متفق عليه ف ﴿ والمغرب منه الى غروب الشفق ﴾ وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات لان جبريل عليه الصلاة والسلام ام في يومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر وقتها حين يغيب الشفق ه رواه مسلم عن بريدة مرفوعا وعن ابن عمر مرفوعا ف م وما رواه كان للحرز عن الكراهة ﴿ وهو البياض ﴾ وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى هو الحمرة لقوله عليه الصلاة والسلام الشفق الحمرة وله قوله عليه السلام وقت المغرب اذا اسود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رحمه الله في الموطا وفيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رواه الدارقطني عن ابن عمر مرفوعا وقال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر ف م قوله اذا اسود الافق وفي رواية ابن فضيل عند الترمذي حتى تغيب الافق وغيبوبته بسقوط البياض الذي يعقب الحمرة والا كان باديا ف م وقوله وفيه اختلاف الصحابة فذهبها مروى عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ومذهبه عن ابي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم وهذا دليل الانقطاع فلم يكن منقطعاً لتسكوا به ك م ﴿ والعشاء والوتر منه ﴾ وقالوا بعد العشاء هم وله ان الوقت اذا جمع بين الصلاتين فهو وقتها كالوقتية والفائنة ك م ﴿ الى الصبح ﴾ والشافعي رحمه الله قدره بذهاب ثلثي الليل ه ولنا ما قال الطحاوي بسنده الى عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وصل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها ف م والموقوف في المقدار كالرفوع ع واما قوله عليه السلام وآخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر فلم يوجد في احاديث المواقيت ف م ﴿ ولا يقدم على العشاء للترتيب ومن لم يجد وقتها لم يجبا ﴾ لعدم سبب الوجوب وهو الوقت ي ﴿ وندب تاخير الفجر ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر ه رواه الترمذي وقال حسن صحيح وتاويله بتبين الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه ليس بشيء اذ قبل التبين لا تبص الفجر فضلا عن اعظمية الاجر ولو اول اعظم بعظيم فالمناسب في التعليل ان يقال فانه لا تصح بدونه وفي رواية الطحاوي اسفروا بالفجر فكلما اسفرتم فهو اعظم للاجر ف م ﴿ وظهر الصيف ﴾ لما روينا ورواية انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في الشتاء بكر بالظهر واذا كان في الصيف ابرد بها ه رواه البخاري ف ﴿ والعصر مالم يتغير ﴾ صيفاً وشتاءً تكثيراً للنوافل لكراهتها بعده ه روى الدارقطني امر عليه الصلاة والسلام بتأخير هذه الصلاة وضعف بعبد الواحد بن نافع ف م ﴿ والعشاء الى الثلث ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ولان

فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال واذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال وذلك اول وقت الظهر وآخره اذا صار ظل امقياس مثلي المقياس سوى في الزوال مثلاً اذا كان في الزوال مقدار ربع المقياس فأخروقت الظهر ان يصير ظله مثلي المقياس وربعه هذا في رواية عن ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد رح والشافعي رح اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال ﴿ والعصر منه الى غيبتها ﴾ فوقت العصر من اخر وقت الظهر على القولين الى ان تغيب الشمس ﴿ والمغرب منه الى مغيب الشفق وهو الحمرة عندها وبه يفتي ﴾ وعند ابي حنيفة الشفق هو البياض ﴿ والعشاء منه وللوتر مما بعد العشاء الى الفجر لها ﴾ اي للعشاء والوتر ﴿ ويستحب للفجر البداية مسفراً بحيث يمكنه ترتيب اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوئه ﴾ قال عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر ﴿ والتاخير لظهر الصيف ﴾ في صحيح البخاري ابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فحج جهنم ﴿ والعصر مالم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل وللوتر الى اخر وقته لمن وثق بالانتباه فحسب

والتعجيل لظهور الشتاء والمغرب ويوم غيم بجعل العصر ﴿ ٣٦ ﴾ والعشاء ويؤخر غيرها ولا يجوز صلاة وسجدة التلاوة وصلا

الجنائز عند طلوعها وقيامها وغروبها  
الا عصر يومه ﴿ فقد ذكر في كتب  
أصول الفقه ان الجزء المقارن للاداء  
سبب لوجوب الصلاة واخر وقت  
العصر وقت ناقص اذ هو وقت عبادة  
الشمس فوجب ناقصا فاذا اداه اداه  
كما وجب فاذا اعترض الفساد بالغروب  
لا تفسد وفي الفجر كل وقته وقت  
كامل لان الشمس لا تعبد قبل  
الطلوع فوجب كاملا فاذا اعترض  
الفساد بالطلوع تفسد لانه لم يؤدها  
كما وجبت فان قيل هذا تعليل في  
معرض النص وهو قوله ع من ادرك  
ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد  
ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من  
العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر  
قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث  
وبين النهي الوارد عن الصلاة في  
الافاق الثلاث رجعنا الى القياس  
كما هو حكم التعارض اذ القياس يرجح  
هذا الحديث في صلاة العصر وحديث  
النهي في صلاة الفجر وامامنا الصلوات  
فلا تجوز في الاوقات الثلاث لحديث  
النهي اذ لا معارض لحديث النهي فيها  
﴿ وكره النفل اذا خرج الامام  
خطبة الجمعة وبعد الصبح الا سنته  
وبعد اداء العصر الى اداء المغرب وصح  
النوايت وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة  
في هذين الوقتين ﴿ اي بعد الصبح  
وبعد اداء العصر الى اداء المغرب  
لكنها تكره في الاول وهو ما اذا  
خرج الامام للخطبة ﴿ ولا يجمع  
فرضان في وقت بلا حج ﴿ وفيه خلاف  
الشافعي رح ﴿ ومن طهرت في وقت  
عصر او عشاء صلتهما فقط ﴿ خلافا للشافعي فان عنده من طهرت في وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت

فيه قطع السم المنهي عنه وقيل في الصيف تعجل كيلا ثقل الجماعة ه قوله لقوله عليه  
الصلاة والسلام رواه الترمذي وقال حسن صحيح قوله المنهي عنه رواه الستة في  
كتبهم ف ﴿ والوتر الى آخر الليل لمن ينق بالانباء ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام  
من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل ه رواه مسلم تخرجه زبلي ش  
﴿ وتعجيل ظهر الشتاء ﴿ لما تقدم من رواية انس ﴿ والمغرب ﴿ لان تاخيرها مكروه  
لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه الصلاة والسلام لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب  
واخروا العشاء ه رواه ابو داود وكلام مالك في ابن اسحاق ولو صح لم يقبله اهل العلم  
ف م ﴿ وما فيها عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه ﴿ لان في تاخير العشاء لتقليل  
الجماعة على اعتبار المطر وفي تاخير العصر نوم الوقوع في الوقت المكروه ولا نوم في  
الفجر لان تلك مدة مديدة وعن ابي حنيفة رحمه الله التاخير في الكل للاحتياط  
الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله ه اي يقع فزراع ﴿ ومنع عن  
الصلاة ﴿ فرضا كان او نفلا لحديث عقبة بن عامر قال ثلاثة اوقات نهانا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي فيها وان نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع  
وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان نقبر صلاة  
الجنائز لان الدفن غير مكروه هدايه والحديث رواه مسلم وغيره ف ﴿ وسجدة  
التلاوة ﴿ لانها في معنى الصلاة ﴿ وصلاة الجنائز ﴿ لما روينا ه عند الطلوع  
والاستواء ﴿ واباح ابو يوسف رحمه الله النفل يوم الجمعة وقت الزوال ﴿ والغروب ﴿  
وخصص الشافعي رحمه الله المنع بغير الفرائض وبغير مكة ﴿ الا عصر يومه ﴿ لان  
السبب هو الجزء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق  
بالجزء الماضي فالمراد في آخر الوقت فاض واذا كان كذلك فقد اداها كما وجب  
بخلاف سائر الصلوات لوجوبها كاملة ﴿ وعن النفل بعد صلاة الفجر والعصر ﴿ للنهي  
ه متفق عليه وما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام  
لم يدع ركعتين بعد العصر فمن الخصوصية لما أخرجه ابو داود عنها انه عليه الصلاة والسلام  
كان يصلي الركعتين بعد العصر وينهي عنها ف م ﴿ لا عن قضاء فائنة وسجدة تلاوة  
وصلاة جنازة ﴿ لان الكراهة كانت لحق الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لا لمعنى  
في الوقت فلم تظهر في حق الفرائض والواجب لعينه كسجدة التلاوة وظهرت في حق  
المنذور لتعلق وجوبه بسبب من جهته ه م واما سجدة التلاوة فوجوبها بالسمع لا  
بالتلاوة ولا بالاستماع ولا باختياره في السماع ف م ﴿ وبعد طلوع الفجر باكثر من  
سنة الحجر ﴿ لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد عليها مع حرصه على الصلاة ه والحديث  
رواه مسلم ف ﴿ وقبل المغرب ﴿ لما فيه من تأخير المغرب ﴿ ووقت الخطبة ﴿  
للاشتغال عن استماع الخطبة ه والاستماع فرض بالنصوص الواردة فيه ولان الامر  
بالمعروف فرض وهو حرام في هذه الحالة لحديث الصحيحين وغيرهما مرفوعا اذا قلت  
لصاحبك والامام بخطب انصت فقد لغوت فما ظنك بالنفل ولان المحرم مقدم على

( المبيح )

في وقت العشاء صلت المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر عنده كوقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع عنده في السفر ومن هو اهل فرض في اخر وقته يقضيه لامن حاضته فيه يعني اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في اخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر التحمية يحجر عليه قضاء صلاة ذلك الوقت ﴿ ٣٧ ﴾ خلافا لفرع ومن حاضته

في اخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلاة ذلك الوقت خلافا للشافعي

### ﴿ باب الاذان ﴾

هو سنة للفرائض فحسب في وقتها ﴿ اي هو سنة للفرائض الخمس والجمعة وليس بسنة في النوافل وقوله في وقتها احتراز عن الاذان قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لاجل الاداء ﴿ قاما الاذان بعد الوقت للقضاء فهو مستنون ايضا فلا يرد اشكالا لانه في وقت القضاء ولا يضر كونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء في وقته قال عليه السلام فليصلها اذا ذكر ما فان ذلك وقتها وعن ابي يوسف والشافعي رحمهما الله يجوز للنجر في النصف الاخير من الليل ﴿ فيعاد لو اذن قبله ويؤذن عالما بالاقوات لينال الثواب ﴿ اي الثواب الذي وعد المؤمنين ﴿ مستقبل القبلة واصبعاه في اذنيه ويترسل فيه ﴿ اي يتقبل ﴿ بلا لحن وترجيع ﴿ لحن في القراءة طرب وترنم مأخوذ من الحان الاغاني فلا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في اثنائه حروفا وكذا لا ينقص ولا يزيد من كيفيات الحروف كالحركات والسكنات والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت فاما مجرد تحسين الصوت بلا تغيير لفظ فانه حسن والترجيع في الشهادتين ان يحذف بهما ثم يرفع الصوت بهما ﴿ ويحول وجهه في

المبجى م ﴿ وعن الجمع بين صلاتين في وقت يعذر ﴿ حترز بالوقت عن الجمع فعلا او الجمع فعلا هو محمل الاخبار الواردة في الجمع للآيات الواردة في تعيين الاوقات نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس ﴿ ه ي م

### ﴿ باب الاذان ﴾

﴿ من للفرائض ﴿ للنقل المتواتر ﴿ بلا ترجيع ﴿ وهوان يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع ويرفع صوته وقال الشافعي رحمه الله يرجع لما روى انه عليه الصلاة والسلام امر ابا محذورة بالترجيع ﴿ ابن ملك ولما انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا ﴿ قوله في المشاهير منها حديث عبد الله بن زيد بجميع طرقه ومنها حديث ابن عمر رواه ابو داود وابن خزيمة وابن حبان وروى الطبراني في الاوسط عن ابي محذورة ولم يذكر فيه ترجيعا فتعارض حديثاه وقول ابن ملك لما روى ان رواه مسلم والتكبير في اوله مرتين والنسائي وابو داود والتكبير في اوله اربعاً ف م ﴿ ولحن ﴿ المراد بالحن التطريب وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب فنهأ عر ذلك وروى ان رجلاً قال لابن عمر رضى الله عنه اني لاحبك في الله فقال له انا اخضك في الله انك تنغنى في اذناك اي تطرب ويحتمل ان مراد المصنف الخطأ في الاعراب وهو مكروه ايضا م ﴿ ويزيد بعد فلاح اذ ان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين ﴿ لان بلالا رضى الله عنه قال الصلاة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه الصلاة والسلام راقدًا فقال عليه الصلاة والسلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذناك وخص الفجر لانه وقت نوم ه والحديث رواه ابن ماجه والطبراني ف م ﴿ والاقامة مثله ﴿ وقال الشافعي رحمه الله انها فرادي الا قد قامت الصلاة ﴿ ويزيد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين ﴿ هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادي الا قوله قد قامت الصلاة مرتين ه لما في البخاري امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة فلنا يحتمل ايتار الفاظها او ايتار صوتها بان يحذر فيها كما هو المتوارث فيحمل على الثاني ليوافق ما روياه فانه نص على العدد على حكاية كلمات الاذان لا يحتمل غيره وقد قال الطحاوي تواترت الاثار عن بلال رضى الله عنه انه كان يثنى الاقامة حتى مات وحديث فعل الملك رواه ابو داود وابن ابي شبة ف م ﴿ ويترسل فيه ويحذر فيها ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام لبلال رضى الله عنه اذا اذنت فترسل واذا امنت فاحذر هذا بيان الاستحباب ه ولو ترسل فيها قيل يكره لانه خلاف السنة وهو الحق ف م ﴿ ويستقبل بهما القبلة ﴿ لان بلالا رضى

الحجعتين ينفذ ويسر في صومعته ان لم يمكن التحويل مع الثبات في مكانه ﴿ المراد انه اذا كان المؤذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الاعلام فينثذ يستدير فيها فيخرج راسه من الكوة اليمنى فيقول حي على الصلاة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حي على الفلاح ﴿ ويقول بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثله ﴿ خلافا للشافعي فان عنده الاقامة فردي الا قد قامت

الله عنه كان يؤذن ويقم مستقبل القبلة والمالك النازل اذن واقام كذلك زياحي ﴿ ولا يتكلم فيهما ﴾ لما فيه من ترك الموالاة ولانه ذكر معظم كالخطبة ي ﴿ ويلتفت يميناً وشمالاً ﴾ لما روي ان بلالا رضي الله عنه لما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح حول وجهه يميناً وشمالاً ولم يستدر ولانه خطاب للقوم فيواجههم ه ولا يحول وراءه لما فيه من استدبار القبلة ي ﴿ ويستدير في صومعته ﴾ اذا لم يمكنه الاعلام مع ثبات قدميه بان كانت الصومعة متسعة فيستدير ويخرج رأسه ليحصل الاعلام واما اذا امكنه فلا يستدير لما روينا من اذان بلال رضي الله عنه ي ﴿ ويعمل اصبعيه في اذنيه ﴾ بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا رضي الله عنه ولانه ابلغ في الاعلام ه كأنه يستفيد منه الاصم والاطرش لانهما لا يسمعان صوته ع روى الامر ابو محمد بن حيان بالمتناة من تحت المعروف بابي الشيخ وروى الترمذي فعل بلال رضي الله عنه وقال حسن صحيح فم ﴿ وثوب ﴾ في الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة وهو على حسب ما تعارفوه وهذا الثوب احدته علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لغير احوال الناس وخص الفجر لانه وقت الغفلة والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها لظهور التواني في الامور الدينية ﴿ ويجلس بينهما الا في المغرب ﴾ وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجلس في المغرب ايضاً جلسة خفيفة اذ الوصل مكروه ولا يقع الفصل بالسكينة لوجودها بين كلمات الاذان فيفصل بينهما بالجلسة كالخطبة وله ان التأخير مكروه فيكتفي بادنى الفصل احترازاً عن التأخير والمكان مختلف في مسئلتنا وكذا النعمة فيقع الفصل بالسكينة ه قدر ثلاث ابات قصار او اية طويلة ف ﴿ ويؤذن للفائتة ويقم ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام قضى الفجر غداة التكريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اكتنائه بالاقامة ﴿ وكذا لاولى الفوائت ﴾ لما روينا ﴿ وخير فيه الباقي ﴾ ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الاقامة لان الاذان للاستحضار وهم حضور وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعدها ولا يؤذن ﴿ ولا يؤذن قبل وقت ﴾ وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل وله قوله عليه الصلاة والسلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومد يده عرضاً ولان الاذان قبل الوقت تجهيل ه م والحديث رواه ابو داود عن شداد مولى عياض بن عامر ولم يضعفه واهله البيهقي بان شدادا لم يدرك بلالا فهو منقطع وروى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام قال يا بلال لا تؤذن قبل الفجر قال في الامام رجال اسناده ثقات ف م ﴿ ويعاد فيه ﴾ وذكر ابو عمر بسنده عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا اتق الله واعد اذناك ي م ﴿ وكره اذان الجنب ﴾ لان للاذان شبهاً بالصلاة فيشترط الطهارة عن اغلظ الحديثين دون اخفها عملاً بالشبهين ويعاد الاذان لا الاقامة لان تكرار الاذان مشروع ودونها ه م قوله شبهاً بالصلاة لمراعاة الوقت والاستقبال فيهما ك م ﴿ واقامة المحدث ﴾ لوقوع الفصل

الصلوة ﴿ لكن يحذر فيها ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم فيهما ﴾ اي لا يتكلم في اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة ﴿ واستحسن المتأخرون ثوب الصلوة كلها ﴾ الثوب هو الاعلام بعد الاعلام ﴿ ويجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن للفائتة ويقم ﴾ اي اذا صلى فائتة واحدة ﴿ وكذا لاولى الفوائت ﴾ اي اذا صلى فوانت كثيرة ﴿ ولكل من البواق يأتي بهما او بها وجاز اذان المحدث وكره اقامته ولا تعاد وكره اذان الجنب واقامته ولا تعاد هي بل هو ﴾ لانه لم يشرع تكرار الاقامة لانها اعلام الحاضرين فتكفي الواحدة والاذان لاعلام الغائبين فيجتمتع سماع البعض



بين الإقامة والصلاة واذا ان المرأة والفاسق والقاعد والسكران اما المرأة فلانه لم ينقل اذانها من السلف حين مشروعية حضورهن للجماعة فكيف بعد منعهن عن الحضور ولان الاذان يكون بصوت عال على مكان عال وهي منبهة عن ذلك ويعاد اذانها استحباباً واما الفاسق فلا يقبل قوله في البيانات واما القاعد فلان الملك النازل اذن قائماً ولان القائم ابلغ واما السكران ففاسق اولانه لا يعرف دخول الوقت م لا اذان العبد وولد الزنا والاعمى والاعرابي لان قولهم مقبول في البيانات فيحصل الاعلام م وكره تركها للمسافر لمخالفته لامره عليه الصلاة والسلام لما لك بن الحويرث وابن عم له بقوله اذا سافرنا فاذا واقفنا والحديث في الصحيحين م لا للمصلي في بيته في المصر لقول ابن مسعود رضي الله عنه اذان الحلي يكفيناه رواه سبط ابن الجوزي م وندبها لكون الاداء على هيئة الجماعة للنساء لانهما من سنن الجماعة المستحبة

### باب شروط الصلاة

هي طهارة بدنه من حدث وخبث وثوبه ومكانه قال الله تعالى وثيابك فطهره وقال تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا وقال عليه الصلاة والسلام لطامة بنت حبيش اغسلي عنك الدم وصلي م وستر عورته قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة وقال عليه الصلاة والسلام لا صلاة لحائض الا بتخار اي لبالة رواه ابو داود والترمذي وحسنه الحاكم وصححه ابن خزيمة في صحيحه ف وهي ما تحت سرته الى تحت ركبته لقوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته ويروي ما دون سرته حتى تجاوز ركبته وبهذا تبين ان السرة ليست بعورة خلافاً للشافعي رحمه الله والركبة عورة خلافاً له ايضاً وكلمة الى فحملها على كلمة مع عملاً بكلمة حتى وبقوله عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة اه وفيه ان حديث الركبة من العورة فيه عتبة ابن عتبة اليشكري ضعفه ابو حاتم والدارقطني وحديث حتى تجاوز لم يعرف لكن هنا وجهان اخران احدهما ان الغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع الاحتياط فقلنا بالدخول احتياطاً الثاني ان الركبة ملتحق عظيم العورة وغيرها فاجتمع الحلال والحرام ولا يميز قوله لقوله عليه السلام رواه الدارقطني بلفظ فان ماتحت السرة الى ركبته من العورة وفيه سواد بن داود لينة العقيلي ووثقه ابن معين فم قوله عملاً بكلمة حتى اي بجديث حتى تجاوز من اطلاق الجزء على الكل والا فلا فرق بين حتى والى في كون مدخولها غير داخل في الغيا ان في المسافة ع وبدن الحرة عورة لقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة اخرجه الترمذي في الرضاع وقال حسن صحيح غريب ولم يعرف فيه لفظ مستورة فم الا وجهها وكفيها وقدميها قال في الهداية وبدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها واستثناء العضوين للابتلاء بابتدائها وهذا نص على ان القدم عورة ويروي انها

دون البعض فتركاه منيد كاذان المرأة والمجنون والسكران اي يكره ويستحب اعادته ويأتي بهما المسافر والمصلي في المسجد جماعة او في بيته في مصر وكره تركها للاولين لا للثالث اي كره تركها اي ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما فلم يذكر فقول اما المصلي في المسجد جماعة فيكره له ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز له الاكتفاء بالإقامة واما المصلي في بيته في مصران ترك كلا منهما فيجوز لقول ابن مسعود رضي الله عنه اذن الحلي يكفيناه وذا اذا اذن واقف في مسجد حيه واما في القرى فان كان فيها مسجد فيه اذان واقامة فتحكم المصلي فيها كالمصلي في بيته يكفيه اذان المسجد واقامته وان لم يكن فيها مسجد كذا فن يصلي في بيته حكمه حكم المسافر ويقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة ويشرع عند قد قامت الصلوة

### باب شروط الصلوة

هي طهر بدن المصلي من حدث وخبث الحدث النجاسة الحكيمة والخبث النجاسة الحقيقية وثوبه ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة والنية والعورة للرجل من تحت سرته الى تحت ركبته وللأمة مثله مع ظهرها وبطنها وللعرة كلها الا الوجه والكف والقدم

وكشف ريع ساقها وبطنها ونفذهها ودبرها وشعر نزل من راسها وريع ذكره منفردا والاثني عشر يمنع \* الحاصل ان كشف ريع العضو الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة فالراس عضو والشعر النازل عضو آخر والذكر عضو والاثني عشر \* وعاء مزيل النجس صلى معه ولم يعد فان صلى عاريا ورية ثوبه طاهر لم يحز وفي اقل من ريع الافضل صلا

ليست بعورة وهو الاصح اه للحاجة الى كشفها عند المشي مع ان الكف والوجه في كونه مشتهى فوق القدم فكان القدم اولى بالخروج ك م \* وكشف ريع ساقها يمنع \* وقال ابو يوسف رحمه الله لا يمنع اقل من النصف وفي النصف عنه روايتان ولها ان الريع يحكي حكاية الكمال كما في المسح والحق في الاحرام ومن رأى وجهه غيره يخبر عن رؤيته وان لم ير الا احد جوانبه الاربعة \* وكذا الشعر \* الفازل من الرأس \* والبطن والفخذ \* لان كل واحد عضو على حدة \* والعورة الغليظة \* والذكر عضو بانفراده وكذا الاثني عشر \* والامة كالرجل \* لقول عمر رضى الله عنه التي عنك الخمار يادفار اتشبهين بالحرائر ولائها تخرج لحاجة مولاه في ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بالمحارم في حق جميع الرجال دفعا للرجح \* قال البيهقي الاثار عن عمر رضى الله عنه صحيفة ف \* وظهرها وبطنها عورة \* لان لها منزلة كما في المحارم فلوشبه امرأته بظهر امه كان مظاهرا والظهار لا يكون الا بما لا يحل النظر اليه فاذا حرم النظر اليه على الابن فعلى الاجنبي اولى م \* ولو وجد ثوبا ربهه طاهر وصلى عريانا لم يحز \* لان ريع الشيء يقوم مقام كله \* وخبر ان طهر اقل من ربهه \* وقال محمد والشافعي رحمهما الله في قول له صلى فيه وجوبا ولها ان كلا من النجاسة وكشف العورة مانع جواز الصلاة حال الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلاة \* ولا مرجح لكون احدهما متعينا لجواز الصلاة ع قوله في حق المقدار فقليل الكشف عفو كقليل النجاسة او على قول الكرخي اذ مقدار الكشف في العورة الغليظة معتبر عنده بالزيادة على قدر الدرهم كالنجاسة الغليظة وفي كشف الخفيفة بالريع كالنجاسة الخفيفة ك م \* ولو عدم ثوبا صلى قاعدا موميا بركوع وسجود \* كذا فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم \* قال سبط ابن الجوزي رواه الغلال عن انس ف م \* وهو افضل من القيام بركوع وسجود \* لان الستر واجب لحق الصلاة وحق الناس ولانه لا خلف له والاياء خلف عن الاركان وان صلى قائما اجزاء لان في القعود ستر العورة وفي القيام اداء هذه فيميل الى ايها شاء الا ان الاول افضل لوجوب الستر في حق الصلاة والناس \* والنية بلا فاصل \* اي عمل قاطع للصلاة \* والشرط \* في اعتبار النية \* ان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي \* اي التمييز بين الفرائض واداءه ان يصير بحيث لو سئل عنها امكنه ان يجيب من غير فكرة اما التلطف بها فليس بشرط ولكنه حسن لاجتماع عزمته م قوله ان يصير بحيث الخ اي فيعزم حينئذ فالعزم هو النية لا مجرد صيرورته بحيث الخ ع وانما كانت شرطا لقوله عليه الصلاة والسلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلاة بالقيام وهو

فيه ومن عدم ثوبا فصلى قائما جاز وقاعدا موميا ندب وقبلة خايف ! الاستقبال جهة قدرته فان جهلها وعدم من يسأله تحري ولم يعد ان اخطأ وان علم به مصليا او تحول رايه الى اخرى استدار \* اي ان علم باخطأ في الصلوة او تحول غلبة ظنه الى جهة اخرى وهو في الصلوة استدار \* وان شرع بلا تحر لم يحز وان اصاب \* لان قبلته جهة تحريه ولم يوجد \* فان تحروا كل جهة بلا علم حال امامهم وهم خلفه جاز لا لمن علم حاله او تقدمه \* اي صلى قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وتحروا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تحريه ولم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه لكن يعلم كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلوتهم اما ان علم احدهم في الصلوة جهة توجه الامام ومع ذلك خالفه لا تجوز صلوته وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقوله وهم خلفه فيه تساهل لان كلامنا فيما اذا لم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه فكيف يعلم انه خلف الامام فالمراد انه يعلم ان الامام امامه وهذا اعم من ان يكون هو خلف الامام او لم يكن لانه اذا كان الامام قد ادمه يحتمل ان يكون وجهه الى وجه امامه او الى جنبه او الى ظهره وانما يكون هو خلف الامام اذا كان وجهه الى ظهر الامام وحينئذ

تكون جهة توجه الامام معاودة وكلامنا ليس في هذا وعبرة المختصر ولا يضر جهله جهة امامه اذا علم انه ليس ( التمييز ) خلفه بل تقدمه او علم مخالفته اي اذا علم ان الامام ليس خلفه \* ويصل قصد قلبه صلوته بتحريتها \* هذا تفسير النية \* والقصد مع لفظه افضل وبكفي للنفل والتراخي وسائر السنن مطلق الصلوة والفرض شرط تعيينه

متروك بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية ه والحديث متفق على صحته والفاظه فانما الاعمال بالنيات وبالنية والاعمال بالنية والعمل بالنية ولفظة المصنف لابن حبان في صحيحه والحاكم في اربعينه وصححه وهي رواية ابي حنيفة في مسنده ف م ﴿ ويكفيه مطابق النية للنفل والسنة والارواح ﴾ هو الصحيح لان وقوعها في اوقاتها يعني عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين ي وقال جماعة لا يكفيه لاداء السنة لان السنة وصف زائد على اصل الصلاة قلنا السنة تحصل بنفس الفعل لان معنى السنة كون فعل نفل مواظبا عليه من النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفرض او بعده فاذا وقع المصلي ذلك النفل في ذلك المحل فقد صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه ينوي السنة بل ينوي الصلاة لله تعالى ف م ﴿ وللغرض شرط تعيينه ﴾ لازدحام الفروض ولا يتأدى فرض من الفروض بنية فرض آخر م ﴿ كالعصر مثلا والمقتدي ينوي المتابعة ايضا ﴾ لانه يلزمه الفساد لصلاته من جهة امامه فلا بد من التزامه ﴿ وللجنازة ينوي الصلاة لله والدعاء للميت ﴾ وفي المحيط الرضوي والتحفة والبدايع ينوي صلاة الجنازة لان التمييز يحصل بهذا اه فما ذكره المصنف ليس بضربة لازب ويمكن انه اشار الى انه لا يقتصر على الدعاء فقط بناء على انه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد لان الصلاة هي الواجبة والدعاء ركنها او سنتها فهو داع له بنفس هذه الصلاة محمد امين م ﴿ واستقبال القبلة ﴾ لنص الكتاب ﴿ فللمكي ﴾ المعانين در ﴿ فرضه اصابة عينها ولغيره اصابة جهتها ﴾ لان التكليف بحسب الوسع ﴿ والخائف يصلي الى اي جهة قدر ﴾ للعدو ﴿ ومن استتبت عليه القبلة ﴾ وليس بحضرته من يسئله ه من اهل الخبرة فلو كان لا يجوز التحري وكذا لا يجوز التحري مع وجود المحارب ف م ﴿ تحري ﴾ لان الصحابة رضي الله عنهم تحروا وصلوا ولم ينكروا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان العمل بالدليل الظاهر واجب عند انعدام دلائل فوجه والاستخبار فوق التحري ه والحديث اخرجه الترمذي وابن ماجه وضعفه الترمذي ف ﴿ وان اخطأ لم يعد ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يعيده ان كان مستديرا ولنا انه ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع ﴿ فان علم به في صلاته استدراك ﴾ لان اهل قباء لما سمعوا بتحول القبلة استدركوا كهيئتهم في الصلاة واستحسنه النبي عليه الصلاة والسلام وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدي قبله ه والحديث متفق عليه ف ﴿ ولو تحرى قوم جهات وجهوا حال امامهم يجوز لهم ﴾ لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة كما في جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه نفسد صلاته لانه اعتقد امامه على الخطا وكذا لو كان متقدما على الامام لتركه فرض المقام

لا نية عدد ركعاته وللقندي نية الصلوة  
واقفائه

### باب صفة الصلوة

﴿فرضها التحريمية﴾ وهي قوله الله أكبر وما يقوم مقامه وهو شرط عندنا لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلّى وعند الشافعي رحمه الله ركن فاما رفع اليد فسنة ﴿والقيام والقراءة والركوع والسجود﴾ بالجبهة والانف وبه اخذ مجوز عند ابي حنيفة رحمه الله الاكتفاء بالانف عند عدم العذر خلافاً لها والفتوى على قولها ﴿والقعدة الاخيرة قدر التشهد والخروج بصنعه وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة معها ورعاية الترتيب فيما تكرر﴾ في الهداية ومراعاة الترتيب فيما شرع مكرراً من الانعال وذكر في حواشي الهداية نقلاً عن المبسوط كالسجدة الثانية فانه لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة قبل ان يسجد الاخرى يقضيها ويكون القيام معتبراً لانه لم يترك الا الواجب اقول قوله فيما يكرر ليس قيداً بوجوب نفي الحكم عما عداه فان مراعاة الترتيب في الاركان التي لا يتكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضاً على ما يأتي في باب سجود السهو ان سجود السهو يجب بتقديم ركن الى آخره ووردوا النظم بتقديم الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا تجب الا بترك الواجب فعلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير مكررين في ركعة واحدة وقد قال في الذخيرة اما تقديم الركن نحو ان يركع

### باب صفة الصلاة

﴿فرضها التحريمية﴾ لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح باجماع اهل التفسير عنابة ومقتضى الامر الافتراض ولم يفرض خارج الصلاة فوجب ان يراد الافتراض في الصلاة اعمالاً للنص ﴿والقيام﴾ لقوله تعالى وقوموا لله قانتين ﴿والقراءة﴾ لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن ﴿والركوع والسجود﴾ لقوله تعالى واركعوا واسجدوا ﴿والقعود الاخير قدر التشهد﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك علق التام بالفعل قرا او لم يقرأ هدايه بيان للراد لا انه معنى اللفظ يعني لما قام الدليل على انه لا بد من القعدة كان المراد اذا قلت هذا وانت قاعد او فعلت هذا قائلاً او غير قائلاً فقد تمت صلاتك ثم الذي في ابي داود اذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك وهو تعليق بعما نعم هو بلفظ او فعلت في رواية الدارقطني قال النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود رضى الله عنه والحق ان غاية الادراج الوقوف والموقوف في مثله في حكم المرفوع فم اذ لا مدخل للرأي في وضع الاركان والشرائط قوله لما قام الدليل الخ وهو اجماعنا على انه لا يقول هذا الا في القعدة وقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك كم ﴿والخروج بصنعه﴾ اخذاً من الاثني عشرية فلو لم يبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها م ﴿وواجبها قراءة الفاتحة﴾ وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى هي ركن ﴿وضم سورة﴾ قال عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها ولم يفد الفرضية لثلاث يلزم زيادة خبر الواحد على الكتاب وهو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن ﴿فقلنا بوجوبها﴾ م قيل حديث الفاتحة مشهور تلقته الامة بالقبول فيزاد به على الكتاب قلنا شرط زيادة المشهور ان يكون محكماً وحديث الفاتحة معتدل لان مثل هذا التركيب يذكر لفي الجواز كما في لا صلاة الا بالطهور ويذكر لفي الفضيلة كما في حديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد كم وحديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة رواه مسلم وحديث لا وضوء لمن لم يسلم رواه صاحب الهداية وفي الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وروى الترمذي وابن ماجه لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة وهو معلول بابي سفيان ظريف بن شهاب السفدي ورواه الطبراني بلفظ لا صلاة الا بام القرآن ومعها غيرها م ﴿وتعيين القراءة في الاولين﴾ لقول علي رضى الله عنه القراءة في الاولين قراءة في الاخرين وعن ابن مسعود وعائشة رضى الله عنهما التخيير في الاخرين ان شاء قراً وان شاء سجد م لم يظلم وجه الاستدلال على المطلوب بالاثنتين اما الاول فلان اجزاء قراءة الاولين عن الاخرين لا يستلزم نفي اجزاء

قراءة الاخرين عن قراءة الاولين ولى هذا النفي مدار اثبات المطلوب واما الثاني فلان مدار اثبات المطلوب على اطلاق التخيير في الاخرين وهو في المذهب ممنوع بل التخيير انما هو اذا قرا في الاولين والا تعين القراءة في الاخرين فلا بد من تقييد الاثر بما اذا قرا في الاولين فقد فات اطلاق التخيير فلم يثبت المطلوب فالاولى التعليل بالسبق كما علل صاحب الهداية في فصل صلاة الخوف صلاة الامام بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب بذلك ع \* ورعاية الترتيب في فعل مكرر \* في كل ركعة كالسجدة فلو نسي احدى سجدتي ركعة وقضاها بعدها جاز او في جميع الصلاة كعدد ركعاتها اما ما اتحد افتراضه في كل ركعة كالقيام والركوع او في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيه فرض كيلا يزاح عن محله صورة وحكما ي م بخلاف المكرر فانه وان زال عن محله صورة لكنه باق فيه حكما لبقاء فعل من جنسه فيه فيلتحق به تسلي م قوله كعدد ركعاتها فلن ترتيبها واجب فعلى اللاحق قضاء ما فاتته قبل متابعة الامام فلو تابعه ثم فقى ما فاتته صحت صلاته لكنه يأتى لترك الترتيب درم قوله كيلا يراح الخ لان ازاحة الاشياء عن محلاتها التي عينها الشارع لها باطلة لكن لما كان المكرر باثباتا في محله حكما خفت الازاحة فقلنا بمجرد الاتم الذي هو حكم ترك الواجب لا بالفساد الذي يترتب على ترك الفرض ع \* وتعديل الاركان \* اي تسكين الجوارح في الركوع والسجود واداء قدر تسبيحة والوجوب تحريم الكرخى لانه مكمل الفرض ومكمل الفرض واجب وفي تحريم الجرجاني انه سنة ي م وعندهما هو فرض \* والقعود الاول والشهد \* للامر في قوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود رضى الله عنه قل التحيات لله الخ ف م وهذا خبر الواحد لا يفيد الفرضية فقلنا بالوجوب ثم ان التشهد لم ينقل مشروعية قراءتها فانما في الصلاة عن احد فاقضى حديث قراءة التشهد وجوب القعود لها ع قال صاحب الهداية في باب السهو وترك الفاتحة لانها واجبة او القنوت او التشهد او تكبيرات العيدين لانها واجبات فانه عليه السلام واظب عليها من غير تركها مرة وهي امارة الوجوب ولانها تضاف الى جميع الصلاة فدل انها من خصائصها وذلك بالوجوب ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيها وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو وهو الصحيح انتهى قوله تضاف الخ يقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيد بخلاف تسبيحات الركوع مثلا حيث تضاف الى الركوع ي م قوله وكل ذلك اراد به غير القعدة الثانية لكم قوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد الاول انه سنة ي م \* ولفظ السلام \* وقال الشافعي رحمه الله تعالى انه فرض ولنا قوله عليه الصلاة والسلام تحريمها التكبير وتحليلها تسليم وبمثله لا ثبتت الفرضية فقلنا بالوجوب ه م قوله وبمثله اي في كونه خبر الواحد لكم \* وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين والحجر والامرار فيما يجهر ويسر \* الظاهر ان الوجوب للمواظبة ع \* وسنتها رفع اليدين لتحريمه \* لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ه لكن لا يجب لوجود الصارف عن الوجوب وهو

قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافا لغير رحمه الله فانها فرض عنده فعلم ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما يكرر ولهذا لم اذكره في المختصر ويخطر ببالي ان المراد بما تكرر فيما يتكرر في الصلوة احترازاً عما لا يتكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وهو تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض \* والقعدة الاولى والشهدان \* ذكر في الذخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية واجبة وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لكن المصنف رحمه الله لم يأخذ بهذا لان قوله عليه السلام لابن مسعود رضى الله عنه قل التحيات لله لا يوجب الفرق في قراءة التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما كانت اي القراءة في القعدة الاولى واجبة كانت القعدة الاولى واجبة ايضاً لا سنة \* ولفظ السلام \* خلافاً للشافعي رحمه الله فانه فرض عنده \* وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين \* وتعيين الاولين للقراءة وتعديل الاركان \* خلافاً

تعاينه عليه الصلاة والسلام للاعرابي من غير ذكره فم والاصح انه يرفع يديه ثم يكبر لان فعله نفي الكبرياء عن غيره تعالى والنفي مقدم ونشر اصابعه \* لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر رفع يديه ناشر اصابعه بان يتركها على حالها فلا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج م \* وجهر الامام بالتكبير \* للاعلام بالدخول والانتقال ولذا سن الرفع ايضا م \* والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرا \* للثقل المستفيض في الكل م \* ووضع يمينه على يساره تحت سترته \* لقوله عليه الصلاة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمه الله في الارسال وعلى الشافعي رحمه الله في الوضع على الصدر ولان الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود به بشهادة العرف ك ولا ضرر في وضعها على العورة فوق الثياب وكذا بلا حائل لانه ليس لها حكم العورة في حقه ولذا تضعها المرأة على صدرها مع كونه عورة م ثم الحديث لا يعرف مرفوعا ورواه ابو داود واحمد موقوفا على علي رضي الله عنه وقال النووي رحمه الله انفقوا على تضعيفه وفي وضع اليمين على اليسرى فقط احاديث في الصحيحين م \* وتكبير الركوع \* لانه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض م \* والرفع منه \* بالرفع عطفا على تكبير اذ لا تكبير عند الرفع بل ياتي بالتسميع م \* وتسبيحه ثلاثا \* لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ه اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه فم قوله ادنى كمال الجمع لا ادنى ما يجوز به الصلاة او يقام به الواجب اذ لا يمكن اتبات افتراض التسبيح بهذا الخبر كيلا يلزم زيادة خبر الواحد على الكتاب ولا وجوبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الاعرابي حين علمه الفرائض والواجبات فلو كان التسبيح ثلاثا واجبا لعلمه كتم لكن في تعليل عدم الافتراض بما ذكرنا لان الكتاب مجمل فيلتحق به خبر الواحد بيانا له فالاولى تعليل عدم الافتراض ايضا بعدم تعليقه عليه الصلاة والسلام الاعرابي ثم الاضافة في كمال الجمع من اضافة الوصف الى الموصوف كما في كريم خطابه اي الجمع الكامل وهو الجمع المحصل للسنة فاحترز بالتوصيف عن الجمع اللغوي ع \* واحذر كتيه يديه \* لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ركعت فضع يدك على ركبتك وفرج بين اصابعك ه رواه الطبراني في الاوسط والصغير ف \* وتفرج اصابعه \* لا روي \* وتكبير السجود \* لا روي في تكبير الركوع ع \* وتسبيحه \* لقوله عليه الصلاة والسلام فليقل في سجوده سبحان ربي الاعلى وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع \* ووضع يديه وركبتيه \* لتحقيق السجود دونها ه الا ان هذه الكيفية ازين فتكون سنة لكن فيه انه يجوز ان يكون المطلوب بلفظ امرت ما هو زينة السجود حتما فلا يعدل عن الوجوب وان لم يكن فرضا وهو الظاهر من مواظبته عليه الصلاة والسلام عليه فم \* واقراش رجله اليسرى ونصب اليمين \* هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها قعوده عليه الصلاة والسلام في الصلاة ه رواه

لابي يوسف والشافعي رحمهما الله فانه فرض عندهما وهو الاطمئنان في الركوع وكذا في السجود وقدر بمقدار تسبيحة وكذا الاطمئنان بين الركوع والسجود وبين السجدين \* والجهر والاختفاء فيها يجهز ويخفى وسن غيرها او ندب \* اي ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة او مندوب وعند الشافعي لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعنده افعال الصلوة اما فرائض او سنن واما مستحبات فاذا اراد الشروع كبر حاذفا بعد رفع يديه \* المراد بالحذف ان لا ياتي بالمد في همزة الله ولا في باء اكبر \* غير مفرج اصابعه ولا ضام \* بل يتركها على حالها \* ماسا \* باجمامية شح في اذنيه والمرأة ترفع حذاء منكبها فان بدل التكبير بالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او بالفارسية او قرا عاجزا بها او ذبح وسمى بها جاز وباللهم اغفر لي لا \* فالخاصل انه يجوز ان يدل الله اكبر بذكر ما يدل على مجرد التعظيم ولا يشعب بالدعاء \* ويضع يمينه على شماله تحت سترته كاقنوت

مسلم ف ﴿ والقومة والجلسة ﴾ هما سنتان باتفاق المشايخ وينبغي وجوبهما للمواظبة ولما في السنن الاربع مرفوعا لا يجزي صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود قال الترمذي حسن صحيح شلبي عن النخعي ثم المراد بالقومة حقيقتها وبالرفع ما يطلق عليه اسم الرفع فلا تكرر شلبي ﴿ والصلاة على النبي عليه السلام ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليبدأ بالشثناء على الله ثم بالصلاة ثم بالدعاء وقال الشافعي رحمه الله بافترضها لامر صلوا عليه وهي لا تجب خارج الصلاة فتعينت ان تكون فيها ولنا انه عليه الصلاة والسلام لم يعلمها الا عرابي حين علمه الصلاة فلو كانت فرضا لعلمها اياه وكذا لم تروفي تشهد احد من الصحابة والامر لا يقتضي التكرار وقد وثقنا بموجب الامر بقولنا السلام عليك ايها النبي فلا يجب ثانيا في ذلك المجلس م ﴿ والدعاء ﴾ لما روي نافع ﴿ وآدابها نظره الى موضع سجوده ﴾ لان المقصود الخشوع وترك التكليف فاذا تركه وقع نظره في هذا الموضع قصد اوله يقصد يم ﴿ وكلمه فله عند الثناؤب ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام الثناؤب في الصلاة من الشيطان فاذا ثناب احدكم فليكن ما استطاع ي ﴿ واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ﴾ لانه اقرب الى التواضع وابتعد من التشبه بالجبايرة وامكن لشر الاصابع ي ﴿ ودفع السعال ما استطاع ﴾ لانه ليس من افعال الصلاة ي ﴿ والقيام حين قيل حي على الفلاح ﴾ مسارعة الى الاجابة وان لم يكن الامام حاضرا لا يقومون حتى يصل اليهم يم ﴿ وشروع الامام مذ قبل قد قامت الصلاة ﴾ لان المؤذن امين وقد اخبر بقيام الصلاة فيشرع عنده صوتا لكلامه عن الكذب ي

﴿ وصل اذا اراد الدخول في الصلاة كبر ﴾ لما تلونا ولقوله عليه الصلاة والسلام تحريمها التكبيرهم رواه ابو داود وحسنه النووي ف ﴿ ورفع يديه حذاء اذنيه ﴾ وقال الشافعي رحمه الله الى منكبيه لحديث ابي حميد الساعدي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر رفع يديه الى منكبيه ولنا رواية وائل بن حجر والبراء وانس رضي الله عنهم ان النبي عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء اذنيه ولان رفع اليد لاعلام الاسم وهو بما قلنا وما رواه يحمل على حالة العذرهم اي حالة الاشتغال بالاكسية في الشناء فان الابط مشغول بحفظها بل ولا معارضة فان محاذاة الاهامين بالشحمتين تسوغ حكاية محاذاة اليدين بالمتكبين والاذنين لان طرف الكف مع الرسغ يحاذي المنكب ونفس الكف يحاذي الاذن واليد تطلق على الكف الى اعلاها فالنص على محاذاة الاهامين بالشحمتين وفق في التحقيق بين الروايتين ثم رواية ابو داود عن وائل صريحة في ذلك قال انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حتى كانتا بخيال منكبيه وحاذي باهاميه اذنيه قوله لحديث ابي حميد رواه البخاري قوله ولنا رواية وائل بن حجر وانس اما رواية وائل ففي صحيح مسلم واما رواية انس فرواها الطحاوي ولكن ضعف بمؤمل بن اسماعيل وبزيد بن زباد وذكرها البيهقي في السنن الكبرى وقال ابو الفرج رجال اسنده كلهم ثقات

وصلوة الجنائز ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين ﴿ فالحاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون ففيه الوضع وكل قيام ليس كذا ففيه الارسال ﴾ ثم يثنى ولا يوجه ﴿ اراد بالشثناء سبحانك اللهم الى آخره والتوجيه قراءة اتي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين بعد التسمية ﴾ ويتعوذ للقرأة لا للشناء ﴿ المختار ان التعوذ تبع للقرأة لا تبع للشناء ﴾ فيقول المسبوق لا المؤمن ﴿ بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى فيتعوذ فالمؤمن يثنى ولا يقرأ فلا يتعوذ واما من جعله تبعا للشناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر ﴿ ويؤخر عن تكبيرات العيد لان تكبيرات العيد بعد الشناء فنبغي ان يكون التعوذ متصلا بالقرأة لا بالشناء ﴾ ويسمى لا بين الفاتحة والسورة ويسرهن ﴿ اي الشناء والتعوذ والتسمية خلافا للشافعي رحمه الله في التسمية بناء على انه آية من الفاتحة عنده لا عندنا وكثير من الاحاديث الصحاح وارد في انه عليه السلام واخلفاء الراشدين يفتنون بالحمد لله رب العالمين ﴿ ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سرا كالماوم ثم يكبر للركوع خافضا ويعتمد يديه على ركبتيه مفرجا



قوله ولان رفع اليد اي رفعها الى الاذنين وان كان اصل الرفع لنفي كبرياء غيره تعالى فلا ينافي ما سبق او ان شرعه لكل من الامرين فم ﴿ ولو شرع بالتسبيح او بالتلهيل او بالفارسية صح ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله ان يحسن التكبير لم يجوز الا قوله الله اكبر او الله الاكبر او الله الكبير وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رحمه الله لا يجوز الا بالاول ﴿ كما لو قرأ عاجزاً ﴾ والا فلا يميزه عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله يميزه وجه قولها ان القرآن اسم لمظوم عربي كما نطق به النص الا ان عند العجز يكتفي بالمعنى كالاياء بخلاف التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى وانه لنفي زبر الاولين . ولم يكن فيها بهذه اللغة ولذا يجوز عند العجز الا انه اساء لمخالفته السنة المتوارثة هداية م قوله النص وهو قوله تعالى قرأنا عربيا غير ذي عوج . ومنع اخذ العربية في مفهوم القرآن لقوله تعالى ولو جعلناه قرآنا اعجميا . والحق ان قرانا متكرراً يتناول كل مقروء لانه لم يحدد فيه النقل عن المعنى اللغوي واما المعرف باللام فالمفهوم منه العربي في عرف الشرع فم ﴿ او ذبح وسمي بها ﴾ وهذا جائز بالاتفاق لان الشرط فيه الذكر وهو حاصل باي لغة كانت ي ﴿ لا باللهم اغفر لي ﴾ لانه مشوب بمحاجنه فلم يكن تعظيماً خالصاً ﴿ ووضع يمينه على يساره ﴾ وقال مالك رحمه الله تعالى يرسلها ﴿ تحت سترته ﴾ وقال الشافعي رحمه الله على الصدره ونقدم الكلام عليه في الستين ع ﴿ مستقماً ﴾ وعن ابي يوسف رحمه الله انه يضم اليه قوله اني وجهت وجهي الخ لرواية علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولها رواية انس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان اذا افتتح الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم الخ ولم يزد على هذا وما رواه محمول على التمجيد ورواية علي رضي الله عنه رواها مسلم ورواية انس رضي الله عنه رواها البيهقي عنه وعائشة وابي سعيد الحذري وحابر وعمر وابن مسعود مرفوعاً الا ما عن عمر وابن مسعود قوله محمول بؤيده ما في صحيح ابي عوانة والنسائي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا كان قام يصلي تطوعاً قال الله اكبر وجهت وجهي ويكون مفسراً لما في غيره فم ﴿ وتعوذ ﴾ لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم معناه اذا اردت قراءة القرآن ﴿ سراً ﴾ لقول ابن مسعود رضي الله عنه اربع يحفيهن الامام وذكر منها التعوذ والتسمية وامين ه رواه ابن ابي شيبة عن ابراهيم الحمي ف ﴿ للقراءة ﴾ اي التعوذ تبع للقراءة دون التناء وقال ابو يوسف رحمه الله هو تبع للثناء ولها ما تلونا ﴿ يأتني به المسبوق لا المقتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد ويسمى سراً في كل ركعة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يجهر بها في الجهرية لما روى ان النبي عليه السلام جهر في صلاته بالتسمية فاذا هو محمول على التعليم لان اسما رضي الله عنه احببانه عليه الصلاة والسلام كان لا يجهر بها تم عن ابي حنيفة انه يأتني بها في الركعة الاولى فقط كالتعوذ وعنه انه يأتني بها في كل ركعة احتياطاً ولا ياتي بها بين السورة والفاحة الا عند محمد

رحمه الله فانه يأتي بها عنده في السرية هم قوله لما روى رواه الحاكم عن ابن عباس  
رضي الله عنهما وصححه هو والدارقطني وروى عن ابن عباس لم يجهر النبي عليه  
الصلاة والسلام حتى مات فقد تعارض روايتاه واما سماع نعيم المجمر  
من ابي هريرة رضي الله عنه انه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم اذا سلم قال والذي  
نفسى بيده اني لاشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستلزم  
الجهر لانه قد يتحقق في السرية عند قرب المقتدي من الامام قال بعض الحفاظ ليس  
حديث صريح في الجهر بها الا وفي سنده مقال ولذا لم يخرجوا ارباب المسانيد الاربعة  
واحمد شيئاً منها في كتبهم فم قوله على التعليم اي تعليم انها بين النعوذ والقراءة  
وقد روى ان عمر رضي الله عنه قد جهر بالتناء حين اتاه وفد العراق وانما جهر للتعليم  
كقوله اخبر رواه مسلم وان ما حقه فم ﴿وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين  
السور﴾ لما عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام لا يعرف فصل  
السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم في المستدرک  
يم ﴿ولست من الفاتحة﴾ لما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي  
ونصفها لعبدي ولعبدي ما سئل يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدني  
عبدي الحديث رواه مسلم فلم يبدأ بالتسمية يم ﴿ولا من راس كل سورة﴾  
لما عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ان سورة من القرآن  
ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك واجمعوا على انها  
ثلاثون آية من غير البسملة يم ﴿وقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات﴾ تقدم في  
الواجبات ع ﴿وامن الامام والمأموم﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امن الامام  
فامنوا اه متفق عليه ف ولا متمسك لما لك رحمه الله تعالى في قوله عليه الصلاة والسلام  
واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين من حيث القسمه فانه قال في آخره فان  
الامام يقولها وهذه الزيادة في سنن النسائي وصحيح ابن حبان وثبت تأمين الامام  
باشارة المتفق عليه فم ﴿سراً﴾ لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه  
ولانه دعاء ومبناه على الاخفاء ﴿وكبر﴾ تقدم في السنن ع ﴿بلامد﴾ في  
التكبير لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لانه استفهام وفي آخره لحن من حيث  
اللغة ﴿وركع ووضعه يديه على ركبتيه وفرج اصابعه﴾ تقدم في السنن ايضا ع  
﴿وبسط ظهره﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع بسط ظهره رواه ابن  
ماجه وابو العباس والطبراني فم ﴿وسوى راسه بعجزه﴾ لانه عليه الصلاة والسلام  
كان اذا ركع لا بصوب راسه ولا يقنعه بصوب يحنض يقنعه من الاقناع ع فش  
رواه مسلم والترمذي وابن حبان فم ﴿وسبح فيه ثلاثا ثم رفع راسه﴾ تقدم في  
السنن ايضا ع ﴿واكتفى الامام بالتسميع﴾ وقال لا يأتي الامام بالتحديد سراً وله قوله عليه  
الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمد قولوا ربنا لك الحمد هذه قسمه وانها

اصابعه باسطاً ظهره غير رافع ولا  
منكس راسه ويسبح ثلاثاً وهو ادناه  
ثم يسمع ﴿اي يقول سمع الله لمن  
حمده﴾ رافعاً راسه ويكتفي به الامام

تباي الشركة ه رواه في الصحيح فم والمؤتم والمنفرد بالتحميد وقال الشافعي رحمه الله ياتي بالتسميع ولنا ما روينا والاصح ان المنفرد يجمع بينهما ثم كبر ووضع ركبتيه ثم يديه ثم قالوا هذا اذا كان حافيا وان كان متخفقا ولا يمكنه وضع الركبتين اولا وضع يديه اولا ويقدم اليمني على اليسرى يم ثم وجهه بين كفيه لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ه م رواه مسلم فم ثم بعكس النهوض ويسجد بانفه وجهته ثم لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ه م فيقده ما في البخاري وما رواه ابو داود والترمذي فم وكره باحدهما وقال لا يجوز الانصرار على الالف الا من عذر لحديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم وعد منها الجبهة وله ان السجود يتحقق ببعض الوجه وهو المأمور به لكن اخذ والدقن خارجا بالاجماع والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ه م قوله لحديث امرت الخ مخرج في الكتب الستة وقوله فيما روي في السنن الرابع ف او بكور عامته لانه عليه الصلاة والسلام كان يسجد على كور عامته ه م رواه ابو نعيم والطبراني فم وابدى ضبعيه لقوله عليه الصلاة والسلام وابد ضبعيك ه غريب ووقفه عبد الرزاق علي ابن عمر رضي الله عنهما ورفعها ابن حبان بلفظ وجاف عن ضبعيك فم وجافي بطنه عن نخذه لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد جافي ه رواه مسلم فم ووجه اصابع رجليه نحو القبلة لفعله عليه السلام رواه البخاري فم وسبح فيه ثلاثا تقدم الكلام عليه في السنن ع والمرأة تنخفض وتزق بطنها بنخذه لانه استر لها ثم رفع راسه مكبرا وجلس مطمئنا قال عليه الصلاة والسلام في حديث الاعرابي تم ارفع راسك حتى تستوي جالسا ولم يستو جالسا وكبر وسجد اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتكلموا في مقدار الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا وان كان الى القعود اقرب جاز لانه يعد جالسا وكبر وسجد مطمئنا وكبر للنهوض بلا اعتماد وقعود وقال الشافعي رحمه الله يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم متممدا على الارض لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك ه م رواه البخاري ف ولنا حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهض على صدور قدميه ه اخرجه الترمذي وقال عليه العمل عند اهل العلم واعله ابن عدي بحال بن اياس ويقال ابن الياس لكن قول الترمذي وعليه العمل يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق فم وما رواه محمول على حالة الكبر لان التوفيق اولى وروى ابو داود انه عليه الصلاة والسلام قال لا تبادروني في ركوع ولا سجود فاني معها اسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا سجدت اني قد بدنت ف ولان هذه قعدة استراحة والصلاة لم توضع لها ه قوله كان ينهض عن السجود اخرجه ابن ابي شيبة موقوفا عني والثانية كالاولى لانه تكرار الاركان الا انه لا يبنى ولا يتعوذ لانهما لم يشعرا الا مرة واحدة ولا يرفع يديه الا في نقص صمغ وقال الشافعي رحمه الله يرفعها في الركوع وفي الرفع منه

وبالتحميد المؤتم والمنفرد يجمع بينهما ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه حذاء ويديه اذنيه ضامما اصابعه مبديا ضبعيه مجافيا بطنه عن نخذه موجهما اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلاثا فان سجد على كور عامته او على فاضل ثوبه او شيء يجده حجمة ويستقر جبهته جاز وان لم يستقر لا وكذا لو سجد للزحام على ظهر من يصلي صلوته لا من لا يصلها اي لا على ظهر من لا يصلي صلوته وهو اما ان لا يصلي اصلا او يصلي ولكن لا يصلي صلوته والمرأة تنخفض وتزق بطنها بنخذهما ويرفع مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ويكبر ويرفع راسه اولا ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستويا بالاعتدال على الارض ولا تعود وفيه خلاف الشافعي رحمه الله ويسمى جلسة الاستراحة والركعة الثانية كالاولى لكن لاثناء ولا تعوذ ولا رفع يد فيها واذا اتمها افترش رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يمينه موجهما اصابعه نحو القبلة واضعما يديه على نخذه وجها اصابعه نحو القبلة مبسوطة وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فان عنده بعقد الخنصر والبصرو يخلق الوسطى والابهام

وثنا قوله تطهية الصلاة والسلام لا يرفع الا يدي الى ما في سبوح مواطن تكبيره الكبر  
 وتكبيره القنوت وتكبيرات العهدين وذكر الاربع في الحج ه غريب بهذا اللفظ وروي  
 الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن  
 حين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد فم ولم يذكر فيه القنوت والميد والركوع ع  
 وفي ابني داود والترمذي بسندهما قال ابن مسعود رضي الله عنه الا اصلي بكم صلاة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ولم يرفع يديه الا اول مرة وفي لفظ كان يرفع  
 يديه في اول مرة ثم لا يعود وحسن الترمذي واخرجه النسائي فم والذي يروي  
 من الرفع محمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير ه يعني ان كلا من الرفع وعده  
 ثابت عنه عليه الصلاة والسلام فتعارضوا وما قلنا اولى لانه كانت في الصلاة اقوال  
 وافعال من جنس هذا الرفع قد علمنا نسخته فلا يعد في شمول النسخ له ايضاً لاسيما  
 اذا ثبت ما عارضه ثبوتاً لامر له فم وكذلك نقول القول مقدم على الفعل وقد  
 روى الطبراني قوله صلى الله عليه وسلم وثقلنا روايته عن الفتح قبل خمسة اسطر  
 واذا فرغ من سجدة الركعة الثانية افترس رجله اليسرى وجلس عليها ونصب  
 يمينه وقال مالك رحمه الله تعالى يتورك ه ووجه اصابعه نحو القبلة ه هكذا  
 وصفت عائشة رضي الله عنها فعود رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ه رواه  
 مسلم فم ه ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه ه يروي ذلك في حديث وائل  
 ابن حجر رضي الله عنه ولان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة ه قوله ويروي الخ  
 غريب والذي في الترمذي عنه مرفوعاً وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب  
 رجله اليسرى من غير زيادة على ذلك وفي مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا جلس  
 في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها وأشار باصبعه التي  
 تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ولا شك ان وضع الكف مع قبض  
 الاصابع لا يتحقق حقيقة فالمراد والله اعلم وضع الكف اولا ثم قبض الاصابع عند الاشارة  
 فم ه وهي تتورك ه لانه استرطما ه وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه ه  
 قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة  
 من القرآن وقال قل التحيات لله الخ والاخذ بهذا اولى من الاخذ بتشهد ابن عباس  
 رضي الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها  
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الخ لان فيه الامر واقوله الاستحياب والالف  
 واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام كما في القسم وتأكيد التعلم  
 ه م قوله لان فيه الامر روى الستة واللفظ لمسلم عن ابن مسعود رضي الله  
 عنه فقال صلى الله عليه وسلم اذا قعد احدكم في الصلاة فليقل التحيات لله الخ وفيه  
 لفظ النسائي اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا الخ قوله والالف واللام وهي في  
 رواية ابن عباس رضي الله عنهما بالتنكير وعليه عمل اصحاب الشافعي رحمه الله فصح  
 الترجيح على ما ذهبوا اليه فم قوله كما في القسم فلو قال والله والرحمن والرحيم

ويسير بالسبابة عند التللفظ بالشهادتين  
 ومثل هذا جاء من علماءنا ايضاً رحمهم الله  
 وتشهد كان مسعود رضي الله عنه ولا

لا يسهل كذا فعله ففعله ثلاث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا فعله فعله  
 لزمته كفارة كم قوله وكيد التعليم حيث اخذ بيده وأما نفس التعليم فتأبث  
 في تشهد ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً حيث قال كان عليه الصلاة والسلام يعلمنا  
 التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فم ﴿ وفيما بعد الأولين أكتفى بالفاحة  
 والقعود الثاني كالاول ﴾ وقال مالك رحمه الله يتورك ولنا ما روينا من حديث وائل  
 وعائشة رضي الله عنهما ولانها اشق على البدن فكان أولى من التورك الذي يسهل  
 اليه مالك وما روى انه عليه الصلاة والسلام تعد متوركا ضعفه الطحاوي او يحتمل  
 على حالة الكبره قوله ضعفه الطحاوي وتكلم معه البيهقي وانصر ابن دقيق العيد  
 للطحاوي قوله او يحتمل الخ فيكون متعلقاً بالمعارض لا مشروعاً أصلياً وهو الاولى  
 للجمع بين الحديثين ف قوله لنا ما روينا ونقلناه عنه عند قول المصنف واذا  
 فرغ الى قوله بسط اصابعه ﴿ وتشهد وصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ﴾  
 تقدم في السنن ع ﴿ ودعا ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود رضي الله  
 عنه ثم اختر من الدعاء اطيبها واعجبها اليك رواه الستة الا الترمذي وابن ماجه  
 ف م ﴿ بما يشبه الفاظ القرآن ﴾ اي بالدعاء الموجود في القرآن ولم يرد حقيقة  
 المشابهة اذ القرآن معجز لا يشبهه شيء ولكن اطلقها لارادته نفس الدعاء لا قراءة  
 قرآن مثل ربنا لا تؤاخذنا \* ربنا لا تبغ قلوبنا \* رب اغفر لي ولوالدي \* ربنا  
 آتنا في الدنيا حسنة \* الى آخر كل من الايات بجر \* قوله ولكن اطلقها اي  
 ذكرها وكأنه لما ذكر المشابهة بوجود الدعاء في القرآن ورد انه لا معنى للمشابهة حينئذ  
 لانه عين القرآن اجاب بانه انما ذكر المشابهة ليشير الى ان على المصلي ان يريد الدعاء  
 لا قراءة القرآن لتتنفي العينية باختلاف الارادة وتبقى المشابهة في مجرى الالفاظ لان  
 قراءة عين القرآن مكروعة في القعود لتشهد الصلاة ع قوله لا قراءة قرآن مفاده  
 انه لا ينوي القراءة وفي المعراج وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد  
 لقوله عليه الصلاة والسلام نيت ان اقرأ القرآن راكعاً او ساجداً رواه مسلم محمد  
 امين م ﴿ والسنة ﴾ يجوز جره عطفا على القرآن ونصبه عطفا على الفاظ ومن احسنها  
 ما في صحيح مسلم اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة  
 الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال بحرم ﴿ لا كلام الناس ﴾ وجوز الشافعي رحمه  
 الله بكل ما جاز خارجها كالهم ارزقني دراهم لدعائه عليه الصلاة والسلام في صلاته  
 على رغل وذكوان وقبائل العزب ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان صلواتنا هذه  
 لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن رواه  
 مسلم وما رواه محمود على الابتداء حين كان الكلام مباهاً اولان ما روينا بحرم  
 فيقدم على المنيخ او قول فيقدم على الفعل في الاعتبار م ثم المختار كما قال الحلبي  
 ان ما هو في القرآن او الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحال طلبة من  
 الخلق لا يفسد والا يفسد در قوله لا يفسد وان لم يستحل طلبة من الخلق كرزقني

يريد عليه في القعدة الاولى ويقرأ  
 فيما بعد الاولين الفاخرة فقط وهي  
 افضل وان سجد او سكت جاز ويقعد  
 كالاولي ﴿ خلافاً للشافعي رحمه الله  
 فان السنة عدده في التشهد الثاني  
 التورك وهو هيئة جلوس المزة في  
 الصلاة وهي هذه ﴿ والمرأة تجلس  
 على اليتما اليسرى مفرجة رجلها من  
 الجانب الايمن فيهما ﴾ اي في التشهدين  
 ﴿ ويتشهد ويصلي على النبي عليه السلام  
 ويدعو بما يشبه القرآن والمأثور من  
 الدعاء لا كلام الناس ﴾ فلا يسأل

من بقلها وقتائها وفيها الخ قوله الب استحبال كاعفر لي اعمى او اعمى وقوله والا  
تفسد كازفني بقاء وقتاء وعدساء وارزقي ثلاثة امين وسلم مع الامام  
كالحرمة اما السلام فللقيل المستفيض من لدن رسول الله عليه الصلاة والسلام  
الى يومنا هذا واما المعية كما في الحرمة فلان كلمة اذا في حديث اذا كبر الامام فكبروا  
لوقت حقيقة كالحين فالمعنى كبروا وقت تكبير الامام والفاء وان كانت للعقيب لكنها  
تستعمل للقرآن كما في واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ي م وكان السلام  
معتبر بالحرمة لكونهما غايته للصلاة ع عن يمينه ويساره حديث ابن مسعود  
رضي الله عنه ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده  
الايمان وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر هم رواء اصحاب السنن الاربعة  
ف وهذا ارجح من رواية عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يسلم  
في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه يميل به الى الشق الايمن لتقدم الرجال خلف  
الامام ف م ناويا القوم والحفظة والامام في الجانب الايمن او الايسر او فيهما  
لومحاذيا لان الاعمال بالنيات فقال ابو يوسف رحمه الله ينويه في الاولى  
ونوي الامام القوم بالتسليتين وجهر بقراءة الفجر واولى العشاءين لانه هو  
المؤثر ه اي اخذنا عن يميننا وهم عن يمينهم وهكذا الى الصحابة رضي الله عنهم  
وهم بالضرورة عن صاحب الوحي فلا حاجة الى نص معين ف م ولو قضاء كما  
فعل عليه الصلاة والسلام حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة ه رواء محمد  
ابن الحسن رحمه الله في كتاب الآثار ف م والجمعة والعيدان لرود النقل  
المستفيض بالجهري ويسر في غيرها وقال مالك رحمه الله يجهر بعرفة ولنا قوله  
عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجا اي ليست فيها قراءة مسبوقة خلافا لما عن  
ابن عباس رضي الله عنهما انه ليس في الظهر والعصر قراءة وحديث العجا غريب  
وقال النووي رحمه الله لا اصل له ف م كمتنفل النهار اعتبارا بالفرض  
وخير المنفرد فيما يجهر لانه امام في حق نفسه فيجهر ان شاء وائس خلفه من  
يسمعه فيخاف ان شاء كمتنفل بالليل اعتبارا بالفرض ايضا ولو ترك السورة  
في اولي العشاء قرأها في الاخرين وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقضيها مع  
الفاتحة جرا لان الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة شنيع وتغيير النقل وهو  
الفاتحة اولى ولو ترك الفاتحة لا والفرق ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترب  
عليها السورة فلو قضاها في الاخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع  
بخلاف ما اذا ترك السورة لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع وفرض القراءة  
اية وقال ثلاث آيات قصار او آية طويلة وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من  
القرآن من غير فصل الا ان ملدون الآية خارج عن النص لان المطلق ينصرف  
الى الكمال في الماهية ولا يجوز بكونه فارغا به فلا يخرج عن عهده ما لزمه بيقين

يتأما يسأله من الناس ثم يسلم  
ن يمينه بنية من ثم من الملك والبشر  
عن يساره كذلك والمؤتم بنوي  
امه في جانبه وفيهما ان حاذاه  
لامام بهما اي بنوي الامام  
تسليتين وعند البعض الامام لا بنوي  
نه يشير الى القوم ولاشارة فوق  
ية وعند البعض الامام بنوي بالتسليمة  
اولى والمنفرد بالركعة فصل  
بجهر الامام في الجمعة والعيدان

والجهر واولى العشائين اداء وقضاء غيره وادنى المخافة اسباع نفسه وهو الصحيح احتراز عما قيل ان ادنى الجهر اسباع نفسه وادنى المخافة تصحيح الحروف وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها اي ادنى المخافة في هذه الاشياء اسباع نفسه حتى لو طلق او اعتق بحيث صحح الحروف لكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهراً ووصل به انتاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق والعناق ولم يصح الاستثناء فان ترك سورة اولى العشاء قراها بعد فاتحة اخرى به وجهر بهما ان ام ولو ترك فاتحتها لم بعد لانه يقرأ الفاتحة في الاخرين فلو قضى فيها فاتحتي الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وذا غير مشروع فرض القراءة آية والمكتفي بها مسمى لترك الواجب وسنتها في السفر بحجة الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو البروج وانتقت وفي الحضر استحسنوا طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات طوال الى البروج ومنها اوساط الى لم يكن ومنها قصار الى الآخر وفي الصلوة بقدر الحال وكره توقيت سورة للصلوة اي تعيين سورة للصلوة بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة ولا يقرأ الموءم بل يستمع وينصب قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال النبي عليه السلام اذا كبر الامام فكبروا واذا قراوا فصتوا وقال النبي عليه السلام من كان له

خصوصاً والموضع موضع الاحتياط ف وسنتها في السفر الفاتحة واي سورة شاء لان النبي عليه الصلاة والسلام قرأ في صلاة الفجر في سفره بالمعوتين ولان للسفر اثراً في اسقاط شطر الصلاة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اولى ه والحديث رواه ابو داود والنسائي وفيه القاسم مولى معاوية ابو عبد الرحمن القرشي وثقه ان معين وغيره وتكلم فيه غير واحد ورواه الحاكم في مستدركه وصححه والحق انه حسن فم وفي الحضر طول المفصل وهو السبع الاحير من القرآن اوله من سورة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل من الفتح وقيل من ق وطواله الى سورة البروج ومنها الى لم يكن اوساطه ومنها الى الآخر قصاره وقيل الطوال الى عبس والاوساط الى والضحي كم لو جراً او ظهراً واوساطه لو عصرًا او عشاء وقصاره لو مغرباً والاصل فيه كتاب عمر رضى الله عنه لابي موسى الاشعري رضى الله عنه ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء باوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف البق بها والعصر والعشاء يستحب فيها التأخير وقد يقان بالتطويل في وقت غير مستحب ه والحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه ولم ارفيه وفي الظهر بطوال المفصل لكن ما من مسلم من حديث الحديري عنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية يفيد المطاوب فم ويطل اولى الفجر فقط واحب محمد رحمه الله اطالة الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يطيل الركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها ولما ان الركعتين قد استويا في استحقاق القراءة فكذا في مقدارها بخلاف الفجر لانه وقت النوم والغفلة والحديث محمول على الاطالة من حيث الشاء والتعوذ ولا عبرة بالتفاوت بما دون ثلاث آيات لعدم امكان التحرز عنه بدون حرج ه والحديث رواه البخاري في الظهر والعصر والصبح ولم يتعين شي من القراءة لصلاة لا طلاق ما تلونا ولا يقرأ الموءم وقال الشافعي رحمه الله يقرأ ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة رضى الله عنهم ه والحديث روى من طرق عديدة مرفوعاً وقد ضعف وقد اعترف مضعفوه كالبهقي والدارقطني وابن عدي بان الصحيح انه مرسل لان السفيانيين وابا الاحوص وشعبة وغيرهم روه وارسلوه والمرسل حجة عند الاكثر فم قوله وعليه اجماع الصحابة ومنع المقتدي عن القراءة ما تورع عن تامين نراً من كبار الصحابة رضى الله عنهم منهم المرتضى والعبادلة وقد دون اهل الحديث اسمهم ك بل يستمع وينصب قال عليه الصلاة والسلام واذا قرا الامام فاصتوا ه رواه مسلم زيادة في حديث اذا كبر الامام فكبروا وقد ضعفها ابو داود ولا يلتفت الى ذلك بعد صحة طريقها وثقه رواها وهذا هو



الشاذ المقبول ف م ﴿ وان قرأ آية الترغيب او الترهيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام ﴾ لان الاستماع فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنة والتعوذ من النار كل ذلك محل به ه والنص هو آية واذا قري القرآن فاستمعوا له وانصتوا ه واخرج البيهقي عن الامام احمد رحمه الله قال اجمع الناس على ان هذه الابة في الصلاة ف م ﴿ والثاني كالقريب ﴾ لانه مأمور بالاستماع والانصات فان عجز عن الاستماع لا يجوز عن الانصات ي

### ﴿ باب الامامة ﴾

﴿ الجماعة سنة مؤكدة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام الجماعة من سنن الهدى لا يتخام عنها الا منافق ه هذا من قول ابن مسعود رضي الله عنه وروى احمد والطبراني معناه مرفوعاً عنه عليه الصلاة والسلام قال الجلاء كل الجعاء والكفر والنفاق من سمع منادى الله الى الصلاة فلا يجيبه ف م ﴿ والا علم احق بالامامة ﴾ وعن ابي يوسف رحمه الله افروهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا بابت نائبة قلنا القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان ﴾ ثم الاقرء ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام يوم القوم افروهم كذا ب الله فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة وافروهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقدمنا الا علم ه والحديث رواه السنة الا البخاري ولفظ المصنف لمسلم واحسن ما يحتج به في المقام قوله عليه الصلاة والسلام في آخر الامر مروا ابا بكر فليصل بالناس وكان تمته افرو الحديث افروكم ابى لا اعلم لقول ابي سعيد ابو بكر اعلمنا ف م ﴿ ثم الاورع ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم نقي فكنا صلي خلف نبي ه الله اعلم به وروى الحاكم مرفوعاً ان سرهم ان نقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فان صح والا الضعيف يعمل به في مسائل الاعمال والورع اجتناب الشهات والتقوى اجتناب المحرمات ف م ﴿ ثم الاسن ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لاني ابي مليكة وليؤمكما اكبركما سنا ولان في تقديمه تكثير الجماعة ه والصواب مالك بن الحويرث وابن عم له وقد ذكره المصنف في باب الصرف على الصواب والحديث في الصحيحين ف م في باب الاذان ع ﴿ وكره امة العبد ﴾ لانه لا يتفرغ للتعلم ﴿ والاعرابي ﴾ لعبادة الجبل فيهم ﴿ والفاسيق ﴾ لانه لا يهتم لامر دينه ﴿ والمبتدع ﴾ ان لم يكفر ببدعته والا فلا يجوز ي م ﴿ والاعمى ﴾ لانه لا يتوقى النجاسة ﴿ وولد الزنا ﴾ لعدم من يتقنه فيغلب عليه الجبل ﴿ وتطاول الصلاة ﴾ بالزيادة على القدر المسنون لقوله عليه الصلاة والسلام من ام قوماً فليصل بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة ه معناه في الصحيحين وغيرها ورواه الدارقطني وادله بالارسال وهو مقبول عند الجمهور ف م وجماعة النساء لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكره كالعراة ه صرح بالحرمة وسماه في الكافي مكروهاً

﴿ وان قرأ امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام ﴾ الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه يصلي سرّاً ﴿ والجماعة سنة مؤكدة وهي قريب من الواجب والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرء ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد او اعرابي او فاسق او اعمى او مبتدع او ولد الزنا كره كجماعة النساء وحدهن وتوقف الامام في وسطهن لو فعلن ﴾ لفظ الامام يستوي فيه المذكر والمؤنث فلماذا لم يدخل تاء التانيث فيه ﴿ وكحضور النابتة كل جماعة والعجز الطهر والعصر لا الباقية ويقندي المتوضىء بالمتيمم ﴾ لان التيمم طهارة مطلقة عند عدم الماء والخليفة في

اي تحريماً وهو الحق لان مواظبته عليه الصلاة والسلام عليه دليل الوجوب فعدمه مكروه فاطلاق الحرام عليه مجاز فم قوله وهو قيام الامام الخ اوز زيادة انكشف وهو ايضاً حرام كم مفاد ما في ك ان سوادها حال كونها مستوراً بالثياب ايضاً واجب الستر قوله لان مواظبته عليه الصلاة والسلام عليه اي على التقدم عليهم ع فان فعلن يقف الامام وسطهن كالعراة لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك ولان في التقدم زيادة الكشف م وترك التقدم اسهل من زيادة الكشف وفعل عائشة رضي الله عنها محمول على النسخ وذكر بعضهم ان النسخ مافي ابي داود وصحيح ابن حبان صلاتها في مخدعها افضل من صلاتها في بيتها يعني الخزانة التي تكون في بيتها والمخدع لا تسع الجماعة وفيه ما فيه وعلى التسليم فلانما يفيد نسخ السنية لا كراهة فعلها تحريماً فم وفيه ان العمل بالنسخ حرام الا ان يقال ان الحرمة مختصة بما كان واجبا قبل النسخ ع ويقف الواحد عن يمينه حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام صلى به واقامه عن يمينه متفق عليه وعن محمد رحمه الله يضع اصابعه عند عقب الامام والاثنان خلفه لانه عليه الصلاة والسلام تقدم على انس رضي الله عنه واليتم حين صلى بهما وعن ابي يوسف رحمه الله بتوسطها ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود وبصف الرجال ثم الصبيان لقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي م رواه مسلم وابو داود والنسائي فم ثم النساء وفيما رواه الامام في مسنده مرفوعاً ذكر صف النساء خلف الرجال فم وان حاذته مشتهاة في صلاة مطلقة لان الفساد بالحاذة بالنص على خلاف القياس فيقصر على مرد النص مشتركة تحريمية ببناء تحريمية احدها على تحريمية الاخر كالامام والمأموم او بناء تحريمتهما على تحريمية الثالث ع واداء بان يكونا مؤدبين وراء الامام ولو تقدير كالاثنين فيما يقضيانه فلم يكونا مؤدبين اصلاً كمحاذاتهما في المشي الموضوع بعد حديثهما في الصلاة او لم يكونا وراء الامام كمحاذة المسبوقين في قضاء ما فاتهما فلا فساد ع في مكان متحد فلو كان احدهما على دكان قدرقامة والاخر اسفل فلا فساد م بلا حائل واما الحائل فيرفع المحاذاة واداء مقدار مؤخرة الرجل لان ادنى الاحوال القعود فقدر به وغلظه قدر غلظ الاصبع والفرجه بقدر ما يقوم فيه الرجل تقوم مقام الحائل م فسدت صلاته خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ما روينا انه من المشاهير وهو المخاطب به دونها فيكون هو السارك لفرض المقام ففسد صلاته لا صلاتها كالمأموم اذا تقدم على الامام ه قوله لما روينا وهو ليليني منكم الخ وهو من المشاهير فيجوز الزيادة به على الكتاب ك وفي النسخ يعني اخروهن الخ لكن لم يثبت رفعه فضلاً عن شهرته وانما هو في مسند عبد الرزاق وقفه على ابن مسعود رضي الله عنه وقد يستدل بحديث اليتيم حيث قامت خلف انس واليتيم منفردة وهو لا يحل كما هو مفاد قوله عليه الصلاة والسلام لا تعد لمن ركع دون الصف تم دب حق انتهى الصف ذكره البخاري فلو حل قيامها معها المنعها ثم

التراب عندنا والغاسل بالمسح لان الخلف مانع من مبراة الحدث الى الرجل وما على الخلف طهر بالمسح والقيام بالقاعد بناء على انه فعل الرسول الله عليه السلام والمومي بالمومي والمتنفل بالمتنفل لا رجل بامرأة اوصي او خشي لان الواجب تاخرهن بالنص وطاهر بمذور وقارء بامي ولا بس بعار وغير موم يوم ومفترض بمنفل لان بناء القوي على الضعيف لا يجوز ومفترض فرضاً آخر لان الاقتداء شركة فيجب الاتحاد والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى الا في الفجرو يقيم مؤتمماً توحد عن يمينه ويقدم ان زاد اي اذا كان المؤتم واحداً يامر الامام بان يقوم عن يمينه وفيه اشارة الى الامام آمر والمأموم مأمور يجب ان يكون منقاداً له ويتقدم ان زاد فيه اشارة الى ان القوم اذا كانوا كثيراً فالاولى ان يتقدم الامام لان يامرهم الامام بالتأخير عنه فان ذلك ايسر من هذا فان ظهر حديثه بعيد المؤتم لان صلاة الامام متضمن صلاة المتقدي ففساده يوجب فساد ه و يصف الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء الخناثا بالفتح جمع الخنثى كالمخالي جمع للعللى فان حاذته في صلاة مشتركة تحريمية واداء فسدت صلاته ان نوي امامتها والا صلاتها اي ان صلت على جنب

رجل امرأة مشتهة بحيث لا حائل بينهما والصلاة مشتركة محرمة وأداء فسدت صلاة الرجل أن نوي الإمام أمانة المرأة وإن لم  
ينتفسد صلاة المرأة وفسروا الاشتراك في التحريم بأن يكونا بائنين فحرمتهما على التحريم بالإمام والشركة في الأداء بأن يكون  
لها إمام فيما يؤديانه أما حقيقة كالمقتدين وأما حكما كاللاحقين يعني

الحرمة وإن كانت مشتركة لكنه هو المخاطب الفخ ثم الحديث وإن كان خبر واحد  
لكنه يتحقق بجعل آية الصلاة يائناً فثبت فرضية تقديمه بالآية أهم قوله ذكره الخ  
ذكره السارح عند قول المصنف ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
في مسألة تقدم الإمام على الاثنين \* أن نوي إمامتهما \* لأن الاشتراك بلا نية  
لا يثبت عدنا خلافاً لفر رحمه الله لما فيه من ضرر ظاهر إذ تقدر كل امرأة على  
فساد صلاة الرجل بأن تقتدي به ثم تقف في جنبه ك \* ولا يحضرن الجماعات \*  
لا المجائز في الفجر والمغرب والعشاء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندها يخرج  
المجايز في الصلوات كلها وإنما معن لما فيه من خوف الفتنة هم وفيه أن هذا نسخ  
لحديث لا تمنعوا إمام الله مساجد الله بالتعليل والجواب أن المنع ثابت بالعمومات  
المانعة من التفتين بلبس أحسن الملابس ومزاحمة الرجال وهو من باب الإطلاق  
أي الجوز بالشرط فيزول بزواله وفي الصحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت لو أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي ما أحدثت النساء لمعن فم \* وفسد اقتداء  
رجل بأمرأة \* لقوله عليه السلام أخروهن من حيث أخروهن لله فلا يجوز تقديمها  
\* سنتكلم عليه في المحاذاة فم ونقلناه أنفأ \* أوصي \* لاه \* منفل وفي التراويح  
والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ ولم يجوز مشايخنا ومهم من حقق الخلاف في النفل  
المطلق بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله والمختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها لأن  
نقل الصبي دون نقل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالإجماع \* قوله المطلقة  
الزائدة كقوله الخلاف فلا يجوز أبو يوسف رحمه الله عاية قوله النفل  
المطلق لا في السنن فقالوا لا يجوز في السنن بلا خلاف بين أصحابنا فم  
\* وطاهر بعذور \* لأن الصحيح أقوى حالا والشيء لا يتضمن ما هو فوقه والإمام  
ضامن بمعنى تضمن صلاته صلاة المقتدى \* لا بمعنى الكفالة ف بحيث يكون أدائه  
أداءهم فتنراً ذمتهم بأدائه وإن فسد أدائهم \* وقارئ \* بامي \* لقوة حاله  
\* ومكتسب بهار \* لقوة حاله أيضاً \* وغير ما موم يوم \* خلافاً لفر رحمه الله ولنا  
أن حاله أقوى \* ومفتروض بمننل \* لأن الاقتداء بناء ووصف الفرضية معدوم في  
حق الإمام والبناء لا يتحقق على المعدوم \* وبمفتروض آخر \* لأن الاقتداء شركة  
وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي رحمه الله تعالى يصح في جميع ذلك لأن  
الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعي \* قوله وموافقة أي  
موافقة تبعية عنايه قوله فلا بد من اتحادها لتحقيق التبعية لأن الشيء لا  
يستتبع ما لم يكن من جنسه ثم اختلاف الجنس يكون باختلاف السبب كالظهور

حدث فتوضأ وبنيا وقد فرغ الإمام  
فخادت المرأة الرجل فسدت صلاة  
الرجل فاللاحق وإن لم يكن له إمام حقيقة  
فله إمام حكماً فإنه التزم أن يؤذي  
جميع صلاته خلف الإمام فإذا سبقه  
الحدث موصوا وبنيا يجعل كأنه خلف  
الإمام حتى يثبت له أحكام المقتدين  
كحرمة القراءة ونحوها بخلاف المسبوق  
وهو الذي أدرك آخر صلاة الإمام  
فلم يلزمه أداء الكل خلف الإمام فهو  
في أداء ما لم يدركه مع الإمام منفرد  
حتى يجب عليه القراءة للمسبوقان  
وإن كانا مشتركين في التحريم  
إذ بنيا تحريمهما على تحريم الإمام فليسا  
مشاركين في الأداء فإن حاذت المرأة  
رجلاً في أداء ما سبق لم تنفسد صلاة  
الرجل لعدم الشركة في الأداء أقول  
في تفسير الشركة في التحريم والأداء  
تساهل وينبغي أن يقال الشركة في  
التحريم أن يني أحدها تحريمه على  
تحريم الآخر أو بنيا تحريمهما على  
تحريم ثالث والشركة في الأداء بأن  
يكون أحدهما إماماً الآخر فيما يؤديه  
أو أن يكون لها إمام فيما يؤديه  
حتى تشمل الشركة بين الإمام والمأموم  
فإن محاذاة المرأة الإمام مفسدة صلاة  
الإمام مع الاشتراك بينها تحريم  
وأداء بالتفسير الذي ذكروا أيضاً  
لا جدد فائدة في ذكر الشركة في  
التحريم بل يكفي ذكر الشركة في

الأداء فإن الإمام إذا سبقه الحدث فاستحلح آخر فاقندي واحد بالخليفة فالشركة في الأداء ثابتة في الأداء بين الذي اقتدي  
بالخليفة وبين الإمام الأول وكل من اقتدي به باعتبار أن لهم إماماً فيما يؤدونه وهو الخليفة ولا شركة بينهم في التحريم لأن المقتدي  
بالخليفة بني تحريمه على تحريم الخليفة والإمام الأول ومن اقتدي به لم يبنوا تحريمهم على تحريم الخليفة فلم يوسد بينهم الشركة تحريمهم مع ذلك لو

الآخرى تفسد الصلاة باعتبار الشبهة في الاداء لا التحريم ولو قيل الشبهة في التحريم ثابتة تقديراً قول فان الشبهة في الاداء لا توجد بدون الشبهة في التحريم والشبهة في التحريم قد توجد بدون الشبهة في الاداء كما في المسبوق فلا حاجة الى ذكر الشبهة في التحريم هذا ان نوي الامام امامة المرأة اما اذا لم ينو لم يتبع اقتداء المرأة فيفسد صلاتها لانها لم تقرأ بناء على ان قراءة الامام قراءة لها ولم يكن كذلك فبقيت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة ان المرأة اذا اقتدت بالامام محاذية لرحل لا يصح اقتدائها الا ان ينوي الامام امامتها اما اذا لم تقتد محاذية لرجل هل يشترط نية الامام فيه روايتان ❦ صلى ابي بقاري وامى واستخلف في الآخر بين اميا فسدت صلاة الكل ❦ اي ام امي فاربا واميا فسدت صلاة الكل اما صلاة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلاة الامير فلانها لما رغب في الجماعة وجب ان يقتديا بالقاري ليكون قراءته قراءة لها فتركها القراء والتقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القاري في الآخر بين اميا فسدت صلاة الكل خلافاً لرر فان فرض القراءة قد ادى في الاوليين قلنا يجب القراءة في جميع الصلاة تحقيقاً او تقدير او لم توجد

❦ باب الحدث في الصلاة

❦ متصل سبقه حدث توشاً واتم

والعصروك لظهرين كظهر اليوم وظهر امس ع قوله على سبيل الموافقة اي معية زمانية بان كان زمن افعالها واحداً عنايه م قوله مع التضمن قال عليه الصلاة والسلام الامام ضامن اي تتضمن صلاته صلاة القوم وتضمن الشيء انما هو في ما فوقه لا فيما دونه ك اي ولا فيما لم يكن من جنسه ع ❦ لا اقتداء متوضئ بتيمم لان التيمم طهارة مطلقة ولذا لا يقدر بقدر الحاجة ❦ وغسل بماء ❦ لان الخلف مانع سرية الحدث الى القدم وما حل بالخط يزيله المسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يعتبر زواله شرعاً مع قيامه حقيقة ه وجواز الصلاة لثلاث تصاعف الصلاة فتخرج في قضائها ع ❦ وقائم بقاعد ❦ لانه عليه الصلاة والسلام صلى آخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قيام ه رواه في الصحيحين ف ❦ وبا حذب ❦ لا استواء نصفه الاسفل فيجوز عندهما كامامة القاعد للقاء لا استواء نصفه الاعلى وعند محمد رحمه الله لا يجوز م ❦ وموم ينله ❦ لا استوائهما حالا الا ان يومي المؤتم قاعدا والامام مضطجعا ❦ ومتنهل يفترض ❦ لان الحاجة في حقه الى اصل الصلاة وهو موجود في حق الامام ❦ وان ظهر ان امامه تحدث اعاد ❦ لقوله عليه الصلاة والسلام من ام قوماً ثم ظهر انه كان محدثاً او جنباً اعاد صلاته واعادوا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بناء على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن وذلك في الجواز والفساد ه قوله من ام قوماً الخ غريب الله اعلم ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار من قول علي رضي الله عنه وعبد الرزاق من فعله رضى الله عنه ومما يدل على المطلوب ما أخرجه الامام احمد رحمه الله بسند صحيح مرفوعاً الى الامام ضامن واليه اشار المصنف بقوله ونحن نعتبر الخ فم ❦ وان اقتدى امي وقاري بامي واستخلف اميا في الآخر بين فسدت صلاتهم ❦ في المسئتين اما في الاولى فلان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فتفسد صلاته وهذا لانه لو ادى بالقاري تكون قراءته قراءة له بخلاف ما اذا ام عار عراة ولا بسين لان الموجود في حق الامام لا يكون موجوداً في حق المقتدى واما في الثانية فلان كل ركعة صلاة فلا تخل عن القراءة اما حقيقة او تقدير ولا تقدير في حق الامي لاعدام الاهلية وفيها خلاف زفر رحمه الله ه قوله ولا تقدير اي الشيء انما يثبت تقدير ان لو امكن تحقيقاً والامي عاجز عن القراءة تحقيقاً لعدم الاهلية فلا يثبت تقديره في حقه ك

### ❦ باب الحدث في الصلاة

❦ من سبقه حدث توشاً وبني ❦ خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا حديث مر في نواقض الوضوء واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقوفاً على عمر وعلى ابي بكر وابن عمر وسلمان الفارسي رضى الله عنهم فم والمشي والانحراف لا ينافيها كما في صلاة الخوف ك ❦ واستخلف لو اماما ❦ باجماع الصحابة رضى الله عنهم حكاه احمد وابن المذر وفي البخاري عن ابن ميمون في لقائم ما بيني وبين عمر غداة اصاب الا ابن

خلافاً للشافعي ❦ ولو بعد التمسك ❦ خلافاً لها فانه اذا قد قدر التمسك بصلاته وعند ابي حنيفة رحمه الله لم يتم لان (عباس)

الخروج بصنعه فرض عنده ﴿والاستئناف افضل﴾ لما ذكر حكماً اجمالاً لجميع المصلين فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد والمقتدي فقال ﴿والامام يخرج آخر الى مكانه﴾ هذا تفسير الاستخلاف ﴿ثم يتوضأ ويتم ثمة او يعود﴾ اي ان شاء يتم حيث توضأ وان شاء عاد الى المكان الاول وانما خير لان في ﴿٥٧﴾ الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلوة في مكان

واحد فيميل الى ايها شاء ﴿وكذا المنفرد﴾ اي ان شاء يتم حيث توضأ وان شاء عاد ﴿وان فرغ امامه﴾ متصل بقوله ويتم ثمة او يعود والضمير في امامه يرجع الى الامام وامامه هو الذي استخلفه فان الخليفة امام للامام الاول وللقوم ﴿والا عاد﴾ اي وان لم يفرغ امامه وهو الخليفة يعود الامام ويتم خلف الخليفة ﴿وكذا المقتدي﴾ اي اذا فرغ امامه يتم ثمة او يعود وان لم يفرغ يعود ﴿ولو جن او اغشى عليه او احتلم﴾ اي نام في صلاته نوماً لا ينقض وضوءه فاحتلم ﴿او قهقه او احدث عمدا او اصابه بول كثير او تسج فسأل او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجة ثم ظهر طهره بطلت ولو لم يخرج او لم يجاوز بني﴾ اعلم ان هذه الحوادث حوادث نادرة فلم تكن في معنى ماورد به النص وهو قوله عليه السلام من قاه او رغب في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبين على صلاته ما لم يتمكم ﴿ولو احدث عمدا بعد التشهد او عمل ما ينافيها تمت﴾ لوجود الخروج بصنعه ﴿ويطأها بعده﴾ اي بعد التشهد عند ابي حنيفة ﴿روية التيم الماء ونزع الماسح خفه بعمل يسير﴾ انما قال بعمل يسير لانه لو عمل هناك عملاً كثيراً يتم صلاته ﴿ومضى مدة مسحه وتعلم الامي سورة ونيل العاري

عباس فما هو الا ان كبر فسمعه يقول قلني او اكلني الكلب حين طعنه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف فصلي بهم فم قوله ما يعني الخ وكأف ابن ميمون كان واقفاً خلف ابن عباس في الصف الثاني محاذياً له وابن عباس رضي الله عنهما في الصف الاول محاذياً لعمر رضي الله عنه والا فكيف تصور البيوتنة وعمر متقدم مكاناً ع ﴿كما لو حصر عن القراءة﴾ خلافاً لها والخلاف فيما اذا لم يكن قرء قدر ما يجوز به الصلاة والا فلا يجوز الاستخلاف بالاتفاق وله ان الاستخلاف بعلة العجز وهو هنا الزم ه لان المحدث لو توضأ في المسجد لا يحتاج الى الاستخلاف واما الحاصر لو تعلم السورة من انسان او مصحف فسدت صلاته فم ﴿فان خرج من المسجد بظن الحدث او جن او احتلم او اغشى عليه استقبل﴾ لدور هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص ﴿وان سبقه حدث بعد التشهد توضأ﴾ لياتي بواجب التسليم ﴿وان تعمد او تكلم تمت صلاته﴾ لتعذر البناء لوجود القاطع لكن لاعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان ﴿وبطلت ان راى متيم ماء﴾ بعد التشهد وكذا في سائر الاثنى عشرية ع الاصل ان الخروج يصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة لا عندها رحمهم الله واعتراض هذه العوارض في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة عنده وكاعتراضها بعدها عندها لما ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه لا يمكن اداءه صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضاً ومعنى قوله تمت قاربت التام ه م قوله حديث ابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك ف قوله ومعنى قوله الخ توفيقاً بين ما قلنا من الدليل العقلي وبينه لان العقل من حجج الله تعالى كالنقل عيني ﴿او تمت مدة مسحه او نزع خفيه بعمل يسير او تعلم امي سورة او وجد عار ثوباً او قدر مؤمراً او تذكر فائنة او استخلف امياً﴾ لان فساد صلاته بحكم شرعي وهو عدم صلاحه للامامة في حق القاري لا بالاستخلاف لانه غير مفسد حتى جاز استخلاف القاري ي فلا يرد انه ينبغي عدم البطلان بالاستخلاف لانه صنع ثم به الصلاة ع ﴿او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او سقطت جبيرة عن برة او زال عذر المعذور﴾ بان انقطع العذر مثلاً بعد التشهد في القعدة الاخيرة من الظهر ودام الانقطاع حتى غربت الشمس ع ﴿وصح استخلاف المسبوق﴾ لوجود المشاركة في القرينة وغيره اولى لانه اقدر على اتمام صلاته ﴿فلو اتم صلاة الامام تفسد بالنافي صلاته دون القوم﴾ لوجود المفسد في حقه في خلال الصلاة وفي حقهم بعد اتمام اركانها ﴿كما تفسد بقهقه امامه لدى اختتامه﴾ خلافاً

(٨) ﴿كشف الحقائق﴾ ثوباً وقدرة الموحى على الاركان وتذكر فائنة ﴿اي لصاحب الترتيب﴾ وتقدم القاري امياً وطلوع ذكاه في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المعذور وسقوط الجبيرة عن برة ﴿الخلاف في هذه المسائل الاثنى عشرية بين ابي حنيفة وصاحبيه مبني على ان الخروج بصنعه فرض عنده لا عندها﴾ وكذا قهقه الامام وحديثه عمداً

يفسد صلاة المسبوق ❀ اي تبطل بعد التشهد صلاة المسبوق لوقوعه في خلال صلاته ❀ لا كلامه وخروجه من المسجد ❀ اي ان تكلم الامام بعد التشهد لا يبطل صلاة المسبوق لان الكلام كالسلام منه للصلاة ❀ امام حصر عن القراءة فاستخلف صح ❀ عند ابي حنيفة خلافاً لها وهذا اذا لم يقرأ ما يجوز به الصلاة اما اذا قرأ نفسه صلاته لان الاستخلاف عمل كثير فيجوز حالة الضرورة ❀ كتقديمه مسبقاً سواء احدث ❀ ٥٨ ❀ اي كتقديم الامام مسبقاً سواء احدث الامام او حصر فانه ينبغي ان

لها وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الامام فتفسد مثله من صلاة المقتدي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق محتاج والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام فيه معناه هـ والخروج من المسجد صنع غير مفوت لشرط الصلاة فهو منه ايضاً ع قوله مفسدة لثبوتها شرط الصلاة امين بخلاف الكلام والخروج ع قوله منه اي متمم للصلاة ف قوله والكلام فيه معناه لاشتمال السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب ك ولذا لو تكلم الامام بعد التشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو تعمد الحدث او قهقهه ذهبوا ولم يسلموا ف ❀ لا بخروجه من المسجد وكلامه ❀ لما ذكرنا ع ❀ ولو احدث في ركوعه او سجوده نوضاً وبني واعادها ❀ لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة هـ هذا التخرج على قول محمد رحمه الله واما على قول ابي يوسف رحمه الله بان تمام السجود بالوضع فلا قراض القومة والجلوسة عنده ولا تتحققان مع الطهارة الا بالاعادة فم ❀ ولو ركرر ركعاً او ساجداً سجدة فسيجدها لم يعدها ❀ لان الترتيب في افعال الصلاة ليس بشرط ولان الشرط هو الانتقال مع الطهارة وقد وجد وعن ابي يوسف رحمه الله يلزم اعادة الركوع هـ قوله ليس بشرط اسية في فعل مكرر في ركعة كالسجود في مسئلتنا ع ❀ وتعين المأموم الواحد للاستخلاف بلائية ❀ لما فيه من صيانة الصلاة وتعيين الاول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة هنا هـ قوله من صيانة الصلاة ايهم المصنف فشمّل صلاتها لكن لاشك ان المراد صلاة المأموم لان الاستخلاف ليس من اركان الصلاة بل غاية صيانة صلاة المأموم عن الفساد مع قدرته عليها بخروجه بلا استخلاف اتم لسعيه في افساد صلاة غيره وهذا لا يوجب فساد صلاته كمن تعمد التأخر عن اقتدي به فانه فسد صلاة المقتدي لا صلاته فم

❀ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ❀

❀ يفسد الصلاة التكلم ❀ خلافاً للشافعي رحمه الله في الخطأ والنسيان ومفرغه الحديث المعروف ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن وما رواه مجمل على رفع الائم بخلاف السلام ساهياً لانه من الاذكار يعتبر ذكر حالة النسيان وكلاما حالة العمد لما فيه من كاف الخطاب هـ قوله الحديث المعروف ان الله وضع عن

ان يقدم مدركاً لا مسبقاً ومع ذلك ان قدم مسبقاً صح ❀ فيتم صلاة الامام اولاً ويقدم مدركاً ليسلم بهم وحين اتها يضره المنافي والاول الا عند فراغه لا القوم ❀ اي حين اتم المسبوق صلاة الامام لو وجد منه منافي الصلاة كلقهقهة والكلام والخروج من المسجد نفسه صلاته وصلاة الامام الاول لانه وجد في خلال صلاتها الا عند فراغ الامام الاول بان توضاء وادرك خليفته بحيث لم ينته شيء واتم صلاته خلف خليفته ولا تفسد صلاة القوم لانه قد تمت صلاتهم ❀ من ركع او سجد فاحدث او ذكر سجدة فسيجد يعيد ما احدث فيه ان بني حتماً وما ذكرها فيه ندباً ❀ اي من احدث في ركوعه او سجوده وتوضاء وبني فلا بد ان يعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقضائها لا يجب عليه اعادة الركوع او السجود الذي تذكر فيه لكن ان اعاد يكون مندوباً ❀ ان ام واحداً فاحدث فالرجل امام بلائية ان كان والا قيل تفسد صلاته ❀ اي ان ام واحداً فاحدث الامام فان كان المؤتم رجالاً يصير اماماً من غير ان ينوي الامام امامته لان النية للتعيين وهنا هو

منعين وان كان امرأة اوصياً قيل تفسد صلاة الامام لان المرأة او الصبي صار اما ماله لتعيينه وقيل لا تفسد لانه (١٠٦)

لم يوجد منه الاستخلاف وفي صورة الرجل انما يصير اماماً لتعيينه وصلاحيته وهنا لم يصلح فلا يصير اماماً والامام امام كما كان لكن المقتدي بقي بلا امام ففسد صلاته ❀ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ❀ يفسدها الكلام ولو سهواً في نوم والسلام عمداً ❀ قيد بالعمد لان السلام سهواً غير مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يجعل ذكره وفي العمد يجعل كلاماً

امني الخطأ والنسيان وما استكروها عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما وورد عليه ما اذا اطل الكلام ساهياً فانه يقول بالنسب حينئذ قوله ولنا قوله عليه السلام رواه مسلم واجابوا بانه يدل على انه محذور واحظر لا يفيد البطلان قلنا سياق الحديث دال على ان القصد الى بيان الحظر وقت العمدة والاتفاق على انه مفسد وما كان مفسداً عمداً فهو كذلك حالة السهو قوله وما رواه محمول الخ لانه من باب المقتضى وهو لا يعم بالاجماع وقد ارى يد به رفع الاعم بالاجماع فلا يراد غيره لثلاث اعم المقتضى ف م \* والدعاء بما يشبه كلامنا \* وقد بيناه من قبل اي في آخر صفة الصلاة ع \* والاني \* هو صوت المتوجع وقيل ان يقول آه عناه \* والثاوه \* بان يقول آوه عناه \* وارتفاع بكائه \* اي حصل به الحروف م \* من وجع او مصيبة \* لان فيه اظهار الجزع والناسف فكان من كلام الناس ه افاد ان مجرد الاظهار صيره كلاماً فلا حاجة في تقريره الى قولهم كانه قال انا مصاب ف م وذلك لانه قد فسر الارتفاع بحصول الحروف فقد وجد انظر دال على المعنى الذي هو الناسف على فوات امر دينوي فكان الخ ع \* لا من ذكر جنة او نار \* لانه يدل على زيادة الخشوع \* والتفجع \* ان حصل به الحروف ه لان الكلام ه يتلفظ به ي \* بلا عذر \* بان لم يكن مدفوعاً اليه ه اي لم يكن مضطراً بل كان لتحسين الصوت وفي مبسوط شيخ الاسلام ان كان لتحسين الصوت فكذلك لانه لا صلاح القراءة كالمشي للبناء لكم \* وجواب ببرحمك الله \* لانه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ماذا قال السامع او العاطس الحمد لله على ما قالوا لانه لم يتعارف جواباً \* ونفعه على غير امامه \* لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس وان فتح على امامه لم يكن كلاماً استجساناً لانه مضطر الى اصلاح صلاته ف كان من اعمال صلاته معنى \* والجواب بلا اله الا الله \* وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون مفسداً وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه له انه ثناء بصيغته فلا يتغير بزمته ولما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيجعل جواباً كالشتم ه قوله اراد جوابه كان قيل امع الله اله فقال لا اله الا الله اما اذا قصد اعلامه بانه في الصلاة فلا يتفرع للجواب فلا تفسد في قول الكل ف م قوله فلا يتغير بزمته كما لا يتغير عند قصد اعلامه انه في الصلاة قلنا ذلك لحديث مرفوع اخرجه الستة اذا نابت احدكم نائبة وهو في الصلاة فليسمع الحديث لا لانه لم يتغير بزمته فان مناط كونه من كلام الناس كونه لفظاً يفيد معنى ليس من اعمال الصلاة لا كونه موضوعاً لافادة ذلك فبقى ما ورائه على المنع الثابت بمحدث معاوية بن الحكم واقرب ما ينقض كلامه ما وافقها عليه من الفساد بالفتح على غير امامه ف م \* والسلام ورد \* لانه من كلام الناس ي \* واقتراح العصر والتطوع \* لانه صح شروعه في غيره فيخرج عنه \* لا الظهر بعد ركعة الظهر \* ظرف لكل من افتتح العصر والتطوع والظهر

\* ورد \* لم يقيد الرد بالعمد ويخطر بباله انه انما اطلق لانه مفسد عمداً او سهواً لان رد السلام ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطيب والكلام مفسد عمداً او سهواً \* والاني \* والثاوه والثاء فيف و بكاء بصوت من وجع او مغبة وتفجع بلا عذر وتشيت عاطس وجواب خبر سوء بالاسترجاع وسار بالحمدلة وعجب بالسجدة والهيللة ونفعه على غير امامه \* وانما قال على غير امامه لان نفعه على امامه لا يفسد قال بعض المشايخ اذا قرأ امامه مقدار ما يجوز به الصلاة او انتقل الى آية اخرى ففتح يفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام منه تفسد صلاة الامام ايضاً وبعضهم قالوا لا يفسد شي من ذلك



وصمعت ان الفتوى على ذلك ﴿وقراءته من مصحف وسجوده على نجس والدعاء بما يسأل من الناس﴾ نحو اللهم زوجني فلانة او اعطني الف دينار ونحو ذلك ﴿واكله وشربه وكل عمل كثير﴾ اختلف مشايخنا في تفسير العمل الكثير فقل هو ما يحتاج الى تحريك اليدين وقيل ما يعلم ناظره ان عامله غير مصل وعامة المشايخ على هذا وقيل ما يستكثره المصلي قال الامام السرخسي هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة فان دابه التفويض الى رأي المبتلي به ﴿٦٠﴾ من صلى ركعة ثم شرع صلى كلاً ان شرع في اخرى والا اتم الاول ﴿

لانه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلت نيته وبقي النوي على حاله ﴿وقراءته من مصحف﴾ خلافاً لما وله ان حمله والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين المحمول والموضوع وعلى الاول يفترقان هـ فعلى الاول يحمل ما روى عن ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها انه كان يؤم بها في رمضان وكان يقرأ من المصحف على انه كان موضوعاً وعلى الثاني كون تلك المراجعة كانت قبيل الصلاة ليكون بذكره اقرب وهو المعول عليه ف م ﴿واكله وشربه﴾ لانها متايفان للصلاة ولا فرق بين العمد والنسيان لان حالة الصلاة مذكرة لمخافتها العادة من حيث الخشوع واستقبال القبلة والانتقال من حال الى اخرى مع ترك النطق الذي هو كالنفس وكل ذلك في زمن يسير بخلاف هيئة الصوم لعدم تلك مع طول المدة فيعذر بالنسيان ز يلزم ﴿ولو نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه او مرّ مار في موضع سجوده لا تقسد﴾ في الكل اما في الاولى فبالاقتناع بخلاف ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث يبحث بالفهم عند محمد رحمه الله لان المقصود هنالك الفهم اما فساد الصلاة فبالعمل الكثير ولم يوجد هـ قوله فبالعمل الكثير واختلفوا في حده فقيل هو ما يحتاج الى اليدين وقيل لو كان بحال لو رآه انسان من بعيد يثق انه ليس في الصلاة فهو كثير وان شك او يثق انه فيها فهو قليل وهو اختيار العامة وقيل مفوض الى رأي المصلي وهذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى ف م واما في الثانية فلعدم امكان الاحتراز عنه ولذا لا يبطل به الصوم الا اذا كان كثيراً فيفسدها والفاصل مقدار الحصص م واما في الثالثة فلحديث لا يقطع الصلاة مرور الشيء هـ وضعفه النووي قلنا يروى من عدة طرق عن ابي سعيد الخدري وابن عمر وابي امامة وانس وجابر رضي الله عنهم والروايات في ابي داود والدارقطني والابو اسحق الطبراني فلا ينزل عن الحسن ف م قوله في موضع سجوده لان من قدمه الى موضع سجوده محل صلاته قيل هذا هو الاصح وفي النهاية ان لو كان بحال لو صلى صلاة الخاشعين بان كان بصره حال قيامه في محل سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره ورجحه بانه اذا صلى على الدكان وحاذى اعضاؤه اعضاءه بكره مع انه ليس في موضع سجوده ف م ﴿وان اثم﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام

اي ان صلى ركعة من صلوة ثم شرع اي نوي وجدد القرينة من غير رفع اليدين فان شرع في صلوة اخرى يتم هذه الاخرى ولا يحتسب منها الركعة التي صلاها وان شرع في الصلاة الاولى فالركعة التي صلاها محسوبة فيتم الاولى ولا يفسدها بكاء من ذكر الجنة او النار والتفحيع بعذر والدعاء بما لا يسأل من الناس والعمل القليل وهو ضد الكثير على اختلاف الاقوال ومرور احدو باثم ان مر في مسجده على الارض بلا حائل ﴿المسجد من الالفاظ التي جاءت على المفعول بالكسر ويموز فيها الفتح على القياس والفقهاء اذا قالوا يافتح ارادوا السجود وان قالوا بالكسر ارادوا المعنى المشهور فانهم لم يمسجدوا الكسر وهو خلاف القياس الا في المعنى المشهور ففي المعنى الاول استمروا على القياس والمراد من المسجد هنا موضع السجود فان المرور في موضع السجود يوجب الاثم وفي تفسير موضع السجود تفصيل فاعلم ان الصلاة ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلي حيث كان في موضع سجوده يوجب الاثم لان المسجد الصغير مكان واحد امام المصلي حيث كان في حكم موضع السجود وان كانت في المسجد الكبير او في

الصغرى فعند بعض المشايخ ان مر في موضع السجود باثم والا فلا وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا (لو) كان المصلي ناظراً في موضع سجوده له حكم موضع السجود فياثم بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان المصلي على دكان ويمر الآحر امامه تحت الدكان فلا شبهة انه لم يمر في موضع سجوده حقيقة فلا يثم على الرواية الاولى واما على الثانية فالمر تحت الدكان ان مر في موضع النظر اذا نظر في موضع السجود فخ ان حازي بعض اعضاء المار بعض اعضاء المصلي يثم والا فلا ولهذا قال ﴿وحازي الاعضاء الاعضاء لو كان على دكان﴾ اخذاً بالرواية الثانية ﴿ويغزو امامه في الصغرى ستره بقدر ذراع وظل اصبع



ان يجعل توبه على رأسه او كتفه ثم يرسل اطلافه من جوانبه ه والنهي اخرجه ابو داود والحاكم وصححه م ه والثاوب ه لانه من التكاسل والامتناع وقال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب العطاس ويكره التثاوب فاذا تثائب احدكم فليرده ما استطاع ولا يقل ماه هاه فاما ذلك من الشيطان يضحك منه ي م ه ونغميض عينيه ه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يغمض عينيه ه وقيام الامام لا يسجده ه لان العبرة للقدم في مكان الصلاة ف م ه في الطاق ه لا يسهل صنع اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان ه وانفراد الامام على الدكان ه لما ذكرناه ولو كان معه بعض القوم لا يكره ه وعكسه ه سيف ظاهر الرواية لانه ازدرأه بالامام ه احتزبه عن رواية الطحاوي انه لا يكره لعدم التشبه لانهم لا يخلصونه بمكان منخفض ف ه ولبس توب فيه تصاوير ه لانه حامل الصنم ه وان يكون فوق رأسه او بين يديه او بجذائه صورة ه لحديث جبريل عليه الصلاة والسلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة ه رواه مسلم ف ه الا ان تكون صغيرة ه بحيث لا تبدو للناظر ه انما وهي على الارض درلان الصغار جدا لا تعب ه او مقطوعة الرأس ه لا لا تعبد دون الرأس ه او لشير ذي روح ه لانه لا يعبد ه وعد الآي والتسبيح ه لانه ليس من اعمال الصلاة ومراعاة سنة القراءة لتحقيق بعدتها قبل الشروع فيستغفر عن العدي الصلاة ه لا قتل الحية والعقرب ه لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلاة ولان فيه ازالة الشغل فاشبه دره المار ويستوي جميع انواع الحيات وهو الصحيح لاطلاق ما روينا في السنن الاربع قال صلى الله عليه وسلم اقتلوا الاسودين في صلاة الحية والعقرب قال الترمذي حسن صحيح وهو باطل لانه شامل لما اذا احتاج الى عمل كثير وفي المبسوط انه لا تفصيل لانه رخصة كالمسني في سبق الحدث فم قوله هو الصحيح وقيل الجنى منها لا يباح قتلها وهي بيضاء لها صغيرتان تمشي مستوية والى هذا اشار الحديث حيث قيده بالاسودين ك م ه والى ظهر قاعد يتحدث ه لان ابن عمر رضي الله عنهما ربما كان يستتر بنافع في بض اسفاره ه رواه ابن ابي شبة ف ه والى ممحف او سيف معلق او شمع او سراج ه لان هذه الاشياء لا تعبد وباعتباره تثبت الكراهة ه او على بساط فيه تصاوير ه لان فيه استهانة بالصورة وهذا خارج من حديث جبريل عليه السلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة بما في صحيح ابن حبان وعند النسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسائدا واجعلها بساطا لم يذكر النسائي واقطعها وسائدا وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها انها اتخذت على سهوة لها ستر فيها تماثيل فتهكه النبي صلى الله عليه وسلم قالت فاتخذت منه مرفقتين فكانتا في البيت يجلس عليهما ف م ه ان لم يسجد عليهما ه واطلق الكراهة في الاصل لان المصلي معظم

وتربعه بلا عذر وقيام الامام ه في طاق المسجد ه اي في المحراب بان ه المحراب كبيرا فيقوم فيه وحده ه وعلى مكان او على الارض وحده ه اي يقوم الامام على الارض القدم على الدكان ه والقيام حلف صف وجد فيه فرجة وصورة ه اي صورة حيوان ه امامه او بجذائه ه اي على احد جنبه ه او في السقف او معلقة ه فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره ه وصلاته حاسرا رأسه للتكاسل او للتماون بها ه اي ليس المراد بالتماون الاحانة فانها كفر بل المراد قلة رعايتها وحفاضة حدودها ه لا للتدلل وفي ثياب البذلة ه وهو ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبراء ه ومسح جبهته من التراب فيها والنظر الى السماء والسجود على كور عمامته وعد الآي والتسبيح فيها ولبس ثوب ذي صورة والوطء والبول والتغلي فوق مسجد وغلق بابه لا نقشه بالخص والساج وماء الذهب وقيامه فيه ساجدا في طاقه وصلاته الى ظهر قاعد يتحدث وعلى بساط ذي صورة لا يسجد عليها وصورة صغيرة لا تبدو للناظر وتمثال غير حيوان نهي رأسه وقتل حية او عقرب فيها والبول فوق بيت فيه مسجد ه اي مكان اعد

﴿ فصل كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها ﴾ لئله عليه الصلاة والسلام عنه والاستدبار يكره في رواية لترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل والحديث رواه السنة بلفظ اذا اتيتهم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها حديث ابن عمر رضى الله عنهما رفيت يوماً على بيت اختي حفصة فرايت النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة قلنا المانع مقدم عند المعارضة ف م ﴿ وعلق باب المسجد ﴾ لانه يشبه المنع من الصلاة وقيل لا باس اذا خاف على متاع المسجد في غير اوان الصلاة قوله يشبه المنع وهو حرام بالآية ﴿ والوطء فوقه والبول والتخلى ﴾ لان لسطح المسجد حكم المسجد فيصح الاقتداء بمن تحته ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب الوقوف عليه لا فوق بيت فيه مسجد ﴿ اي موضع في البيت اعد للصلاة لانه لم ياخذ حكم المسجد وان ندبنا اليه ﴾ ولا نقشه بالجنب وما الذهب ﴿ اي لا يكره وفيه اشارة الى انه لا يؤجر عليه ومنهم من كرهه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشراط الساعة تزبين المساجد ومنهم من قال انه قرينة لما فيه من تعظيم المسجد والحديث محمول على دقائق النقوش في المحراب لانه يلهي المصلي او على التزبين مع ترك الصلاة بدليل آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام وقلوبهم خاوية عن الايمان هذا اذا فعله من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء لا ما يرجع الى النقش فلو فعل بضمن ي م

### ﴿ باب الوتر والنوافل ﴾

﴿ الوتر واجب ﴾ وعندهما سنة لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له والحديث الاعرابي قال هل علي غيرهن قال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع وهذا ينفي الوجوب وانه صلى الله عليه وسلم صلى الوتر على الراحلة والفرس لا يؤدي على الراحلة الا لعذر وقال تعالى والصلاة الوسطى \* والوسطى بين الشفعين انما تحقق اذا كانت الصلوات وتراً قلنا قصة الاعرابي واداءه على الراحلة ونزول الآية كل كان قبل وجوبه وقوله عليه الصلاة والسلام زادكم اشارة الى تاخر وجوبه عن الصلوات الخمس وهذا نظير قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محمداً على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دماً مسفوفاً او لحماً خنزيراً \* وقد حرم بعد ذلك اكل ذي ناب من السباع وغيره وايضاً فعله عليه الصلاة والسلام على الدابة يجوز ان يكون لعذر م ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى زادكم صلاة الا وهي الوتر فصلاها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولذا وجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاحده لان وجوبه بالسنة وهو المعنى بما روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه سنة رهو يؤدي في وقت العشاءنا كتنفى

للصلاة وجعل له محراب وانما قلنا هذا لانه لم يعط حكم المسجد ﴿ باب الوتر والنوافل ﴾ هذا الوتر ثلث ركعات ﴿ وجب ﴾ هذا عند ابي حنيفة واما عندها وعند

بأذانه واقامته ه قوله واجب لما في ابني داود مرفوعاً الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني ورواه الحاكم وصححه وقوله عليه الصلاة والسلام فمن لم يوتر الخ يرجح كون الحق بمعنى الوجوب الشرعي لا بمعنى الثبوت قوله عليه الصلاة والسلام الخ رواه عدة من الصحابة رضي الله عنهم فرواه ابن راهويه عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر رضي الله عنهما وفيه قرة قال احمد انه منكر الحديث قال ابن عدي لم ار له حديثاً منكراً جداً وارجوانه لا بأس به وقد ذكره ابن حبان في الثقات ورواه الطبراني والدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما وضعفه الدارقطني بالنضر ورواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما وضعفه بجميد بن ابى الجون ورواه الطبراني عن الخدري رضي الله عنه وفيه النضر المذكور ورواه الحاكم عن ابى نضرة رضي الله عنه واهل باين ابى لميعة ورواه الحاكم وابن داود والترمذي وابن ماجه عن خارجة رضي الله عنه وقال الحاكم صحيح ولم يخرجاه لتفرد الصحابي واخرج الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالوتر وضعفه بجميد ابن عبيد الله العزيمي فكثر طرقه ترفعه الى الحسن بل بعضها حسن كطريق ابن راهويه قوله وجب اي ثبت والا فوجوب القضاء محل النزاع ايضاً فم قوله بأذانه كما في مغرب مزدلفة ش وهو ثلاث ركعات ه لما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث وحكى الحسن اجماع المسلمين على الثلاث ه والحديث رواه الحاكم وقال على شرطها ورواه النسائي وقول الحسن البصري رواه ابن ابى شيبة في مصنفه فم ه بتسليمه ه وقال الشافعي رحمه الله تعالى بتسليمين ه ولنا ما روى عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن وعنهما انه صلى الله عليه وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي اربعاً لا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعاً لا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ركعتين ثم واحدة وعن محمد بن كعب انه صلى الله عليه وسلم نهى عن التبراء وعن ابن مسعود رضي الله عنه الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب يم ه ويقنت في الثلثة قبل الركوع ه وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روى انه عليه الصلاة والسلام قنت آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ما روى انه عليه الصلاة والسلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء فهو اخره ه قوله لما روى رواه الدارقطني قوله وهو بعد الركوع من كلام المصنف في وجه الاستدلال قوله قنت لو قال كان يقنت كان اولي لما في ابن ماجه كان يوتر فيقنت قبل الركوع وفي النسائي كان يوتر بثلاث الى ان قال ويقنت قبل الركوع فم ه ابدأ ه وقال الشافعي رحمه الله يقنت في النصف الاخير من رمضان ولنا قوله عليه الصلاة والسلام للحسن ابن علي رضي الله عنهما حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل ه ولفظ السنن الرابع قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن في الوتر وما اخرجه ابن عدي كان عليه الصلاة والسلام يقنت في النصف من رمضان ضعيف

الشافعي فهو سنة ه بسلام ه اي بسلام واحد خلافاً للشافعي ه وقيل ركوع الثالثة ه خلافاً للشافعي فان القنوت عنده بعد الركوع ه يكبر رافعاً يديه ثم يقنت فيه ابدأ ه خلافاً للشافعي فان قنوت الوتر عنده في النصف الاخير من رمضان فقط

بابي عائكة وضعفه البيهقي ف م ﴿ بعد ان كبر ﴾ لان الحالة قد اختلفت ﴿ وقرأ ﴾ في كل ركعة منه فاتحة وسورة ﴿ لا آية فافروا ما ينسر من القرآن ﴾ ه ﴿ ولا يقنت ﴾ لغيره ﴿ وقال الشافعي رحمه الله يقنت في الفجر ولنا ما روى ابن مسعود رضى الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قنت شهراً ثم تركه ه رواه البزار وابن أبي شيبه والطبراني والطحاوي وقد صح حديث ابي مالك سعد بن طارق عن ابيه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر رضى الله عنه فلم يقنت وصليت خلف عثمان رضى الله عنه فلم يقنت وصليت خلف علي رضى الله عنه فلم يقنت ثم قال يابني انها بدعة رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح ف ﴿ ويتبع قانت الوتر ﴾ محلاً وفي مطلق القنوت وان كان لا يتبعه في خصوصه فيأتي بدعاء الاستعانة لا الهداية امين م ﴿ لا الفجر ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله يتبع الامام ولها انه منسوخ ولا متابعة فيه ه م انما المتابعة في المجتهد فيه ف ﴿ والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع ﴾ روى الجماعة الا البخاري يقول صلى الله عليه وسلم مامن عبد مسلم يصلي لله في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير الفريضة الا بنى الله له بيتاً في الجنة زاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة ف م وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل بينهما وروى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فيصل اربعاً ي م ﴿ ونحب الاربع قبل العصر ﴾ وان شاء ركعتين لاختلاف الآثار والاربع افضل ه م فاخرج ابو داود واحمد وابن خزيمة وابن حبان رحم الله امراً صلى قبل العصر اربعاً واخرج ابو داود كان صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر ركعتين ف م ﴿ والعشاء ﴾ لانه كالظهر في جواز النفل قبله وبعده ي م وانما كان مستحباً لعدم المواظبة ﴿ وبعده ﴾ وان شاء ركعتين لانه ذكر فيه بعد العشاء ركعتين وفي غيره ذكر الاربع الا ان الاربع افضل ه م قوله فيه اي سيفي تفسير حديث المتابعة الذي ذكره صاحب الهداية بقوله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتاً في الجنة اه ثابر واظب قاموس ع وقوله وفي غيره وهو حديث ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً من صلى بعد العشاء اربع ركعات له كن له كمثل من ليلة القدر كفاية ﴿ والست بعد المغرب ﴾ لما عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين ي م ﴿ وكره الزيادة على اربع بتسليمه في نفل النهار وعلى ثمان ايلاً ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزد تعالياً للجواز ﴿ والافضل فيهما رباع ﴾ وقال الافضل في الليل مثني مثني وقال الشافعي رحمه الله الافضل مثني مثني فيهما ولا يبي حنيفة رحمه الله انه عليه الصلاة والسلام كان

﴿ دون غيره ﴾ خلافاً للشافعي في الفجر ﴿ وقرأ ﴾ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويتبع القانت بعد ركوع الوتر لا القانت في الفجر بل يسكت ﴿ اي ان قرأ الامام قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المقتدي وان قنت الامام في الفجر لا يتبعه المقتدي بل يسكت والا صح انه يسكت قائماً ﴾ وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع بتسليمه وحبب الاربع قبل العصر والعشاء وبعده وكره مزيد النفل على الاربع بتسليمه نهائراً وعلى ثمان ليلاً والاربع افضل

في المَلَّوِينَ وفرض القراءة في ركعتي الفرض ﴿٦٦﴾ وكل الوتر والنفل ولزم اتمام نفل شرع فيه فصداً احتراز عن الشرع

ظناً كما اذا خُنَّ انه لم يصل فرض الظهر  
فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه صار  
ما شرع فيه نفلاً لا يجب اتمامه حتى  
لو نقضه لا يجب القضاء ﴿٦٧﴾ ولو عند  
الطلوع والغروب وقضى ركعتين لو  
نقض في الشفع الاول او الثاني ﴿٦٨﴾  
يعني لو شرع في اربع ركعات من  
النفل وفسدها في الشفع الاول بقضى  
الشفع الاول لا الثاني خلافاً لابي  
يوسف لانه لم يشرع في الشفع الثاني  
فان فسد على الركعتين وقام الى الثالثة  
وافسدها بقضى الشفع الاخير فقط لان  
الاول قد تم وهذا بناء على ان كل  
شفع من النفل صلاة على حدة ﴿٦٩﴾ كما  
لو ترك قراءة شفعية او الاول او الثاني او  
احدى الثاني او احدى الاول او الاول  
واحدى الثاني لا غير ﴿٧٠﴾ اي قضاء  
الركعتين ليس في غير هذا الصور  
﴿٧١﴾ واربع لو ترك في احدى كل  
شفع او في الثاني او احدى الاول ﴿٧٢﴾  
اعلم ان الاصل عند ابي حنيفة  
ان ترك القراءة سيفي ركعتي الشفع  
الاول يبطل التحريمة حتى لا يصح بناء  
الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة  
واحدة لا بل تفسد الاداء فيصح بناء  
الشفع الثاني على الشفع الاول وعند  
محمد الترك في ركعة واحدة يبطل  
التحرمة ايضاً حتى لا يصح بناء الثاني  
وعند ابي يوسف لا يبطل التحريمة اصلاً  
بل يوجب فساد الاداء فقط فيصح بناء  
الشفع الثاني سواء ترك القراءة  
في ركعة من الشفع الاول او في  
ركعتيه اذا عرفت هذا فاعلم ان المسائل  
ثمانية لان تارك القراءة اما مقتصر

يصلي بعد العشاء اربعاً روته عائشة رضي الله عنها وكان يواظب على الاربع في  
الضحى ولانه ادوم تحريمة فكان اكثر مشقة وازيد فضيلة هـ قوله روته رواه ابو داود  
قوله على الاربع رواه مسلم وابو يعلى زاد ابو يعلى لا يفصل بينهما بسلام ف م  
﴿٧٣﴾ وطول القيام احب من كثرة السجود ﴿٧٤﴾ قال عليه الصلاة والسلام افضل الصلاة  
طول القنوت اي القيام ي م ﴿٧٥﴾ والقراءة فرض في ركعتي الفرض ﴿٧٦﴾ وقال الشافعي  
رحمه الله تفرض في الركعات كلها ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والامر  
لا يقتضي التكرار والجواب في الثانية بدلالة الاولى لتشاكلها من كل وجه واما  
الاخريان يفارقانها لسقوطها بالسفر ﴿٧٧﴾ وكل النفل ﴿٧٨﴾ لان كل شفيع منه صلاة  
على حدة هـ لجواز الخروج على رأس كل شفيع ف م ﴿٧٩﴾ والوتر ﴿٨٠﴾ للاحتياط هـ لشبهة  
السنية ك م ﴿٨١﴾ ولزم النفل بالشروع ﴿٨٢﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يلزم ولنا ان المؤدي  
وقع قرينة فيلزم الاتمام ضرورة صيحاته عن البطلان ﴿٨٣﴾ ولو عند الطلوع والغروب ﴿٨٤﴾  
لانه لا يصير مرتكباً للنهي بنفس الشروع في الصلاة لانه لا يسمى مصلياً حتى يتم  
ركعة ولنا لا يحتمل في يمينه لا يصلي حتى يسجد بخلاف الصوم لانه يسمى صائماً  
بجرد الامساك مع النية ولذا يحتمل الخالف في يمينه لا يصوم بمجرد الشروع ي م ﴿٨٥﴾ وقضى  
ركعتين لو نوى اربعاً وفسده بعد القعود الاول ﴿٨٦﴾ والشروع في الشفع الثاني درم  
لصحته شروعه فيه ي م ﴿٨٧﴾ او قبله ﴿٨٨﴾ لصحة شروعه في الشفع الاول ي وعن ابي  
يوسف رحمه الله بقضى اربعاً ﴿٨٩﴾ او لم يقرأ فيهن شيئاً ﴿٩٠﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله  
بقضى اربعاً ولما انه فسد الشفع الاول بترك القراءة ولم يصح شروعه في الثاني ي م  
واعلم ان صور ترك القراءة في رباعي النفل كلا او بعضاً ثمان فاما ان يتركها في الاربع  
او الاولين واحد الاخرين او الاولين او احداها او الاخرين او احداها ست  
يقضي فيها ركعتين او في احدى كل شفيع او في احدى الشفع الاول وجميع الثاني  
اثنان يقضي فيهما اربع ركعات ع ﴿٩١﴾ او قرأ في الاولين ﴿٩٢﴾ لان الشفع الاول  
قد تم وصح شروعه في الثاني ثم افسده بترك القراءة ي م ﴿٩٣﴾ او الاخرين ﴿٩٤﴾ لفساد  
الاول بترك القراءة ولم يصح شروعه في الثاني ي م ﴿٩٥﴾ واربعاً لو قرأ في احدى  
الاولين واحد الاخرين او احدى الاولين ﴿٩٦﴾ الاصل ان ترك القراءة في ركعة  
واحدة موجب لفساد الاداء بالاتفاق فيقضي الشفع واختلفوا في بطلان التحريمة ع  
فعند محمد رحمه الله تبطل بتركها في ركعة لانها تعقد للافعال وعند ابي يوسف رحمه  
الله لا تبطل ولو تركها في تمام الشفع لان القراءة ركن زائد لوجود الصلاة بدونها  
وعند ابي حنيفة رحمه الله تبطل بتركها في تمام الشفع لان كل شفيع من النفل صلاة  
على حدة وفسادها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه فقضينا بالفساد عند الترك  
في ركعة واحدة في حق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريمة في حق بناء الشفع  
الثاني عليه احتياطاً هـ قوله تبطل اذا قيد الركعة بالسجدة قوله مجتهد  
فيه فلا تفسد عند الحسن المصري قوله فقضينا بالفساد اعمالاً لدليل فرضية

علي شفيع واحد وهذا في اربع صور وهي ما قال في المتن او الاول او الثاني او احدى الثاني او احدى الاول (القراءة)



وفي هذه الاربعة قضاء الركعتين بالاجماع واما غير مقتصر بل موجود في الشفعين وهذا ايضا في اربع مسائل لانه اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال في المتن كما لو ترك قراءة شفعية او مع بعض الثاني وهو ما قال في المتن الاول مع احدى الثاني وفي هاتين المسئلتين قضاء الركعتين عند ابي حنيفة ومحمد لبطان التحريم عندهما فلا يصح الشروع في الشفع الثاني فعليه قضاء الاول فقط وعند ابي يوسف قضاء الاربعة لانه يصح الشروع في الشفع الثاني وقد افسد الشفعين بترك القراءة فيقضي اربعا واما ان يكون الترك في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني او مع ركعة منه وهما ما قال في المتن واربع لو ترك في احدى كل شفع او في الثاني واحدى الاول وانما ينبي الاربعة عند ابي ﴿٦٧﴾ يوسف وابي حنيفة رحمهما الله لبقاء التحريم عندهما

اما عند ابي حنيفة فلانه ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول والتحريم لا تبطل به واما عند ابي يوسف فلان التحريم لا تبطل بالترك اصلاً وقد افسد الشفعين بترك القراءة فيقضي اربعا وعند محمد في جميع الصور ليس الافضاء الركعتين فظهر ما قال في المختصر فقضي اربعا عند ابي حنيفة فام ترك في الاحدى الاول مع الثاني او بعضه اي ركعة من الشفع الاول مع كل الشفع الثاني او في ركعة منه وعند ابي يوسف في اربع مسائل يوجد الترك في الشفعين وفي الباقي ركعتين وهو ستة مسائل عند ابي حنيفة واربع عند ابي يوسف وعند محمد ركعتين في الكل ولا قضاء لو تشهد اولاً ثم نقض اي ان نوى اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد تم نقض فلا قضاء عليه لانه لم يشرع في الشفع

القراءة قوله بقاء التحريم اعلا لدليل عدم فرضية القراءة في ركعة ف ﴿ولا يصلي بعد صلاة مثلها﴾ قال وتفسير قوله عليه الصلاة والسلام لا يصلي بعد صلاة مثلها يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة فيكون بياناً لفرضية القراءة في ركعات النفل كلها قوله قال اي محمد رحمه الله تعالى ولما ذكر ان التنفل اربعا افضل ليلاً ونهاراً اورد عليه هذا الحديث قال وتفسير قوله عليه الصلاة والسلام رواه ابن ابي شيبة موقوفاً على عمر اما انه عنه عليه الصلاة والسلام كما هو ظاهر قول محمد فالله اعلم به ومحمد اعلم به مناف م ﴿ويتنفل قاعداً مع قدرة القيام﴾ اقله عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ولان الصلاة خير موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كيلاً ينقطع عنه ويقعد كفعود التشهد واخذت اخرج الجماعة الا مسلاً ف ﴿ابتداء وبناء﴾ خلافاً لها في الثاني اعتباراً بالشروع بالنذر م فمن نذر ان يصلي ركعتين قائماً لا يجوز قاعداً والجواب بالفرق بان الشروع يوجب اصل الفعل دون خصوص صفة لان ايجابه الاتمام ليس لنفسه بل لصيانة المؤدي عن البطلان وهي تحصل بوجوب اصل الفعل بخلاف النذر لانه عامل بنصه بها ولذا اتفقوا انه لو نذر الحج ماشياً لزمه ماشياً ولو شرع فيه ماشياً لا يلزم كذلك ف م ﴿او راكباً خارج المصر مؤمياً الى اي جهة توجهت دابته﴾ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يومي ايامه ولان النوافل غير مختصة بوقت فلو الزمناه اي النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن القافلة اما الفرائض مختصة بوقت والسنن الرواتب نوافل وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز في المصر ايضاً م قوله لحديث ابن عمر رواه مسلم وابو داود والنسائي وليس فيه يومي ايامه وذكر البخاري الايام في باب الوتر في السفر قوله تنقطع عنه ان لم ينزل

الثاني فلم يجب عليه ﴿او شرع ظناً انه عليه﴾ هذه المسئلة وان فهمت بما سبق وهو قوله ولزم اتمام نفل شرع فيه قصداً فهنا صرح بها ﴿او لم يقعد في وسطه﴾ اي اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطه وكان ينبغي ان يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من النفل صلاة ومع ذلك لا يفسد الشفع الاول قياساً على الفرض ﴿ويتنفل قاعداً مع قدرة قيامه ابتداء وكره بقاء الا بعذر﴾ ان قدر على القيام يجوز ان يشرع في النفل قاعداً وان شرع في النفل قائماً كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام فاراد بحال الابتداء حال الشروع وبحال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع ﴿وراكباً مؤمياً خارج المصر الى غير القبلة﴾ انما قال خارج المصر بقول ابن عمر رضي الله عنهما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يومي ايامه ولا كان هذا الفعل مخالفاً للقياس اقتصر على موره ﴿فلو افتتحه راكباً﴾

ثم نزل بني وبعكسه فسد \* لان في الاول يؤديه اكل مما وجب عليه وفي الثاني انعقدت القرينة موجبة للركوع والسجود ولا يجوز اداؤه بالاياء \* سنة التراويح عشرون ركعة بعد العشاء قبل الترو وبعده خمس ترويجات لكل ترويجة تسليمتان وجلسة بعدها قدر ترويجة والسنة فيها الختم مرة ولا يترك لكسل القوم ولا يوتر بجماعة خارج رمضان \* وانما كانت التراويح سنة لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك المواظبة وهو مخافة ان يكتب علينا (فصل) \* عند الكسوف يصلي امام الجمعة بالناس ركعتين كالفصل \* اي على هيئة النافلة بلا اذان واقامة وعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي ركوعات \* مخفياً \* ٩٨ \* مطولاً قراءته فيها وبعدها يدعو حتى تنجلي ولا يخطف وان لم

ولم يستقبل قوله مختصة بوقت ولا مشقة في النزول احياناً ولان الرفقة متوافقون معه على ذلك حتى لو لم يقفوا وخاف في نزوله على نفسه او ماله يصلي الفرائض راكباً فم \* وبني بنزوله \* لان احرام الراكب انعقد مجزاً للركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اتى بهما صح \* لا بعكسه \* لان احرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه \* وسن في رمضان عشرون ركعة بمشر تسليمتان \* لمواظبة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم عليها م هذا تغليب لان ظاهر المنقول ان مبدأها من زمن عمر رضي الله عنه رواه اصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وقد قال عليه الصلاة والسلام عليكم بسنني وسنة الخلفاء الراشدين بعدي فم \* بعد العشاء قبل الترو وبعده \* لانها نوافل سنت بعد العشاء \* بجماعة \* لاجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك المواظبة عليها بالجماعة وهو خشية ان تكتب علينا ثم الجماعة فيها سنة على الكفاية لرواية الخلفاء عن بعضهم كابن عمر وسالم والقاسم م \* والختم مرة \* واكثر المشايخ على ان الختم فيها مرة سنة م \* بجماعة بعد كل اربع بقدرها \* لان الترويجة من الراحة فيفصل تحقيقتنا لمعنى الاسم فم \* وبوتر بجماعة في رمضان فقط \* وعليه اجماع المسلمين

### \* باب ادراك الفريضة \*

\* صلى ركعة من الظهر \* مثلاً ع فان لم يقيد الاولى بالسجود يقطع ويشرع لانه يحل الرض والقطع للاكمال \* فاقم \* المراد الشروع في الصلاة لا في الاقامة فم \* يتم شفعا \* صيانة للموذي عن البطلان \* ويقندى \* احرازاً للفضيلة الجماعة \* فلو صلى ثلاثاً يتم \* لان للاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقض \* ويقندى \* احرازاً للفضل م \* متطوعاً \* لان الفرض لا يتكرر، وقت واحد \* فان صلى ركعة من الفجر او المغرب فاقم بقطع ويقندى \* لانه لو اضاف اليه اخرى ثفوته الجماعة \* وكره خروجه من مسجد اذن فيه \* اذا لم ينتظم به جماعة اخرى وكان

يحضر \* اي امام الجمعة \* صلوا فرادي \* كالخسوف ولا جماعة في الاستسقاء ورخطبة وان صلوا وحداناً جاز وهو دعاء واستغفار ويستقبل بها القبلة بلا قلب رداء وحضور بزي \* باب ادراك الفريضة \* من شرع في فرض فاقمته له ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد وهو في غير رباعي او فيه وضم اليها اخرى قطع واقتدى \* اي من شرع في فرض منفرداً فاقمته لهذا الفرض والضمير في اقيمت يرجع الى الاقامة كما يقال ضرب ضرب \* فان لم يسجد للركعة الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الرباعي فكذا لانه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلاته في الثنائي وبوجد الاكثر في الثلاثي وللاكثر حكم الكل فتفوته الجماعة اولانه يصير متنفلاً بركتين بعد الغروب في المغرب والقطع وان كان ابطالاً للعدل وهو منهى لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فالابطال بقصد

الاكمال لا يكون ابطالاً وان كان في الرباعي يضم ركعة اخرى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع ويقندى (في) فقوله وضم اليها حال من قوله او فيه تقديره او سجد للركعة الاولى وهو حاصل في الرباعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى قطع واقتدى حتى لو لم تضم اليها اخرى لا يقطع بل يضم فاذا صم قطع واقتدى \* وان صلى ثلاثاً منه \* اي من الرباعي \* يتم ثم يقتدى متنفلاً \* لانه قد ادى الاكثر وللاكثر حكم الكل \* الا في العصر \* اي لا يقتدى في العصر فان النافلة بعد اداء العصر مكروه \* وكره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه لا لمقيم جماعة اخرى \* اي لمن ينتظم به امر جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد او امامه او من يقوم بامر جماعة يتفرقون او يقولون بغيبته ثم عطف على قوله لا لمقيم جماعة

اخرى قوله ﴿ولن صلى الظهر او العشاء مرة الا عند الاقامة﴾ اي لا يكره له الخروج الا عند الاقامة فالاستثناء متعلق بقوله ولن صلى الظهر او العشاء ولا تعلق له بقوله لا لمقيم جماعة اخرى فان مقيم الجماعة الاخرى لا يكره له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة وبين من صلى الظهر او العشاء مرة ان هذا انما يكره له الخروج لانه ان خرج بعد الاقامة يتهم بخالفة الجماعة ولو لم يخرج ويصلي يحوز فضيلة الجماعة وثواب النافلة فايتار التهمة والاعراض عن الفضيلة والثواب قبيح جداً واما مقيم الجماعة الاخرى فانه ان خرج عند الاقامة لا يتهم لانه يقصد الاكل وهو الجماعة التي تفرق بغيبته وان لم يخرج لا يحوز ما ذكرنا بل يحتل امر الجماعة الاخرى ﴿ومن صلى الفجر او العصر او المغرب يخرج وان اقيمت﴾ لانه ان صلى يكون نافله فالنافلة بعد العصر والفجر مكروه واما في المغرب فان النافلة ﴿٦٩﴾ لا تشرع ثلاث ركعات ﴿ويترك

سنة الفجر ويقتدى من لم يدركه﴾ اي الفجر والمراد فرضه ﴿يجمع ان ادّاها ومن ادرك ركعة منه صلاها ولا يقضيها الا تبعاً لفرضها﴾ اي ان فاتت سنة الفجر فان فاتت بدون الفرض لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند ابى حنيفة ه وابي يوسف ه واما عند محمد ه يقضيها الى الزوال لا بعده وان فاتت مع الفرض فان قضى قبل الزوال يقضيها جميعاً وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ وعند البعض لا بل يقضي الفرض وحده ورسول الله عليه السلام لما فاتته الفجر ليلة التعريس قضاء مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة جماعة وجهر بالقراءة فلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة والجهر فيه والاذان والاقامة للقضاء وان السنة تقضي مع الفريضة فمن هذه الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فعدى عنه الى غيره من الصلوات وهي ما عدا قضاء السنة فعدي

في مسجد حية او في غيره وقد صلوا مسجد حية فان لم يصلوا في مسجد حية فله الخروج لكن الافضل عدم الخروج ف م قوله وقد صلوا مرتبط بقوله اوسى غيره ع ﴿حتى يصلي﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع ه رواه ابن ماجه لا بهذا اللفظ ورواه ابو داود في المراسيل ف م ﴿وان صلى لا﴾ لانه اجاب داعي الله مرة ﴿الا في الظهر والعشاء﴾ وفي البقية يخرج ولو أخذ المؤذن في الاقامة لكرهه النفل ﴿ان شرع في الاقامة﴾ لانه يتهم بخالفة الجماعة عياناً ﴿ومن خاف فوت الفجر ان ادى سنة اتم وتركها﴾ لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركه الزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لا مكان ادائها في الوقت بعد الفرض ه م قوله اعظم لانها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفاً وقوله الزم كما مر في اول الامامة من قول ابن مسعود وهم عليه السلام باحراق المخلفين ف م ﴿والا﴾ بان رجاء ادراك ركعة ه م اما ادراك التشهد فقط فقد قيل كادراك ركعة عندها كما في الجمعة وعند محمد رحمه الله لا اعتبار به م ﴿لا﴾ فيأتي بها عند باب المسجد وهذا يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلاة والافضل في عامة السنن والنوافل المنزل هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ه م رواه في الصحيحين قوله يدل على الكراهة لحديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ف م رواه مسلم مرفوعاً ع ﴿ولم نقض﴾ سنة الفجر ﴿الا تبعاً﴾ لا قبل طلوع الشمس لبقائها نفلاً مطلقاً وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عندها وعند محمد رحمه الله يقضيها الى الزوال لانه عليه الصلاة والسلام قضاها بعد ارتفاعها غداة ليلة التعريس ولها ان الاصل في السنن ان لا تقضى لان القضاء مختص بالواجب والحديث ورد بقضائها تبعاً للفرض فبقى ما وراه على الاصل ﴿وقضى التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه﴾ عند محمد رحمه الله وبه يفتى در وعليه المتون لكن

عن مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء سائر الصلوات واما قضاء السنة فقد علم ان سنة الفجر آكد من غير السنن فلا يلزم من شرعية قضائها شرعية قضاء السنن ولا من قضائها بتبعية الفرض قضاؤها بدون الفرض لكن يلزم من شرعية قضائها بتبعية الفرض قبل الزوال قضاؤها بتبعية الفرض بعد الزوال كما هو مذهب بعض المشايخ ه لان اختصاصه بتبعية الفرض بكونه قبل الزوال لا معنى له ﴿وترك سنة الظهر في الحالين﴾ اي سواء يدرك الفرض ان ادّاها اولاً واثم ثم قضاها قبل شفعه ﴿اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض

رجح في الفتح تقديم الركعتين وفي مبسوط شيخ الاسلام انه الاصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاته الاربع قبل الظهر يصلين بعد الركعتين وهو قول ابى حنيفة رحمه الله انتهى قال الترمذي الحديث حسن غريب فتح محمد امين م \* ولم يصل الظهر جماعة بادراك ركعة \* لانه منفرد ببعضها در فلا يحث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة هـ م فهذه المسئلة محلها الايمان وذكرها هنا كالتوطئة لقوله \* بل ادرك فضلها \* امين ولو بادراك التشهد انفاً در لان من ادرك آخر الشيء فقد ادركه ولذا يحث به في يمينه لا بدرك الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة \* ويتطوع قبل الفرض ان امن فوت الوقت والا لا \* اعلم ان التطوع بعم الرواتب وغيرها ومصلي الفرض اما ان يؤديه مع الجماعة او منفرداً فؤديه مع الجماعة يصلي الرواتب قطعاً بلا تحجير ان امن فوت الوقت وكذا المنفرد في ظاهر الرواية وقيل يتخير م وفي الهداية ومن اتى مسجداً قد صلى فيه فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بداله ما دام في الوقت سعة قيل هذا في غير سنة الظهر والنجر لان لها زيادة مزية وقيل هذا في الجميع لانه عليه الصلاة والسلام واظب عليها عند اداء المكتوبة بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت انتهى م ع قوله قد صلى فيه اي فاته الجماعة بحيث يصلي الفرض منفرداً ف وكأن الفرض من وضع هذه المسئلة بيان جواز النفل والسنن في المسجد وان كان الاولى بها البيوت بدليل قوله فلا بأس وفي التقييد بقوله قد صلى فيه اشارة الى بيان محل الخلاف في السنن الذي ذكره المصنف بقيل وقيل ع قوله ما بداله سنة او نافلة ف قوله قيل هذا اي قول محمد فلا بأس قوله لان لها زيادة مزية فقد كان عليه الصلاة والسلام لا يدع اربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الفجر رواه البخاري فلا يتركهما ما امكنه اداء الفرض في وقته بعدهما والحاصل ان المنفرد لا يترك السنن خلافاً لمن قال لاسنة الا عند اداء الفرض بجماعة قوله في الجميع جميع السنن قوله في الاحوال كلها الانفراد والجماعة والسفر والحضر عناية بقوله مكملات في حقنا لخلل عساه يقع وقعاً طمع الشيطان منه ان يوسوس بترك الفرض واما في حقه عليه الصلاة والسلام فرفع للدرجات فم \* وان ادرك امامه راحاً فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك الركعة \* خلافاً لغيره رحمه الله ولنا ان الشرط هو المشاركة في افعال الصلاة ولم يوحد لا في القيام ولا في الركوع هـ قوله لان الشرط اي شرط ادراك الركعة مع الامام امين قوله هو المشاركة لان الاقتداء هو المناجعة على وجه المشاركة قال عليه الصلاة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الى ان قال واذا ركع فاركعوا فم \* ولو ركع مقنن فادركه امامه فيه صح \* خلافاً لغيره رحمه الله ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كما في الطرف الاول هـ كان ركع مع الامام ورفع رأسه قبل الامام فانه يجوز به انفاً ف

\* وغيرها لا يقضى اصلاً ومدر كركعة يحث لانه من ظهر غير مصل جماعة بل هو مدر كفضلها \* اي ان حلف ليصلين الظهر جماعة فادرك ركعة يحث لانه لم يصل جماعة لكن ادرك فضيلة الجماعة \* واقي مسجد صلى فيه يتطوع قبل الفرض الا عند ضيق الوقت \* اي اتي مسجداً صلى فيه فاراد ان يصلي فرضه منفرداً فهل يأتي بالسنن قال بعض مشايخنا ومنهم الكرخي لا فان السنة انما سنت اذا ادى الفرض بالجماعة اما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد من فاته الجماعة فصل في مسجد بيته يبدأ بالمكتوبة لكن الاصح ان يأتي بالسنن فان النبي عليه السلام واظب عليها فان فاته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت يترك السنة ويؤدي "رض لذرأ من الثغوبت \* اقتدى بامام راح فوقف حتى رفع رأسه لم يدرك ركعته \* خلافاً لغيره \* ركع فلحقه امامه فيه صح \* خلافاً لغيره فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بنى عليه قلنا وحدت المشاركة في جزء واحد

﴿باب قضاء الفوائت﴾ فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فائتا كلها او بعضها اي ان كان الكل فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض فائتا والبعض وقتا لا بد من رعاية الترتيب فيقضي الفائتة قبل اداء الوقتية فلم يجوز من ذكر ان لم يوتر هذا نفع قوله والوتر وهذا عند ابي حنيفة خلافا لما بناء على وجوب الوتر عنده وبعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخر بين به يعني تذكر انه صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر يوضوه بعيد العشاء والسنة لانه لا يصح اداء السنة مع انها ادت بالوضوء لانها تبع الفرض اما الوتر فصلاة مستقلة عنده فصح اداؤه لان الترتيب وان كان فرضا بينه وبين العشاء لكنه ادعى الوتر بزعم انه صلى العشاء بالوضوء فكان ناسيا ان العشاء كان في ذمته فسقط ﴿٧١﴾ الترتيب وعندها يقضي الوتر ايضا

### ﴿باب قضاء الفوائت﴾

﴿الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت مستحق﴾ فيها اما في الاولى فلقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فيلبيح التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعبد التي صلى مع الامام هدايه رواه الدارقطني ثم البيهقي عن ابن عمر رفعه ورواه مالك عنه ووقفه والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة ولا تعارض لان الراوي قد يرفع الحديث وقد يقفه فم واما في الثانية فلان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق فقصاصا مرتبا ثم قال صلوا كما رأيتموني اصلي ه قوله شغل الخ اخرجه الترمذي والنسائي قوله ثم قال صلوا الخ ليس من تمام الحديث الاول بل حديث اخرجه البخاري والاستدلال بمجموعهما فلو قاله بالاول لكان اقل ايهاما فم ويسقط بضيق الوقت كيلا يؤدى الى تعويت الوقتية والنسيان لان الخبر انما اوجب الترتيب عند التذكرف وصيرورتها سنا للخرج وهو ساقط بالكتاب يم ولم يعد بعودها الى القلة لان الساقط لا يعود قال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الائمة ونحو الاسلام وقيل يعود لان علة السقوط الكثرة وقد زالت واستظهره صاحب الهداية يم فلو صلى فرضا ذاكرا فائتة ولو تراءى عند ابي حنيفة رحمه الله في لانه فرض عملي عنه عفسد فرضه موقوفا وعندها باتا وهو القياس لان علة سقوط الترتيب هي الكثرة والحكم انما يثبت بالعلة في حق ما بعدها لافي حق نفسها كصيرورة الكتاب معلما بترك الاكس ثلاثا علة لحل ما خذوه وانما يصير الحل بعد الثلاثة لافي الثلاثة

لانه ايضا سنة عندها الا اذا ضاق الوقت الاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والمعنى انه ضاق الوقت عن القضاء والا وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض الفوائت مع الوقتية كما اذا فات الع والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ان يسع خمس ركعات يقضي الوتر ويؤدي الفجر حسا ابي حنيفة وان فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يسع سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب او نسيت او فاتت ست حديثا كانت او قديمة قيل الستة وما دونها حديثا وما فوقها كثيرة كذا في فوائد الجامع الصغير الحسامي قلت بعد الكثرة او لا فيصح وقتي من ترك صلاة شهر فندم واخذ يؤدي الوقتيات ثم ترك فرضا هذا نفع قوله قديمة كانت او حديثا فانه اذا

اخذ يؤدي الوقتيات صارت فوائت الشهر قديمة ومن مسقطه للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتي بعده او قضى صلاة الشهر الا فرضا او فرضين هذا نفع قوله قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضى صلاة الشهر الا فرضا او فرضين قلت الفوائت بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الاول الا ان يقضى الكل وعند بعض المخرج ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام السرخسي الاول قال صاحب المحيط وعليه الفتوى صلى حسا ذاكرا فائتة فسد الخمس موقوفا ان ادعى سادسا صح الكل وان قضى الفائتة بطل فرضية الخمس لا اصلها رجل فائتة صلاة فادى مع ذكرها خمسا بعدها وسدت هذه الخمس لوجوب الترتيب لكن عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فسادا غير موقوف وهو القياس وعند ابي حنيفة فسادا موقوفا ان ادعى سادسا صح الكل وان قضى الفائتة فالفرض التي اداها بطل وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان الصلاة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد وانما قال ابو حنيفة بالفساد الموقوف لانه ان

وجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط الكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان يؤثر السقوط في الكل ولذا لو اعادها بلا ترتيب جازت عندها ايضاً ولا يمتنع توقف حكم على امر حتى يتبين حاله كتحجيل الزكاة الى الفقير توقف كونها فرضاً على تمام الحول والنصاب تام فان تم على تمامه كان فرضاً والا فنفل فم قوله لو اعادها اي اعاد الست الحاصلة من ضم خمس موقوفات الى المتروكة يقيناً ع

### ❖ باب سجود السهو ❖

❖ يجب ❖ اي انه شرع لجبر النقصان فصار كالدماء في الحج ي م ❖ بعد السلام ❖ وعند الشافعي رحمه الله قبل السلام لانه عليه الصلاة والسلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لكل سهو سجدتان بعد السلام وروى انه عليه الصلاة والسلام سجد سجدتي السهو بعد السلام فتعارضت روايتا فعله عليه السلام فبقى التمسك بقوله عليه السلام سالماً ولان سجود السهو لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سها عن السلام يفجبر به والخلاف في الاولوية م قوله لانه عليه الصلاة والسلام في كتب الستة واللفظ للبخاري قوله عليه السلام رواه ابو داود وابن ماجه والحق توثيق اسماعيل بن عياش قال ابن معين روايته عن الشاميين صحيحة وحلط عن المدنيين وروايته لهذا الحديث عن الشاميين قوله وروى هذا ايضاً في كتب الستة م قوله لا يتكرر لعدم ورود الشرع به ف قوله حتى لو سها بان شك عند السلام في عدد الركعات فتفكر حتى اخر السلام حتى يتبين الامر فانه يسجد للسهو م ❖ سجدتان بتشهد وسلام ❖ لرواية ابي داود انه عليه الصلاة والسلام سجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم وباتي بالتسليمتين هو الصحيح صرفاً للسلام في الحديث الى المعهود م وهو اختيار شمس الائمة وقال نحر الاسلام بتسليمة واحدة تلقاء وجهه ولا يخرف عن القبلة وقال بعضهم بتسليمة واحدة عن يمينه ي م ❖ بترك واجب وان تكررو بسهو امامه ❖ لانه علته السلام سجد وسجد القوم معه ولانه بالافتداء صار تبعاً له ي م ❖ لا بسهو ❖ لانه لو سجد وحده خالف امامه وان تابعه الامام انقلب الاصل تبعاً ❖ فان سها عن القعود الاول وهو اليه اقرب ❖ بان رفع اليديه من الارض وركبته عليها اولم ينتصب النصف الاسفل وصححه في الكافي ابجر ❖ عاد ❖ لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه والاصح انه لا يسجد وكانه لم يقم ❖ والا لا ❖ يعود لان كالتائم معنى ❖ ويسجد للسهو ❖ لتركه الواجب ❖ وان سها على الاخير عاد مالم يسجد ❖ لان فيه اصلاح صلاته وقد امكنه ذلك لان ❖ فرضه ❖ خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا انه استحكم شروعه في النافلة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورة خروجه من الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حتى يحث بها في يمينه لا يصلي ❖ برفعه ❖ عند محمد رحمه الله وبوضعه عند ابي يوسف رحمه الله لانه سجود كامل ومحمد ان تمام الشيء باخرو وهو الرفع ويظهر الخلاف فيمن سبقه الحدث في السجود فانه يبنى عند

فسد كل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فسادا غير موقوف لحين ادنى السادس تبين ان رعايته كانت في الكثير وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى يظهر ان رعاية الترتيب كانت في الكثير فلا يجوز اوفي القليل فيجوز

### ❖ باب سجود السهو ❖

❖ يجب له ❖ بعد سلام واحد سجدتان وتشهد وسلام اذا قديم ركناً او اخره او كرّره او غير واجباً او تركه ساهياً كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد ❖ روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان من زاد على التشهد الاول حرفاً يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه وانما المعتبر مقدار ما يؤدي فيه ركناً ❖ وركوعين والجر فيما تخافت وترك القعود الاول وقيل كل من يؤل الى ترك الواجب ولا يجب بسهو المؤتم بل بسهو امامه ان سجد والمسبق يسجد مع امامه ثم يقضى سهي عن القعدة الاولى وهو اليها اقرب عاد ولا سهو والا قام وسجد للسهو وان سهي عن الاخيرة عاد ما لم يقيد بالسجدة وسجد للسهو وان قيد تحول فرضه نفلًا وضم سادسة ان شاء ❖ انما قال ان شاء لانه نقل لم يشرع فيه قصداً

فلم يجب عليه اتمامه وان قعد الاخير تم قام سهوا عاد ما لم يسجد للخامسة وسلم وان سجد لها تم فرضه وضم سادسة وسجد للسهو والركعتان نفل ولا قضاء لو قطع ولا نويان عن سنة الظهر فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضم سادسة ان شاء وقال في هذه المسئلة ضم سادسة ولم يقل ان شاء مع ان الركعتين نفل في صورتين بحيث لو قطع لا قضاء فيكون في هذه المسئلة ضم سادسة مقيدا بشيئته قلت ضم ال. اذمة في هذه المسئلة أكد من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء في المسائلتين وذلك لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بخير السلام يجب سجود السهو في هاتين الركعتين فسجد السهو لتدارك نقصان الفرض واجب في هاتين الركعتين فان قطع هاتين الركعتين ﴿ ٧٣ ﴾ بان لا يسجد للسهو يلزم ترك الواجب

ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المستنون فلا بد ان يضم سادسة وجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فما ذكرنا من تدارك نقصان الفرض غير موجود هنا على ان اصل الصلاة باطلة عند محمد فعلم ان ضم السادسة صيانة عن البطلان أكد في هذه المسئلة فلهذا لم يقل ان شاء وانما لا نويان عن سنة الظهر لان النبي عليه الصلاة والسلام واظب عليها بتحريم مبتدأة ومن اقتدى به فيها صلاها ولو افسد قضاها لانه شرع قصدا وعند محمد يصلي ستا ولو افسد لا يقضي كما ان الامام لا يقضي ثنفل ركعتين وسهي فسجد لا يني عليها لان سجود السهو يقع في خلال الصلاة فان بز صح اي ان صلى بهذه التحريمة نافلة من غير ان تجدد التحريمة يجوز سلام من

محمد خلافا لابي يوسف هـ واختار غير الاسلام وغيره قول محمد رحمه الله للفتوى ف وصارت نفلا لان بطلان وصف الفرضية لا يوجب بطلان التجرية عندها خلافا لمحمد ف م فيضم سادسة لان التنفل بالوتر غير مشروع في مفاد التعليل الوجوب لان الاتيان بامر غير مشروع حرام والتخلص من فعل الحرام واجب ولا يمكن التخلص منه هنا الا بالضم فان قلت عدم المشروعية خاص بابتار النفل قصدا قلنا فالتعليل حينئذ غير ظاهر لصيرورة الابتار مشروعا في مسئلتنا لعدم القصود ولو لم يضم لاشي عليه لانه مظلون هـ ثم قيل يسجد للسهو على قولها والاصح عدم السجود لان النقصان بالفساد لا يخرج بالسجود ي وان قعد في الرابعة تم قام عاد وسلم لان التسليم حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه بالقعود لان ما دون الركعة يجعل الفرض وان سجد للخامسة تم فرضه لان الباقي احابة لفظ السلام وهي واجبة وضم سادسة لتصير الركعتان نفلا للنهي عن البتراء ولو لم يضم لاشي عليه لانه مظلون هـ قوله للنهي عن البتراء قد سمعت ما كتبناه عند قول المتن فيضم الخ ع وسجد للسهو لتتمكن النقصان في الفرض لخروجه لا على الوجه المستنون وفي التنفل بالدخول لا على الوجه المستنون هـ اما الاول فلتكره واجب السلام واما الثاني فلو وجوب الشروع بتحريم مبتدأة فم قال الشارح فلو وجوب الشروع اي ان اراد التنفل كما في قولك تجب الطهارة ان اراد الصلاة فلا يرد ان الشروع في النفل ليس بواجب ع ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم يبن شفعاً آخر عليه لثلا يبطل السجود لوقوعه في وسط الصلاة بخلاف المسافر اذا سجد ثم نوى الاقامة حيث يني لانه لو لم يبن يبطل جميع الصلاة ومع هذا لو بني صح لبقاء التحريمة ويبطل سجوده هو الصحيح ولو سلم الساعي فاقتدى به غيره فان سجد صح والا لا وقال محمد رحمه الله يصح وان لم يسجد ولها ان التسليم محل في نفسه وانما لا يعمل لحاجته الى السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود هـ الى السجود بان اتى بالمنا في قوله فلا يظهر اي عدم العمل ع وسجد للسهو وان سلم للقطع

( ١٠ ) كشف الحقائق عليه السهو يخرج عنه موقفاً فيصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالتحقة ويصير فرضه اربعة بنية الاقامة ان سجد بعد والا فلا اي المصلي الذي عليه سجدة السهو ان سلم في آخر صلاته قبل ان يسجد للسهو يخرج عنه الصلاة خروجاً موقفاً فينظر انه ان سجد للسهو بعد ذلك السلام يحكم بانه لم يخرج عن الصلاة وان لم يسجد بل رفض الصلاة يحكم بانه قد كان خرج عنها حتى ان سلم ثم اقتدى به انسان ثم سجد للسهو يكون الاقتداء صحيحاً ولو لم يسجد بل رفض الصلاة لم يصح الاقتداء واذا سلم ثم قهقهه ثم سجد يحكم ببطلان وضوءه اذ القهقهة وجدت في خلال الصلاة ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل وضوءه ولو سلم ثم نوى الاقامة تم سجد للسهو صار هذا الفرض اربعا لان نية الاقامة وجدت بعد الصلاة سعي وسلم بنية القطع



بطل نيته \* حتى يكون تحريره باقية كما  
مر \* شك اول مرة انه كم صلى  
استأنف فان كثر اخذ ما غلب  
على ظنه \* لانه اذا كثر كان في  
الاستئناف حرج \* وان لم يغلب  
اخذ الاقل وقعد في كل موضع ظنه  
اخر صلاته \* يعني ان شك انه  
صلى ثلاث ركعات او اربع ركعات  
ولم يغلب على ظنه احدها اخذ  
بالاقل وهو الثلاث لكن يقعد ثم  
يصلي ركعة اخرى وانما يقعد لانه  
يمكن ان يكون آخر صلاته والقعدة  
الاخيرة فرض وقوله ظنه اخر صلاته  
ليس المراد بالظن رجحان احد  
الطرفين لان المفروض انه لم يغلب  
احد الطرفين على الآخر

#### \* باب صلاة المريض \*

\* ان تعذر القيام لمرض حدث قبل  
الصلاة او فيها سمي قاعداً يركع  
ويسجد وان تعذرا \* اي الركوع  
والسجود \* او مأ برأسه قاعداً وجعل  
سجوده اخفض مع ركوعه ولا يرفع  
اليه شيئاً للسجود وان تعذر القعود  
او ما مستلقياً ورجلاه الى القبلة او  
مضطجعا ووجهه اليها والاول اولى  
وان تعذر الايام اخرت ولا يؤمى  
بعينه وحاجبيه وقلبه وان تعذر  
الركوع والسجود لا القيام قعدا وما  
وهو افضل من الايام قائماً \* لان القعود  
اقرب من السجود وهو المقصود لانه  
غاية التعظيم \* وموم \* صح في الصلاة  
استأنف \* اي ابتداء \* وقاعد  
يركع ويسجد فصح فيها بنى قائماً

لان هذا السلام غير قاطع ونيته تغيير للمشروع فلغت \* واذا لغت نيته بقي مجرد  
السلام وهذا لانه غير محال عند محمد رحمه الله ومحال على سبيل التوقف عندها  
فجعله محالاً على البتات تغيير للمشروع ك \* م \* وان شك انه كم صلى اول مرة \* اي  
لم يكن الشك عادة له وقيل معناه لم يقع له في عمره قط وقيل اول شك وقع له في  
هذه الصلاة والاول اشبه ك \* م \* استأنف \* لقوله عليه الصلاة والسلام اذا شك  
احدكم في صلاته انه كم صلى فليستقبل الصلاة \* غريب لكنه معروف عند الفقهاء  
ومعناه عند ابي شيبة عن ابن عمر والحاصل انه ثبت عندهم احاديث بعضها دليل  
الاستئناف وبعضها دليل البناء فسلكا مسلك الجمع فحملوا الاول على ما اذا وقع  
له اولاً والثاني على ما اذا كثر وقوعه ف \* م \* وان كثر الشك تحرى \* لقوله عليه  
الصلاة والسلام من شك في الصلاة فليتحرك الصواب \* رواه في الصحيح ويسجد  
للسهو في جميع صور الشك عمل بالتحري او بني على الاقل وكان على الماصف ان  
يذكر السجود في الهداية ف \* م \* والاخذ بالاقل \* لقوله عليه الصلاة والسلام  
من شك في صلاته فلم يدرك ثلاثاً صلى ام اربعاً بني على الاقل \* رراه الترمذي وابن  
ماجه ف وعند البناء على الاقل يقعد في كل موضع توم اخر صلاته كيلا يصير  
تارك فرض القعدة \* او موضع قعود ولو واجباً در \* وان توم مصلي الظن انه اتما  
فسلم ثم علم انه صلى ركعتين اتما وسجد للسهو \* لحديث ذي اليمين ولان سلام  
الساقي لا يبطل صلاته لانه دعاء من وجه بخلاف ما اذا سلم على ظن انه مسافر او  
انها جمعة او تراويح حيث تبطل صلاته لانه سلم عامداً ي \* م

#### \* باب صلاة المريض \*

\* ان تعذر عليه القيام او خاف زيادة المرض صلى قاعداً يركع ويسجد \*  
لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن - صين رضي الله عنه صل قائماً فان لم تستطع  
فقاعداً تستطع فعلى الجانب تومي ايماء ولان الطاعة بحسب الطاقة \* والحديث اخرجه  
الجماعة الا مسكاف \* او موميا ان تعذرا \* لانه وسع مثله \* وجعل سجوده اخفض \*  
لقيام الايام مقامهما فاخذ حكمهما \* ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه \* لقوله  
عليه الصلاة والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاوم برأسك \*  
رواه البزار في مسنده والبيهقي في المعرفة ف \* فان فعل وهو يخفض راسه صح \*  
لوجود الايام \* والا لا \* لانعدام الايام \* وان تعذر القعود او ماء مستلقياً \*  
لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قائماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع  
فعلى قفاه يومي فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر منه \* غريب والله اعلم ف \*  
او على جنبه \* لما روينا ه هو حديث عمران بن حصين ك والاستلقاء اولى عندنا  
خلافاً \* شافعي رحمه الله لان اشارة المستلقى تقع الى هوا الكعبة واشارة المضطجع  
على جنبه الى جانب قدميه \* م قوله خلافاً للشافعي مستدلاً بحديث عمران بن

حسين فهم ك وكان مرض عمران رضي الله عنه بواسير وهو يمنع الاستلقاء فخطابه لا يم بحيث يكون خطاباً للامة فلا ينتهض حجة فالمصير الى المعنى وهو ما ذكره المصنف بقوله لان اشارة المسلق الى ف م والا اخرت اشار الى انه لا تسقط الصلاة عنه وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مفقداً هو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه ه وصح قاضي خان عدم القضاء اذا اكثر وان كان يفهم الخطاب واختاره شيخ الاسلام ونحو الاسلام ف م ولم يوم بعينه وقلبه وحاجيه وقال زفر رحمه الله يومي بهذه الاشياء ولنا ما روينا ولان نصب الابدال بالرأي ممنوع ولا قياس على الرأي لانه ينادي به ركن الصلاة دون العين واختيها ه قوله لنا ما روينا من حديث فاوم بواسك وفي الحديث ايضاً واجعل سجودك اخفض ولا يتاتي زيادة الخفض الا في ايام الراس ف م وان تعذر الركوع والسجود لا القيام او ما فاعداً لان ركنية القيام للتوسل به الى السجود لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً فيختار والا فضل هو الايام فاعداً لانه اشبه بالسجود ه بله لما فيها اي في السجدة من القيام قوله نهاية التعظيم لان في القيام من آثار القدرة ما ليس في القعود وخضوع الاقدار ادلى على التعظيم ع ولو مرض في صلواته يتم بما قدر لان بني الادنى على الاعلى فصار كالافتداء ولو صلى فاعداً يركع ويسجد فصيح بنى لجواز اقتداء القائم بالقاعد فكذا البناء وقال محمد رحمه الله لا يجوز فهم من ولو كان مومبلاً لعدم جواز اقتداء الراكع بالمومي فكذا البناء ولله طوع ان يتكى على شيء ان اعني لان هذا عذر وان كان الاتكاء بغير عذر مكروهاً لانه اساءة في الادب ه لما فيه من اظهار التعجب ولذا لا يجوز ابتداء بين الاتكاء وعدمه ويغير بين القعود والقيام ك م وكان الدليل على ان في الاتكاء تحجير الا في القعود هو العرف ع ولو صلى في ذلك فاعداً بلا عذر صح وقال لا يجوز الا من عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله ان الغالب فيها دوران الراس وهو كالتحقق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ما امكنه لانه أسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة اما المربوطة فكالمشط هو الصحيح ه وقال بعضهم انه على الخلاف ثم كون المربوطة كالمشط مقيد بالمربوطة بالمشط اما المربوطة في لغة البحر ان كانت الريح تحركها شديداً فكالمسائرة والا فكالمواقفة ف م ومن اغمى عليه او جن خمس صلوات قضى ولو اكثر لا وهذا استحسان والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاغناء وقت صلاة كامل لتحقيق العجز وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الفوائت فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثرة بالزيادة على يوم وليلة لدخوله في حد التكرار والجنون كالاغناء كذا ذكره ابو سليمان بخلاف النوم لان امتداده نادر ه م قوله والقياس وهو قول الشافعي ومالك رحمهما الله لحديث عائشة رضي الله عنها رواه الدارقطني انها سألته عليه الصلاة والسلام عن الرجل

صلى قاعداً في فلك جاري بلا عذر صح وفي المربوط لا الا بعذر جن او اغمى عليه يوماً وليلة قضى ما فات وان زاد ساعة لا هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وأما عند محمد فالمعتبر الاوقات اي ان استوعب وقت ست صلوات يسقط وقوله وان زاد ساعة اي زماناً لا ما تعارفه المحققون وعبارة المختصر هكذا وان تعذرا مع القيام او ما يراه فاعداً ان قدر ولا معه فهو احب وجعل سجوداً اخفض من ركوعه ولا يرفع شيء ليسجدوا لافعل جنبه متوجهاً الى القبلة او ظهره كذا

وذا اولى والايماء بالراس فان تعذر اخر وموم ﴿٧٦﴾ صح الى اخره اي ان تعذر الركوع والسجود مع القيام او مأقاعاً

ان قدر على القعود ولا معه اي لامع القيام اي تعذر الركوع والسجود لا القيام فالاياماء قاعداً احب وقوله والا فعلى جنبه اي ان لم يقدر على القعود او مأ على جنبه متوجهاً الى القبلة او ظهره متوجهاً بان يكون رحلاه الى القبلة وقوله والايماء مبتدأ وبالراس خبره

### ﴿باب سجود التلاوة﴾

﴿وهو سجدة بين تكبيرتين بشروط الصلاة بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها سجدة السجود وتجب على من تلا آية من اربع عشرة التي في اخر الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم واولي الحج﴾ احتراز عن التالوة وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فانه لا سجدة عندنا خلافاً للشافعي رضي الله عنه ففي كل موضع في القرآن قرن الركوع بالسجود تراد السجدة الصلواتية ﴿والفرقان والنمل والسجدة وص وحم السجدة والنجم وانشققت واقرأ﴾ وعند الشافعي رحمه الله في اربع عشرة ايضاً ففي ص عنه ليس سجدة وفي الحج سجدة واحدة ومختلف في موضع السجدة في حم السجدة فعند علي رضي الله عنه هو قوله ان كنتم اياه تعبدون وبه اخذ الشافعي رضي الله عنه وعند ابن مسعود رضي الله عنه هو قوله وم لا يسأمون فاخذنا بهذا احتياطاً فان تاخير السجدة جائز لا تقديمه ﴿واو سمعها وان لم يقصده﴾ اي السماع ﴿تلا الامام سجدة الموت معه وان لم يسمع وان تلا الموت لم يسجد اصلاً﴾ اي لافي الصلاة ولا بعدها

فَيُخَيَّرُ عَلَيْهِ فَيَتْرَكُ الصَّلَاةَ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَضَاءُ الْإِنِّ أَنْ يَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَيُفِيْقُ فِيهِ فَانَّهُ يَسْلِيهَا وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا فَقِيهٌ حَكَمَ بِنِ عِدِّ اللَّهِ بِنِ سَعْدِ الْإِيْكِي قَالَ أَحْمَدُ أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٌ وَكَذَبَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ وَبَاقِي السَّنَدِ إِلَى الْحَكَمِ كُلِّهِ مَظْلَمٌ وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ يَقْضِي مَا فَانَّهُ وَلَوْ أَلْفَ سَنَةٍ وَتَوَسَّطَ أَصْحَابُنَا فَمَقُولُهُ أَنَّ لَا قَضَاءَ لِعِجْزِهِ عَنْ فَهْمِ الْحَطَّابِ فَنَافِي الْوَجُوبِ لَكُنَّا الْأَغْيَاءَ مَرْضَى يَجْرِبُهُ عَنْ اسْتِمْعَالِ الْعَقْلِ مَعَ بَقَاءِهِ حَقِيقَةٌ فَلَا يَنَافِي أَهْلِيَّةُ الْوَجُوبِ بَلْ يَنَافِي الْإِخْتِيَارَ لَا يَجِبُ خِلَافُ فِي الْقُدْرَةِ وَذَلِكَ بِوَجِبِ التَّأْخِيرِ لَا سَقُوطِ أَصْلِ الْوَجُوبِ إِذَا فَائِدَتُهُ الْإِدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ وَتَجَرَّدَ الْأَغْيَاءُ وَالْجَنُونَ لَا يَقَعُ الْيَأْسُ عَنْهَا إِلَّا إِذَا امْتَدَّ امْتِدَادًا مَحْرَجًا فَمَقُولُ الْفَقْهِ فَلَا يَنَافِي أَهْلِيَّةُ الْوَجُوبِ كَمَا فِي النَّوْمِ

### ﴿باب سجود التلاوة﴾

﴿يُجِبُ﴾ لِذِلَالَةِ آيَاتِ السَّجْدَةِ كُلِّهَا عَلَى الْوَجُوبِ لِأَنَّهَا أَمْرٌ صَحِيحٌ وَهُوَ لِلْوَجُوبِ أَوْ فِيهَا ذِكْرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ بِهِمْ وَاجِبٌ أَوْ ذِكْرُ اسْتِنْكَافِ الْكُفَّارِ وَمُخَالَفَتِهِمْ وَاجِبَةٌ يَمْ ص وَمَا فِي الصَّيْحَيْنِ مِنْ قَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَرَأَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النِّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ لَا يَنْفِي لَوَجُوبِ لِحَازِ كَوْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى غَيْرِ وَضُوٍّ أَوْ يَبَانًا لَكُنْ وَجُوبُهَا غَيْرُ فُورِي فَمَقُولُ بَارِعٌ عَشْرَةَ آيَةٍ كَذَا كَتَبَ فِي مَصْحَفِ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ﴿مِنْهَا أَوَّلِي الْحَجِّ﴾ وَتَالِيَةُ الْحَجِّ لِلصَّلَاةِ عَلَى حَدِّ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي فَمَقُولُ الشَّافِعِيِّ الثَّانِيَةِ آيَةِ السَّجْدَةِ لِحَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْضَلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بَانَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ قَالَ نَعَمْ مَنْ لَمْ يَسْجُدْهَا لَا يَقْرَأُهَا وَلَنَا مَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ فِي الْحَجِّ هِيَ الْأَوَّلِي وَالثَّانِيَةِ سَجْدَةُ الصَّلَاةِ وَيُؤَكِّدُهُ قَرْنُهَا بِالرُّكُوعِ وَمَا رَوَاهُ لَمْ يَثْبُتْ وَذَكَرَ ضَعْفُهُ فِي الْغَايَةِ سَلَمْنَا لَكُنِ الْمُرَادُ بِهَا سَجْدَةُ الصَّلَاةِ بِدَلِيلِ ذِمِّ تَارِكِهَا خُصُوصًا عَلَى مَذْهَبِهِ لَعَدَمِ وَجُوبِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الذِّمَّ بِتَرْكِهَا يَمْ وَمَقُولُ لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السَّجْدَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجْدَهَا دَاوُدُ تَوْبَةً وَفَخَنَ نَسْجِدَهَا شُكْرًا لَكُنْ ضَعْفُهُ الْبَيْهَقِيُّ وَلَثْنٌ صَحِّحٌ فَالشُّكْرُ لَا يَنَافِي الْوَجُوبَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ وَاجِبَةٌ شُكْرًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَنَا مَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ فِي صِي مَقُولُ عَلَى تَالِيهَا وَلَوْ أَمَامًا أَوْ سَمِعَ أَوْ غَيْرَ قَاصِدٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَسْجِدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا وَعَلَى مَنْ تَلَاهَا وَهِيَ كَلِمَةُ الْإِحْبَابِ وَهُوَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْقَصْدِ هَقُولُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَفَعَهُ غَرِيبٌ وَآخِرُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ وَهِيَ كَلِمَةٌ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَيُّ النَّصِّ الْمَوْجِبِ لِلْسَّجْدَةِ فَمَقُولُ أَوْ مُؤْتَمَّا لَازِمُهُ الْمَتَابَعَةُ لَا تَلَاوَتُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْجُدُونَهَا إِذَا فَرَّغُوا

﴿ وسجد السامع الخارجى سمع المصلى من ايسر معه سجدها ﴾ ٧٧ ولو سجد فيها اعادها لا الصلاة سمعها من امام ولم

يدخل معه او دخل في ركعة اخرى  
سجد لا فيها وان دخل في تلك  
الركعة ان كان ﴿ اي الدخول ﴾ قبل  
سجود امامه سجد معه والا لا يسجد  
والسجدة الصلواتية لا تقضى خارجها ﴿  
اي سجدة التلاوة التي محلها الصلاة  
لا تقضى خارج الصلاة وانما قلت  
محلها الصلاة ولم اقل التي وجبت  
في الصلاة احترازا عما وجب في  
الصلاة ومحل ادائها خارج الصلاة كما  
اذا سمع المصلى من ليس معه او سمع  
من امام واقتدى به في ركعة اخرى  
﴿ تلاها ﴾ تم شريع في الصلاة واعاد  
كفته سجدة وان تلاها وسجد ثم  
شرع فيها واعاد سجدة اخرى ﴿ لان  
في الصورة الاولى غير الصلواتية صارت  
تبعاً للصلاة وان لم يتحد المجلس  
وفي الصورة الثانية لما سجد قبل  
الصلاة لا يقع عما وجبت في الصلاة  
قط ولفظ المختصر وان عاد في مجلس  
او صلاة كفى سجدة اي قراء في  
غير الصلاة ثم اعادها في الصلاة وفهم عن  
تخصيص المعاد بكونه في الصلاة ان  
الاول في غير الصلاة ﴿ كررها في  
مجلس كفته سجدة ﴾ ولا فرق بين  
من قرا مرتين ثم سجد او قرا وسجد  
ثم قراها في ذلك المجلس فعلى هذا  
ان كررها في ركعة واحدة يكفي  
سجدة واحدة سواء سجدتم اعاد  
او اعادتم سجد وان كرر في ركعة  
اخرى يكفيه سجدة واحدة هذا  
عند ابي حنيفة خلافاً لمحمد ﴿ وان  
بدلها ﴾ اي اية السجدة ﴿ او  
المجلس لا ﴾ اي قراء آيتين في

من الصلاة ولما انه محجور عن القراءة لنفاذته ف الامام عليه وتصرف المحجور  
لا حكم له بخلاف الجنب والحائض لانهما منيران عن القراءة لكن لا يجب على  
الحائض بتلاوتها كما لا يجب سماعها لان عدم اهلية الصلاة بخلاف الجنب والفرق  
بين الحجب والنهي ان الاول يجعل الفعل كالم يوم اصلاً والثاني يجعله محرماً لا معدوماً  
لان النهي لا ينفي المشروعية ف م ﴿ ولو سمع المصلى من غيره سجد ﴾ هو الصحيح  
لان الحجب ثبت بحقهم فلا يعدوهم ولتحقق سببها وقيل لا يسجد للحجر على  
القارى مودعه المصنف بقوله لان الحجب الى الخ ف م قوله في حقهم اما في حق  
الامام فلثلاً بوسوس في القراءة قال عليه الصلاة والسلام مالي انازع القرآن  
واما في حق المتقدمين فلثلاً في التدبير في قراءة الامام ك م ﴿ بعد الصلاة ﴾  
لانها ليست بصلواتية لان السامع ليس من افعال الصلاة هم فلا تيان بها في الصلاة منهي عنه  
فهي ناقصة فلا يتادي بها ما وجب كاملاً ف م ﴿ ولو سجد فيها اعادها ﴾ لانه  
ناقص لمكان النهي فلا يتادي به الكامل ﴿ لا الصلاة ﴾ لان مجرد السجود لا ينافي  
احرام الصلاة ﴿ ولو سمع من امام فاقم قبل ان يسجد سجدة معه ﴾ لانه لو لم يسمع  
سجد معه فهذا اولى ﴿ وبعده لا ﴾ اي في تلك الركعة فلو دخل معه في الثانية سجد  
بعد الفراغ ف م ﴿ وان لم يقتد سجدها ﴾ لتحقق السبب ﴿ ولم نقض الصلواتية  
خارجها ﴾ لان لها مزية الصلاة فلا تنادي بالناقص ه اي العاري عن تلك المزية  
ولعل وجه النقصان ان السجود خارج الصلاة بدون التلاوة مكروه ولم توجد التلاوة  
خارجها والتي كانت في الصلاة اوجبت سجوداً ذا مزية لا العارى عنها ع ﴿ وان  
تلا خارج الصلاة فسجدوا عاد فيها سجد اخرى ﴾ لان الصلواتية اقوى فلا تكون  
تبعاً للاضعف ي ﴿ وان لم يسجد اولاً كفته واحدة ﴾ لان الثانية اقوى لكونها  
صلواتية فاستتبع الاول ﴿ مكن كررها في مجلس لا في مجلسين ﴾ والاصل ان  
مبني السجدة على التداخل دفعاً للحرج وهو تداخل في السبب لا في الحكم وهو البق  
بالعبادات والثاني بالعقوبات وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعاً  
للمتفرقات فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف الخيرة  
لانه دليل الاعراض وهو المبطل هنالك ه م قوله مبني السجدة على التداخل والدليل  
على ثبوت التداخل النص لانه عليه السلام كان يسمع اية من جبريل ويقرأها  
على الصحابة ولا يسجد الا مرة مع انه عليه السلام كان يكرر حديثه ثلاثاً ليعقل  
عنه فكيف بالقرآن قوله دفعاً للحرج الحاجة الى تكرار القراءة للحفظ والتعليم قوله البق  
بالعبادات لانا لو قلنا بالتداخل في الحكم في العبادات لبطل التداخل لانه بالنظر  
الى الاسباب بتعدد والنظر الى الحكم يتحد فيشعده احتياطاً لانها اذا دارت بين  
الثبوت والسقوط ثبتت لان مبناها على التأكيد لا على خلافها لانها اذا دارت بين  
العقوبات لان مبناها على الدرع فاذا دارت كذلك سقطت ك قوله وامكان  
التداخل عند اتحاد المجلس فيعتبر متداخلاً دفعاً للحرج الناشئ عن اتحاد المجلس

آخر تبديل ﴿١﴾ أي استثناء الثوب أن يغزو الحائض في الأرض خشبات يسوي فيها سدي الثوب في ذهابه ويجزيه فان مجلسه يتبدل بالانتقال من مكان إلى مكان ﴿٢﴾ ويجب أخرى ﴿٣﴾ أي على السامع لو تبديل مجلس السامع دون التالي لا في عكسه ﴿٤﴾ أي لا يجب سجدة أخرى على السامع أن تبديل مجلس التالي دون السامع واعلم أن المجلس هنا يتبدل بالشروع في أمر آخر وبالانتقال من مكان إلى مكان لم يتعد حكماً أما زوايا البيت والمسجد ففي حكم مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء واغصان الشجرة الواحدة امكنة مختلفة في ظاهر الرواية وفي النوادر مكان واحد والقيام هنا لا يبدل المجلس بخلاف المخيرة فان القيام ثمة دليل الاعراض ﴿٥﴾ وكره ترك السجدة ﴿٦﴾ أي ترك اية السجدة ﴿٧﴾ وقراءة باقي السورة ﴿٨﴾ لأنه يشبه الاستكاف ﴿٩﴾ لا عكسه ﴿١٠﴾ أي لا يكره قراءة اية السجدة وترك باقي السورة ﴿١١﴾ وندب ضم اية أو ايتين قبلها اليها ﴿١٢﴾ دفعا لنوم التفضيل ﴿١٣﴾ واستحسن اخفاؤها عن السامع ﴿١٤﴾ لئلا تجب على السامع

﴿١٥﴾ باب المسافر

الاية فهم من ك قوله جامعاً للمنفقات كما في البيع فـم لأنه يجمع لفظي العاقدين ك قوله فاذا اخلف الخ أي اذا اختلف المجلس فزال الحرج عاد الحكم أي عاد شأن التلاوة الى الاصل أي اصل القياس وهو عدم التداخل لأنها امر حسي والتداخل في الحسيات على خلاف الاصل واذا لم تتداخل تعددت فتعدد السجدة لتكرار الحكم بتكرر السبب أو المعنى اذا اختلف المجلس زال الحرج فاصح لتداخل فعاد شأن السجدة الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرر السبب فهم من ك ﴿١﴾ ركيفته ان يسجد بشرائط الصلاة به رفع يد وتشديد اعتباراً بسجدة الصلاة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ﴿٢﴾ وتسليم ﴿٣﴾ لأنه للتسهيل وهو يستدعي سبق التحريمة وقد انعدمت ﴿٤﴾ وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة ﴿٥﴾ لأنه يشبه الاستكاف ﴿٦﴾ لا عكسه ﴿٧﴾ لأنه مبادرة اليها قال محمد رحمه الله أحب إلي أن يقرأ قبلها آية وايتين دفعا لوم التفضيل واستحسنوا اخفاؤها شفقة للسامعين

### ﴿١٥﴾ باب المسافر

﴿١﴾ من جاوز بيوت مصره ﴿٢﴾ لما روى انه عليه الصلاة والسلام قصر بذي الحليفة وعن علي رضي الله عنه انه قال لو جاوزنا هذا الخصر لقصرناى قوله لمسا روى الخ تعليل لا شترط التجاوز ﴿٣﴾ مريداً سيراً وسطاً ثلاثة ايام ﴿٤﴾ أي قدر مسيرة ثلاثة ايام لا حقيقة السير فيها حتى لو قطعه في يوم واحد قصرى وقدره ابو يوسف رحمه الله يومين واكثر الثالث والسافعي رحمه الله بيوم وليلة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يمسح المقيم كمال يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها عمت الرخصة الجنس ومن ضرورته عموم التقديره اذ لو كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجد مسافر لا يمكنه المسح ثلاثة ايام وقد كان ان كل مسافر يمكنه ذلك لا يقال المراد المدافر يمسح ثلاثة ايام اذا كان سفره يستوعبها لانا نقول انه احتمال يخالفه الظاهر فلا يصار اليه وحديث يا اهل مكة لا تقصروا في ادنى من اربعة يريد من مكة الى عسفان يدل على ان سفر القصر اقل من ثلاثة ايام لان بينهما اقل منها لكنه ضعيف بعبد الوهاب بن مجاهد سلمنا لكنه اسند لال بالمفهوم قيل ان قوله ثلاثة ايام ظرف للمسافر لا يمسح أي المسافر ثلاثة ايام يمسح فالنص ساكت عما ادعيت قلنا سوق الحديث لبيان مدة المسح لا لبيان جوازه وعلى ما قلتم لا يحصل مقصود النص قوله لنا قوله عليه الصلاة والسلام وفي مسلم عن علي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم فـم في باب المسح قوله لا يقال الخ وقوله قيل الخ مألها واحد وهو منع عموم الرخصة بانها مختصة بمن كان سفره ثلاثة ايام لا انها ثابتة لكل مسافر والفرق ان دليل الاختصاص في الاعتراض الاخير مفهوم من نفس الحديث يجعل ثلاثة ايام ظرفاً للمسافر لا في الاول ع ﴿١﴾ في برلو بحر ﴿٢﴾ عند اعتدال الريح ف ﴿٣﴾ وجبل ﴿٤﴾ بما يليق به من

﴿٥﴾ هو من قصد سيراً وسطاً ثلاثة ايام ولياليها وفارق بيوت بلده واعتبر في الوسط للبر سير الابل والراجل والبحر اعتدال الريح وللجبل ما يليق به فله رخص تدوم كالقصر في الصلاة والافطار في الصوم ﴿٦﴾ وان كان عاصياً في سفره حتى يدخل بلده ﴿٧﴾ حتى يدخل بلده متعلق بقوله تدوم ﴿٨﴾ او ينوي اقامة نصف شهر يلد او لرية منها ﴿٩﴾ أي (السير)

من الرخص ﴿قصر فرضه الرباعي يقصر ان نوى اقل من ﴿٧٩﴾ نصف شهر او نوى مدتها﴾ اي مدة الاقامة

وهي نصف شهر ﴿بموضعين او دخل بلدًا عازمًا بخروجه غدا او بعد غد فطال مكثه وكذا عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنًا فيها او اهل البغي في دارنا في غير مصر ونووا اقامة مدتها﴾ اي يقصر الجماعة المذكورون وان نووا اقامة نصف شهر لانهم لم يصيروا مقيمين بنية الاقامة ﴿لا اهل اخبية نووها في الاصح﴾ اي لا يقصر اهل اخبية نووا اقامة شهر في اخبيتهم لان نية الاقامة تصح منهم في الصحراء لان الاقامة اصل لا تبطل بانتقالهم من مرعى الى مرعى هذا هو الصحيح وقيل لا يصح نية اقامتهم فان الاقامة لا تصح الا في الامصار والقري ولفظ المختصر او بصحراء دارنا وهو خبائي لا بدار الحرب او البغي محاصرا كمن طال مكثه بلانية اي يقصر الرباعي الى ان ينوي الاقامة بصحراء دارنا والحال انه خبائي اي من اهل الخباء وهو الخيمة فانه لا يقصر فان نية الاقامة في صحراء دارنا صحيحة اما غير اهل الخباء لو نوى الاقامة في صحراء دارنا لا يصح فلم ان من حاصر اهل البغي في دارنا لا يصح منه نية الاقامة اذا كان في الصحراء لا بدار الحرب عطف على قوله بصحراء دارنا فانه جعل نية الاقامة في صحراء دارنا غاية للقصر وحكم الغاية مخالف لحكم المغيا فيكون حكمه عدم القصر ثم قوله لا بدار الحرب محاصرا نفى لذلك فيكون

السير ﴿قصر الفرض الرباعي﴾ فرض المسافر في الرباعي ركعتان لا يزيد عليها وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارًا بالصوم ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا ياثم على تركه وهذا آية النفلية بخلاف الصوم قوله ركعتان الحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في الحضرة وهذا في حكم المرفوع لانه من المقادير قوله وهذه آية النفلية اذ ليس معنى كون الفعل فرضًا الا كونه مطلوبًا ألبة بحيث ياثم بتركه واما وقوع الزائد على القدر المستنون في القراءة فرضًا مع انه لا ياثم بتركه فلان الواجب احد الامرين كما اسلفناه في فصل التلاوة فم واما وقوع حج الفقير عن الفرض مع انه لو لم يأت به لم يكن عليه اثم ولا قضاء فلانه لما اتى مكة صار مستطيعًا فيفترض عليه فلو تركه ياثم كهم ﴿فلواتم وقعد في الثانية صم﴾ واساءه باحير السلام هم بل لتركه لخروجه عن الفرض بغير لفظ السلام وقد كانت الخروج عنه بلفظ السلام واجبا ع ﴿والا لا﴾ لا يختارط النافلة بها قبل اكمال اركانها حتى يدخل مصره او ينوي اقامة نصف شهر ﴿لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يجامع البث فقد رناه بمدة الطهر لانهما مدتان موجبتان وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم والاثري مثله كالتخير هم اذ لا مدخل للرأي في المقادير قوله يجامع البث اي بحيث لا ينفك عنه اصلاً فلو اعتذر كل لبث اقامة لم يتحقق السفر ﴿بلد او قرية﴾ فلا تصح نية الاقامة بالمفاضة وهذا اذا سار ثلاثة ايام والا فلا يشترط البلد والقرية بل تصح ولو في المفاضة م ﴿لا بكعة وهن﴾ اذ لو جازت في مكانين لجازت في اماكن فيؤدي الى ان السفر لا يتحقق لان اقامة المسافرين في المراحل لو جمعت كانت خمسة عشر يوماً واكثر م ﴿وقصر ان نوى اقل منه﴾ لان السفر لا يعرى عن قليل اقامة م ﴿او لم ينو بقب سنيين﴾ لان ابن عمر رضي الله عنهما اقام باذريجان ستة اشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك قوله اقام الخ رواء عبد الرزاق والبيهقي باسناد صحيح ف قوله وعن جماعة الخ فقد اقام اس بنيسابور شهراً يقصر الصلاة وسعد بن ابى وقاص اقام بها شهرين يقصر الصلاة وعلقمة بن القيس اقام بخوارزم سنيين يقصر الصلاة ك ﴿او ينوي عسكر ذلك بارض الحرب وان حاصروا مصرًا او حاصروا اهل البغي في دارنا﴾ وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم وعند ابى يوسف رحمه الله يسح اذا كانوا في بيوت المدرو ولما انهم بين ان يهزموا فيقروا وبين ان يهزموا فيقروا لم تكن دار اقامة ﴿في غيره﴾ اما اذا حاصروهم في مصر من امصار المسلمين تصح اقامتهم بلا خلاف شلي ﴿بخلاف اهل الاخبية﴾ قال في الهداية ونية الاقامة من اهل الاخبية قيل لا تصح والاصح انهم مقيمون لان الاقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى اه قوله لا تصح ابدًا لانهم ليسوا في موضوع الاقامة قوله اصل والسفر عارض فحمل حالهم على

حكمه القصر اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر بدار الحرب محاصراً لذلك وقوله كن طال مكثه بلا نية لما فهم من قوله لا بدار الحرب حكم القصر قال كن طال مكثه اي يقصر من طال مكثه في بلدة او قرية بلا نية المكث ولو اتم مسافر وقعد في الاولى ثم فرضه واساء لتأخير السلام وشبهة عدم قبول صدقة الله تعالى وما زاد نقل وان لم يقعد بطل فرضه لتأخير القعدة وهي فرض عليه مسافراً مقيم يتم في الوقت وبعده لا يؤمه اي في الوقت يصير فرضه اربعاً بالتبعية وبعده الوقت لا يتغير فرضه اصلاً وفي عكسه اي امامة المسافر المقيم قصر المسافر واتم المقيم ويقول ندباً اتموا صلاتكم فاني مسافر ويبطل الوطن الاصلى مثله لا السفر ووطن الإقامة مثله والسفر والاصلى هو الوطن الاصلى هو المسكن ووطن الإقامة موضع نوى ان يستقر فيه خمسة عشر يوماً او أكثر من غير ان يتخذ مسكناً فان كان للانسان وطن اعلى ثم اتخذ موضعاً اخر وطناً اصلياً سواء كان بينهما مدة السفر او لم يكن يبطل الوطن الاصلى الاول حتى لو دخله لا يصير مقيماً الا بنية الإقامة لكن لا يبطل الاصلى بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الاصلى بصير مقيماً مجرد الدخول واما وطن الإقامة فانه يبطل بوطن الإقامة فانه اذا كان له وطن إقامة ثم اتخذ موضعاً اخر وطن

الاصل اولى ك بقي ان الظاهر من مقابلة الاصح بقيل ان بين القولين منافاة ولم تظهر لي لان مفاد القيل انه لا يتصور منهم الإقامة بعد تحقق السفر كان قصدوا سفر ثلاثة ايام مثلاً وساروا تلك المدة سيراً متوالياً فانه لا تصح منهم نية الإقامة ان نوهوا بمفازة لعدم العمران ومفاد الاصح ان بعد تحقق اقامتهم بكونهم مقيمين اصلاً في العمران او نوهوا به لا يتصور منهم السفر بالنقل من مرعي الى مرعي لان الاصل الإقامة ولا منافاة بين المفادين نعم ما ذكره محمد امين عن البدائع من ان المنافوز جعلت لهم كالمصار لاهلها م ينفي القول بعدم صحة نية الإقامة لهم ع وان اقتدى مسافر بقيم في الوقت صح واتم هكذا روى عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهما ولانه بالافتداء تغير فرضه الى الاربع كما يتغير بنية الإقامة م وبعده لا اي بعد خروج الوقت لا يصح الافتداء لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون افتداء المفترض بالمنتفل في القعدة او القراءة م قوله لانقضاء السبب وهو الوقت ك قوله في القعدة ان اقتدى في الشفع الاول اطلق النفل على الواجب لاشتركا كما في عدم الفساد بتركها قوله او القراءة ان اقتدى في الشفع الثاني لانها نفل في حق الامام وان فرضنا انه لم يقرأ في الاولين لان قراءته هذه تلحق بالاوليين فم وبعكسه صح فيهما اي في الوقت وبعده لان المقتدى التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي الا انه لا يقرأ في الاصح لانه مقتد تحريم لا فعلاً والفرض صار مودى فيترك احتياطاً بخلاف المسبوق لانه أدرك قراءة نافلة ه قوله لا فعلاً لانه لم ينته مع الامام ما يقضيه قوله نافلة ولو فرضنا ان الامام لم يقرأ في الاولين فانها تلحق بها فم قوله احتياطاً لان المقتدى ممنوع من القراءة وقراءة الفاتحة في الاخرين مندوب وترك ما منع منه اقدم على فعل المندوب ع قوله لانه لم ينته الخ لان الامام لم يأت به اصلاً ع ويبطل الوطن الاصلى بمثله لانه عليه الصلاة والسلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين هم رواه ابو داود والترمذي وصححه الترمذي وهو حديث اتموا صلاتكم فانا قوم سفرف لا السفر لانه عليه الصلاة والسلام كان يخرج للغزو ثم لا يجدد نية الإقامة عند الرجوع الى المدينة ك م ووطن الإقامة بمثله والسفر لان السفر ضد الإقامة فلا يبقى معه م والاصلى لانه فوق وطن الإقامة والشيء ينتقض بمثله او بما فوقه لا بما دونه م وفاتنة السفر والحضر نقضي ركعتين واربعاً لف ونشرم تب وهذا لان القضاء بحسب الاداء م اي في كمية الركعات لا في كيفية الصلاة ولذا يقضي المريض فوائت الصحة بقدر وسعه وكذا الصحيح فوائت المرض ك م والمعتبر فيه آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في اول الوقت م والعاصي كغيره لاطلاق النصوص ولان نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده او مجاوره فصلح متعلق الرخصة ه قوله ما يكون



اقامة وليس بينها مدة سفر لم يبق  
الموضع الاول وطن الاقامة حتى لو  
دخله لا يصير مقبها الا بالنية وكذا  
ان سافر عنه وكذا ان انتقل الى  
وطنه الا صلي \* والسفر وضده لا  
يغيران الفائنة \* اي اذا قضى فائنة  
السفر في الحضر يقصر وان قضى فائنة  
الحضر في السفر لا يقصر

### باب الجمعة \*

\* شرط لوجوبها الا لادائها الاقامة بمصر  
والصحة والحرية والذكورة والبلوغ  
وسلامة العنين والرجل فيقع فرضا  
ان صلاحا فادها وان لم تجب عليه \*  
قوله يقع تفريع لقوله لا لادائها  
\* وشرطا لادائها المصر او فناؤه \*  
اختلفوا في تفسير المصر فعند  
البعض هو موضع له امير وقاض  
ينفذ الاحكام وبقية الحدود وعند  
البعض هو موضع اجتماع اهله في  
اكبر مساجده لم يسعهم فاختر  
المصنف هذا القول فقال \* ومالا  
يسع اكبر مساجده اهله مصر \* وانما  
اختر هذا دون التفسير الاول  
لظهور التواني في احكام الشرع لا  
سيما اقامة الحدود في الامصار  
\* وما اتصل به بعد المصالحه فناؤه \*  
مصالح مصر ركض الخيل وجمع  
العساكر والخروج للري ودفن الموتى  
وصلاة الجنائز ونحو ذلك \* وجازت  
بني في الموسم للخليفة او لاميير الحجاز  
لا لاميير الموسم ولا بعرفات والسلطان  
او نائبه ووقت الظهر والخطبة فنحو  
تسبيحة قبلها في وقتها \* هذا عند  
ابي حنيفة واما عندهما فلا بد من

بعده كقطع الطريق او مجاوره كابق العبد ف م \* ويعتبر نية الاقامة والسفر  
من الاصل دون التسع \* لانه هو المتمكن من الاقامة والسفر دون التسع ي م  
\* اي المرأة والعبد والجندي \* تبع للامير اذا كان يرتزق من الاميري

### باب الجمعة \*

\* شرط ادائها مصر \* لقول علي رضي الله عنه لا الجمعة ولا تشريق ولا  
فطر ولا اضحى الا في مصر جامع ي رواه ابن ابي شيبة موقوفا عليه وصححه ابن  
حزم ورواه عبد الرزاق عنه ايضا ف م واما حديث ان اول جمعة جمعت بعد جمعة  
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجواتا قرية بالبحرين فنقول القرية يقال  
على المصر في عزمهم وما روى عن كعب بن مالك اول من جمع بنا في حرة بني  
يباضة سعد بن زرارة قال قلت كم كنتم قال اربعون فقد كان قبل مقدمه عليه  
الصلاة والسلام المدينة ذكره البيهقي وغيره من اهل العلم ثبت انه كان قبل افتراض  
الجمعة وبغير علمه عليه الصلاة والسلام ف م \* وهو كل موضع له امير وقاض ينفذ  
الاحكام \* اي يقدر على تنفيذه ولا يشترط التنفيذ بالفعل امين \* وبقية  
الحدود \* احتراز عما اذا كانت المرأة فاضية ف م \* او مصلاه \* او فناؤه لانه  
بمنزلة في حوائج اهله \* ومني مصر \* لانها لتتصر ايام الموسم وعدم التعبد للتحفيف  
وانما تجوز الجمعة بها للخليفة او امير الحجاز لا امير الموسم \* لا عرفات \* لانها  
فضاء وبني ابينة \* وتؤدي في مصر في مواضع \* دفعا للرجيم \* والسلطان  
ونائبه \* لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقديم وقد تقع في  
غيره فلا بد منه ثمتا لامرها لان توران الفتنة يعطلها ف \* ووقت الظهر فتبطل  
بجروجه \* لقوله عليه الصلاة والسلام اذا زالت الشمس فصل بالناس الجمعة \*  
واورد ان دلالة على بطلانها بخروج الظهر بالمفهوم ولا عبرة به عندكم واجيب بان  
اسقاط اربع الظهر بالجمعة مخالف للقياس فتراعى الخصوصيات التي ورد به الشرع  
ف م \* والخطبة قبلها \* لانه عليه الصلاة والسلام ما صلاحها بدون الخطبة في  
عمره \* وسن خطبتان يجلس بينهما \* به جرى التوارت \* بطهارة \* لانه ذكر  
موقوت بالوقت فيستحب لها الطهارة كالاذان ف م \* قائما \* لتوارت القيام فيها  
\* وكفت تحميدة او نهيلة او تسبيحة \* وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة  
\* قيل اقله عندها قدر التشهد ف م وله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله \* من غير  
فصل وعن عثمان رضي الله عنه انه قال الحمد لله فارتح عليه فنزل وصلى \* ومواظبته  
عليه السلام على الذكر المسمى خطبة لا يدل على الاشتراط اذا لا اجمال في لفظة  
الذكر حتى يكون الحديث بياناً له فيحمل على الوجوب او السنية قوله من غير فصل بين  
ذكر طويل يسمى خطبة وبين ذكر لا يسمى خطبة قوله وعن عثمان لم يعرف في  
كتب الحديث بل هو في كتب الفقه قوله فارتح رتب الباب اغلقه قاموس قوله

وصلى ولم ينكر عليه احد فكان اجماعاً فم ﴿ والجمعة ﴾ لان الجمعة مستتقة منها  
 ﴿ وم ثلاثة ﴾ وقال ابو يوسف اثنان سوى الامام ولها ان الجمع الصحيح انما هو  
 الثلاث لانه جمع تسمية ومعنى ه قوله لان الجمع اي في آية فاسعوا الى ذكر الله  
 ف م ﴿ فان نفروا قبل سجوده بطلت ﴾ وقال زفر لا بد من دوامهم الى آخر  
 الصلاة وقال اذا نفروا بعد افتتاح الصلاة صلى الجمعة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان  
 الجماعة شرط انعقادها والانعقاد بالشروع في الصلاة ولا يتم ذلك الا باتمام  
 الركعة لان ما دونها ليس بصلاة فلا بد من دوامها اليها ه قوله ليس بصلاة لان  
 دخول الشيء في الوجود انما يكون بدخول جميع اركانه فيه فما لم يسجد لم يكن  
 مصلياً بل مفتقاً في ركن ف م ﴿ والاذن العام ﴾ لانها من شعائر الاسلام فيجب  
 اقامتها اشتهاها ر م ﴿ وشرط وجوبها الاقامة ﴾ للمخرج في حضور المسافر ﴿ والذكورة ﴾  
 لشغل المرأة بخدمة الزوج ﴿ والصحة ﴾ لما ذكرنا من الحرج ﴿ والحرية ﴾ لشغل  
 العبد بخدمة مولاه ﴿ وسلامة العينين والرجلين ﴾ لما ذكرنا ايضاً ﴿ ومن لا جمعة ﴾  
 عليه ان اداها جاز من فرض الوقت ﴿ لان السقوط كان للتخفيف فاذا تحملوا ﴾  
 الحرج صاروا كالسافر اذا صام ي م ﴿ وللسافر والمريض والعبد ان يؤم بها ﴾  
 خلافاً لزفر رحمه الله ولنا ان هذه رخصة فاذا حضروا وقع فرضاً علي ما بيناه ه بقوله  
 فاذا تحملوا الحرج الخ ف م ﴿ وينعقد بهم ﴾ لانهم لما صلحوا للامامة فللاقتداء  
 بالاولى ﴿ ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كره ﴾ اي حرم عليه ذلك ف وقال  
 زفر رحمه الله لا يميز به ولنا ان اصل الفرض هو الظهر في حق الكافة الا انه مأمور  
 باسقاطه باداء الجمعة ه م قوله لان اصل الفرض الخ بدلالة الاجماع فانهم اجمعوا  
 على ان فائت الجمعة يضلي الظهر بعد خروج الوقت بنية قضاء الظهر فلم يكن اصل  
 فرض الوقت الظهر لما نوى قضاء الظهر ف م ﴿ فان سعى اليها بطل ﴾ لان الجمعة  
 فوق الظهر فينقضها والسعي الى الجمعة من خصائصها فنزل منزلتها في حق ارتفاض  
 الظهر احتياطاً ه م كان وجه فوقية الجمعة مع ان الظهر اصل فرض الوقت ان العبد  
 مأمور باسقاطها بالجمعة قوله من خصائصها لاختصاص الجمعة بمكان فلا يمكن اقامتها  
 الا بالسعي اليها اما سائر الصلوات فلا يختص به ك م قوله فنزل منزلتها اقامة للسبب  
 العادي مقام المسبب احتياطاً قوله احتياطاً في تحصيل الجمعة ف ﴿ وكره للمعذور ﴾  
 والمسيجون ﴿ بخلاف اهل السواد ع ﴾ اداء الظهر بجماعة في المصر ﴿ للاخلال ﴾  
 بالجمعة لانها جامعة للجماعات والمعذور قد يقتدي به اما اهل السواد فلا جمعة عليهم  
 ﴿ ومن ادركها في التشهد اتم جمعة ﴾ وقال محمد رحمه الله ان ادرك اكثر الركعة ادرك ركوعها  
 الثانية بني عليها الجمعة والا بني عليها الظهر ه م وادراك اكثر الركعة نادرك ركوعها  
 ك م وقال لا يتم جمعة لانه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة  
 ﴿ واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام ﴾ وقال اذا خرج الامام فلا بأس بالكلام  
 قبل ان ينحطب واذا نزل قبل ان يكبر وله قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام

ذكر طويل يسمى خطبة وعند الشافعي  
 لا بد من خطبتين يشتمل كل منهما  
 على الصلاة والتحميد والوصية  
 بالنقوى والاولى على القراءة والثانية  
 على الدعاء للمؤمنين ﴿ والجمعة وم ﴾  
 ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا  
 قبل سجوده بدأ بالظهر وان بقي  
 ثلاثة او نفروا بعد سجوده اتمها والاذن  
 العام ومن صلح اماماً في غيرها صلح  
 فيها ﴿ اي ان ام المسافر او ﴾  
 المريض او العبد في الجمعة صحت  
 خلافاً لزفر له انها ليست بواجبة عليهم  
 فلنا اذا حضروا صلوا وادوا الجمعة  
 صارت فرضاً عليهم ﴿ وكره ظهر ﴾  
 معذور ومسيجون بجماعة في مصر يومها ﴿  
 لان الجمعة جامعة للجماعات فلا يجوز ﴾  
 الا جماعة واحدة ولهذا لا تجوز الجمعة  
 عند ابي يوسف بموضعين الا اذا  
 كان مصر له جانبان فيصير في حكم  
 مصريين كبغداد فيحوز حينئذ  
 في موضعين دون الثالثة وعند محمد  
 لا بأس بان يصلي في موضعين او  
 ثلاثة سواء كان للمصر جانبان او لم يكن  
 ولما ذكر حكم المعذور علم منه كراهة  
 ظهر غير المعذور بالطريق الاولى  
 ﴿ وظهر من لا عذر له فيه قبلها ﴾  
 قوله فيه اي في المصر ﴿ تم سعيه ﴾  
 اليها والامام فيها يبطله ادركها او  
 لا ﴿ هذا عند ابي حنيفة واما عندها ﴾  
 فلا يبطل ظهره الا ان يقتدي  
 ﴿ ومدركها في التشهد او في سجود ﴾  
 السهو يتها واذا اذن الاول تركوا

فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد يمتد طبعاً هـ م اي في النفس فيجوز بالاستماع او ان الطبع ينفضي بالتكلم الى المدف م في الكلام ع قوله صلى الله عليه وسلم رفعه غريب والمعروف انه من كلام الزهري رواه مالك في الموطاء واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام ولو تجرد المعنى الذي ذكره المصنف بقوله لان الكلام اخل عنه لاستقل بالمطلوب ف م فكيف به مع هذه الآثار وايضاً الفقهاء امناء الدين كالمحدثين على حد سواء فما ذكره الفقهاء في مؤلفاتهم الشهيرة ينبغي ان لا يتقاعد عن الاستدلال به وان لم يكن معروفاً في مؤلفات المحدثين الا اذا وجد معروف يناقضه ع ﴿ ويحب السعي وترك البيع ﴾ لنص فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع هـ ﴿ بالاذان الاول ﴾ لحصول الاعلام به ﴿ فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه ﴾ للتوارث ولم يكن في عهده عليه الصلاة والسلام الا هذا الاذن ولذا قيل انه المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع والا صح ان المعتبر هو الاول لحصول الاعلام به هـ قوله الا هذا اخرجه الجماعة الا مسكاً ف ﴿ واقم بعد تمام الخطبة ﴾ بذلك جريسي التوارث ي

### باب العيدين

﴿ تحب صلاة العيد ﴾ لمواظبته عليه الصلاة والسلام هـ م واما قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الاعرابي عقب سؤاله هل على غيرهن لا الا ان تطوع فلا أنه لا عيد على اهل البادية او انه كان قبل وجوبها ف م ﴿ على من تحب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة وندب في الفطر ان يطعم ويغتسل ﴾ لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان يغتسل في العيدين هـ وسفي البخاري كان عليه الصلاة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى ياكل تمرات وياكلهن ونواف م ﴿ ويتطيب ﴾ لانه يوم اجتماع فيسن فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة ﴿ ولبس احسن ثيابه ﴾ لانه صلى الله عليه وسلم كان له جبة فنك او صوف يلبسها في الاعياد هـ غريب قوله فنك حيوان يتخذ من جلده القرو ومن صوفه البرد فهم من عيني ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في العيدين برد حبري ﴿ ويؤدي صدقة الفطر ﴾ اغناء الفقير ليتفرغ قلبه للصلاة هـ ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان نؤديها قبل خروج الناس الى الصلاة ي ﴿ ثم يتوجه المصلي غير مكبر ﴾ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يكبر في طريق المصلي ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الاصل في التثناء الاخفاء والشرع ورد به في الاضحية لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر هـ قوله ان الاصل اخل قال تعالى اذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة هـ ف م قوله والشرع ورد الى النخ وهو قوله تعالى واذكروا الله في ايام

البيع وسعوا واذا خرج الامام حرم الصلاة والكلام حتى يتم خطبته واذا جلس على المنبر اذن ثانياً بين يديه واستقبلوه مستمعين ويخطب خطبتين بينهما قعدة قائماً طاهراً واذا تمت اقيم وصلى الامام بالناس ركعتين

### باب العيدين

حب يوم الفطر ان يأكل قبل صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدي فطرته ويخرج الى المصلى غير مكبر جهرًا في طريقه ﴿ نفي التكبير بالجهر

معدودات جاء في التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام ك والخلاف في الجهر  
لا في اصل التكبير ف م ومتنقل قبلها لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل  
ذلك مع حرصه على الصلاة تم قيل الكركعة في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة  
لانه عليه الصلاة والسلام لم يفعله قوله لم يفعل ذلك لما في الكتب الستة انه  
صلى الله عليه وسلم خرج وصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها والنبي بعدها محمول  
على المصلي لما روى ابن ماجه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ف م  
ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
العيد والشمس على قدر ربح او ربحين ولما شهدوا بالهلل بعد الزوال امر بالخروج  
الى المصلي من الفداء رواه الطحاوي ف م ويصلي ركعتين لما روي انه عليه  
الصلاة والسلام خرج يوم الاضحية فصلى ركعتين ولم يصل قبلها ولا بعدها ي  
مثنياً قبل الزوائد لان الثناء شرع في اول الصلاة فيقدم عليها كما يقدم على  
سائر الافعال وهي ثلاث في كل ركعة ويوالي بين القرائتين هذا قول ابن  
مسعود رضي الله عنه وهو قولنا وقال ابن عباس رضي الله عنهما يكبر في الاولى  
للافتتاح وخمسا بعدها وفي الثانية يكبر خمسا ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعاً وبعدها  
ان التكبير ورفع اليدين خلاف المعبود فكان الاخذ بالاكل اولي ثم التكبيرات من  
اعلام الدين حتى يجهزها فكان الاصل فيها الجمع وفي الركعة الاولى يجب الحاقها  
بتكبير الافتتاح لقوتها من حيث القرصية والسبق وفي الثانية لم يوجد الا تكبيرة  
الركوع فوجب الضم اليها والشافعي رحمه الله اخذ بقول ابن عباس الا انه حمل  
المروى كله على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خمسة عشر او ستة عشر م واعلم  
انه روى عنه عليه الصلاة والسلام ما يوافقه رأينا وما يوافقه رأي الشافعي وقال ابن  
حنبل رحمه الله ليس في تكبير العيد عنه صلى الله عليه وسلم حديث صحيح وانما  
آخذ فيه بفعل ابي هريرة رضي الله عنه قوله وقال ابن عباس النخ وروى عن ابن  
عباس كذهبننا فقوله مضطرب وقول ابن مسعود سالم من الاضطراب ف م قوله وفي  
رواية يكبر في الثانية ك قوله فكان الاصل فيها الجمع لان الجنسية علة الضم عناية  
قوله حمل المروى يعني المروى عن ابن عباس اثنتا عشرة او ثلاث عشرة ولم يذكر  
المصنف الروايتين هكذا بل ذكرهما كما ترى قوله فصارت التكبيرات عنده خمسة  
عشر النخ بالحاق الاصليات بالزوائد ف م قال الشارح ولم يذكر المصنف النخ حيث  
لم يذكر ضم الثلاث الاصول تكبيرة الافتتاح وتكبير في الركوعين الى الزوائد العشر  
في كل ركعة خمس او التسع في الاولى خمس وفي الثانية اربع فالجملة بعد الضم  
اما ثلاث عشرة او اثنتا عشرة والشافعي رحمه الله لما حمل كلا من الجملتين المذكورتين  
على الزوائد اعتبر اصولاً آخر غير الجملتين المذكورتين فالجملة اما ست عشرة وخمس  
عشرة م ويخطب بعدها خطبتين بذلك ورد النقل المستفيض م اي في

حتى لو كبر من غير جهر كان حسناً  
ولا يتنفل قبل صلاة العيد وشرط  
لها شروط الجمعة وجوبا واداء الا  
الخطبة في هذه العبارة ان  
صلاة العيد واجبة وهو رواية عن ابي  
حنيفة وهو الاصح وقد قيل انها سنة  
عند علمائنا فان محمداً قال عيدان  
اجتمعا في يوم واحد فالاولى سنة  
والثانية فريضة فاجيب بان محمداً انما  
سماها سنة لان وجوبها ثبت بالسنة  
ووقتها من ارتفاع ذكاء الى زوالها  
ويصلي بهم الامام ركعتين يكبر في الاحرام  
ويثنى ثم يكبر ثلاثاً ويقرأ الفاتحة  
وسورة ثم يركع مكبراً وفي الثانية  
يبدأ بالقراءة ثم يكبر ثلاثاً واخرى  
للكركع ويرفع يديه في الزوائد  
ويخطب بعدها خطبتين

اصل الخطبة اما على هذه الكيفية فلا الا ما روى ابن ماجه عن جابر حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر او ضحى فخطب قائماً ثم قعد فعبدة ثم قام فم يعلم فيها احكام صدقة الفطر لانها لاجله شرعت ولم يقضى ان قامت مع الامام اي صلى الامام ولم يدركه لان الصلاة بهذه الكيفية لم تعرف قرينة الا بشرائط لم تتم بالمنفرد وتؤخر بعذر الى الغد اذ قد ورد فيه الحديث الذي تقدم فقط لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا انا تركناه بالحديث وقد ورد بالتأخير الى اليوم الثاني عند العذر والحديث تقدم عند قول المصنف من ارتفاع الشمس وهي احكام الاضحية لكن هنا يؤخر الاكل عنها لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام كان لا يطعم يوم الفطر حتى يرجع فياكل من اضحيته رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم ويكبر في الطريق جهراً لانه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الطريق ويعلم الاضحية وتكبير التشريق في الخطبة لانه مشروع الوقت وما شرعت الخطبة الا لتعاليمه وتؤخر بعذر الى ثلاثة ايام لان الصلاة موقوفة بوقت الاضحية فيقيد بابائها لكنه مهيء بالتأخير من غير عذر لانه خلاف المنقول والتعريف ليس بشيء وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيهاً بواقفي عرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بمكان مخصوص فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك وسن بعد فجر عرفة الى ثمان مرة الله اكبر الى آخره وقالوا الى عصر آخر ايام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم فاخذوا بقول علي رضي الله عنه اخذ بالاكثرو اذ هو الاحتياط في العبادات واخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود رضي الله عنه اخذ بالاقل لان الجهر بالتكبير بعده والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد هذا هو المأثور عن الخليل عليه الصلاة والسلام م قوله بقول علي رضي الله عنه رواه ابن ابي شيبة ومحمد بن الحسن قوله بقول ابن مسعود رواه ابن ابي شيبة قوله هو المأثور لم يثبت اهل الحديث ذلك ورواه ابن ابي شيبة عن علي وابن مسعود م بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة وقالوا يجب على كل من صلى المكتوبة وله ان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط والاقتداء يجب على المرأة والمسافر بطريق التبعية

### باب الكسوف

يُصلي ركعتين كالنفل وقال الشافعي رحمه الله في كل ركعة ركعتان له ماروت عائشة رضي الله عنها ولنا رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال فكان الترجيح لروايته قوله ماروت عائشة اخرجه الستة عنها قوله ابن عمر لعله تضعيف ابن عمر ويعني عبد الله بن عمرو بن العاص لانه لم يوجد عن ابن عمر بن الخطاب واخرجه ابو داود والنسائي والترمذي عن عمرو بن العاص واخرج ابو داود من حديث

يعلم فيها احكام الفطرة ومن فائته مع الامام لم يقضى اي ان صلى الامام ولم يصل رجل معه لا يقضى ويصلي عداً بعذر لا بعده والا ضحى كالنظر احكاماً لكن هنا ندب الامساك الى ان يصلي ولا يكبر الاكل قبلها هو المختار ويكبر جهراً في الطريق ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والاضحية ويصلي بعذر او بخيره اياها لا بعدها والاجتماع يوم عرفة تشبهاً بالواقفين ليس بشيء فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرف قرينة واما في غيره فلا ويجب تكبير التشريق وهو قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد من فجر عرفة عقيب كل فرض اذرى جماعة مستحبة احتراز عن جماعة النساء وحدهن على المقيم بالمصر ومقتدية برجل ومسافر مقتد بمتبع الى عصر العيد وقالوا الى عصر آخر ايام التشريق وبه يعمل ولا يدعه المؤتمرون ولو تركه امامه

نعمان بن بشير قال عليه الصلاة والسلام فاذا رايتم ذلك فصلوا كاحدت صلاة صليتموها من المكتوبة وروى ابو داود ايضا عن قبيصة الهلالي قال عايه الصلاة والسلام فاذا رايتموها فصلوا كاحدت صلاة صليتموها من المكتوبة واحدت ما صلاه هو الصبح لان كسوفها كان عند ارتفاعها قدر رعين على ما في حديث سمرة واخرج البخاري مرفوعا فصلوا حتى يكشف ما بكم فهذه احاديث منها الحسن تعددت طرقه فيرتقي الى الصحة ومنها الصحيح فكافأت حديث الركوعين سلمنا انه اقوى سنداً لكن فيه اضطراب وهو من اسباب الضعف فروى مسلم عن عائشة انها بثلاث ركعات وروى مسلم عن جابر ست ركعات في اربع سجعات وروى مسلم عنه ايضا فكانت اربع ركعات واربع سجعات واخراج مسلم اربع ركعات عن ابن عباس وفي لفظ ثمان ركعات في اربع سجعات واخرج ابو داود عن ابي ابن كعب رضي الله عنه خمس ركعات وهذه كلها مرفوعة ولهذا الاضطراب الكثير حمل بعض مشايخنا روايات الركوعين على انه عليه الصلاة والسلام لما اطال الركوع اكثر من المعبود ولا يسمعون له صوتاً رفع من خلفه عليه الصلاة والسلام على توهم رفعه عليه الصلاة والسلام وعدم مباحهم الانتقال فرفع من خلفهم وهكذا فلما رأوا انه عليه الصلاة والسلام لم يرفع انتظروا لعله عليه الصلاة والسلام يدركهم فلما يشوارجعوا الى الركوع فظن من خلفهم انه ركوع بعد ركوع فرووا كذلك فم وايضاً هنا احتمال ان احد الركوعين كان بدلاً عن سجود التلاوة لكنه لا ينهض حجة على من لا يرى اجزاء الركوع عن سجود التلاوة ع وقيل انه عليه الصلاة والسلام كان يرفع رأسه ليختبر هل انجلت الشمس فظنه بعضهم ركوعاً وقوله عليه الصلاة والسلام فصلوا كاحدت صلاة صليتموها الاخذ به اولي لانه امر وهو مقدم على الفعل ي م **وامام الجمعة** لما ذكر في اشتراط السلطان او نائبه في الجمعة ع **بلا جهر** خلافاً لما وله قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجا وحكي سمرة صلاته عليه الصلاة والسلام وقال لم نسمع له صوتاً وقال ابن عباس رضي الله عنهما ما سمعت له حرفاً وحديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها محمول على انه عليه الصلاة والسلام جهر بآية او آية ليعلم ان فيها القراءة ي م قوله وحكي سمرة قال الترمذي حسن صحيح ف **وخطبة** لانها لم تنقل ه لانه عليه الصلاة والسلام امر بالصلاة ولم يأمر بالخطبة وحديث عائشة انه عليه الصلاة والسلام انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يجسفان لموت احد ولا لحياته الحديث محمول على انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك رداً لقولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم ي م لا لانه شرع مستمر ع **ثم يدعو حتى تجلي الشمس** الحديث اذا رايتموها فادعوا الله وصلوا حتى تجلي الشمس ي م **والا صلوا فرادي** تحوزاً عن الفتنة ه في التقدم والتقديم ع **كالخسوف** لتعذر الاجتماع او لخوف الفتنة **والظلمة**

والريح والفرع ﴿ لان ذلك كله من الايات المخفوفة ي

﴿ باب الاستسقاء ﴾

﴿ له صلاة ﴾ غير مستنونة وهذا لا يتنافى التدب ع ﴿ لا بجماعة ﴾ وقالوا يصلي الامام ركعتين لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى في ركعتين كصلاة العيد قلنا فعله مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة هم قوله وقالوا يصلي الخ اي بجماعة يم قوله لما روى البخ في السنن الاربع وصححه الترمذي ف ﴿ ودعاء واستغفار ﴾ لنص استغفروا ربكم انه كان غفارا \* الآية واستسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ترو عنه الصلاة ه اي في تلك الواقعة فلا تنافي وقوعها في غيرها ف م ﴿ لا قلب رداء ﴾ خلافاً لمحمد ولما انه دعاء كسائر الادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام فقد كان نفاؤلاً ه م لا استثناءً لانه فعل امر لا يرجع الى معنى العبادة صرح بالتفاوت في المستدرك من حديث جابر وصححه ف م قال الشارح معنى العبادة وهو ما فيه اتعاب النفس بسبب محبوبها كالمال في الزكاة وكلما كول في الصوم او اتعاب البدن كما في الصلاة والحج وكلاهما منتف في قلب الرداء لان الرداء ليس من اعضائه حتى يتأثر بالقلب ع ﴿ وحضور ذمي ﴾ لانه لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم لعنة ﴿ وانما يخرجون ثلاثة ايام ﴾ لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار ي

﴿ باب الخوف ﴾

﴿ ان اشتد الخوف من عدو او سبع ﴾ الشرط انما هو حصور العدو ولا اشتداد الخوف ف م ﴿ وقف الامام طائفة بازاء العدو ﴾ بحيث لا يلحقهم اذا هم ي ﴿ وصلى بطائفة ركعة او ركعتين لو مقيماً ﴾ لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ه رواه مسلم لكن ليس فيه انه الظهر والاولى التمسك بالدلالة لانها لما شطرت في السفر للخوف فكذا في الحضر لذلك ف م ﴿ ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك الطائفة وصلى بهم ما بقي وسلم وذهبوا اليهم وجاءت الاولى واتموا بلا قراءة ﴾ لانهم لاحقون ي ﴿ وسلموا ومضوا تم الاخرى واتموا بقراءة ﴾ لانهم مسبقون ي والاصل فيه رواية ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلنا ه وفيه خفيف الجزوي وليس بالقوى ولا يحفى ان حديث ابن مسعود انما يدل على بعض المطلوب لكن روى تمام صورة الكتاب موقوفاً على ابن عباس من رواية ابي حنيفة ذكره محمد في كتاب الآثار ولا مجال فيه للرأي لانه تفسير بالمنافي في الصلاة فالموقوف فيه كالرفوع ف م وابو يوسف رحمه الله انكر شرعيتها في زماننا هم لان جواز الصلاة مع المنافي على خلاف القياس فيراعي جميع شرائط الوارد فيها وقد قال تعالى واذا كنت فيهم \* قلنا ان الصحابة فعلوها بعده عليه الصلاة والسلام من غير تكبير فدل اجماعهم على علمهم بعدم الاختصاص بكونه عليه الصلاة والسلام فيهم ف م ﴿ وصلى في المغرب بالاولى

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

﴿ اذا اشتد خوف عدو جعل الامام الناس امة نحو العدو وصلى باخرى ركعة ان كان مسافراً وركعتين ان كان مقيماً ومضت هذه اليه ﴾ اية ذهبت هذه الطائفة الى العدو ﴿ وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهبت اليه ﴾ اي ذهبت هذه الطائفة الى العدو ﴿ وجاءت الاولى واتمت بلا قراءة ثم الاخرى بقراءة وفي المغرب يصلي بالاولى



ركعتين وبالثانية ركعة ﴿ لان نصف ركعة واحدة غير ممكن لجعلها في الاولى  
اولى بحكم السبق ﴾ ومن قاتل بطلت صلاته ﴿ لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن  
اربع صلوات يوم الخندق ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها قيل فيه نظر لان  
آية الخوف نزلت بعد الخندق في الصحيح قلنا تأخر نزولها لا يضر مسئلتنا الثابتة  
بالخندق لان غاية ما في الآية اخذ الاسلحة وهو يفيد حل القتال بعد احرام الصلاة  
بعد ان كان حراماً وحله لا ينافي وجوب استئناف الصلاة بالقتال لانه ليس من  
اعمال الصلوات وهذا كاتخاذ الفريق بعمل كثير قال الشارح لان آية الخوف  
نزلت بعد الخندق فهي ناسخة له لما فيها من قوله تعالى وليأخذوا حذرهم واسلحتهم  
والامر باخذ السلاح في الصلاة انما هو للقتال فافاد عدم فسادها به قلنا شرط النسخ  
المنافاة بين النصين ولا منافاة هنا لان غاية ما في الآية النسخ والاية في الحزب الثالث  
من سورة النساء ﴿ وان اشتد الخوف صلوا ركبتاً ﴾ قال تعالى فان خفتم فرجالاً  
او ركبتاً \* ﴿ فرادى ﴾ لاتعدام اتجاه المكان ﴿ بالاياء الى اي جهة قدر ﴾  
للضرورة ﴿ ولم تجز بلا حضور عدو ﴾ لعدم الضرورة

### ﴿ باب الجنائز ﴾

ولي المحتضر القبلة على يمينه ﴿ اعتباراً بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه  
﴿ ولقن الشهادة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا  
الله والمراد الذي قرب من الموت ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اخرجوه الجماعة  
الا البخاري قوله والمراد الذي قرب انخ من قبيل من قتل قتيلاً فله سلبه وعندني  
ان مبنى هذا الجواز عند اكثر مشايخنا على ان الميت لا يسمع لنص وما انت بسمع  
من في القبور \* وانك لا تسمع الموتى \* فقد شبه الكفار بالموتى لافادة تعذر سماعهم  
وهو فرع عدم سماع الموتى واجابوا عن حديث اهل القلب ما انتم باسمع لما اقول  
منهم تارة بانه رده عائشة رضي الله عنها للآيتين وتارة بانه خصوصية له عليه  
السلام وتارة بانه ضرب المثل كما قال علي ويرد عليهم ما في مسلم ان الميت ليسمع  
قريح نعالهم اذا انصرفوا الا ان ينفصوا ذلك بلول الوضع جمعاً بينه وبين الآيتين  
فم ﴿ فان مات شد لحياه ونغمضه ﴾ بذلك جرى التوارث وفيه تحسينه  
فيستحسن ه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ابي سلمة فاغمضه ثم قال ان  
الروح اذا قبض يتبعه البصر ﴿ ووضع علي سرير ﴾ لينصب عنه الماء ﴿ بمجر  
وترا ﴿ تعظيماً وازالة للرأفة الكريمة واما الايثار فللقوله عليه الصلاة والسلام ان  
الله وثر يجب الوترى \* ﴿ وسر عورته ﴾ اقامة لواجب الستر ويكتفي بستر العورة  
الغليظة وهو الصحيح تيسيراً ه قوله اقامة الستر قال عليه الصلاة والسلام  
لعلي رضي الله عنه لا تنظر الى نخذ حي ولا ميت قوله تيسيراً وفي النوادر يستر  
من سرته الى ركبته ﴿ وجرد ووضى ﴾ لان الوضوء سنة الاغتسال ﴿ بلا

ركعتين وبالاخرى ركعة ﴿ اعلم  
انه لم يذكر الفجر لكنه يفهم حكمه  
من حكم المسافر فالعبارة الحسنة ما  
حررت في المختصر وهو قوله صلى  
بأخرى ركعة في الثنائي وركعتين في  
غيره فالثنائي يتناول الفجر وظهر  
المسافر وعصره وعشاءه وفي غير  
الثنائي يتناول الثلاثي اي المغرب  
وظهر المقيم وعصره وعشاءه ﴿ وان  
زاد الخوف صلوا ركبتاً فرادى  
بالاياء الى ما شاؤوا ﴿ ان عجزوا عن  
التوجه ويفسدهما القتال والمشى  
والركوب

### ﴿ باب الجنائز ﴾

﴿ من المحتضر ان يوجه الى القبلة على  
يمينه واختير الاستلقاء بلقن الشهادة  
فان مات شد لحياه ويغمض عيناه ويحجز  
تحتة وكفنه وترا ووضعه على التخت  
ويجرد وبستر عورته ويوضأ بلا

مضمضة واستنشاق \* لتعذر اخراج الماء منه \* وصب عليه ماء \* اعتباراً  
بجمال الحياة \* مغلي \* سدر \* قال عليه الصلاة والسلام في الذي وقصته راحلته  
اغسلوه بماء وسدر فمبالغة في التنظيف فان لم يكن فالماء القراح لحصول اصل  
المقصود \* او حرص \* هو الاسنان ف \* والا فالقراح \* اي الخالص ف  
\* وغسل رأسه \* ان كان فيه شعرف \* ولحيته \* ليكون انظف \* بالحطمي \*  
نبت بالعراق در \* واضطجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت  
منه \* لان السنة هي البداية باليمين \* قال عليه الصلاة والسلام ابدوا بيمينها  
ومواضع الوضوء منها رواه البخاري ف م \* ثم على يمينه كذلك ثم اجلس مسنداً  
اليه \* ليسيل ما بقي في المخرج ولا تبتل اكفانه في الآخرة \* وكأنه اراد بالمخرج  
البطن وما بقي فيه ما استعد منه للخروج وبالابتلال التلوث ولم يصرح به رعاية  
للادب وقوله في الآخرة اي في المدة الآخرة وفي الدر المختار ويمسح بطنه رقيقاً  
وما خرج منه يغسله ثم بعد افعاده يضعه على شقه الايسر وهذه غسلة نالته ليحصل  
المسنون اه وفي الكفاية وعن ابي حنيفة ان افعاده ومسح بطنه يكون قبل الغسل  
ليقع الغسل ثلاثاً بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية ان المسح بعد الغسل مرتين  
اقدر على اخراج النجاسة لاحتمال انعقاد النجاسة فتخلل بالغسل مرتين بماء حار اه م ع  
\* ومسح بطنه رقيقاً وما خرج منه غسله ولم يعد غسله \* لان الغسل عرفناه بالنص  
وقد حصل مرة \* قوله عرفناه بالنص اي مع قيام سبب الحدث وهو الموت ف  
\* وينشف بثوب \* ثلاثاً يبتل الاكفان \* وجعل الحنوط \* اي الطيب ي  
\* على رأسه ولحيته \* لما روي ان علياً امر بذلك واستعمله انس وابن عمر رضي  
الله عنهم ولا بأس بسائر انواع الطيب غير الزعفران والورد في حق الرجال دون  
النساء \* والكافور على مساجده \* لان الطيب سنة والمساجد اولى بزيادة  
الكرامة \* اخرج الحاكم عن ابي وائل قال كان عند علي رضي الله عنه مسك فاوصى ان  
يحنط به وقال هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن ابي شبة  
البيهقي ف \* ولا يسرح شعره ولحيته ولا يقص ظفره وشعره \* لقول عائشة رضي  
الله عنها على م نصوص ميثم \* ولان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها  
\* نصوص من نصوت الرجل اخذت ناصبته وكان عائشة كرهت تسريح رأسه وانه  
لا يحتاج الى ذلك فجعلته بمنزلة الاخذ بالناصية كـ ثنغيراً عنه ف \* وكفنه سنة  
ازار \* من القرن الى القدم \* وقبص \* من العنق الى القدم \* ولقافة \* بالزيادة  
على الازار بقدر العقدع لما روي انه عليه الصلاة والسلام كف في ثلاثة اثواب  
سحوية ولانه اكثر ما يلبسه في حياته عادة فكذا بعد مماته \* قوله لما روي الخ في  
الكتب الستة السحول بفتح السين وهو المشهور بـ بة بالين ف \* وكفاية ازار ولقافة \*  
لقول ابي بكر رضي الله عنه اغساوا توبي هذين وكننوني فيها ولانه ادنى لباس  
الاحياء \* قوله لقول ابي بكر رضي الله عنه رواه الامام احمد في كتاب الزهد وعبد

مضمضة واستنشاق \* خلافاً للشافعي  
\* ويقاض عليه ماء مغلي \* سدر او  
حرص والا فالقراح \* اي فان لم  
يكن فالماء القراح \* ويقسل رأسه  
ولحيته بالحطمي ثم يضع على يساره  
ويغسل حتى يصل الماء الى التخت  
ثم على يمينه كذلك \* وانما قدم  
الاضجاع على اليسار ليكون البداية  
في الغسل بجانب يمينه \* ثم يجلس  
مسنداً ويمسح بطنه برفق وماخرج  
يفسل ولم يعد غسله ثم ينشف بثوب  
ولا يقص ظفره ولا يسرح شعره \*  
خلافاً للشافعي \* ويجعل الحنوط  
على رأسه ولحيته والكافور على  
مساجده وسنة الكفن له ازار وقبص  
ولقافة واستحسن المتأخرون العامة  
ولها درع وازار وخمار ولقافة وخرقة  
تربط بهاتديها وكفاية له ازار ولقافة

الرزاق وعارضه ما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال ارجو فيا بيني وبين الليل فنظر الى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزبدوا عليه ثوبين فكفوني فيها والردع بالمهمات الاثر واذا وقع التعارض بين حديثي تكفين ابي بكر لان سند عبد الرزاق لا ينقص عن سند البخاري فالشاهد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور في الكتب السنة في المحرم الذي وقصته ناقته قال عليه الصلاة والسلام وكفوه في ثوبين وفي لفظ في ثوبيه ف م \* وعقد ان خيف انتشاره \* صيانة عن الكشف \* وضرورة ما يوجد \* لان مصعب بن عمير حين استشهد كفن في ثوب واحد \* اخرجه الجماعة الا ابن ماجه ف م \* وكفنها سنة درع \* اي قميص در \* وازار وخمار وخرقة تربط بها تديها \* لحديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ابنته خمسة اثواب ولانها تخرج فيها حالة الحياة \* قوله ام عطية قيل الصواب ليلي بنت قائف قالت كنت فمين غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم المحفة ثم ادرجت بعد في الثوب الآخر رواه ابو داود وفيه نظر اذ لا مانع من حضور ام عطية غسل ام كلثوم وقد روى حضور ام عطية غسل ام كلثوم ابن ماجه باسناد صحيح والحقا جمع حقوه معقد الازار سمي الازار به للحجورة ف م \* وكفاية ازار ولفافة وخمار \* لانها اقل ما تلبسه المرأة حال حياتها وتجاوز الصلاة فيها من غير كراهة نكدا بعد موتها وما دون ذلك كفن ضرورة ي م \* تلبس الدرع اولاً ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوقه تحت اللفافة \* ثم الازار تحت اللفافة \* والخرقة فوق الاكفان كلها كيلا ينتشر على ما في شرح الكنز وعرضها ما بين الندي الى السرة وقيل الى الركبة ف م \* وتجمر الاكفان اولاً وترا \* لانه عليه الصلاة والسلام امر باجمار اكفان بنته وترا والاجمار هو التطيب \* قوله امر الخ غريب وفي لفظ البيهقي جروا كفن الميت ثلاثا قيل سنده صحيح ف م

ولها ثوبان وخمار \* الثوبان الازار واللفافة \* ويبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم يقمص الميت ويوضع على ازار ثم يلف يسار ازاره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم الخمار فوقه تحت اللفافة ويقعد الكفن ان خيف انتشاره وصلاته فرض كفاية \*

### فصل السلطان احق بصلاته \*

لان في التقدم عليه ازدراء به \* وهي فرض \* بالاجماع والسند آية وصل عليهم \* ف م \* كفاية \* لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على صاحبكم والامر للوجوب ولو كان فرض عين اصلى عليه الصلاة والسلام ي \* وشرطها اسلام الميت وطهارته \* اما الاسلام فلاية ولا تصل على احد منهم مات ابداً يعني المناققين وهم الكفرة ولانها شفاعة للميت اكرامه والكافر لا تنفعه الشفاعة ولا يكرم واما الطهارة فلانه امام من وجه لا شترط وضعه امام القوم وهو ثم من وجه بدليل انه يصلي على الصبي والمرأة فيعطي له حكم الامام في الطهارة ان امكن غسله بان لم يدفن وحكم المؤتم ان دفن بلا غسل فيصل على قبره ي م \* تم القاضي ان حضر \* لانه صاحب ولاية

ثم امام الحى \* لانه رضى حال حياته \* ثم الولي \* على ترتيب الارث لانه اقرب الناس اليه والولاية له في الحقيقة كما في غسله وتكفينه وانما يقدم السلطان تحامياً عن الازدراء به ي م \* وله ان ياذن لغيره \* لان التقدم حقه فله ابطاله ي م \* فان صلى غير الولي والسلطان \* والقاضي وناثبه \* اعاد الولي \* ي الوارت بدليل قول الشيخ محمد امين مفهومه ان غير الولي كالسلطان لا بعيد اذا صلى غيره ممن ليس له حق التقدم معه الا ان يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاولى ان يقول اعاد من له حق التقدم اه ع لان الحق له \* ولم يصل غيره بعده \* لان الفرض يتأدى بالاول والتنفل بها غير مشروع ولذا راينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كما وضعه قوله غير مشروع الا في حق الولي واما ما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعد ما صلى عليه اهله فلانه عليه الصلاة والسلام كان له حق التقدم مفاده ان للسلطان حق الاعادة اذا صلى غيره الا ان يقال انه خصوصية له صلى الله عليه وسلم بدليل انه ذكر في الحديث صلاة اهله عليه والحال انه قد ذكر في السراج والمستصفي ان الولي اذا صلى عليه فليس للسلطان حق الاعادة اه م ع \* وان دفن بلا صلاة صلى على قبره \* لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار ه رواه ابن حبان وصححه الحاكم ورواه مالك في الموطاء وفي الصحيحين اتى النبي عليه الصلاة والسلام على قبر منبوذ وصفهم خلفه فكبر اربع تكبيرات ف م \* ما لم يتفسخ \* والمعتبر اكبر الرأي في ذلك لاختلاف الحال والزمان والمكان ه قوله الحال سمنا وهزلاً قوله الزمان حرراً وبردأ ف \* وهي اربع تكبيرات \* لانه عليه الصلاة والسلام كبر اربعاً في آخر صلاة صلاها فنسخت ما قبلها ه روى ابو عمر في الاستذكار كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز اربعاً وخمسة وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج الى المصلي وصف الناس وراءه وكبر اربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وسلم على اربع حتى توفاه اه عز وجل ف \* بشاء بعد الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية \* لان البداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء \* ودعاه بعد الثالثة وتسليمتين بعد الرابعة \* روى ابو داود والنسائي في الصلاة والترمذي في الدعوات سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو لم يجيد ولم يحمد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال عجل هذا ثم دعاه فقال له اذا صلى احدكم فليبدأ بتحميد الله تعالى والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء صححه الترمذي ف م \* فلو كبر خمسة لم يتبع \* لانه منسوخ لما رويوا ينتظر تسليمة الامام وهو المختار ه وما روى ان علياً رضي الله عنه كبر خمسة ففاته ان اجتهاده كان عدم النسخ ف م \* ولا يستغفر لصبي \* لانه لا ذنب له ي \* ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا اجرأ وذخراً واجعله لنا شافعاً ومشفعاً وينتظر المسبوق ليكبر معه \* وقال ابو يوسف رحمه الله

اي ان ادى البعض سقط عن الباقي وان لم يؤد واحد يأم الجميع \* وهي ان يكبر رافعاً يديه ثم لا رفع بعدها \* خلافاً للشافعي \* ويثنى ثم يكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويسلم ولا قراءة فيها \* خلافاً للشافعي \* ولا تشهد ويقول في الصبي بعد الثالثة اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا ذخراً اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً \* اي اجرأ يتقدمنا واصل الفارط والفرط فيمن يتقدم الواردة كذا في المغرب والمشفع الذي يعطى الشفاعة والدعاء البالغين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثاننا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وانما قال في الاول الاسلام وفي الثاني الايمان لان الاسلام والايمان وان كان متحدين فالاسلام بنبي عن الانقياد فكانه دعا في حال الحياة بالايمان والانقياد واما عند الوفاة فقد دعا بالتوفي على الايمان وهو التصديق والاقرار واما الانقياد وهو العمل بغير موجود في حال الوفاة \* ويقوم المصلي بحذاء صدر الميت والاحق بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام الحى ثم الولي

يكبر كما حضر ولها ان كل تكبيرة قائمه مقام الركعة والمسبوق لا يبتدأ بما فاتته اذ هو منسوخ ه قوله كل تكبيرة قائمه مقام الركعة لقول الصحابة رضي الله عنهم اربع كاربع الظهر فوله اذ هو اي ابتداء المسبوق بما فاتته ع قوله منسوخ رواه احمد والطبراني مرسلًا وكذا عبد الرزاق والشافعي مرسلًا ف م لا من كان حاضرا ه بان كان واقفا حيث يجزئه الدخول في صلاة الامام مجتبي ش لانه بمنزلة المدرك ه اذ لو شرط المعية في التكبير لضاق الامر جدا ف م ه ويقوم للرجل والمرأة بجذاء الصدر ه لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى ايمانه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم من الرجل بجذاء رأسه ومن المرأة بجذاء وسطها لان انسا رضي الله عنه فعل كذلك وقال هو السنة قلنا تا و يله ان جنازتها لم تكن منعوشة فخال بينها وبينهم ه وايضا الصدر وسط فوقة الرأس واليدان وتحتة البطن والفخذان قوله لان انسا فعل كذلك رواه ابو داود والترمذي قوله هو السنة اي فعله عليه الصلاة والسلام ف م ه ولم يصلوا ركبا ه استخسانا ويجوز قياسا لانه دعاء وجه الاستخسان انها صلاة من وجه لوجود التحريمة فلا يجوز تركه بلا عذر احتياطًا ه ويشترط لها ما بشرط للصلاة ف م ه ولا في مسجد ه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له ولانه بني لاداء المكتوبات ولانه يشمل تلويث المسجد وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلاف المشايخ ه والحديث رواه ابو داود وابن ماجه وفي مسلم لما توفي سعد بن ابي وقاص قالت عائشة ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه فانكر ذلك عليها فقالت والله لقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابن يضاء في المسجد سهل واخيه قلنا واقعة حال ولا عموم فيجوز كون ذلك لضرورة كونه عليه الصلاة والسلام معكثرا ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل على انه استقر الامر بعد ذلك على تركه قوله اختلاف المشايخ فقائل بالكراهة لان بناء المساجد للمكتوبة وتوابعها كالنفل والذكر وتدريس العلم وقائل بعدمها لانها انما كانت لاحتمال تلويث المسجد والاول اوفق لاطلاق حديث من صلى الخ ف م ه ومن استهل صلى عليه والا لا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا استهل المولود صلى عليه وان لم يستهل لم يصل عليه ولان الاستهلال دلالة الحياة فتحقق في حقه سنة الموتى ه والحديث اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن جابر وصححه ابن حبان والحاكم قال الترمذي روى موقرًا ومرفوعًا وكان الموقف اصح اه والمختار عند تعارض الوقف والرفع تقديم الرفع لا الترجيح بالاخص والاكثر وما رواه الترمذي وصححه انه عليه الصلاة والسلام قال السقط يصلي عليه فبيح والمنع مقدم على الاباحة ف م وغير المستهل يغسل في غير ظاهر الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار ه كصبي سبي مع احدا ه الا ان يسلم احدها ه لانه يتبع خير الابوين دينًا ه قال عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه ف ه او هو ه لانه صح اسلامه

على ترتيب العصابات ولا باس باذنه في الامامة فان صلى غيرهم بعيد الولي ان شاء ولا يصلي غيره بعده ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن انه نفس ه وقد رثثة ايام ه ولم يجوز ركبا استخسانا ه الاستخسان هو الدليل الذي يكون في مقابلة القياس الذي يسبق اليه الافهام والقياس هنا ان يجوز ركبا لانه ليس بصلاة لعدم الاركان بل هو دعاء والاستخسان انها هي صلاة من جهة لوجود التحريمة فلا يترك القيام من غير عذر احتياطًا ه وكرهت في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشايخ ه اختلف المشايخ بناء على ان علة الكراهة عند البعض توهم تلويث المسجد فان كان الميت خارجه لا يكره عندهم وعند البعض ان المسجد لم يبن الا للصلاة الخمس فالميت وان كان خارجا يكره عندهم ايضا ه ومن ولد فمات ممى وغسل وصلى عليه ان استهل والا ادرج في خرفة ولم يصل عليه وغسل وهو المختار ه وفي ظاهرها الرواية انه لا يغسل لكن المختار هو الاول ه صبي سبي فمات ان سبي بلا احدا بويه او مع احدها فاسلم عاقلا او احدهما صلى عليه والا فلا ه فانه اذا سبي بلا احد ابو به يكون مسلما تبعًا للدار فيصل عليه وان سبي مع احد بويه فحينئذ لا يكون تبعًا لاحدهما فيصل عليه

استحساناً ﴿١﴾ او لم يسب احدهما معه ﴿٢﴾ لظهور تبعية الدار ﴿٣﴾ ويفسل ولي ﴿٤﴾ قريب  
 ﴿٥﴾ مسلم الكافر ويكفنه ويدفنه ﴿٦﴾ بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه ابي  
 طالب لكن يفسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة ويحفر حفرة من غير مراعاة  
 التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقي هـ والحديث رواه ابن سعد في الطبقات وليس  
 في طرق حديث علي رضي الله عنه حديث صحيح لكن طرقة كثيرة والاستحباب  
 يثبت بالضعيف ف م ﴿٧﴾ ويؤخذ سريره بقوائمه الاربع ﴿٨﴾ وقال الشافعي رحمه الله  
 يحملها رجلان يضعها السابق على اصل عنقه والثاني على صدره ولنا ورود السنة بذلك  
 وفيه تكثير الجماعة وزيادة الاكرام والصيانة هـ روى عن ابن مسعود رضي الله عنه  
 ان من السنة ان تحمل الجنازة من جوانبها الاربع لقوله عليه الصلاة والسلام من  
 حمل الجنازة من جوانبها الاربع غفر له مغفرة موجبة لك قوله روى ابن مسعود رواه  
 عبد الرزاق وابن ابي شيبة ورواه ابن ماجه ولفظه من اتبع الجنازة فليأخذ بجوانب  
 السرير كلها فانه من السنة فوجب الحكم بان هذا هو السنة وان خلافه ان تحقق من  
 بعض السلف فلعارض ولا يجب على المناظر تعيينه وقد يتساء فيدي بمحتلات مناسبة  
 كضييق المكان او كثرة الناس او قلة الحاملين ف م ﴿٩﴾ ويجعل به بلا خيب ﴿١٠﴾ لانه عليه  
 الصلاة والسلام حين سئل عنه قال مادون الخشب هـ أخرجه ابو داود والترمذي وهو  
 مضعف واصل الاسراع أخرجه السنة ف م ﴿١١﴾ وجلس قبل وضعه ﴿١٢﴾ لانه قد تقع  
 الحاجة الى التعاون والقيام امكن ﴿١٣﴾ ومشى قدامها ﴿١٤﴾ لحديث البراء بن عازب قال  
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة وعن ابي هريرة مرفوعاً حق  
 المسلم على المسلم خمس وعده منها اتباع الجنازة والاتباع انما يقم على التالي وعن علي  
 رضي الله عنه انه كان يمشي خلفها وقال فضل الماشي خلفها على الماشي امامها كفضل  
 الصلاة المكتوبة على النافلة وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله وروى ان ابن عمر  
 مشى خلفها فسأله نافع كيف المشي في الجنازة خلفها ام امامها فقال اما تراني امشي  
 خلفها لكن عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين يديها  
 وابو بكر وعمر وعن انس مثله فعلم ان في المشي امامها فضيلة وخلفها افضل اصدور  
 الامر ولذا مشى ابن عمر خلفها مع انه الراوي لمشيته عليه الصلاة والسلام امامها  
 وابو بكر وعمر كانا يعلمان ذلك لكنهما سهلان يسهلان على الناس قيل لانهن شفعاء  
 والشفيع يتقدم قلنا ان المصلي عليها شفيع ويتأخر وان الشفيع يتقدم عادة عند خوف  
 بـاش المشفوع عنده ليمتعه الشفيع وذلك منتفها نـ م ﴿١٥﴾ وضع قدامها على يمينك ﴿١٦﴾  
 ايثاراً للتيامن ﴿١٧﴾ ثم مؤخرها ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها ويحفر القبر بلحده ﴿١٨﴾  
 لان الشق فعل اليهودك لقوله عليه الصلاة والسلام الحمد لنا والشق لغيرنا هـ رواه  
 الترمذي وفيه عبد الاعلى قال وفيه مقال واخرج مسلم عن سعد بن ابي وقاص انه  
 قال في مرضه الذي مات فيه الحدوا لي لحداً وانصبوا علي اللبن نصباً كما صنع  
 بـ ول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن حبان في صحيحه عن جابر انه عليه

والا فلا اي ان سبي مع احد ابويه  
 ولم يسلم احد من ابويه ولا هو عاقل  
 لا يصلي عليه فهذا يشتمل ما اذا لم  
 يسلم اصلاً او اسلم وهو غير عاقل  
 فان اسلم هو والحال انه عاقل فاسلامه  
 صحيح فيصلي عليه وان اسلم احدهما  
 يكون مسلماً تبعاً له ﴿١٩﴾ كافر مات  
 بفسل وليه المسلم غسل النجس ﴿٢٠﴾ اي  
 يصب عليه الماء على الوجه الذي  
 يفسل النجاسات لا كما يفسل المسلم  
 بالبداية بالوضوء وبالميامن ﴿٢١﴾ ويلقه  
 في خرقة ويحفر حفرة ويلقيه فيها  
 وسن في حمل الجنازة اربعة وارث  
 تضع مقدمها ثم مؤخرها على يمينك ثم  
 مقدمها ثم مؤخرها على يسارك ويسرعون  
 بها لا خيباً وكره الجالس قبل وضعها  
 والمشي خلفها احب ويحفر القبر وبلحده

الصلاة والسلام الحد ونصب عليه اللبن نصبا ف م قوله الحد وفي القاموس الحده  
عمل له حدا اه ع ﴿ وبدخل من قبل القبلة ﴾ بان يوضع في جانب القبلة من القبر  
فيكون آخذها مستقبل القبلة حين الاخذ ف م خلافاً للشافعي رحمه الله فان  
عنده يسئل سلا لما روى انه عليه الصلاة والسلام سل سلا ولنا ان جانب القبلة  
معظم فيستحب الادخال منه واضطربت الروايات في ادخال النبي صلى الله عليه  
وسلم ف قوله يسئل فيوضع في مؤخر القبر راسه في موضع قدميه من القبر فيدخل  
راسه و يسئل قوله واضطربت الخ فكما روى السل روى خلافه فقد اخرج ابوداود  
في المراسيل وابن ابي شيبة في مصنفه ان النبي عليه الصلاة والسلام ادخل القبر  
من قبل القبلة ولم يسئل سلا وروى ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام اخذ من  
قبل القبلة واستقبل استقبالاً ف م ﴿ ويقول واضعه بسم الله ﴾ وضعناك ك  
﴿ وعلى ملة رسول الله ﴾ سلمناك ك لما روى ابن ماجه كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا ادخل الميت القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله ف م ﴿ وبوجه الى  
القبلة ﴾ بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ه غريب ويستأنس له بحديث  
ابي داود والنسائي ان رجلاً قال يا رسول الله ما الكبائر قال هي تسع وذكركمها  
استحلال الميت الحرام قبلتكم احياء وامواتاً ف م ﴿ وتحل العقدة ﴾ للامن من  
الانتشاره والاصل عدم العقد لانه الاستحكام والقبر موضع البلى لا يناسبه الاستحكام  
ع ﴿ ويسوى اللبن ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن ه رواه مسلم  
ف ﴿ والقصب ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره طن من القصب ه بالضم  
والتشديد حزمة القصب ك م رواه ابن ابي شيبة مرسل واستند ابن سعد في  
الطبقات ولا منافاة بين هذا وبين حديث اللبن لجواز التكيل به ف م ﴿ لا الاجر  
والخشب ﴾ لانها لا يحكم البناء والقبر موضع البلى ثم بالاجر اثر النار فيكون  
نفاؤلاً ه قيل السنة غسل الميت بالماء الحار وهو محسوس النار وفيه نظرف م لعل  
وجه النظر ان النار لم تمس جسم الماء وان الماء لبرودة طبعه لم يثقله النار وان الماء  
يزول قبل دخول القبر بخلاف الاجر في الثلاثة ع ﴿ ويسجي ﴾ الى وضع اللبن  
﴿ قبرها ﴾ لان مبنى حاملن على الستر ﴿ لا قبره ﴾ لما روى عن علي رضي الله  
عنه انه مر على قوم قد دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره ثوباً فجذبه وقال انما يصنع هذا  
للنساءي ﴿ ويهال التراب ﴾ ستر له واليه الاشارة في آية ليريه كيف يوارى  
سواة اخيه ه ي م ﴿ ويسمن ولا يربع ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن  
تربيع القبور ومن شاهد قبره اخبر انه كان مسماً ه قوله نهى رواه ابو حنيفة رحمه  
الله قوله اخبر رواه البخاري وابو حنيفة واما ما في مسلم عن ابي الهيثاج الاسدي  
ما بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ان لا ندع تمثالا الاطمسته ولا قبراً  
مشرقاً الا سويته فمحمول على ما كانوا يفعلونه من تعمية القبر بالبناء الحسن العالي  
وليس مرادنا ذلك القبر ف م ﴿ ولا يحصن ﴾ للنهي ي م ﴿ ولا يخرج من القبر ﴾

وبدخل فيه مما يلي القبلة ويقول  
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله  
ويوجه الى القبلة ويحل العقدة  
اي العقدة التي على الكفن خيفة  
للانتشاره ويسوى اللبن والقصب  
ويسجي قبرها بثوب لا قبره اي  
يغطي قبرها بثوب عند دفنها ويكره  
الاجر والخشب ويهال التراب  
ويسمن القبر ولا يسطح



﴿باب الشهيد﴾ هو كل طاهر بالغ قتل بمحاربة ظلم ولم يجب به مال او وجد ميتاً جريحاً في المعركة ﴿فالطاهر احتراز عن وجب عليه الغسل كالجنب والحائض والنفساء والبالغ احتراز عن الصبي ومجديدة عن القتل بالثقل وظلماً احتراز عن القتل حداً او قصاصاً ولم يجب به مال احتراز عن القتل وجب به مال والمراد ان المال لا يجب بنفس القتل فان الاب اذا قتل ابنه بمحاربة ظلماً يكون ﴿٩٥﴾ الابن شهيداً لان المال وان وجب فانه لم

يجب بنفس القتل وقوله او وجد ميتاً فان من وجد ميتاً جريحاً في المعركة فهو شهيد لان الطاهر اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد باي شيء قتلوه وانما شرط الجراحة فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت حتف الله فالخاصل ان الشهيد من قتل بمحاربة ظلماً ولم يجب به مال ولم يرث ومن وجد ميتاً جريحاً في المعركة سواء قتل بمحاربة ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المشركون او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحديد فان قتلهم شهيد باي آلة قتلوه فالتعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلماً ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر الحديد والوجدان في المعركة فيشمل قتل المشركين واهل البغي وقطاع الطريق باي آلة قتلوه ويشمل الميت الجريح في المعركة لانه مسلم مقتول ولم يجب بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو مسلم قتل مسلم غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلم قتل ذمي فانه انما يكون شهيداً عند ابي حنيفة رحمه الله اذا قتل بمحاربة ظلماً فلما قال ولم يجب به

بعد اهالة التراب للنهي م ﴿الا ان تكون الارض مغسوبة﴾ فيخرج لحق صاحبها

### ﴿باب الشهيد﴾

﴿هو من قتله اهل الحرب والبغي وقطاع الطريق او وجد في معركة﴾ باي شيء قتلوه لان شهداء احد لم يكن كلهم قتل السلاح م الله اعلم بذلك ولا حاجة اليه في اثبات الحكم اذ يكفي فيه بذل انفسهم ابتغاء مرضاة الله م قال الشارح في اثبات الحكم وهو عدم الغسل ر اهل البغي كاهل الحرب لوجوب قتالهم بنص فقاتلوا التي تبني حتى نفي الى امر الله م وقطاع الطريق وصفهم الله بانهم يحاربون الله ورسوله ك م وبه اثر م كالجرح او خروج دم من موضع غير معتاد م او قتله مسلم م او ذمي م م ظلماً م اي بغير حق در فدخل الخطأ وخرج بقوله م ولم يجب به دية م فلا يردان القتل ظلماً اي عمداً موجبه القصاص لا الدية فلا حاجة الى قول المصنف ولم يجب به دية لانه في معنى شهداء احد وقد قال صلى الله عليه وسلم فيهم زلومهم بكلومهم ودمائهم ولا نفسلوم فكل من قتل ظلماً بالحديد وهو طاهر بالغ ولم يجب به عوض مالي فهو في معنى شهداء احد فيلحق بهم م والحديث غريب وهو في مسند احمد م فيمكن م ويصلي عليه م وقال الشافعي رحمه الله السيف محاء للذنوب فاغنى عن الشفاعة ونحن نقول الصلاة على الميت اظهار لكرامته والشهيد اولي بها والطاهر عن الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي قوله محاء ستمناه لكن الطاهر الخ وهذا حديث رواه ابن حبان في صحيحه وله ايضاً ما في البخاري عن جابر انه عليه الصلاة والسلام لم يصل على شهداء احد ولنا حديث عطاء بن ابي رباح انه عليه الصلاة والسلام صلى على قتلى احد اخرجه ابو داود في المراسيل فترجح لانه مثبت وحديث جابر ناف وضمن اصل المناظر في تضعيف المرسل ستمناه لكن عنده اذا اعتضد برفع معناه قيل وقد روى الحاكم عن جابر صلواته عليه الصلاة والسلام على شهداء احد وقال صحيح الاسناد الا ان في سنده مفضل بن صدقة ابا حماد الحنفي وهو وان ضعفه يحمي والنسائي لكن وثقه عطاء بن مسلم واحمد بن محمد بن شعيب فلا ينزل عن درجة الحسن وهو حجة استقلالاً فلا اقل من كونه عاضداً وكذا رواها احمد والدارقطني وكل منها لا ينزل عن درجة الحسن وهو حجة استقلالاً فلا اقل من كونه عاضداً وكذا رواها احمد والدارقطني وكل منها لا ينزل عن الحسن فيكون عاضداً المرسل سيد التابعين عطاء بن

مال علم انه مقتول بمحاربة لانه لو قتل بغير الحديد لوجب ائمال عده لان الدية واجبة عنده في القتل بالثقل واما عندها فلا احتياج الى ذكر الحديد لان المقتول بالثقل شهيد عندها ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص عندها واما قوله ولم يرث فيسيجي فائدته م فينزع عنه غير نونه م اي غير ثوب يختص بالميت كالنحو والحشو والقلنسوة والسلاح والخلف

﴿ ويزاد وينقص ليم كفه ﴾ اي لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كالازار ونحوه ويزاد ولو كان ما ليس من جنسه ينقص ﴿ ولا يغسل ويصلي عليه ويدفن بدمه وغسل صبي ونساء وحائض وجنب ومن وجد قتيلًا في مصر ولم يعلم قاتله ﴾ فانه اذا لم يعلم قاتله غسل سواء علم ان قتله وقع ﴿ ٩٦ ﴾ بالحديدة او بالعصا الكبير او الصغير لان الواجب به الدية والقسامة هكذا

ابي رباح ف م ﴿ بلا غسل ﴾ ما في البخاري والسنن في شهداء احد قال انا شهداء علي هؤلاء يوم القيامة وامر بدفنتهم بدمائهم ولم يغسلهم ف م ﴿ ويدفن بدمه ﴾ لمارو بناع ﴿ وثيابه ﴾ لحديث زمامهم بكلوهم ودمائهم ف م ﴿ الا ما ليس من الكفن ﴾ كالقرو والحشو والسلاح والخف ﴿ ويزاد وينقص ﴾ اتمامًا للكفن ﴿ ويغسل ان قتل جنبًا ﴾ او حائضًا او نساء لان الشهادة عرفت مانعة لا رافعة فلا ترفع الجنابة وقد صح ان حنظلة لما استشهد غسله الملائكة ه م قوله عرفت مانعة بالسمع ولا سمع في رفعها بل السمع ثبت عدم الرفع لما صح الخ قوله وقد صح ان حنظلة الخ رواه ابن حبان والحاكم قوله غسله الملائكة واما حديث زمام الخ فاما في قوم خاص ليس حنظلة منهم او كان قبل العلم بغسله ف م ﴿ او صبيًا ﴾ وقال لا يغسل الصبي لانه اولى بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الغسل في حق شهداء أحد بوصف كونه طهرة ولا ذنب على الصبي فلا يكون في معنائه ه م حاصله ابداء قيد زائد في العلة تمتع به الحاق الصبي بهم ف م ﴿ او ارتث ﴾ لانه نال مرافق الحياة تخفف اثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء احد ﴿ بان اكل او شرب او نام او تداوى او مضى وقت الصلاة وهو يعقل ﴾ لان تلك الصلاة صارت دنيًا في ذمته وهو من احكام الحياة ﴿ او نقل من المعركة ﴾ الا اذا نقل من المصراع كىلابطاه الخيل ﴿ او اوصى ﴾ بشيء من امور الآخرة وهذا عند ابي يوسف وعند محمد رحمه الله لا يكون ارثًا لانه سيف حكم الاموات ه م اما اذا اوصى بامور الدنيا يغسل بالانفاق وقيل اختلافها في امور الدنيا اما في امور الآخرة فلا يغسل انفاقًا وقيل لا خلاف بينهما لان ما روى عن ابي يوسف محمول على امور الدنيا وما عن محمد على امور الآخرة ك م ﴿ او قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بمحديقة ظلمًا ﴾ لوجوب الدية تخفف اثر الظلم ه م لان نفعها بها بقضاء ديونها بها اما اذا علم قاتله عينًا وعلم قتله بمحديقة ظلمًا فالواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل لا يتخلص عنها ظاهراً اما في الدنيا او العقبى وقال ابو يوسف ومحمد ما لا يلبث فهو كالحديد ه قوله اما في الدنيا ان وقع الاستيفاء او العقبى ان لم يستوف فلو كان وجوب القصاص مانعاً الشهادة لا تسد بابها عناية م قوله وهو عقوبة لا عوض حتى يخفف بدائر الظلم كالدية لقضاء ديونها بها ك م ﴿ او قتل بحد او قود ﴾ لانه باذل نفسه لا يفاء حق مستحق عليه فلم يكن في معنى شهداء احد ليدلهم انفسهم لمراضاة الله ه م وقد صح انه عليه الصلاة والسلام غسل ماعزاً رضي الله عنه ف ﴿ لا لبغي ﴾ لان علياً رضي الله عنه لم يصل على البغاة ه غريب ف ﴿ وقطع طريق ﴾ اهانة لها ي

ذكر في الذخيرة ولم يذكر انه وجد في موضع بوجوب القسامة اولا اقول المراد انه وجد في موضع بوجوب القسامة اما اذا وجد في موضع لا بوجوب القسامة كالشارع والجامع فان علم ان القتل بالحديدة لا يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبير ينبغي ان يغسل عند ابي حنيفة اذ ليس شهيداً عنده خلافاً لها وان علم انه قتل بالعصا الصغير ينبغي ان يغسل اتفاقاً لان نفس القتل اوجب الدية فعدم وجوبها بعارض جهل القاتل لا يجعله شهيداً اما اذا علم القاتل فان علم ان القتل بمحديقة لم يغسل لانه شهيد فان علم انه قتل بالعصا الكبير ينبغي ان يغسل عند ابي حنيفة خلافاً لها وان علم انه قتل بالعصا الصغير يغسل اتفاقاً وقد قال في الهداية من وجد قتيلًا في المصر غسل لان الواجب فيه الدية والقسامة تخفف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بمحديقة ظلمًا اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه علل بوجوب القسامة ولا قسامة الا اذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحديدة ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل اوجب القصاص اما وجوب الدية والقسامة فلعارض العجز عن

( باب )

اقامة القصاص فلا يخرج هذا العارض عن ان يكون شهيداً واما على رواية الذخيرة فيغسل بعبارة

الذخيرة هذا وان حصل القتل بمحديقة فان لم يعلم قاتله نجب الدية والقسامة على اهل المحلة فيغسل ه ان علم القاتل لم يغسل عندنا في الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب الدية وان كان بالعارض اخرجه عن الشهادة في اثن اخذ بهذه الرواية هذا اذا علم

انه باي الة قتل واما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لم يعلم ان موجب نفس هذا القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب في هذا القتل سواء كان اصليا او عارضا فلواجب الدية فلا يكون شهيدا او قتل مجدا وقصاص  
لان هذا القتل ليس بظلم او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عولج او آواه خيمة او نقل من المعركة حيا او بقي عاقلا وقت صلاة او اوصى بشيء او ارتث الجريح اي حمل من المعركة وبه رمق والارثاث في الشرع ان يرتفق بشيء من مرافق الحياة او يثبت له حكم من احكام الاحياء فان بقي عاقلا وقت صلاة وجب عليه صلاة وهذا من احكام الاحياء والايباء ارثاث عند ابي يوسف خلافا لمحمد وصلى عليهم وان قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلي عليه  
صح فيها الفرض والقل المذكور في الهداية خلاف الشافعي فيهما والمذكور في كتب الشافعي الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة ٩٧ بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز وفي كتبه

ايضا انه ان انهدمت الكعبة والعياذ بالله يجوز الصلاة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه سترة او بقية جدار وهذا حكم عجيب لان جواز الصلاة خارجها على تقدير الانهدام يدل على ان القبلة اما ارض الكعبة او هواءها فيجوز فيها من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء مرتفع مثل مؤخرة الرجل ولو ظهره الى ظهر امامه لا لمن ظهره الى وجهه لان هذا تقدم وكره فوقها تعظيما للكعبة وفي الهداية انه لا يجوز عند الشافعي وفي كتبه انه لا يجوز الا ان يكون بين يديه شيء مرتفع او اقتدوا متخلفين حولها وبعضهم اقرب من امامه اليها جاز لمن ليس في جانبه اعلم ان الكعبة اربعة جوانب يحسب جدرانها الاربعة فالواقف في جانبه الذي يكون الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام فيكون متقدما على الامام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة

### باب الصلاة في الكعبة

صح فرض ونفل فيها خلافا للشافعي رحمه الله فيها ولما لاك رحمه الله في الفرض ولنا انه عليه الصلاة والسلام صلى في جوفها يوم النسخ هـ م رواه في الصحيحين وهذا مثبت فيقدم على رواية ابن عباس رضي الله عنهما فيها انه عليه الصلاة والسلام لم يصل فيها لانه ناف والاولى الجمع بشكرار الحادثة ولان استدبار البعض غير مانع انما المانع عدم الشرط وهو استقبال البعض وقد وجد فم وفوقها خلافا للشافعي رحمه الله ولنا ان الكعبة هي العرصة والهواء الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل الا انه يكره للنهي عنه ولترك التعظيم ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح لوجود الاستقبال وعدم اعتقاد خطأ امامه بخلاف مسألة التحري والى وجهه لا لتقدمه على امامه وان تحلقوا حولها صح لمن هو اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبه لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجانب

### كتاب الزكاة

هي واجبة لآية واتوا الزكاة ولحديث ادوا زكاة اموالكم وعليه اجماع الامة شرط وجوبها العقل والبلوغ لانها عبادة فلا تنأدى الا بالاختيار تحقيقا للابتداء ولا اختيار للصبي والمجنون لعدم العقل واما الخراج فتؤنة الارض وكذا الغالب في العشر مع المؤنة ومعنى العبادة فيه تابع هـ م ولا ابتلاء في المؤن فلذا وجب الخراج والعشر عليهما قوله لانها عبادة لحديث بني الاسلام على خمس وعد منها الزكاة كالصلاة قوله للابتلاء ليظهر العاصي من المطيع وانما تكون طاعة النائب طاعة المنيب ان كانت الانابة على اختيار صحيح وذلك انما هو بالعقل فم قوله

(١٣) كشف الحقائق الاخر فان من هو اقرب الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام كتاب الزكاة هي لالتجب الا في نصاب حولي فاضلا عن حاجته الاصلية اعلم ان الزكاة لا تجب الا في نصاب نام والحول هو الممكن من الاستثناء لاشتتاله على الفصول الاربعة والغالب فيها تفاوت الاسعار فاقم مقام البناء فادير الحكم عليه هذا هو المذكور في الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال الحول على النصاب تجب الزكاة سواء وجد البناء او لم يوجد كما في السفر فانه اقيم مقام المشقة فيدار الرخصة عليه سواء وجد المشقة ام لا لكن ليس كذلك بل لا بد مع الحول من شيء آخر هو النية كما في التمنية اي الذهب والفضة او السوم كما في الانعام او نية التجارة في غير ما ذكرنا حتى لو كان له عبد لا للخدمة او دار لا للسكنى ولم ينو التجارة لا تجب فيها

تابع لان كونه مؤنة نظراً للارض وكونه عبادة نظراً للمصرف والارض سبب فما  
ثبت نظراً لما حقيق ان يكون اصلاً فهم من عناية قال الشارح ابن الهمام ليظهر  
العاصي من المطيع اي المطيع بالاختيار واذا لم يكن للصبي اختيار فلامعنى لابتلائه  
ثم لما كانت ههنا مظنة ان يقل ان للصبي اختياراً كاملاً باختيار نائبه وهو وليه  
لان فعل النائب ينتقل الى النائب فصح ابتلائه قال وانما تكون الخ حاصله منع الانابة  
في الطاعة لتوقف هذه الانابة ايضاً على الاختيار توقف الابتلاء عليه ع ﴿والاسلام﴾  
لانها عبادة والكافر لا تنافي منه العبادة ﴿والحرية﴾ لان كمال الملك بها ه  
والمعتبر في الباب انما هو الملك الكامل وهو الملك يد ورقبة ع ﴿وملك نصاب﴾ لانه  
عليه الصلاة والسلام فدر السبب به ه وفي حديث الخدري قال عليه الصلاة  
والسلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس  
فيما دون خمسة اوسق صدقة ف م ﴿حولى﴾ اذ لا بد من مدة يتحقق فيها  
النماء وقدرها الشرع بالحول قال عليه الصلاة والسلام لا زكاة في مال حتى  
يجول عليه الحول ه م رواه مالك والنسائي مرسل قوله اذ لا بد الخ ليحصل المقصود  
من شرعية الزكاة مع المقصود الاصلي من الابتلاء وهو مواساة الفقير بحيث لا يصير  
المواسي فقيراً بان يعطي من فضل ماله قليلاً من كثير اذ الايجاب في اصل المال  
بوادي الى خلاف ذلك عند تكرار السنين ف م قال الشارح مع المقصود الاصلي  
من الابتلاء كلمة من اما بيانية او صلة المقصود وعلى الثاني فالمراد بالمقصود ظهور  
العاصي من المطيع وعلى كل الذي يظهر ان مراد الشارح من ايراد هذه الجملة دفع  
ما يتوهم من التناقض حيث جعل المقصود من شرع الزكاة الابتلاء كما مر وههنا  
المواساة الموصوفة بانه لا منافاة بينهما اذ يجعل كل منهما مقصوداً احدهما اصالة وثانيهما  
تبعا ع ﴿فارغ عن الدين﴾ وقال الشافعي رحمه الله تجب لتحقيق السبب وهو ملك  
نصاب تام ولنا انه مشغول بحاجته الاصلية فاعتبر معدوماً كالماء المستحق بالعطش ه  
قوله بحاجته هي دفع الحبس والملازمة حالاً والمواخذة مآلاً لان الدين حائل بينه  
وبين الجنة ف م ﴿وحاجته الاصلية﴾ هي ما يدفع الهلاك تحقيقاً كشيابه او  
تقديراً كدينه د رم وقد علل صاحب الهداية عدم الحوائج بالشغل وبعدم النماء  
وعلى التعليل الاخير لا حاجة الى ذكر قيد الحوائج لتكفل قيد النماء باخراجها ولكن  
لا مانع من اخراجها ثانياً بقوله ﴿نام﴾ كما اخرج الدين ثانياً بالحاجة الاصلية  
على انه لا يعترض بالقيد لاحق على السابق الاخص وفيه ان وضع المتون على  
الاختصار فلا فائدة في الاخراج مرتين نعم تظهر الفائدة على ما قرره ابن ملك من  
المراد بالحوائج الاصلية نصاب احد النقدين المستحق الصرف اليها فيكون قيد الحوائج  
احترازاً عن انبائها وقيد النماء احترازاً عن اعيانها فاذا كان معه دراهم امسكها بنية  
صرفها الى الحوائج الاصلية فلا زكاة فيها ه م لكنه مخالف لما في المراج في فصل  
زكاة العروض والبدائع في بحث النماء التقديري من وجوب الزكاة في النقد كيف

الزكاة وان حال عليها الحول ولا بد  
ان يكون فاضلاً عن حاجته الاصلية  
كالاطعمة والثياب واثاث المنزل  
ودواب الركوب وعبيد الخدمة ودور  
السكنى وسلاح يستعملها وآلات  
المحترفة والكتب لاهلها ﴿مملوك﴾  
مملوك تاماً ﴿اي رقة ويدا﴾ على  
حر مكلف ﴿اي عاقل بالغ﴾ مسلم  
فلا تجب علي مكاتب ﴿لعدم الملك﴾  
التام فان له ملك اليد لا ملك الرقبة  
﴿ومديون مطالب عن عبد بقدر﴾  
دينه ﴿لان ملكه غير فاضل عن﴾  
الحاجة الاصلية وهي قضاء الدين  
وانما قيد بكونه مطالباً عن عبد حتى  
لو كان مطالباً من الله لا ينعم وجوب  
الزكاة كمن ملك نصيباً بعضه مشغول  
بدين الله كالنذر او الكفارة او  
الزكاة بجب فيه الزكاة ولا يشترط  
لوجوب الزكاة فواغه عن هذا الدين  
وقوله بقدر دينه متعلق بقوله فلا  
يجب اي لا يجب على المديون بقدر  
ما يكون ماله مشغولاً بالدين ﴿ولا﴾  
في مال مفقود وساقط سيفه بحر  
ومغصوب لا يئنه عليه ومدفون في  
برية نسي مكانه ودين جحده المديون  
سنتين ثم اقر بعدها عند قوم وما اخذ  
مصادرة ووصل اليه بعد سنتين ﴿﴾  
هذه الامثلة امثلة مال الضمان وعندنا  
لا يجب الزكاة في المال الضمان  
خلافاً للشافعي بناء على اشتراط الملك  
التام فهو مملوك رقة لا يداً  
والخلاف فيما اذا وصل المال الضمان  
الى ملكه هل يجب عليه زكاة السنين  
التي كان المال فيها ضماناً ام لا

﴿ بخلاف دين على مقرى او معسر او مفلس او جاحد عليه بينة او علم به قاض ﴾ نانه اذا وصلت هذه الاموال الى مالكها تجب زكاة الايام الماضية ﴿ ولا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فنوى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه وما اشتراه لها كان لها لا ما ورته ونوى لها وما ملك بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود ونواه ﴾ ﴿ ٩٩ ﴾ لها كان لها عند ابي يوسف لا عند محمد وقيل

الخلاف على عكسه ﴿ فالخلاف ان ما عدا الحجرين والسوائم انما تجب فيها الزكاة بنية التجارة ثم هذه النية انما تعتبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد حدوث سبب الملك لا تجب فيه الزكاة وهذا معنى قوله ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ثم لا بد ان يكون سبب الملك سببا اختياريا حتى لو نوى التجارة زمان تملكه بالارث لا تجب فيه الزكاة ثم ذلك السبب الاختياري هل يجب ان يكون شراء ام لا فعند ابي يوسف لا وعند محمد يجب وقيل الخلاف على العكس فعند ابي يوسف لا بد ان يكون شراء وعند محمد لا ﴿ ولا اداء الا بنية قرنت به او بعزل قدر ماوجب وتصدقه بكل ماله بلا نية مسقط ويبعضه لا عند ابي يوسف ﴿ اي تسقط ان تصدق بجميع ماله بلا نية الزكاة وان تصدق ببعض ماله سقط زكاة المؤدي عند محمد خلافا لابي يوسف حتى لو كان له مائتا درهم فتصدق بمائة درهم يسقط عند محمد زكاة المائة المؤدات وعند ابي يوسف لا يسقط عنه زكاة شيء اصلا

#### ﴿ باب صدقة السوائم ﴾

﴿ نصاب الابل خمس والبقر ثلاثون والغنم اربعون سائمة وفي كل خمس

من الابل بخت او عراب شاة ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست واربعين حقة ثم في احدى وستين جذعة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ﴿ مع الحقتين ﴿ ثم في مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقاق ثم تستأنف ففي كل خمس شاة ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين اربع حقاق الى مائتين ثم تستأنف ابدآ كما في الخمسين ﴿

ما امسكه للنماء او للنفقة اه وحيث كان قول ابن ملك موافقا لظاهر عبارات المتن وقال ح انه الحق فالاول التوفيق بحمل ما في البدائع وغيرها على امساكه لينفق كما يحتاج فحال الحول قبل وقوع الحاجة فنجب حينئذ لعدم الحاجة عند الحولان بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف الى الحاجة والله اعلم فليأمن امين م ﴿ ولو تقديرا ﴿ بالقدرة على الاستثناء بكون المال في يده ي ﴿ وشرط ادائها بنية مقارنة الاداء ﴿ لانها عبادة فتتوقف على النية ي م ﴿ او لعزل ما وجب ﴿ لان الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع ي م ﴿ او تصدق بكنهه ﴿ استحضانا لان اشتراط نية الفرض لتحصيل التعيين فاذا كان متعينا لا حاجة اليها ولذا يصح رمضان بمطلق النية والواجب في مسئلتنا متعين في هذا النصاب لكم

#### ﴿ باب صدقة السوائم ﴾

﴿ هي التي تكفي بالرعي في اكثر السنة وتجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض ﴿ هي التي طعنت في الثانية مسكين م ﴿ وفيما دونه في كل خمس شاة وفي ستة وثلاثين بنت لبون ﴿ هي التي طعنت في الثالثة ﴿ وفي ست واربعين حقة ﴿ هي التي طعنت في الرابعة ﴿ وفي احدى وستين جذعة ﴿ هي التي طعنت في الخامسة ﴿ وفي ست واربعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين سقتان الى مائة وعشرين ﴿ الى هنا ما اشتهرت به كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم هـ م منها كتاب الصديق رضي الله عنه الى انس رضي الله عنه رواه البخاري ومنها كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه ومنها كتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه اخرجه النسائي في الدييات وابو داود في مراسيله ف م ﴿ ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان و بنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق ثم في كل خمس شاة وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقاق و بنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقاق و بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقاق الى مائتين ثم يستأنف ابدآ كما بعد مائة وخمسين ﴿ وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت واحدة على مائة وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة و بنتا لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة له ما روى انه عليه الصلاة والسلام كتب اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة

وفي كل اربعين بنت لبون من غير شرط عود ما دونها ولما انه عليه الصلاة والسلام كتب في اخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان اقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة فتعمل بالزيادة ه قوله روى في كتاب ابني بكر رضي الله عنه في البخاري قوله اذا زادت محمول على الزيادة الكثيرة جمعاً بين الاخبار فقد روي ابو داود والترمذي في احدي الروايتين في احدي وتسعين حققتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فم والمراد الكثرة بعد مائة وعشرين بدليل الفاء ع قوله من غير شرط عود الى ايجاب بنت مخاض في خمس وعشرين وايجاب شاة في كل خمس دونها قلنا النص ساكت عن العود وعنده ثبتت العود بكتاب ابن حزم فم وكلم قوله مادونها اي دون بنت لبون قوله ولما الخ في حديث قيس بن معد رضي الله عنه قال قلت لابي بكر محمد بن عمرو بن حزم اخرج الى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فاخرج كتاباً في ورقه وفيه فاذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة كـ م فظهر ان المصنف نقل الحديث بالامني وان كلمة ذلك اشارة الى خمس وعشرين كما فسره صاحب العناية قوله في اخر ذلك اي اخر حديث اذا زادت على مائة وعشرين ففي كل خمسين الخ ع قوله اذل من ذلك اي من خمس وعشرين عناية والنجت \* جميع بخني منسوب الى بخت نصر وهو ماله سنامان درم \* كالعرب \* لان مطلق الاسم يتناولها \* وفي ثلاثين بقرة تباع ذو سنة او تباعة وفي اربعين مسن ذو سنتين او مسنة \* بهذه امر صلى الله عليه وسلم معاذاً رضي الله عنه ه م اخرجه اصحاب السنن الاربعة فـ \* وفيما زاد بحسبه \* ففي الواحد ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشرها وهكذا لان العفو ثبت بخلاف القياس لها ولا نص هنا ه قوله بخلاف القياس لان الاصل ان المال لا يخلو عن شكر نعمته بعد بلوغه النصاب فـ م قوله ه ولا نص هنا اي نصاً خالياً عن الشك في دلالة لوقوع الشك في دلالة حديث معاذ رضي الله عنه لتعارض تفسيريه فهم من ف وقالوا لا شيء في الزيادة الى الستين لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من اوقاص البقر شيئاً وفسروه بما بين الاربعين الى الستين قلنا قد قيل المراد منها هنا الصغار ه م فقد تعارض التفسيران فلا تسقط الزكاة بالشك بعد تحقق السبب فـ م \* الى ستين ففيها تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان فالفرض يغير بكل عشر من تبيع الى مسنة \* لقوله صلى الله عليه وسلم في كل ثلاثين من البقر تبيع او تباعة وفي كل اربعين مسن او مسنة ه اخرجه اصحاب السنن الاربعة فـ عند قول صاحب الهداية بهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً عـ \* والجاموس كالبقر \* لانه نوع من البقر لكن او هام الناس لا تسبق اليه في ديارنا لقلته فلذا لا يحنث بأكل لحمه في لا يأكل لحم بقر \* وفي اربعين

اعلم انه قد ذكر استشافين احدها بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة والخمسين فبعد المائتين تستأنف استئنافاً مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حقة \* وفي ثلاثين بقراً او جاموساً تبيع او تباعة ثم في كل اربعين مسن او مسنة \* التبيع الذي تم عليه الحول والتباعة اثناء المسن الذي تم عليها الحولان والمسنة اثناءه \* وفيما زاد يحسب الى ستين وفيها ضعف م في ثلاثين ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة \* اي في ستين تبيعان ثم في سبعين تبيع ومسنة ثم في ثمانين مسنتان ثم في تسعين ثلاث اتبعة ثم في مائة تبيعان ومسنة ثم في مائة وعشرة تبيع ومسنتان ثم في مائة وعشرين اربع اتبعة او ثلاث مسنات وهكذا الى غير

شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث وفي اربعماية اربع  
ثم في كل مائه شاة ﴿ هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي كتاب ابي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع ه قوله وفي كتاب ابي بكر  
الحديث في البخاري ف ﴿ والمعز كالضأن ﴾ لان لفظة الغنم شاملة للكمل والنص ورد به  
قوله والنص اي في كتاب ابي بكر وقوله به اي باسم الغنم ف ﴿ ويؤخذ النبي في زكاتها لا  
الجنح ﴾ وقالوا يؤخذ الجنح لقوله عليه الصلاة والسلام انما حقنا الجنحة والنبي  
ولأنه يتأدي به الاضحية فكذا الزكاة قلنا جواز التضحية به عرف نصاً والمراد بما  
روى الجنحة من الابل وروى الحسن عند ابي حنيفة ان يؤخذ الجنح من الضان  
وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا النبي  
فما عدا ولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولذا لا يجوز الجنح من المعز  
والنبي ما تمت له سنة والجنح ما اتى عايه اكثرها ه م هذا تفسير كتب الفقه واما  
تفسير كتب اللغة فمن الظاف والحافر يكون في السنة الثالثة ومن الخلف يكون في  
السنة السادسة ك م قوله لحديث علي غريب والله اعلم به ف قوله وهذا اي الجنح  
من الضأن ع ﴿ ولا شيء في الخيل ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم  
في عبده ولا فرسه صدقة واول بفرس الغازي وهو الموقول عن زيد بن ثابت رضي  
الله عنه ه م ولا شك ان المتبادر من قولنا فرس زيد هو الفرس الملابس ركوباً  
ذهاباً واياباً وان كان لغة اعم من ذلك والعرف املاك والحديث في الكتب الستة م  
وقال ابو حنيفة وزفر اذا كانت الخيل سائمة ذكوراً واناثاً فصاحبها بالخيار ان شاء  
اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قومها واعطى عن كل مائتين خمسة دراهم  
والتخير بين الدينار والنقود منقول عن عمر رضي الله عنه ه م والحديث رواه محمد  
في كتاب الآثار عن ابي حنيفة من قول ابراهيم النخعي وقد ثبتت الكمية والاخذ في  
زمن عمر وعثمان رضي الله عنهما من غير تكبير بعد اعتراف عمر بانه لم يفعل عليه  
الصلاة والسلام ولا ابو بكر رضي الله عنه على ما اخرجهم الدارقطني وعدم اخذه عليه  
الصلاة والسلام لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم اصحاب الخيل السائمة من  
المسلمين وانما هم اهل الدشت والتراكة فتحت زمن عمر وعثمان ولعل مأخذ الكمية  
حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً في كل فرس دينار كما ذكره في الامام عن الدار  
قطني وان لم يكن صحيحاً على طريق المحدثين اذ (١) عدم الصحة على طريقهم لا يستلزم  
عدم الصحة في نفس الامر على ان التخصيص عن مأخذهم لا يلزمنا بل يكفي العلم  
بما انتقوا عليه ف م ﴿ والبغال والحمير ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لم ينزل علي  
فيها شيء والمقادير ثبتت سماعاً ﴿ والفصلان والجلان والعجايل ﴾ قال زفر ومالك  
رحمهما الله يجب فيها ما يجب في المسان وقال ابو يوسف والشامي رحمهما الله فيها  
واحد منها ه م قوله يجب فيها الخ اي يجب فيها مسنك ولنا حديث سويد بن  
غفلة رضي الله عنه قال اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبعته فسمعت

النهاية ﴿ وفي اربعين ضاناً او معزاً  
شاة ثم في مائة واحد وعشرين  
شاتان ثم في مائتين وواحدة ثلاث  
شياه ثم في اربعماية اربع ثم في كل  
مائة شاة ولا شيء في بقل وحمار  
ليسا للجماعة ولا في عوامل وحوامل  
وعلوفة ﴾ العوامل التي اعدت للعمل  
كاثارة الارض والحوامل التي اعدت  
لحمل الاثقال والعلوفة التي تعطى العلف  
وهي ضد السائمة ﴿ ولا في حمل  
وفصيل وعجل الا تبعاً للكبير ولا في  
ذكور الخيل منفردة وكذا في اناثها  
في رواية وفي كل فرس من المختلط  
به الذكور سائمة دينار او ربع عشر  
فيمته نصيباً وجاز دفع القيم في الزكاة  
والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ  
المصدق الا الوسط وان لم يجد السن  
الواجب يأخذ الادنى مع الفضل  
او الاعلى ويرد الفضل ويضم المستفاد  
وسط الحول في حكمه الى نصاب  
من جنسه ﴿ اي اذا كان له مائتا  
درهم وحال عليها وقد حصل له في  
وسط الحول مائة درهم يضم المائة

(١) (مطلب) عدم صحة الحديث  
عند المحدثين لا يستلزم عدم الصحة  
في نفس الامر



يقول في عهدي اي في كتابي ان لا أخذ من رضيع اللبن شيئاً ك وان المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع ايجاب ما ورد به الشرع امتنع اصلاً واذا كان فيها واحدة من المسان جعل الكل تبعاً في انعقادها نصاباً دون تأدية الزكاة ف وصورة المسئلة اذا كان له نصاب سائمة فتوالدت بعد شهر مثلاً مثل عددها ثم هلكت الاصول وبقيت الاولاد ك قوله فاذا امتنع لعدم وجوده في ماله ع قوله ايجاب ما ورد به الشرع وهو الانسان المعينة من الثنية والتبعية وبنت مخاض مثلاً ف م قوله امتنع اي الايجاب اصلاً اما امتناع ايجاب ماورد به الشرع فلعدم وجوده في ماله كما هو فرض المسئلة واما امتناع ايجاب غير ما ورد به الشرع فلان المقادير اطلع ع قوله دون تأدية الزكاة اذ يجب اداؤها من النيات ان كان عدد الواجب موجوداً فيها ف م بان كانت الصغار مائة وتسعة عشر من الغنم والكبار منها اثنين ع والعوامل والعلفة وقال مالك رحمه الله يجب فيها لظاهر النصوص ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة ولم يوجد ه قوله لظاهر النصوص مثل في خمس ذود من الابل شاة وفي كل ثلاثين من البقر تبعة او تبعة فلنا ان ذلك مخصوص بالاتفاق لتخصيص غير السائمة منه فيرجع ما تمسكنا به لقوة دلالة قوله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام غريب بهذا اللفظ ورواه ابو داود والدارقطني بغير هذا اللفظ ف م والعنف وقال محمد وزفر رحمهما الله يجب فيه لان الزكاة شكر لنعمة المال والكل نعمة ولها قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى يبلغ عشراً وهكذا قال في كل نصاب فقد نفى الوجوب عن العنف ولان العنف تبع للنصاب فيصرف الهلاك أولاً الى التبعية كما في مال المضاربة ه م قوله قال محمد النخ فلو هلكت اربعون شاة من ثمانين تجب شاة وعند محمد نصفها ف م والهالك بعد الوجوب وقال الشافعي رحمه الله يضمن ان هلك بعد التمكن من الاداء ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقاً للتيسير فيسقط بهلاك محله كدفع العبد الجاني يسقط بهلاكه ه قوله تحقيقاً الج وعملًا بظاهر الاحاديث نحو هاتوا ربع العشور من كل اربعين درهماً درهم وحديث معاذ رضي الله امرني ان اخذ من كل ثلاثين بقرة تبعة قوله فيسقط الخ لان الحق اذا ثبت بصفة لا يبقى الا بتلك الصفة ف م ولو وجب مسن ولم توجد دفع اعلى منها واخذ الفضل او دونها ورد الفضل بناء على جواز اخذ القيمة في الزكاة الا ان في الوجه الاول للعامل ان لا يأخذ ويطالبه بعين الواجب او القيمة لانه شراء وفي الوجه الثاني يجبر لانه لا يبيع فيه بل عطاء القيمة او دفع القيمة وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز دفع القيمة اتباعاً للمنصوص كما في الهدايا والضحايا ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايصال للرزق الموعود اليه فيكون ابطالاً لقيد الشاة فصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القرية فيها اراقة دم وهي لا تعقل ووجه القرية فيها

الى المائتين وقوله في حكمه اي في حكم المستفاد وهو وجوب الزكاة يعني يعتبر في المستفاد الحول الذي مر على الاصل ويمكن ان يرجع ضمير حكم الى الحول والزكاة في النصاب دون العنف فانه اذا ملك خمساً وثلاثين من الابل فالواجب وهو بنت مخاض انما هو في خمس وعشرين لافي المجموع حتى لو ملك عشرة بعد الحول

1. 3

نحن فيه سدخلة الفقير وهو معقول هـ م قوله ابطالاً لقيد الشاة اي ابطال قيد الشاة مثلاً يجمع نصي وعد الرزق والامر بالدفع الموعود به ها وما من دابة في الارض الا على الله رزقها (واتو الزكاة) وهذا لانك اذا سمعت قاتلاً يافلان موثتك هلي تم قال لاخر اعطه من مالي عندك من كل كذا وكذا لا يفك عن مجموع الوعد والامر ان ذلك لانجاز الوعد فجواز دفع القيمة مدلول التزامي لمجموع النصيب لانقال الذهن اليه لا تعليل ولو سلمنا انه تعليل لم يكن مبطلاً للنص بل توسعة لحل الحكم لجواز دفع عين الشاة وقد راينا في كتاب الصديق رضي الله عنه ما يدل عليه ففي البخاري في كتاب ابي بكر رضي الله عنه من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تؤخذ منه ويجعل معها ستاتين استثيرتا او عشرين درهماً الحديث فقد انتقل الى القيمة ف م ﴿ ويؤخذ الوسط ﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من حزرات اموال الناس اي كرائها وخذوا من حواشي اموالهم اي اوساطها ولان فيه نظراً للجانبين هـ الحديث اخرجه ابو داود في المراسيل وفي الصحيح قال صلى الله عليه وسلم لماعاذ رضي الله عنه اياك وكرائم اموالهم ف م ﴿ ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه ﴾ الا اذا كان ثمن مال المزكي كأن زكى السائمة ثم باعها باثناء الحول فانه لا يضم ثمنها الى نصاب اخر عند ابي حنيفة رحمه الله كيلا يازم الثني ويضم عندها للمجانسة ف م وقال الشافعي رحمه الله لا يضم الا الاولاد والارباح ولنا ان عند المجانسة يعسر التمييز كما في الاولاد والارباح ويعسر اعتبار الحول هـ م ثم المراد بالمستفاد ما دخل في ملكه ولو بسبب اضطراري كالارث لا الحاصل من النصاب كالربح وعلى هذا فحكمة من حال باعبار متعلقه من المستفاد لاصلة له على معنى من عين النصاب فظهر الفرق بين المذهبين ع ﴿ ولو اخذ الخراج والعشر والزكاة ﴾ اي صدقة السوائم ﴿ بغاة لم يؤخذ اخرى ﴾

وزكاة السوايم وزكاة اموال التجارة مادامت تحت حماية العاشر فان أخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا اعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكاة المذكورة المقدرة فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكاة فلا اعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فعليهم الاعداء خفية اي يردونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله وانما قال يفتي ان يعيدوا احترازاً عن قول بعض المشايخ انه لا اعادة عليهم لانهم لما تسلطوا على المسلمين فتحكمهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تقويض القضاء واقامة الجُمع والاعياد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بها يعني نصب القضاة واقامة ما هو من شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكاة فان الاصل فيها الاداء خفية لئلا الله تعالى وان تخفوها وتأتوها الفقراء فهو خير لكم وعن قول بعض المشايخ انه اذا نوى بالدفع اليهم التصديق عليهم سقط عنه لانهم بما عليهم من التبعات فقراء

والشيخ الامام ابو منصور الماثريدي زيف هذا فانه قال لا بد من اعلام المتصدق عليه وايضا لا خفاء في ان الركاة عبادة محضة كالصلاة فلا تادى الا بالنية الخالصة لله تعالى ولم يوجد ثم اعلم ان العبارة المذكورة في الهداية هذه والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع التصدق عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل سلطان جائز لانه بما عليهم من التبعات فقرا والاول احوط فعليك ان تتامل في هذه الرواية انه هل يفهمونها الاسقوط الزكاة عن المظلوم نظرا له ودفعها للحرج عنه وهل لهذه الرواية دلالة على انه يجوز للخوارج واهل الجور ان يأخذوا الزكاة و يصرفونها الى حوائجهم ولا يصرفونها الى الفقراء بتاويل انهم فقراء فانظر الى هذا الذي ادرج في الايمان ركنا **❦ ١٠ ❦** آخر كيف يتمك بهذه الرواية فسوخ لولا هراة اخذ العشور والركاة بالصفة

لان الامام لم يحممهم والجباية بالحماية واقتوا بان يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبينه تعالى لانهم مصارف الخراج لانهم مقاتلة ومصرف الزكاة الفقير وما صرفوها اليه وقيل اذا نوى بالدفع التصدق عليهم سقط وكذا ما دفع لكل جائز لانهم بما عليهم من التبعات فقراء والاول حوط **❦** ولو عجل ذو نصاب لسنين **❦** صح وقال مالك رحمه الله لا يصح ولنا ان السبب قد وجد وهو النصاب فقط والحول تاجيل في الاداء بعد اصل الوجوب كتأجيل الدين فم **❦** او لنصب صح **❦** وقال زفر رحمه الله لا يصح ولنا ان النصاب الاول هو الاصل في السببية والزائد عليه تابع له لكن شروط الاجزاء حدوث النصب في ذلك العام فان حدثت في عام اخر فلا بد لها من زكاة على حدة ح عن البحر لكن المجعل يقع عن السنين الآتية ويكون من المسئلة الاولى محمد امين

### **❦ باب زكاة المال ❦**

**❦** يجب في مائتي درهم وعشرين دينارا ربع العشر **❦** لانه عليه الصلاة والسلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال ه والله اعلم به وفي الدارقطني انه عليه الصلاة والسلام امر معاذ رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن ان يأخذ من كل اربعين دينارا دينارا ومن كل مائتي درهم الحديث وهو معلول بعبد الله ابن شيب فم وفي الباب ايضا كتاب ابن حزم عند النسائي وسنقله عند قول المصنف ثم في كل خمس بحسابه ع **❦** ولو تبرأ او حليا او آتية **❦** خلافا للشافعي رحمه الله في الحلبي المباحة فقط ولنا العمومات نحو حديث علي عنه عليه الصلاة والسلام هاتوا صدقة الورقة من كل اربعين درهما درهما رواه اصحاب السنن الاربعة والخصوصات فم ذكرها فراجعها ع ورواية جابر عنه عليه الصلاة والسلام ليس في الحلبي زكاة قال البيهقي باطل لا اصل له وانما يروى عن جابر من قوله فم ويم ولان السبب مال نام ودليل النماء

المعومة بل فرض عليهم ذلك وحكم بكفر من انكر والصفة المعومة ان يخرض الاعونة في اخذ الخراج عن الارض اضعاقا مضاعفة فيضعفوا على الممالك القيم و يأخذونها جبرا وقهرا و يصرفونها كما هو عادة اهل الاسراف والاتراف اي التمتع **❦** ولا شيء في مال صبي التغليبي وعلى المرأة ما على الرجل منهم **❦** تغلب بكسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها تغلي بفتح اللام استيخاشا لتوالي الكسرتين ربما قالوا بالكسر هكذا في الصحاح وبنوا تغلب قوم من مشركي العرب طالبهم عمر الجزية فابوا وقالوا نعطي الصدقة مضاعفة فصولوا على ذلك فقال عمر رضي الله عنه هذا جزيتكم فسموها ما شئتم فلما جر الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا يؤخذ من صبيانهم ويؤخذ من نسائهم كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء **❦** وجاز تقديمها لحول ولا كثر منه ولنصب لذي نصاب **❦** والاصل في هذا ان مال النامي سبب لوجوب الزكاة والحول شرط الوجوب الاداء فاذا وجد

السبب يصح الاداء مع انه لم يجب فاذا وجد النصاب يصح الاداء قبل الحول وكذا اذا كان له نصاب واحد كائني (موجود) درهم مثلا فيؤدي لاكثر من نصاب واحد حتى اذا ملك الاكثر بعد الاداء اجزاه ما ادى من قبل اما اذا لم يملك نصابا اصلا لم يصح الاداء **❦** باب زكاة المال **❦** وهو للذهب عشرون مثقالا وللفضة مائتا درهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل **❦** اعلم ان هذا الوزن يسمى وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون المنقال عشرة منها اي يكون نصف مثقال وخمس منقال فيكون عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل والمنقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات **❦** وفي معموله وتبره وعرض تجارة قيمته نصاب من احدهما مقوما بالانفع للفقير ربع عشر **❦** اي ان كان النقوب بالدرهم انفع

موجود وهو الاعداد للتجارة خلقة ه قوله الخصوصات وفي الزيلعي روى حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطيني زكاة هذا قالت لا قال ايسرك ان يسورك الله بها الى يوم القيامة بسوارين من نار فخلعتها والقتهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله قال الذوي اسناده حسن وقالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدي فتحات من ورق فقال ما هذا باعائشة فقلت صنعتن ازين لك بهن يا رسول الله فقال انؤدين زكائهن قلت لا او ما شاء الله قال حسبك من النار اخرجه الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين انتهى كلام الزيلعي ع ❖ ثم في كل خمس بحسابه ❖ وقال الشافعي ومحمد وابو يوسف رحمهم الله ما زاد على المائتين فحسابه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عمرو بن حزم ليس فيما دون الاربعين صدقة ولان في ايجاب الكسور حرجاً للمعذر الوقوف عليه وهو مدفوع ه م ولانه اوفى لقياس الزكاة لانها تدور بعفو ونصاب وحديث ابن حزم ذكره عبدالحق في احكامه ولم يعزه لاحد والموجود في كتاب ابن حزم عند النسائي وابن حبان والحاكم وغيرهم في الفضة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهماً درهم وهذا وان كان عملاً بمفهوم المخالفة لكننا اخترناه دفعا للحرج الذي ذكره المصنف ف م ❖ والمعتبر وزنهما اداء ووجوباً ❖ وقال زفر العبدة في الاداء القيمة وعند محمد للنافع فلا وادى خمسة زبوقاً قيمتها اربعة جياذ عن خمسة جياذ جاز عندهما ويكره وقال زفر ومحمد لا يجوز حتى يؤدى الفضل ولو ادى من خلافه تعتبر القيمة اجماعاً لزفر ان العبدة للمالية ولا يلزم الربا اذ لا ربا بين المولى وعبيده ومحمد احتاط في جانب الفقراء فاعتبر النافع ولها انه لا عبدة للعبودية في الاموال الربوية عند مقابلتها بجنسها قوله لا ربا بين المولى وعبيده قلنا عاملنا الله معاملة المكاتبين حتى استقرض منا بل معاملة الاحرار حتى اجاز تبرعنا واما اعتبار الوزن وجوباً فجمع عليه فلا زكاة اجماعاً في ابريق فضة مثلاً وزنها مائة وقيمتها مائتان ي م قوله اي قول زفر ع ❖ وفي الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ❖ بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الامر عليه ه والمثقال عشرون قيراطاً والقيراط خمس شعيرات ف م ❖ وغالب الورق ورق لا عكسه ❖ لان الدرهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة بان يزيد على النصف اعتباراً للحقيقة لكن لا بد من نية التجارة في غالب الغش الا اذا كان يتخلص ما يبلغ نصاباً فلا حاجة الى القيمة ولا نية التجارة ه م قوله الا اذا كان الخ او كانت اثماناً رائجة وبلغت نصاباً من ادني نقد تجب زكاته فتجب دروان لم يتوفيه التجارة وفسر في البدائع الادني بالتالي تغلب عليها الفضة وينبغي ان يفسر بالمساوي لان المختار هو الوجوب فيه قوله فلا حاجة الى القيمة

للفقير قوم عروض التجارة بالدرهم وان كان بالدنانير انفع قومت بها ❖ ثم في كل خمس زاد على النصاب بحسابه ❖ اعلم ان الزكاة لا تجب في الكسور عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على مائتي درهم اربعون درهماً زاد في الزكاة درهم وان زاد ثمانون درهماً زاد درهمان ولا شيء في الاقل ❖ وورق غلب فضته فضة وما غلب غشه يقوم ونقصان النصاب في الحول هدر ❖ اي لو كان في اول الحول عشرون ديناراً ثم نقص في اثناء الحول ثم تم في آخر الحول يجب الزكاة ❖ ويضم الذهب الى الفضة والعروض اليها بالقيمة ❖ هذا عند ابي حنيفة واما عندنا فيضم الذهب الى الفضة بالاجزاء حتى اذا كان له عشرة دنانير وتسعون درهماً قيمتها عشرة

الخ اي في التي كانت يتخلص اما بقي من الغش فلا بد فيه من النية والقيمة امين م  
 وفي عروض تجارة بلغت نصاب ورق او ذهب ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام  
 فيها يقومها فيؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم ولائها معدة للاستثناء باعداد العبد  
 فاعتبر بالمعد باعداد الشرع ه والحديث غريب وروى ابو داود كان عليه الصلاة  
 والسلام يامرنا ان نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع اه وسكت عليه ثم المنذري وهذا  
 تحسين منها وصرح ابن عبد البر بحسن اسناده ف م ﴿ ونقصان النصاب في الحول  
 لا يضر ان كل في طرفيه ﴿ لان اعتبار الكمال في الوسط يشق اما لا بد في ابتدائه  
 للانعقاد وتحقيق الغناء وفي انتهاءه لوجوب الاداء ه م قوله يشق لانه يزيد وينقص  
 واعتبار الزيادة والنقص في كل ساعة يؤدي الى الحرج عيني وكان وجه الحرج انه  
 لو انتفى الوجوب بسبب النقص لانتفى الحول لئلازم الحول والوجوب ثم بالكمال  
 يستأنف الوجوب والحول فن كثرة الاستثنافات يلبس عليه ان ابتداء الحول من  
 اي وقت كان ع ﴿ وتضم قيمة العروض الى الثمين ﴿ لان الوجوب في الكمال  
 باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد ه فهو بخلاف الله في التقدين ويجعل العبد  
 في العروض ك م ﴿ والذهب الى الفضة ﴿ للحجاسة من حيث التمنية ومن هذا الوجه  
 صار سبياً ﴿ قيمة ﴿ وعندها اجزاء فن له مائة درهم وخمسة مئاقيل قيمتها مائة  
 درهم فعليه الزكاة عند ابي حنيفة خلافاً لها وله ان الضم للحجاسة وهو يتحقق بالقيمة  
 لا بالصورة

### ﴿ باب العاشر ﴾

سمي عاشراً لدوران اسم العشري متعلق اخذه لانه ياخذ العشر او نصفه او  
 ربه امين عن الفق م ﴿ هو من نصبه الامام لياخذ الصدقات من التجار ﴿  
 ويحصى التجار من الاوص لان الاخذ من الذي لذلك وقوله الصدقات فيه  
 تغليب لاسم العباد على غيره ف م ﴿ فن قال لم يتم الحول او على دين او اديت  
 انا ﴿ الى فقير في المصر ﴿ او الى عاشراً آخر وحلف ﴿ لانه وان كان عبادة كالصلاة  
 لكن تعلق به حق العبد وهو العاشر فهو يدعى شيئاً لو اقر به لزمه فيجاء لرجاء النكول  
 واما الصلاة فلا مكذب له فيها ف م ﴿ صدق ﴿ في الفصول الاربعة اما في الاول  
 والثاني فلانه ينكر الوجوب فالقول له مع يمينه واما في الثالث فلان الاداء كان  
 مفوضاً اليه فيه وولاية الاخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية ه م قوله اليه اي الى المالك  
 وقوله وولاية الاخذ اي للامام ف م واما في الرابع فلانه ادعى وضع الامانة موضعها  
 هذا اذا كان في تلك السنة عاشراً آخر والا فلا يصدق لظهور كذبه بيقين ﴿ الا  
 في السوائم في دفعه بنفسه ﴿ وقال الشافعي رحمه الله يصدق لانه اوصل الحق الى  
 المستحق ولنا ان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله ه قوله حق الاخذ قال تعالى  
 خذ من اموالهم صدقة ك ﴿ وفيما صدق المسلم صدق الذي ﴿ لان ما يؤخذ منه

دنانير تجب عنده لا عندها اما اذا  
 كان له عشرة دنانير ومائة درهم  
 يجوز باتفاقهم اما عندها فللضم  
 بالاجزاء واما عند ابي حنيفة فمائة  
 درهم ان كان قيمته عشرة دنانير  
 فظاهر وان كانت اكثر فذلك  
 لوجود نصاب الذهب من حيث  
 القيمة فتجب الزكاة وان كانت اقل  
 فيكون قيمة عشرة دنانير اكثر من  
 قيمة مائة درهم ضرورة فتجب  
 باعتبار وجود نصاب الفضة من  
 من حيث القيمة

### ﴿ باب العاشر ﴾

﴿ هو من نصبه الامام على  
 الطريق لاخذ صدقه التجار وصدق  
 مع اليمين ومن انكر منهم تمام الحول  
 او الفراغ عن الدين او ادعى اداءه  
 الى فقير في مصر في غير السوائم ﴿  
 حق اذا ادعى الاداء الى فقير في  
 مصر في السوائم لا يصدق اذ ليس  
 في السوائم الاداء الى الفقير بل ياخذ  
 منه السلطان ويصرفه الى مصرفه  
 ﴿ او عاشراً آخر وجد في السنة ﴿  
 اي اذا ادعى اداءه الى عاشراً آخر  
 والحال ان عاشراً آخر موجود في  
 هذه السنة ﴿ بلا اخراج البراءة ﴿  
 اي بلا شرط ان تخرج البراءة من  
 الاخر بل يصدق مع اليمين ﴿ لا ان  
 ادعى اداءه في السوائم وما صدق  
 فيه المسلم صدق فيه الذي

لا الحربي الا في قوله لانه في ام ولدي \* اي ان ادعي الحربي ان \* ٧ \* ١ \* ٩ \*

هذه الامة ام ولده يصدق ولا يأخذ

منه شيئاً \* واخذ من المسلم ربع العشر  
ومن الذمي ضعفه ومن الحربي العشر ان  
بلغ ماله نصاباً ولم يعلم قدر ما اخذ  
منه \* اي لم يعلم قدر ما اخذ من  
اهل الحرب اذا مر تاجرنا عليهم  
\* وان علم اخذ مثله ان كان بعضاً  
لا كلاً ان اخذوه منه \* اي ان  
علم قدر ما اخذ من اهل الحرب  
فعاشرنا ياخذ من الحربي مثل ذلك  
ان كان بعضاً حتى انهم لو اخذوا  
كل اموالنا فعاشرنا لا ياخذ كل  
اموال الحربي المار \* ولا من قليله  
وان اقر بياقي النصاب في بيته \*  
القليل ما لا يبلغ النصاب \* ولا  
ناخذ شيئاً منه ان لم ياخذوا شيئاً  
منه \* الضمير في لم ياخذوا راجع  
الى اهل الحرب وان لم يذكر هذا  
اللفظ \* ولو عشرين مر قبل الحول  
ان جاء من داره ومر عشر ثانياً والا  
فلا \* اي ان اخذ الحربي العشر ثم  
مر قبل الحول ان كان في المرة الثانية  
جاء من داره عشر ثانياً وان كان  
راجعاً من دارنا الى داره لا يؤخذ  
منه شيء \* وعشر خمر ذمي لا خنزيره  
مر بها او باحدهما \* هذا عند ابي  
حنيفة واما عند الشافعي لا يعشرها  
وعند زفر يعشرها وعند ابي يوسف  
ان مر بهما يعشرها فجعل الخنزير  
تبعاً للخمر وان مر بالخنزير منفرداً  
يعشرها وان مر بالخنزير منفرداً لا  
والفرق عندنا ان الخنزير من ذوات  
القيم فاخذ قيمته كأخذه والخمر من  
ذوات الامثال فاخذ القيمة لا يكون  
كأخذ العين \* ولا بضاعة ومضاربة \*  
اي ان مر غير مأذون فان كان مديوناً

ضعف ما يؤخذ من المسلم فيراعى تلك الشرائط تحقيقاً للتضعيف \* قوله الشرائط  
من الحول والنصاب والفراغ من الدين قوله للتضعيف لان تضعيف الشيء انما يكون  
ان لو كان المضعف على اوصاف المضعف عليه والا لزم ان يكون تبديلاً \* وفيه  
انه اي داع الى اعتباره تضعيفاً لم لا يكون ابتداء وظيفة عند دخوله في الحماية  
وانما روعي ذلك في بني تغلب لوقوع الصلح عليه والمعنى الذي ذكره من ان الذمي  
احوج الى الحماية لوفرة طمع اللصوص في امواله لا يقتضى التضعيف ف م \* لا  
الحربي الا في ام ولده \* لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال  
محتاج الى الحماية غير ان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بامومية الولد  
لانها تبني عليه فانه دعت صفة المالية فيهن والاخذ لا يجب الا من المال \* قوله  
بطريق الحماية لا بطريق الزكاة ليمتصها الدين او عدم الحول ف م \* واخذ من  
ربع العشر ومن الذمي ضعفه ومن الحربي العشر \* هكذا امر عمر رضى الله عنه سعاته  
\* رواه عبد الرزاق بقول المصنف ومن الحربي العتري ان لم يعلم قدر ما  
ياخذون منا لقول عمر رضى الله عنه فان اعياءكم فالعشر وان علم انهم ياخذون منا  
ربع عشر او نصفه ناخذ بقدره وان كانوا ياخذون الكل لا ناخذ الكل لانه غدره  
قوله لقول عمر رضى الله عنه غريب وقوله فان اعياءكم اي عجزتم عن معرفة قدر ما ياخذون  
منكم بنايه \* بشرط نصاب \* لان القليل لم يزل عفواً ولانه لا يحتاج الى الحماية  
\* لان قاطع الطريق لا يقطعها الا اذا راى مالا عظيماً \* واخذ من منا \* فان  
كانوا لا ياخذون منا اصلاً لا ناخذ لئلا نركوا الاخذ من تجارنا ولانا احق بمكارم  
الاخلاق \* ولم يثن في حول بلا عود \* لان الاخذ في كل مرة استئصال المال  
وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان لانه لا  
يمكن من المقام حولاً والاخذ بعده لا يستاصل المال \* قوله وحق الاخذ لحفظه  
ولاحفظ مع الاستئصال \* وعشر الخمر لا الخنزير \* وقال الشافعي رحمه الله  
تعالى لا يعشرها لانه لا قيمة لها وقال زفر رحمه الله يعشرها لاستوائهما في المالية  
عندهم وقال ابو يوسف رحمه الله يعشرها اذا مر بهما جملة كانه جعل الخنزير تابعاً  
للخمر فان مر بكل واحد على انفراده عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر  
ان القيمة في القيميات لها حكم العين والخنزير منها وليس هذا الحكم للمثليات والخمر  
منها ولان حق الاخذ للحماية والمسلم يحمي خمر نفسه للتخليل فكذا يحميها على غيره  
ولا يحمي خنزيره نفسه بل يجب تسيييه بالاسلام فكذا لا يحميها على غيره \* وما  
في بيته \* لانه لم يدخل تحت الحماية \* والبضاعة \* لعدم الاذن باداء زكاته  
\* ومال المضاربة \* لانه ليس بمالك ولا نائب في اداء الزكاة الا اذا كان نصيبه  
من الربح يبلغ نصاباً فيجب عليه لانه مالك \* وكسب المأذون \* لانه لا ملك له  
كالمضارب \* وثني \* ان مر على عاتر العدل \* ان عشر الخواارج \* لان التقصير  
جاء من قبله حيث مر عليهم

اي ان مر المضارب بمال المضاربة لا يؤخذ منه شيء \* وكسب مأذون الا غير مديون معه موله \* اي ان مر غير مأذون فان كان مديوناً

باب الركاز

اعلم ان المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة المركبة في الارض يوم خلقت الارض والكنز هو الميثب فيها بفعل الانسان والركاز يسميها فكان حقيقة فيها مشتركاً معنويًا فم والركوة واحدة الركاز وهو ما ركزه الله تعالى في المعادن اي احداثه كالركيزة ودفين اهل الجاهلية قاموس خمس معدن نقد ونحو حديد لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار والبثر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس رواء الستة والركاز يعم الكنز والمعدن كما حققناه وعطف جملة الركاز على جملة المعدن لا يفيد عدم ارادة المعدن من الركاز لاختلاف حكم الجملتين اذ حكم الاولى ان اهلاك المعدن للاجبر الحافر غير مضمون لا انه لا شيء فيه نفسه لانه خلاف المتفق عليه اذ لا خلاف في نفس الوجوب وانما الخلاف في كمية الواجب فالحاصل انه اثبت له حكمًا خاصًا بالمعدن ثم اثبت له حكمًا آخر مع غيره فم والباقي للواجد لان الغائمين بدًا حكمية لثبوتها على الظاهر وللواجد يدًا حقيقة فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقية في حق الباقي فم قوله على الظاهر واليد على الظاهر يد على الباطن حكمًا ف وقال الشافعي رحمه الله لا يخمس لانه مباح سبقت يده اليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهبًا او فضة فيجب فيه زكاة ولا يشترط الحول في قول له لانه نماء كله والحول للتنمية وقد سمعت مالنا في هذا الفصل ع في ارض خراج او عشر وكذا في المفازة فذكرها ليس للاحتراز بل للتصريح بان وظيفتهما المستمرة لا تمتنع الاخذعما يوجد فيهما فم او المراد ما يكون وظيفتهما الخراج او العشر اامين اي في الحال او بعد الاحياء فكانه احتزبه عن مفازة دار الحرب ع لا في داره وقال فيه الخمس وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها وارضه وفيه روايتان عن ابي حنيفة وجه رواية المائتين انه من اجزاء الارض ولاخمس في سائر الاجزاء فكذا في هذا ىم وكنز لقوله عليه الصلاة والسلام في الركاز الخمس واسم الركاز يطلق على الكنز ليعني الركز وهو الاثبات والباقي للمخبط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح وقال ابو يوسف رحمه الله هو للواجد ولما انه سبقت يده اليه وهي يد الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت على الظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري والابقى خلافا لابي يوسف رحمه الله ولما انه يستخرج من عينه بالعلاج وينطبع مع غيره فكان كالفضة لانها لا تنطبع حتى يخالطها شيء فم لا ركاز دار حرب لانه بمنزلة المتلصص غير مجاهر وفير وزج لقوله عليه الصلاة والسلام لاخمس في الحجر غريب بهذا اللفظ واخرج ابن عدى مرفوعاً من طريقين ضعيفين لا زكاة في حجر فم ولؤلؤ وعنبر وقال ابو يوسف فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر

لا يؤخذ منه شيء وان لم يكن مديوناً فكسبه ملك لمولاه فان كان المولى معه يؤخذ الزكاة منه وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ

باب الركاز

الركاز هو المال المركوز في الارض مخلوقاً كان او موضوعاً والمعدن ما كان مخلوقاً والكنز ما كان موضوعاً وهو معدن ذهب ونحوه وجد في ارض خراج وعشر خمس وباقية للواجد ان لم تملك ارضه والا فلما ملكها فلا شيء فيه ان وجد في داره وفي ارضه روايتان ولا في لؤلؤ وعنبر وفير وزج وجد في جبل وكنز فيه سمة الاسلام كاللقطه وما فيه سمة الكفر خمس وباقية للواجد ان لم تملك ارضه والا فللمخبط له اي المالك اول الفتح وركاز صحراء دار الحرب كله لمستاء من وجده اي ان دخل تاجرنا دار الحرب بامان فوجد في صحراء ركازاً فهو له كله وان وجد في دار منها رُذاً الى مالها وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها لم تملك خمس وباقية له



حس ولما ان قعر البحر لا يرد عليه القهر فالماخوذ منه ليس بغنيمة ولو نقدين والمرى  
عن عمر رضي الله عنه فيما دسره البحر وبه نقول

### باب العشر

يجب في عسل ارض العشر اي في ارض غير خراجية ولو غير عشرية كجبل  
ومقازة در وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لانه متولد من حيوان فاتبه الابريسم ولنا  
قوله صلى الله عليه وسلم في العسل العشر ولان النخل يتناول من الانوار والثار وفيهما  
العشر فكذا ما يتولد منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها م  
والحديث رواه ابن ماجه وأحمد وابو داود وابو يعلى وقال البيهقي هذا الحديث منقطع  
وقال البخاري مرسل فم وسقي سماء وسقي بلا شرط نصاب وبقاء وقال لا  
يجب الا فيما له ثمرة باقية تبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله  
عليه وسلم م هو اربعة امانه فوله قوله صلى الله عليه وسلم ما اخرجت الارض  
ففيه العشر من غير فصل م والحديث في الصحيحين معناه م الا الحطب  
والقصب والحشيش لانها لا تستنبت في الجنان عادة بل تنقي عنها حتى لو اتخذها  
مقصة او مشجرة او منبتا للحشيش يجب فيها العشر ونصفه في مسقى غرب دلو  
عظيم يسقى بها بالبرق عيني م ودالية ناعورة عيني لكثرة المؤنة ولا ترفع  
المؤن لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلا معنى  
لرفعها اذ لو رفعت لم يتحقق التفاوت فم لان مسقى السماء اذا خرج منه عشرون  
قفيزاً مثلاً ففيه قفيزان فلو فرضنا ان الخارج من مسقى الغرب اربعون قفيزاً ومؤنته  
كانت عشرين قفيزاً فبعد رفع المؤنة يبقى عشرون قفيزاً فلو اوجبتا قفيزين في  
الباقى لم يظهر التفاوت بين الخارجين والحال انه ثابت شرعاً عتايه م قوله حكم  
فروى البخاري مرفوعاً فيما سقت السماء والعيون او كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح  
نصف العشر وروى مسلم مرفوعاً فيما سقت الانهار والغيم العشر وفيما سقى بالسائية  
نصف العشر فم وقوله عثريا الذي يشرب بعروقه من غير سقى بان يغرس  
في ارض يكون الماء قريباً من وجهها فيصل اليه عروق الشجر فيسقى عن السقي  
م وضعفه في ارض عشرية لتغلي م ولو صبيحاً او امرأة عرف ذلك  
باجماع الصحابة رضي الله عنهم م وان اسلم او ابتاعها منه مسلم م وقال يهود  
الى عشر واحد في الفصلين وله ان التضعيف صار وظيفة فتنتقل الى المسلم بما فيها  
كالخراج م او ذمي م عندهم لجواز التضعيف عليه في الجملة كما اذا مر على العاشر  
م وخراج ان اشترى ذمي ارضاً عشرية من مسلم م قال ابو يوسف رحمه الله عليه  
العشر مضاعفاً وتصرف مصارف الخراج وعند محمد هي عشرية على حالها وله ان  
الخراج البقي بحال الكافر م وعشر ان اخذها منه مسلم بشفعة او رد على البائع  
للفساد م اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفيع فكأنه اشترى من مسلم واما الثاني  
فلا نه بالرد بالفساد جعل البيع كان لم يكن ولان حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء

### باب العشر

في عسل ارض عشرية او جبل  
وثمره وما خرج من الارض وان لم  
يبلغ خمسة اوسق ولم يبق سنة وسقاه  
سبح او مطر عشر م عشر مبتدأ  
وقوله في عسل ارض خبره وهذا عند  
ابي حنيفة واما عندهما وعند الشافعي  
ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
والوسق ستون صاعاً والصاع ثمانية  
ارطال وايضاً ليس عندهم في  
الخضروات صدقة ولا فيما لم يبق  
سنة صدقة واعلم ان عند ابي  
حنيفة يجب في الخضروات صدقة  
يؤدها المالك الى الفقراء لانه يأخذها  
السلطان هكذا في الاسرار للقاض.  
الامام ابو زيد الدبوسي م الا في  
نحو حطب م كالقصب والحشيش  
م وفيما سقى بغرب او دالية نصف  
عشر بلا رفع مؤن الزرع م اي  
يجب الوظيفة وهي عشر الكل لانه  
يرفع مؤن الزرع كاجر الحصاد  
ونحوه ثم يعطى وظيفة وهي عشر الباقي  
او نصفه م وخمس تغلي له ارض  
عشرية رجله وطفله واثاء سواء وان  
اسلموا او اشترى ذمي او مسلم م  
اعلم ان العشر يؤخذ من اراضي اطفالنا  
فيؤخذ ضعف ذلك من اراضي  
اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف  
بالاسلام عند ابي حنيفة واما عند  
ابي يوسف فيؤخذ عشر واحد  
م واخذ الخراج من ذمي اشترى عشرية  
مسلم وعشر مسلم اخذها منه بشفعة  
اوردت عليه لفساد البيع م اي  
اخذها من ذمي شفعة او اشترى الذمي

لانه واجب الرد ﴿ وان جعل مسلم داره بستاناً فهو ثمة تدور مع مائه ﴾ فان كانت تسقي بماء العشر فعشرية او بماء الخراج فخراجية هـ م وليس هذا ابتداء الخراج على المسلم بل انتقل اليه بانتقال ما تقرر هو فيه وهو الماء لان المقاتلة هم الذين جوزوا هـ ا الماء فثبت حقهم فيه وحقهم الخراج ف م ثم الماء العشري ماء السماء والابار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية والماء الخراجي الانهار التي حفرها الاعاجم هـ كنهز يزد جرد ونهر الملك ف ولو لم يجعلها بستاناً وفيها نخل فلا شيء فيها ف م ﴿ بخلاف الذي ﴾ اذا جعل داره بستاناً لان فيه الخراج ولو سقاه بماء العشر لتعذر ايجاب العشر عليه لان فيه معنى القرية ﴿ وداره حر ﴾ لان عمر رضي الله عنه جعل المساكن عقراً هـ هكذا مأثور في القصص والآثار من غير سند وحي اجماع الصحابة عليه ف م ﴿ كعين قبر ﴾ هو الزفت در لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين فورة كعين الماء هـ ولا عشر فيها ولا خراج يحرق ونقط ﴿ وهو دهن يعالو الماء ف م ودر ﴾ ولو في ارض خراج هـ صالحة للزراعة لتعلق الخراج بالتمكن من الزراعة ﴿ يجب الخراج ﴾ اي في حرثها لا في نفس العين وقال بعض المشايخ يجب فيها وهو ظاهر الكنز كما في الجرامين م فالمراد بنفس العين موضع القبر لما في الكفاية ثم يمسح موضع القبر في رواية تبعاً وفي رواية لا يمسح لانه لا يصلح للزراعة فلم يوجد التمكن ا هـ ع

### ﴿ باب المصروف ﴾

الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها الموائمة فلو بهم لان الله تعالى اعز الاسلام وعليه انمقد الاجماع هـ في خلافة ابي بكر رضي الله عنه ف ﴿ هو الفقير والمسكين وهو امراً حالاً من الفقير ﴾ لانه من لا شيء له لا آية او مسكيناً ذا متربة ك م بناء على انه صفة كاشفة والاكثر على خلافه ف ﴿ والعامل ﴾ يأخذ بقدر عمله لانه يستحقها بماله ي م ﴿ والمكاتب ﴾ هو المنقول هـ في تفسير وفي الرقاب ع اخرجه الطبري من كلام ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واخرج عن الحسن البصري والزهري وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم قالوا في الرقاب هم المكاتبون ف م ﴿ والمدبون ﴾ وهو الغارم ﴿ ومنقطع الغزاة ﴾ لانه المتفام عند الاطلاق هـ اي اطلاق في سبيل الله ع ﴿ وابن السبيل ﴾ من كان له مال في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه هـ ولا يحل له الاخذ باكثر من حاجته ف ﴿ فيدفع الى كلهم او الى صنف ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يصرف الى ثلاثة من كل صنف ثلاثة لان اقل الجمع ثلاثة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على المعهود ولا على الاستغراق يراد بها الجنس وتبطل الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فنهنا لا يراد العهد ولا الاستغراق

من المسلم العشرية ثم ردت على المسلم لفساد البيع عادت عشرية كما كانت ﴿ وفي دار جعلت بستاناً خراج ان كانت لذي اء او لمسلم سقاها بمائه ﴾ اي بماء الخراج ﴿ وان سقاها بماء العشر عشر وماء السماء والبئر والعين عشري وماء الانهار حفرها الاعاجم خراجي ﴾ كنهز يزد جرد ونحوه وكذا سيمون وجميرون ودجلة والفرات عند ابي يوسف وعشري عند محمد ﴿ ولا شيء في عين قبر ونقط في ارض عشرو في ارض خراج وفي حرثها الصالح للزراعة خراج لا فيها ﴾ اي اذا كان حريم العين صالحاً للزراعة يجب فيها الخراج لا في العين ﴿ باب المصارف ﴾

﴿ منهم الفقير وهو من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وعامل الصدقة فيعطى بقدر عمله والمكاتب فيعان في فك رقبته ومديون لا يملك نصاً بافاضلاً عن دينه وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة عند ابي يوسف ومنقطع الحاج عند محمد وابن السبيل وهو من له مال لا معه ولزكى صرفها الى كلهم والى بعضهم ﴾ احتراز عن قول الشافعي اذ عنده لا بد ان يصرف الى جميع الاصناف فيعطى من كل صنف ثلاثة لان اقل الجمع ثلاثة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على المعهود ولا على الاستغراق يراد بها الجنس وتبطل الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فنهنا لا يراد العهد ولا الاستغراق

فيقيد به اطلاق الفقراء في الآية او هي عام خص منها الحربي بالاجماع بخاز  
تخصيصها بخبر الواحد فم ﴿صحيح غيرها﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يصح وانا  
قوله عليه الصلاة والسلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ لقلنا  
بالجواز في الزكاة والحديث رواه ابن ابي شيبه مرسلاً ﴿وبناء مسجد  
وتكفين ميت﴾ لانعدام التملك وهو الركن ﴿وقضاء دينه﴾ خلافاً لما لك رحمه  
الله ولنا ان قضاء دين الغير لا يقتضي التملك منه لا سيما في الميت قوله لا يقتضي  
التملك منه اذا كان بغير اذن ذلك الغير اما اذا كان باذنه وهو فقير فيجوز عن  
الزكاة على انه تملك منه والدائن يقبضه نيابة عنه ثم يصير قابضاً لنفسه فم ﴿وشراء  
فن يعتق﴾ لان الاعناق اسقاط المالك لا تملك ﴿واصله وان علا وفرعه وان  
وان سفل﴾ لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتأق التملك على الكمال  
﴿وزوجته﴾ للاشتراك في المنافع عادة قال تعالى ووجدك عائلاً فاغنيه اي بمال  
خديجة رضي الله تعالى عنها ﴿وزوجها﴾ وقال تدفع المرأة الى زوجها لقوله  
عليه الصلاة والسلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود  
رضي الله عنها وقد سأله عن التصدق عليه قلنا هو محمول على النافلة قوله لقوله  
عليه الصلاة والسلام في الصحيحين والنسائي وقوله سأله حين امر عليه الصلاة  
والسلام بالصدقة وقوله محمول على النافلة لانها هي التي كان عليه الصلاة والسلام  
يقول بالموعظة والحث عليها فم ﴿وعبدته ومكاتبه ومديره وأم ولده﴾ اذ كسب  
المملوك لسيده فانعدم التملك وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك ﴿ومعتق  
البعض﴾ خلافاً لما وله انه كالمكاتب ﴿وغني بملك نصاب﴾ وقال الشافعي رحمه  
الله يدفع الى غني الغزاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا تحمل الصدقة لغني وكذا  
حديث معاذ على مارو بنائه م رواه في مسألة منع الزكاة للذمي ونقلناه ثمة ع قوله  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لهذا الحديث طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة  
كلهم يرويه مرفوعاً واحسنها ما أخرجه ابو داود والنسائي فم ﴿وعبدته﴾ لان  
الملك واقع لمولاه ﴿وظفله﴾ لانه يعد غنياً بمال ابيه لا الكبير ﴿وبني هاشم﴾  
لقوله عليه الصلاة والسلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس  
واوساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس بخلاف التطوع لان المال هنا كالماء  
يتسدى بأسقاط الفرض اما التطوع بمنزلة التبريد بالماء قوله يا بني هاشم  
ان غريب بهذا اللفظ ولفظ مسلم ان الصدقة لا ينبغي لآل محمد انما هي اوساخ  
الناس وقوله بخلاف التطوع وأثبت في شرح الكنز الخلاف في جواز التطوع  
على وجه يشعر بترجيح الحرمة وهو الموافق للعمومات فلا تدفع اليهم الا على وجه  
الهبه مع الادب فم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل  
الحارث بن عبد المطلب ه لانهم نصره عليه الصلاة والسلام جاهلية واسلاماً  
فاستحقوا هذه الكرامة لا غيرهم من بني هاشم فم ﴿ومواليهم﴾ لما روى ان ولى

لانه ان اريد هذا فلا بد ان يراد  
ان جميع الصدقات التي في الدنيا  
لجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز ان  
يحرم واحد وليس هذا في وسع احد  
على انه ان ارى جميع الصدقات لجميع  
هؤلاء لا يجب ان يعطى كل صدقة  
جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلاثة  
من كل صنف فصار كقوله الصدقة  
للفقير والمساكين الى آخره ولا يراد  
ان الصدقة مقسومة على هؤلاء لانها  
ان قسمت على الاصناف فما اصاب  
الفقير لا شك انه يطابق عليه اسم  
الصدقة فيجب ان يكون مقسوماً  
ايضاً بخلاف ما لو قال ثلث مالي  
للفقراء والمساكين فلعلم ان المراد  
بيان المصارف لا القسمة ﴿ولا الى  
بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه  
وثن ما يعتق﴾ لانه لا بد ان يملك  
احد المستحقين فهذا قال في المختصر  
فيصرف الى الكل او البعض تملكاً  
﴿ولا الى من بينها اولاد او زوجية﴾  
اي لا يعطى اصله وان علا وفرعه  
وان سفل ولا يعطى الزوج وزوجته  
ولا الزوجة وزوجها ومملوكه اي  
مملوك المولى ﴿وعبداً عتق بعضه  
وغني ومملوكه﴾ اي مملوك الغني  
والمراد غير المكاتب اذ يجوز ان يعطى  
الى مكاتب الغني ﴿وظفله﴾ اي طفل  
الرجل الغني ﴿وبني هاشم الى علي  
والعباس وجعفر وعقیل وحارث  
ابن عبد المطلب ومواليهم﴾ اي

معتق هؤلاء ولا الى ذمي وجاز غيرها اليه اي جاز ان يصرف الى الذمي صدقة غير الزكاة دفع الى من ظنه انه مصرف فبار  
انه عبده او مكاتبه يعيدها وان بان غناؤه او كفره او انه ابوه او ابنه او هاشمي لم يعد خلافاً لابي يوسف وجب دفع ما يغنيه عز  
السؤال ليوم وكره دفع مائتي درهم الى فقير غير مديون ونقلها الى بلد اخر الا الى قريبه او الى احوج من اهل بلده باب صدقة الفطر  
في من ير او دقيقه او سوبقه او

١١٢

رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته ان تحمل لي الصدقة فقال لا انت مولانا ه ولفظ  
ابي داود والترمذي والنسائي فسألته فقال مولى القوم منهم وانا لا تحمل لنا الصدقة  
قال الترمذي حديث حسن صحيح فم ولو دفع بقر فبان انه غني او هاشمي او  
كافر او ابوه او ابنه صح وقال ابو يوسف عليه الاعادة ولها حديث معن بن يزيد  
فانه عليه الصلاة والسلام قال فيه يا يزيد لك ما نويت وبما معن لك ما اخذت وقد  
دفع اليه وكيل ابيه صدقته ولان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع  
فيبيح الامر فيها على ما يقع عنده كما في استنباه القبلة وهذا اذا تجرى واكبر رآه  
انه مصرف أمّا اذا شك ولم يقر او تجرى واكبر رآه انه ليس بمصرف لا يجوز له الا  
اذا علم انه فقير هو الصحيح م لحديث اخرجه البخاري وهذا وان كان واقعة حال  
يجوز فيها كون تلك الصدقة نفلاً لكن عموم لفظة ما في ما نويت يفيد المطلوب قوله  
علم تبين فم ولو عبده او مكاتبه لا لعدم التملك وكره الاغناء  
وقال زفر لا يجوز لان الغناء قارن الاداء فصار الاداء الى الغني ولنا ان الغناء حكم  
الاداء فيتعقبه لكنه يكره لقرب الغناء منه كمن يصلي وبقره نجاسة وندب عن  
السؤال لقوله صلى الله عليه وسلم اغنوم عن السؤال ولان السؤال ذل فكان فيه  
صيانة المسلم عن الوقوع فيه وكره نقلها الى بلد اخر لما روينا من حديث  
معاذ وفيه رعاية حق الجوار ه رواه عند قوله ولا الى ذمي ع وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم ردها الخ ف لغير قريب واحوج لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة  
ولا يسأل من له قوت يوم اي لا يحمل له السؤال لقوله صلى الله عليه وسلم  
من سأل وعنده ما يغنيه فانما يستكثر جمر جهنم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما  
يفديه ويعشيه رواه ابو داود واحمد

### باب صدقة الفطر

يجب لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة ادوا عن كل حر وعبد صغير  
او كبير نصف صاع من بر او صاعاً من شعير ه رواه ابو داود في سننه والدارقطني  
وعبد الرزاق في مسنده وهي من طرقها الصحيحة التي لا ريب فيها طريق عبد  
الرزاق ف على حر شرط الحرية لتحقيق التملك مسلم شرط الاسلام  
ليقع قرينة ذي اصاب وقال الشافعي تجب على من يملك زيادة على قوت يومه  
لنفسه وعياله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غني ه رواه احمد

من حج او عدس الصاع كيل يسع  
فيه ثمانية ارطال فقدر ثمانية ارطال  
من الملح وهو الماش او من العدس  
وانما قدر بها لقلة التفاوت بين  
حبائهما عظماً وصغراً وتخلخل  
واكتنازاً بخلاف غيرها من الحبوب  
فان التفاوت فيها كثير غاية الكثرة  
وافي قد وزنت الماش والحنطة الجيدة  
المكتنزة والشعير وجعلتها في المكيال  
فالماش اقل من الحنطة والحنطة  
من الشعير فالمكيال الذي يملأ بثمانية  
ارطال من الملح باقل من ثمانية  
ارطال من الحنطة الجيدة المكتنزة  
فالاحوط ان يقدر الصاع بثمانية ارطال  
من الحنطة لانه ان قدر بالحنطة  
المكتنزة فكما يجعل فيه ثمانية ارطال  
من مثل ذلك الحنطة يجعل بها وان  
كان يملأ باقل من ذلك اذا كان  
الحنطة المتخلخل لكن ان قدر بالبحج  
يكون اصغر من الاول ولا يسع  
فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون  
الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع  
هو الصاع العراقي واما الحجازي فهو  
خمس ارطال وتلك رطل فالواجب  
عند الشافعي من الحنطة صاع من  
البحازي وعندنا نصف صاع من  
العراق وهو منسوان علي ان المن  
اربعون استاراً والاستار اربعة

ثاقيل ونصف مثقال فالن مائة وثمانون مثقالاً ومنوان برأ جاز خلافاً لحمد فان عنده لا بد ان ( وكذا )

يقدر بالكيل واداء البر في موضع يشترى به الاشياء احب وعند ابي يوسف اداء الدرام احب ويجب على حر مسلم له نصاب  
الزكاة وان لم ينم قد ذكرنا في اول كتاب الزكاة ان البناء بالحوال مع الثمنية او السوم او نية التجارة فمن كان له نصاب الزكاة اي  
نصاب فاضل من حاجته الاصلية فان كان من احد الثنتين او السوايم او مال التجارة يجب عليه الصدقة وان لم يحمل عليه الحول وان

وكذا البخاري في كتاب الوصايا تعليقا ولفظ ظهر مقسم ف م ﴿ فاضل عن مسكنه وثيابه واثائه وفروسه وسلاحه وعبيده ﴾ لان هذه الاشياء مستقمة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ﴿ عن نفسه ﴾ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والانثى ه رواه البخاري ومسلم ف ﴿ وطفله الفقير ﴾ فان كان للطفل مال يؤدى من مال الطفل عندها خلافا لمحمد ه م فانه قال تجب على الاب الغني صدقة ولده الصغير الغني لكم ﴿ وعبيده للخدمة ﴾ ولو كان العبد كافرا الاطلاق ما روينا ولان السبب قد تحقق والمولي من اهله وفيه خلاف الشافعي لان الوجوب عنده على العبد ه م ويحمله السيد قلنا ان غرض التكليف هو ابتلاء المكلف بصرف منفعته الى ما لكه تعالى ليظهر طاعته من عسيانه فلو فرض ان شخصا وجب عليه شيء بحيث لزم شخصا آخر صرفه الى مالكه تعالى خلا تكليف الشخص الاول عن غرضه ثم لو لم يكن في المقام الا هذا الدليل العقلي لوجب حمل كلمة على الواردة في نحو على كل حر وعبد علي معنى عن كقولهم

اذا رضيت علي بنو قشير \* لعمرك الله اعجبني رضاها

فما ظنك اذا ورد في بعض الروايات بالسند الصحيح بلفظة عن ف م قوله ما روينا ونقلته في اول الباب مع تخريجه ع وما وقع في حديث صحيح من قوله من المسلمين لا يعارضه لما عرف من عدم حمل المطلق على المقيّد في الاسباب اذ لا تزاحم في الاسباب ف م ﴿ ومديره وام ولده ﴾ لان السبب رأس ميمونه وبلي عليه لما روى الدارقطني انه عليه الصلاة والسلام امر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد من يمتنون وهو لا يهذه الصفة على الكمال ي ولانها تضاف اليه يقال زكاة الرأس وهي امارة السببية والاضافة الى الفطر باعتبار انه وقتها ولذا تعدد بتعدد الرؤس مع اتحاد اليوم والاصل في الوجوب راسه وهو ميمونه وبلي عليه فيلحق به من هو في معناه كالولادة الصغار ومما لكه ه قوله لان السبب المقيّد لهذه السببية لفظة عن فيه قوله عليه الصلاة والسلام عن كل حر قوله وهي امارة السببية بتمامه موقوف على كون هذا التركيب مسموعا من الشارع لان السببية لا تثبت الا بوضعه او من اهل الاجماع قوله فيلحق بيان الحكمة نص واراد فيهم والا فلا حاجة اليه لو ردد النص فيهم مقصودا ف م ﴿ لا عن زوجته ﴾ لقصور الولاية والمؤنة فانه لا يليها في غير حقوق النكاح ولا يمتونها في غير الرواتب كالمداواة ﴿ وولده الكبير ومكاتبه ﴾ لعدم الولاية فيها ﴿ وعبد او عبيد لها ﴾ وقالوا على كل منهما ما يخصه من الرأس لا الاشخاص ه ولا يبي حنيفة ابن المؤنة قاصرة لان على كل منهما بعض المؤنة وكذا الولاية ف م ﴿ ويتوقف لوميبعا بخيار ﴾ لها او لاحدها ي كائن عند طلوع الفجر وقال زفر رحمه الله على من له الخيار وقال الشافعي رحمه الله لمن له الملك ولا يبي حنيفة ان وجوبها مبني على الملك والملك موقوف ه قوله لمن له الملك كانه يعني الملك في مدة الخيار ﴿ نصف صاع من

كان من غير هذه الاموال كدار لا يكون للسكنى ولا التجارة وفيها يبايع النصاب يجب بها صدقة الفطر مع انه لا يجب بها الزكاة ﴿ وبه تحرم الصدقة ﴾ فهذا النصاب نصاب حرمان الزكاة ولا يشترط فيه الناء بخلاف نصاب وجوب الزكاة ﴿ لنفسه وطفله فقيرا وخادمه ملكا ولو مدبرا او ام ولدا وكافرا لا لزوجه وولده الكبير وطفله الغني بل من ماله ومكاتبه وعبد له التجارة وعبد له ابقى الا بعد عوده ولا لعبد او عبيد بين اثنين على احدهما ﴿ هذا عند ابي حنيفة واما عندها فيجب عليهما ﴿ ولو بيع بخيار احدهما فعلى

بر او دقيقة او سوبقه **✽** وقال الشافعي رحمه الله يجب من جميع ذلك صاع لحديث  
 ابي سعيد الخدري كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا  
 ما روينا في اول الباب ع وهو مذهب جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وفيهم  
 الخلفاء الراشدون وما رواه محمول على الزيادة تطوعاً قوله كنا نخرج قال كنا  
 نخرج اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة من كل صغير وكبير حر  
 او مملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر او صاعاً  
 من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية رضي الله عنه حاجاً او معتمراً فكلّم الناس  
 على المنبر فكان فيما كلم به الناس ان قال اني اري ان مكيّين من بر التام يعدل  
 صاعاً من تمر فاخذ الناس بذلك قال ابو سعيد اما انا فلا ازل اخبره كما كنت  
 اخبره رواه الستة مطولاً ومختصراً وجه الاستدلال بلفظ طعام المذكور فيه لانه  
 عند الاطلاق يتبادر منه الى البر وايضاً عطف الشعير وغيره عليه قلنا الناس في  
 مناظرة معاوية كانوا صحابة والتابعين فله كان عند احدهم عنه عليه الصلاة والسلام  
 تقدير الخنطة بصاع لم يسكت ولم يعول على رأيه احد اذ لا رأي مع النص وروى  
 البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
 الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد كان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط  
 والتمر فلو كان البر من طعامهم لبادر الى ذكره قبل الكل اذ فيه صريح مستنده في  
 خلاف معاوية وعلى هذا التصريح يلزم كون المراد بالطعام في حديثه الاول هو  
 الاعم وان العطف من عطف الخاص على العام وكون المراد بقوله فلا ازال اخبره  
 اني انا كنا نخرجه بما ذكرته صاعاً حتى كثّر البر فانا نخرج منه ايضاً ذلك القدر فم  
**✽** او زبيب **✽** وقال الزبيب كالشعير لتقارب التمر في المقصود وله انه يتقارب البر  
 في المعنى لان كلا منهما يؤكل بجميع اجزائه ويؤكل من التمر النواة ومن الشعير الخالة  
 م قوله في المقصود وهو التفكه والاستحلاء **✽** او صاع تمر او شعير **✽** لما مر  
 في الحديث ع **✽** وهو ثمانية ارطال **✽** بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهماً ويعتبر  
 وزن ذلك بما لا يختلف كيّله ووزنه كالماش والعدس فم وقال ابو يوسف رحمه  
 الله خمسة ارطال وتلت رطل وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 صاعنا اصغر الصيعان ولنا ما روى انه عليه الصلاة والسلام يتوضأ بالمدر رطلين  
 ويغسل بالصاع ثمانية ارطال وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو اصغر من  
 الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الله اعلم به غير ان  
 ابن حبان روى عن ابي هريرة قيل يا رسول الله صاعنا اصغر الصيعان ومدنا اكبر  
 الامداد فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا واجعل لنا مع  
 البركة بركتين ثم قال ابن حبان وفي تركه عليه الصلاة والسلام انكار كونه اصغر  
 الصيعان بيان ان صاع المدينة كان كذلك اه ولا يخفى ان هذا ليس من مواضع  
 السكوت فيها حجة (١) تعليل للمنع لانه في حكم شرعي حتى يلزم رده ان كان خطأ قوله

(١) تعليل للمنع ع

من يصير له بطول فجر الفطر فيجب لمن اسلم او ولد قبله ❀ اي قبل الطلوع وهذا عندنا واما عند الشافعي فيجب بغروب الشمس  
فن اسلم في الليلة او ولد فيها لا يجب عليه عنده ❀ لا لمن ❀ ١١٥ ❀ مات في ليلته ❀ خلافا للشافعي فانه يجب

عليه لادراك وقت الغروب ❀ او  
اسلم او ولد بعده ❀ اي بعد طلوع  
الفجر فانه لا يجب عليها اجماعا اما  
عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع  
واما عنده فلانه لم يدرك وقت الغروب  
❀ وان قدمته جاز بلا فصل بين  
مدة ومدة ونذب تعييلها ولو اخوت  
لا تسقط ❀

### ❀ كتاب الصوم ❀

❀ الصوم هو ترك الاكل والشرب  
والوطء من الصبح الى المغرب مع  
النية وصوم رمضان فرض على كل  
مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم  
النذر والكفارة واجب وغيرهما قل  
ذكر في الهداية ان صوم رمضان  
فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام  
وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا  
يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله  
تعالى وليوفوا نذورهم وقيل في الحواشي  
ان قوله وليوفوا نذورهم عام خص منه  
البعض وهو النذر بالمعصية والطهارة  
وعيادة المريض وصلاة الجنازة فلا  
يكون قطعيا فيكون واجبا اقول  
المنذور اذا كان من العبادات المقصودة  
كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك فلزومه  
ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان  
كان سند الاجماع ظاهريا وهو العام  
المخصوص فينبغي ان يكون فرضا وكذا  
صوم الكفارات لان ثبوته بنص قطعي  
مؤيد بالاجماع فقول صاحب الهداية  
ان المنذور واجب يمكن انه اراد بالواجب  
الفرض كما قال في افتتاح كتاب الصوم

بالصاع ثمانية ارطال هكذا وقع مفسرا عن انس وعائشة في طرق ثلاث رواها  
الدارقطني وضعفها وقوله وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه اخرجه ابن ابي شيبة  
ف م ❀ صبح يوم الفطر ❀ هذا شرط الوجوب والسبب الرأس ك م وقال الشافعي  
رحمه الله يتعلق الوجوب بغروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان ولما انت  
الاضافة للاختصاص واختصاص الفطر باليوم دون الليل ه اي جعل الفطر الغير  
المعتاد وهو فطر النهار شرطا اولى من جعل الفطر المعتاد وهو فطر الليل كذلك ولذا  
لا يجب في فطر سائر الليالي وقد يفرق بان الفطر الاخير ممت صوم الشهر ووجوبها  
انما كان طهارة للصائم عما عساه كان واقعا في صومه ف م ❀ فن مات قبله او اسلم  
او ولد بعده لا تجب وصح لو قدم ❀ لنقرر سببه فصار كتقديم الزكاة ❀ او اخر ❀  
لان وجه القرينة فيها معقول فلا يقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية ه لانها  
اراقة دم لا يعقل فيها معنى القرينة ع

### ❀ كتاب الصوم ❀

❀ هو ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب ❀ بنص الكتاب  
ه وهو قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود  
من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل ع ❀ بنية ❀ لتمييز العبادة عن العادة ي م  
❀ من اهله ❀ خرج الكافر والحائض ي م ❀ وصح صوم رمضان وهو فرض ❀  
انص كتب عليكم الصيام ❀ وللاجماع ❀ والنذر المعين وهو واجب ❀ لنص وليوفوا  
نذورهم ❀ ولم يفد الفرضية لانه خص منه النذر بالمعصية وما لبس من جنسه العبادة  
كعبادة المريض ف م ❀ والنفل بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار ❀ وقال  
الشافعي رحمه الله لا تجزئه النية بعد الصبح لقوله عليه الصلاة والسلام لا صيام  
لمن لم ينو الصيام من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة  
انه لا يجزئ ❀ بخلاف النفل لانه متجزئ ❀ عنده ولنا قوله عليه الصلاة والسلام بعد  
ما شهد الاعرابي برواية الهلال ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه ومن لم يأكل  
فليصم وما رواه محمود على نفى الفضيلة او معناه لم ينو انه صوم من الليل ولانه صوم  
يوم فيتوقف الامساك في اوله على النية المتأخرة المتفرقة باكثره كالنفل وهذا لان  
الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعينه لله تعالى فيتخرج بالكثرة جنسية الوجود بخلاف  
الصلاة لانها اركان فيشترط قرائنها بالعقد على ادائها بخلاف القضاء لانه يتوقف على  
صوم ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لعدم الاقتران بالاكثر ه م  
قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رواه اصحاب السنن الاربعة واختلفوا في رفعه ووقفه  
وفي لفظه لا صيام لمن لم ينو بجمع بالتشديد والتحقيق يبيت لم يفترضه من الليل

الصوم ضربان واجب ونفل ويمكن ان يقال ان الصوم المنذور والكفارة وان كان فرضا بسبب الاجماع انما اطلق عليه لفظ الواجب لان  
سند الاجماع ظني من المصنف ❀ وصبغ صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى الضحوة الكبرى لا عندها في الاصح ❀ اعلم ان النهار



الشرعى من الصبح الى المغرب فالمراد بالضمومة الكبرى منتصفه فح لا بد ان تكون النية موجودة في اكثر النهار ويشترط ان يكون قبل الضمومة الكبرى وفي الجامع الصغير نية قبل نصف النهار اي قبل نصف نهار الشرعى وفي مختصر القدوري الى الروال والاول اصح **❦** وبنية مطلقة او بنية نفل واداء رمضان بنية واجب اخر الا في مرض أو سفر بل هما نوى والنذر المعين عن واجب آخر نواه **❦** اي اداء رمضان يصبح بنية عن واجب اخر الا في السفر او المرض فانه يقع عن ذلك الواجب واذاندر صوم يوم معين فتوى في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا أو مقيما صحيحا او مريضا وعجالة المختصر هكذا يصبح اداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعى وبنية نفل وبنية مطلقة وواجب آخر الا في سفر او مرض وكذا النفل والنذر المعين الا في الاخير اي حكم النفل والنذر المعين حكم اداء رمضان الا في الاخير وهو الواجب الاخر **❦** والنفل بينه وبنية مطلقة قبل الروال لا بعده وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت والتعيين **❦** المراد بالتبييت ان ينوي من الليل **❦** وان غم ليلة الشك **❦** أي ليلة الثلاثين من شعبان **❦** لا يصام الا نفلا ولو صامه لواجب اخر كره ويقع عنه في الاصح **❦** اي يقع عن الواجب الاخر في الاصح وقبله يقع تطوعا لان غيره منهي

يتأدى بنية واجب آخر والنفل فيه  
احب اجماعاً وان وافق صوماً يعتاده  
والا يصوم الخواص كالمفتي والقاضي  
ويفطر غيرهم بعد الزوال ولا صوم  
لوني ان كان الغد من رمضان فانا  
صائم عنه الا فلا وكره لوني ان  
كان الغد من رمضان فانا صائم عنه  
والافن واجب آخر والافن نقل  
اي نوى ان كان الغد من رمضان  
فانا صائم عنه والافن نقل فان  
ظهر رمضان كان عنه لوجود  
مطلق النية والا فقل فيها  
اي فيما قال والا ففن واجب آخر  
وفما قال والا ففن نقل اما في الصورة  
الاولى فلاه متردد في الواجب الآخر  
فلا يقع عنه فبقى مطلق النية فنقع  
عن النفل وفي الثانية لوجود مطلق  
النية ايضاً ومن رأى هلال رمضان  
او فطر وحده يصوم وان رد قوله وان  
افطر قضى ذكر القضاء فقط بيان  
انه لا كفارة عليه خلافاً للشافعي  
وقبل بلا دعوى ولفظ شهد للصوم  
مع غيم خبر مرد بشرط انه عدل ولو قنا  
او امرأة او محدوداً في فذف تائباً  
وشرط للفطر رجلان او رجل وامرأتان  
ولفظ شهد لا الدعوى وبلا غيم شرط  
جمع عظيم فيها اي الجمع العظيم جمع  
يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم  
نواظهم على الكذب وبعد صوم  
تلائين بقول عدلين حل الفطر  
وبقول عدل لا اي اذا شهد  
واحد عدل بهلال رمضان وفي السماء  
علة وصاموا تلائين لا يحل الفطر  
لان الفطر لا يثبت بقول واحد

تطوعاً افضل بالاجماع ان وافق عاداته وكذا اذا صام ثلاثة ايام فصاعداً من آخر  
الشهر وان افردته فقد قيل الفطر افضل احترازاً عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل  
اقتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما فانهما كانا يصوماً والمختار ان يصوم المفتي  
بنفسه احتياطاً وينتق العامة بالتلوم الى الزوال ثم بالافطار نفيًا للتهمة اه اي تهمة  
انه لو افنى بالنفل يقع عندهم انه اعنى على خلاف ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لشبهة حديث العصيان بين العوام فم او انه لما جاز النفل يجوز الفرض بالاولى  
كالتفصيل المذكور مع تعليل بعض وجوهه بالاجماع وبالترديد اباحة من حيث  
هوع ومن رأى هلال رمضان او الفطر ورد قوله صام وفي الهداية ومن رأى  
هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطاً وفي البخاري مروياً صوموا لرؤيته وافطروا اه  
وفي الزيلعي قال صلى الله عليه وسلم صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون وروى  
ابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال الصوم  
يوم يصومون والفطر يوم يفطرون اه م وكانهم راوا حديث الرؤية وحديث موافقة  
الناس معارضين فحكموا الاحتياط جمعاً بينهما فعملوا بمحدث الرؤية في رمضان  
للاحتياط في ايجاب الصوم وبمحدث الموافقة في هلال الفطر لذلك وفي باب سجود  
الثلاوة من فتح القدير ما ملخصه الاصل ان العبادة اذا دارت بين دليلي الثبوت  
والسقوط ثبتت لانا خلقنا لها والعقوبة اذا دارت بينهما سقطت لانها تُندره اه ع  
وان افطر قضى فقط لان القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط  
فاورثت شبهة وهذه الكفارة تُندرى بالتشبهات لانها لا تجب على المخطيء بخلاف  
سائر الكفارات فانها تجب على المخطيء والمعدور علم انها ملحقة بالعقوبات وهي تُندرى  
بالتشبهات لكم وقبل بعله كغيم وغبار خبر عدل لان قول الفاسق في  
الديانات غير مقبول وتاويل قول الطحاوي عدلاً كان او غير عدل ان يكون مستوراً  
ولو قنا او انى لرمضان لانه امر ديني فاشبهه رواية الاحبار ولذا لا يشترط لفظ  
الشهادة وحرين او حر وحرين للفطر لتعلق نفع العباد به وهو الفطر فاشبهه  
سائر حقوقهم والاضحي في ظاهر الرواية كالفطر لتعلق نفع العباد وهو التوسع بحقوق الاضاحي  
والا فجمع عظيم لها لان التمرد بالرؤية في هذه الحالة يوم الغلط فيجب التوقف  
حتى يكون جمعاً كثيراً بخلاف يوم العلة لانه قد ينشق الغيم فيتنفق النظر للبعض  
ه قوله لان التفرد الخ اراد تفرد من لا يقع العلم بخبرهم ولو متعدد لا تفرد  
الواحد قوله يوم الاولى ان يقال ظاهر في الغلط لان مجرد الوهم ثابت في جميع  
اليئات بل التفرد بين جم غفير متوجهين لما توجه اليه مع عدم المانع ومع سلامة  
الابصار وان تفاوتت حدة ظاهر في الغلط فم والاضحي كالفطر ولا عبرة باختلاف  
المطالع علي ظاهر المذهب وعليه اكثر المتأخين وعليه الفتوى بجر عن الخلاصة در  
لتعلق الخطاب عاماً بمطلق الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف اوقات الصلاة محمد  
امين اعلم ان نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بان يكون بين البلدين بعد بحيث

خلافاً لمحمد فان الفطر يثبت عنده بتبعية الصوم وكمن شيء يثبت صمنا ولا يثبت قصداً والاضحي كالفطر اي في الاحكام المذكورة

يطلع الهلال في احدهما في ليلة كذا دون الاخرى لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الافطار حتى ان زوال الشمس في المشرق لا يستلزم زوالها في المغرب وقد نبه التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً وانما النزاع في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى ان كل قوم يعمل بمطالعهم ولا يلزمهم العمل بمطلع غيرهم ام لا يعمل ويلزمهم العمل النخ فيجب العمل باسبقهم رؤية فيعمل المغربي برؤية المشرقي اي مثلاً فليل بالاول لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في اوقات الصلاة ولذا لا يجب العشاء والوتر على فاقد وقتها وظاهر الرواية الثاني لتعلق الخطاب الخ **﴿ ثنبيه ﴾** يفهم من كلامهم في كتاب الحج ان اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم برؤية بلدة اخرى شئ والظاهر ان الاضحية مثل الحج لان عدم اعتباره في الصوم لتعلقه بالرؤية بخلاف الاضحية فهي كالصلاة محمد امين م

### ﴿ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ﴾

﴿ فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسياً او احتلم او انزل بنظر او ادهن او احتجم او اكتحل او قبل او دخل حلقه غبار او ذباب وهو ذاكر لصومه او اكل ما بين اسنانه او قاء او عاود لم يفطر ﴾ في الفصول كلها اما في فصل النسيان القياس الافطار وهو قول مالك رحمه الله لوجود ما يفسد الصوم فصار كالكل كلام ناسياً في الصلاة وجه الاستحسان قوله عليه الصلاة والسلام للذي اكل وشرب ناسياً تم علي صومك انما اطعمك الله وسقاك والوقاع كالاكل والشرب للاستواء في الركبة بخلاف الصلاة لان هيئتها مذكرة فلا يغلب النسيان هـ والحديث في صحيح ابن حبان وسنن الدارقطني فـ م واما فصل الاحتلام فلقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفطرن الصيام القيء والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة وهو الوجه في الانزال بالنظر هـ والحديث روي من طرق متعددة في رواته ضعف فارثي الى درجة الحسن وضعف رواته انما هو من قبيل الحفظ لامن قبيل العدالة فـ م واما الادهان فلعدم المتنافي وكذا الاكتحال لعدم المنفذ بين الدماغ والعين والدمع ينزح كالعرق والداخل من المسام لا ينافي كما لو اغتسل بالماء البارد وكذا التقبيل بلا انزال لعدم المتنافي صورة ومعنى واما الاحتجام فلما رويناه واما الغبار والذباب فالقياس الفساد لوصول المفطر الى جوفه وان لم يتغذ به كالتراب وجه الاستحسان انه لا استطاع الاحتراز عنه واما اكل ما بين اسنانه ان كان قليلاً فلانه تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يبق بين اسنانه والفصل مقدار الحمصة وما دونها قليل هـ م قوله تابع اعتبر تابعاً لتعذر الامتناع عن بقاء اثر ما من الما كل حوالى الاسنان ثم يجري مع الريق الى الحلق فـ م واما القيء فلقوله عليه الصلاة والسلام من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء عامداً فعليه القضاء ويستوى فيه ملء

### ﴿ باب موجب الافساد ﴾

بفتح الجيم اي ما يوجب الافساد

كالقضاء والكفارة من جامع او جومع في احد السبيلين او اكل او شرب غذاء او دواء غمداً او احتجيم فظن انه افطر فاضل عمد اقضى وكفر كالمظاهر في كفارته مثل كفارة الظهار (١٩) وهو اي التكفير بانفساد صوم

رمضان لا غير اي بانفساد اداء رمضان عمداً وان افطر خطأ وهو ان يكون ذا كرا للصوم فافطر من غير عذر قصد كما اذا تمضمض فدخل الماء في حلقه او مكرهاً او احتقن او استعطى اي صب الدواء في الانف فوصل الى قسبة الانف او اقطر في اذنه او داوى جائفة او آمة فوصل الى جوفه او دماغه الجائفة الجراحة التي بلغت الجوف والآمة الشجة التي بلغت ام الدماغ او ابتلع حصاة او حديداً او استقاء مل فيه او تسحرا او افطر بظنه ليلاً وهو يوم او اكل ناسياً وظن انه فطره فاكل عمداً او جومعت فائمة او لم ينو في رمضان كله صوماً ولا فطراً او اصبح غيرنا للصوم فاكل قضى فقط ولو اكل او شرب او جامع ناسياً اي غير ذا كرا للصوم او نام فاحتلم او نظر الى امرأته فانزل او ادهن او اكحل او قبل او اغتاب او غلبه التي او نقياء قليلاً او اصبح جنباً او صب في احليله دهن او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان او ذباب حلقه لم يفطر والمطر والثلج يفسد في الاصح ولو وطئ ميتة او بهيمة او غير فرج وهو النفوذ او قبل او لمس ان انزل قضى والا فلا اكل لحماً بين اسنانه مثل حمصة قضى فقط وفي اقل منها لا الا اذا اخبره واخذه يده ثم اكل النقييد

التم فما دونه فلو عاد وملاً التمس قد عند ابي يوسف رحمه الله لانه خارج لنقض الطهارة به وقد دخل وعند محمد لا يفسد لانه لم توجد صورة الفطر وهي الابتلاع وكذا معناه لانه لا يتغذى به عادة وان لم يملأ التمس وعاد لم يفسد لانه غير خارج ولا له صنع في ادخاله م والحديث اخرجه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن غريب وصححه الحاكم قوله عامداً اي منذ ذكر الصومه قوله وعند محمد لا يفسد وهو الصحيح ف م وان اعاده وان لم يملأ التمس عند محمد لوجود الصنع وقال ابو يوسف رحمه الله ان اعاد اقل من ملء التمس لم يفطر لعدم الخروج وهو المختار ف م او استقاء لما روينا والقياس متروك به وان كان اقل من ملء التمس عند محمد رحمه الله لا طلاق الحديث وعند ابي يوسف رحمه الله لا يفسد لعدم الخروج حكاهم وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر الرواية كقول محمد رحمه الله او ابتلع حصاة او حديداً قضى لوجود صورة الفطر في فصل الحصاة والحديد وتقدم تعليل الفصلين الاولين ع فقط لعدم معنى الفطر وهو اتصال ما فيه تقع البدن الى الجوف يتغذى به اولاً ف م ومن جامع او جومع او اكل او شرب غذاء او دواء عمد اقضى استدراكاً للمصلحة الفائتة وهي فهر النفس الامارة بالسوء بنائه ش وكفر لتكامل الجنابة ولا يشترط الانزال وعند الشافعي رحمه الله في قوله لا تجب الكفارة في الاكل والشرب عمداً ككفارة الظهار للحديث الاعرابي فانه قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال ماذا صنعت قال واقعت امراتي في نهار رمضان متعمداً فقال عليه الصلاة والسلام اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتي هذه فقال صم شهرين متتابعين فقال هل جاءني ما جاءني الا من الصوم فقال اطعم ستين مسكيناً فقال لا اجد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتي بفرق من تمر وبروي يعرق فيه تمر خمسة عشر صاعاً وقال فرقا على المساكين فقال والله ما بين لابي المدينة احد احوج مني ومن عيالي فقال كل انت وعيالك يجزيك ولا يجزي احداً بعدك الحديث في الكتب الستة قوله خمسة عشر صاعاً وكان الاجتزاء عن الكفارة بهذا المقدار خصوصية لهذا الاعرابي كما كلفه بنفسه منها او ان الناس كلوا له كفارة ع واما قوله يجزيك الخ فلم ير في شيء من طرقه وكذا لم يوجد فيها لفظ بفرق ف م وهو مكيا لمعروف ياخذ ستة عشر رطلاً قوله لابي ثنية لابة كل ارض البسمة حجارة سودك ولا كفاره بالانزال فيما دون الفرج لانعدام صورة الجماع وهي الابلاج ك وبانفساد صوم غير رمضان لان الافطار في رمضان يبلغ جنابة فلا يلحق به غيره م دلالة ولا قياس في الكفارات ف م وان احتقن او استعطى او قطر في اذنه دهناً افطر لقوله عليه الصلاة والسلام الفطر مما دخل ولوجود

بالاخذ باليد وقع اتفاقاً ولو بدأ باكل سمسة فسد الا اذا مضى فانه يتلاشى في فمه بالمضغ وقى كثير عاد او اعيد يفسد لا القليل في الحالين ومحمد يفسد باعادة القليل لا عود الكثير اي اذا عاد التي فالمعتمد عند ابي يوسف الكثرة اي ملء التمس وعند محمد يعتبر الصنع اي الاعادة ففي اعادة الكثير يفسد وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي اعادة القليل لا يفسد عند ابي يوسف

معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ه والحديث رواه ابو يعلي الموصلي وفيه سئل بنت بكر بن وائل وهي مجهولة ولا شك في ثبوته موقفاً على جماعة في البخاري تعليقا على ابن عباس وعكرمة واسنده ابن ابي شيبة الى ابن عباس وعبد الرزاق الى ابن مسعود وروى من قول علي موقفاً ايضاً ف م ه او داوى جائفة او آمة فوصل الى جوفه ودماءه افطر ه خلافاً لها ه ولا خلاف في الافطار على تقدير الوصول وانما الخلاف فيما اذا كان الدواء رطباً فقال ابو حنيفة رحمه الله بفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم فلا يفطر بالشك ف م قوله عادة لان رطوبة الدواء تلاقي رطوبة الجراحة فيزداد ميلاً الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف اليابس لانه ينشف رطوبة الجراحة فينسد فيها ه قوله فيصل اي يحكم بالوصول نظر الى دليله ف م ه وان افطر في احليله لا ه وقال ابو يوسف رحمه الله يفطر وقول محمد رحمه الله مضطرب وكان عدم الافطار عند ابي حنيفة لان المثانة هائل بين المنفذ والجوف والبول يترشح منها وهذا ليس من باب الفقه ه بل هو من باب الطب ك ه وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر ه لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ه ولا يكره عند العذر للضرورة ي م ه ومضغ العلك ه للتعرض ولتهمة الافطار ه لا تحل ه لانه نوع ارتفاق وليس من محظور الصوم وقد ندب عليه السلام الى الاكتمال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ه م اما نذبه الى صومها فاشهر من ان يدي واما التحل فيه فرواه البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما وضعفه بجمهره ورواه ابن الجوزي من طريق آخر وقال في رجاله من ينسب الى التفضيل ف م ه ودهن شارب ه لانه يعمل عمل الخضاب ه وقالوا بالخضاب وردت السنة ف ه والسواك ه وقال الشافعي رحمه الله يكره بالعشي لنا قوله عليه الصلاة والسلام خير خلال الصائم السواك ه اخرجه ابن ماجه والدارقطني وفيه مجاهد ضعيف كثير ولنا ايضاً عموم حديث لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة ف م ه والقبلة ان امن ه الجماع او الانزال لان عين التقبيل ليس يفطره لما في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر وهو صائم ف م

### ❦ فصل ❦

❦ لمن خاف زيادة المرض الفطر ❦ وقال الشافعي رحمه الله لا يباح له الفطر الا بخوف الهلاك او فوات العضو لنا ان زيادته وامتداده قد يفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه ه وللسافر ه لان السفر لا يعري عن المشقة فجعل نفسه عذراً بخلاف المرض فانه قد يخفف بالصوم فشرط كونه مفضياً الى الحرج ه وصومه احب ان لم يضره ❦ وقال الشافعي رحمه الله تعالى الفطر افضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فالاداء فيه اولى وما رواه محمود على الجهد هم جمعاً بينه وبين ما في الصحيحين عن انس كنا نسافر مع رسول الله

خلافاً لمحمد وفي عود الكثير يفسد عند ابي يوسف لا عند محمد ه وكره له الذوق ومضغ شيء الا طعام صبي ضرورة والقبلة ان لم يامن لا التحل ودهن الشارب والسواك ولو عشيماً ه احترازاً عن قول الشافعي اذ عنده بكرة عتيماً لانه يزيل الخلو ف ه وشيخ فان عجز عن الصوم يفطر ويظم لكل يوم مسكيناً كالفطرة ويقضى ان قدر وحامل او مرضع خافتا على انفسهما او ولدهما ومريض خاف زيادة مرضه والمسافر افطروا وقضوا بلا فدية عليهم ه وقيل حل الافطار مختص بمرضة اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة اذ لا يجب عليها الارضاع عليهم اقول لو كان حل الافطار بناء على وجوب الارضاع فقد الاجارة لو كان قبل رمضان يحل الافطار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل توجر نفسها في رمضان ينبغي ان لا يحل لها الافطار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا دعت الضرورة اليها اما الوالدة فلا يحل لها الافطار الا اذا تعينت فح يجب عليها الارضاع فيحل الافطار ه وصوم مسافر لا يضره احب

صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم الى غير ذلك من الاحاديث قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ليس الخ هو في الصحيحين قوله افضل الوقتين للمقيم والمسافر لعموم آية وان تصوموا خير لكم ف م ولا قضاء ان ماتا عليها لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ويطعم وليهما كل يوم ادراكه بجر كالفطرة بوصية لانه عجز عن ادائه في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الايضاء خلافاً للشافعي وعلى هذا الزكاة هو يعتبره بديون العباد اذ كل منهما حق مالي يجري فيه النيابة ولنا انه عبادة ولا بد فيها من الاختيار وذلك في الايضاء لا الورثة لانها جبرية هم قوله كالشيخ الفاني الحاقاً بالدلالة اذ كل من سمع اجزاء الطعام عنه فهم ان سببه عجزه الدائم الى الموت ولا وجه للفرق بين الشيخ والمريض بان وجوب الصوم على الشيخ ليس الا بقدر ما ثبت تم ينتقل الى الفدية وعلى المريض تقرر بادراك العدة وعجزه لتقصيره في المسارعة الى القضاء لان الوجوب على المريض على التراخي فلا يكون جانياً بهذا التأخير ف م وقضيا ما قدرا لوجود الادراك بهذا القدر بلا شرط ولا لاطلاق النص لكن المستحب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب فان جاء رمضان قدم الاداء على القضاء لانه في وقته والحامل والمرضع ان خافتا على الولد او النفس دفعا للرجح وللشيخ الفاني وهو يفدي فقط اي لا الحامل والمرضع اما الشيخ الفاني فلقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قيل معناه لا يطيقونه هم قال ابن عباس رضى الله عنهما ليست بمنسوخة وهي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً رواه البخاري ولم يرو عن احد منهم خلافه ولو كان يقول ابن عباس مقدم لان جعل ظاهر القرآن المثبت منقياً بتقدير حرف النفي على خلاف القياس لا يقدم عليه الا بالسماح ثم هذا التقدير ولو كان على خلاف القياس لكنه واقع في كلام العرب نفتو تذكر اي لا نفتو بين الله لكم ان تضلوا اي لا تضلوا ف م واما الحامل والمرضع ففيهما خلاف الشافعي رحمه الله اذا خافتا على الولد له الاعتبار بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية في الشيخ الفاني على خلاف القياس والفطر بسبب الولد ليس في معناه لانه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلاً هم قوله اعتباراً الخ بجامع انه انتفع بهذا الافطار من لم يلزمه الصوم قوله على خلاف القياس اذ لا مماثلة تعقل بين الصيام والاطعام والالحاق دلالة متعذر لان الفطر الخ قوله بعد الوجوب بالعمومات ف م وللتطوع بعذر والضيافة عذر لقوله عليه الصلاة والسلام افطروا فاض يوماً مكانه رواه ابو داود الطيالسي عن عناه ش وبغير عذر في رواية ويقضى لان المؤدي قرينة وعمل فقيح صيانتة بالمضي عن الابطال واذا وجب المضي وجب القضاء بتركه قوله فقيح الخ لاية ولا تبطلوا اعمالكم ولاية ورهبانية ابتدعوها الاية سيقى لذهمهم على عدم رعاية ما التزموه من القرب الغير المكتوبة ف م ولو بلغ صبي او اسلم كافر امسك يومه

ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه اي لا تجب الفدية وان صح او اقام ثم مات فدى عنه وليه بقدر ما فات ان عاش بعد بقدره والا فبقدرها اي بقدر الصحة والاقامة فانه اذا فاتت عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات او صح بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فعليه فدية خمسة ايام وشرط لها الايضاء ويصح من الثلث وفدية كل صلاة كصوم يوم هو الصحيح وعند البعض فدية صلاة يوم واحد كفدية صوم يوم ويقضى رمضان وصلاً وفصلاً فان جاء رمضان اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند الشافعي تجب الفدية ولا يصوم ولا يصلى عنه وليه ويلزم صوم نفل شرع فيه اداء وقضاء اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء الا في الايام المنهية خمسة ايام عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلاثة بعده ولا يفطر بلا عذر في رواية اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر لانه ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه وبياح بعذر ضيافة هذا الحكم يشمل المضيف والمضيف ويملك بقية يومه صبي بالغ او كافر اسلم وحائض طهرت ومسافر قدم



ولا يقضي الا ولان يومها وان اكلا فيه ﴿١٢٢﴾ بعد النية ولا ما مضى ﴿١﴾ اي اذا حدثت هذه الامور في نهار رمضان

قضاء لحق الوقت بالتشبه ﴿٢﴾ ولم يقض شيئاً ﴿٣﴾ لعدم الخطاب في اول الجزء من النهار ﴿٤﴾ ولو نوى المسافر الافطار ثم قدم ونوى الصوم في وقته صح ﴿٥﴾ لان السفر لا ينافي اهلية الوجوب ولا صحة الشروع ﴿٦﴾ ويقضى باغواء ﴿٧﴾ لعدم النية خلافاً لما لك رحمه الله تعالى ﴿٨﴾ سوى يوم حدث في ليلته ﴿٩﴾ لوجود الصوم وهو الامساك المقرون بالنية اذا الظاهر وجودها منه ﴿١٠﴾ ويجنون غير ممتد ﴿١١﴾ مستوعب شهر آع وقال زفر والشافعي رحمهما الله لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء يترتب عليه وصار كالمستوعب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في ادائه بخلاف المستوعب لانه يخرج في الاداء ه قوله بالذمة وهي قائمة بدليل لزوم ضمان التلقات وصدقة الفطر ونفقة المحارم كم وكأنه قيل سلمنا وجود السبب والاهلية بالذمة لكن لا فائدة في الايجاب لعجزه عن الامتثال فقال وفي الوجوب فائدة الخ حاصله ان مظهر الفائدة هو القضاء ع قوله مطلوباً بالقضاء ليحصل مصلحة الفرض رحمة ومنة فم وكان غرض الشارح من هذا التعليل اظهار حكمة هذه الصيرورة فكأنه يعني انه تعالى فرض الفرائض على عباده رافة بهم ومنة عليهم لانها اعلى ما يتقرب به اليه تعالى حتى سمي الهداية اليها منه في قوله تعالى بل الله يبين عليكم ان هذا كم للايمان فالفرض مصلحة عظمي يحكم بثبوتها مما يمكن وعلى ما قلنا فالإضافة في مصلحة الفرض بيانية ويحصل مشتق من الحصول مجرداً او يعنى بمصلحة الفرض توابه فالإضافة لامية ويحصل من التحصيل مزيداً وعلى كل فرحة ومنة مفعول له للصيرورة متقدمان عليها وجوداً لانهما من الافعال الباطنية ع قوله لا يخرج لان الحرج مفوت المصلحة فم بتقدير المضافين والمفوت بمعنى الضد اي الحرج ضد باعث حصول او تحصيل المصلحة وهو الرحمة والمنة ع وهذا القيد اشارة الى الجواب عن المستوعب فهم من ك ﴿١٢﴾ وبامساك بلانية صوم وفطر ﴿١٣﴾ خلافاً لزفر رحمه الله لنا ان الواجب الامساك بجهة العبادة ولا عبادة بدون النية ﴿١٤﴾ ولو قدم مسافر او طهر حائض او تسحر ظنه ليلاً والفجر طالع او افطر كذلك والشمس حية امسك يومه ﴿١٥﴾ قضاء لحق الوقت ﴿١٦﴾ وقضى ﴿١٧﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يجب على المسافر ولا على التي طهرت من حيضها الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار اهلاً للزوم ولم يكن اول اليوم كذلك لان التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه ولما انه وجب قضاء لحق الوقت لانه وقت معظم لا خلفاً ﴿١٨﴾ ولم يكفر ﴿١٩﴾ لان الجنابة قاصرة لعدم القصد وفيه قال عمر رضي الله عنه ما تجانفنا لاء ثم قضاء يوم علينا يسيره رواه ابو حنيفة واخرجه ابن ابي شبة ايضاً فم ﴿٢٠﴾ كما كل عمداً بعد اكله ناسياً ﴿٢١﴾ لان الاشتباه استند الى القياس فتحقت التهمة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انها تجب وكذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام الشبهة الحكيمة بالنظر الى القياس فلا تنزني بالعلم كوطه الاب جارية ابنه ه قوله الاشتباه اشتباه اكل الناسي باكل العامد قوله

يجب الامساك بقية اليوم بمحرمة رمضان لكن لا قضاء على الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم لعدم الاهلية في اول اليوم فلم يجب الاداء ولا يجب القضاء وان كان البلوغ والاسلام قبل نصف النهار فتدبر الصوم ثم اكلا ﴿٢٢﴾ نوى المسافر الفطر فقدم فتوى الصوم في وقتها صح وفي رمضان يجب عليه ﴿٢٣﴾ الضمير في وقتها يرجع الى النية وفي صح يرجع الى الصوم ﴿٢٤﴾ كما يجب الاتمام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو افطر لا كفارة فيها ﴿٢٥﴾ اي في قدوم المسافر وسفر المقيم ﴿٢٦﴾ وقضى اياماً اغمى عليه فيها الا يوماً حدث فيه اوفي ليلته ﴿٢٧﴾ لانه اذا اغمى عليه اياماً لم توجد منه النية فيما عد اليوم الاول اما اليوم الاول فالظاهر انه قد نوى الصوم فيه اقول هذا اذا لم يندكر انه نوى ام لا اما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدم الصحة ﴿٢٨﴾ ولو جن كله لم يقض فان افاق بعضه قضى ما مضى سواء بلغ مجنوناً او عاقلاً ثم جن في ظاهر الرواية ﴿٢٩﴾ الجنون اذا استغرق شهر رمضان اذا بلغ مجنون سقط الصوم فان لم يستغرق لا بل يجب القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ مجنوناً او بلغ عاقلاً ثم بلغ وعند محمد اذا بلغ لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستغرقاً فان الجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم فهذا الجنون يكون ماعاً فكيفي للنع الجنون الضعيف وهو غير المستغرق وأما اذا جن البالغ فانه

رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون مجنوناً قوباً وهو المستغرق ﴿٣٠﴾ نذر بصوم يومي العيد وايام التشريق او (القياس)





الشهر لان السنة العربية لها مبدأ خاص وهو المحرم ومختص خاص وهو ذو الحجة فاذا قال هذه السنة حقيقة كلامه انه نذر بالمدة المستقبلية الى آخر ذي الحجة وبالماضية التي مبدؤها من المحرم فيلغو في حق الماضي كما في قوله لله عليه صوم امس ف م ﴿ ولا قضاء ان شرع فيها ثم افطر ﴾ لانه بنفس الشروع يسمى صائماً حتى يحث الخالف على الصوم فيصير مرتكباً للنهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانه ووجوب القضاء بناء عليه ولا يصير مرتكباً للنهي بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة فتجب صيانة المؤدي وروى عنها وجوب القضاء عليه

### ﴿ باب الاعتكاف ﴾

﴿ سن ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنية ه قوله واظب رواها في الصحيحين وغيرها قوله والمواظبة اي المقرونة بعدم الانكار على تاركه دليل السنية والا ففادها الوجوب والحق ان الاعتكاف منقسم الى الواجب وهو المنذور الى السنة وهو العشر الاواخر من رمضان والى المستحب وهو ما سواها ف م ﴿ لبث في مسجد ﴾ هذا ركته لانه ينبي عنه ه لانه لغة مطلق الإقامة في اي مكان كان وعلى اي غرض حصل ف م ﴿ بصوم ﴾ هو شرط خلافاً للشافعي رحمه الله لانه عبادة مستقلة فلا يكون شرطاً لغيره ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا بالصوم ه م رواه الدار قطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وقال البيهقي هذا وهم من سفیان بن حسين او من سويد وضعف سويداً لكن اثني هشيم عليه خيراً فقد اختلفوا فيه واخرجه ابو داود وعبد الرحمن ابن اسحاق وان تكلم فيه بعضهم فقد اخرج له مسلم ووثقه ابن معين واثني عليه غيره وأخرج ابو داود والنسائي ان عمر جعل عليه في الجاهلية ان يعتكف ليلة او يوماً فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم وفيه بديل بن ورقاء الخراعي ضعفه الدارقطني وقال فيه ابن معين صالح وذكره ابن حبان في الثقات واخرج البيهقي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انها قال المعتكف يصوم ف م ثم الصوم شرط لصحة الواجب من رواية واحدة ولصحة التطوع فيما روى الحسن عن ابي حنيفة لظاهر ما روينا وعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبني النفل على المساهلة ه قوله لا يكون ممنوع لا مكان كون الشرط اطول من المشروط فهم من ف قوله فيكون فيه ان العقل لا يمنع ان تكون هذه الساعة مشروطة بالصوم وان لم يكن الصوم اقل من اليوم ف م ﴿ ونية ﴾ كما في سائر العبادات ﴿ واقله نفلاً ساعة ﴾ تقدم الكلام عليه قرناً بآع ﴿ والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ﴾ لانه هو الموضع لصلاتها فيتحقق انتظارها فيه ولو لم يكن لها في البيت مسجد تجعل موضعاً فيه فتعتكف فيه ه اي الافضل ذلك فلو اعتكفت في الجامع او في مسجد حيها وهو افضل من الجامع في

### ﴿ باب الاعتكاف ﴾

﴿ الاعتكاف سنة مؤكدة وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنية واقله يوم فيقضى من قطعه فيه بعد الشروع يوماً ﴾ اي اذا اشرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضاء خلافاً لمحمد فان اقله ساعة عنده وقد حصلت ﴿ ولا يخرج منه الا الحاجة الانسان او لجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله عنه فوقاً بدر كها ويصلي السنن على الخلاف وهو ان يصلي قبلها اربعاً وفي رواية سناً ركعتين تحية مسجد واربعاً سنة وبعدها اربعاً عند ابي حنيفة وستاً عندهما ولا يفسد بمكثه

حقها جاز ويكره ذكر الكراهة فاضحيان ف م ولا يخرج منه الا الحاجة شرعية كالجمعة وقال الشافعي رحمه الله لا يخرج للجمعة ولنا انها من ام حوائجها وهي معلوم وقوعها فيكون مستثني ضرورة ح او طبيعية كالبول والغائط الحديث عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من معتكفه الا الحاجة للانسان ولانه معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في نقضيتها فيكون الخروج لها مستثني والحديث رواه الستة ف م فان خرج ساعة بلا عذر كأنه داه المسجد او اخراج السلطان او الخوف على المناع ومفاده عدم الفساد بهذه الاعذار وعليه مشي بعضهم ومفاد فتاوي فاضحيان والخلاصة الفساد في الكل لكن لا يأنف ف م فسد لوجود المنافي وهو القياس وقال لا يفسد حتى يكرن اكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة ه يقتضي ترجيح الاستحسان لان مواضع ترجيح القياس عليه معدودة وهذا ليس منها ثم بناؤه على الضرورة غير تام لان الجالب للتيسير انما هو الضرورة اللازمة الغالبة الوقوع لا عروض مجرد ملجي فان مدافع الاختين اذا عجز عن الدفع وخرج اي احد الاختين لا يحكم ببقاء صلاته بخلاف السلس والراف على انه لا ضرورة لانها يجيزانه اقل من نصف يوم ولو بغير حاجة ف م واكله وشربه ونومه لانه عليه الصلاة والسلام لم يكن له مأوى الا المسجد ولانه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة الى الخروج وبما يعتنه فيه اذ قد لا يجد من يقوم بمجاخته ه اذا كانت المياعة الحاجة لاصلية واما للتجارة وكثرة الامتعة فلا يجوز ف م وكره احضار المبيع لان المسجد محرم من حقوق العباد وبكره لغزير المعتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا مساجدكم صبيانكم الى ان قال ويبيعكم وشراكم ه رواه ابن ماجه ف والصمت تعبداف لان صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا لكنه يتجنب ما يكون مأثما قال عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواه ابو داود ف م والنكلم الا بخير وحرم الوط لئلا يفتن ولا تبشروهن وانتم عاكفون ودواعيه اذ هو محظوره كما في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظوره فلم يتعد الى دواعيه ه م قوله اذ هو اي الجماع ع قوله محظوره اي قصدا لصريح نهي ولا تبشروهن وانتم عاكفون قوله ركنه فلو تعدى الى الدواعي لصار الكف عنها ايضا ركنا والركنية لا تثبت بالشبهة اما الجماع في الاعتكاف فمحظور والمحظور يثبت بالشبهة وايضا الحظ ثبت ضمنا لقوات الركن لا قصدا فلم يتعد الى الدواعي لان الثابت للضرورة يتقدر بقدرها ك م وبطل بوطئه ولو ناسيا ليل لان الليل محل الاعتكاف وحال العاكف مذكرة فلا يعذر بالنسيان ووزمه الليالي ايضا بنذر اعتكاف ايام لان ذكر الايام بلفظ الجمع يتناول ما بازائها من الليالي يقال ما رأيتك منذ ايام والمراد بلياليها وتدخل الليلة الاولى فيدخل قبل الغروب ف م وليلتان بنذر يومين وقال ابو يوسف رحمه الله لا تدخل

اكثر منه فلو خرج منه ساعة بلا عذر فسد وياكل ويشرب وينام ويشترى فيه بلا احضار مبيع لا غيره اي لا يفعل غير المعتكف هذه الافعال في المسجد ولا يعمت ولا يتكلم الا بخير ويبطله الوطه ولو ليل او ناسيا ووطئه في غير فرج او قبلة او لمس ان انزل والا فلا وان حرم والمرأة تعتكف في بيتها نذر اعتكاف ايام لزمه بلياليها ولا بلا شرطه وفي يومين بليالتهما وصحنية النهار خاصة

الليلة الاولى لها ان في المثني معنى الجمع فيلحق به احتياطاً لامر العبادة

### ﴿ كتاب الحج ﴾

﴿ فرض ﴾ فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بنص الكتاب والله على الناس حج البيت ه روى ابن عباس رضي الله عنهما قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس كتب عليكم الحج الحديث رواه احمد والنسائي بمعناه ي ﴿ مرة ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة فما زاد فهو تطوع ولان سببه البيت وانه لا يتعدد ه والحديث رواه احمد والدارقطني والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين فم والنسائي بمعناه ي ﴿ على الفور ﴾ وقال محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اختصاصه بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فيتضيق احتياطاً ﴿ بشرط حرية وبلوغ ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ايما عبد حج عشر حجج ثم اعنى فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولان العبادات باسرها موضوعة عن الصبي ه والحديث رواه الحاكم وقال على شرط الشيخين ورواه ابو داود مراسلاً ف م لكنه لم يذكر لفظة عشر حجج في الموضعين ع ﴿ وعقل ﴾ لانه مدار التكليف ﴿ وصحة ﴾ اي صحة الجوارح لان العجز دونها لازم والاعمى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زاداً وراحلة لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة خلافاً لها واما المقعد فمن ابي حنيفة انه يجب لانه مستطيع بغيره فاشبهه المستطيع بالراحلة وعن محمد لا يجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه فاشبهه الضال عنه ه قوله والاعمى وكذا المقعد والزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين ف وك قوله اذا وجد الخ فان لم يجد فائداً لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجحاج لا يجب عند ابي حنيفة ويجب عندها عناية قوله لا يجب لاشتراط استطاعة السبيل بنص الآية وملائمة الكافي بالمؤنة غير معلوم والعجز ثابت في الحال ف م ولا يجب عليهم الاجحاج ولا الايضاء به ف وك قوله فعن ابي حنيفة انه يجب وهو ظاهر الرواية عنها ف م وعلى هذه الرواية يجب على الاعمى ايضاً فلا يرد نقضاً وقيل المقعد يقدر على الانفعال راكباً من غير قائد لا الاعمى فافترقا الهداد قوله وعن محمد الخ مقابل لظاهر الرواية عنها ف ﴿ وقدرة زاد وراحلة ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراحلة ه مروي من طرق عديدة مرفوعة من حديث ابن عمر وابن عباس وعائشة وجابر وعمر وبن العاص وابن مسعود رضي الله عنهم في سنن ابن ماجه والترمذي والدارقطني وابن عدي ف م ولا تشترط الراحلة في حق اهل مكة لانهم لا تلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبهه سعي الجمعة ه واما الزاد فلا بد منه ف ﴿ فضلت عن مسكنه ﴾ لانه من الحوائج الاصلية ع ﴿ وعن ما لا بد منه ﴾ لانه منها ايضاً ع ﴿ ونفقة ذهابه وايابه ﴾ عطف على زاد عطف تفسير ع ﴿ وعياله ﴾

### ﴿ كتاب الحج ﴾

اعلم ان الحج فريضة يكفر جاحده لكن اطلق لفظ عليه للوجوب واراد الفريضة حيث قال ﴿ يجب على كل حر مسلم مكلف صحيح بصير له زاد وراحلة فضلاً عما لا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عوده مع

امن الطريق والزوج او المحرم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفر في العمر مرة على الفور ﴿ هذا عند ابي يوسف واما عند محمد فلي التراخي فزعم بعض المتأخرين ان هذا الخلاف بينهما مبنى على ان الامر المطلق عند ابي يوسف للفور وعند محمد لا وهذا غير صحيح لان الامر لا يوجب الفور ﴿ ١٢٧ ﴾ باتفاق بينهما فمسئلة الحج مسئلة مبتدأة

فقال ابو يوسف بالفور احتراز عن الفتوت حتى اذا اتى به بعد العام الاول كان اداء عنده وعند محمد وجوبه على التراخي بشرط ان لا يفوت حتى لو لم يؤد في العام الاول ومات يكون آثما اتفاقا اما عند ابي يوسف فظاهر واما عند محمد فلانه فات عن العام الاول وعدم فوته سيفي العمر مشكوك فيكون آثما اثما موقوفا فان ادى بعد ذلك يرتفع الاثم عنده وعند ابي يوسف لا يرتفع اثم التأخير فثمرة الخلاف انه ان ادى بعد العام الاول يآثم خلافا ل محمد ﴿ فلو احرم صبي فبلغ او عبد فعتق فغضى لم يؤد فرضه فلو جدد الصبي احرامه للفرض لم يلزم بخلاف العبد ﴿ لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية و احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره ﴿ وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وواجبه وقوف جمع ﴿ وهو المزدلفة ﴿ والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر للآفاقي والحلق وغيرها سنن واداب واشهره شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وكره احرامه له قبلها والعمرة سنة وهي طواف وسعي ولا فوت لها وجازت في كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعة بعدها وميقات المدنى ذو الحليفة

داخل فيما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام امين لان حق العبد مقدم على حق الشرع ﴿ وامن طريق ﴿ لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الابضاء وهو مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل شرط الاداء لا الوجوب لانه عليه الصلاة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غيره قوله حتى لا يجب عليه الابضاء الاختلاف فيما اذا مات قبل حصول الامن اما اذا مات بعد حصول الامن يجب الابضاء بالاتفاق ف م ﴿ ومحرم وزوج لامرأة في سفر ﴿ وقال الشافعي رحمه الله يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقات لحصول الامن بالرفقة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا تحبسن امرأة الا ومعها محرم ولانها بدون المحرم يحاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام لا باحة الخروج لها فيما دون السفر بغير محرم ه قوله يجوز لها الحج الخ للمعمومات مثل ولله على الناس حج البيت وقوله عليه الصلاة والسلام حجوا في حديث مسلم قلنا قد قيدت المعمومات ببعض الشروط اجماعا كما من الطريق فيقيد بما في الاحاديث الصحيحة وفي الصحيحين لا تسافر امرأة ثلاثا الا ومعها ذو محرم وله ايضا حديث البخاري مرفوعا يوشك ان تخرج الظعينة من الحيرة ناوية البيت لا جوار معها لا تخاف الا الله قلنا ليس فيه بيان حكم الخروج بل بيان انتشار الامن سلمنا لكنه تقيض قولم لانه مفيد جواز الخروج بلا رفقة ولا نساء ف م قوله وتزداد الخ ولا يرد حيلاتها بين المعتدة من الطلاق البائن وبين زوجها الفاسق لبقاء الاستحياء من العشرة في البلاد بخلاف المفاوز امين عن الزبلي في باب العدة ﴿ فلو احرم صبي او عبد فبلغ او عتق فغضى لم يجز عن فرضه ﴿ لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ﴿ وموافقت الاحرام ذو الحليفة ﴿ للمدني ﴿ وذات عرق ﴿ للعراقي ﴿ وجحفة ﴿ للشامي ﴿ وفرن ﴿ للنجدي ﴿ ويلم ﴿ لاهل اليمن فهي ﴿ لاهلها ولن مرتبها ﴿ لحديث ابن عباس رضى الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلزم فقال من لهم ولن اتى عليهن رواء البخاري ومسلم وابو داود في هذا واما ذات عرق فقد رواء مسلم وابو داود في سننه لم ﴿ وصح تقديمه عليها ﴿ بل هو الافضل لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وفسرت الصحابة رضى الله عنهم الاقام بالاحرام من ديرة اهله ي ﴿ لا عكسه ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجاوز احد الميقات الا محرما ه ولفظ ابن ابي شبة لا يجاوز الميقات الا بالاحرام وكذلك رواء الطبراني ف م ﴿ ولداخلها الحل ﴿

والعراقي ذات عرق والشامي جحفة والنجدي قرن واليمن يلزم وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم فيمقاته الحل ﴿ اي من هو داخل الميقات لكنه خارج مكة فيمقاته الحل اي خارج الحرم

معناه الحل الذي بين المواقيت والحرم ه لا الحل الذي هو خارج الميقات لجواز احرامه من دويره اهله لما تلونا فلو كان المراد بالحل ما هو خارج الميقات لما جاز ان يحرم من دويره اهله وحيث جاز له ذلك جاز ان يحرم من اي موضع شاء من الحل لان ما وراء الميقات الى الحرم مكان واحد عمابة ه والمكي الحرم للحج والحل للعمرة ه لانه عليه الصلاة والسلام امر اصحابه ان يحرموا من جوف مكة وامر اخا عائشة اي يعمرها من التنعيم وهو في الحل لان اداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام في الحرم ليتحقق نوع سفر واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل لهذا ه قوله امر اصحابه زواه مسلم قوله وامر اخا عائشة الخ في الصحيحين ف

### باب الاحرام ه

ه واذا اردت ان تحرم فتوضا والغسل احب ه لانه عليه الصلاة والسلام اغتسل لاحرامه الا انه للتطيف حتى تؤمر به الحائض وان لم يقع فرضاً فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لانه عليه الصلاة والسلام اختاره ولانه اتم في النظافة ه م قوله اغتسل أخرجه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وصححه قوله تؤمر رواه مسلم وابو داود وغيرهما فم ه والبس ازاراً ورداء جديدين ه لانه عليه الصلاة والسلام انزل وارتي لاحرامه ه رواه البخاري ف ه اوغسلين ه والجديد افضل لانه اقرب الى الطهارة ه وتطيب ه خلافاً للشافعي ومالك رحمهما الله لنا حديث عائشة كتبت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولان الممنوع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالنابح له لاتصاله به بخلاف الثوب لانه مبين عنه ه م والحديث في الصحيحين فم ه وصل ركعتين ه لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي عليه الصلاة والسلام صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه ه نسبته الى جابر لم تصح اذ لم يذكر في حديثه عدد نعم رواه ابو داود عن ابن عباس بنابه م ورواه مسلم عن ابن عمر عنه عليه الصلاة والسلام فم ه وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ه لان اداء الحج في ازمة متفرقة وامكنة متباعدة فلا يعرى عن المشقة عادة فيسال التيسير ولم يذكر هذا الدعاء في الصلاة لان مدتها يسيرة عادة فادائها متيسر ه ولب دبر صلاتك ه لما روى انه عليه الصلاة والسلام لبى دبر صلاته وان لبى بعد ما استوت به راحلته جاز ولكن الاول افضل لما روينا ه أخرجه الترمذي واللسائي وقال حديث حسن غريب وثمة روايات انه عليه الصلاة لبى بعد ما استوت به راحلته ويجمع بانه عليه الصلاة والسلام لبى بعد الصلاة وحالة الاستواء ايضاً فكل روى ما رآه فم ه تنوي بها الحج ه لانه عبادة والاعمال بالنيات ه وفيه ايماء الى ان النية لا تحصل بقوله اللهم اني اريد الحج الى اخره نهر لانها امر غير الارادة وهو العزم وهو نهاية دواعي الانسان للفعل وهي الخاطر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم امين م ه وهي لبك اللهم لبك لا شريك

ه ولن بمكة للحج والحرم للعمرة الحل ه لان الحج في العرفات وهي في الحل فاحرامه من الحرم والعمرة في الحرم فاحرامه من الحل ليتحقق نوع سفر ه باب الاحرام ه

ه ومن شاء احرامه توضاً وغسله احب ولبس ازاراً ورداء طاهرين وتطيب وصلى شفعاً وقال المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم لبى تنوي به الحج وهي لبك اللهم لبك لا شريك

لك لييك ان الحمد بكسر الالف ه علي الاوجه ف م والنعمه لك والملك لا شريك لك التلية على الوجه المذكور ثابتة في الكتب الستة من حديث ابن عمر ف م وزد فيها خلافاً للشافعي رحمه الله في رواية الربيع عنه لما ان اجلاه الصحابة رضي الله عنهم زادوا علي المأثور ولان المقصود الثناء واظهار العبودية فلا يمنع من الزيادة عليه ه م وفي مسند اسحاق بن راهويه عن ابن مسعود لييك عدد التراب وزاد ابن عمر لييك وسعديك والخير يديك والرغباء اليك والعمل ف م ولا تنقص فاذا لييت ناوياً فقد احرمت ولا يصير محرماً بمجرد النية لانه عقد على الاداء فلا بد من ذكر كما في تحريم الصلاة ه م ولا يتكرر قوله ناوياً مع قوله تنوي لان ذلك لجرد اشتراط النية وقوله ناوياً اشارة الى انه يصير شارعاً في الحج يجمع البية والتلبية لا باحداهما فقطع فائق الرث الرث الجماع او الكلام الفاحش او ذكر الجماع بمحضرة النساء والفسوق المعاصي والجدال هو ان يجادل مع رفيقه بمجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخير له نص فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج وقتل الصيد لنص ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم والاشارة والدلالة عليه حديث ابي قتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال وهم محرمون فقال النبي عليه الصلاة والسلام لاصحابه هل اشترتم هل دلتهم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا افكلوا ه رواه الستة ف علق الاباحه بعدمها فلم ان لا اباحه معها اذ لو كانت الاباحه عامة لما حل البيان خاصاً وقت الحاجة ك م قال صاحب الكفاية علق الخ دفع لما يتوهم من ان اثبات حرمة الاشارة والدلالة بهذا الحديث عمل بفهوم المخالفة لان منطوق النص انما هو اباحه الاكل بشرط عدمها واما حرمة عند وجودها ففهومه المخالف بان هذا عمل بالسكوت في محل البيان عند الحاجة اليه وهذا لانهم قد سألوا حكم الحادثة على جميع نقاديرها فلو كانت الاباحه ثابتة عند وجودها لصرح بها واذا سكت تيقنا انها غير ثابتة ع ولبس القميص والسراويل والعمامة والقلنسوة والقباء والخفين الا ان لا تجدد نعلين فاقطعها اسفل من الكعبين ما روى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن ان يلبس الحرم هذه الاشياء وقال في آخره ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم ه والحديث اخرجه الائمة الستة ف والثوب المصبوغ بورس او زعفران او عصفر لقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس الحرم ثوباً مسه زعفران ولا ورس وفي المعصفر خلاف الشافعي ه والحديث رواه الستة ف الا ان يكون غسلاً لا ينفص الاستثناء في البخاري ف ولان المنع للطيب لا للون ه لجواز الزينة ولذا تغطي المحرمة ف م وستر الوجه والراس لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مكبراً قاله في محرم توفي ولان المرأة لا تغطي وجهها مع ان في انكشاف فتنة فالرجل بالاولى ه م رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وحمل

لك لييك ان الحمد والنعمه لك والملك لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد جاز واذا لبى ناوياً فقد احرم فيتنى الرث والفسوق والجدال الرث الجماع او الكلام الفاحش او ذكر الجماع بمحضرة النساء فقد روى ان ابن عباس لما انشد قوله

وهن يمشين بنا هميسا

ان يصدق الطير نك ليسا قيل له اترث وانت محرم فقال ابن عباس الرث ما خوطب به النساء والضمير في هن يرجع الى الابل والمهميس صوت نعل اخفافها والمهميس امم جارية والمعني تفعل بها ما تريد ان يصدق القائل والفسوق هي المعاصي والجدال ان يجادل رفيقه وقيل بمجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخير له وقتل صيد البر لا البحر والاشارة اليه والدلالة عليه والتطيب وقلم الاظفار وستر الوجه والرأس



اصحابنا كشف وجه هذا المحرم بعد موته على الخصوصية له كرمه وغسلهما بالخطمي  
لانه نوع طيب ولانه يقتل هوام الرأس ومس الطيب لقوله عليه الصلاة  
والسلام الحاج الشعث النفل ه اخرج الزار قوله الشعث انتشار الشعر وتغيره  
لعدم تعاهده قوله النفل ترك الطيب حتى توجد منه رائحة كريهة ف وحلق  
شعره النفات من الخطاب الى الغيبة عني لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم الا بة  
عبارة في الرأس ودلالة في شعر البدن لان النبي لمعنى الارتفاق وهو حاصل في  
شعر البدن ك والقص في معنى الحلق فثبت بدلالة النص وقص شاربه  
وظفره لا الاغتسال لان عمر رضى الله عنه اغتسل وهو محرم اسنده الشافعي  
بل فيه حديث مرفوع في الصحيحين ف م ودخول الحمام والاستظلال بالبيت  
والمحمل وقال مالك يكره الاستظلال بالفسطاط ونحوه وشد الحميان في وسطه  
وقال مالك يكره اذا كان فيه فقة غيره لنا انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوت  
فيه الحالتان قد يقال الكراهة لانه كشذ الازار بالحبل وهو مكروه اجماعاً قلنا  
ذلك بنص خاص سبه شبهه بالخيط في انه لا يحتاج الى الحفظ وهذا المعنى لا  
يوجد في الحميان لانه يشد تحت الازار عادة ولو شد فوقه فلا يراد منه حفظ  
الازار بل شيء آخر ف م واكثر التلبية متى صليت او علوت شرقاً او هبطت  
وادياً او لقيت ركباً وبالا سمار لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبنون في  
هذه الاحوال والتلبية في الاحرام كالتلبية في الصلاة فيؤتي بها عند الانتقال من  
حال الى حال م قوله كانوا الى اخره رواه ابن ابي شيبة ف م رافعا صوتك  
بها لقوله عليه الصلاة والسلام افضل الحج العج والشج فالج رفع الصوت بالتلبية  
والشج اسالة الدم اخرج الترمذي وابن ماجه مرفوعاً وفيه ابراهيم بن يزيد  
الخرزي المكي وتكلم فيه من قبل حفظه ورواه ابن ابي شيبة وفي الكتب الستة  
اتاني جبريل فامرني ان آمر اصحابي ومن معي ان ترفعوا اصواتكم بالا هلال او قال  
بالتلبية ف م وابداً بالسجدة بدخول مكة لما روى انه عليه الصلاة والسلام  
كما دخل مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهو فيه م في الصحيحين  
اول شيء بدأ عليه الصلاة والسلام به حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت  
ف م وكبر وهلل بلقاء البيت وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنها اذا لقي  
البيت يقول بسم الله والله اكبر ومحمد رحمه الله لم يعين في الاصل لمشاهد الحج  
شيئاً من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرفقة وان تبرك بالمنقول منها فحسن  
ثم استقبال الحجر الاسود مكبراً مهلاً لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام  
دخل المسجد فابتدأ بالحجر فاستقبله وكبر وهلل مستملاً بان وضع يده على  
الحجر وقبله ف بلا ابتداء لما روى انه عليه الصلاة والسلام قبل الحجر  
الاسود ووضع شفتيه وقال لعمر رضى الله عنه انك رجل ابد تؤذي الضعيف  
فلا تزاحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وكبر

وغسل راسه وحلته بالخطمي وقصها  
وحلق راسه وشعر بدنه وليس قبض  
وسراويل وقباء وعمامة وخفين وثوباً صبيغ  
بماله طيب الابد زاول طيبه لا الاستحمام  
والاستظلال بالبيت ومحمل الحمل  
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعلى  
العكس المودج الكبير وشد حميان  
في وسطه يعني الحميان مع انه  
مخيط لا بأس بشده على حقوه واكثر  
التلبية متى صلى او علا شرقاً او هبط  
وادياً او لقي ركباناً او اسحر واذا دخل  
مكة بدأ بالمسجد وحين رأى البيت  
كبر وهلل ثم استقبال الحجر وكبر  
وهلل يرفع يديه كالصلاة واستلمه  
اي تناولة باليد او بالقبلة او مسحه  
بالكف من السلمة بفتح السين وكسر  
اللام وهي الحجر ان قدر غير  
مؤذ اي من غير ان يؤذي مسلماً  
ويزاحمه والا يمس شيئاً في يده ثم  
قبله وان عجز عنها استقبله وكبر وهلل

وحمد الله تعالى وصلى عليه وسلم وطاف طواف القدوم وسن للآفاني واخذعن يمينه مما يلي الباب ﴿ الضمير في يمينه يرجع الى الطائف فالتائف المستقبل للتح يكون يمينه الى جانب الباب فيبتدأ من الحجر ذاهباً الى هذا الجانب وهو الملتزم الى ما بين الحجر الى الباب ﴿ جاءلاً رداءه تحت ابطه اليمين ملتقياً طرفه على كتفه اليسرى ﴿ وفي المختصر قلت مضطجاً ومعنى الاضطجاع هذا ﴿ وراه الحطيم سبعة اشواط ﴿ الحطيم مشتق من الحطم وهو الكسر وهو موضع فيه الميزاب فمجي هذا لانه حطم من البيت اي كسر روي عن عائشة رضي الله عنها انها نذرت ان فتح الله تعالى مكة ﴿ ﴿ ﴿ على رسوله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في البيت ركعتين فلما فتحت مكة اخذ رسول الله عليه

وسلم بيدهما وادخلها الحطيم وقال صلى ههنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واظهرت قواعد الخليل صلى الله عليه وسلم وادخل الحطيم في البيت والتصفت العتبة على الارض وجعلت له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً ولثن عشت الى قابل لافعلن ذلك فلم يعش ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان زمن عبد الله بن زبير وكان سمع الحديث فيها ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبني البيت على قواعد الخليل يحضر من الناس وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان في الجاهلية فلما كان الحطيم من البيت يطاف وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن ان استقبال المصلي الحطيم وحده لا يجوز لان فرضية التوجه يثبت بنص الكتاب فلا يتأدى مما ثبت بخبر الواحد احتياطاً والاحتياط في الطواف ان يكون وراء الحطيم

وهل م قوله لما روى ابن ماجه قوله وقال لعمر الخ رواه احمد ف ﴿ وطف ﴿ لنص وليطوفوا بالبيت العتيق ﴿ ﴿ مضطجاً ﴿ وعند ابى داود انه عليه الصلاة والسلام اضطجع فاستلم وكبر ورمل ف والاضطجاع ان يجعل رداءه تحت ابطه الأيمن ويلقيه على كتفه اليسرى ﴿ وراه الحطيم ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عائشة رضي الله عنها فان الحطيم من البيت فلو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز لكن لو استقبل الحطيم وحده لا يميزه في الصلاة لاقتراض التوجه بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطاً والاحتياط في الطواف ان يكون وراءه م والحديث رواه ابو داود والترمذي وقال الترمذي حسن صحيح ف م ﴿ أخذاً عن يمينك مما يلي الباب ﴿ تا كيد امين ﴿ سبعة اشواط ﴿ لما روى انه عليه الصلاة والسلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب فطاف سبعة اشواط ﴿ ترمل في الثلاثة الاول فقط ﴿ على ذلك انفق رواة نسكه عليه الصلاة والسلام والرمل هو من الكتفين في مشيته كالمبارز يتجتر بين الصفين وكان سببه اظهار الجلد للمشركين حين قالوا اضنامم حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمنه عليه الصلاة والسلام وبعده والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمله عليه الصلاة والسلام م قوله في زمنه روى جابر انه عليه الصلاة والسلام رمل في حجة الوداع قوله وبعده رواه البخاري وغيره قوله المنقول رواه مسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه ف م ﴿ واستلم الحجر كلما مررت به ان استطعت ﴿ لما في البخاري ومسند احمد وغيره انه عليه الصلاة والسلام طاف على بعير كلما اتى على الركن اشار اليه بشيء في يده وكبر ف م ولان الاشواط كالركعات فكما يفتتح كل ركعة بالتكبير فكذا كل شوط بالاستلام ﴿ واختم الطواف به ﴿ لما روى انه عليه الصلاة والسلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاصل ان كل طواف بعده سعى يعود الى الحجر لان ابتداء الطواف كما كان بالاستلام فكذا ابتداء السعي به ﴿ وبركعتين في المقام او حيث تيسر من المسجد للقدوم ﴿ متعلق بطف ع وهما واجبتان عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ه غريب وانما الثابت في الصحيحين فعله عليه الصلاة والسلام ومجرده بدون المواظبة لا يفيد الوجوب لكن

﴿ ورمل في الثلاثة الاول فقط من الحجر الى الحجر ﴿ وهو ان يمشی سريعاً ويهز في مشيته الكتفين كالمبارز بين الصفين وذلك مع الاضطجاع وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين حيث قالوا اضنامم حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ﴿ وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر ويستلم الركن اليماني وهو حسن وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاً يجب بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد

المطلوب ثابت بما في حديث جابر رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام لما انتهى مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام قرأ واتخذوا من مقام ابراهيم صلى نيه بالتلاوة قبل الصلاة ان صلاته هذه امثالاً لهذا الامر والامر للوجوب الا ان استفادة ذلك من التنبيه وهو ظني فأفاد الوجوب ف م ﴿ وهو سنة ﴾ وقال مالك انه واجب لقوله عليه الصلاة والسلام من أتى البيت فيحججه بالطواف ولنا ان الله تعالى امر بالطواف والامر لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالاجماع وفيارواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام غريب جداً قوله دليل الاستحباب لان التحية لغة عبارة عن اكرام مبتدى به الانسان على سبيل التبرع كلفظ التطوع ف ﴿ ثم اخرج الى الصفا وقم عليه مستقبل البيت مكبراً مهلاً مصلياً على النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لان الثناء والصلاة يقدمان على الدعاء تقريباً الى الاجابة ﴿ داعياً ربك بحاجتك ﴾ لما روى انه عليه الصلاة والسلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبل البيت يدعو الله ه تقدم في حديث جابر رضي الله عنه ف م ﴿ ثم اهبط نحو المروة ساعياً بين الميلىن الاخضرين وافعل عليها ففعلك على الصفا ﴾ لما روى انه عليه الصلاة والسلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعى في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن الوادي مشي حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط ﴿ وطف بينهما سبعة اشواط ﴾ وفي الصحيحين وطاف عليه الصلاة والسلام بين الصفا والمروة سبعاً ﴿ تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ابدؤا بما بدأ الله به ثم السعي واجب وقال الشافعي ركن لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسموا ولنا نص فلا جناح عليه ان يطوف بها ومثله يستعمل للاباحة فيتنفي الركنية والايجاب الا انا عدلنا عنه في الايجاب ه حيث قلنا بوجوبه وان كان هذا التركيب يستعمل في الاباحة ولان الركنية ثبتت بدليل قطعي ولم يوجد وما رواه محمود على الاستحباب كما في كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت \* الآية ه م قوله ابدؤا بلفظ الخبر ابدأ في مسلم وببدأ في رواية ابني داود والترمذي وابن ماجه ومالك ولفظ الامر عند النسائي والدارقطني وهو المذكور في الكتاب قوله لقوله الخ رواه الشافعي وابن ابي شيبة والدارقطني ف م قوله للاباحة كما في لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء قوله في الايجاب بدليل الاجماع وبدليل اول الآية ان الصفا والمروة من شعائر الله لانه يقتضي كونه علماً من اعلام الدين وذا بالفرضية فاوطا دل على الفرضية وآخرها على الاباحة فجعلناه بينهما وهو الواجب قوله كما في كتب الخ بناء على انه محكم لم ينسخ بآية المواريث لنزوله في من لم يستحق الارث لكفره ك م ﴿ ثم اقم بمكة حراماً ﴾ لانه محرم بالحج فلا يتخلل قبل افعاله ه خلافاً للحنابلة والظاهرية وعامة اهل الحديث في قولهم ينسخ الحج الى العمرة بعد طواف القدوم وظاهر كلامهم انه واجب للنصوص الواردة في فسخته اليها وعامة المجتهدين على منع

ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه ودعا بما شاء ثم مشي نحو المروة ساعياً بين الميلىن الاخضرين وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سبعاً يبدأ من الصفا ويختتم بالمروة ﴿ اي السعي من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعي من الصفا وختمه وهو السابج على المروة وفي رواية الطحاوي السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطاً على الرواية الاولى ويقع الختم على الصفا والصحيح هو الاول ﴿ ثم يسكن بمكة محرماً

الفسخ واجابوا بان تلك النصوص معارضة بما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت واما من اهل بالحج او بالعمرة فلم يحلوا الى يوم النحر وقد صح عن النبي ذر رضي الله عنه انه قال لم يكن لاحد بعدنا ان يصير حجته عمرة وانها كانت رخصة لنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ف م ﴿ وطف بالبيت كلما بدالك ﴾ لان الطواف كالصلاة قال عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة والصلاة خير موضوع م تمام الحديث الا ان الله قد احل فيه المنطق رواه ابن حبان والحاكم والبيهقي كلهم عن ابن عباس مرفوعا وابن جريج وابو عوانة موقوفاً ف م ﴿ ثم اخطب قبل يوم التروية بيوم وعلم فيها المناسك ﴾ في الحج ثلاث خطب يفصل بين كل خطبتين بيوم اولها يوم قبل يوم التروية لان المقصود منها التعليم وبوما التروية والنحر يوماً اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي القلوب انجع م اي ابلغ ف تأثيراً في القلوب للفراغ م ﴿ ثم رح يوم التروية الى منى ثم الى عرفات بعد صلاة النحر يوم عرفة ﴾ لما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى النحر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء والنحر ثم راح الى عرفات م في حديث جابر ف م ﴿ ثم اخطب ثم صل بعد الزوال ﴾ وقال مالك يحط ب بعد الصلاة كالعيد ولنا انه عليه الصلاة والسلام فعل هكذا ولان المقصود تعليم المناسك والجمع منها م قوله فعل هكذا قال عبد الحق وفي حديث جابر الطويل انه عليه الصلاة والسلام خطب قبل الصلاة وهو المشهور الذي عمل به الائمة والمسلمون ف م ﴿ الظهر والعصر ﴾ وقد ورد النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلاتين وفيما روي جابر ان النبي عليه الصلاة والسلام صلاهما باذان واقامتين ﴿ باذان واقامتين ﴾ فيؤذن للظهر ويقيم له ثم يقيم للعصر لانه يؤدي قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلماً للناس بشرط الامام والاحرام بالحج وقال ابو يوسف ومحمد يجمع المنفرد وقال زفر يشترط الامام في العصر خاصة ولا يني حنيفة ان محافظة الاوقات فرض بالنصوص فالتقديم على خلاف القياس بالنص فيقتصر على موردده وهو الجمع مع الامام محرماً بالحج ﴿ ثم الى الموقف ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام راح الى الموقف عقب الصلاة والجبل يسمى جبل الرحمة م قوله لانه الخ في حديث جابر ف م ﴿ وقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام عرفات كلها موقف وارنفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارنفعوا عن وادي محسر م من حديث ابن عباس رواه الطبراني والحاكم وقال على شرط مسلم ف م ﴿ حامداً مكبراً مهلاً مائياً ﴾ وقال مالك رحمه الله يقطع التلبية كما وقف بعرفة لنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام ما زال يلبى حتى اتى جرة العقبة ولان التلبية فيه كالتكبير في الصلاة فياتي بها الى آخر اجزاء الاحرام م مقتضاه انه لا يقطع الا عند الحلق لانه آخر الاحرام ف م الا ان يقال انه اراد بالاجزاء الافعال التي يفعلها المحرم بنفسه وهذا فعل الخالق

وطاف بالبيت نفلاً ماشاء وخطب الامام سابع ذي الحجة وعلم فيها المناسك ﴿ وهي الخروج الى منى والصلوات بعرفات والافاضة ﴾ ثم التاسع بعرفات ثم الحادي عشر بين يفصل بين كل خطبتين بيوم ثم خرج غداة يوم التروية ﴿ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لانهم يروون الابل في هذا اليوم ﴾ الى منى ومكث فيها الى فجر يوم عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقف الا بطن عرنة واذا زالت الشمس منه خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك ﴿ وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة وربي الجار والنحر والحلق وطواف الزيارة ﴾ وصلى بهم الظهر والعصر ﴿ اي في وقت الظهر ﴾ باذان واقامتين وشرط الامام والاحرام فيها فلا يجوز العصر للمنفرد في احداها ولا لمن صلى الظهر بجماعة ثم احرم الا في وقته ﴿ هذا استثناء من قوله فلا يجوز العصر وانما خص العصر بهذا الحكم لان الظهر جائز لو وقع في وقته اما العصر فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط الجماعة في صلاة الظهر والعصر وكونه محرماً في كل واحد من الصلاتين ﴿ ثم ذهب الى الموقف بفعل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة

به وانما منه التمكن والممكن لا يسمى قاعلاً ولذا تسمى المرأة موطوءة لا واطئة لانها  
 ممكنة ع والخلاصة أخرجه الستة ف ﴿ مصلياً داعياً ﴾ لأنه عليه الصلاة والسلام  
 كان يدعو يوم عرفة ماداً يديه كالمستطعم المسكين ه م أخرجه البيهقي عن ابن عباس  
 ف م ﴿ ثم الى مزدلفة بعد الغروب ﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع مدغروب  
 الشمس ه في حديث جابر الطويل وأخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي  
 وصححه الترمذي ف م ولان فيه اظهار مخالفة المشركين ه لانهم كانوا يدفعون قبل  
 الغروب رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ف م ﴿ وانزله بقرب جبل  
 قزح ﴾ لان النبي عليه الصلاة والسلام وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله  
 عنه ه قوله قزح جبل صغير اخر المزدلفة ف وقوله وقف رواه ابو داود والترمذي  
 بنابه ش ﴿ وصل بالناس العشائين باذان واقامة ﴾ وقال زفر رحمه الله باذان  
 واقامتين اعتباراً بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان العشاء في وقته فلا يفرق بالاقامة اعلماً  
 اما العصر بعرفة فمقدم فافرد بها لزيادة الاعلام ه م والحديث رواه ابن ابي شيبة  
 وهو متن غريب وفي مسلم وغيره عن جابر انه صلاها باذان واقامتين ونحوه عند  
 البخاري وفي مسلم عن سعيد بن جبير انه عليه الصلاة والسلام صلاها باقامة واحدة  
 ونحوه عند ابن ابي شيبة عن ابن عباس مرفوعاً وابن ابي داود مرفوعاً عن ابن عمر فان لم  
 يرجح ما انفق عليه الصحيحان علي ما انفرد به مسلم وابو داود عند التعارض حتى  
 تساقطا وجب الرجوع الى الاصل وهو تعدد الاقامة عند تعدد الصلاة كما في قضاء  
 الفوائت ف م ﴿ ولم يميز المغرب في الطريق ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله يميز به  
 وقد اساء لها انه عليه الصلاة والسلام قال لا سامة في طريق المزدلفة الصلاة امامك  
 معناه وقت الصلاة وهذا اشارة الى ان التأخير واجب وانما وجب ليكنه الجمع  
 بالمزدلفة فكان عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر ليصير جامعاً واذا طلع الفجر لا يمكنه  
 فسقطت الاعادة ه م وفيه ان مفاد الدليل وجوب الاعادة وجوبها لا يستلزم عدم  
 الاجزاء والا لوجب الاعادة في الوقت وبعده بل لم تكن اعادة بل اداء في الوقت  
 قضاء بعده ف م قوله معناه وقت الصلاة اذ لا وجود لها وبعده وجودها لا تكون  
 امامه ي م اي بل تكون وراءه تسلي قوله اذ لا وجود لها ان الدليل جار في وقتها  
 ايضاً الا ان يقال ان وقتها من جنس الزمان والزمان موجود حين الاخبار فكان  
 وقتها الآتي موجوداً عنده كالمكان ع ويمكن ان تكون معناه مكان الصلاة كـ  
 ﴿ ثم صل الفجر بغسل ﴾ لرواية ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة  
 والسلام صلاها يومئذ بغسل ولان في التغليس دفع حاجة الوقوف فيجوز كتقديم  
 العصر بعرفة ه م والحديث رواه البخاري ف م متفق عليه ﴿ ثم وقف ﴾ لأنه عليه  
 الصلاة والسلام وقف في هذا الموضع يدعو حتى روى في حديث ابن عباس  
 فاستجب له دعاؤه لامته حتى الدماء والمظالم ه م قوله وقف في هذا الموضع يدعو

مستقبلاً ودعا يجهر وعلم المناسك  
 ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلين  
 سامعين مقوله واذا غربت اتي مزدلفة  
 وكلها موقف الا وادب محسر  
 تحته ونزل عند جبل قزح وصلى  
 العشائين باذان واقامة ﴿ هنا جمع  
 المغرب والعشاء في وقت العشاء ﴾ واعاد  
 مغرباً ان اداء في الطريق او بعرفات  
 ما لم يطلع الفجر لابعده ﴿ فانه ان  
 صلى المغرب قبل وقت العشاء لا  
 يجوز عند ابن حنيفة ومحمد فيجب  
 الاعادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم  
 بعدم الجواز لا ادراك فضيلة الجمع  
 وذا الى طلوع الفجر فاذا فات امكان  
 الجمع سقط القضاء لانه ان وجب  
 القضاء فاما ان وجب قضاء فضيلة  
 الجمع وذا لا يمكن اذ لا مثل له  
 وان وجب قضاء نفس الصلاة فقد  
 اداها في الوقت فكيف يجب قضاؤها  
 ﴿ وصلى الفجر بغسل ثم وقف ودعا

في حديث جابر الطويل ف م قوله ابن عباس هو كنانة بن عباس بن مرداس ش  
﴿ مكبراً مهلاً ملبياً مصلياً داعياً ﴾ لما روى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام  
اتي المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفاً حتى  
اسفر جداً رواه مسلم م ﴿ وهي موقف الابطن محسر ﴾ لما روينا انفاً ﴿ ثم اتي  
منى بعد ما اسفر ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام دفع قبل الشمس هم في حديث جابر  
الطويل وغيره ف م ﴿ فارم جرة العقبة ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام لما اتي منى لم  
يعرج على شيء حتى رمى جرة العقبة هم في حديث جابر الطويل ف لكن لا بلفظ  
المصنف ع ﴿ من بطن الوادي ﴾ رواه ابو داود مرفوعاً ﴿ سبع حصيات ﴾ في  
حديث جابر الطويل ف ﴿ كحصى الخذف ﴾ في مسلم ف ﴿ وكبر بكل حصاة ﴾  
كذا روى ابن مسعود في الصحيح وابن عمر رواه البخاري ف واقطع التلبية باولها  
روى جابر انه عليه الصلاة والسلام قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها جرة العقبة  
﴿ ثم اذبح ثم احلق ﴾ لما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال اول نسكنا في  
يومنا هذا ان نرمى ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب التحلل وكذا الذبح كما  
في المحصر فيقدم الرمي عليهما ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم الذبح عليه حتى  
يصير كان الحلق لم يقع في محض الاحرام والحديث غريب وروى الجماعة الا ابن  
ماجه انه عليه الصلاة والسلام اتي الجرة ورماها ثم اتي منزله بمى فحرقتم قال للحلاق  
واشار الى جانبه الايمن ثم الايسر ف م ﴿ او قص والحلق احب ﴾ لقوله عليه الصلاة  
والسلام رحم الله المحلقين قاله ثلاثاً ظاهر بالرمح عليهم ولان الحلق اكاد في قضاء  
الثفت وهو المقصود والحديث في البخاري ومسلم ف ﴿ وحل لك غير النساء ﴾  
وقال مالك رحمه الله والا الطيب ايضاً لنا قوله عليه الصلاة والسلام فيه حل له كل  
شيء الا النساء اخرجته ابن ابي شبة ف ﴿ تم الى مكة يوم النحر او غداً او بعده  
وطف للركن سبعة اشواط ﴾ لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام لما حلق افاض  
الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمى م رواه مسلم وفي حديث  
جابر الطويل فصل بمكة الظهر وجه الجمع حمل فعله الصلاة والسلام على الاعادة  
لنقصان المؤدي اولاً فاطلع عليه ف م ﴿ بلا رمل وسعى ان قدمتهما ﴾ لان السعى  
لم يشرع الامرة والرمل ما شرع الامرة في طواف بعده سعي ﴿ والافعلا وحلت لك  
النساء ﴾ لاجماع الامة على ذلك لى لكن بالحاق السابق لانه هو التحلل لكن تأخر  
عمله في حق النساء لا بالطواف م لان التحلل يكون من محظورات الاحرام ع  
﴿ وكره تاخيرها عن ايام النحر ﴾ لما بينا انه موقف جهاد والذي سبق منه هو قوله ووقته  
ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال فكلموا منها تم قال وليطوفوا  
فكان وقتها واحداً اه قوله عطف بالواو ك قوله على الذبح الذي هو لازم للاكل  
ف ووجود اللازم دليل وجود الملزوم والذبح يدخل وقته من فجر النحر فكذا الطواف  
لان الواو لمطلق الجمع ومن ضرورة جمعها مطلقاً جواز الاثنيان بكل منهما حين تحقق

وهو واجب لا ركن واذا اسفراقى  
منى ورمي جرة العقبة من بطن الوادي  
سبعاً خزفاً وكبر لكل منها وقطع  
تليته باولها ثم ذبح ان شاء ثم قصر  
وحلقه افضل وحل له كل شيء الا  
النساء ثم طاف للزيارة يوماً من  
ايام النحر سبعة بلا رمل وسعى ان  
كان سعى قبل والا فبعها واول  
وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو  
فيه افضل ﴿ اي في يوم النحر  
﴿ وحل النساء وان اخره عنها كره ﴾

وقت احدهما قوله فكان وقتها واحداً اي فكان وقت الذبح وقتاً للطواف لا وقت الطواف لان وقته العمر كله لكن يكره تاخيره عن ايام النحر فم قال الشيخ ابن الهمام اي فكان وقت الذبح وقتاً للطواف الخ اي فكان تمام وقت الذبح من جملة اوقات الطواف لا انه تمام وقت الطواف لان وقته العمر الخ بقي ان حاصل كلام الهداية اتحاد وقتها ومجرد اتحاد وقتها لا يفيد المدعي وهو كراهة التأخير والجواب ان المصنف قد اثبت اختصاص الذبح بايام النحر في باب الهدى ومن ضرورة اختصاصه بها اختصاص الطواف بها لاتحادها وقتاً والاختصاص بسنن كراهة التأخير ثم في المقام غبار بعد لان قول الشيخ وقته العمر مناف لقول المصنف انه موقت بها الا ان يقال ان مراد المصنف وقته المسنن لا وقت تحققه بدليل ان تاخيره مكروه والكرهة تقتضي تحققه ع ثم الي منى \* لانه عليه الصلاة والسلام رجع الى منى كما روينا ولانه بقي عليه رمى وموضعه منى ه قوله كما روينا ونقائنه عند قول الكنز ثم الى مكة ع \* فارم الجمار الثلاث في ثاني النحر بعد الزوال بادئاً بما يلي المسجد ثم بما يليها ثم بجمر العقبة وقف عند كل رمى \* اي عند تمامه لا عند كل حصي ف \* بعده رمى \* اي يقف عند الجمرتين في المقام الذي قام فيه الناس يحمده الله ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لحاجته ويرفع يديه \* ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث \* لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه ثم من قوله فارم الجمار الى هنا معنى ما رواه ابو داود مرفوعاً وحسنه المنذري ورواه ابن حبان ش لكن لم يذكر بايها يبداء ع \* ولورميت في اليوم الرابع قبل الزوال صح \* خلافاً لما وله انه لما ظهر اثر التخفيف في الترك فلان يظهر في جوازه في الاوقات كلها اولى \* وكل رمى بعده رمى فارم ما شيا \* اي الافضل ذلك لان الاول بعده دعاة فيرمي ماشياً ليكون اقرب الى التضرع \* والا راكباً وكره ان تقدم ثقلك الى مكة وتقيم بمنى للرعى \* لان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه وبؤدب عليه ولانه يشغل قلبه \* ثم الى المحصب \* يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة وف وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نزوله قصداً هو الاصح حتى يكون النزول به سنة قال عليه الصلاة والسلام لاصحابه انا نازلون غدا عند خيف خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون على شركهم يشير الى عهدهم على هجران بني هاشم فعرفنا انه نزل به اراءة للمشركين لطيف صنع الله به فصار سنة كالرمل في الطواف ه م قوله اسم موضع متصل بالمقبرة والمقبرة ليست من المحصب قوله هو الاصح وقيل لم يكن قصداً فلا يكون سنة قوله قال عليه الصلاة والسلام الخ اخرجه الجماعة عن اسامة بن زيد وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه على هجران الخ بان لا يناكحهم ولا يبايعهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله اراءة وتذكرنا نعمته تعالى عند مقايضة حالة النزول الى حالة انحصاره عليه الصلاة والسلام وهذه

اي عن ايام النحر \* ووجب دم ثم اتي منى وبعد زوال ثاني يوم النحر رمى الجمار الثلاث ببدأ بما يلي المسجد \* اي مسجد الخيف \* ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعة سبعة وكبر لكل ووقف بعد رمى بعده رمى فقط \* اي يقف بعد الرمي الاول وبعد الثاني لا الثالث ولا بعد رمى يوم النحر \* ودعا ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه \* اي في اليوم الرابع \* على الزوال جاز وله النفر قبل طلوع فجر اليوم الرابع \* النفر خروج الحاج من منى \* لا بعده \* فانه ان توقف حتى طلع فجر وجب عليه رمى الجمار \* وجاز الرمي راكباً وفي الاولين مشياً احب لا العقبة \* الاوليان مما يلي المسجد الخيف ثم ما يليه \* ولو قدم ثقله الى مكة واقام بمنى للرعي كره واذا نقر الى مكة نزل بالمحصب



التمعة لاشتغالها على اقتداره عليه الصلاة والسلام لاقامة الدين الذي هو نفع للعباد في الدارين نعمة عظيمة عليهم مستوجبة للشكر عليها فكانت سنة في حقهم ولذا حسب الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم رواه مسلم ثم الاراءه انما كانت للمسلمين الذين لهم العلم بالحال الاول اذ لم يكن عام حجة الوداع مشرك بمكة ف م فاللام في للمشركين اجلية ع ﴿ فطف للصدر سبعة اشواط وهو واجب ﴾ خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص للنساء الحيض ه رواه البخاري ومسلم والترمذي وقال الترمذي حسن صحيح والامر للوجوب وكذا لفظ رخص يدل على انه حتم في حق غيرهن وفي مسلم لا ينصرفن احد حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف قوله ورخص الخ في حديث الترمذي ف م ﴿ الا على اهل مكة ﴾ لانهم لا يصرون ﴿ ﴾ ثم اشرب من زمزم ﴿ ﴾ لما روي انه عليه الصلاة والسلام استقى دلوا بنفسه فشرب منه ثم افرج باقي الدلو في البئر ه رواه في الطبقات مرسلاً وفي حديث جابر الطويل انهم نزعوا له ويجمع بان ما في الطبقات كان عقب طواف الوداع وما في حديث جابر كان عقب طواف الاناضة ف م ﴿ والتزم الملتزم ﴾ هو ما بين الحجر والباب ﴿ وتثبت بالاستار ﴾ هكذا روي انه عليه الصلاة والسلام فعل بالملتزم ذلك ه رواه ابو داود وابن ماجه وهو مضعف بالمشي بن الصباح ف م ﴿ والتصق بالجدار ﴾ كانه تفسير لقوله والتزم ع

### ﴿ فصل ﴾

﴿ من لم يدخل مكة وقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم ﴾ لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الاثنيان به على غير ذلك الوجه سنة ﴿ ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال الى فجر النحر فقد تم حجه ﴾ وقال مالك رحمه الله اول وقته من طلوع الفجر او طلوع الشمس ه م وقال لا يجوز به وقوف من النهار الا ان يقف معه جزء من الليل بان يفيض بعد الغروب اما اذا لم يقف الا جزءاً من الليل اجزاء عنده ف م ولنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه الصلاة والسلام من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج وهذا بيان آخر الوقت ه م قوله ما روي في حديث جابر الطويل قوله وقال عليه السلام وفي ذكر المجلتين معا احاديث لم تسلم واخرجه الاربعة مقتصر على الجملة الاولى بلفظ من جاء ليلة جمع قبل طلوع النحر فقد ادرك الحج وما اظن ان في معنى الجملة الثانية خلافاً بين الامة فيحتاج الى اثباته ف م ﴿ ولو جاهلاً او نائماً او مضى عليه ﴾ لوجود الركن وهو الوقوف ولا يمنعه الاغواء والنوم كركن الصوم بخلاف الصلاة والجهل يخل بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ه م قوله بخلاف الصلاة لانها افعال تنافي الحدث والاغواء والنوم حدث ع ﴿ ولو اهل عنه رفيقه ﴾ بغير امره شرح و بأمره جاز بالاجماع ﴿ باغائه صح ﴾

ثم ظاف للصدر سبعة اشواط بلارمل وسمي وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم شرب من زمزم وقبل العتبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب ويثبت بالاستار ساعة ودعا مجتهداً ويكي ويرجع ففري حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم ممن وقف بعرفة قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه ﴿ اذ لا يجب عليه شيء بترك السنة ﴾ ومن وقف بعرفة ساعة من زوال يومها الى طلوع فجر يوم النحر او اجتاز نائماً او مضى عليه واهل عنه رفيقه به او جهل انها عرفة صح ومن لم يقف فيها فاته حجه فطاف وسعى وقحل وقضى من قابل ﴿ هذا لمن احرم

لانه لما عاقدتم عقد الرفقة فقد استعان بكل منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه والاحرام هو المقصود بهذا السفر فثبت الاذن دلالة ﴿ والمرأة كالرجل ﴾ لانها مغاطبة كالرجال ﴿ غير انها تكشف وجهها ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام احرام المرأة في وجهها هـ ولا شك في ثبوته موقوفاً ﴿ لا رأسها ﴾ لانه عورة ﴿ ولا تلي جهرًا ﴾ لما فيه من الفتنة ﴿ ولا ترمل ولا تسعي بين الميئين ﴾ لانها مغلان بستر العورة ﴿ ولا تحلق بل تقصر ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام نهى النساء عن الحلق وامرهن بالتقصير ولان حلق الشعر في حقها مثله حلق الحية في حق الرجال ﴿ وتلبس الخيط ﴾ لان في لبس غير الخيط كشف العورة ﴿ ومن قلد بدنة تطوع او نذر او جزاء صيد ونحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد بدنة فقد احرم ولان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واظهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به محرماً لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد ان يربط على عنقها قطعة نعل او عروة مزادة او لحاء الشجر هـ م قوله لقوله غريب ووقفه ابن ابي شيبة على ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وورد معناه مرفوعاً اخرجه عبد الرزاق م قوله بالفعل الا يرى ان من قال يا فلان فاجابته تارة يكون بليك وتارة بالحضور بين يديه عناية قوله لحاء قشرنهايه ﴿ فان بعث بها ثم توجه لا ﴾ لانه عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي لم يوجد منه الا مجرد النية وبجودها لا يصير محرماً وكذا قبل التوجه لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اتل فلان هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث بها واقام في اهله حلالاً هـ اخرجه السنة ف ﴿ حتى يلحقها ﴾ فاذا ادركها صار محرماً لاقتران النية بالعمل ﴿ الا في بدنة المتعة ﴾ فانه يصير محرماً بمجرد التوجه اذا نوى الاحرام استحساناً لا قياساً لان عند التوجه الخ وجه الاستحسان ان هذا الهدي مشروع من الابتداء منسكاً من مناسك الحج وضعا لانه يختص بمكة ويجب شكر الجمع بين اداء النسكين وغيره قد يجب بالجنابة وان لم يصل الى مكة فلذا اكتفى فيه بالتوجه وفي غيره يتوقف على حقيقة اللحاق ﴿ فان جللها او اشعرها او قلد شاة لم يكن محرماً ﴾ لان التجليل لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يكون نسكاً وعندهما ان كان حسناً فقد فعل للمعاجة وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ايضاً ﴿ والبدن من الابل والبقر ﴾ وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لحديث الجمعة فالمستعمل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي بقرة فقد فصل بينهما ولنا ان البدنة من البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولذا يجوز كل منهما عن سبعة هـ والجواب عن الحديث ان التخصيص باسم خاص لا ينفي الدخول في اسم عام وغاية ما يلزم من الحديث انه اراد بالاسم الاول الاعم وهو

ولم يدرك الحج ﴿ والمرأة كالرجل ﴾ لكنها لا تكشف رأسها بل تكشف وجهها ولو سدلت شيئاً عليه وجافته عنه صح ولا تلي المرأة جهرًا ولا تسعي بين الميئين الاخضرين ولا تحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وحيضها لا يمنع نسكاً الا الطواف ﴿ فانه في المسجد ولا يجوز للعائض دخوله ﴾ وهو بد ركنيه يسقط طواف الصدر ﴿ اي الحوض بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة يسقط الوداع واعلم ان الاحرام قد يكون بسوق الهدى فاراد ان يبينه فقال ﴿ قلد بدنة نفل او نذر او جزاء صيد او نحوه ﴾ كالدعاء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية ﴿ يريد الحج او بعث بها لمتعة ﴾ اي بعث بالبدنة للتمتع ﴿ وتوجه بنية الاحرام فقد احرم ﴾ المراد بالتقليد ان يربط قلادة على عنق البدنة فيصير به محرماً كما بالتلبية ﴿ ولو اشعرها ﴾ اي بشق سنامها ليعلم انها هدي ﴿ او جللها ﴾ اي القى الجل على ظهرها ﴿ او قلد شاة لا وكذا لو بعث بدنة وتوجه حتى يلحقها ﴾ اي وان لم يتوجه مع البدنة ولم يسقها بل بعثها لا يصير محرماً حتى يلحقها فاذا لحقها يصير محرماً ﴿ والبدن من الابل والبقر ﴾ هذا عندنا واما عند الشافعي فالبدنة من الابل فقط

البدنة بعض ما يصلح له خاصاً وهو الجوزد بقربة واضحة وهو مقام اظهار تفاوت الاجر لتفاوت المسافة وهذه الارادة لهذه القربة لا يلزمها النقل في الشرع وقد ثبت في العرف خلافه ففي حديث جابر في مسلم كنا ننحر البدنة عن سبعة فقبل والبقرة وهل هي الا من البدن ف م

### ﴿باب القران﴾

﴿هو افضل﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أهلاً بحجة وعمرة معاه رواه احمد والطحاوي وانا اثبتنا انه عليه الصلاة والسلام حج قارناً الى آخر ما ياتي ف م ﴿ثم التمتع﴾ لان فيه الجمع بين العبادتين فاشبهه القران ثم فيه زيادة النسك وهو ارافة الدم وسفره واقع لحجته وان تحللت العمرة كتحلل السنة بين الجمعة والسعي اليها ه قوله فاشبهه القران وانا اثبتنا انه عليه الصلاة والسلام حج قارناً ومعلوم ان ما فعله افضل لا سيما في فريضة لم يفعلها في عمره الامر فبالظاهر ان يكون على اكل وجهه ف م وقال مالك رحمه الله التمتع افضل من القران ﴿ثم الافراد﴾ وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل ه واراد بالافراد افراد كل من الحجة والعمرة بالمام صحيح بينها نهاية ش له قوله صلى الله عليه وسلم القران رخصة ولان فيه زيادة التلبية والسفر والخلق قلنا التلبية غير محصورة والسفر غير مقصود والخلق خروج عن العبادة فلا يرجع به والمقصود بما روى نفي قول الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من اجز الفجور ه م قوله غير محصورة لامكان زيادة تلبية القارن على تلبية المفرد بكل منها كالعكس قوله غير مقصود فيمكن ان يكون نسك اقل سفر ا افضل منه اكثر سفر السر اعتبره الشارع فان علمناه والا حكنا بالافضلية تبعدا لانه صلى الله عليه وسلم قرن قوله خروج من العبادة فلا يلزم من تكرره افضلية ما هو فيه والحديث الذي استدلل به لا يعرف ف م ﴿وهو ان يهل بالعمرة والحج﴾ معاً لان القران هو الجمع من قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما ﴿من الميقات﴾ او قبله فذكره لبيان ان القارن لا يكون الا افاقياً قال في البحر وهذا احسن مما في الزبلي من ان التقييد بالميقات اتفقي امين م وفيه ان البيان غير تام لان المكي ايضاً له ميقات وهو الحرم للحج والحل للعمرة ع ﴿ويقول اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرهما لي وثقلهما مني ويطوف ويسعي لها ثم يسبح﴾ فيقدم افعال العمرة لآية فمن تمتع بالعمرة الى الحج \* ه م فقد جعل الحج منتهى للعمرة فيكون العمرة مبدأ لا محالة ولما ثبت تقدمها عليه في التمتع ثبت في القران ايضاً لان القران في معنى التمتع بناه م ش ﴿كما م﴾ وقال الشافعي رحمه الله يطوف لهما طوافاً واحداً ويسعى سعيًا واحدًا ولنا انه لما طاف صبي بن معبد طوافين وسعي سعيين قال له عمر رضي الله عنه هديت لسنة نبيك ولان القران ضم عبادة الى عبادة وذلك يحقق باداء عمل كل واحد على الكمال ولانه لا تداخل في العبادات

### ﴿باب القران والتمتع﴾

﴿القران افضل مطلقاً﴾ اي افضل من التمتع والافراد ﴿وهو ان يهل يسبح وعمرة من ميقات معاً﴾ الاهلال رفع الصوت بالتلبية ﴿ويقول بعد الصلاة﴾ اي بعد الشفع الذي يصلي مربد الاحرام ﴿اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وثقلهما مني وطاف للعمرة سبعة يرمل للثلاثة الاول ويسعى بلا حلق ثم يحج كما مر

المقصودة هـ والحديث رواه ابو داود والنسائي وليس فيه انه قال له ذلك عقيب طوافه وسعيه مرتين نعم رواه الامام ابو حنيفة رحمه الله وذكر فيه ذلك فـ م ﴿فان طاف لما طوافين وسعى سعيين جاز﴾ لانه آتى بما هو المستحق عليه ﴿واساء﴾ بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التلبية ولا شيء عليه لان طواف التلبية سنة فتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسعي بتأخيره يشغل آخر لا يوجب الدم فكذا بالطواف ﴿واذا رمى يوم النحر ذبح شاة او بدنة او سبعها﴾ لانه في معنى المتعة والمهدي منصوص عليه فيها والمهدي من الابل والبقر والغنم هـ قوله في معنى المتعة فيلحق به دلالة وعلي ما حققناه الدم ثابت بنظم النص فـ م والذي حققه هو قوله قلنا التمتع بلغة القرآن الكريم وعرف الصعابة رضي الله عنهم اعم من القرآن كما ذكره غير واحد وتسمية احد فرديه قرانا والاخر تمتعا اصطلاح حادث اهـ م ﴿وصام العاجز عنه ثلاثة﴾ لآية فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم \* فالنص وان رد في التمتع فالقران مثله لارتفاعه بالنسكين والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نفسه لا يصلح ظرقا ﴿اخرها يوم عرفة﴾ رجاء القدرة على الاصل ﴿وسبعة اذا فرغ ولو بمكة﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بمكة لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام بها فيؤخره لتعذر الرجوع ولنا ان معنى رجعتم فرغتم اذ الفراغ سبب الرجوع هـ هذا علاقة المجاز ويمكن ان تكون قرينته الاجماع على انه اذا اتخذها وطناً يجوز له صيام السبعة بها مع انه لم يرجع الى وطنه ولو لم يتخذها وطناً بل صار في السياحة وجب عليه صومها بهذا النص ولم يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الاعمال فلم ان المراد بها هو الرجوع عنها فـ م وهو الفراغ عنها ﴿فان لم يصم الى يوم النحر تعين الدم﴾ وقال الشافعي رحمه الله بقضيتها بعد الايام المنية قال مالك رحمه الله يصوم في ايام النحر لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج \* ولنا النعي المشهور عن الصوم في هذه الايام فيتقيد به النص ولا يؤدي بعدها لان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا بالشرع والشرع خصه بوقت الحج وجواز الدم على الاصل وعن عمر رضي الله عنه انه امر في مثله بذبح الشاة هـ وقوله على الاصل اي لانه بدل عن الصوم ليلزم بدل البدل كـ ﴿فان لم يدخل مكة ووقف بعرفة فعليه دم لرفض العمرة﴾ وانما صار رافضاً لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بائناً افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصير رافضاً بمجرد التوجه بخلاف مصلي الظهر يوم الجمعة اذا توجه اليها والفرق ان الامر بالتوجه هناك متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منهي عنه قبل اداء العمرة هـ م وقوله متوجه فاقم التوجه مقام نفس الجمعة قوله منهي عنه فلا يقوم التوجه مقام الوقوف فـ ﴿وقضاؤها﴾ لصحة الشروع فيها

فان اتي بطوافين وسعيين لما كرهه اي يطوف اربعة عشر شوطاً سبعة للعمرة وسبعة لطواف القدوم للحج ثم يسعي لها وانما كره لانه اخر سعي العمرة وقدم طواف القدوم ﴿وذبح للقران﴾ بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد حجه اين شاء ﴿اي بعد ايام التشريق﴾ فان فاتت الثلاثة تعين الدم فان وقف قبل العمرة بطلت ﴿اي العمرة﴾ وقضيت ووجب دم الرفض وسقط دم القران والتمتع افضل من الافراد

﴿باب التمتع﴾

﴿هو ان يحرم بعمره من الميقات فيطوف لها﴾ وليس لها طواف القدوم فم ﴿ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل منها﴾ هكذا فعل عليه الصلاة والسلام في عمرة القضاء وهذا هو نفسيز العمرة اما ان افعال العمرة ما ذكر غير الحلق والتقشير فلا يحتاج الى البيان واما كون الحلق او التقشير منها فلحديث معاوية رضي الله عنه نصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة عند المروة رواه ابو داود ومعلوم ان التقشير عند المروة لا يكون الا في العمرة فم وقال مالك رحمه الله لا حلق عليه وانما العمرة الطواف والسعي ﴿ويقطع التلبية باول الطواف﴾ لانه عليه الصلاة والسلام في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر رواه الترمذي وصححه ورواه ابو داود فم وقال مالك رحمه الله يقطعها باول وقوع بصره على البيت ﴿ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم﴾ لانه مكي معنى وميقات المكي الحرم ﴿ويحج وبذبح﴾ للنص ﴿فان عجز فقدم﴾ في القرآن ﴿وان صام ثلاثة من شوال فاعتمر لم يجز عن الثلاثة﴾ لان سبب وجوب الصوم التمتع وهو في هذه الحالة غير متمتع ﴿وصح لو بعد ما احرم به قبل ان يطوف﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يصح لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج \* ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور بالنص وقته م قوله بعد انعقاد سببه وهو التمتع اللغوي الذي هو الترفق بالعمرة في اشهر الحج وقد كان ممنوعاً في الجاهلية لا ان الحج جعل جزءاً للسبب لان نص ﴿فن تمتع بالعمرة الى الحج﴾ جعل الحج غاية فالغاية تفترق بالعمرة في اشهر الحج ترفقاً غايته الحج والا كان ذكر التمتع ذكراً للحج فلا يحتاج الى ذكره فعلم ان التمتع الفقهي لم يعتبر سبباً بل السبب هو الترفق بها في اشهر الحج لكن لا مطلقاً بل مقيداً بكونها مغيية بالحج من عامه ذلك فم ﴿فان اراد سوق الهدى احرم وساق وفلده بدنته بمزادة او نعل﴾ لانه عليه الصلاة والسلام قلده البدنة ي ﴿ولا يشعر﴾ عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الاشعار حسن وقال الشافعي رحمه الله مستنون م وهو ان يعطن في اسفل السنام من الجانب الايمن قالوا والاشبه هو الايسر ويلطخ سنامها بالدم وانما كره لانه مثله وانه منهى عنه ولو وقع التعارض فالترجيح للحرم واشعاره عليه الصلاة والسلام لصيانة الهدى لان المشركين لا يمتنعون عن تعرضه الا به وقيل ان ابا حنيفة رحمه الله كره اشعار اهل زمانه لمباغتتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقيل انما كره ايثاره على التقليد م قوله ولو وقع التعارض بين احاديث المثلية واحاديث الاشعارش وقوله لان المشركين الخ هذا التأويل منقول عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم ي والمشركون وان اجلوا في السنة الثامنة لكنهم يتعرضون للطريق فم ﴿ولا يهمل بعد عمرته﴾ لقوله عليه السلام لو استقبلت من امرى ما

ويحلق او يقصر ويقطع التلبية في اول طوافه ﴿اي في اول طوافه للعمرة﴾ ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد ﴿الا انه يرمل في طواف الزبارة ويسعى بعده لانه اول طواف الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا التمتع بعد ما احرم للحج طواف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزبارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة ﴿وبذبح﴾ ولم تنب الاضحية عنه وان عجز صام كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها لا قبله وتأخيرها احب ﴿اعلم ان اشهر الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة متتابعة اخرها عرفة ﴿وان شاء السوق وهو افضل احرم وساق هديه وهو اولى من فوته وقلده البدنة وهو اولى من التجليل﴾ اي التجليل جائز لكن التقيد اولى منه ولا يدل هذا على انه بالتجليل صار محرماً فانه قد مر قبيل هذا الباب انه لا يصير بالتجليل محرماً بل لا بد من التلبية او فعل يقوم مقامها وهو التقليد ﴿وكره الاشعار وهو شق سنامها من الايسر وهو الاشبه﴾ اي الاشبه بالصواب فان النبي صلى الله عليه وسلم قد طعن في جانب اليسار قصداً وفي جانب الايمن اتفاقاً وابو حنيفة انما كره هذا الصنع لانه مثله وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين كانوا لا يمنعون عن تعرضه الا بهذا وقيل انما كره اشعار اهل زمانه لمباغتتهم فيه على وجه حتى يخاف منه السراية وقيل انما كره ايثاره على التقليد ﴿واعتمر ولا يهمل منها﴾ اي من العمرة وهذا عند سوق الهدى اما اذا لم يسق الهدى

السراية وقيل انما كره ايثاره على التقليد ﴿واعتمر ولا يهمل منها﴾ اي من العمرة وهذا عند سوق الهدى اما اذا لم يسق الهدى

استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتحلات وهذا ينفي التحلل عند سوق  
الهدى ه قوله لقوله عليه السلام اظهاراً للناسف على عدم تاتي الاحلال  
ليشرح صدور اصحابه بموافقتهم ف ويحرم بالحج يوم التروية وقبله احب لسائق  
الهدى وغيره لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة فاذا حلق يوم النحر حل من  
احرامه ه لان الحلق محل في الحج كالسلام في الصلاة فيحل به عنها ه ولا  
تمنع ولا قران لمكي ومن يلبيها ه خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا قوله تعالى ذلك لمن لم  
يكن اهله حاضري المسجد الحرام ولان شرعها للترفة باسقاط احدي السفرتين وهذا  
في حق الاتافي ه وجه الاستدلال بالآية ان ذلك اشارة الى التمتع لوصلها باللام  
وهي تستعمل فيما لنا لا فيما علينا ومعلوم ان التمتع لنا لان لنا ان نفعله بخلاف الهدى  
فانه علينا ف م وقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم ليس لاهل  
مكة متعة ي م ه فان عاد التمتع الى بلده بعد العمرة ولم يسق الهدى بطل تمتعه ه  
لانه ا لم باهله الماماً صحيحاً بين النسكين وهو مبطل التمتع كذا روى عن عدة من  
التابعين ه رواه الطحاوي عن سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وعجاهد والنجعي  
وكذا ذكر الرازي في احكام القرآن ف والامام الصحيح ان ينزل باهله ولا يجب  
عليه العود الى الحرم بعده ه وان ساق لا ه لان العود مستحق عليه ما دام على  
نية التمتع لان السوق يمنع التحلل فلا يصح المامه بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة  
واحرم بالعمرة وساق الهدى حيث لم يكن متمتعاً لان العود هناك غير مستحق عليه  
فصح المامه باهله ه وقوله غير مستحق عليه لانه في مكة وتحصيل الحاصل محال بناه  
س ه ومن طاف اقل اشواط العمرة قبل اشهر الحج فاقمها فيها وحج كان متمتعاً ه  
لان للاكثر حكم الكل والاحرام شرط عندنا فيصحب تقديمه على اشهر الحج ه وبعبكسه  
لا ه خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فانه يعتبر الاقام ه ولنا ان نسكه قد تم معنى ع  
لانه لا يفسد بالجماع حينئذ فكانه تحلل منها قبل اشهر الحج ه وهي سوال وذو  
القعدة وعشر ذي الحجة ه كذا روى عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير  
رضي الله عنهم ولان الحج يفوت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق  
الفوات وهذا يدل على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر معلومات شهران وبعض  
الثالث لا كله ه وقوله العبادلة ه في عرف اصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن  
عمر وعبد الله بن عباس وفي عرف غيرهم اربعة اخرجوا ابن مسعود وادخلوا ابن  
عمر وابن العاص وابن الزبير ف م والموقوف في المقادير كالرفوع ع وقوله وبعض  
الثالث اما باطلاق الجمع على ما فوق الواحد كما في فقد صغت قلوبكما او بتنزيل  
البعض كالكل ك م وقوله لا كله فيه خلاف مالك رحمه الله ويجوز تأخير طواف  
الزيارة الى اخر ذي الحجة عنده لا عندنا وفائدة كون يوم النحر من اشهر الحج  
انه لو احرم بعمرة يوم النحر فاقى بانعالمها ثم احرم من يومه ذلك بالحج وبقي معركه  
الى قابل فحج كان متمتعاً وهذا يعكس على ما تقدم فوجب ان يوضع محل قولهم وحج

بشغل من احرام العمرة كما س  
ه ثم احرم للحج كما س ه اي يوم  
التروية وقبله افضل ه وحلق يوم  
النحر وحل من احرامه والمكي  
يفرد فقط ه اي لا قران له ولا  
تمتع ه ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد  
الى بلده فقد اتم ومع سوق تمتع ه  
اعلم ان التمتع هو الترفق باداء النسكين  
الصحيحين في سفر واحد من غير ان  
يلم باهله الماماً صحيحاً بينها فالذي  
اعتمر بلا سوق الهدى لما عاد الى  
بلده صح المامه فبطل تمتعه فقوله فقد  
الم ذكر الملزوم وقصد اللزوم وهو  
بطلان التمتع اما اذا ساق الهدى  
لا يكون المامه صحيحاً لانه لا يجوز  
له التحلل فيكون عوضاً واجباً فلا  
يكون المامه صحيحاً فاذا عاد واحرم  
بالحج كان متمتعاً ه فان طاف لما  
اقل من اربعة قبل اشهر الحج وانما  
فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة  
هنالاً ه اي لو طاف اربعة قبل  
اشهر الحج لا يكون متمتعاً

من عامه ذلك في تصوير التمتع واحرم بالحج من عامه ذلك ف م ونظير الفائدة  
ايضا فيما اذا وقفوا على عرفات وشهدوا ان هذا اليوم كان عاشر ذي الحجة فانه  
يخيرهم ذكره محمد امين ع وصح الاحرام قبلها وانقضى حجا خلافا للشافعي رحمه  
الله فان عنده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عنده وهو شرط عندنا فاشبهه الطهارة  
في التقديم على الوقت وكره كيدا يقع في المحظورات بطول الزمن او لان له  
شبهها بالركن ولذا لو عتق العبد او بلغ الصبي بعد الاحرام لا يجوز لها اداء الفرض  
بهذا الاحرام ي م ولو اعتمر كوفي فيها واقام بمكة او بصرة وحج صح تمتعه اتفاقا  
في الاول وعلى قول ابي حنيفة في الثاني وقال لا يكون متمعا وله ان السفرة الاولى  
قائمة ما لم يرجع الى وطنه وقد اجتمع له نساكن ولو افسدها فاقام ببصرة  
وقضى باحرام من الميقات ي م وحج لا خلافا لابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله وله انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه فكانه لم يخرج من مكة  
لانه حين فرغ من الفاسدة لزمه القضاء من مكة لانه مكى فلما خرج الى البصرة ثم  
قضاها فقد صار ملما باهله كالكي اذا خرج الى البصرة ثم اعتمر وحج من عامه ف م  
هذا اذا خرج الى البصرة في اشهر الحج واما اذا خرج قبلها واعتمر وحج من عامه  
كان متمعا بلا خلاف ك م قال الشافعي صار ملما باهله لما ذكره من انه مكى ع الا  
ان يعود الى اهله لانه انتهاء السفر الاول وهذا انشاء السفر وقد اجتمع له فيه نساكن  
صحيحان وايهما افسد اي ايا من العمرة المؤداة في اشهر الحج ومن الحج  
المؤدي من عامه ذلك مضي فيه لانه لا يمكن الخروج من الاحرام الا باداء  
الافعال ولا دم لانه لم يترفق باداء نساكين صحيحين في سفر واحد ولو  
تمتع فضي لم يجز عن التمتع لا تيانه بغير الواجب ولو حاضت عند الاحرام اتت  
بغير الطواف لحديث عائشة رضي الله عنها حين حاضت بسرف ولان الطواف  
في المسجد بخلاف سائر الافعال قوله حين حاضت فقال عليه الصلاة والسلام  
ما لك انفتت قلت نعم قال ان هذا امر كتبته الله على بنات ادم فاقضى ما يقضي  
الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرين رواه في الصحيحين ف م ولو عند  
الصدر تركته لانه عليه الصلاة والسلام رخص للنساء الحيض في ترك طواف  
الصدر مكن اقام بمكة لانه على من بصر الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل  
النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا  
يسقط بنية الاقامة بعد ذلك

### باب الجنائيات

تجب شاة ان طيب محرم عضوا كاملا كالراس والساق والفخذ وما  
اشبه ذلك لان الجنابة تتكامل بتكامل الارئافاق وذلك في العضو الكامل فيرتب  
عليه كمال الموجب م قوله عضوا او ازيد الى ان يعم البدن كله ف قوله كالراس

كوفي حل من عمرة فيها اي في اشهر  
الحج وسكن ببصرة او بمكة وحج  
فهو متمتع لان السفر الاول لم  
ينته برجوعه الى البصرة فصار كأنه  
لم يخرج من الميقات ولو افسدها  
ورجع من البصرة وقضاها وحج لا  
لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع  
الى البصرة فصار كأنه لم يخرج من  
مكة ولا تمتع للساكن بمكة الا  
اذا اتم باهله ثم اتى بهم لانه لما  
الم باهله تم رجوع واتى بالعمرة والحج  
كان هذا انشاء سفر لانتهاء السفر  
الاول بالانمام فاجتمع نساكن في  
سفرة واحدة فيكون متمعا واي  
افسد اتمه بلا دم اي من اعتمر  
في اشهر الحج وحج من عامه فايهما  
افسد مضي فيه لانه لا يمكنه الخروج  
من عهدة الاحرام الا بالافعال  
وسقط دم التمتع لانه لم يترفق باداء  
النساكن الصحيحين في سفر واحد  
باب الجنائيات  
ان طيب محرم عضوا



الخ بيان للمراد من العضو فليس كاعضاء العورة فلا تكون الاذن والانف مثلا  
عضواً مستقلاً امين م ﴿ ولا تصدق ﴾ لقصور الجنابة وقال محمد رحمه الله يجب  
بقدره من الدم ﴿ او خضب رأسه بحناء ﴾ لانه طيب قال عليه الصلاة والسلام  
الحناء طيب ه رواء البيهقي وغيره وفيه عبد الله بن لمبة ضعيف وعزاء في النهاية  
الى النسائي ف م ش ﴿ او ادهن بزيت ﴾ لانه اصل الطيب ولا يخلو عن نوع  
طيب ويقتل الحوام ويلين الشعر ويزيل الثفت والشعث فتكامل الجنابة بهذه الجملة  
وكونه مطعوماً لا ينافي الطيب كالزعفران ه م وقوله اصل الطيب اي يلقي فيه الانوار  
كالورد فيصير نفسه طيباً ف م وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه الصدقة وقال  
الشافعي رحمه الله ان استعمله في الشعر فعليه دم او في غيره فلا شيء عليه ﴿ او  
لبس مخيطاً او غطى رأسه يوماً ﴾ والا تصدق ﴿ وقال الشافعي رحمه الله عليه الدم  
بنفس اللبس وعن ابي يوسف اذا لبس أكثر من نصف اليوم فعليه الدم ولنا ان  
معنى الترفق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة ليحصل على الكمال ويجب  
الدم فقدر باليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة ويتقاصر فيما دونه الجنابة فيجب  
الصدقة ﴿ او حلق ربع رأسه او لحيته ﴾ والا تصدق ﴿ لان حلق بعض الرأس  
ارتفاق كامل لانه معتاد وكذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق وارض العرب ه م  
وقوله لانه معتاد بفعله بعض الاثرالك والعاوية يحلقون نواصبيهم فقط ف وقال مالك  
رحمه الله لا يجب الا يحلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بحلق القليل  
﴿ كالخالق ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه ولنا ان ازالة ما ينمو من بدن  
الانسان من محظورات الاحرام لاستحقاقه الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحال  
بين شعره وشعر غيره الا ان كمال الجنابة في شعره ه فوجب الجزء كاملاً وهو الدم  
ف م ﴿ او رقبته ﴾ لانه عضو مقصود بالخالق ه بفعله الناس للراحة والزينة ف  
﴿ او ابطيه او احدهما ﴾ لان كلاهما مقصود بالخالق لدفع الاذى وليل الراحة  
كالعانة ﴿ او يحجمه ﴾ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه الصدقة وله انه  
ازالة ثفت عن عضو كامل ه يعني ان هذا المحل في حق الحجامة عضو كامل ف م  
﴿ وفي اخذ شاربه حكومة عدل ﴾ فينظر ان هذا الماخوذ كم يكون من ربع اللحية  
فلو كان مثلاً مثل ربع الربيع يجب ربع الشاة ﴿ وفي شارب حلال وقلم اخفاره  
طعام ﴾ لانه ازالة ما ينمو ولانه لا يعرى عن نوع الارتفاق لانه يتأذى بثفت  
غيره وان كان اقل من التأذي بثفت نفسه ﴿ او قص اخفار يديه ورجليه في مجلس ﴾  
لقضاء الثفت وازالة ما ينمو من بدن الانسان فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل ولا  
يزاد على دم ان اتحد المجلس لان الجنابة من نوع واحد وان اختلف فكذلك عند  
محمد لان مبناها على التداخل (١) كما في كفارة الافطار الا اذا تجملت الكفارة لارتفاع  
الاولى بالتكفير وعلى قولها يجب اربعة دماء ان قلم في كل مجلس يداً او رجلاً لان  
الغالب فيه معنى العبادة فينقيد التداخل باتحاد المجلس كما في آتي السجدة ه م وقوله

او خضب رأسه بحناء او ادهن بزيت ﴿  
اي استعمل الدهن في عضو من الادمان  
ان كان بزيت خالص او بجل خالص  
يجب الدم عند ابي حنيفة وعندهما  
يجب صدقة وعند الشافعي ان  
استعمله في الشعر يجب الدم وان  
استعمله في غيره فلا شيء عليه اما  
الدهن المطيب كدهن البنفسج ونحوه  
فيجب الدم اتفاقاً للتطيب ﴿ او لبس  
مخيطاً او ستر رأسه يوماً كاملاً او  
حلق ربع رأسه او محاجمه او احدى  
ابطيه او عاتته او رقبته او قص  
اخفار يديه ورجليه في مجلس واحد

(١) مطلب في تداخل كفارة الافطار

لان الغالب الخ بدليل وجوبه على المذنبين كالمخاطي والمكره بخلاف كفارة الافطار  
بناية ش ﴿ او يدًا او رجلاً ﴾ اقامة للربيع مقام الكل وقال زفر رحمه الله يجب  
الدم بقص ثلاثة منها ﴿ والا تصدق ﴾ لكل ظفر صدقة ﴿ خمسة متفرقة ﴾  
لكل ظفر طعام مسكين ولا يجب الدم لان كمال الجنابة بنيل الراحة والزينة والقلم  
على هذا الوجه يتأذى به ويشينه وقال محمد فيها دم ﴿ ولا شيء في اخذ ظفر منكسر ﴾  
لانه لا يتو كاللباس من شجر الحرم ﴿ فان تطيب او لبس او حلق بعذر ذبح شاة  
او تصدق ثلاثة اصوع على ستة او صام ثلاثة ايام ﴿ لقوله تعالى فغديعة من صيام او  
صدقة او سك ﴾ وكلة او تخيير وقد فسرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا  
والآية نزلت في المذنبين الصوم يجزيه في اي موضع شاء لانه عبادة في اي مكان  
كان وكذلك الصدقة عندما لما بيننا واما النسك فمختص بالحرم بالاتفاق لان  
الارافة لم تعرف قرابة الا في مكان او زمان وقال ابو يوسف رحمه الله لو احتار  
الاطعام اجزاء فيه التغدية والتعشية اعتباراً بكفارة اليمين وقال محمد رحمه الله  
لا يجزيه لان الصدقة تنبي عن التمايك وهو المذكور

### فصل

﴿ ولا شيء ان نظر الى مرج امرأة بشهوة وامني ﴾ لعدم الجماع وهو الحرم فصار  
كما لو تفكر فامني ﴿ وتجب شاة ان قبل ﴾ انزل او لم ينزل عيني ذكره في الاصله  
اي ذكره محمدي المبسوط بنايه ش وهذا يخالف لما صحح في الجامع الصغير لقاضيخان  
من اشتراط الانزال ليكون في معنى اجماع ف ﴿ او لمس بشهوة او اسد حبه يباح في  
احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله عليه البدنة ﴿ ويمضي  
ويقضي لما روي انه عليه الصلاة والسلام سئل عن امرأته وهما محرمان فقال  
يزويقان دماً ويتضيان في حنجرتهما وعليهما الحن من قابل وهكذا نقل عن جماعة من  
الصحابه ولان القضاء لما وجب استدراكاً للمصلحة خف معنى الجنابة بخلاف ما بعد  
الوقوف اذ لا قضاء له قوله لما روي رواء ابو داود مرسل وهو حجة عند اكثر اهل  
العلم قوله وهكذا نقل الخ في مسند ابن ابي شيبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
وفي الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما ووافقه علي هذا ابن عباس وعبد الله  
ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهم وصح البيهقي اسناده وفي موطأ مالك من بلاغاته  
عن عمر وعلي وابي هريرة رضي الله عنهم نحوه قوله استدراكاً اي ليقوم مقام الاول  
وبعد قيامه مقامه لم يبق الاجزاء تعجيل الاحلال فصار كالمحصر ف ﴿ ولم يفترقا  
فيه ﴾ اذ لا معنى للاقتراق قبل الاحرام لا باحة الوقاع ولا بعده لانها يتذاكران  
ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندماً وتحرز افلا معنى  
للاقتراق ه لانه ليس بنسك في الاداء فكذا في القضاء وقال مالك رحمه الله  
يفترقان اذا خرجا من بيتها وقال زفر رحمه الله اذا احرمها وقال الشافعي رحمه الله

او يد او رجل او طاف للقدم او  
للصدر جنباً او للفرض محدثاً او  
افاض من عرفة قبل الامام او ترك  
اقل سبع الفرض ﴿ اي ترك ثلاثة  
اشواط او اقل من طواف الياضة  
﴿ وبترك اكثره بقي محرماً حتى  
يطوله ﴾ اي لو ترك اربعة اشواط  
واكثر بقي محرماً حتى يطوف ﴿ او  
طواف الصدر او اربعة منه او  
السمي او الوقوف لجمع او الرمي كله  
او في يوم واحد او الرمي الاول او  
اكثره ﴿ وهو رمي جمرة العقبة يوم  
النحر ﴾ او حلق في حل بجم او عمرة ﴿  
فان الحلق اختص بمني وهو من الحرم  
﴿ لا في معتمر رجع من حل تم  
فصر ﴾ اي ان خرج المعتمر من الحرم  
تم عاد اليه وقصر لا شيء عليه وانما  
خص بالمعتمر لان الحاج ان خرج  
من الحرم قبل التحليل تم عاد الى  
الحرم يجب عليه الدم ﴿ او قبل او  
لمس بشهوة انزل اولاً ﴾ اعلم ان  
قوله او قبل ليس معطوفاً على قوله  
فصر بل هو معطوف على قوله او  
حلق في حل

قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي  
او الحلق قبل الذبح ﴿ فعليه دم ﴾  
هذا جواب الشرط وهو قوله ان  
طيب محرم عضواً ﴿ فيجب دمان  
على قارن حلق قبل ذبحه ﴾ دم  
للحلق قبل اوانه ودم لتاخر الذبح عن  
الحلق وعندها دم واحد وهو الاول  
فقط ﴿ وان طيب اقل من عضو  
او ستر راسه او لبس اقل من يوم  
او حلق اقل من ربع رأسه او قص  
اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة  
او طاف للقدم او للصدر محدثاً او  
ترك ثلاثة من سبع الصدر او احدى  
جوارث ثلاث ﴿ وهي ما يلي مسجد  
اغليق او ما يليه او العقبة في يوم  
بعد يوم النحر ﴾ او حلق راس غيره  
تصدق بنصف صاع من بر وان  
طيب عضواً او حلق بعذر ﴿ اي  
طيب عضواً او حلق ربع راسه  
﴿ ذبح او تصدق بثلاثة اصوع طعام  
على ستة مساكين او صام ثلاثة  
ايام ووطنه ولو ناسياً قبل وقوف  
فرض يفسد حجه ويمضي ويذبح  
ويقضى من قابل ولم يفترقاً ﴿ اي  
ليس عليه ان يفارقها في قضاء ما  
افسده وعند مالك يفارقها اذا خرجا  
من بيتهما وعند زفر اذا احرمها وعند  
الشافعي اذا بلغا المكان الذي واقعا  
فيه ﴿ وبعد وقوفه لم يفسده ويجب  
بدنة وبعد الحلق شاة وفي عمرته  
قبل طوافه اربعة مفسد لها فنتب  
وذبح وقضى وبعد اربعة ذبح ولم  
يفسد ﴿ اي وطنه في عمرته قبل ان

اذا وصلا مكان الجماع ﴿ وبدنة لو بعده ولا فساد ﴾ وقال الشافعي رحمه الله اذا  
جامع قبل الرمي يفسد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه  
وانما يجب البدنة لقول ابن عباس او لانه اعلى انواع الارتفاق فيستغلف موجب  
ه وقوله قوله عليه السلام تقدم وقوله لقول ابن عباس رواء مالك في الموطأ وابن ابي  
شبة ف م ﴿ او جامع بعد الحلق ﴾ لبقاء احرامه في حق النساء فقط تخفت الجنابة  
فاكتفى بالشاة ﴿ او في العمرة قبل ان يطوف الاكثر ﴾ فالطواف فيها كالوقوف  
في الحج ع ﴿ وتفسد ويمضي ويقضي او بعد طواف الاكثر ﴾ لانها سنة فكانت  
احطرتبة من الفرض فيجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهاراً للتفاوت ﴿ ولا فساد ﴾  
وقال الشافعي رحمه الله يفسد في الوجهين ﴿ وجامع الناسي كالعائد ﴾ وقال الشافعي  
رحمه الله لا يفسده وكذا الخلاف في النائمة والمكرهة ولنا ان الفساد لمعنى الارتفاق  
في الاحرام ارتفاقاً مخصوصاً وهذا لا يتقدم بنحو النسيان والحج لبس في معنى الصوم  
لان حالاته مذكورة كحالات الصلاة بخلاف الصوم ﴿ اوطاف للركن محدثاً ﴾ لادخاله  
النقص في الركن وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به ﴿ وبدنة لوجنباً ﴾ كذا  
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لان الجنابة اغلظ من الحدث فوجب جبر  
تقصاتها بالبدنة اظهاراً للتفاوت وكذا اذا طاف اكثره جنباً او محدثاً لان للاكثر  
حكم الكل ﴿ ويعيد ﴾ وجوباً في الجنابة وندباً في الحدث في الاصح ش لما في  
الاعادة من تحصيل الجبر بما هو من جنسه بنابه ش ثم ان اعاده وقد طافه محدثاً  
فلا ذبح عليه وان اعاده بعد ايام النحر لان بعد الاقامة لا تبقى الاشبهة النقصان  
وان كان قد طافه جنباً فاعاد في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته  
وان اعاده بعدها لزم الدم عند ابي حنيفة رحمه الله ﴿ وصدقة لو محدثاً للقدم ﴾  
وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ﴿ والصدر ﴾ لان طواف القدم يصير واجباً  
بالشروع فيغير نقصانه ونقصان الصدر بترك الطهارة بالصدقة اظهاراً للتفاوت بين  
الفرض وهو طواف الزبارة والواجب ﴿ او ترك اقل طواف الركن ﴾ لانه نقصان  
يسير كالتقصان بالحدث فيلزمه شاة ﴿ ولو ترك اكثره بقي محرماً ﴾ لان للاكثر  
حكم الكل فكأنه لم يطف ﴿ او ترك اكثر الصدر ﴾ لانه واجب ﴿ او طافه جنباً ﴾  
لان الجنابة نقص كثير لكن الصدر دون طواف الركن فيكتفى بالشاة ﴿ وصدقة  
بترك افله ﴾ اظهاراً للتفاوت بين الفرض والواجب لكن لكل شوط نصف صاع  
كذا في الكافي وعبارة الكتاب توم ان نصف الصاع من بر يكفي لترك جميع  
الاقل الهداد ﴿ او طاف للركن محدثاً ﴾ للنقص بالحدث ع ﴿ وللصدر طاهراً في  
آخر ايام التشريق ﴾ اي بعد ايام النحر ولو بعد ايام التشريق وفائدة هذا القيد  
تظهر في فصل الجنابة لا في فصل الحدث ع ﴿ ودمان لو طاف للركن جنباً ﴾ اي  
للصدر طاهراً بعد ايام النحر دل عليه ذكره قبيل ع لنقل طواف الصدر الى طواف الزبارة  
لانه مستحق الاعادة فصار تاركاً لطواف الصدر فيجب الدم بالاتفاق ﴿ او طاف لعمرة

وسعى محدثاً ﴿ لترك الطهارة ﴾ ولم يعد ﴿ جملة حالية ﴾ فان اعادةها فلا شيء عليه لارتفاع النقص ﴿ او ترك السعي ﴾ لانه واجب ﴿ او افاض من عرفات قبل الامام ﴾ لان الاستدانة الي غروب الشمس واجبة لقوله عليه الصلاة والسلام فادفعوا بعد غروب الشمس ٥ غريب ولا شبهة في انه عليه الصلاة والسلام دفع بعد غروب الشمس ويمكن ان يقال كلما وقع من قوله عليه الصلاة والسلام او فعله في حجة يحمل على الزوم الا ان يقوم دليل على خلافه لقوله عليه الصلاة والسلام خذوا عني مناسككم ف ش وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه ﴿ او ترك الوقوف بالمزدلفة ﴾ لانه واجب ﴿ او رمى الجمار كلها ﴾ لترك الواجب ويكفيه دم واحد لان الجنس متحد والترك انما يتحقق بغروب الشمس من اخر ايام الربى لانه لم يعرف قرابة الا فيها فما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على التأليف ٥ وقوله اخر ايام الربى وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وقوله على التأليف اي باقي في القضاء على ترتيب الاداء ف م ﴿ او رمى يوم ﴾ لانه نسك تام ﴿ او اخر الحلق او طواف الركن ﴾ عن ايام النحر وكذا لو قدم نسكاً على نسك كالحلق او ذبح القارن قبل الربى او الحلق قبل الذبح لحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من قدم نسكاً على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيها هو مؤقت كالا حرام فكذا التأخير عن الزمان فيما هو مؤقت بالزمان ٥ م وقوله ابن مسعود وفي بعض النسخ ابن عباس وهو الاعرف رواه بن ابي شبة وفيه ابراهيم بن مهاجر وهو مضعف واخرجه الطحاوي من طريق اخر ليس فيه ذلك المضعف واما حديث يارسل الله لم اشعر نحرته قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج فما سئل رسول الله صلى الله عليه عن شيء قدم او اخر الا قال افعل ولا حرج فالمراد بالحرج المنى فيه الاثم لا الفدية وقول السائل لم اشعر يدل على انهم عذروا به لان الحال اذ ذاك كان ابتداء الامر ف م وقوله عن المكان وهو الميقات وقوله فكذا التأخير عن الزمان والجامع ان التأخير نقص ك ﴿ او حلق في الحل ﴾ لان الحلق محلل كالسلام للصلاة وهو من واجباته فكذا الحلق فصار نسكاً فيختص بالحرم كالذبح وقال ابو يوسف لاشي عليه ﴿ ودمان لو حلق القارن قبل الذبح ﴾ دم للقران ودم لتقدم الحلق وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما دم القران فقط ف م

### ﴿ فصل ﴾

﴿ ان قتل محرم صيداً او دل عليه من قتله فعليه الجزاء ﴾ اما في القتل فلنقص ومن قتله منكم فجزاءه الآية واما في الدلالة فلما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء اجمع الناس على ان على الدال الجزاء ولأن الدلالة من محظورات الاحرام ولأنه تقويت الامن على الصيد اذ هو آمن بتوحشه وتواريه فصار كالاتلاف ولان المحرم باحرامه انتم الامتناع عن التعرض فيضن ترك ما التزمه كالمدح بخلاف

يطوف اربعة اشواط مفسد للعمرة  
فيجب المضي فيها والذبح والقضاء  
وبعد اربعة اشواط يجب به الذبح  
ولا يفسد به العمرة ﴿ وان قتل  
محرم صيداً او دل عليه فانه بداء  
او عوداً ﴾ اي سواء كان اول مرة  
اولاً ﴿ سهواً او عمداً فعليه جزاء ولو

الحلال لانه لا التزام منه هـ م قوله فلما روينا اي عن الصحيحين في اول باب الاحرام وليس فيه ذكر الدلالة بل ذكر فيه الاشارة وهي تحصل بالدلالة بغير اللسان فاولى ان لا يحمل اذا دل عليه باللفظ وقوله وقال عطاء حديث عطاء غريب وقوله اجمع الناس وانما الناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فوجب حمل ما عن ابن عمر لاجزاء على الدال على دالر لم يثرب على دلالة قتل دفعا لنوم ان مجرد الدلالة موجبة للجزاء ف م وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه في الدلالة هـ وهو قيمة الصيد هـ لان الصيد هو المثلث فهو المضمون فيعتبر قيمته هـ م لا قيمة نظيره وقال الشافعي رحمه الله قيمة نظيره ان كان له نظير لانه الواجب عيناً ف م وقال محمد والشافعي رحمهما الله الجزء هو النظر ان كان له نظير في الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وقال الشافعي رحمه الله في الحمامة شاة هـ قوله ان كان له نظير لعل المراد وتعدر وجود النظر والا فقيمة الشيء بدله فكيف يجب البديل مع وجود المبدل ع قوله عناق الاتي من ولد المعز قوله جفرة من اولاد الشاة او بلغ اربعة اشهر قاموس ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى لا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معني لكونه معهوداً في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه راداً بالاجماع او لما فيه من التعميم وفي ضده التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم هـ م قوله صورة هو المشارك في النوع وهو غير مراد هنا بالاجماع وقوله لكونه معهوداً في الشرع لان المعهود في الشرع في اطلاق لفظ المثل ارادة الاعم من المشارك في النوع او في القيمة لا ية فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فان المراد به الاعم من المائل نوعاً ان كان المثلث مثلية او قيمة ان كان قيميا بناء على ان المثل مشترك معنوي واذا اهدر الشرع المائلة الصورية في الحيوان في نوع واحد للاختلاف الباطني مع المتشاكلة في تمام الصورة فما ظنك عند اختلاف النوع والمشاكلة في بعض الصورة كمشاكلة البدنة مع النعامة في طول العنق والرجلين واذا عهد المراد بلفظ في الشرع وتردد فيه في موضع وجب حمله على ذلك المعهود ف م وقوله بالاجماع فلا يجب على قاتل الغزال دفع عين الغزال بالاجماع ع وقوله من التعميم لشموله لما لم يكن له مثل في الخلقة كالعصفور فيجب ضمانه بنص الكتاب وقوله التخصيص اي بما له المثل في الخلقة كـ بنقويم عدلين هـ قالوا الواحد يكفي والمثنى اولى لانه احوط وابعد من الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى هنا للنص هـ في مقتله او اقرب موضع منه هـ لا اختلاف القيم باختلاف الاماكن هـ فيشتري هـ القاتل وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين فان حكما بالهدى يجب النظر كما ذكر وان حكما بالطعام او الصيام فكما قال ابو حنيفة وابو يوسف ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في محل النزاع ان قوله تعالى او كفارة عطف على جزاء لا على هدبا بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل بدليل الرفع فلم يكن فيهما دليل خيار

سبعاً هـ اي لو كان الصيد سبعاً هـ او مستأناً أو حماً أو مسرولاً وهو مضطراً الى اكله وجزاؤه ما قومه عدلان في مقتله او اقرب مكان منه من مقتله هـ ان لم يكن له قيمة في مقتله يقوم في اقرب مكان من مقتله يكون له فيه قيمة هـ لكن في السبع لا يزيد على شاة ثم له ان يشتري

به هدياً وبذبحه بكفة او طعاماً ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل منه او صاع من كل مسكين يوماً وان فضل اقل عن طعام مسكين تصدق او صام يوماً ﴿ هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف واما عند محمد والشافعي فان كان للصيد مثل صورة يجب ذلك في الظبي والضبغ شاة وفي الارنبه عناق وفي البربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمام الوحش بقرة وفي الحمام شاة والتمسك في هذا الباب قوله تعالى ومن قتل منكم متعمداً فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة او كفارة طعام مسكين او عدل ذلك صياماً فصمد والشافعي يحملان المثل على المثل صورة بدليل تفسير المثل بالنعم ونحى نقول المثل في الضمانات لم تعهد في الشرع الا وان يراد به المثل صورة ومعنى في المثليات او معنى وهو القيمة في غير المثليات اما القرعة فلم تعهد بمثل الحمام الوحشي وكذا البدنة للنعامة وكذا ﴿ ٤٩ ﴾ البواقي فنقول من النعم اي كائن من النعم فالمعنى ان الواجب جزء مما لا قتل وهو القيمة كائن من النعم بان يشترى بذلك القيمة بعض النعم ثم قوله يحكم به ذوا عدل يؤيد هذا المعنى فان التقويم يحتاج الى رأي العدول ولولا التقويم اولاً كيف يثبت الاختيار بين النعم والكفارة والصيام وايضاً لو لم يكن له نظير من النعم لعند محمد والشافعي يجب ما يجب عند ابي حنيفة اولاً فيعمل المثل على القيمة ولا دلالة للآية على هذا المعنى ويجب بئسف شره وجرحه وقطع عضوان ماقصه وبنشف ريشه وقطع قوائمه وكسريضه وخروج فرخ ميت وذبح الحلال صيد الحرم وحله وقطع حشيشه وشجره سير مملوك ولا منبت قيمته الا ما جف ﴿ اي يجب بئسف ريشه الى آخره قيمته ففي تنف الريش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد لاخر اجد عن حيز الامتناع وفي كسر البيض يجب قيمة البيض وفي كسره مع خروج فرخ ميت يجب قيمة الفرخ حياً وفي الحلب قيمة اللبن قوله ولا منبت اي ليس مما ينبت

الحكمين وانما يرجع اليها في التقويم فقط ﴿ بها هدياً وبذبحه ﴾ بكفة لقوله تعالى هدياً بالغ الكعبة ﴿ ان بلغت هدياً او طعاماً وتصدق به ﴾ اين كان لان الصدقة قربة معقولة في كل زمان ومكان بخلاف الهدى م لان المقصود بالتقرب باهداء الحيوان هو الاراقة والتصدق تبع ولذا لو سرق بعد الاراقة اجزاء لا لو سرفت قبلها والاراقة لا تصير قربة الا بمكان او زمان خاصين ف م ﴿ كالقطرة ﴾ لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المعبود في الشرع كما في الفدية للشيخ او الموصي بالفدية ك ﴿ او صام ﴾ ولو في غير مكة لانه قربة في كل مكان ﴿ عن طعام كل مسكين يوماً ﴾ لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام والتقدير على هذا الوجه معهود في الشرع كما في باب الفدية م وقوله هذا الوجه اي مقابلة صوم يوم بنصف صاع لا مقابلته بقدر من الدراهم ﴿ ولو فضل اقل من نصف صاع تصدق به او صام يوماً ﴾ لان صوم اقل من يوم غير مشروع ﴿ وان جرعه او قطع عضوه او تنف شره ضمن ما نقص ﴾ اعتباراً للبعض بالكل كما في حقوق العباد ﴿ وتجب القيمة بئسف ريشه وقطع قوائمه ﴾ حتى اخرجته عن حيز الامتناع در لانه فوت عليه الامن بتفويت آلة الامتناع م فهو كالاتلاف ف ﴿ وحله ﴾ لان اللبن حزة الصيد فاشبه كله ﴿ وكسريضه ﴾ وهذا مروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهم ولانه اصل الصيد وله عرضة ان يصير صيداً فنزل منزلة الصيد احاطاً ما لم يفسده ولا ضمان في الفاسدة لعدم " رضية ف م وقوله عن علي غريب تخريج زيلعي ش وقوله وابن عباس رواه ابن ابي شيبة وفيه حديث ضعيف رواه عبد الرزاق والدارقطني ف م ﴿ وخروج فرخ ميت به ﴾ فعليه قيمة الفرخ حياً ولا شيء في البيضة امين والقياس ضمان البيض فقط لعدم العلم بحياة الفرخ وجه الاستحسان ان البيض معد لخروج الفرخ الحي والكسر قبل اوانه سب لموته فيحال به عليه احتياطاً م افاد انه اذا علم موته قبل الكسر لا يجب شيء لعدم

الناس ولم ينبت احد بل بت بنفسه فح ان لم يكن مملوكاً فعليه قيمته الا ما جف وان كان مملوكاً وقد قطعه غير المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة قيمة نرى للمالك سواء جف اولاً وانما قلنا انه ليس مما ينبت الناس ولم ينبت احد حتى لو كان مما ينبت الناس عادة ولا تنبت فيه سواء انبت انسان اولاً لان كونه مما ينبت الناس اقيم مقام الانبات تنسيرا لان مراعاته من كل شجرة متعذرة فاذا اقيم مقام الانبات والانبات سبب للملك ولم يتعلق به حرمة الحرم وان كان مما لا ينبت الناس عادة وان انبت انسان فلا شيء فيه لما ذكرنا وان لم ينبت انسان ففيه القيمة فعلم من هذا ان الاقسام اربعة ولا قيمة الا في قسم واحد وعلم ايضاً ان التقيد بعدم الانبات ذكر لا فائدة ففي الحكم عما عداه كما ذكرنا لكن التقيد بعدم الملكية لم يذكر لا فائدة هذا المعنى اذ في صورة وجوب القيمة لو كان

الامانة ولا في البيض لعدم العرضية ف م ﴿ ولا شيء يقتل غراب وحداة وذئب  
وحية وعقرب وفارة وكلب عقور ﴾ قال عليه الصلاة والسلام يقتل المحرم الفأرة  
والغراب والحداة والعقرب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات  
وقيل المراد بالكلب العقور الذئب او يقال ان الذئب في معناه الحديث في  
الصحيحين وليس فيه الحية وفي حديث آخر فيها خمس من الفواسق يقتلن في الحل  
والحرم الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور وفي لفظ مسلم الحية عوض  
العقرب وقوله في بعض الروايات رواء الدارقطني وفيه الحجاج بن ارطاة ورواه بن  
ابي شيبة وقوله في معناه لكونه مبتدئا بالاذى فيلحق به دلالة ف م ﴿ وبعض  
ونمل وبرغوث وقراد و سلحفات ﴾ لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن ه  
بخلاف القملة ف ﴿ وبقتل قملة وجرادة تصدق بما شاء ﴾ اما في الاول فلانها  
متولدة من ثفت البدن ه وهذا يفيد ان الجزاء باعتبار قضاء الثفت فيستفاد منه  
انه لو لم يأخذ من البدن بل وجدها على الارض فقتلها فلا شيء عليه ف واما في  
الثاني فلانها صيد لان الصيد ما لا يمكن اخذه الا بجيلة وبقصده الآخذ وتمرة خير  
من جرادة لقول عمر رضي الله عنه تمرة خير من جرادة ه رواء مالك في الموطاء وابن  
ابي شيبة ف م ﴿ ولا يجاوز عن شاة يقتل السبع ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا  
يجب الجزاء في السباع لانها جبلت على الايذاء فدخلت في الفواسق المستنناة وكذا  
اسم الكلب يتناول السباع باسمها لغة ولنا ان السبع صيد لتوحشه وكونه مقصودا  
بالاخذ اما جلده او ليصطاد به او لدفع اذاه والقياس على الفواسق ممنوع لما فيه من  
ابطال العدد واسم الكلب لا يقع على السبع عرفا والعرف املك ه قوله يتناول  
السباع باسمها لغة قلنا التناول اللغوي ممنوع لتبادر النوع المخصوص عند اطلاق  
الكلب والتبادر من دلائل الوضع لذلك المخصوص واما قوله صلى الله عليه وسلم  
حين دعا على عتبة بن ابي لهب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فافترسه سبع فجاز  
قوله لما فيه من ابطال العدد وفيه ان في الباب احاديث غير مصدرة بالعدد ففي  
ابي داود مرفوعا يقتل المحرم الحية الحديث وفي الدارقطني يقتل المحرم الذئب الحديث  
فانفتح باب القياس لان حديث الفواسق مخصص للاية والمخصص يعال ولعله لعدم  
قوة الدليل كان في السباع روايتان كما هو في المحيط ف م وقال زفر رحمه الله يجب  
قيمته بالغة ما بلغت ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضيع صيد وفيه الشاة ولان اعتبار  
قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب ومن هذا الوجه لا يزداد على قيمة الشاة  
ظاهرا ه الحديث ليس بمعروف بل المعروف حديث جابر سالت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الضيع اصيده قال نعم ويحمل فيه كبش اذا صاده المحرم رواء  
ابو داود ف ش قوله لان اعتبار قيمته اي في حق المحرم نهاية ش قوله بجلده  
حصر الانتفاع بالجلد ممنوع لان منه الاسطياد به ف م وقوله لا لانه محارب لانه  
معني مطلوب للملوك خارج عن الصيدية عناية ﴿ وان صال لا شيء بقتله ﴾ خلافا

ملكاً فذلك القيمة واجبة مع انه  
يجب قيمة اخرى بل ليفيد ان هذا  
الضمان واجب لا غير بسبب تعلق  
حرمة الحرم ﴿ ولا صوم في الاربعة ﴾  
اي لا صوم في ذبح صيد الحرم  
وحليه وقطع حشيشه وشجره ﴿ ولا  
يرمي الحشيش ولا يقطع الا الاذخر  
وبقتل قملة او جرادة صدقة وان  
قلت ولا شيء يقتل غراب وحداة  
وعقرب وحية وفارة وكلب عقور  
وبعض و برغوث وقراد و سلحفات  
وسبع صائل



زفر رحمه ه ولنا حديث ابي داود مرفوعا يقتل الحرم الحية والعقرب والقو يقة  
 والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ف ولان الحرم ممنوع عن التعرض لاعت  
 دفع الاذى ولذا كان ما ذونا في دفع المتوم من الاذى كما في القواسق فلان يكون  
 ما ذونا في دفع التحق اولى ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقا له  
 بخلاف الجمل الصائل لانه لا اذن من صاحب الحق وهو العبد بخلاف المضطر  
 لان الاذن مقيد بالكفارة بالنص ه وهو فمن كان منك مريضا أو به اذى من راسه  
 الآية عناية ه وللحرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاجة و بط اهلي ه لانها ليست  
 بصيود ه وعليه الجزاء بذبح حمام مسرول ه خلافا لما لك رحمه الله تعالى ه والمسرول  
 ما في رجله كالسراويل ف ه وظبي مستأنس ه لان الحمام مستوحش باصل  
 خلقته وان كان بطيء النهوض والظبي صيد في الاصل واستثناسها عارض كشد  
 البعير فانه لا يأخذ حكم الصيد في حق الحرم ه ولو ذبح محرم صيدا حرم ه وقال  
 الشافعي رحمه الله يمل ما ذبحه الحرم لغيره ه وقوله لغيره ننازع فيه يمل وذبحه عناية  
 ولنا ان احرامه اخرج الصيد عن الحلية والذابح عن الاهلية في حق الذكاة فلا يكون  
 فعله ذكاة كذبح المجوس ه وقوله عن الحلية الآية حرم عليكم صيد البر فقد جعل نفس  
 العين حراما فلا يقرب منها وهذا هو الاخراج عن الحلية ف م وقال تعالى ولا تقتلوا  
 الصيد وانتم حرم نماء قتلا لا ذبحا فلا يكون ذكاة عناية فهذا هو الاخراج عن  
 الاهلية ع ه وغرم باكله ه لان حرمة اكله باعتبار انه ميتة وباعتبار انه محظور  
 احرامه لان احرامه اخرج الصيد الخ اما الحرم الاخر فكله ليس من محظور احرامه  
 ه م وقوله انه محظور احرامه فيجب به الجزاء كسائر المحظورات م وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى لا جزاء عليه ه لا محرم آخر ه اذ لا يلزم باكل الميتة الا  
 الاستغفار ه وحل لحم ما صاده حلال وذبحه ان لم يدل عليه ولم يأمره بصيده ه  
 خلافا لما لك رحمه الله تعالى فيما اذا اصطاده لاجل الحرم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا بأس بأكل كل الحرم لحم صيد ما لم يصد او يصاد له ولنا ما روى ان الصحابة  
 رضي الله عنهم نذاكروا لحم الصيد في حق الحرم فقال عليه الصلاة والسلام لا  
 بأس به واللام فيما روى لام التملك فيحمل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم او معناه  
 ان يصاد بأمره ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رواه ابو داود والنسائي والترمذي  
 ف م قوله او يصاد له بالنصيب ك ز وقوله ما روى رواه محمد بن الحسن في الآثار  
 وقوله او معناه الخ لان الغالب في عمل الانسان لغيره ان يكون بطلب منه ف م  
 ه وفي صيد الحلال صيد الحرم قيمة ه لانه استحق الامن بسبب الحرم قال عليه  
 الصلاة والسلام في حديث فيه طول ولا ينفر صيدها ه رواه الستة ف ه يتصدق  
 بها ه ويجزيه ذبح هدي اشترى بها في ظاهر الرواية زيلعي م ه لا صوم ه خلافا  
 زفر رحمه الله تعالى ولنا انه غرامة لا كفارة فاشبه ضمان الاموال وهذا لانه يجب  
 بتقويت وصف في المحل وهو الامن والواجب على الحرم بطريق الكفارة جزاء لفعله

وله ذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاج  
 والبط الاهلي وكل ما اصطاده حلال  
 وذبحه بلا دلالة محرم وامره به

لان الحرمة باعتبار معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الاتعمال لاضمان الحال  
 ه وقوله في المحل وهو الصيد بناءه ش وقوله الا من اي الحاصل للصيد من الايواء  
 الى حى الله وقوله وهو احرامه لان حالة الاحرام حالة الضراعة فيها اكثر منها في  
 سائر العبادات حتى كشف الرأس وتلّف ثياب الموت والضراعة تذاقي الضراعة فم  
 ومن دخل الحرم بصيد ارسله خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ان ما حصل في  
 الحرم وجب ترك التعرض له لحرمته الحرم او صار هو من صيد الحرم فاستحق الامن  
 لما روينا وقوله او صار الخ اذ لا يراد من صيد الحرم الا ما كان حالاً فيه وقوله  
 لما روينا اي من قوله عليه الصلاة والسلام ولا ينثر صيدها ع فان باعه رد البيع  
 ان بقي لعدم جوازها لما فيه من التعرض للصيد وهو حرام فان فعله  
 الجزاء لانه فوت عليه الا من ومن احرم وفي بيته او قصه صيد لا يرسله  
 خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم  
 صيود ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة وهي من احدى الحجج  
 ه وقوله العادة اي الفاشية من لدن الصحابة الى الآن فولو اخذ حلال صيداً  
 فاحرم ضمن مرسله من يده لانه ملكه ملكاً محترماً ولم يبطل احترامه باحرامه  
 وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما اذا اخذه حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب  
 عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بان يخله في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعدياً  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يضمن ه م ولا يضمن لو اخذه محرم  
 فارسله من يده غيره لانه لم يملكه فان قتله محرم آخر ضمنه لان الاخذ متعرض  
 له بازالة الامن والقاتل مقرر لذلك والتقرير كالاقتداء في حق التضمن كشهود  
 الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ورجع اخذه على قاتله وقال زفر رحمه الله  
 لا يرجع ولنا ان الاخذ انما يصير سبباً للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل  
 فعل الاخذ علة فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيجاء بالضمان عليه ه وقوله عند  
 اتصال الهلاك واما قبله فهو مخاطب بالارسال ففان قطع حشيش الحرم او شجر آخر  
 مملوك اعلم ان جزاء الحرم لا يتأفي الملك على خلاف ما افهمه كلام المصنف الا  
 ان يتجاوز في كلامه بمجموع التركيب الاضافي عن النابت بنفسه بعلاقة الزوم لان  
 عدم الملك لازم للنابت نفسه غالباً او بالجزء الاخير منه عن المنبت بعلاقة الزوم ايضاً  
 لان الملك لازم الانبات غالباً والوجه الاول المذكور في الدر المختار وعبارته مع متنه  
 هكذا او شجرة حال كونه غير مملوك يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكاً اولاً حتى  
 قالوا لو نبت ام غيلان في ملكه فقطعها انسان فعليه قيمة المالكها واخرى لحق الشرع  
 بناء على قولها المتفي به من تملك ارض الحرم ولا منبت اي ليس من جنس ما ينبت  
 الناس اه وانما فسر المنبت بهذا ليندفع الغاء هذا القول بعد تفسير غير مملوك بالنابت  
 بنفسه او المملوك بالمنبت ع ولا مما ينبت الناس اذ الذي ينبت الناس عادة غير  
 مستحق للامن بالاجماع ولان المحرم المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال

ومن دخل الحرم بصيد ارسله ورد  
 يبعه ان بقي اي رد البيع الذي اتى  
 به في احرامه بعد دخوله في الحرم ان  
 بقي الصيد في يد المشتري والا جزى  
 كبيع الحرم صيده اي رد يبعه ان بقي  
 والا جزى سواء باعه من محرم او  
 حلال لا صيد في بيته او في  
 قصص معه ان احرم اي ان احرم  
 وفي بيته او قصه صيد ليس عليه  
 ان يرسله فان الاحرام لا يتأفي  
 مالكية الصيد ومحافظته بخلاف من  
 دخل الحرم بصيد فان الصيد صار  
 صيد الحرم فيجب ترك التعرض  
 من ارسل صيداً في يد محرم ان  
 اخذه حلالاً ضمن والا فلا وان  
 قتل محرم صيد مثله وكل يجزي  
 ورجع اخذه على قاتله

وما به دم على المفرد فعلى القارن دمان ﴿١﴾  
 دم لحجة ودم لعمره ﴿٢﴾ الا يجاوز الوقت  
 غير محرم ﴿٣﴾ والمراد بالوقت الميقات  
 لان الواجب عليه عند الميقات احرام  
 واحد ﴿٤﴾ وثني جزاء صيد قتله محرمان  
 واتحد لوقتل صيد الحرم حلالان ﴿٥﴾  
 فان ذلك جزاء الفعل والفعل متعدد  
 وجزاء صيد الحرم جزاء المحل والمحل  
 واحد ﴿٦﴾ باع الحرم صيدا او شراه  
 بطل ولو ذبحه حرم ولو اكل منه غرم  
 قيمة ما اكل لا محرم لم يذبحه ﴿٧﴾ اي  
 لو اكل محرم آخر لم يغمر ﴿٨﴾ ولدت  
 ظبية اخرجت من الحرم وما تاغرهما ﴿٩﴾  
 اي جزاء الظبية والولد ﴿١٠﴾ وان  
 ادى جزاءها ثم ولدت لم يجزه آفاقي  
 يريد الحج والعمره جاوز وقته ﴿١١﴾  
 اي ميقاته ﴿١٢﴾ ثم احرم لزمه دم فان عاد  
 فأحرم ﴿١٣﴾ اي انما يريد الحج والعمره  
 حتى انه لو لم يرد شيئاً منها لا يجب  
 عليه شيء لمجاوزه الميقات وقوله ثم  
 أحرم لا احتياج الى هذا القيد فانه  
 لو لم يحرم يجب عليه الدم ايضاً فحق  
 التكلام ان يقول جاوز وقته لزمه دم  
 ويمكن ان يجاب عنه بانه انما ذكر  
 قوله ثم احرم ليعلم ان الدم لا يسقط بهذا  
 الاحرام بخلاف ما اذا عاد الى الميقات  
 ثم احرم فانه يسقط لانه تدارك حق  
 الميقات وقوله فان عاد فاحرم معناه انه  
 لم يحرم من الميقات فعاد الى الميقات  
 فاحرم فانه يسقط الدم اتفاقاً ﴿١٤﴾ او  
 محرم لم يشرع في نسك ولبي سقط  
 دمه والا فلا ﴿١٥﴾ اي ان احرم بعد  
 المجاوزة ثم عاد الى الميقات قبل ان  
 يشرع في نسك تم عاد الى الميقات  
 مأياً يسقط الدم عندنا خلافاً لغير  
 فانه لا يسقط الدم عنده وانما قال لم

عند عدم النسبة الى غيره بالانبات وما لا يثبت عادة اذا انبته انسان التحق بما يثبت  
 عادة قوله بالانبات حقيقة بان انبته ولو بما لا يثبت او حكماً كان نبت بنفسه  
 ما ينبته الناس فشرط الكمال نفي الانبات بوجوبه قوله وما لا يثبت استئناف قوله  
 التحق لآخره لانقطاع كمال النسبة بحقيقة الانبات ﴿١٦﴾ ضمن قيمته ﴿١٧﴾ لان حرمتها  
 ثابتة بجرمة الحرم قال عليه الصلاة والسلام لا يختل خلاها ولا بعضد شوكتها م  
 الحديث في الصبحين قوله لا يختل لا يقطع لا بعضد لا يقطع قوله خلاها الرطب من  
 الكلاء ف لا مدخل للمدغم في هذه القيمة لانه ضمان المحل ﴿١٨﴾ الا فيما جفت ﴿١٩﴾ لانه  
 ليس بدام ﴿٢٠﴾ وحرم رعى حشيش الحرم الا الاذخر ﴿٢١﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله  
 لا بأس بالرعي ولنا ما روينا والقطع بالمشافر كالقطع بالمناجل واما الاذخر فقد  
 استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٢٢﴾ وكل شيء على المفرد به دم ﴿٢٣﴾ اي ما يحرم  
 عليه بسبب احرامه من حيث هو احرام فلو لم يكن حرمة بسبب الاحرام اصلاً  
 كنبات الحرم او كان بسببه لكن من حيث انه احرام حج او عمره كترك الرمي او  
 وقوف المزدلفة ونحوها من واجبات الحج او طاف للعمرة محدثاً فعليه جزاء واحد  
 امين ﴿٢٤﴾ فعلى القارن به دمان ﴿٢٥﴾ لانه محرم باحرامين وقال الشافعي رحمه الله عليه  
 دم واحد ﴿٢٦﴾ الا ان يجاوز الميقات غير محرم ﴿٢٧﴾ فيلزمه دم واحد لان الواجب عليه  
 عند الميقات احرام واحد وبتأخير واجب واحد لا يلزم الاجزاء واحد وقوله احرام  
 اثنان لان وجوب الاحرام من الميقات لاحترام البيت والاحترام حاصل باحرام واحد  
 ع وقال زفر رحمه الله عليه دمان فهم من ﴿٢٨﴾ ولو قتل محرمان صيداً تعدد الجزاء ﴿٢٩﴾  
 لان كلاهما جنى جنابة تفوق الدلالة فتعدد الجزاء بتعدددها ﴿٣٠﴾ ولو حلالان  
 لا ﴿٣١﴾ لان الضمان بدل عن المحل والمحل واحد كرجلين قتلا رجلاً خطأ تجب عليها  
 دية واحدة وعلي كل منها كفارة ﴿٣٢﴾ وبطل بيع المحرم صيدا وشراؤه ﴿٣٣﴾ لانه  
 تعرض للصيد بتفويت الامن ﴿٣٤﴾ ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وانا فمنها ﴿٣٥﴾  
 لان الصيد بعد اخراجه من الحرم بى مستحقاً للامن ولذا وجب رده الى مأمنه وهذه  
 صفة شرعية فتسرى الى الولد م كالرقة والحرية ع ﴿٣٦﴾ فن ادى جزاءها فولدت  
 لا بضمن الولد ﴿٣٧﴾ لان بعد اداء الجزاء لم تبقى آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل

### باب مجاوزة الميقات بلا احرام ﴿٣٨﴾

﴿٣٩﴾ من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرمًا ﴿٤٠﴾ قبل الابتداء بالطواف ﴿٤١﴾ ملبياً  
 او جاوز ثم احرم بعمره ثم افسد وقضى من الميقات لان القضاء يحكي الاداء بطل الدم ﴿٤٢﴾  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان رجع سقط الدم لبي اولاً وقال زفر رحمه  
 الله لا يسقط في الصورتين ولنا ان تدارك المتروك في اوانه وهو قبل الشروع  
 في افعاله م وقوله المتروك وهو تعظيم البيت بكرهه محرمًا في الميقات ليقطع المسافة  
 التي بينه وبين مكة متصفاً بصفة الاحرام وهذا حاصل بالرجوع اليه محرمًا وان لم

بشرع في نسك حتى لو احرم وشرع في نسك ثم عاد الى الميقات ملبياً لا يسقط الدم اجماعاً وانما قال ولي احترازاً عن قولها فان العود الى الميقات محرماً كاف لسقوط الدم عندهما واما عند ابي حنيفة فلا بد ان يعود ملبياً محرماً ❀ ككي يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته وخرجا فان احرام المكي من الحرم والتمتع بالعمرة لا يدخل مكة واتي بالعمرة صار مكياً واحرامه من الحرم فيجب عليهما دم لمجاوزه الميقات بلا احرام ❀ فان دخل الكوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووقته البستان كالبستاني ❀ بستان بنى عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخله لحاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحق باهله ويجوز لاهله دخول مكة غير محرم لكن اذا اراد الحج فوقته البستان اي جميع الحل الذي بين البستان والحرم كالبستاني ❀ ولا شيء عليها ❀ اي لا شيء على البستاني وعلى من دخله ❀ ان احراماً من الحل ووقفا بعرفة ❀ لانها احراماً من ميقاتها ❀ ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة وصح منه لو حج عما عليه في عامه ذلك لابعده جاوز وقته فاحرم بعمرة وانفسدها مضى وقضى ولا دم عليه لترك الوقت ❀ فانه يصير قاضياً حق الميقات بالاحرام منه في القضاء ❀ مكي طاف لعمرة تنوطاً فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وحج وعمرة ❀ الدم لاجل الرفض والحج والعمرة لانه فائت الحج وهذا عند ابي حنيفة واما عندهما يرفض العمرة وانما قال طاف تنوطاً لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرام الحج اتفاقاً ❀ فلو اتى بها

باب الا ان ابا حنيفة رحمه الله ازم التلبية لسقوط الدم تحصيلاً للصورة بالقدر الممكن فم ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ❀ م لثلاث يطل ما اداء من الافعال بعد وقوفه معتداً به وقوله ابتداء ولو تنوطاً فم ❀ فلو دخل الكوفي البستان لحاجة له دخول مكة بلا احرام ❀ لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصده وللبستاني دخول مكة للحاجة بغير احرام فكذلك له ❀ ووقته البستان ❀ كالبستاني ❀ ومن دخل مكة بلا احرام ثم حج ❀ باحرام من الميقات ❀ عما عليه في عامه ذلك صح من دخوله مكة بغير احرام ❀ وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز له ولنا ان الواجب الاصل عند دخول مكة انما هو الاحرام ليكون عند الدخول محرماً من الميقات تعظيماً للبيعة لا لذات دخوله من حيث هو دخولها لا احد النسكين وانما وجب احد النسكين لان الاحرام لا يتحقق الا به فاذا خرج الى الميقات واتي بما عليه فقد فعل ما تركه بلا فرق بين اتيانه به من خارج الميقات ابتداءً او من مكة لحصول المقصود الاصيل فم ❀ وان تحولت السنة لا ❀ لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى الا باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني وفيه ان مقتضى الدليل انما هو وجوب الاحرام باحد النسكين اما ان يقتضي تعيين سنة اولى لاحد النسكين ليصير بقواتها ديناً في ذمته فلا بل مهما احرم من الميقات بنسك عليه تأدى الواجب في ذمته فم ❀ وقوله المنذور اي نذرًا معيناً كان نذر ان يعتكف شهر رمضان هذا عيني ش

### ❀ باب اضافة الاحرام الى الاحرام ❀

❀ مكي ❀ اما الآفاقي فلا يرفض واحداً منها لجواز بناء افعال الحج على افعال العمرة في حقه بدايه ش ❀ طاف شوطاً لعمرة فاحرم بحج رفضه ❀ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يرفض العمرة احب اليها فلو لم يشرع في الطواف يترك العمرة اتفاقاً ❀ وله انه لا بد من رفض احدها لان الجمع بينهما غير مشروع في حق المكي والعمرة قد تاكدت باداء شيء من افعالها لا الحج ورفض غير المتأكد أيسر ولان في رفض العمرة ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه ❀ م وقال شوطاً لعمرة لانه لو اتى باكثر اشواطها يرفض الحج اتفاقاً ولو طاف بالحج ثم احرم بعمرة رفضها اتفاقاً محمد امين ❀ وعليه حجة وعمرة ودم لرفضه ❀ لانه في معنى فائت الحج ❀ فلو مضى عليها صح ❀ لانه منهي عنه والنهي لا يمنع تحقق الفعل على اصلنا ❀ م لان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي مشروعيتها ❀ م ❀ وعليه دم ❀ لتمكن

الحج ومتنع فرغ من عمرته وخرجا فان احرام المكي من الحرم والتمتع بالعمرة لا يدخل مكة واتي بالعمرة صار مكياً واحرامه من الحرم فيجب عليهما دم لمجاوزه الميقات بلا احرام ❀ فان دخل الكوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووقته البستان كالبستاني ❀ بستان بنى عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخله لحاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحق باهله ويجوز لاهله دخول مكة غير محرم لكن اذا اراد الحج فوقته البستان اي جميع الحل الذي بين البستان والحرم كالبستاني ❀ ولا شيء عليها ❀ اي لا شيء على البستاني وعلى من دخله ❀ ان احراماً من الحل ووقفا بعرفة ❀ لانها احراماً من ميقاتها ❀ ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة وصح منه لو حج عما عليه في عامه ذلك لابعده جاوز وقته فاحرم بعمرة وانفسدها مضى وقضى ولا دم عليه لترك الوقت ❀ فانه يصير قاضياً حق الميقات بالاحرام منه في القضاء ❀ مكي طاف لعمرة تنوطاً فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وحج وعمرة ❀ الدم لاجل الرفض والحج والعمرة لانه فائت الحج وهذا عند ابي حنيفة واما عندهما يرفض العمرة وانما قال طاف تنوطاً لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرام الحج اتفاقاً ❀ فلو اتى بها

(النقصان)

طاف تنوطاً لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرام الحج اتفاقاً ❀ فلو اتى بها صح وذبح ❀ لانه اتى بافعالها لكنه منهي عنه والنهي عن الافعال الشرعية يثبتي المشروعية لكن يجب دم للنقصان

ومن احرم بالحج ثم بآخر يوم النحر باخرى

فان حلق للاول لزمه الآخر بلا دم والا  
فح دم قصر او لا \* اي ان احرم  
بالحج وحج ثم احرم يوم النحر بحجة  
اخرى في العام القابل فان حلق للاول  
قبل هذا الاحرام لزمه الآخر بلا دم  
وان لم يحلق لزمه الآخر مع دم \* ومن  
اتى بعمره الا الحلق فاحرم باخرى  
ذبح \* لانه جمع بين احرامي العمرة  
وهو مكروه فلزمه \* آفاقي احرم به  
ثمها لزماء \* لان الجمع بينهما مشروع  
في الآفاقي كالقرآن \* وتبطل هي  
بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى  
عرفات فان طاف له ثم احرم بها ففسي  
عليهما ذبح \* لانه اتى بالفعال للعمرة  
على افعال الحج \* وتندب رفضا فان  
رفض قضى واراق حج واهل بعمره  
يوم النحر او في ثلاثة تليه لزمته ورفضت  
وقضيت مع دم \* اي انما لزمته لان  
الجمع بين احرامي الحج والعمرة صحيح  
\* وان مضى صح ويجب دم فائت  
الحج اهل به او بها رفض وقضي  
وذبح \* اي فائت الحج اذا احرم  
بحج او عمرة يجب ان يرفض ويحلق  
بافعال العمرة لان فائت الحج يجب  
عليه هذا ثم يقضى ما احرم به  
لصحة الشروع ويذبح وانما يرفض  
احرام الحج لانه يصير جامعا بين  
احرامي الحج فيرفض الثاني وانما يرفض  
احرام العمرة لانه يجب عليه عمرة  
بفوات الحج فيصير بالاحرام جامعا بين  
العمرتين فيرفض الثانية وانما يجب  
عليه دم لتحلل قبل اوانه بالرفض

باب الاحصار

ان احصر المحرم بعدو او مرض

التقصان في فعله فهو دم جبر \* ومن احرم بحج ثم بآخر يوم النحر فان حلق في  
الاول لزمه الآخر ولا دم والا لزمه وعليه دم قصر \* لم يقل حلق ليم الحكم  
للدكور والاناث نهايه ش \* اولاً \* فوجب الدم فيما اذا قصر بالانفاق لانه  
جناية على الاحرام الثاني اما اذا لم يقصر ففيه خلاف ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
حيث قالوا لا شيء عليه ولا يحنيفة رحمه الله انه اخر الحلق للاحرام الاول عن  
اوانه \* اعلم ان الاحرام بمجتنبين او اكثر اما ان يكون على التراخي او معاً او  
على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا اتى بشم واما الاخيران ففي النهر يلزمه  
الحجبتان عند الامام والثاني لكن يرفض احدهما اذا توجه سائراً في ظاهر الرواية  
وقال الثاني عقب صيرورته محرماً بلا مشقة واثار الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل  
الشروع وقال محمد يلزمه في المية احدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان كالحجبتين  
اه امين \* ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم \* لان الجمع  
بين احرامي العمرة مكروه فلزمه دم الجبر \* ومن احرم بحج ثم بعمره تم وقف  
بعرفات فقد رفض عمرته \* لتعذر ادائها اذ هي مبنية على الحج غير مشروعة  
\* وان توجه اليها لا \* فلورجع عن الطريق واتى بافعال العمرة ثم وقف  
كان قارناً نهايه ش والفرق بينه وبين مصلي الظاهر يوم الجمعة اذا توجه اليها  
تقدم قبيل باب التمتع \* فلو طاف بالحج \* اي طواف القدوم \* تم احرم  
بعمره \* لزماء \* ولو \* مضى عليها \* جاز لان طواف القدوم ليس  
يركن فيمكنه الاتيان بافعال العمرة ثم بافعال الحج \* ويجب دم \* لجمعه بينهما  
وهو دم جبر في الصحيح لبنائه افعالها على افعال الحج من وجهه \* لان طواف القدوم  
وان لم يكن ركناً لكنه من افعال الحج بداه \* وتندب رفضا \* لتأكد الحج  
بشيء من افعاله \* وان اهل بعمره يوم النحر لزمته \* لصحة الشروع فيها \* ولزمه  
الرفض \* لانه قد ادى ركن الحج فيصير بائناً لافعالها على افعال الحج من كل  
وجه وكراهتها في هذه الايام \* والدم \* للرفض \* والقضاء \* لصحة الشروع  
فيها \* فان مضى عليها صح \* لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو شغله في هذه  
الايام باداء بقية اعمال الحج فوجب تخليص الوقت له تعظيماً \* ويجب دم \* لجمعه  
بينهما اما في الاحرام او في الاعمال الباقية قالوا وهذا دم كفارة \* قوله في الاحرام  
اي ان احرم بها قبل الحلق وقوله او في الاعمال اي ان احرم بها بعد الحلق بداه  
ش \* ومن فاته الحج فاحرم بعمره او حجة رفضها \* لان فائت الحج يحل بافعال  
العمرة من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة فان احرم بعمره يصير جامعا بين  
العمرتين من حيث الافعال فعليه رفضها كما لو احرم بمجتنبين

باب الاحصار

لمن احصر بعدو او مرض \* وقال الشافعي رحمه الله لا احصار الا بعدو

لان التحلل بالهدى شرع في حق المحصر لتحصيل النجاة وبالإحلال يخرج من العدو  
لا من المرض ولنا ان آية الإحصار وردت في الإحصار بالمرض بإجماع اهل  
اللغة فانهم قالوا الإحصار بالمرض والحصر بالعدو والتحلل قبل اوانه لدفع الحرج  
الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج في الاصطبار عليه مع المرض اعظم من قوله  
بإجماع اهل اللغة اي يلزم من اجماعهم على ان مدلول لفظ الإحصار المنع بالمرض  
اجماعهم على ان معنى آية فان احصرتم فما استيسر من الهدى \* في سورة البقرة  
ذلك قوله فانهم قالوا انقل ذلك عن القراء والكسائي والافخش وابي عبيدة وابن  
السكيت والعتيبي وغيرهم وقال ابو جعفر النحاس على ذلك جميع اهل اللغة فم  
\* ان يبعث شاة تذبح عنه \* لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى \*  
الآية والشاة هي ادى الهدى المنصوص عليه \* فيتحلل \* اشار الى انه ليس عليه  
الحلق لانه انما عرف قرية مرتباً على افعال الحج او العمرة فلا يكون نسكاً قبلها  
وحلقه عليه الصلاة والسلام واصحابه ليعرف استحكام عزيمتهم على الانصرام \* م  
قوله اشار الى ان حيث لم يقل نحر ثم حلق فم \* ولو قارنا ببعث دمين \* لتحلله عن  
الاحرامين \* ويتوق بالحرمة \* خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ان دم الإحصار  
قربة والاراقة لم تعرف قربة الا في مكان او زمان \* م وبعض الحديثية من الحرم  
فلا يرد ذبحه صلى الله عليه وسلم اياه بها تقضاً علينا \* لا يوم النحر \* وقال ابو  
يوسف وعمره رحمهما الله تعالى لا يجوز للحرم بالنحر الا في يوم النحر وله انه دم  
كفارة ولذا لا يأكل منه فيمنع بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات \* م  
\* وعلى المحصر بالحج ان تحلل حجة وعمرة \* هكذا روى عن ابن عباس وابن عمر  
رضي الله عنهم ولان الحجة لصحة الشروع فيها والعمرة لانه في معنى فائت الحج \* م  
قوله روى الى ذكره الرازي عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ف  
\* وعلى المنصر عمرة \* وقال مالك رحمه الله لا يتحقق الإحصار في العمرة لانها  
لا تنوقت ولنا ان النبي عليه الصلاة والسلام واصحابه احصروا بالحديثية وكانواعاراً  
ولان شرع التحلل لدفع الحرج وهذا موجود في احرام العمرة واذا تحقق الإحصار  
فعليه القضاء ان تحلل \* م لدفع الحرج لا لخوف الفوت والا لم يجز لفائت الحج  
التحلل بافعال العمرة لانه لا يفوت فم \* وعلى القارن حجة وعمرتان \* اما الحج  
واحداهما فلما يبناء واما الثانية فاشروعه فيها ولم يؤدها \* فان بعث ثم زال الإحصار  
وقدر على الهدى والحج توجه \* لزوماً لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف  
\* والا \* اي ان لم يدركها فاما ان لا يدرك شيئاً منها او يدرك احدها فقط  
فعلى الاول \* لا \* يلزمه التوجه وجهاً واحداً لفوات المقصود من التوجه وهو  
اداء الافعال وله ان يتوجه ليتحلل بافعال العمرة لانه فائت الحج وعلى الثاني  
فان كان يدرك الهدى يتحلل لعجزه عن الاصل او الحج يجوز له التحلل استئساناً لا  
قياساً لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى وجه الاستئسان

بعث المفرد دماً والقارن دمين  
وعين يوماً يذبح فيه ولو قبل يوم  
النحر \* هذا عند ابى حنيفة رحمه  
الله تعالى واما عندها فان كان محصر  
بالعمرة فكذا وان كان محصر بالحج  
لا يجوز الذبح الا في يوم النحر \* وفي  
حل لا يذبحه يحل قبل حلق او  
تقصير وعليه ان حل من حج حج وعمرة  
ومن عمرة عمرة ومن قارن حج  
وعمرتان واذا زال احصاره وامكنه  
ادراك الحج والهدى توجه ومع احدهما  
فقط له ان يحل \* هذا عند ابى  
فانه يمكن ادراك الحج بدون ادراك  
الهدى اذ عنده يجوز الذبح قبل  
يوم النحر واما عندهما فيعتبر ادراك  
الهدى لان الذبح لا يجوز الا في  
يوم النحر فكل من ادرك الهدى  
ادرك الحج

ان في الزام التوجه اضاعة ما له لان المبعوث على يديه يذبحه ولا يحصل المقصود وحرمة المال كحرمة النفس لكن له الخيار ان شاء صبر ليحجل وان شاء توجه ليؤدي ما التزمه وهو افضل للوفاء بما وعد ولا احصار بعد ما وقف بعرفة ﴿ لوفوع الامن من القوات ه ولا امتداد في احرامه لتمكنه من الحلق فحل المحظورات والمستقة في الكف عن النساء ليست كهي في الكف عن جميع المحظورات ك م ﴿ ومن منع بمكة عن الركنتين فهو محصر ﴿ لتعذر الاقام ﴿ والا لا ﴿ اما على الطواف فلان فائت الحج يتحلل به واما على الوقت فلما بيننا

### ﴿ باب القوات ﴾

﴿ من فاته الحج بقوت الوقوف بعرفة فلحجل بعمره وعليه الحج من قابل ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليستحل بعمره وعليه الحج من قابل ه رواه الطبراني من حديث ابن عمر وابن عباس وفي حديث ابن عمر رحمه الله بن مصعب ضعفه الدارقطني وقد نفرد به ورواه ابن عدى في الكامل وضعفه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وفي حديث ابن عباس يحيى بن عيسى النهشلي ضعفه ابن حبان واسند تضعيفه عن ابن معين قال في التنقيح روي له مسلم ف م ﴿ بلا دم ﴿ لان التحلل بافعال العمرة في حق فائت الحج كالدخول في حق المحصر فلا يجمع بينهما ﴿ ولا فوت لعمرة ﴿ لانها غير مؤقتة وعليه الاجماع ي ﴿ وهي طواف وسعي ﴿ وعليه اجماع الامة ي والطواف ركناها والاحرام شرط والسعي واجب عيني ﴿ ونصح في الدنة ك ﴿ كما ذكرنا ي ﴿ وتكره يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق ﴿ لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تعتمر في خمسة ايام واعتبر فيا قبلها وبعدها ي وعن ابي يوسف رحمه الله لا تكره يوم عرفة قبل الزوال ﴿ وهي سنة ﴿ وقال الشافعي رحمه الله فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الحج فريضة والعمرة تطوع ولانها غير مؤقتة بوقت وتؤدي بنية غيرها كما في فائت الحج وهذه اماراة النفلية وتأويل ما رواه انها مقدرة باعمال كاللحج اذ لا تثبت الفريضة مع التعارض في الآثار ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام روى الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت مرفوعا الحج والعمرة فريضتان بايهما بدأت قال الحاكم الصحيح انه من قول زيد بن ثابت وفيه اسماعيل بن مسلم المكي ضعفه قال البخاري منكر الحديث وقال احمد حرفنا حديثه وهنا احاديث اخر لم تسلم عن ضعف او عدم دلالة قوله عليه الصلاة والسلام اخرج الترمذي سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة اواجبة هي قال لا وان تعتمر فهو افضل وفيه حجاج بن ارطاة وفيه مقال لا ينزل به حديثه عن كونه حسنا فم قوله اماراة النفلية كما اذا ترك القعدة الاخيرة في الفرض وقيد ما قام اليه بالسجدة فان الفرض يصير نفلا فقد تأدى النفل ١ : الفرض ع

﴿ ومنعه عن ركعتي الحج بمكة ﴾  
احصار وعن احدهما لا



### باب الفرض عن الغير

﴿النيابة تجري في العبادة المالية عند العجز والقدرة﴾ لأن المقصود اتعاب النفس  
بتنقيص المال ودفع حاجة الفقير وكل منها يحصل بفعل النائب ف م ﴿ولم تجز في  
البدنية بحال﴾ لأن المقصود منها اتعاب النفس بأفعال الجوارح وهو لا يحصل بفعل  
النائب ﴿وفي المركب منهما يجري عند العجز﴾ فضلاً منه تعالى حيث اسقط عنه  
اتعاب النفس ف م بأفعال الجوارح وتقبل منه اتعاب النفس بتنقيص المال ع ﴿نقط﴾  
أي لا تجزى عند القدرة لعدم اتعاب النفس ه بأفعال الجوارح وهو غير ساقط ع  
لأن تركه عند القدرة ليس إلا لجرد راحة النفس وبهذا يستحق العقاب لا التخفيف  
بالاسقاط ف م ﴿والشرط العجز الدائم الى وقت الموت﴾ لأن الحج فرض العمر  
﴿وانما شرط عجز المتوَّب﴾ على بناء اسم الفاعل من التفعيل شلبي ﴿لحج الفرض لا  
للنفل﴾ لأن باب النفل أوسع ﴿ومن أحرَم عن أمره ضمن النفقة﴾ لأن  
الحج يقع عن الأمر حتى لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره  
ان يحصل الحج له من غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع  
عن المأمور ولا يمكنه ان يجعله عن احدهما بعد ذلك ه وإذا وقع عن المأمور فقد  
صرف نفقة غيره الى حج نفسه فيضمن ع قوله يقع عن الأمر أي اذا وافقه بان أحرَم  
عنه على التعيين لكن هنا خالفه فلم يقع عنه بل وقع عن المأمور ك م قوله لعدم الاولوية  
بعد ذكرهما صريحاً كاللهم اني أريد الحج عن فلان وفلان بخلاف الاطلاق كاللهم  
اني أريد الحج ولم يتعرض لها ولا احدهما والابهام كاللهم اني أريد الحج عن احد  
آمري فانه يقع عن احدهما ان عينه قبل الافعال ذكره في الدر المختار ع قوله لا  
يمكنه الخ اذ ليس في وسعه تحويل الاعمال عن محالها بعد وقوعها فيها ف م ﴿ودم  
الاحصار على الأمر﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله على المأمور ولها ان الأمر هو الذي  
اوقعه في هذه العهدة فعليه خلاصه ه قوله في هذه العهدة وكذا في عهدة دم القرآن  
لكن اعطى له ما يخلصه لأن دم القرآن من النسك وقد اعطى له نفقة مقابلة بجميع  
المناسك وهذا منها عتايه ف م ﴿ودم القرآن والجنابة على المأمور﴾ أما القرآن  
فلانه وجب شكراً لنعمة التوفيق من الجمع بين النسكين والمأمور مختص بهذه  
النعمة لأن حقيقة الفعل منه وأما الجنابة فلانه هو الجاني عن اختيار ﴿فان  
مات في طريقه ينج عنه من منزله﴾ وقال ينج عنه من حيث مات الاول  
وله ان القدر الموجود في السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال عليه الصلاة  
والسلام اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث الحديث وتنفيذ الوصية  
من احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كان لم يجد الخروج ه قوله قد بطل  
كن صام الى نصف النهار في رمضان ثم مات وجب عليه الايصاء بفدية ذلك  
اليوم وان كان ثواب ذلك الامساك باقياً قوله الا من ثلاث صدقة جارية او علم

ومن ز فاحج صح ويقع عنه ان  
دام يجزه الى موته ونوى الحج عنه  
ومن حج عن أمره وقع عنه وضمن  
مالها ولا يجعله عن احدهما وله ذلك  
ان حج عن ابويه ﴿أي يتبرع بجعل  
ثوابه عنهما﴾ ودم الاحصار على  
الأمر وفي ماله ان كان ميتاً ودم  
القران والجنابة على الحاج ﴿أي  
ان امر غيره ان يقرن عنه فدمه أي  
القران على المأمور﴾ وضمن النفقة  
ان جامع قبل وقوفه لا بعده وان  
مات في الطريق ينج من منزل أمره

ينفع به او ولد صالح يدعو له رواه ابو داود والنسائي ف م ﴿ بثلك ما بقي ﴾ وقال محمد  
رحمه الله يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي والابطلت الوصية وقال ابو يوسف  
رحمه الله يحج عنه بما بقي من الثلث الاول ولا يبي حنيفة رحمه الله ان قسمة الوصي  
وعر له المال لا تصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الموصي لانه لا خصم له ليقبض ولم  
يوجد فصار كما اذا هلك قبل العزل ﴿ ومن اهل بيحج عن ابويه فعين صح ﴾ لان من  
حج عن غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلفت نيته  
قبل ادائه وصح جعل ثوابه لاحدها بعد الاداء بخلاف المأمور على ما فرقنا من  
قبل ه قوله لاحدها اولها ف قوله على ما فرقنا من انه يحتاج الى ايقاع نفس الفعل  
عن الامر ولا يمكن لعدم الاولوية قول الماتن عن ابويه افاد انه لو احرم عن  
احدهما مسمأ له جملة لاحدهما عيناً بالاولى ف م ولو امره كل من الابوين بحجة  
الاسلام عنه فاحرم عنهما كان الجواب كالجواب في الاجنبيين ف م في مسألة من  
امره رجلان الخ

### ﴿ باب الهدى ﴾

﴿ ادناه شاء ﴾ لما روي انه عليه الصلاة والسلام سئل عن الهدى فقال ادناه  
شاة ه لا يعرف بهذا اللفظ الا من كلام عطاء ف م واستدل الزيلعي بقول ابن  
عباس ما استيسر من الهدى شاة اه ع ﴿ وهو ابل وبقر وغنم ﴾ وهذا يجمع عليه  
﴿ وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا ﴾ لانهما قربتان تعلقنا باراقة الدم فخصصان  
بجمل واحد ه م وهو هؤلاء الثلاثة ع ﴿ والنساء تجوز في كل شيء الا في طواف  
الركن جنباً ﴾ لان الجنبه اغلظ من الحدث ف م ﴿ ووطء بعد الوقوف ﴾ لانه  
اعلى انواع الارتفاق ف م ﴿ ويؤكل من هدى التطوع ﴾ ان دبحت بكفة والا  
فلا ك م ﴿ والمتعة والقران فقط ﴾ اي لا بقية الهدايا لانها دماء كفارات ه  
شرعت جزاء للجنابة فيلحق بها الحرمان عن الانماع بها لزيادة الرجس م ﴿ وخص  
ذبيح هدى المتعة والقران بيوم النحر ﴾ لقوله تعالى فكوا منها واطعموا البائس الفقير  
تم ليقضوا نفهم وقضاء النفث يختص بيوم النحر ولانه دم سبك فيختص بيوم النحر  
كالاضحية ه قوله يختص فكذا الذبيح ليكون الكلام مسروداً على نسق واحد ك م  
وطريق الاختصاص ان ينفي الجواز قبل ايام النحر وبعدها بالاجماع ويثبت اتحاد  
وقت الذبيح ووقت قضاء النفث بما ينه في وجه اتحاد وقت الذبيح ووقت الطواف فيفيد  
كون قضاء النفث فيها قيلزم من مجموع ذلك الاختصاص ف م والبيان المذكور  
نقدم في بيان كيفية الحج عند بيان وقت طواف الزيارة ع وقضاء النفث كاخذ  
التارب وقلم الاظفار بدايه ﴿ فقط ﴾ لكن الافضل في التطوع يوم النحر لان  
معنى القرية في ارافة الدم فيها اظهر واما بقية الدماء مكفارات وجبت لجبر النقصان  
والتعجيل بها اولى ليرتفع النقصان بلا تأخير وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بقية

بثلك ما بقي لا من حيث مات ﴿  
اي ان اوصى ان يحج عنه فاحجوا  
عنه مات في الطريق فعند ابي  
حنيفة يحج عنه بثلك ما بقي فان  
قسمة الوصي وعزله المال لا يصح  
الا بالتسليم الى الوجه الذي عينه  
الموصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان  
ذلك المال قد ضاع فينفذ وصيته من  
ثلك ما بقي وعند ابي يوسف ينفذ  
من ثلك الكل وعند محمد ان بقي  
شيء مما دفع الاول يحج به وان لم  
يبق بطلت الوصية

### ﴿ باب الهدى ﴾

﴿ الهدى من ابل وغنم وبقر  
ولا يجب تعريفه ﴾ اي الذهاب الى  
عرفات وقيل المراد الاعلام كالنقل  
﴿ ولم يجوز فيه الا جائز التضحية  
وجاز الغنم من كل شيء الا لطواف  
فرض جنباً ووطئه بعد الوقوف واكل  
من هدى التطوع ومتعة وقران  
فحسب وتعين يوم النحر للذبيح  
الاخيرين وغيرها متى شاء

الهدايا الا في يوم النحر **✽** والكل بالحرم **✽** قال تعالى في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة فصار اصلاً في كل دم هو كفارة **✽** م لاستواء الكفارات في معنى الجبر فاذا نقرر التبليغ في بعضها نصاً ثبت في الباقي دلالة ك **✽** لا بفقيهه **✽** خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ان الصدقة قربة في كل مكان وعلى كل فقير **✽** ولا يجب التعريف بالهدى **✽** لان الهدى بنى عن النقل الى مكان لينترب باراقة دم فيه لا عن التعريف فلا يجب لكنه حسن لانه عسى ان لا يجد من يسكه ولانه دم نسك فيكون منبأ على التشهير **✽** م قوله فلا يجب اي التعريف سواء اريد به اخذها الى عرفات او تقليدها تشهيراً فقوله عسى اشارة الى الاول وقوله لانه دم نسك الى اخره الى الثاني **✽** م **✽** ويتصدق بجلاله وخطامه ولم يعط اجرة الجزار منه **✽** لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه تصدق بجلاله وبخطمهما ولا تعط اجرة الجزار منها **✽** رواه الجماعة الا الترمذي **✽** ف **✽** ولا يركبه بلا ضرورة **✽** لانه جعلها خالصة له تعالى فلا ينبغي صرف شيء من عينها او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ محله الا ان يحتاج الى ركوبها لما روي انه عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها ويلك وتأويله انه كان عاجزاً محتاجاً **✽** والحديث في الصحيحين **✽** ف **✽** ولا يحمل **✽** لان اللبن متولد منها فلا يصرفه الى حاجة نفسه **✽** ويتضح ضرعه بالنقاح **✽** اي الماء البار - اينقطع اللبن هذا ان قرب وقت ذبحها والا يحملها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه الى نفسه يضمن بالمثل او القيمة **✽** فان عطب واجباً او تعيب اقام غيره مقامه **✽** لان الواجب باق في ذمته **✽** والمعيب له **✽** لالتحاقه بسائر امواله **✽** ولو تطوعا فخره **✽** وليس عليه غيره لان القرية تعلقت بهذا المحل وقد فات **✽** وصبح نعله **✽** اي فلا دته **✽** بدمه وضرب به صفحته **✽** ليعلم انه هدى فياً كلة الفقراء لا الاغنياء وهذا لان الاذن بتناوله معلق ببلوغه محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلاً الا ان التصديق على الفقراء افضل من ان يتركه جزراً لاسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود **✽** م قوله جزراً بفتح الهم الذي يا كلة السباع **✽** ف **✽** ولم يا كلة غي ويقلد بدنة التطوع **✽** والنذري **✽** م **✽** والمتعة والقران **✽** لانها دماء **✽** ك وفي التقليد اشتباهه فيلبق به **✽** فقط **✽** لادم الاحصار والجنايات لان سببها الجناية والستراليق بها ودم الاحصار جابر فلحق بمنسها **✽** ولو شهدوا بوقوفهم قبل يومه **✽** ظرف للوقوف لا لشهدوا وكذا قوله وبعده ل **✽** ثقب **✽** لان الدارل يمكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر له نظير ولا كذلك جواز المقدم **✽** قوله بان يزول الخ بيان لقوله في الجملة يعني ان التدارك يمكن في بعض الصور بان شهدوا يوم عرفة وان لم يمكن في بعضها بان شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية ولما امكن التدارك في بعض الصور قبلت مطعماً وان كان في الصور التي لا يمكن التدارك فيها لما في شرح الجامع لقاضيتان تبين انهم وقفوا يوم التروية لا

كما تعين الحرم للكل لا فقير  
اصدقته **✽** اي لا بتعين فقير الحرم  
اصدقته **✽** ويتصدق بجله وخطامه  
ولم يعط اجر الجزار منه ولا يركب  
الا ضرورة ولا يحمل لبنه ويقطعه  
بنضج ضرعه بماء بارد وما عطب او  
تعيب بفاحش **✽** اي ذهب أكثر  
ثلث من ذنبه او اذنه او عينه **✽** فني  
واحبه بدله والمعيب له وفي نقله لا  
شيء عليه ويحرم بدنة النفل **✽** ان  
عطبت في الطريق وصبح نعلها بدمها  
وضرب به صفحة سنامها لياكل منه  
الفقير لا الغني وان شهدوا بوقوفهم

بعد وقته لا تقبل ❀ اي اذا وقف الناس وشهد قوم انهم وقفوا بعد فجر عرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع بين الناس فتنة كما اذا شهدوا عشيبة يوم يعتقد الناس انه يوم التروية ❀ ١٦١ ❀ بروية الهلال في ليلته يصير هذا اليوم باعتبارها

يوم عرفة فانه لا تقبل الشهادة لان اجتماع الناس في هذه الليلة متعذر فني قبول الشهادة وقوع الفتنة ❀ وقبل وقته قبلت ❀ لفظ الهداية اعتباراً بما اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب في الحواشي شهيد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة مشككة لان هذه الشهادة لا تكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا وهو ليلة يوم الثلاثين بل روي ليلة بعده وكان شهر ذي القعدة تماماً ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب وكان يوم التروية الوقوف فان علم هذا المعنى قبل الوقوف بحيث يمكن التدارك فالامام يأمر الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو امكان التدارك ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى وبقال قد تم حج الناس اما بناء على اربيل الثاني وهو ان جواز المقدم لا نظير له يصح الحج ❀ روى في اليوم الثاني الا الاولى فان روى الكل حسن وجاز الاولى وحدها ❀ اي روى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فعند القضاء ان روى الكل حسن وان قضى الاولى وحدها جاز ❀ نذر حجاً ماشياً حتى يطوف الفرض ❀ اي بعد طواف الزيارة حازه ان يركب ❀ اشترى جارية محرمة بالاذن له ان

يخبرهم وان لم يعلموا ذلك الا بعد يوم النحر بخلاف ما اذا شهدوا انهم وقفوا بعد يوم عرفة لان التدارك لا يمكن اصلاً فلا تقبل محمد امين بقى الاشكال في تصوير المسئلة لان الشهود يقول لم نر ليلة السبت مثلاً والواقفون يقولون رأينا ليلة السبت فالشهادة لكونها على النفي لا تعارض قول الواقفين لانه انبات ف م صورها في شرح الوقاية بالغلط في الحساب ثم كان انفق الفريقان على ليلة الروية لكن عينها الواقفون بالواقع فيها كالزلة او الخطة الشديدة والشهود باسمها كالجمعة مثلاً فحسب الواقفون بالخصى والنوى مثلاً والشهود باسماء ايام الاسبوع فاختأ الواقفون واصاب الشهود لعدم تصور الغلط في اسماء ايام الاسبوع لانها من الضرورات التي لا يتصور فيها التسكع قوله له نظير لان القضاء جائز قوله ولا كذلك الخ لعدم جواز الاداء قبل الوقت ❀ وبعده لا ❀ لان المقصود منها نفي حجتهم والنجح لا يدخل تحت الحكم ولان فيه بولي عاملاً لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن ه قوله لان المقصود النجح والعبرة للمقاصد كالمودع ادعى رد الوديعة وانكر رب الوديعة فالقول للمودع وان كان مدعياً لان المقصود من دعواه نفي الضمان فهو منكرو قوله لا يدخل تحت الحكم لان الدخايل تحتها شيء يجبر الحاكم المحكوم عليه به ولا جبر في العبادات ك م ❀ ولو ترك الجمرة الاولى في اليوم الثاني روى الكل ❀ مراعاة للترتيب ❀ او الاولى فقط ❀ وقال الشامي رحمه الله لا يميزه ما لم يعد الكل ولما ان كل جمرة قرينة مقصودة بنفسها فلا يعلق الجواز بتقديم بعضها على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف فالترتيب في فعله عليه الصلاة والسلام محمول على السنة لان مجرد فعله عليه الصلاة والسلام لا يبعد الا ذلك ف م قوله مقصودة لتعلق كل منها بيقعة علي حدة والبقعة اصل في باب الحج ك ❀ ومن اوجب حراً ماشياً لا يركب ❀ لانه التزم القرينة بصفة الكمال فيلزم بتلك الصفة ه وانما كره ابو حنيفة رحمه الله المتني اذا كان مظنة سوء الخلق كأن كان صائماً او من لا يطيق المشي والا فلا شك ان المشي افضل في نفسه لقرينه الى التذلل فم وان ركب اراق دمماً لانه ادخل نقصاً فيه ❀ حتى يطوف للركن ❀ لانه منتهى افعال الحج ❀ ونواشترى محرمة حللها وجامعها ❀ وقال زو رحمه الله ليس له ذلك ولنا ان المشتري قائم مقام البائع ونذ كان للبائع ذلك فكذا له لكن يكره للبائع لانه خلف الوعد ولم يوجد هذا المعنى في حق المشتري

### ❀ كتاب النكاح ❀

❀ هو عقد يرد ❀ اي يفيد ملك المتعة وهي الاستمتاع بوضعها وسائر اعضائها امين ❀ على ملك المتعة قصداً ❀ خرج به نحو البيع والمبة لان المقصود منه ملك

(٢١) ❀ كشف الحقائق ❀ يحللها بقص شعر او قلم ظفر ثم يجامع وهو اولى من ان يحلل بجماع ❀ قوله بالاذن متعلق بقوله محرمة اي احرمت باذن المالك حتى لو احرمت بلا اذن لا اعتبار له والله اعلم بالصواب ❀ كتاب النكاح ❀ هو مقدم موضع الملك المتعة

اي حل استمتاع الرجل من المرأة فالعقد ربط اجزاء التصرف اي الايجاب والقبول شرعاً لكن هنا اريد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول لانهما اركان عقد النكاح لا امور خارجية كالشرائط ونحوها وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهي كالباع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حساً يرتبطان ارتباطاً حكيماً فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري اثرًا له فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي لان البيع هو مجرد ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آلة له كما نوه البعض لان كونهما اركاناً يتنافى ذلك ولا شك ان له عللاً ارباعاً فالعلة المعاملة المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع وجوده والفائدية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع لان البيع والهبة ونحوها يثبت به ملك المتعة لكن غير موضوع له فلذلك يصح البيع ونحوه في محل لا يحل الاستمتاع بخلاف النكاح هو يتعقد بايجاب وقبول لفظهما ماض كزوجت وتزوجت او ماض ١٦٢ ومستقبل كزوجتني فقال زوجت وان لم يعلم معناها

الربة وملك المتعة يثبت ضمناً ىم وهو سنة قال عليه الصلاة والسلام النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني ولان فيه انتظام امصال الدينية والدنيوية ىم وعند التوفان شدة الاشتياق ى يجب تحرزاً عن الوقوع في الزنا لان ترك الزنا واجب وما لا يتوصل الى الواجب الا به يكون واجباً ىم وينعقد بايجاب وقبول لانه عقد كسائر العقود وضماً للمضى لانه انشاء تصرف وهو اثبات ما لم يكن ثابتاً وليس له لفظ يختص به باعتبار وضع اللغة فاستعمل فيه لفظ ينبيء عن النبوت وهو الماضي دفعة للحاجة ىم لان الانشاء من اعظم المقاصد يحتاج اليه كثيراً قوله ينبيء عن الثبوت ليكون ادل على الوجود قوله وهو الماضي لانه لا يصدق الا بتحقيق الموجود سابقاً فم في اول كتاب البيع او احدهما والاخر مستقبل كزوجني فقال زوجتك لان الاول توكيل والثاني امثال لامره فينعقد به النكاح لان الواحد ينوبل طرفي النكاح ىم ولو بنظر واحد كقول ابن عمها وكانت له الولاية زوجت فلانة وهذا وان كان توكيلاً والتوكيل لا يقتصر على المجلس لكنه توكيل في ضمن الامر بايقاع الفعل فلا يكون قبوله الا بايقاعه في المجلس ىم وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين كالباع والهبة وقال الشافعي رحمه الله لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج ولنا ان التمليك سبب لملك المتعة بواسطة ملك الربة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق المجاز في الحال احتراز عن الوصية لانها توجب الملك بعد الموت عند حرين لقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بشهود رواه الدارقطني وابن حبان مرفوعاً قال

الانعقاد هو الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وهو زوجني حذف مفعوله نحو زوجني نكاح او نفسك واعلم ان زوجني ليس في الحقيقة ايجاباً بل هو توكيل ثم قوله زوجت ايجاب وقبول فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بعني هذا الشيء فقال بعتم لا ينعقد البيع الا ان يقول اشتريت فان الواحد لا يتولى طرفي البيع وذلك لان حقوق العقد ترجع الى العاقد في باب البيع واما النكاح فحقه قد يرجع الى الزوج والزوجة والعاقد ان كان غيرهما فهو سفير بعض وقولها داز ويدبرفت بلا ميم بعدد ازي ويدبرفتي اي اذا قيل للمرأة خويشتن رابذي بفلان داذي فقالت داز تم قيل للاخر بذيرفتي فقال بذيرفت مجذف الميم يصح

النكاح كبيع وشراء يعني لو قيل للبائع فروختي فقال فروخت تم قيل للمشتري خريدي فقال خريدي يصح (نفر) البيع لا بقولها عند الشهود ماذن وشوم ويصح بلفظ نكاح وتزويج وهبة وتمليك ومدة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة واعارة ووصية لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين حالاً هذا هو الضابط فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانها لم يوضع لتمليك العين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك العين لا في الحال فاللفظ الذي وضع لتمليك العين اذا اطلق ويكون القرينة دالة على ان الموضوع له غير مراد بان يكون الزوج محرر ثبت المعنى المجازي وهو ملك المتعة فان ملك العين سبب لملك المتعة فيكون اطلاق لفظ السبب على المسبب وعند الشافعي لا ينعقد بهذه الالفاظ وانعقاده بلفظ الهبة يختص بالنبي عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى خالصة لك ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي الآية والمجاز لا يختص بحضرة الرسالة وقوله تعالى خالصة لك في عدم وجوب المهر او احلناهن خالصة لك اي لا يحل لاحد نكاحهن وشرط سماع كل منهما بلفظ الاخر وحضور حرين

او حر وحررتين ﴿﴾ خلافاً للشافعي اذ عنده لا يصح الا بشهادة الرجال ﴿﴾ ٦٣ ٦٤ ﴿﴾ مكلفين مسلمين سامعين معا لفظها

لا عدلتها فلا يصح ان سمعا متفرقين ﴿﴾ كما اذا نكحها بحضور واحد ثم غاب هو وحضر آخر فاعاداً بحضوره ﴿﴾ وصح عند فاسقين او محدودين في قذف وعند اعميين وابني الزوجين وابني احدهما لا من الاخر لكن لا يظهر بهما ان ادعى القريب ﴿﴾ اي اذا نكحاً بحضور ابني الزوجين فان ادعى هو لم يقبل شهادة ابنه له اما اذا ادعت المرأة تقبل شهادتها وان نكحها عند ابني الزوجة ان ادعى لا تقبل شهادتها وان ادعى الزوج يقبل ﴿﴾ كما يصح نكاح مسلم ذمية عند ذميين ولم يظهر بهما ان جمداً اي المسلم فان شهادة الكافر على مسلم لا تقبل واذا ادعى المسلم يقبل له ﴿﴾ امراء آخر ان ينكح صغيرته فتكف عند فرد ان حضر ابوها صح والا فلا ﴿﴾ فان الاب اذا كان حاضراً ينتقل عبارة الوكيل الى الاب فصار كان الاب عاقد والوكيل مع ذلك الترد شاهدان ﴿﴾ كاب ينكح بالغة عند فردان حضرت صح ولا فلا ﴿﴾ فصار كان البالغة عاقدة والاب وذاك الفرد شاهدان وعبرة المختصر هذا والوكيل شاهد ان حضر موكله كالولي ان حضرت موليته بالغة ﴿﴾ وحرم على الرجل اصله وفرعه واخته وبنتها وبنت اخيه وعمته وخالته وبنت زوجته وطئت وام زوجته وان لم توطأ وزوجة اصله وفرعه ﴿﴾ لفظ المختصر وحرم اصله وفرعه وفرع اصله القريب وصليبة اصله البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرعها الاخوة والاخوات

نحر الاسلام الحديث مشهور يخص آية فانكحوا ما طاب لكم او خصت بآية المحرمات فتخصص بخبر الواحد فم ﴿﴾ او حر وحررتين ﴿﴾ وقال الشافعي رحمه الله بشرط وصف الذكورة فيهما وانما اشترطنا الحرية لانه لا ولاية للعبد وغير المكلف وكذا للكافر على المسلم فلا يكونون من اهل التحمل اما الفاسق فاهل الولاية فله الشهادة وكذا المحدود من اهل الولاية كالاعميين وابني العاقدين فكانوا من اهل التحمل ولا يبالي بفوات ثمة الاداء ﴿﴾ عاقلين بالغين مسلمين ﴿﴾ لما ذكرنا ع ﴿﴾ ولو فاسقين ﴿﴾ خلافاً للشافعي رحمه الله ﴿﴾ او محدودين او اعميين او ابني العاقدين ﴿﴾ لما بينا ع ﴿﴾ وصح تزوج مسلم ذمية عند ذميين ﴿﴾ خلافاً لحمد وزفر رحمه الله ولا يني حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان اشتراط الشهادة في النكاح على اعتبار اثبات الملك لوروده على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوب المهر اذ لا شهادة تشتط في لزوم المال وهما شاهدان عليها هم قوله اثبات الملك عليها اي قصرها على نفسه لقضاء حاجته قوله ذي خطر بدليل وجوب المال عند ابتغائه قوله وجوب المهر ليكونا شاهدين عليه قوله اذ لا شهادة الخ فيما عهد من تقييدات الذم قوله وهما الى اخره اي اذا كان الشاهد ثبوت الملك عليها الخ فم ﴿﴾ ومن امر رجلاً ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل والاب حاضر صح والا لا ﴿﴾ لان الاب جعل مباشراً فيكون الوكيل العاقد شاهداً وان كان الاب غائباً لم يجز لان المجلس مختلف فلا يجعل الاب مباشراً وعلى هذا اذا زوج بنته البالغة بحضور شاهد واحد ان كانت حاضرة جاز والا لا هم قوله جعل مباشراً قيل هذا تكلف لا يحتاج اليه لصاحب الاب للشهادة وانما يحتاج اليه في قوله وعلى هذا اذا زوج ابنته بالغة الخ فم

### ﴿﴾ فصل في المحرمات ﴿﴾

الاصل فيه قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة وامهات نسائكم وبناتكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخاتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ان الله كان غفوراً رحيماً ع ﴿﴾ حرم تزوج امه وبنته ﴿﴾ لنص الكتاب فيهما ﴿﴾ وان بعدتا ﴿﴾ للاجماع فيهما وايضاً الجدات امهات اذ الام هو الاصل لغة هم وكان المصنف لم يثبت عنده اطلاق البنت على الفرع حقيقة ولذا اقتصر على الاجماع وظاهر بعض الشروح ثبوته حيث استدلوا به ايضاً ومن طرق حرمة الجدات وبنات الاولاد دلالة نص امهات والخالات فم ﴿﴾ واخوته وبناتها وبنت اخيه وعمته وخالته ﴿﴾ للنص فيهن ﴿﴾ وام امراًته وبناتها ﴿﴾ للنص فيهما ﴿﴾ ان دخل بها ﴿﴾ لثبوت قيد الدخول بالنص ﴿﴾ وامراًته ايها ﴿﴾ للنص ﴿﴾ وابنته ﴿﴾ للنص ﴿﴾ وان بعدا ﴿﴾ لان لفظ الابهاء يتناول الابهاء والاجداد وان كان فيه جمع

وبنات الاخوة والاخوات وان سفلنا فيحرم جميع هؤلاء والاصل البعيد الاجداد والجدات فيحرم بنات هؤلاء الصليبة اي العمات

والعالات لاب وام او لاب او لام وكذا هات الاب والام وعبات الجد والجدة لكن بنات هؤلاء ان لم يكن صلبية لا تحرم كبت  
 الم والعمة وبنت الخال وبنت الخالة وكل هذه رضاعا وهذا يشمل عدة اقسام كبت الاخت مثلاً يشتمل البنت الرضاعية للاخت  
 النسبية والبنت النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت الرضاعية وفرع مزنيته ومسوسته وماسته ومنظور الى فرجها  
 الداخل بشهوة واصطنع المس بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه وتلذذ به في النساء لا يكون الا هذا وما في الرجال فعند البعض  
 ان تنتشر الالة او يزداد انتشارها هو الصحيح وما ١٦٦ دون تسع سنين ليست بمشبهة وبه بقى اعلم ان بنت تسع

(١) مطلب جواز الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز وكذا عموم المشترك في مقام  
 النفي

سنين او اكثر قد تكون مشبهة وقد  
 لا تكون وهذا يختلف بعظم الجثة وصغرها  
 اما قبل ان تبلغ تسع سنين فالتوى على  
 انها ليست بمشبهة والجمع بين الاختين  
 نكاحاً او عدة ولو من بائن ووطئاً بملك  
 يمين وبين امرأتين ايتهما فرضت  
 ذكراً لم تحل له الاخرى عبارة  
 المختصر هذا ويعرم نكاح امرأة وعدتها  
 نكاح امرأة ايتهما فرضت ذكراً لم  
 تحل له الاخرى ووطئها ملكاً وكذا  
 ووطئها ملكاً ووطئها نكاحاً وملكاً  
 لا نكاحاً فان نكحها لا يوطئ واحدة  
 حتى يحرم الاخرى اي كون المرأة  
 في نكاح رجل او في عدة ولو من طلاق  
 بائن يحرم نكاح امرأة ايتهما فرضت  
 ذكراً لم تحل له الاخرى وايضا يحرم  
 وطء هذه المرأة بملك يمين اما وطء  
 احدهما بملك يمين فيحرم وطء الاخرى  
 نكاحاً وملكاً بين لكن لا يحرم نكاحها  
 حتى اذا نكحها لا يوطئ واحدة حتى  
 يحرم الاخرى وهذا معني ما قال فان  
 تزوج اختاً ووطئها لا يوطئ واحدة

(١) بين الحقيقة والمجاز لانه نفي والنفي يجوز جمعها كما يجوز عموم المشترك في معانيه  
 وكذا لفظ الابناء يتناول ابناء الاولاد وان سفلوا م والكل رضاعاً اما الام  
 والاخت فلنص الكتاب واما غيرها فلمعموم قوله عليه الصلاة والسلام يحرم من  
 الرضاع ما يحرم من النسب م والحديث اخرجه البخاري زيلعي ش والجمع بين  
 الاختين نكاحاً ووطئاً بملك يمين للنص فلو تزوج اخت امته الموطوءة لم يوطئ  
 واحدة منها تحرراً عن الجمع ووطئاً لان المنكحة موطوءة حكماً حتى يبيها  
 او يزوجها او يطلق المنكحة مسكين ولو تزوج اختين في عقدين بان وكل  
 رجلين كلاً منهما بنكاح امرأة فعقد كل منهما على امرأة ثم تبين انهما اختان او  
 زوج الثانية بنفسه جاهلاً بانها اخت الاولى ثم تبين ع وقيدته بالعقدين لانه لو  
 كان في عقد واحد فالنكاح باطل قطعاً عبد الغفور ش فلا يجب شيء من المهر  
 ولم يدر الاول فرق بينه وبينهما لان نكاح احدهما باطل يقيف ولا وجه  
 للتعين لعدم الاولوية ولا للتنفيذ مع التجهيل لعدم الفائدة م قوله باطل والا لزم  
 الجمع بين الاختين م ولها نصف المهر لانه وجب للاولى منها وانعدمت الاولوية  
 للجهل بالاولوية فيصرف اليها وقيل لا بد من دعوى كل منهما انها الاولى والاصلاح  
 للجهالة المستحقة م قوله نصف المهر ان تساوي المهران قدر او جنساً والا فلنكل  
 ربع مهرها وهذا ان كان التفريق قبل الدخول والا فلنكل مهر تام قوله انها الاولى  
 اما اذا قلنا لا بد من السابقة منا لم يقض بشيء قوله او الاصطلاح بان ثالثاً نصف  
 المهر لنا عليه لا يعدونا فنصطلح على اخذه م وبين امرأتين اية فرضت ذكراً  
 حرم النكاح كالمراة وعمتها او خالتها لقوله عليه الصلاة والسلام لا نكح المرأة  
 على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها وهذا مشهور يجوز  
 به الريادة على الكتاب ولان الجمع مفضل الى القطيعة والقرابة المحرمة للنكاح محرمة  
 للقطع م والحديث رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان وتلقته  
 الصدر الاول بالقبول واراد بالزيادة تخصيص نص واحد اكم ما وراء ذلكم لا  
 لزيادة المصطلحة من تقييد المطلق م والزنا او كذا المس لانه سبب  
 داع للوطء فيقام مقامه في محل الاحتياط او النظر الى فرجها الداخل مسكين

حتى يحرم احدهما عليه فيطأ الاخرى اما بازالة الملك عن كلها او بعضها او بالتزويج وان تزوجها (بشهوة)  
 بعقدين ونسي الاولى فرق ولها نصف مهر لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول  
 قبل الوطء فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو فنصف المهر بينهما وانما قال بعقدين حتى لو تزوجها بعقد واحد يبطل نكاحها  
 ولا يجب شيء من المهر والجمع بين امرأتين ايتهما فرضت ذكراً لم تحل له الاخرى لا بين امرأة وبنت زوجها لا منها  
 لان بنت الرواج لو فرضت ذكراً كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكراً لا يحرم عليه تلك المرأة



﴿ وصح نكاح الكتابية والصابئة المؤمنة بنى المقررة لكتاب ﴾ ١٦٥ ﴿ لا عبدة كوكب لا كتاب لها ﴾ اعلم ان

نكاح الصابئة يحل عند ابي حنيفة لا عندها فليل هذا الخلاف بناء على تفسير الصابي فابو حنيفة زعم ان الصابي من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز نكاح الصابئة وما زعم من عبدة الكوكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك لا يحل نكاحها ثم عطف على نكاح انكاتبه قوله ﴿ ونكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكتابية ﴾ وفيه خلاف الشافعي بناء على ان التخصيص بالوصف يوجب نفى الحكم عما عداه عنده لا عندنا بقوله تعالى من فتياتكم المؤمنات بنى جواز نكاح الكتابية عنده ﴿ ولو مع طول الحرية ﴾ المراد بطول الحرية القدرة على نكاحها بان يكون له مهر الحرية ونفقته وفيه خلاف الشافعي بناء على ان التعليق بالشرط يوجب العدم عند عدم الشرط وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دل على انه لو كان له طول الحرية لم يميز نكاح الامة اما عندنا فهو ساكت عن هذا الحكم فيبقى الحكم على تقدير طول الحرية على الحل الاصلى وكذا في الامة الكتابية ﴿ والحرية على الامة واربع من حرائر واماء فحسب وللعبد نصفها وحبل من زنا ولا توطىء حتى تضع حملها وموطوءة سيدها او زان ﴾ اي يجوز نكاح امة ووطئها سيدها ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من ووطئها رجلا بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء ﴿ ومن ضمت الى

﴿ بشهوة ﴾ قيد لكل من الممس والنظر الى الفرج الداخل فهم من امين ﴿ بوجوب حرمة المصاهرة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالمحذور ولنا ان الوطء سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف الى كل منهما كمالا فيصير اصولها وفروعها كاصوله وفروعه بالعكس والاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهي الموطوءة والوطء محرم من حيث انه سبب الولد لا من حيث انه زنا اعلم ان تمام الدليل بقياس الزنا على الوطء الحلال بجماع انه وطء سبب للولد بناء على الغاء وصف الحل في المناط لان وطء الجارية المشتركة والمظاهر والحائض ووطء الصائم حرام يثبت به الحرمة وحديث لا يحرم الحرام لو صح غير مجرى على ظاهره لان التجر حرام ويحرم الماء القليل اذا وقعت فيه وقوله لانها نعمة ممنوعة لان التحريم تضيق وانما النعمة المصاهرة وهي لا تثبت بالزنا لعدم حصول غرضها وهو صيرورة الاجنبي قريبا عضداً بينهم ما يهكم والاسان يعادي الزاني بمحارمه فاني ينفع به ثم لما تم الدليل فلا حاجة الى اعتبار الجزئية وضافته الى كل منهما لكن ذكره المصنف بياناً لحكمة العلة والحكمة لا تراعى في كل فرد فلا يرد الوطء الغير المعلق قوله حرام لحديث ناكم اليد ملعون قوله وهي الموطوءة والا لزم حرج تضيق عنه الاموال والنساء فم قال الشارح لما تم الدليل اي باعتبار السببية في الجملة وان لم تكن بالنقل قوله الجزئية اي بالفعل ع ﴿ وحرم تزوج اخت معتدته ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان كانت العدة عن ثلاث او بائن ولنا ان نكاح الاولى قائم لبقاء احكامه كالنفقة والمنع والفراس والقاطع تأخر عمله ولذا بقي القيد قوله فانه اي من وجه فيجوز نكاح اختها احتياطاً في باب الفروج فم قوله والمنع من الخروج عن البيت قوله والفراس لثبوت نسب ولدها منه اذا ولدت لافل من سنتين ش ﴿ وامته وسيدته ﴾ لان النكاح ما شرع الا مثراً بثمرات مشتركة بين المتناكحين والمملوكية تنافي المالكية فيمنع وقوع الثمرة على الشراكة قوله بثمرات اي موجبة ملكية من له ثمرة من هذه الثمرات لمالها فالحل بمملك له كتمكين المرأة فانه حق له عليها يوجب كون الزوج مالكاً لماله وهو المرأة يتصرف فيها من جهة التمكين كيف شاء فهي مملوكة من هذه الجهة ع ثم الثمرات منها ما يملكه هي عليه كالنفقة والقسم والمنع من العزل ومنها ما يملكه هو عليها كالتمكين والقرار في البيت والتحصن عن غيره ومنها ما يشتركان فيه كالاستمتاع واطافة الولد فم قوله مشتركة اي ملكاً كما افاده كلام الكمال حيث قال يملكه هي الخ ويملكه هو الخ واشتركا كما ملكاً اعم من ان يكون في ثمرة معينة كالاستمتاع واطافة الولد كل منهما يملك كلاً منهما اوفي جنسها كالنفقة والتمكين مثلاً فان ملك احدهما خاص باحدهما والاخر بالآخر لكن صدق على الزوجين انها اشتركا في ثمرة النكاح قوله والمملوكية اي بجهة الرق كما هو فرض المسئلة لا بجهة النكاح والا لم يتصور النكاح كالا يخفى قوله تنافي المالكية ولو بجهة النكاح وجه التنافي علي ما في الكفاية ان المملوكية اثر القهورية والمالكية

محرمه ﴿ اي اذا تزوج امرأتين بعقد واحد واحداً محرمه عليه صحت نكاح الاخرى ﴾ لا نكاح امته وسيدته

اتر القاهرة وينها ثفاف اه وفيها ايضا ان الثناني بين المملوكية بجهة الرق والمالكية  
 بجهة النكاح كما هو مسئلتنا مشروط بكون مجموعها في شخص واحد بالنسبة الى  
 شخص واحد والا فلا ريب في عدم تنالها قوله فيمنع الخ لان وقوع احد المتنافيين  
 يمنع وقوع الآخر ولما وقعت المملوكية بجهة الرق كما هو فرض المسألة انتفت المالكية بالنكاح  
 للثناني وقد كانت المالكية لازمة للاشتراك كما افاده كلام الكمال فانني الاشتراك  
 ايضا لان انتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملم والله اعلم ﴿ والمجوسية ﴾ لقوله عليه الصلاة  
 والسلام ستوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم ه  
 روي مالك مرفوعا في موطاءه ستوا به سنة اهل الكتاب ه واخرج عبد الرزاق  
 وابن ابي شيبه غير ناكحي الخ وفيه قيس بن مسلم وقد اختلف فيه ف م  
 ﴿ والوثنية ﴾ لص ولا تنكحوا المشركات حتي يؤمن ه وعليه الاجماع ف م  
 ﴿ وحل تزوج الكتاينة ﴾ لص والمحصنات من الدين اوتوا الكتاب \*  
 اي العفاف ولا فرق بين الحرية والامة ه والعفة ليست بشرط بل هو جري  
 مجرى العادة اوللندب الى تخيير محل عفيف انطفته وفسره ابن عمر بالمسلات  
 فمنع تزوج الكتاينات ف م ﴿ والصابئة ﴾ ان كانت مؤمنة بدين مقرة  
 بكتاب لانها من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لم لم  
 يميز منا حكمهم لانهم مشركون والحلاف المقول محمول على اشباه مذهبهم فكل  
 اجاب على ما وقع عنده ه م قوله مؤمنة بدين الخ وان عظم الكواكب كتعظيم  
 المسلم الكعبة بهذا فسرهم ابو حنيفة رحمه الله ف م ﴿ والمحرمه ولو محرما ﴾ وقال  
 الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز للمحرم والمحرمه ان يتزوجا حالة الاحرام لقوله  
 عليه الصلاة والسلام لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما روى انه عليه الصلاة والسلام  
 تزوج يمينه وهو محرم وما رواه محمول على الوطء ه م قوله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 رواه الجماعة الا البخاري قوله ولنا ما روى الخ رواه الستة عن ابن عباس رضي  
 الله عنها وما عن يزيد بن اصم انه تزوجها وهو حلال لم يقو قوه هذا الاتفاق  
 الستة عليه وحديث يزيد لم يخرج البخاري ولا النسائي وايضا لا يقاوم يزيد بابن  
 عباس حنفيا وانفاقا وما عن ابي رافع انه تزوجها وهو حلال لم يخرج في الصحيحين  
 وان روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ درجة الصحة ولذا لم يقل الترمذي فيه سوى  
 حديث حسن وما عن ابن عباس رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام تزوج  
 سيمونة وهو حلال فنكر لا يجوز النظر اليه بعد ما اشتهر عنه بل كاد ان يبلغ اليقين  
 خلافة ولذا بعد ان اخرج الطبراني ذلك عارضه ان اخرج من خمسة عشر طريقا  
 عن ابن عباس انه تزوجها وهو محرم والحاصل انه قامت المعارضة فان رجحنا باعتبار  
 الراوي فالرواية عن عثمان وغيره ليسوا كالرواية عن ابن عباس فقها وضبطا كسعيد  
 بن جبيرة وطاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد ولوقلنا بالساقط والصيرورة  
 الى القياس كـ اتر العقود اللفظية لا يمنع شي منها بالاحرام كالشراء للتسري

والمجوسية والوثنية وخامسة في عدة  
 رابعة ﴿ هذا الحراما للعبد فلا يجوز  
 الثالثة في عدة الثانية

وايضاً لو لم يصح لبطل عقد المنكحة سابقاً لان المناهي للعقد يستوي فيه الابداء والبقاء قوله محمول الى اخره والمراد بالجملة الثانية التمكن من الوطء والتدكير باعتبار الشخص اي لا تمكن المحرمة زوجها من الوطء ف م ﴿ والامة ولو كتابية ﴾ وقول الشافعي رحمه الله لا يجوز نكاح الكتابية ولنا اطلاق المفتي ه وهو آية فالتكوى ما طاب لكم من النساء وآية واحل لكم ما وراء ذلكم ش ه ﴿ والمحرمة على امة لا عكسه ﴾ وجوز الشافعي رحمه الله للعبد ومالك برضا الحرة وانما قوله عليه الصلاة والسلام لا تنكح الامة على الحرة ه اخرجه الدارقطني وفيه مظاهر بن اسلم ضعيف واخرجه عبد الرزاق والطبري مرسلًا واحرجه عبد الرزاق من قول جابر بن عبد الله وابن ابي شيبة من قول علي وابن مسعود فقد تقوى المومل بقول هؤلاء فصار حجة عند الشافعي رحمه الله تعالى ايضاً ف م ﴿ ولو في عدة الحرة ﴾ خلافاً لها وله ان نكاح الحرة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى الميع احتياطاً بخلاف ما لو حلف لا يتزوج عليها فانه لم يحنث بهذا لان المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها ه قوله احتياطاً لان الشبهة في الحرمة كالحقيقة ف م ﴿ واربع من الحرائر والاماء ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يتزوج الامة واحدة ه فقط ﴿ لنص فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ ١ من على العدد يمنع الزيادة ه م اللام للعهد الحصري اي هذا العدد والا فالعدد قد يمنع الزيادة والنقص كعدد الركعات وقد لا ولا نحو ان تستعفر لم سبعين مرة وقد يمنع النقص كاقبل الحيض وقد يمنع الزيادة كمثنتنا وتبي ه من ذلك ليس من نفس العدد بل من الدلائل الخارجية والدليل في مثلتنا ان هذه الآية انما سقت لبيان العدد لان نفس الحل قد عرف قبل نزولها كتاباً وسنة فليس ذكر الحل المفهوم من فانكحوا متعقباً بالعدد الا لبيان قصر الحل عليه ف م ﴿ وتنتن للعبد ﴾ وقال مالك رحمه الله يجوز له اكثر من اثنتين ولنا ان الرق منتصف ﴿ وحلى من زنا ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله نكاحها فاسد ولها عموم النص لكن لا يطؤها كيلا يسقي ماؤه زرع غيره لحديث مرفوع لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسقي ماؤه زرع غيره يعني اتيان الحبالى رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن قوله لعموم النص هو احل لكم ما وراء ذلكم ف م ﴿ لا من غيره ﴾ كيلا يلزم الجمع بين الفراشين ف م ﴿ والموطوءة بملك ﴾ لانها لو جاءت بولد لا يثبت سبه من غير دعوة ه فلا تكون فرائساً لمولاه ه م من ف فلا يلزم الجمع بين الفراشين ع ﴿ او زنا ﴾ اذ لا يلزم منه الجمع بين الفراشين ع ﴿ والمضمومة الى محرمة ﴾ لان البطل في احدهما بخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد في البيع فانه جعل قبول العقد في الحر شرطاً لبيع العبد والبيع يبطل بالشروط الفاسدة ﴿ والمسعى لها ﴾ ولا يتقسم على مهر مثلها كما قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لان انقسام المسعى عليها حكم صحة مقابلة بهما ومقابلته بالحرمه باطلة الهداد م ش ﴿ وبطل نكاح المتعة ﴾ لنسخه باجماع الصحابة وابن

﴿ وامة على الحرة او في عدتها وحامل من سبي وحامل ثبت نسب حملها ولو هي م ولد حملت من سيدها ﴾ تزوج مسبية حاملاً لا يجوز النكاح لان حملها ثابت النسب وانما افردا بالذكر وان كانت داخله تحت قوله وحامل ثبت نسب حملها لانه قد يشبه ان ولدها ثابت النسب ام لا فلا يعلم حكم نكاحها فاردها بالذكر قوله ولو هي ام ولد وانما قال كذلك ومثل هذا الكلام يستعمل في مقام يحتاج الى المبالغة لان الحامل التي ثبت نسب حملها اما منكوحة او مستولدة والمنكحة هي الفراش القوي فلدفع توم اختصاص هذا الحكم بالفراش التوي قال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان كان الفراش غير قوي وايضاً قد ذكر ان نكاح موطوءة السيد صحيح فهذا المعنى او م صحة نكاح الحامل من السيد فانها موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل ثبت حملها وان كانت هذه الحامل موطوءة السيد فان هذا المعنى بوجب صحة النكاح فمع ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها ﴿ ونكاح المتعة

والمؤقت ﴿صورة المتعة ان يقول اتمتع بكذا مدة﴾ (١٦٨) ﴿بكذا من المال وصورة المؤقت ان يقول تزوجتك بكذا الى مدة﴾

﴿باب الولي والكفوة﴾

﴿نفذ نكاح حرة مكلفة ولو من غير كفوة بلا ولي وله الاعتراض هنا﴾ اي للولي الاعتراض في غير كفوة ﴿وروى الحسن عن ابي حنيفة عدم جوازه﴾ اي النكاح من غير كفوة ﴿وطيه فتوى قاضي خان﴾ اعلم ان الحرة العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها فعند ابي حنيفة وابي يوسف ينعقد وفي رواية عن ابي يوسف لا ينعقد الا بولي وعند محمد ينعقد موقوفاً على اجازة الولي وعند مالك والشافعي لا ينعقد بعبارة النساء واما مسألة الكفوة في ظاهر الرواية النكاح من غير كفوة ينعقد لكن للولي الاعتراض ان شاء فسخ وان شاء اجاز وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا ينعقد ولا يجبر ولي بالغة ولو بكراً اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون البالغة وعند الشافعي ثابتة على البكر دون الثيب فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقاً لا الثيب البالغة ابداً والبكر البالغة لا تجبر عندنا وتجبر عنده والثيب الصغيرة تجبر عندنا لا عنده ثم عندنا كل ولي فله ولاية الاجبار وعند الشافعي الولي الجبر ليس الا الاب والجد وصنهما وضحكها وبكائها بلا صوت اذن ومعه رد حين استئذانه او بلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج لا المهر فيهما هو الصحيح الضمير في صحتها راجع الى البكر البالغة فان استأذنها الولي فسكت كان رضا واذا بلغ اليها خبر نكاحها فسكت فهو رضا لكن بشرط تسمية الزوج حتى لم يذكر الزوج فسكوته لا يكون رضا ولا يشترط ذكر المهر ولو استأذن غير ولي اقرب فرضاها

عباس صح رجوعه الى قولهم فتقرر الاجماع هم قوله باجماع الصحابة اي بسبب اجماعهم اي لما عرف اجماعهم علم انه نسخ بناسخ والا فالاجماع لا يكون ناسخاً والناسخ ما في مسلم انه عليه الصلاة والسلام حرمها يوم الفتح وفي الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام حرمها يوم خيبر والتوقيع انها كانت مريين فم ﴿والمؤقت﴾ وقال زمر رحمه الله صحيح لاننا انه اتى بمعنى المتعة والمعة في العقود للمعاب والمعة اعم من المؤقت فنهى عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد والترية الى مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العقد معها واذا انصرف عنها فلا عقد والمؤقت هو المتعة لكن بلفظ التزويج او النكاح وتعيين المدة واحضار الشهود فم ﴿وله وطه امرأة ادعت عليه انه تزوجها رقص بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها﴾ وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى لا يجوز وله ان الشهود صدقة عند القاضي وهو الحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق واذا ابتنى القضاء على الحجة وامكن تنفيذه باطناً بتقديم النكاح نفذ قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك المطلقة لان في الاسباب تراخياً فلا امكان لهم قوله بتقديم النكاح فكانه قال زوجتكها وقضيت بذلك كنتقدم البيع في اعتق عبدك عني بالف قوله قطعاً للمنازعة يطلب احدهما الوطء وامتناع الآخر اعلم بحقيقة الحال ثم هذه المنازعة انما تنشأ لو كان الرجل مدعي لا لو كانت هي لا مكان التخصر بلفظ الطلاق قوله المطلقة عن التقييد بالسبب فان القاضي يقضي فيها باليد فقط لتعدد الاسباب فلا يمكن للقاضي تعيين احدهما ولا يثبت الملك للمقضي له اذ ليس في وسع القاضي اثبات الملك لانسان بغير سبب وفي الاسباب تراخى لا يمكن تعيين شيء منها بدون الحجة وتوضيحه ان القاضي لا يقول للمدعي في الملك المطلق ملكتك هذا المال بل يقول نقصر يد المدعي عليه من المال وفي الملك بالسبب كالنكاح مثلاً يقول قضيت بالنكاح وجعلتها زوجة لك ك م

﴿باب الاولياء والا كفء﴾

﴿نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي﴾ وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا ينعقد الا بولي وعند محمد رحمه الله ينعقد موقوفاً وقال مالك والشافعي رحمهما الله لا ينعقد بعبارة النساء اصلاً ولا ببي حنيفة رحمه الله انها تصرف في خالص حقها وهي من اهله لعقلها ولذا تنصرف في مالها ولو اختار الزوج وانما يطلب الولي بالتزويج كيلا ينسب الى الوقاحة ولا تجبر بكر بالغة على النكاح وقال الشافعي رحمه الله تجبر ولنا انها حرة فليس لاحد اجبارها واجبار الصغيرة لقصور عقلها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب ﴿فان استأذنها الولي فسكت او ضحكت او زوجها فبلغها الخبر﴾ مطلقاً وقال ابو حنيفة رحمه الله يشترط في المخبر العدد او العدالة ﴿فسكت فهو اذن﴾ اما في السكوت فلما في مسلم وابي داود والترمذي والنسائي الايم احق

(ف)

بالقول كالتيب \* اي لو استاذنها الاجنبي او ولي بعيد فالرضا لا يكون الا بالقول ﴿ ١٦٩ ﴾ كما في التيب \* والزائل بكاريتها

بنفسها من وليها والبكر تستاذن في نفسها واذنها صانها والام من لا زوج لها بكراً كانت او ثيباً فم واما في الضحك فلانه ادل على الرضا الا اذا ضحكت مستهزئة فلا يكون رضا \* وان استاذنها غير الولي \* او ولي \* وغيره اولى منه \* كالاخ مع الاب ف \* فلا بد من القول \* لان سكوتها لقلة التفاتها الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضا \* كالتيب \* لقوله عليه الصلاة والسلام التيب تشاور ولان النطق منها لا يعد عيباً وقل الحياء بالممارسة فلا مانع من النطق في حقها \* ومن زالت بكاريتها بوثة او حيضة او جراحة او تمنيس او زنى فهي بكر \* وقال ابو يوسف وعتمد والشافعي رحمهم الله لا يكتفي بسكوت من زالت بكاريتها بالربا وله انها تسخي لعدم الممارسة ولان الناس عرفوها بكراً فيعيونها بالنطق فتمنع منه فيكتفي بسكوتها كيلا تعطل عليها مصالحها \* والقول لها ان اختلف في السكوت \* وقال زفر رحمه الله القول قوله ولنا انه يدعي لزوم العقد وتلك البضع وهي تدفعه ولا عين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله \* والولي انكاح الصغير \* جبراً ومالك يخالف في غير الاب والشافعي في غير الاب والجد \* والصغيرة \* والشافعي رحمه الله يخالف في التيب ولنا ان النكاح يتضمن المصالح ولا تنور عادة الا بين المتكاثرين ولا يتفق الكفو في كل زمان فاتبتنا الولاية حالة الصغر احراراً للكفو \* م لاحالة البلوغ لان الولاية للحاجة ولا حاجة بعد البلوغ لحدوث الرأى فهم من ف اما الصغير فلا رأى له اذ لا رأى بدون الشهوة فهم من \* والولي العصبه بترتيب الارث \* قال عليه الصلاة والسلام النكاح الى العصبات \* روى عن علي موقوفاً ومرفوعاً \* ولها خيار الفسخ بالبلوغ \* خلافاً لابي يوسف رحمه الله ولها ان نقص قرابة الاخ يشعر بقصور الشفقة فتطرق الخلل الى المقاصد عني \* في غير الاب والجد \* لانها كاملا الراي وافرأ الشفقة فيلزم العقد بما شرحتها كما اذا باشره برضاها بعد البلوغ واطلاق الجواب في غير الاب والجد يتناول الام والقاضي وهو الصحيح \* بشرط القضاء \* بخلاف خيار العتق لان الفسخ هنا لدفع ضرر خفي وهو تمكن الخلل ولذا يتمل الذكر والاشى فجعل الزاماً في حق الآخر فيفتقر الى القضاء وخيار العتق لدفع ضرر جلي وهو زيادة الملك عليها ولذا اخص بالاشى فاعتبر دفعاً والدفع لا يفتقر الى القضاء قوله ضرر خفي ثابت نظراً الى سببه وهو قصور القرابة وان لم يكن ثابتاً حقيقة ف قوله الزاماً كارد باليب بعد القبض ك \* وبطل بسكوتها ان علمت \* باصل النكاح لعدم تمكنها من التصرف الا به والولي يتفرد به فعذرت بالجهل ولم يشترط العلم بالخيار لتفرغها لمعرفة احكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل بخلاف خيار العتق لانها لا تنفرع لمعرفة الاحكام فعذرت بالجهل بثبوت الخيار \* بكراً \* واما التيب في خيار البلوغ كالغلام \* لا بسكوته ما لم يرض \* اعتباراً لحالة البلوغ بحالة ابتداء النكاح \* في حق كل من الغلام والجارية نهاية ش واثبات الخيار للغلام مع قدرته على

بوثة او حيض او جراحة او تمنيس او زناً بكر حكام \* اي لها حكم البكر في ان سكوتها رضا \* وقولها رددت اولى من قوله سكنت \* اي قال الزوج للبكر البالغة بلفك النكاح فسكت فقالت بل رددت فالقول قولها \* وبقبل يتيته على سكوتها ولا تخلف هي ان لم تقم \* وهذا عند ابي حنيفة بناء على ان لا يحلف في النكاح \* والولي انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً \* هذا احتراز عن قول الشافعي كما مر \* ثم ان زوجها الاب والجد لزم وفي غيرها فسخ الصغير الى حين بلغا او علما بالنكاح بعده \* اي ان كانا عالمين بالنكاح فلها الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا عالمين فلها الفسخ حين علما بعد البلوغ وفيه خلاف الشافعي فان زوج غير الاب واخذت قبل البلوغ لا يصح عنده لما ذكرنا ان الولي المخير عنده ليس الا الاب والجد \* وسكوت البكر رضا هنا \* اي عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ \* ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان جهلت به \* اي بالخيار فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يطل خيارها فان سكوتها رضا ولا تعذر بالجهل \* بخلاف المعتقة \* اي اذا عتقت الامة ولها زوج يثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فجعلها عذراً لانها لا تنفرع للتعلم بخلاف الحرائر فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وبالتقصير لا تعذر فان قيل كلامنا في البكر حال بلوغها وهي

﴿ ٢٢ ﴾ كشف الحقائق \* قبل البلوغ غير مكافئة بالترائع فلنا اذا رضى الصبي والصبية فاما ان يجب عليها

علم الايمان واحكامه او وجب على وليهما التعليم ولا ينبغي ان يترك احدى قال صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا عشرا **❦** وخيار الغلام والثيب لا يبطل بلا رضا صريح او دلالة **❦** الصريح ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة والمس واعطاء الغلام المهر وقبول الثيب المهر **❦** ولا بقيامهما عن المجلس وشرط القضاء لفسخ من بلغ لا من اعتقت **❦** فان الاول الزام الضرر على الزوج **❦ ١٧٠ ❦** بخلاف فسخ المعتقة فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبار

الطلاق عندنا بالنساء فاذا اعتقت صار الملك عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان تطليقتين ويكون الفسخ امتناعاً عن هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي **❦** وان مات احدهما قبل التفريق بلغ اولا ورثه الآخر **❦** لصفة النكاح بينهما **❦** والولي العصبه اي المراد العصبه بنفسه اي ذكر يتصل بلا توسط انفي اما العصبه بالغير كالبنات اذا صارت عصبه بالابن فلا ولاية لها على امها المجنونة وكذا العصبه مع الغير كالاخت مع البنت لا ولاية لها على اختها المجنونة **❦** على ترتيب الارث والحجب **❦** اي قدم الجزء وان سفل ثم الاصل وان علا ثم جزء الاصل القريب كالاخ ثم بنيه وان سفلوا ثم جزء الاصل البعيد كالم ثم بنيه وان سفلوا ثم عم ابيه ثم بنيه ثم عم جده ثم بنيه الاقرب فالاقرب ثم الترجيح بقوة القرابة اي قدم الاعيان على العالائي بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الام ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب ثم مولي الموالاة

### ❦ فصل ❦

من نكحت غير كفوه فرق الولي **❦** دفعا للمار عن نفسه **❦** وهذا التفريق فسخ يم ورضاء البعض كالكل **❦** لانه حق واحد ثبت لكل منهم على الكمال كولاية الامان اذا اسقطه بعضهم لا يبقى حق الباقي يم وكفى القصاص **❦** وقبض المهر ونحوه رضاء **❦** لانه تقرير لحكم العقد ونحوه التجهيز يم **❦** لا السكوت **❦** لانه محتمل فلا يجعل رضا الا في مواضع مخصوصة ليس هذا منها الا اذا سكت حتى تلد فانه رضاء دلالة يم والكفاءة تعتبر **❦** في النكاح قال عليه الصلاة والسلام الا لا يزوج النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولان انتظام المصالح بين المتكاثرين عادة

اي من لا وارث له وولي غيره على انه ان جنى فارشه عليه فانت مات فبرائه له **❦** ثم قاض في ( لان ) منشوره ذلك **❦** اي كتب في منشوره ان له ولاية التزويج **❦** وللابعد تزويج بغية الاقرب ما لم ينتظر الكفو الخاطب اظهر منه عليه الاكثر ومدة السفر عند جمع من المتأخرين **❦** اعلم ان الابد ولاية التزويج عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة ونفسبرها عند الاكثر ما ذكر وهو قوله ما لم ينتظر اي مدة لم ينتظر الكفو الخاطب ثم عطف على قوله ما لم ينتظر قوله مدة عند جمع من المتأخرين **❦** وولي المجنونة ابنها ولو مع ايها **❦** ياء على ما ذكر ان الابن مقدم في العصبه على الاب **❦** وتعتبر الكفاءة



في النكاح سباً فقريش بعضهم كفوه لبعض والعرب بعضهم لبعض اي العرب الذين لم يكونوا من قريش بعضهم اكفاء لبعض اعلم ان كل من هو من اولاد نصر بن كنانة قريش واما اولاد من هو فوق النصر فلا وانما خص الكفاءة في النسب بالعرب لان العجم ضيعوا انسابهم وفي العجم اسلاماً فذو ابوين في الاسلام كفوه لذي آباء فيه ومسلم بنفسه غير كفوه لذي اب فيه ولا ذواب فيه لذي ابوين فيه وحرية فليس عبد او معتق كفوه لحرية اصلية ولا معتق ابوه كفوه لذات ابوين حريين وديانة فليس فاسق كفوه لبنت صالح وان لم يعلن في اختيار الفضلي وعند بعض المشايخ الفاسق اذا لم يعلن يكون كفوه لبنت الرجل الصالح وما لا فالعاجز عن المهر المجل والنفقة ليس كفواً للفقيرة وانما قال للفقيرة لدفع وهم من توم ان الفقير يكون كفواً للفقيرة وكذا للغنية بالطريق الاولى لان العجز عن اداء المهر والنفقة الواجبين محقق مع زيادة الفقر والقادر عليهما كفوه لذات اموال عظيمة هو الصحيح لان المال غاد ورائع فلا يعتبر بعده الا ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب وهو المهر والنفقة وحرقة فحائلك او حجام او كناس او دباغ ليس بكفوه لعطار او بزاز او حراف ان نكحت باقل من من مهرها اي من مهر مثلها

لان الشريعة تأبى ان تكون مستفرشة للفسيس فلا بد من اعتبارها بخلاف جانبها لان الزوج مستفرش فلا تغيظه دناءة الفراش والحديث في سنده مبشر بن عبيد مضعف ونسبه احمد الى الوضع لكن له شواهد ترفعه الى الحسن فعن محمد في كتاب الآثار عن عمر لا تمتع فزوج ذوات الاحساب الا من الاكفاء وروى الحاكم وصححه انه عليه الصلاة والسلام قال يا علي ثلاث لا توخرها الصلاة والجنابة اذا حضرت والايم اذا وجدت كفواً وما عن عائشة عنه عليه الصلاة والسلام تحيروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء روى من حديث عائشة وانس وعمر من طرق عديدة فم حديث الكتاب عزاء في باب المهر الى الدار لظني والبيهي مع زيادة ولا مهر اقل من عشرة ع **نسباً** لانه يقع به التفاضل **فقريش** اكفاء والعرب اكفاء والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام قريش بعضهم اكفاء لبعض بطن بطن والعرب بعضهم اكفاء لبعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم اكفاء لبعض رجل برجل ولا يعتبر التفاضل فيما بين قريش لما روي عن محمد الا اذا كان نسباً مشهوراً كبيت الخلافة كانه قال تعظيماً للخلافة وتسكيناً للفتنة وبه بآراء ليسوا باكفاء لعامة العرب لانهم معروفون بالخساسة وفيه ان النص مطلق وليس كل باهلي بفسيس بل فيهم الاجواد والحديث عرق متعددة او صلته الى حد الحسن فلا يلتفت الى ضعفها فم **وحرية** واسلاماً لان العجم يتفخرون بالحرية والاسلام لضياع انسابهم ي م **وابوان** فيهما كالاباء والحق الشافعي الواحد بالثنى ولنا ان تمام النسب بالاب والجد **وديانة** ومالاً وحرقة وقال محمد لا تعتبر الكفاءة في الديانة وعن ابي حنيفة رحمه الله في الحرقة روايتان ولها ان الديانة من اعلى المفاخر والمرأة تعير بفسق زوجها فوق ما تعير بضعة نسبه وايضاً الناس يتفخرون بالغنا ويتعبرون بالفقر والمعتبر في الكفاءة ملك المهر والنفقة في ظاهر الرواية وايضاً يتفخرون بشرف الحرف ويتعبرون بدناءتها كالحجامة والدباغة والحياكة واختلّفوا في مقدار النفقة فقل نفقة شهر وقيل ستة اشهر وفي جامع شمس الائمة سنة وفي الجنبي الصحيح انه اذا كان قادراً عليها بطريق الكسب كان كفواً فم ولو نقصت عن مهر مثلها للولي ان يفرق او يتم مهرها وقال ليس له ان يفرق وله انهم يتفخرون بغلاء المهر فكان كالكفاءة ولو زوج طفلة غير كفوها وبغبن فاحش صح خلافاً لها وله ان الحكم يدار على دليل النظر وهو قرب القرابة وفيه النكاح مقاصد تربو على المهر بخلاف البيع لان المالية هي المقصود في التصرف المالي وقد عدنا الدليل في حق غير الاب والجد ولم يميز ذلك بغير الاب والجد لعدم دليل النظر وهو قرب القرابة



﴿ فالولي الاعتراض حتى يتم او يفرق ﴾ (١٧٢) ﴿ نكاح فضولي او فضولين على الاجازة ﴾ اي يجوز ان يكون

### ﴿ فصل ﴾

﴿ لا ين الم ان يزوج بنت عمه من نفسه ﴾ خلافاً لفرق ﴿ وللوكيل ان يزوج موكلته من نفسه ﴾ خلافاً لفرق والشافعي رحمه الله ولنا ان الواحد يتولى طرفي النكاح ع لان الوكيل في النكاح سفير ومعبّر والتابع في الحقوق دون التعبير ولا ترجع الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مباشر حتى رجعت الحقوق اليه واذا تولى طرفيه فقوله زوجت فلانة من نفسي يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول م قوله معبر وسفير ولذا لا يستغني عن اضافة العقد الى الموكل ولا ترجع حقوق العقد اليه والواحد يصلح ان يكون معبراً عن اثنين ف م وهذا اذا كان وكيلاً بتزويجها من نفسه فهم من بحر واما اذا وكلته بان يزوجهان زوجها من نفسه فلا يجوز مسكين ﴿ ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف كنكاح الفضولي ﴾ اذا كان له مجيز وقال الشافعي رحمه الله تعالى تصرفات الفضولي كلها باطلة ه ولنا انه عقد يرجي نفعه واستيفاءه حكمه ولا ضرر في انعقاده موقوفاً فوجب انعقاده كذلك ف م حق اذا رأى المصلحة ينفذه وقد يتراخي حكم العقد عن العقد ه كالبيع بشرط الخيار فان ملك المشتري يتراخي الى الاجازة وهذا جواب عما يردان العقد وضع لحكمه عناية والحكم لا يترتب على بيع الفضولي للحال ع قوله له مجيز اي من يقدر على امضائه فان لم يكن ثمة مجيز بطل فاذا كان تحت حرة فزوجه الفضولى امة او زوجة اخت امرأته او خامسة او مجنونة او يتيمة ولم يكن ثمة سلطان ولا قاض بطل لعدم من يقدر على امضائه حتى لو زال المانع فاجاز لا ينفذ بخلاف ما لو وجد قاض او سلطان في فصل المجنونة او اليتمية فانه يتوقف لوجود من يقدر على امضائه ف م حتى لو اجازته بعد العقل او البلوغ ينفذ امين م قال الشيخ فوجب انعقاده صوتاً لكلام العاقل عن الانشاء ع ﴿ ولا يتوقف شطر العقد على قبول ناكح غائب ﴾ كما في البيع ه بجامع العقد وهذا يتصور في عاقد واحد فضولى من الجانبين او من جانب واحد ع بخلاف المأمور من الجانبين فانه ينتقل كلامه الى العاقلين وما جرى بين الفضولين عقد تام ه قوله المأمور اي والفضولين قوله الى العاقلين اي الأمرين فلا يكون كلام المأمور ولو ايجاباً فقط شطراً بل هو عقد تام ومثل المأمور من الجانبين المأمور او الولي من جانب والاهيل من جانب وهي مسئلتنا ابن الم والوكيل المذكورتان ع ﴿ والمأمور بنكاح امرأة مخالف بامراتين ﴾ بعقد واحد شرح لان المثني خلاف الواحد الذي افاده افراد لفظ امرأة ع ﴿ لا بامة ﴾ لغيره رجوعاً الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة وعندهما هذا مخالفة ايضاً

### ﴿ باب المهر ﴾

﴿ صح النكاح بلا ذكره ﴾ لان النكاح عقد انضمام لغة فيتم بالزوجين ثم للمهر واجب شرعاً ابانة لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح ه قوله عقد

( انضمام )

جانب الزوج فضولي ومن جانب المرأة فضولي فيوقف على اجازتهما ﴿ ويتولى طرفي النكاح واحد ليس بفضولي من جانب ﴾ اي يتولى واحد للايجاب والقبول ولا يشترط ان يتكلم بهما فان الواحد اذا كان وكيلاً منهما فقال زوجتها اياه كان كائناً وهو على اقسام اما ان يكون اصيلاً وولياً كابن الم تزوج بنت عمه الصغيرة واصيلاً ووكيلاً كما اذا وكلت رجلاً بان يزوجهما نفسه او ولياً من الجانبين او وكيلاً من الجانبين او ولياً من جانب ووكيلاً من جانب ولا يجوز ان يكون فضولياً فيما اذا كان اصيلاً وفضولياً او ولياً من جانب وفضولياً من جانب او وكيلاً من جانب وفضولياً من جانب او فضولياً من الجانبين ﴿ وصح نكاح امة زوجها من امر بنكاح امرأة لآمره ﴾ اي ان وكل ان يزوجه امرأة فزوجه امة صح خلافاً لما ﴿ والنكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بغبن فاحش او من غير كفوء لا لغيرهما ﴾ اي لو فعل الاب او الجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حتى الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلها ان يفسخا بعد البلوغ ﴿ ولا نكاح واحدة من اثنين زوجها المأمور بواحدة للآمر ﴾ اي ان امر آخران يزوجه امرأة فزوجه امرأتين بعقد واحد لا يصح نكاح كل واحدة منهما اما اذا زوج بعقدين فالاول صحيح دون الثاني

### ﴿ باب المهر ﴾

﴿ أقله عشرة دراهم ﴾ هذا عندنا واما عند الشافعي كل ما يبلغ ثلثاً يصلح ﴿ ١٧٣ ﴾ مهراً سواء كان عشرة اواقل ﴿ وتجب ﴾

ان سمي دونها وان سمي غيره ﴿ اي غير دون عشرة دراهم وهو اما العشرة او ما فوقها ﴾ فالسبي عند الوطء او موت احدهما ونصفه بطلاق قبل وطء وخلوة صحت ﴿ اي الخلوة الصحيحة وسبيها نفسيرها فان قلت لم يمكن بقتل قبل الخلوة كان قبل الوطء قلت لا سلم فانه يمكن ان يكون قبل الخلوة الصحيحة ولا يكون قبل الوطء بان وطئ بلا خلوة صحيحة نحو ان وطئ مع وجود المانع الشرعي كصوم رمضان ونحوه ﴿ وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع فيه ونحوه او خنزير وبهذا الدن من ائمة فمؤخر وبهذا العبد هو حر وبشوب وبداية لم يبين جنسها وتعليم القرآن او بخدمة الزوج الحر لها سنة ﴿ انما قيد بالحر لانه لو كان عبداً تجب الخدمة وسبيها ﴾ وفي تزويج بنته او اخته على تزويج بنته او اخته منه معاوضة بالعقدين ﴿ اي صح النكاح في صورة تزويج بنته منه وقوله معاوضة يمكن ان يكون تميزاً او حالاً عن التزويج اي حال كون التزويج تعويضاً لهذا العقد بذلك ولذلك العقد لهذا ﴿ ولزم مهر مثلها في الجميع عند وطء او موت ﴾ اكتفي بذكر الوطء ولم يذكر الخلوة لانه اراد الوطء حقيقة او دلالة في الخلوة دلالة الوطء اقامة للداعي مقام المدعو وقوله او موت اي موت الزوج او الزوجة وعبرة المختصر هكذا وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع فيه وبشيء

انضمام يعني المال ليس بماخوذ في مفهومه جزاء قال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتموا النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقد افاد صحة النكاح بدون الفرض قوله واجب لاية واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم قوله ابانة لا بدلاً بخلاف ثمن المبيع ف م ﴿ واقله عشرة دراهم ﴾ وقال الشافعي رحمه الله ما صلح ثلثاً صلح مهراً ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا مهر اقل من عشرة ولانه حق الشرع وجوباً اظهاراً لشرف المحل فيقدر بما له خطر وهو العشرة استدلالاً بنصاب السرقة الحديث رواه الدارقطني والبيهقي عن جابر مرفوعاً وتقدم الكلام عليه في الكفاءة فيحمل كل ما افاد ظاهره كونه اقل من عشرة على انه المحل جمعاً بين الادلة وذلك ان عادتهم كانت تعجيل بعض المهر قبل الدخول ادخالاً للمسرة عليها ف م قوله حق الشرع بالاية قال تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم فمقتضى النص ان صاحب الشرع هو المتولي للايجاب والتقدير وان تقدير العبد امتثال ك م قال الشارح هو المتولي للايجاب والتقدير فان الفرض التقدير وضمير المتكلم راجع الى الشارع فدل انه مقدر وتقديره للشارع افاضة الانوار شرح النار تم ان التقدير اما لمنع الزيادة او لمنع النقصان والاول منتف بالاجماع فتعين الثاني وقد بين صلى الله عليه وسلم ادناه بقوله صلى الله عليه وسلم لا مهر اقل من عشرة دراهم سمات على الافاضة وثبت الادنى ايضاً بدلالة نصاب السرقة فمنع النقص منه ع قال وان تقدير العبد امتثال اي اظهار ما كان مقدراً معلوماً عنده تعالى افاضة لا انه امر يحدته العبد من عنده ابتداء كتمن المبيع ليكون مفوضاً اليه قوله وجوباً اي لا ملكاً فان الملك يثبت لما فهو من هذه الحيثية من حقوقها وهذا بخلاف الزكاة فان ملكها ايضاً له تعالى كوجوبها لكن مالك النصاب نائب في الاعطاء والتقدير في القبض قوله اظهاراً لشرف المحل هذا بيان لحكمة النص فهو على خلاف الاموال اذ قد لا يجب عند تملكها مال كما في الانتهاج والارتع قوله فيقدر بما له خطر لان مطلق المال ككسرة خبز لا يستلزم الخطر قوله وهو العشرة لانها هي المبيحة للعضو قوله استدلالاً ان هذا رد المختلف الى المختلف ف م ﴿ فان سماها او دونها فلها عشرة ﴾ وقال زفر رحمه الله لها مهر مثلها ولنا ان فساد هذه التسمية لحق الشرع وقد صار مقضياً بالعشرة فاما ما يرجع الى حقها فقد رضىت بالعشرة لرضاها بما دونها ه اي التسمية صحيحة بحسب ذاتها لان المسمى مال وانما فسدت لعارض حق الشرع فامكن تداركها بان تمام العشرة بخلاف ما اذا لم يسم اصلاً اذ لا وجود لها فكيف تدارك فوجب المصير الى الموجب الاصلي وهو مهر المثل ع ﴿ بالوطء او الموت ﴾ لان بالدخول تحقق تسليم البدل وبه يتأكد البدل وبالموت ينتهي النكاح نهائيه والشيء بانتهائه يتأكد ويتقرر فيقرر مواجبه ه م قوله يتأكد البدل لانه كان على تصرف السقوط بتكثير ابن الزوج ف م ﴿ وبالطلاق قبل الوطء

غير مال متقوم ويجوز جنسه ويجب مهر المثل كما مر او صفته فالوسط او قيمته اي صح النكاح بجهول جنسه فبيد الوسط او قيمته

﴿بمئة لا يزيد على ثلثه ولا ينقص عن خمسة﴾ اي لا يزيد على نصف مهر المثل ولا ينقص عن خمسة دراهم ﴿وبمئة﴾ فيها الصحيح ﴿لقوله تعالى وعلى الموس قدره الآية وعند الكرخي يعتبر بماله﴾ وهي درع وخمار ولمحة بطلاق قبل الوطء والخلوة اي في الصور المذكورة وهي قوله بلا ذكر ﴿١٧٦﴾ المهر الى اخره ﴿وبمئة الزوج العبد لها هي﴾ اي يجب

يعني الخدمة في النكاح بخدمة الزوج العبد لها ﴿وللمفوضة بكسر الواو ما فرض لها ان وطئت او مات والمتعة ان طلقت قبل الوطء﴾ المفوضة هي التي نكحت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها ثم ان تراضيا على مقدار فلها ذلك المفروض ان وطئها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الوطء وعند ابى يوسف وهو قول الشافعي لها نصف المفروض ﴿وما زيد على المهر يجب ويسقط بالطلاق قبل الوطء وصح حطبها عنه﴾ اي حط المرأة عن الزوج ولم يذكر مفعول الحط ليدل على العموم كما في قوله فلان يعطى ويمنع فيدل على حط كل المهر وبعضه والزيادة في صورة زاد على المهر عنه ﴿وخلة بلا مانع وطء حسا او شرعا او طبعا كمرض يمنع الوطء﴾ هذا نظير المانع الحسي ﴿وصوم رمضان واحرام بفرض او نفل﴾ هذا نظير المانع الشرعي ﴿وحبض ونفاس﴾ هذا نظير المانع الطبيعي ولا يفرض ان يكون المنع الشرعي موجودا فيها ﴿تؤكد﴾ اي تؤكد المهر بخلة مبتداء وتؤكد خبره واعلم ان المراد بالخلوة اجتماعها بحيث لا يكون معهما عاقل في مكان لا يطلع عليها احد بغير اذنها او لا يطلع عليهما احد لليلة ويكون الزوج عالما بانها امراته ﴿كخلوة محبوب او عنين او خفي او صائم

ينتصف﴾ وقال زفر رحمه الله يجب المتعة ولنا النص ي م وه م وان لم يسمه او نفاء فلها مهر مثلها ان وطئ او مات عنها ﴿وقال مالك رحمه الله ان نفى المهر لا يصح النكاح﴾ نهاية وقال الشافعي رحمه الله لا يجب شيء في الموت واكثرهم على انه يجب في الدخول له ان المهر خالص حقه فيتمكن من نفيه ابتداء كما فيمكن من استقاطه انتهاء ولنا ان المهر وجوباً حق الشرع وانما يصير حقاً لها حالة البقاء فملك الابراء دون النبي قوله وجوباً تقدم بيانه عند قول المائتين واقله عشرة فنقول المصنف هنا وجوباً اي اما ملكاً بعد الايجاب فحقها وهذا معنى قول المصنف وانما يصير الخ اي يصير ملكاً لها حالة ما بعد ايجابه تعالى ع قوله حالة البقاء اي بعد وجوبه على الزوج ف ﴿والمتعة ان طلقها قبل الوطء﴾ وقال مالك رحمه الله المتعة مستحبة في هذه الصورة ف م ولنا نص ومتعوهن والامر للوجوب ﴿وهي درع وخمار ولمحة﴾ وهذا التقدير مروى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم ه وكذا عن ابن المسيب والحسن وعطاء والشعبي ف ﴿وما فرض بعد العقد او زيد لا ينتصف﴾ لان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو المهر وذلك لا ينتصف فكذا ما نزل منزله والمراد بالفرض في الآية الفرض في العقد اذ هو الفرض المتعارف وقال زفر رحمه الله لا تصح الزيادة على المهر بعد العقد ه م قوله تعيين للواجب الخ ولذا اكتفى بهذا المسمى اذا دخل بها او مات عنها فلو كانت المسمى بعد العقد خير ما وجب بالعقد لوجب كل من المسمى ومهر المثل ك م قوله وذلك لا ينتصف لان نص فنصف ما فرضتم ادار التنصيف على النريضة ومهر المثل ليس بذلك ع ﴿وصح حطبها﴾ لان المهر حقها والحط يلاقيه حالة البقاء ه وحالة البقاء حقها بخلاف وجوبه ابتداء لانه حق الشرع ولذا لا تملك نفيه ابتداء حتى يجب مهر المثل ع ﴿والخلوة بلا مرض﴾ المراد به ما يمنع الجماع او يلحق به ضرر وقيل هذا التفصيل في مرضها اما مرضه فلا يعرى عن تكسروفتور ﴿وحبض واحرام وصوم فرض﴾ لا باحة الافطار في النفل لان هذه الاشياء موانع اما الصوم فللزوم القضاء والكفارة والصلاة كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله وصوم القضاء والمنذور كالتطوع في رواية واما الاحرام فللزوم الدم والنسك والقضاء والحبض مانع طبعا وشرعا ﴿كالوطء﴾ وقال الشافعي رحمه الله لها نصف المهر لان المعقود عليه انما يصير مستوفي بالوطء فلا يتأكد المهر دونه ولنا انها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فينا كد حقها في المبدل اعتباراً بالبيع ه م قوله ولنا انها سلمت الخ حاصله منع توقف وجوب الكمال على الاستيفاء بل على التسليم ف م قوله اعتباراً بالبيع فان بتسليم المبيع اي احضاره يتأكد التمن حتى ثبت له حق المطالبة من المشتري ع ﴿ولو مجبواً او عنياء او خصياً﴾

( خلافا )

قضاء في الاصح ونذر في رواية ومع احدى الخمسة المتقدمة لا والصلاة كالصوم فرضا

او نفلاً ﴿اي لا تكون الخلوة صحيحة مع الصلاة المفروضة كما في الصوم المفروض وتكون صحيحة مع صلاة النفل كما في الص

حلاقاً لها في المجهوب فقط فهم من هـ وله ان الواجب عليها التسليم للسحق وقد انت به ﴿وتجب العدة فيها﴾ اي في جميع هذه المسائل احتياطاً استحضاراً لتوهم الشغل والعدة حق الشرع والولد فلا يصدق في ابطال حق الغير اما المهر قال لا يحنط في ايجابه هـ م قوله هذه المسائل صحيحة الخلوة او فسدت ف م قوله والولد لثبوت نسبه ان ولد في العدة ع ﴿ويستحب المتعة لكل مطلقة﴾ ونال الشافعي رحمه الله تعالى لطلب لكل مطلقة الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهراً هـ م ولنا اية امكن واسرحكن صراحاً جيلاً هـ وهن مدخولات ف م ﴿الا للمفوضة قبل الوطء﴾ فانها واجبة لها للنصي م ﴿ويجب مهر المثل في الشغار﴾ وهو ان يزوج الرجل ابنته مثلاً آخر على ان يزوجه الآخر ابنته مثلاً ليكون احد العقدین عوضاً عن الآخر وقال الشافعي رحمه الله بطل العقدان لانه جعل نصف البضع صداقاً والنصف منكحة ولا اشتراك في الباب فبطل الايجاب ولنا انه سمي ما لا يصلح صداقاً فيصح العقد ووجب مهر المثل كما اذا سمي الخمر ولا شركة بدون الاستحقاق هـ م قوله احد العقدین لو قال احد البضعين لكان اولى المداش قوله لانه جعل الخ لانه لا جعل بنته منكحة الاخر وصداقاً لبنته اقتضى ذلك انقسام بعضها نصفه للزوج بحكم النكاح ونصفه لبنته بحكم المهر قوله ما لا يصلح صداقاً اذ لا يمكن ان تملك امرأة منافع بضع امرأة اخرى فبقى هذا شرطاً ناسداً اعناية بوله بدون الاستحقاق ولا استحقاق لمسحق المهر في بضعه لانا قد ابطنا كونه صداقاً وللشافعي رحمه الله ايضاً النهي اخرجه الستة والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ونحن نقول بالموجب لان الخلو عن الصداق وان كون البضع صداقاً مأخوذاً في مفهوم الشغار وقلنا بنى هذه المأهية شرعاً لكن لا تثبت النكاح هكذا بل نقول هو نكاح سمي فيه ما لا يصاح مهراً فبطلت التسمية وصح النكاح ف م قول الفتح الخ والنهي يقتضي فساد المنهي اطلاق الاقتضاء منوع والسند البيع وقت النداء نعم ينيد الكراهة والكراهة لا تقتضي الفساد كالمصلحة في الارض المغصوبة اتار الي هذا الجواب في الزبلي ع ﴿وخدمة زوج حر للامهار وتعليم القرآن ولها خدمته لو عبداً﴾ وقال محمد رحمه الله ما قيمة خدمة زوج حر وقال الشافعي رحمه الله لها الخدمة في الوجهين وتعليم القرآن كما اذا تزوجها على خدمة حر آخر يرضاه ولنا ان المشروع انما هو الاتقاء بالمال والتعليم ليس بمال وكذلك المنافع على اصلنا وخدمة العبد ابتغاء بالمال لتضمينه تسليم رقبته ولا كذلك الحر ولان خدمة الزوج الحر لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح لما فيه من قلب الموضوع بخلاف خدمة حر آخر يرضاه لانه لا مناقضة هـ م قوله في الوجهين اي حرية الزوج وعبديته ف م قوله وكذلك المنافع الخ لانها لا تبي زمانين والتمول يعتمد البقاء زمانين وطى هذه الفتنة لا يجوز النكاح على خدمة حر آخر عناية بل جميع المنافع لكن قوله وخدمة العبد ابتغاء الخ يقتضي جوازه على جميع المنافع سوى خدمة الحر وهذا هو الموافق لما في جامع قاضيهان وقد ازال المصنف الريب عن جوازه على خدمة حر اخر بقوله بخلاف

النفل ﴿وتجب العدة في الكل احتياطاً﴾ اي في جميع ما ذكرنا من اقسام الخلوة سواء وجد فيه المانع كالمرض ونحوه او لم يوجد ﴿وتجب المتعة المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر ويستحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلقت قبل وطئ﴾ المطلقات اربع مطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر فيجب لها المتعة ومطلقة لم توطأ وقد سمي لها مهر وهي التي لم يستحب لها المتعة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر او مطلقة قد وطئت وسمي لها مهر فثان تستحب لها المتعة فالخاضع انه اذا وطئها تستحب لها المتعة سواء سمي لها المهر او لا لانه اوحشها بالطلاق بعد ما سلت اليه المعقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئاً زائداً على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدم التسمية وان لم يعطها في صورة التسمية باخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع ولا يستحب لها شيء آخر وفي صورة عدم التسمية تجب المتعة لانها لم تأخذ شيئاً وابتغاء البضع لا ينفك

من الحال **❧** وان قبضت الفأ سمي لها تم وهبته وطلقت قبل وطى ورجع بنصفه **❧** لانها قبضت تمام التمسى ولم يجب الا النصف فتو  
النصف والالف الذي وهبته لم يتعين انه الف **❧ ٧٦ ❧** المهر لان الدرهم والدنانير لا تتعين في العقود والنسب

**❧** وان لم تقبضه أو قبضت نصفه تم وهبت الكل أو ما بقي أو وهبت عرض المهر قبل قبضه أو بعده لا **❧** اي لا يرجع عليها بشي وصورة المسائل انها ان لم تقبض شيئا تم وهبت الكل اي حطته عن ذمة الزوج ثم طلقها قبل الوطء فلا شيء عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول ان يسلم له نصف المهر وقد حصل بل زيادة والمرأة لم تأخذ شيئا لترده اليه بخلاف المسئلة الاولى وهي التي قبضت الفأ سمي وهبته وطلقت قبل وطء وان قبضت نصف المهر تم وهبت الكل له او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الوطء فانه لا شيء عليها لما ذكرنا ولو كان المهر عرضا فقبضته ثم وهبت له او لم تقبضه فحطته عن ذمته ثم طلقها قبل الوطء فلا شيء عليها اما في صورة عدم القبض لما مر وما في في صورة القبض فكذلك لانها وهبت العرض له فانتقض قبل المهر لان العروض متعينة بخلاف المسئلة الاولى فان الدرهم غير متعينة **❧** وان نكحها بالف على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان وفي **❧** اي فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها **❧** واقام **❧** اي فيما نكحها بالف ان اقام وبالفين ان اخرج **❧** فلها الف والا فمهر مثلها **❧** هذا عند ابي حنيفة فعنده الشرط الاول صحيح دون الثاني وعندهما الشرطان صحيحان

خدمة حر آخر الخ والحاصل ان كل منفعة يمكن تسليمها شرعا يجوز النكاح عليها وما لا فلا لخدمة الزوج الحر للمنافضة وخدمة حر اخر فيما تستدعي الخلوة بها للفتنة وتعليم القرآن لعدم استحقاق الاجرة عليه ف م قوله ولا كذلك الحر وكأنه لان رقبته ليست بمال ع قوله ولان خدمة الزوج الحر جواب عن قياس الشافعي رحمه الله باظهار الفارق قوله قلب الموضوع لان عقد النكاح يقتضي كون المرأة خادمة لحديث النكاح رق ك م واراد بالمنافضة قلب الموضوع فحصل ان المصنف اجاب بمنع مالية المنافع ولما ورد عليه خدمة الزوج العبد اجاب بان خدمته مال لتضمنه الخ فورد عليه ان هذا الدليل جار في جميع المنافع فعدل الى جواب التسليم بقوله ولان خدمة الزوج الحر الخ حاصله سلمنا بنزول المنافع ما لا عند ورود المقد عليها ضرورة حاجة الناس اليه الا اذا قام مانع من التنزيل وقد قام في الزوج الحر وهو قلب الموضوع بقي ان القلب قائم في الزوج العبد ايضا الا ان يقال ان خدمته لها خدمة لمولاه لانها باذنه ع **❧** ولو قبضت الف المهر وهبت له فطلعت قبل الوطء رجع عليها بالنصف **❧** لانه لم يصل اليه بالهبة عين ما استوجبه بالطلاق لان النقود لا تتعين في العقود والفسوخ **❧** فان لم تقبض الالف **❧** حتى وهبتها ثم طلقها **❧** او قبضت النصف وهبت الالف او وهبت عرض المهر قبل القبض او بعده فطلعت قبل الوطء لم يرجع عليها بشي **❧** وقال زفر رحمه الله ان لم تقبض شيئا وهبت الالف يرجع بالنصف وان وهبت العرض يرجع بنصف القيمة وقالوا ان قبضت النصف تم وهبت الالف يرجع بنصف ما قبضت ولا يبي حنيفة رحمه الله انه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق وهو براءة ذمته عن نصف المهر ولا يبالي باختلاف السبب عند حصول المقصود م قوله المقصود هو براءة الذمة والسبب الطلاق او ابرائها اياه قوله وهو براءة الذمة بخلاف المسئلة السابقة لان حقه في استرداد عين الدرهم الواقعة في يدها ولم يصل الى عين ذلك الدرهم ع **❧** ولو نكحها بالف على ان لا يخرجها او على ان لا يتزوج عليها او على الف ان اقام بها وطى الفين ان اخرجها فان وفي **❧** بالشرطى بان لم يخرجها من البلد في الاولى ولم يتزوج عليها في الثانية ع **❧** واقام **❧** في مسئلة الترديد ع **❧** فلها المهر **❧** لانه صلح مهرًا وقد تم رضاها به **❧** والا فمهر المثل **❧** أما في الفصلين الاولين فلانه سمي لها ما فيه نفعها فعند وفواته ينعقد رضاها بالالف فيكمل لها مهر مثلها كما في تسمية الكرامة او الهدية مع الالف م اما الكرامة بان لا يكلفها بالاعمال الشاقة واما الهدية فكان يبعث لها الثياب الفاخرة مع الالف ك م واما في فصل الترديد فانه لا خطر له في التسمية الاولى فهي منجزة والثانية معلقة فاذا وجد شرطها ثبتت فاجتمعت التسميتان المختلفتان لان الاولى لا تنعدم لان النجز لا ينعقد بوجود المعلق فوجب مهر المثل لجها له التسمية ف م قوله لا خطر لتعليقها بالكائن عندها ع

وعند زفر كل منهما فاسد **❧** لكن في الثانية لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف **❧** المراد بالثانية المسئلة الثانية (ولو) وهو قوله او بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فانه يجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من الفين لا تجب الزيادة

وان كان اقل من الفسيح بالانفس ولا ينقص منه شيء لا تقاين على ١٧٧ \* ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينقص عن

لو نكحها على هذا العبد او على هذا العبد واحدهما او كس حكم مهر المثل \* فان كان كالا وكس او اقل فلها الا وكس او كالا لا رفع او اكثر فلها الا رفع وان كان بينهما فلها مهر المثل يوم وقالوا لها الا وكس في ذلك كله ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الموجب الاصلي مهر المثل اذ هو الاعدل والعدل عنه عند صحة التسمية وقد فسدت للجملة الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الرفع فهي رضية بالحط او انقص من الاوكس فهو رضي بالزيادة \* وعلى فرس او حمار \* اي او تزوجها على حمار ع \* يجب الوسط او قيمه \* وقال الشافعي رحمه الله يجب مهر المثل ولنا ان التسمية قد صحت منا مع الجهالة لا في البيع لان مبني النكاح على المسامحة ومبني البيع على المشاكسة واذا صحت وجب الوسط وانما يتخير لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت اصلا في حق الايقاف والعبد اصل التسمية فيختير \* م قوله على المسامحة لعدم مقابلة المال بالمال فم \* وعلى توب او حمر او حنيز او على هذا الخل فاذا هو حمر او حمر او على هذا العبد فاذا هو حمر يجب مهر المثل \* في الصور كلها اما في الاولى فلان هذه جهالة الجنس لان الثياب اجناس مختلفة المعاني \* م الاغراض ع واما في الثانية والثالثة ففساد التسمية واما في الرابعة والخامسة فلا جتماع الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لانها ابلغ في المقصود وهو التعريف فكانه تزوجها على حمر او حمر وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لما مثل وزن الجمر خلا وقال ابو يوسف رحمه الله يجب قيمة العبد \* وان امهر العبد واحداه حمر فمهرها العبد \* اذا ساوى عة وقال ابو يوسف رحمه الله لما العبد وقيمة الحر لو عبداً وقال محمد رحمه الله لما العبد الى تمام مهر متاهلها اذا كان اكثر من العبد ولا يبي حنيفة رحمه الله ان وجود التسمية ان قلت تمنع وجوب مهر المثل \* وانما لم تمنع فيما لو نكحها بالمال على ان لا يخرجها الخ لان جبر الفاتت تمة واجب لعدم النقص منها لان عدم الاخراج انما يعلم بعد وهنا قصرت حيث لم تنقص مع امكان العلم حالاً \* م وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء \* لان العقد لا يوجب المهر انفساده فانما يوجب استيفاء المنافع ولا عبرة بالخلوة لعدم التمكن من الوطء فلا يقيم مقام الوطء \* لم يزد على المسمى \* لوضاها باسقاط حقها فم \* ويتنت النسب \* لان النسب يحتاط في اتانته احياء للولد \* العدة \* تحرز أعر استنباه النسب \* مهر مثلها يعتبر بقوم ابيها \* لقول ابن مسعود لما مهر مل سائها لا وكس فيه ولا شغلط وهن اقارب الاب ولان الانسان من جنس قوم ابيه وقيمة التي \* انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه هو الاثر رواه الترمذي والنسائي وابو داود في مسألة المفوضة من باب المهر ع قوله وهن اقارب الاب من قول ابن م عود كذا ذكره في فوائد حميد الدين ك \* اذ استويا سنا \* اراد \* الدخول والكبر بجر وغاية البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد بل مطلق الصغر والكبر فيما لا يعتمد التفاوت فيبت عة رين مثل بت ثلاثين محمد امين

١٣٣ \* كشف الحقائق \* مهر مثلها من قوم ابيها وقت العدة \* اي يتنت مهر متاهلها ثم يينه بقوله مهر مثلها فبها - بالاول المصنف \* طلم \* م \* بالانسان المسمى اللغوي اي مهر امرأة تامة لها وهي من قوم ابيها \* م بين ما به الماثلة بقوله \* سنا



وجالاً وعقلاً وديناً وبلداً وعصرًا وبكارةً وثيابةً وان لم يوجد منهم فمن الاجانب لا مهر امها وخالتها ﷺ اذا كانتا من قوم ايها ﷻ اي اذا كانت امها بنت عم ايها ﷻ وصح ضمان وليها مهرها ولو صغيرة وتطالب اياً شاءت ولو ادعى رجوع عن الزوج ان ضمن باهره والا فلا ﷻ انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الا وليها فتوهم انه لا يجوز الضمان لانه باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبا لكن لا اعتبار لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا راجعة الى الاصيل والولي سفير ومعتبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد ﷻ ولما منعه من الوطء والسفر بها والنفقة لو منعت ﷻ اي لما النفقة على تقدير المنع ﷻ ولو بعد وطء او خلوة برضاها ﷻ احتراز عن قولها فانه اذا وطئها او خلا بها مرة برضاها لا يبقى لها حق المنع لانها سلمت اليه العقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ولا في حنيقة ان كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي ﷻ قبل ١٧٨ ﷻ اخذنا بين تعجيله كلاً او بعضاً ﷻ الظرف وهو قبل متعلق بقوله

ﷻ وجالاً ومالاً وبلداً وعصرًا وعقلاً وديناً وبكارة ﷻ لان المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا باختلاف الدار ﷻ فان لم يوجد فمن الاجانب ﷻ عملاً بالواجب مهما امكن ﷻ وصح ضمان الولي المهر ﷻ للاملية والمحل قابل له ﷻ وهو الدين الصحيح ﷻ وتطالب زوجها او وليها ﷻ اعتباراً بسائر الكفالات ﷻ ولما منعه من الوطء والاخراج للمهر ﷻ لينعين حقها في البذل كما تعين حق الزوج في البذل وصار كالبيع ﷻ التعليل لا يتنشى في المهر العين كالعبد لتعين حقها فيه فيجوز العقد فم الا ان يقال ان ملكها قبل القبض ناقص ولذا يهلك على الزوج فتعينه كلاً تعين ﷻ قوله حتى الزوج في المبدل لانه في الحقيقة وان كان منافع البضع وهي لم تحصل بعد لكن المحل قائم مقامها عبيد الغنور ﷻ وان وطئها ﷻ وقالوا ليس لها المنع وله ان كل وطئة تصرف في البضع المحترم فلا يحل عن العوض وانما تأكد تمام المهر بالواحدة لجهالة ما ورثها فلا يصلح مزاحماً للمعلوم ثم اذا وجد وطء آخر وصار معلوماً تحققت المزاخمة وصار المهر مقابلاً بالكل كالعبد اذا جني جنابة يدفع كلها بها ثم اذا جني اخرى واخرى يدفع بجميعها وهذا اذا كان برضاها واما لو كانت مكروهة او صبية او مجنونة فلها المنع بالاتفاق ﷻ م قوله مقابلاً بالكل فلم يكن اسقوط عليه الوطء الواحدة وصارت كالبيع اذا سلم بعض المبيع له منع الباقي ﷻ ولو اختلفا في قدر المهر حكم مهر المثل ﷻ وقال ابو يوسف رحمه الله اتول له بعد الطلاق وقبله الا ان ياتي بالمال يتعارف مهرها ولما ان القول في الدعوى لمن يشهد له الظاهر والاخر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه الموجب الاصل وصار كالصباغ مع رب الثوب اذا اختلفا في مقدار الاجرافاته يحكم بقيمة الصبغ

ولما منعه ثم عطف على قوله ما بين تعجيله قوله ﷻ او قدر ما يعجل لمثلها من مهر مثلها عرفاً غير مقدر بالربح او الخس ان لم يبين ﷻ لفظ المختصر هكذا والمجمل والمؤجل ان يبين فذاك والا فالمتعارف ﷻ والسفر والخروج للحاجة وزبارة اهلها بلا اذنه قبل قبضه ﷻ اي ولما السفر الى اخره قبل قبض المجمل ﷻ لا بعده ولا لما المنع لقبض الكل في المختار ﷻ اي ان لم يبين المجمل والمؤجل لا يكون لها ولاية منع النفس لاخذ كل المهر فهذا الحكم قد فهم بما تقدم فانه قال او قدر ما يعجل الى قوله ان لم يبين فتقييد ولاية المنع بقدر المجمل يدل بطريق المفهوم على ان ليس لها المنع لقبض الزائد على هذا ولا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عاذه لكن اراد النصيح بهذا ليدل على

(والمصلحة)

انه مختلف فيه والمختار هذا فان المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان

لها ولاية المنع لاخذ كل المهر اذا لم يبين مقدار المجمل والمؤجل لان المهر عوض البضع فما لم يقبض كل العوض لا يجب عاذه تسليم البضع ﷻ ولا لو اجل كله ﷻ فانه ان اجل الكل فقط سقط ولاية اخذها فلا يكون لها منع النفس لاخذها ﷻ وله السفر بها بعد ادائه في ظاهر الرواية ﷻ اي اداء ما بين تعجيله او قدر ما يعجل لمثلها في ظاهر الرواية ﷻ وقيل لا وبه اتفق الفقيه ابو الليث وله ذلك فيما دون مدته ﷻ اي له ثقلها فيما دون مدة السفر ﷻ وان اختلفا في المهر ففي اصله يجب مهر المثل اجماعاً ﷻ اي اختلفا وقال احدهما لم يسم مهرًا وقال الاخر قد سمي فان اقام البينة فلا شك في قبولها وان لم يقم فعندها يختلف فان نكل يثبت دعوى التسمية وان حلف بجهب مهر المثل واما عند ابي حنيفة ينبغي ان لا يختلف لانه لا يختلف في النكاح فيجب مهر المثل ﷻ وفي قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له مهر المثل مع محضه ﷻ انه ان كان مهر المثل مساوياً لما يدعيه الزوج او اقل



منه فالقول له مع اليمين وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع اليمين **﴿ واي اقام بينة قبلت شهد مهر المثل له او لها ﴾** وذلك لان المرأة تدعي الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقام الزوج يقبل لدفع اليمين كما اذا اقام المودع بينة على رد الروبة الى المالك يقبل **﴿ وان اقاما فينتها ان شهد له ﴾ ١٧٩** وبينته ان شهد لها **﴿ لان البيئات شرعت**

لا ثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لابقاء الاصل على اصله وقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة للمدعي واليمين على من انكر والاصل في النكاح ان يكون مهر المثل فالذي يدعي خلاف ذلك فينته اقوى **﴿ وان كان بينهما تحالفا ﴾** اي ان كان مهر المثل بين ما يدعيه الزوج والمرأة ولا بينة لاحدهما تحالفا **﴿ وان حلفا او اقاما قضى به ﴾** اي بمهر المثل فان حلفا قضى بمهر المثل وكذا ان اقام كل منهما البينة وان اقام احدهما فقط يقبل بينته ولم يذكر هذا القسم لظهوره هذا الذي ذكرنا هو في حال قيام النكاح فاراد ان يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق فقال **﴿ وفي الطلاق قبل الوطء متعة المثل ﴾** اي اذا كان متعة المثل مساوية لنصف ما يدعي الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر فالقول لها واي اقام بينة قبلت وان اقاما فينتها ان شهدت له وبينته ان شهدت لها **﴿ وان كانت بينهما تحالفا ﴾** فان حلف يجب متعة المثل **﴿ وموت احدهما حياته في الحكم وبعد موتها في القدر القول لورثته وفي اصله لم يقض للمنكر بشيء وقال القاضي بمهر المثل وبه بقي وان بعت اليها**

**﴿ والمتعة لو طلقها قبل الوطء ﴾** لانها الموجب بعد الطلاق كهر المثل قبله **﴿ ولو في اصل المسمى يجب مهر المثل ﴾** لان القول لمنكر التسمية فانعدمت التسمية **﴿ وان ماتا ولو في القدر ﴾** حق التركيب فلو في القدر مسكين وجعل صاحب النكاح كلمة لوصلية لاختلف مقدرة اي وان ماتا واختلفت ورثتهما ولو كان اختلافهم في القدر **﴿ فالقول لورثته ﴾** وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الورثة الا ان ياتوا بشيء قليل وقال محمد الجواب فيه كالجواب في حالة الحياة وان اختلفت في اصل المسمى فالقول لمنكر التسمية عند ابي حنيفة رحمه الله ولا حكم لمهر المثل بعد موتها وقال لا يجب مهر المثل وله ان موتهما دليل اقراض اقارنهما فيهر من يقدر القاضي مهر المثل **﴿ قال ابو حنيفة رحمه الله ارايت لو ادعى ورثة على رضي الله عنه على ورثة عمر رضي الله عنه مهرام كلثوم بنت علي رضي الله عنهما اكتب اقصي فيه بشيء فهذا اشارة الي انه انما لا تقضي به عند تقادم العهد وايضا يؤدي الى تكرار القضاء لان النكاح القديم قد يكون مشهورا وهو ما ثبت بالتسامع فيدعي ورثة ورثة الورثة على ورثة ورثة الورثة فيقضي ثم من بعدهم وهكذا **﴿ قال صاحب القمقام لا تقضي الخ وزاد لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقادم العهد تعذر الوقوف على مقداره فلا يمكن للقاضي تقديره **﴿ وهذا يدل على انه لو كان العهد قريبا قضى به بمجرد قوله صرح فاشيخان في ترح الجامع محمد امين **﴿ ومن بحث الى امراته تبينا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول له ﴾** لانه المملوك فكان اعرف بمجة التملك كيف والظاهر انه سعى في اسقاط الواجب **﴿ في غير المياه للاكل ﴾** ويتسارع اليه الفساد اثقاني تبلي لانه يتعارف هدية بخلاف نحو الحنطة **﴿ ولو نكح ذمي ذمية بيته او بغير مهر وذا جائز عندهم **﴿ والا يجب مهر المثل عنده مسكين ولا فرغ من بيان مهر المسلمين ذكر مهر الكفار وياتي بيان انكحهم امين فلا يتكرر ما ياتي بهذا **﴿ فودعت او طلقت قبله او مات لامر لها **﴿ وقالها مهر المثل ايضا في الموت او الدخول بها والمتعة في الطلاق قبل الدخول وله ان اهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في الديانات وفيها يعتقون خلافه في المعاملات وولاية الاثام اما بالسيف او بالحاجة وكلاهما منقذ لعقد الذمة فنتركهم وما يدينون فصاروا كاهل الحرب **﴿ وكذا الحريان تم **﴿ وقال زفر رحمه الله لها مهر المثل في الحريين ايضا **﴿ ماما اذا نكحها في دارنا فلا ظهر وجوب مهر المثل عندها مسكين **﴿ ولو تزوج ذمي ذمية بخمرا وخنزير عين فاسما او احدها**********************

شيئا فقالت هو هدية وقال مهرنا فالقول له الا فيها هيء للاكل **﴿ كالخبز بخلاف الحنطة **﴿ فان نكح ذمي ذمية او حربي حربية ثمة **﴿ اي في دار الحرب **﴿ بيته او بلا مهر وذا جائز عندهم **﴿ اي والحال ان النكاح بلا مهر يجوز ولا يجب شيء وانما قال هذا لانه ان لم يميز هذا في دينهم او يجب المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عند عدم وجوب المهر **﴿ فوطئت او طلقت قبله او مات احدهما فلا مهر لها وان نكحها بخمرا وخنزير عين تم اسما او اسلم احدها************

ملها ذلك وفي غير عين القيمة انخر فيها ومهر **﴿ ١٨٠ ﴾** المثل في الخنزير **﴿** لان الخمر مثل عندهم كاخل عندنا ولا يجل احده

وايجاب القيمة بكون اعراضا عن الخمر  
واما الخنزير فن ذوات القيم عندهم  
كالشاة عندنا فيجاب القيمة لا يكون  
اعراضا عنه فيجب عنه مهر المثل  
اعراضا عن الخنزير

**﴿** باب نكاح الرقيق والكافر **﴾**

**﴿** نكاح القن والمكاتب والمدير والامة  
وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز  
نفذ وان رد بطل فان نكحوا بالاذن  
فالمر عليهم وبيع القن فيه لا الاخران **﴿**  
اي المكاتب والمدير **﴿** بل يسميان وقوله  
طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها **﴿**  
اي اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه  
فقال المولى طلقها رجعية فهو اجازة  
لان الطلاق الرجعي يقتضي سبق  
النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن ان  
لا يكون المراد اتركها وهذا المعنى  
اليق بالعبد المتروك واما فارقتها فهو  
اظهر في هذا المعنى **﴿** واذنه لعبد  
بالنكاح يم جائزه وفاسده فيباع  
العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه  
فوطئها ولو نكحها ثانيا او اخرى بعدها  
صحيحا يوقف على الاجارة **﴿** اي لو  
نكحها نكاحا ثانيا صحيحا او نكح  
امراة اخرى بعد تلك المرأة نكاحا  
صحيحا توقف على الاجازة لان  
الاجازة قد انتهت بذلك النكاح في  
الفاسد **﴿** ولو تزوج عبدا مديونا له صح  
وساوت غرماءه في مهر مثلها **﴿** اي  
ساوت المرأة غرماءه في مقدار مهر المثل  
اي ان يبيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة  
والغرماء بالحصص فتاخذ حصص مهرها ان  
كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا  
اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بحصة

قبل القبض **﴿** لها الخمر والخنزير **﴾** وقال ابو يوسف رحمه الله لها مهر المثل في  
الوجهين وقال محمد رحمه الله لها القيمة في الوجهين وله ان الملك في الصداق المعين  
يتم بجرد العقد ولذا تملك التصرف فيه وبالقبط ينتقل من ضمان الزوج الى ضمانها  
وذلك لا يمنع بالاسلام كاسترداد الخمر المصوب **﴿** م قوله في الوجهين اي المعين  
وغير المعين عناية **﴿** وفي غير المعين لها قيمة الخمر **﴿** لان القبض في غير المعين  
موجب الملك فيمنع بالاسلام **﴿** ومهر المثل في الخنزير **﴿** لانه فيبي فاخذ  
قيسته كاخذ عينه والخمر مثلي

**﴿** باب نكاح الرقيق **﴾**

**﴿** لم يجز نكاح العبد والامة والمكاتب والمدير وام الولد الا باذن السيد **﴿** اما  
العبد والامة فللقوله عليه الصلاة والسلام اما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر  
ولان في تنفيذ نكاحهما تعيينهما لان النكاح عيب فيهما **﴿** والحديث رواه ابو  
داود والترمذي وقال حديث حسن والظاهر الزاني ف وقال مالك يجوز للعبد واما  
المكاتب فلان فك حجرة انما هو في حق الكسب والنكاح ليس بكسب واما المدير وام  
الولد فلقيام الملك فيهما **﴿** ولو نكح عبد باذنه يبيع في مهرها **﴿** لانه دين معلق  
برقبته لوجود سببه من اهله وقد ظهر في حق المولى باذنه فصار كدين التجارة **﴿** م  
قوله من اهله لعقله وبلوغه **﴿** وسعى المدير والمكاتب ولم يبيع به **﴿** لتعذر  
تقليها من ملك الى ملك فيؤدي من كسبهما **﴿** وطلقها رجعية اجازة للنكاح  
الموقوف **﴿** لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح **﴿** لا طلقها او فارقتها **﴿**  
لانه يحتل الرد لان رد هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقا وهو اليق بحال العبد  
المتروك فيحمل عليه **﴿** م اي يحمل لفظ الطلاق على الرد بقربنة التروك قوله هذا  
العقد اي العقد الفاسد عناية **﴿** م والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا **﴿**  
فلو تزوج نكاحا فاسدا ودخل بها يباع في المهر عند ابي حنيفة رحمه الله لا طلاق  
لفظ النكاح كلفظ البيع وقال ابو حنيفة منه بعد العتق **﴿** ولو تزوج عبدا ما ذوتا **﴿**  
مديونا مسكين **﴿** امرأه صح **﴿** ان كان النكاح بمهر المثل ووجه الصحة انه مالك  
رقبته والنكاح لا يلاقي حق الغرماء مقصودا **﴿** م لان وضعه اقصد حل البضع بالملك  
ينبت الملك ثم يثبت المهر حكما له وهذا دفع لما يخال من انه ابطال حق  
الغرماء قوله بمهر مثلها واما الزيادة فتؤخر الى ما بعد استيفاء الغرماء **﴿** م وهي  
اسوة للغرماء في مهرها **﴿** لوجوبه بسبب لامرد له كالريض تزوج بمهر مثلها فانها  
اسوة للغرماء **﴿** م قوله بسبب لامرد له وهو النكاح لصدوره من اهله في  
محله **﴿** م ومن زوج امته لا يجب تبوئتها فتقدمه **﴿** لبقاء حق المولى في الاستخدام  
وفي التبوة ابطاله **﴿** ويطلق الزوج ان ظفر **﴿** رعاية لحقه **﴿** وله اجبارها على  
النكاح **﴿** لان في الانكاح اصلاح ملكه لتحصينه عن الزنا الذي هو سبب الهلاك

ما زاد **﴿** ومن زوج امته فتقدمه ويطاء الزوج ان ظفر بها ولا تجب التبوة وهي ان تحل بينها وبينه **﴿** (والنقصان)

اي بين الزوج في منزله ولا يستخدمها لكن لا نفقة ولا سكنى الا بها اي لا يجب على الزوج نفقتها او سكنها الا بالثبوت  
 فان بواها تم رجع صح اي الرجوع وسقطت اي النفقة عن الزوج برجوع المولى عن الثبوت ولو خدمته بلا  
 استخدامه لا اي ان خدمت المولى بلا استخدامه مع وجود ٨٨ التبييت لا تسقط النفقة عن الزوج والثبوت

مصدر بواها منزلا وبوات له اذا  
 هيئات له منزلا والمولى وان لم يعي  
 المنزل فالثبوت تسند اليه باعتبار انه  
 يمكن الزوج من ذلك وله انكاح  
 عبده وامته كرها اي تزوج كل  
 واحد بلا رضاه ولحقه قتل نفسها  
 قبل الوطء المهر لا لمولى امة قتلها قبله  
 اي قبل الوطء لانه عجل بالقتل اخذ  
 المهر فجوزي بالحرمان اما في الصورة  
 الاولى فالقاتلة لا تأخذ شيئا فكل  
 المهر بالموت وانما قال قبل الوطء لان  
 بعد الوطء المهر واجب في صورتين  
 وزوج الامة يعزل باذن سيدها  
 فان العزل مانع عن حدوث الولد  
 وهو ملك مولاهما وخيرت امة  
 ومكاتبه عتقت تحت حر او عبد  
 فان كانت تحت العبد فلها الخيار دفعا  
 للعار وهو ان يكون الحرة فراشا  
 للعبد وان كانت تحت الحرة فخالف  
 الشافعي وهذا بناء على مسألة اعتبار  
 الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار  
 منعاً لزيادة الملك عليها وعنده بالرجال  
 فلم يوجد علة الفسخ وهو العار او  
 زيادة الملك امة نكحت بلا اذن  
 فعتقت نفذ ولم تخير لانها قد  
 رضيت وما سمي للسيد وان زاد  
 على مهر مثلها لو وطئت فعتقت وان  
 عتقت أو لا فلها ومن وطئ امة ابنه  
 فولدت فادعاه ثبت نسبه وهي ام ولده  
 ووجبت قيمتها فان قوله صلى الله

والنقصان م فيه او في ماله لثبوت نصيبه ف وقال الشافعي رحمه الله لا اجبار في العبد  
 ويسقط المهر بقتل السيد امته قبل الوطء وقال عليه المهر لمولاها وله انه منع  
 المبدل قبل التسليم فيجزي بمنع البدل كما اذا ارتدت الحرة والقتل في حكم الدنيا  
 اتلاف ولذا وجب القصاص والدية فكذا في حق المهر لا بقتل الحرة نفسها قبله  
 خلافا لفر رحمه الله ولنا انه لا عبرة لخباية المراء على نفسه في احكام الدنيا والا اذن  
 في العزل لسيد الامة لان العزل يحل بمقصود الولد وهو حق المولى وعن ابي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان الاذن اليها ولو عتقت امة او مكاتبه حيرت  
 الى آخر مجلس العلم شلي على الزياي م ولو زوجها حراً خلافاً للشافعي رحمه  
 الله ولنا قولنا عليه الصلاة والسلام لبريدة حين اعنتت ملكك بصمك فاحتارى  
 والتعليل بملك البضع مطلق ينتظم الفصلين ولانه يزداد الملك عليها بزيادة الطلقات  
 فلها رفع اصل العقد دفعا للزيادة م والحديث رواه ابو بكر الرازي وابن سعد  
 مرسلا في الطبقات قوله فلها رفع اصل العقد وان تضرر الزوج لرضاه به حيث  
 اقدم على نكاحها مع العلم بانها قد تعتق ف م ولو نكحت بلا اذن فعتقت نفذ  
 لانها من اهل العبارة ومنع النفاذ لحق المولى وقد زال بلا خيار لان النفاذ بعد  
 العتق فلا يتحقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق فلو وطئ قبله فالمهر  
 اي المسمى لان النفاذ مستند الى وقت وجود العقد فصحت التسمية له لان  
 المنافع مملوكة له والا لها لان المنافع مملوكة لها ومن وطئ امة ابنه  
 فولدت فادعاه ثبت نسبه لان له تملك مال ابنه للحاجة الى البقاء فله  
 تملك جارته للحاجة الى صيانة الماء غير ان الحاجة الى بقاء نسله دونها الى بقاء نفسه  
 ولذا يملك الجارية بالقيمة والطعام بغير القيمة م قوله صيانة الماء لانه كنفسه لانه  
 جزؤه قوله بغير القيمة ويحل له الطعام عند الحاجة لا وطؤها فم وصارت ام  
 ولده وعليه قيمتها لما ذكرنا لا عقراها وقال زفر والشافعي يجب المهر ونحن  
 نقول ان الملك قد ثبت سابقاً على الايلاج ضرورة صيانة الماء اذ لو لم يسبقه لم كون  
 فعله زنا والزنا مستلزم لضياح الماء شرعاً واذا ثبت الملك سابقاً عليه وقع الوطء على  
 ملكه فم ثم الثابت للضرورة ينقدر بقدرها ولما كان ثبوت الملك ضرورة صيانة الماء  
 ينقدر بقدر الصيانة فلا يتعدى الى حل الوطء فلا منافاة بين قوله وقع الوطء على  
 ملكه وبين قوله آنفاً لا وطؤها م وقيمة ولدها لعاقبه على ملكه م ودعوة  
 الجد كدعوة الاب حال عدمه لقيامه مقامه م ولو زوجها اباه فولدت لم  
 نصر ام ولده خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ان ماء قد صين بالنكاح فلا ضرورة

عليه وسلم انت ومالك لا يك اوجب ولاية تملك مال الابن الاب عند الحاجة فقبل الوطء يصير ملكا له لئلا يكون الوطء حراماً  
 فيجب قيمتها على الاب لا مهرها لانه وطئ مملوكته ولا قيمة ولدها لانه ولد في ملك الاب والجد كالأب بعد موته  
 فيه اي بعد موت الاب في الحكم المذكور لا قبله اي لا قبل الموت وان نكحها صح اي ان نكح امة الابن ولم نصر ام ولده

ويجب مهر مثلها لا قيمتها وولدها حر بقرابته ﴿ اي بقرابة الابن فان الامة ملك الابن يتبعها الولد فيشتق على اخيه ﴾ وفسد نكاح حرة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل ﴿ اي حرة تحت عبد قالت لسيد زوجها اعتقه بالف ففعل صح الامر ويعتق الزوج على امراته وفسد النكاح خلافاً لزفر فانه لا يعتق على المرأة عنده لعدم الملك ونحن نقول بالافتضاء يثبت الملك فصار كما لو قالت به متى بكذا تم اعتقه عني وقول المولى ﴿ ١٨٢ ﴾ اعتقت صار كما لو قال بعته منك تم اعتقه عنك فلما ثبت

الملك اقتضاء فسد النكاح ويرد عليه ان غاية ما في الباب انه صار كقوله بع عبدك مني بالف وقال الاخر بعث لا يتعقد البيع لان الواحد لا يتولى طرفي البيع بخلاف النكاح وايضاً الملك الذي يثبت بطريق الافتضاء ملك ضروري فيثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في ثبوته في حق النكاح حتى يفسد النكاح والجواب عن الاول ان البيع الثابت بالافتضاء مستغن عن القبول فانه قد عرف في اصول الفقه ان المقتضى ليس كالمعقود بل هو امر ضروري فيسقط عن الاركان والشروط مما يحتمل السقوط وعن الثاني ان الثابت بالافتضاء وان كان ضرورياً يثبت به لوازمه التي لا يحتمل السقوط كما سياتي في مسألة الهبة ان الهبة الافتضائية لا بد لها من القبض فبطلان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك الجين بحيث لا ينفك عنه ﴿ والولاء لها ﴾ لانه عتق عليها ﴿ ويقع عن كفارتها لو نوت به ﴾ اي نوت بهذا الاعتراف الاحتاق عن الكفارة يقع عن الكفارة ﴿ وان قالت ذلك بلا بدل لم يفسد والولاء له ﴾ اي للسيد وهذا عند ابي حنيفة وكذا عند محمد واما عند ابي يوسف هذا والاول سواء

في اثبات ملك الجين ولا استيلاد بدون حقيقة الملك او حقه هم كما في جارية المكاتب اذا ادعى المولى ولدها الهداد ش ﴿ ويجب المهر ﴾ لا التزامه بالنكاح ﴿ لا القيمة ﴾ لانه لم يملكها ﴿ ولدها حر ﴾ على الابن لانه اخوه ﴿ حرة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل فسد النكاح ﴾ خلافاً لزفر ولنا انه امكنه تصحيح كلامه بتقديم الملك افتضاء اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فصار قوله اعتق طلب التملك منه بالالف تم امره باعتاق عبد الامر عنه وقوله اعتقت تملكاً منه ثم الاعتراف عنه واذا ثبت الملك للامر فسد النكاح للثباني بين المالكين هم قوله افتضاء والمقتضى صون كلامه عن اللغو قوله تملكاً ضمياً فلا يعتبر شروطه بل يعتبر شروط المتضمن بالكسوف م ﴿ ولو لم تقل بالف لا يفسد ﴾ خلافاً لابي يوسف لانه يقدم تملكاً بغير عوض تصحيحاً لتصرفه ولما انه لا يمكنه تصحيحه بتقديم الملك بغير عوض لان شرط الهبة القبض بالنص فلا يمكن اسقاطه ولا اثباته افتضاء لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعي هم قوله حسي فلا يمكن اثباته في ضمن قوله اعتقت عنابه ش قوله شرعي فولي يتضمن ضمن قول آخر مراداً معه ف م ﴿ والولاء له ﴾ اي للمعتق لا للامر اذ الاعتراف لم يقع عنه ع

### ﴿ باب نكاح الكافر ﴾

﴿ تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر وذا في دينهم جائز تم اسماً اقراراً عليه ﴾ لصحة النكاح حين صدر لانهم لا يخاطبون بحقوق الشرع واذا صح خالة الاسلام او المرافعة حالة البقاء والشهادة ليست بشرط فيها وكذا العدة لا تنافيها كالمكروهة اذا وطئت بتسمية وقال زفر رحمه الله لا يصح في الوجهين وقال لا يصح في فصل العدة فقط ﴿ ولو كانت محرمة فرق بينهما ﴾ لان المحرمية تنافي بقاء النكاح ه كما في الارضاع الطاريء على النكاح ع وقال ابو حنيفة رحمه الله انما يفرق بينهما ان ترافعا لا يرافعة احدهما ﴿ ولا ينكح مرتدة او مرتدة احداً ﴾ لان المرتدة يميل والمرتدة تحبس كلامها للتأمل والنكاح يشغلها عنه ولاته لا ينتظم المصالح بينهما وما شرع النكاح الا لانتظامها ﴿ والولد يتبع خير الابوين ديناً ﴾ نظراً له ﴿ والجوسي تر من الكتاني ﴾ لحرمة ذبيحته ونكاحه ف م ﴿ ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يقطع النكاح بنفس الاسلام ان

فيثبت الملك هنا بطريق الهبة وتستغنى الهبة عن القبض وهو شرط كما يستغنى البيع عن القبول وهو ركن فنقول القبول (كانت) ركن يحتمل السقوط كما في التعاطي اما القبض فلا يحتمل السقوط في الهبة بحال ﴿ فان اسلم المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليه وان اسلم الزوجان المحرمان فرق بينهما والطفل مسلم ان كان احداً بويه مسلماً او اسلم احدهما وكتاني ان كان بين مجوس وكتاني ﴿ لان الطفل يتبع خير الابوين ﴾ وفي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر ﴿ اي سواء كان كتابياً او مجوسياً ﴾ يعرض الاسلام على الآخر

كانت غير مدخول بها وبعد ثلاث حيض ان كانت مدخولاً بها ولنا ان المقاصد قد فانت فلا بد من سبب ينتهي عليه الفرقه والاسلام طاعة لا يصلح سبباً لها فيعرض الاسلام ليحصل المقاصد او يثبت الفرقه بالاياه قوله لا يصلح الخ لانه سبب لا يثبت العصمة قال عليه الصلاة والسلام فاذا قالوها فقد عصموا منا دماهم الحديث فم ﴿ فان اسلم والا فرق بينهما واباؤه طلاق لا اباؤها ﴾ لانه بالاياه امتنع عن الامساك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فباب القاضي منابه في التسريح كما في الجب والعنة والمرأة ليست باهل للطلاق فلا ينوب منها وقال ابو يوسف رحمه الله الفرقه لا تكون طلاقاً في الوجهين ﴿ ولو اسلم احدهما ثمة لم تبين حتى تحيض ثلاثاً ﴾ والشافعي رحمه الله يفصل كما مر له في دار الاسلام ولنا انه تعذر العرض لقصور الولاية ولا بد من الفرقه دفعاً للفساد فاقنا شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب هم وهو تفريق القاضي عنهما من ﴿ ولو اسلم زوج الكتائية بقي نكاحهما ﴾ لصحة النكاح ابتداء ﴿ وتبين الدارين ﴾ بان جاء احدهما مسلماً او ذمياً او اسرته يم ﴿ سبب الفرقه ﴾ لان مع التباين حقيقة وحكماً لا ينتظم المصالح فشا به المحمية هم قوله مع التباين حقيقة بان تباعداً تنحاصاً وحكماً بان لا يريد الخروج من الدار التي دخلها واحترزه عن المستامن لانه على قصد الخروج فلم تبين امرأته نهاية م ش قوله المحرمية بالرضاع فم ﴿ لا السبي ﴾ لان حكمه ملك الرتبة وهم لا ينافي النكاح ابتداء فكذا نقاه فصار كالشراء وعند الشافعي رحمه الله السبب هو السبي لا تبين الدارين هم قوله كالشراء فانه لا يفسده النكاح فكذا بالسبي عمية م ش ﴿ وتكح المهاجرة الحائل بلا عدة ﴾ خلافاً لها وله انها اثر النكاح المتقدم وجبت اظهاراً لخطره ولا خطر لملك الحرى ولذا لا تجب على المسبية وان كانت حاملاً لا تنكح لان الولد ثابت النسب فاذا ظهر العرائس في حق النسب يظهر في حق المنع من النكاح احتياطاً هم كيلا يجتمع العرائسان فم ﴿ وارتراد احدها فسخ في الحال ﴾ لا طلاق وقال محمد ان كان الودة منه وفي طلاق كالاباء ولما ان الودة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة ه قوله للعصمة اي عصمة النفس والاملاك ومن جعلها ملك النكاح والطلاق لا ينافي النكاح لتبوتيه معه حتى لا تقع اليئونة بجوده بل امر زائد او بانقضاء العدة فلم ان الواقع بالردة غير الطلاق وهو الفسخ فم ﴿ فلموطوة المهر ﴾ . واد ارتد هو او هي لئلا كده بالدخول فلا يمكن سقوطه يم ﴿ ولغيرها سقطه ان ارتد ﴾ لان الفرقه من جهته يم ﴿ لا ان ارتدت ﴾ لان الفرقه من جنبها ي ﴿ والاياه نظيره ﴾ فان بعد الدخول من ايها كان وجب تمام المهر وان قبله فان كان: .هـ يجب النصف وان كان منها لا يجب شيء يم ﴿ ولو ارتد او اسلم مع الم تبين ﴾ استحساناً والقياس بالطلاق وهو قول زه لان ردة احدها منافية للنكاح وفي ردهما ردة احدها وجه الاستحسان ان بعض العرب ارتدوا واستبوا ولم يأمرهم الصحابة رضي الله عنهم بتجديد الانكحة فم والارتداد

فان اسلم فهي له والا فرق وهو ﴿ اي التفريق ﴾ طلاق لوائي لالو ابت ﴿ لان الطلاق لا يكون من النساء ﴾ ولا مهر هنا ﴿ اي في ابائها ﴾ الا الموطوة ﴿ اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوة فكل المهر وان لم يكن فنصفه لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول ﴿ ولو كان ذلك في دارهم ﴾ اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر ﴿ لم تبين حتى تحيض ثلاثاً قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتائية فهي له وتبين بتباين الدارين لا بالسبي فله خرج احدها الينامسلاً او اخرج مسبية بابت وان سبياً معاً لا ومن هاجرت اليها بابت بالعدة الا الحامل وارتراد كل منهما فسخ عاجل ثم للموطوة كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتد ولا شيء لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتدا معاً ثم اسلما وفسد ان اسلم احدهما قبل الآخر

منهم واقع معالجته التارخية وبانت لو اسما متعاقبا \* لان ما يبرر احدهما على  
الردة مناف كابتدائها

### \* باب القسم \*

\* البكر كالتيب والجديدة كالقديمة والمسلة كالكتانية فيه \* لقوله عليه الصلاة  
والسلام من كانت له امرأتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل  
وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل في القسم بين نسائه  
وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تؤاخذني فيما لا املك يعني زيادة المحبة ولا فصل  
فيارويناه والحديثان رواهما اصحاب السنن الاربعة فم \* وللحرة ضعف الامة \* به  
ورد الاثر به فقي ابو بكر وعلى رضي الله عنهما ف \* ويسافر من شاء \* اذ له  
ان لا يستحب واحدة منهن فكذا له المسافرة بواحدة منهن \* ولانه قد يسر السفر  
بعضهن لنحو المرض او سمن وقد لا يأمن بعضهن في حفظ المتاع في البيت او السفر  
ي م \* بالقرعة احب \* افعله عليه الصلاة والسلام لكنها لتطيب القلوب فكان  
من باب الاستحباب وقال الشافعي رحمه الله القرعة مستحقة \* وفعله عليه الصلاة  
والسلام رواه الجماعة ف م \* ولما ان ترجع ان وهبت قسمها الاخرى \* لانها  
استقطت حقاً لم يجب بعد فلا يسقط

### \* كتاب الرضاع \*

\* هو مص الرضيع من ثدي الادمية في وقت مخصوص وحرم به وان قل \* وقال  
الشافعي رحمه الله لا تحريم الا بجنس رضعات لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحرم  
المص ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان ولنا قوله تعالى واماكنكم الا في  
ارضعنكم وقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير  
فصل ولان الحرمة لشبهة البعضية بنشور العظم وانبات اللحم لكنه امر مبطن  
فتعلق بالحكم بفعل الارضاع وما رواه مردود بالكتاب او منسوخ به \* قوله لقوله  
عليه الصلاة والسلام رواه مسلم واخرجه ابن حبان قوله وقوله عليه الصلاة والسلام  
في الصحيحين ف م قوله مردود ان جهل التاريخ وتعاضا قوله او منسوخ ان  
اعتبر الخبر مقدم وصح بنسبة ابن عباس ونحوه عن ابن مسعود رضي الله عنهم  
ف م \* في ثلاثين شهرا \* وقال سنان وهو قول الشافعي وقال زهر ثلاثة احوال  
ولا في حنيفة رحمه الله قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ذكر شيخين وضرب  
لها مدة فكانت لكل واحدة منهما بكاملها كالا لاجل المضروب للدينين الا انه قام  
المنقص في احدهما فبقي الثاني على ظاهره ولانه لا بد من تغير الغذاء لينقطع الانبات  
باللبن وذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غيره فقد رت بادنى مدة الحمل لانها  
مغيرة فان غذاء الجنين يغاير الرضيع كما يغاير غذاء الفطيم والحديث محمول على مدة  
الا - متعلق وعليه يحمل النص المتقيد بحولين في الكتاب \* م قوله للدينين

### \* باب القسم \*

\* يجب العدل فيه والبكر  
والتيب والجديدة والعتيقة والمسلة  
والكتانية سواء والامة والمكاتبة وام  
الولد والمديرة نصف الحرة ولا قسم في  
السفر بل يسافر من شاء والقرعة اولى وان  
تركت قسمها لغفرتها صح وان رجعت  
جاز

### \* كتاب الرضاع \*

\* يثبت بمصة في حولين  
ونصف لا بعده امومة المرضعة  
لارضيع وابوه زوج مرضعة لبنها منه  
له \* اي للرضيع فالحولان ونصف  
قول ابي حنيفة واما عند غيره فمده



حولان ﴿ فيحرم منه ما يحرم من النسب الا أم اخته واخيه ﴾ فان ام الاخت والاخ من النسب في الام او موطوءة الاب وكل منها حرام ولا كذلك من الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الام رضاعاً للاخت او الاخ نسباً والام نسباً للاخت او الاخ رضاعاً والام رضاعاً للاخت او الاخ رضاعاً فان قيل قوله الا ام اخته ان اريد بالام الام رضاعاً وبالاخت الاخت رضاعاً لا يشمل ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع وان اريد بالام الام نسباً ﴿ ١٨٥ ﴾ وبالاخت الاخت رضاعاً او بالعكس لا يشمل

الصورتين الاخرتين قلنا المراد ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع اعم من ان يكون احدهما فقط او كل منهما ﴿ واخت ابنه ﴾ اخت الابن من النسب اما البنت واما ربيته واينها كانت فقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاع ﴿ وجدة ابنه ﴾ جدة الابن نسباً ام موطوءة له ولا كذلك من الرضاع ﴿ وام عمه وعمته وخاله وخالته ﴾ اعلم ان ام هؤلاء موطوءة الجدة الصحيح والجد الفاسد ولا كذلك من الرضاع ولا تنس الصور الثلاث في جميع ما ذكر ﴿ للرجل ﴾ اي هذه النساء المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع ﴿ واخا ابن المرأة لها رضاعاً ﴾ اي لا يحرم اخو ابن المرأة لها ان كان من الرضاع واعلم ان هذا مكرراً لانه ذكر ام الاخ ولما كانت المرأة ام اخ رجل كان الرجل اخاً ابن تلك المرأة وبعبارة المختصر كانت كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب الا ام اولاد اصوله واخت ابنه وجدته واولاد الاصول الاخ والاخت والعم والعمة والجد والخاله فام هؤلاء يحرم من النسب لا من الرضاع ثم غيرت العبارة الى هذا فيحرمان مع قومها عليه كالنسب

كقوله له على الف درهم وخمسة افنزة حنطة الى شهر قوله المنقص حديث عائشة الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنين ولو بفلكة مغزل عناية ش ولا مدخل للرأي في المقادير قوله فبقي الثاني هذا جمع بين الحقيقة حيث اريد بالثلاثين معناه الحقيقي والمجازي حيث اريد به اربع وعشرون وايضاً كثير من المحققين على منع التجوز في اسماء العدد فم قوله والحديث وهو ما رواه المصنف لارضاع بعد حولين ع قوله محمول لان العطف بالفاء في قوله تعالى فان اراداً فصلاً على يرضعن بدل على بقاء المدة بعد الحولين حيث علق الفصال على تراضيها فم ﴿ ما حرم من النسب الا ام اخته ﴾ من الرضاع لان ام اخته من النسب اما امه او موطوءة ابيه بخلاف الرضاع فم افاد ان الحرم في الرضاع وجود معنى محرم في النسب ليفيد انه اذا اتفق في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة فم فالمعنى في مسئلتنا امية او كونها موطوءة ابيه وهما منتفیان في ام اخته فان ام اخت زيد من الرضاع ليست بام لزيد وهكذا في اخت ابنه ع قوله من الرضاع يصح اتصاله بكل من الام والاخت وبها فم ﴿ واخت ابنه ﴾ لما ذكرنا ع ﴿ وزوج مرضعة لبنها منه اب للرضيع وابنه اخ وابنته اخت واحوه عم واخنة عمة ﴾ قال عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها ليلج عليك افلح فانه عمك من الرضاعة ولان زوجها سبب لنزول لبنها فيضاف اليه في موضع الحرمة احتياطاً وعند الشافعي رحمه الله في احد قولي ان لبن الفحل لا يحرم م قوله عليه الصلاة والسلام ان الحديث في الصحيحين بلفظ انذني نه فانه انخ فم ﴿ ويحل اخت اخيه رضاعاً ونسباً ﴾ كالاخ لاب له اخت لام جاز لاخته لاب ان يتزوجها ﴿ ولا حل بين رضيعي ثدي ﴾ لانها اخ واخت ﴿ وبين مرضعة وولد مرضعتها ﴾ لانه اخوها ﴿ وولد ولدها واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم ﴾ ولو كان الطعام غالباً وقالوا اذا كان اللبن غالباً يحرم وله ان الطعام اصل ولبن تابع في المقصود فصار كالمخلوب ولا معتبر بتقاطر اللبن عند ابي حنيفة رحمه الله لان التغذي بالطعام هو الاصل م قوله في حق المقصود وهو التغذي وهذا لان خلط اللبن بالطعام انما يكون عند تعوده بالطعام وعند ذلك يقل نشوه اللبن فقد اجتمع في بطنه منتبتان واحدهما اكثر وهو الطعام فصار الآخر الرقيق مستهلكاً وفيه ان فرض المسئلة في غلبة اللبن والجواب ان المراد بغلبته في الاناء واكثر الواصل الى جوفه عند رفع القمة انما هو الطعام حتى لو كان الطعام

( ٢٤ ) ﴿ كشف الحقائق ﴾ وفروعه والزوجان عليها اي يحرم المرضعة وزوجها على الرضيع ويحرم قومها على الرضيع كما في النسب ويحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها ويحرم زوج الرضيع على المرضعة وزوجها اي الرضيع ان كان ذكر يحرم زوجته على زوج مرضعته وان كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعتها وضابطه في هذا البيت الفارسي از جانب شيروده همه خویش شونده واز جانب شیرخوره زوجان وفروع ﴿ ويحل اخت اخيه رضاعاً كما يحل نسباً كماخ من الاب له اخت من امه فحل لاخته من



رقيقاً يشرب اعتبرنا الغلبة فان غلب اللبن اثبتنا الحرمة ف م ﴿ ويعتبر الغالب لو  
 بقاء ﴾ ويعتبر حقيقة اللبن عند الشافعي ولنا ان المغلوب غير موجود حكماً حتى لا  
 يظهر في مقابلة الغالب كما في اليمين م وفيه ان مبني الايمان على العرف والعرف  
 لا يعتبر المغلوب وفي مسئلتنا الحرمة وهي تبني على الحقيقة احتياطاً الا ان يقال  
 ان المغلوب بالماء غير منبت ف م واخلاف بيننا وبين الشافعي في الخلط بالماء فهم  
 من م ﴿ ودواء ﴾ لان اللبن يبقى مقصوداً اذ الدواء لتقوية على الوصول م الى  
 ما لا يصل اليه بنفسه وهذا من المجربات الهداش ﴿ ولبن شاة ﴾ كما في الماء  
 وامرأة اخرى ﴿ لان لكل صار شيئاً واحداً فيجمل الاقل تابعاً للاكثر وقال  
 محمد وزفر بتعلق التحريم بهما وعن ابي حنيفة في هذا روايتان ﴿ ولبن البكر والمينة  
 محرم ﴾ لاطلاق النص ولانه سبب النشو وفي المينة خلاف الشافعي رحمه الله ولنا  
 ان السبب هو شبهة الجزئية وذلك في اللبن لمعنى الانتشار والانبات وهو قائم باللبن  
 وهذه الحرمة تظهر في حق المينة دفناً وتيمماً م فكانت محلاً لها ف ثبتت في حقها  
 ثم تعدى بواسطتها الى غيرها ع قوله تظهر فيتزوج الرجل هذه الصبية في الحال  
 فيل له دفن المينة وتيممها لانها محرمه ام زوجته ف م ﴿ لا الاحتقان ﴾ لان المحرم  
 في الرضاع معنى النشو ولا يوجد ذلك في الاحتقان لان المغذي وصوله من الاعلى م  
 والنشو انما يكون بالتغذي ع وعن محمد انه محرم ﴿ ولبن الرجل ﴾ لانه ليس بلبن  
 على التحقيق لان اللبن انما يتصور ممن يتصور من الولادة م فلو فرض له لبن فهو  
 خارق للعادة لا يبنى عليه الاحكام قوله مما يتصور منه الولادة اي وقتاً ما فلا يرد  
 البكر قبل البلوغ فانه اذا تحقق لها لبن ثبت الحرمة ف م ﴿ والشاة ﴾ لانه لا  
 جزئية بين الادمي والبهائم والحرمة باعتبارها م اي جزئية تؤدي الى اكتساب  
 الاسماء شرعاً كالامية والابوة والاخوة ع فلم يعتبر الشاة ام الصبي ولا ولدها اخاه  
 ف م ﴿ ولو ارضعت غربتها حرمتا ﴾ للجمع بين الام والبنث رضاعاً ﴿ ولا مهر  
 للكبيرة ان لم يطأها ﴾ لجميء الفرق من جهتها ﴿ وللصغيرة نصفه ﴾ لان الفرقه  
 وقعت لا من جهتها والارضاع وان كان فعلاً منها لكن فعلها غير مسقط لحقها كما  
 اذا قتلت مورثها ﴿ ويرجع على الكبيرة ان تعدت الفساد والا لا ﴾ لانها وان  
 اكدت ما كانت على شرف السقوط وذلك كالاتلاف لكنها مسببة فيه اما لا ب  
 الارضاع ليس بافساد النكاح وضعاً وانما ذلك بانفاق الحال او لان فساد النكاح  
 ليس بسبب لالزام المهر بل هو سبب لسقوطه وانما وجب نصف المهر بطريق المتعة  
 واذا كانت مسببة يشترط فيه التعدي كغفر البثر ثم تعدى تحقيق فيها اذا كانت عالمة  
 بالنكاح فاصدة فساد النكاح فان لم تعلم او قصدت دفع الجوع عن الصغيرة فلا  
 تعدي وكذا اذا لم تعلم الفساد لا تكون متعدي م قوله ليس بافساد النكاح اي  
 ليس موضوعاً له بل لترية الرضيع قوله بانفاق الحال بصيرورتهما اما وبنناً تحت  
 رجل ف م قوله ليس بسبب الخ لانه غير متقوم في نفسه قوله سبب لسقوطه لان

ابيه ورضيعاً ثم يدي كاخ واخت لا شارباً  
 لبن شاة وحكم خلط لبنها بماء او دواء  
 ولبن امرأة اخرى او شاة بالغلبة وبطعام  
 الحل م اي خلط لبنها بطعام الحل م كما  
 في لبن رجل م اي اذا نزل للرجل  
 لبن فشر به صبي لا يتعلق به حرمة  
 الرضاع م واحتقان صبي بلبنها وحرمة  
 بلبن البكر والمينة وان ارضعت غربتها  
 حرمتا م اي اذا ارضعت امرأة  
 غربتها حال كون الضريرة رضيعاً حرمتا  
 على الزوج م ولا مهر للكبيرة ان لم  
 توطأ وللرضيعة نصفه ورجع به على  
 المرزعة ان قصدت الفساد والا فلا  
 ومجته رجلان او رجل وامرأتان

ما يفوت به المبدل يقوت به البديل قوله بطريق المتعة والمتعة تحجب بنص الكتاب  
انهاء لعود المعقود عليه اليها سالماً قوله واذا لم تعلم انك واعتبار الجهل هنا لدفع قصد  
الفساد عنها قصداً واما اعتباره لدفع وجوب الضمان وهو حكم شرعي فانما هو في منجته  
فلا بأس به عناية م ش \* ويثبت بما يثبت به المال \* وقال مالك رحمه الله  
ثبتت بشهادة امرأة واحدة ولنا ان فيه ابطال ملك النكاح وابطال الملك لا يثبت  
الا بما يثبت به المال \* قال صاحب الهداية في كتاب الكراهية وعلى هذا ينبغي ان  
يقبل قول الواحدة قبل العقد لعدم زوال الملك ي م

### كتاب الطلاق

\* هو رفع القيد الثابت شرعاً \* خرج القيد الحسي وهو حل الوثاق ي م  
\* بالنكاح \* اخرج العتق ي م \* تطبيقاً واحدة في طهر لا وطء فيه \* ولا  
في الحيض الذي قبله ف \* وتركها حتى تمضي عدتها احسن \* لان العناية رضى  
الله عنهم كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تضي العدة وان  
هذا افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثاً عند كل طهر واحد ولانه ابعد من  
الدائمة واقل ضرراً بالمرأة ولا خلاف لاحد في الكراهة \* قوله لان الصحابة انك  
اخرجه ابن ابي شيبة ف قوله وان عطف على ان الصحابة المحدثون قوله ابعد انك  
لعدم الحاجة الى زوج آخر قوله بالمرأة لعدم بطلان محليتها بالنسبة اليه لان سعة  
حلها نعمة عليها فم قوله في الكراهة اي في عدم الكراهة اي لم يقل احد بكراهته  
واما الحسن ففيه خلاف مالك المحدثون \* وثلاثاً في اطهار حسن وسنن \* وقال  
مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن  
عمر رضى الله عنهما ان السنة ان يستقبل الطهر استقبالاً فيطلقها لكل قرء تطليقة  
ولان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمن تجدد الرغبة  
وهو الطهر والحديث رواه الدارقطني واعله البيهقي بعطاء الخراساني قال اتى بزيادة  
لم يتابع عليها وهو ضعيف لا يقبل ما تفرد به ورد بانه رواه الطبراني فم \* وثلاثاً \*  
وكذا اثنتان \* في طهر او بكلمة \* من عطف الخاص على العام ع روى النسائي  
اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاثاً جميعاً مقام غضبان  
فقال ايلعب بكتاب الله عز وجل وانا بين اظهركم وقال ابن عباس للذي طلق ثلاثاً  
وجاء يسأل عصب ربك فم \* بدعي \* وكان عاصياً وقال الشافعي كل طلاق  
مباح لانه تصرف مشروع يستفاد به الحكم والمشروعية لا تجتمع الحظر واما الطلاق  
في الحيض فالمحرم هو تطويل العدة عليها لا الطلاق ولنا ان الاصل في الطلاق  
هو الحظر لقطع المصالح الدينية والدنيوية والاباحة لحاجة الخلاص ولا حاجة الى الجمع  
بين الثلاث وهي في المفرق على الاطهار ثابتة نظراً الى دليلها والحاجة في نفسها باقية  
فامكن تصوير الدليل عليها والمشروعية في ذاته من حيث انه ازالة الرق لا تناسل

### كتاب الطلاق

\* احسنه طلاقه فقط في طهر  
لا وطء فيه وحسنه وهو السني طلاقه  
لغير الموطوء ولو في حيض والموطوءة  
تفريق الثلاث في اطهار لا وطء فيها

الحظر لمعنى في غيره وهو ما ذكرناه هـ م قوله كل طلاق مباح الاطلاقات لا جناح عليكم ان طلقتم النساء \* الاية وما روى ان عويمر العجلاني لما لا عن امراته قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فهي طالق ثلاثا ولم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه فـ م لكن الاطلاقات متروكة الظاهر لكره الطلاق في الحيض وفي طهر فيه جماع باجماع المأظنين وحديث عويمر حادثة حال ومفاد حديث النسائي المارآ نفأ امر مستمر فيترجع ع قوله واما الطلاق في الحيض وكذا في الطهر الذي فيه جماع لاشتباه وجه العدة انها بالاقرء او بالوضع لاحتمال الحمل قوله وهي اي الحاجة قوله دليلها وهو الاقدام على الطلاق زمان تجدد الرغبة وهو الطهر ولما ورد ان الدليل انما يقوم مقام المدلول في محل يتصور المدلول فيه والحاجة الى الخلاص عن عهدة النكاح في الطهر الثاني والثالث مع ارتقاعه بالطلاق الاول غير متصور قال والحاجة في نفسها باقية عنابه ش اذ قد تقع الحاجة الى التباين الكلي لسوخ الاخلاق المتباينة مع الحاح النفس بالحسن الظاهر فالطريق ان يطلقها واحدة ليحرب النفس على الصبر فان لم يقدر تدارك بالرجعة والا اوقع اخرى كذلك فان قدر ابانها بالثالثة بعد تمرن النفس بالفطام فـ م قوله تصوير الدليل عليها اي وجود الدليل الدال على الحاجة قوله والمشروعية الخ كالصلاة في الارض المفصولة فـ م وغير الموطوءة تطلق للسنة ولو حائضاً \* خلافاً لزرقياساً على الموطوءة ولنا ان المراعي دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق زمن الرغبة والرغبة في غير الموطوءة صادقة لا تنفرد بالحيض ما لم يحصل المقصود واما الموطوءة فتجدد الرغبة فيها عند الطهر \* وفرق على الاشهر فيمن لا تحيض \* لقيامها مقام الميض هـ م اي في حق العدة فكذا في حق التفريق ع وقال محمد لا يطلق الحامل للسنة الا واحدة \* وصح \* أي يجوز \* طلاقين بعد الوطء \* لان الكراهة في ذوات الحيض لتوهم الحمل فيشبه وجه العدة ولا توهم فيمن لا تحيض والرغبة وان تنفرد بالوطء وانما تجدد بعد مدة نحو الشهر لكن تكثر من وجه اخر لرغبته في وطء غير معلق لقراراً عن مؤن الولد فالزمن زمن الرغبة هـ م قوله فيشبه وجه العدة اي انها بالوضع او بالحيض فـ م وطلاق الموطوءة حائضاً بدعى \* للنهي المفهوم من الامر في حديث ابن عمر عناه \* فليراجعها \* لقوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه مر ابنتك فليراجعها وقد طلقها في الحيض وقال بعض المشايخ باستحباب المراجعة والاصح الوجوب عملاً بحقيقة الامر ورفعاً للمعصية بالقدر الممكن برفع اثره وهي العدة ودفعاً لضرر تطويل العدة هـ م والحديث في الصحيحين فـ م \* ويطلقها في طهر ثان \* لان السنة الفصل بين كل طلقين بحضة والفصل هنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تنجز فتكمل واذا تكاملت الثانية فالطهر الذي يليها زمن السنة هـ م وفي الصحيحين قال عليه الصلاة والسلام لعمر مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يمسه فـ م \* ولو قال لموطوءته انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طلاقة \* لان اللام الاختصاص اي الطلاق

ليمن تحيض واشهر في الآيسة والمصغرة والحامل \* فقوله واشهر عطف على اطهار \* وحل طلاقين عقيب الوطء وبدعيه ثلاث او اثنتان بمرة او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطلت فيه او حيض موطوءة ويجب رجعتها في الاصح \* وعند بعض مشايخنا يسقط \* واعلم ان الطلاق ابغض المباحات فلا بد ان يكون بقدر الضرورة فاحسنه واحدة في طهر لا ووطء فيه اما الواحدة فلانها اقل واما في الطهر فلانه ان كان في حال الحيض يمكن ان يكون لفترة الطبع لا لاجل المصلحة واما عدم الوطء لثلاث يكون شبهة العلوق \* فاذا طهرت طلقها ان شاء وان قال لموطوءته انت طالق ثلاثا للسنة بلانية يقع عند كل طهر طلاقة \* لان السني هذا

المختص بالسنة والسنة مطلق ينصرف الى الكامل وهو السني وقتاً وعدداً فان كان  
الايجاب في طهر لاجماع فيه تقع واحدة للحال والا تاخر الوقوع حتى تحيض وتطهر  
فتقع واحدة ف م ﴿ وان نوى ان يقع الثلاث الساعة او عند كل شهر واحدة صحت ﴾  
وقال زفر لا تصح نية الجمع لانه بدعة وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظه لانه سني  
وقوعاً من حيث ان وقوعه بالسنة لا ايقاعاً فلم يثاوله مطلق كلامه وينتظمه عند  
نيته ه واذا صحت نيته للحال فاولى ان تصح عند كل شهر لانه محتمل ان يكون سنياً مطلقاً  
بان يصادف راس كل شهر طهراً لاجماع فيه ي قوله بالسنة اي بالحديث لما روي  
انه عليه الصلاة والسلام قال من طلق امراته الفأبانت بالثلاث كما في شلبي وك  
او انه طلاق ثابت عند اهل السنة خلافاً للروافض وهم اهل البدعة لانهم يقولون  
لا تقع الثلاث دفعة عبد الغفور ش قوله سنياً مطلقاً اي كاملاً يبيانه على ماني الفخمان  
راس الشهر اما ان يكون طهراً فالطلاق سني وقوعاً وايقاعاً او حيفاً فهو سني وقوعاً  
فاذا نوى عند راس كل شهر مع العلم بان راسه قد يكون حيفاً فقد نوى الام  
من السني وقوعاً وايقاعاً معاً او احدهما ه م قوله عند راس كل شهر مفعول نوى  
لا ظرفه ع ﴿ ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ﴾ الاهلية والمحلية وولاية شرعية  
فوجب القول بنفاذه م ﴿ ولو مكراً ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يقع طلاق  
المكره وانما انه قصد ايقاع الطلاق في متكرهه في حال اهليته فلا يعرى عن قضيته  
دفعاً لحاجته اعتباراً بالطائع وهذا لانه عرف الشرين واحتار اهونهما وهذا اية  
القصد والاختيار الا انه غير راض بحكمه وذلك غير محفل به كالمنازل ه قوله لحاجته  
وهي الخلاص عن القتل ش قوله آية القصد غير انه محمول على اختياره لذلك ولا  
تأثير له في نفي الحكم وفي حديث حذيفة وابيه حين حلفهما المشركون فقال عليه  
الصلاة والسلام نفي لهم بهدمهم ونستعين الله عليهم فبين ان اليهين طوعاً وكرهاً  
سواء وحديث رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه من باب المقتضى ولا  
عموم له وقد اريد به حكم الآخرة بالاجماع فلا اريد به حكم الدنيا ايضاً ليعم قوله  
غير محفل به بخلاف البيع فان عدم الرضا يخل به ف م ﴿ وسكران ﴾ وقال الشافعي  
في قول له لا يقع طلاق السكران ولنا انه جعل عقله باقياً حكماً زجر الله واخرس  
بإشارته ﴿ لقيامها مقام العبارة دفعاً للحاجة ﴾ وعبداء ﴿ لان ملك النكاح من  
خصائص الادمية والعبد باق على الحرية في خصائصها ف م ﴿ لا طلاق الصبي  
والمجنون ﴾ لان الاهلية بالعقل المميز وهما عديمان ﴿ والنائم ﴾ لعدم الاختيار  
﴿ والسيد على امرأة عبده ﴾ لحديث ابن ماحه مرفوعاً انما الطلاق لمن اخذ بالساق  
وفيه ابن لميعة وهو ضعيف ورواه الدارقطني عن غيره ايضاً ولا استحالة وقوعه بدون  
ملك النكاح ولا ملك للعولي م ﴿ واعتباره بالنساء ﴾ وقال الشافعي رحمه الله  
يعتبر بحال الرجال ﴿ فطلاق الحرة ثلاث والامة اثنتان ﴾ قال عليه الصلاة والسلام  
طلاق الامة اثنتان قال، الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند اهل العلم من

﴿ وان نوى النكل الساعة صحت ﴾ اي النية حتى يقع الثلاث في الحال  
خلافاً لزفر لانه يدعي وهو ضد  
السنني وعندنا الثلاث دفعة سني  
الوقوع اي وقوعها مذهب اهل السنة  
وعند الروافض لم يقع تمسكاً بقوله تعالى  
الطلاق مرتان الآية فالثلاث لا يقع  
الا ثلاث مرات ﴿ ويقع طلاق كل  
زوج عاقل بالغ حر او عبد ولو سكران  
طائع او مكراً او اخرس بإشارته  
المفهومة ﴾ اي ولو كان الزوج سكران  
خلافاً للشافعي ﴿ لا طلاق صبي  
والمجنون ونائم وسيد على زوجة عبده  
وطلاق الحرة والامة ثلاثة واثنتان ﴾  
اي طلاق الحرة ثلاثة وطلاق الامة  
اثنتان ﴿ ولو زوجها خلافاً ﴾ فان  
اعتبار الطلاق عندنا بالنساء وعند  
الشافعي بالرجال فاذا كان زوج الامة  
حرّاً فالطلاق عندنا اثنتان وعنده  
ثلاثة وان كان زوج الحرة عبداً  
فالطلاق عندنا ثلاث وعنده اثنتان

اصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام وغيرهم اه وهذا مما يصح الحديث ف م

### باب طلاق الصريح

هو كانت طالق ومطلقة وطلقتك وتقع واحدة رجعية لان هذه الالفاظ لغلبة استعمالها في الطلاق صريح فيه وانه يعقب الرجعة بالص م وهو وبولتهن احق بردهن \* للاجماع على ان المراد بالبعولة المطلقون صريحا ف م \* وان نوى الاكثر وقال الشافعي رحمه الله يقع مانوى م ولنا انه نوى مالا يمتثل لمظه لان انت طالق مثلاً اخبار بصدق ان كان مطابقاً والا يكذب واما الوقوع من الزوج فلا يقتضيه لغة وانما يثبت بالشرع اقتضاء كيلا يكون كاذباً والمقتضى لا مهموم له لان ثبته ضروري وقد اندفعت الضرورة بواحدة ي م \* او الابانة \* لانه قصد تغير ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه م كما في حرمان القتال عن الميراث قوله ما علقه الخ اي اية واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكنهن بمعروف او سرحوهن \* والاجماع على ذلك ف م \* او لم ينو شيئاً \* لانه صريح فلا يحتاج الى النية ولو قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً يقع واحدة \* في الفصول الثلاثة اما الاول فلان المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال رجل عدل اي عادل نصار كقوله انت طالق واما الاخيران فلان بذكر النعت وحده يقع فمع المصدر المؤكد نوى رجعية بلانية \* لانه صريح \* او نوى واحدة او اثنتين \* لان معنى التوحد مراعي في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية او الجنسية والمثنى بمزول منها الا اذا كانت امة لان الثنتين جنس طلاقها فتصح نيتهما وان نوى ثلاثاً ثلاثاً \* لان المصدر اسم الجنس كسائر اسماء الاجناس فيتناول الادنى مع الكل ولا تصح نية الثنتين لانه عدد محض \* وان اضاف الطلاق الى جملتها \* كانت طالق \* او الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد والفرج والوجه \* قال تعالى فخرير رقبة وقال تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وقال عليه الصلاة والسلام لعن الله الفروج على السروج ويقال فلان راس القوم ووجه العرب وهلك روحه بمعنى نفسه واما الجسد والبدن فظاهر ومنه الدم في رواية يقال دمه هدر ومنه النفس وهو ظاهر م قوله الجسد والبدن الاطراف داخلية في الجسد دون البدن در اراد بالاطراف اليدين والرجلين والراس امين قوله اعناقهم لم يرد به حقيقتها حيث لم يقل خاضعة عناية م وحديث الفروج غريب جداً قوله فلان راس القوم الخ الاستعارة الحقيقية حيث شبه الرجل بالراس لكونه يجمع الحواس وبالوجه لظهوره ف م \* او الى جزء شائع منها كنصفها او ثلثها تطلق \* اما في الوجه وما قبله فلانه اضيف الى محله واما في الجزء الشائع فلانه محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره فكذا للطلاق الا انه لا تجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل م قوله لانه اضيف الى محله لانه عبارة عن كلها بخلاف نحو اليد كما باقي ع \* والى اليد

### باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى ضده \* اي ضد الواحدة الرجعية وهو الواحدة البائنة او اكثر من الواحدة ولفظ المختصر ويقع بهار رجعية ابدا اي سواء لم ينو او نوى واحدة رجعية او بائنة او اكثر من الواحدة \* او لم ينو شيئاً وفي انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئاً او نوى واحدة او اثنتين فان نوى ثلاثاً ثلاثاً \* هذا في الحرية اما في الامة فتشأن بمنزلة الثلاث في الحرية وقد ذكر في اصول الفقه ان لفظ المصدر واحد لا يدل على الصدد فالثلاث واحد اعتباري من حيث انه مجموع فصيح نيته وان لم ينو يقع الواحد الحقيقي اما الاثنان في الحرية فعدد محض لا دلالة للنظر المفرد عليه \* وبإضافة الطلاق الى كلها او الى ما يعبر به عن الكل كانت طالق او راسك او رقبتك او عنقك او روحك او بدئك او جسدك او وجهك او فرجك او الى جزء شائع كنصفك او ثلثك يقع والى يدها

والرجل والدير لا ﴿١﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله يقع ولنا ان محل الطلاق ما يكون فيه القيد لانه ينبي عنه ولا قيد في اليد ولذا لا تصح اضافة النكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لاضافة النكاح اليه عندنا هم قوله ولا قيد في اليد لان المنع خطاب وهو لا يتعلق بالاجزاء الخارجية لانه مكلف وان لم يكن له يد والوقوف باضافته الى الراس لانه عبارة عن الكل لا لنفسه فم حتى لو قال الراس منك طالق لا تطلق ولو ان قوماً يعبرون باليد عن البدن يقع الطلاق باضافتهم الى اليد كذا في المبسوط لكم ﴿٢﴾ ونصف التطليقة او ثلثها طلاقة ﴿٣﴾ لعدم التجزي وثلثة انصاف تطليقتين ثلاث ﴿٤﴾ لان نصف تطليقتين تطليقة وبالجمع بين ثلاثة انصاف تكون ثلاث تطليقات ضرورة ﴿٥﴾ ومن واحدة او ما بين واحدة ﴿٦﴾ مجموعها بمعنى من عرفاع ﴿٧﴾ الى اثنين واحدة ﴿٨﴾ لان الغاية لا تدخل في المبدأ فالغيت الغايتان وتقع الواحدة بطالقي فم ﴿٩﴾ والى ثلاث ثنتان ﴿١٠﴾ لانه لا وجود لثان بلا وجود اول فتحتقت الضرورة في ادخال الغاية الاولى لدخلت ولا ضرورة في وجود الاخير فلا تدخل فم وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاثة وقال زفر رحمه الله لا يقع في الاولى شيء وفي الثانية واحدة ﴿١١﴾ وواحدة في ثنتين واحدة ﴿١٢﴾ وقال زفر رحمه الله تقع ثنتان ﴿١٣﴾ ان لم ينو ﴿١٤﴾ لانه نص في الضرب ع ﴿١٥﴾ او نوى الضرب ﴿١٦﴾ لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في عدد المضروب ﴿١٧﴾ وان نوى واحدة وثنتين فثلاث ﴿١٨﴾ باستعارة في اللو لان الواو للجمع والظرف يجمع الى المظروف ﴿١٩﴾ وثنتين في ثنتين ثنتان ﴿٢٠﴾ وقال زفر رحمه الله يقع الثلاث ﴿٢١﴾ من هنا الى الشام واحدة رجعية ﴿٢٢﴾ وقال زفر رحمه الله بائة ولما انه وصف بالقصر لانه متى وقع وقع في الاماكن كلها ثم هو لا يقبل القصر حقيقة فالمراد قصر حكمه بكونه رجعياً وطوله بالبائن ولانه مده الى المكان وهو لا يحتمل ذلك اصلاً فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة فلا ينونة فم ﴿٢٣﴾ وبمكة وفي مكة وفي الدار تمييز ﴿٢٤﴾ لان الطلاق لا يقتضص بمكان دون مكان ﴿٢٥﴾ واذا دخلت مكة تعليق ﴿٢٦﴾ لان التعليق اناطة وجود معدوم على وجود معدوم آخر على خطر الوجود حتى اذا وجد الاخر وجد ذاك ع والزمان والافعال صالحان لذلك لانهما معدومان في الحال بخلاف المكان لانه عين ثابت في الحال فم

### فصل

﴿١﴾ انت طالق غداً او في غد تطلق عند الصبح ﴿٢﴾ لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزء منه ولو نوى آخر النهار صدق دبائنه لانه نوى التخصيص في العموم وهو يحتمله وكان خلاف الظاهر قوله في جميع الغد لان جميعه هو المسى بالغد وقوله نوى التخصيص تنزيلاً للاجزاء منزلة الانفراد فم ﴿٣﴾ ونية المعصر تصح في الثاني ﴿٤﴾ قضاء خلافاً لابي يوسف ومحمد رحمهما الله وله ان

او رجلها لا وكذا الظهر والبطن وهو الاظهر ﴿٥﴾ لانه لا يعبر بهما عن الكل وعند البعض يقع ﴿٦﴾ ونصف طلاقة او ثلثها او من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين واحدة ﴿٧﴾ فقوله واحدة مبتداه خبره بنصف طلاقة ﴿٨﴾ وفي من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث اثنتان وبثلاثة انصاف طلقتين ثلاث وبثلاثة انصاف طلاقة طلقان وقيل ثلاث ﴿٩﴾ وجه الاول ان ثلاث انصاف طلاقة يكون طلاقة ونصفها فينكامل النصف فحصل طلاقان وجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلاث ﴿١٠﴾ وفي انت طالق واحدة في ثنتين واحدة نوى الضرب اولاً ﴿١١﴾ قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب ﴿١٢﴾ وان نوى واحدة وثنتين فثلاث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين ﴿١٣﴾ اي اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثنتين يقع واحدة كما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة وثنتين يقع واحدة ﴿١٤﴾ وان نوى مع ثنتين فثلاث وثنتين في ثنتين ونوى الضرب ثنتان وفي من هنا الى الشام واحدة رجعية ونحو الطلاق في بمكة او في مكة او في الدار ﴿١٥﴾ اي اذا قال انت طالق بمكة او في مكة فهو تمييز ﴿١٦﴾ وعلق في ان دخلت مكة او في دخولك الدار ويقع عند الفجر في انت طالق غداً او في غد وبمع نية المعصر في الثاني فقط ﴿١٧﴾

فانه اذا قال انت طالق غدا يقتضي ١٩٢ \* ان تكون موصوفة بالطلاق في كل الغد فيقع عند الفجر ولا يصح نية العصر

كما اذا قلت صمت السنة يدل على انه صام كلها بخلاف صمت في السنة وفي قوله انت طالق في غد يقتضي وقوع الطلاق في جزء من الغد وليس جزء منه اولى من الجزء الاخر فيقع عند الفجر لثلاثين ترجيح من غير مرجح اما اذنوى جزء معيناً صح بنيه وعندها اولها في اليوم غداً او غدا اليوم اي ان قال انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم وان قال انت طالق غدا اليوم يقع في الغد ولغا انت طالق قبل ان تزوجك وانت طالق امس لم نكحها اليوم ويقع الان فحين نكح قبل امس اي ان قال انت طالق امس لامرأة نكحها قبل امس يقع في الحال اذ لا قدرة له على الايقاع في الزمان الماضي وفي انت كذا ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت يقع في الحال وفي ان لم اطلقك اخر عمره واذا ما بلانية مثل ان عند ابي حنيفة وعندها كفى ومع نية الوقت او الشرط فكتبتة فهذا ابناء على ان اذا عند ابي حنيفة مشترك بين الشرط والظرف وعندها حقيقة في الظرف وقد تجوز للشرط بطريق المجاز ف قوله اذا لم اطلقك يكون بمعنى متى لم اطلقك كما اذا قال طلقتي نفسك ان شئت فانه بمعنى متى شئت وعند ابي حنيفة لما كانت مشتركة بين المعينين ففي قولنا اذا لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع في الشك واما مسألة المشيئة فان الطلاق اتملى بمشيئها

كلمة في للظرف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب وتعين اجزءه الاولى لعدم المزاحم فاذا عين آخر النهار كان التعيين القصدى اولى من الضروري وهذا نظير ما اذا قال والله لا صوم في عمري ونظير لا صوم في عمري وفي اليوم غداً وغداً اليوم يعتبر الاول لان اليوم للتعيز والغد للاضافة والمنجز لا يحمل الاضافة والمضاف لا يتجزأ لما فيه من ابطال الاضافة فلغا اللفظ الثاني في الفصلين \* انت طالق قبل ان تزوجك او امس ونكحها اليوم لغو \* لانه اسند الى حالة معهودة منافية للملكية الطلاق ولانه يمكن تصحيحه اخباراً عن عدم النكاح او كونها مطلقة بتطليق غيره من الازواج \* م قوله اخباراً الخ اي طالق قبل امس عن قيد النكاح اذ لم نكح بعد ف م \* وان نكحها قبل امس وقع الآن \* لانه ما اسنده الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخباراً عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بتطليق غيره من الازواج فتعين انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال \* م قوله ولا يمكن الخ لان الفرض ان النكاح كان قبل امس فلا بد من علم ما يزيله من جهة ولم يعلم ع \* انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك وكنت ظلمت \* لانه اضاف الطلاق الى زمن خال عن التطبيق وقد وجد حيث سكت وهذا لان كلمة متى ومتى ما صريح في الوقت وكلمة ما للوقت قال تعالى ما دمت حياً \* اي وقت الحياة \* وفي ان لم اطلقك او اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا حتى يموت احدهما \* في الفصول الثلاثة لازم لعدم لا يتحقق الا باليأس عن الحياة وهو الشرط وموتها بمنزلة موته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تطلق في اذا حين سكت وله ان اذا يستعمل شرطاً وظرفاً فان اريد به الشرط لا تطلق في الحال او الظرف تطلق في الحال فلا تطلق بالشك \* م واما ما يأتي في باب المشيئة من قوله انت طالق اذا شئت فلانه على ما في ف. علق طلاقها بمشيئتها او اضافه الى زمن مشيئتها وعلى كل اذا شئت وقع معلقاً كان او مضاعفاً فالتشديد لا يختلف حتى يورث الشك بخلاف مسئلتنا لان الامر مختلف فالوقوع اما بمجرد السكوت على الظرفية او في آخر العمر على الشرطية فوقع الشك ع \* انت طالق ما لم اطلقك انت طالق \* قاله موصولاً \* طلقك هذه الطلقة \* والقياس ان يقع المضاف ايضاً وهو قول زفر رحمه الله لوجود زمان لم يطلقها فيه وهو زمان قوله انت طالق قبل فراغه منه فيقعان ان كانت مدخولاً بها وجه الاستحسان ان زمان البر مستثنى من الجمين بدلالة الحال لان البر هو المقصود وهذا كمن حلف لا يسكن هذه الدار فاستغل بالنقلة من ساعته \* انت كذا يوم اتزوجك فتكحها ليلاً حنت بخلاف الامر باليد \* لان اليوم لبياض النهار ان قارن فعلاً ممتداً كالصوم والامر باليد ولطلق الوقت ان قارن فعلاً غير ممتد كالطلاق \* م قوله فعلاً ممتداً وهو ما تضرب له المدة معياراً وغير الممتد ما تضرب له ظرفاً \* والمختبر في القرآن انما هو العاقل في اليوم لا معموله بالاضافة الهداد \* انا منك طالق لغو ونوى وتبين في البائن \* كانا منك بائن

فان كان اذ يعني ان انقطع تصاقه بمشيئتها بانقضاء المجلس فان كان بمعنى متى لم ينقطع فلا ينقطع بالشك \* وفي ما لم ( والحرام )



اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة ﴿ اذا قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة ومن قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحدة ﴾ واليوم للنهار مع فعل ممتد والوقت المطلق مع فصل لا يمتد فعند الشرط ليلاً لا يتخير في امرك بيدك يوم يقدم زيد وتطلق في يوم تزوجك انت طالق ﴿ اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل ممتد يراد به النهار وان قرن بفعل غير ممتد يراد به الوقت وذلك لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معياراً له كقولنا صمت السنة بخلاف قولنا صمت في السنة فان كان الفعل ممتداً كالامر باليد كان المعيار ممتداً فيراد باليوم الوقت واعلم انه قد وقع خبط واضطراب في ان المعتبر في الامتداد وعدمه الفعل الذي تعلق به اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم فالمدكور في الهداية في هذا الفصل ان اليوم يحمل على الوقت اذا قرن بفعل لا يمتد والطلاق من هذا القليل ﴿ ١٩٣ ﴾ فينظم الليل والنهار فهذا دليل على ان المعتبر

الفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم اتزوجك انت طالق والمذكور في ايمان الهداية انه اذا قال يوم اكلم فلانا فانت طالق يتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد فهذا يدل على ان المعتبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت هذا فان كان كل واحد منها غير ممتد كقوله انت طالق يوم يقدم زيد يراد باليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد منها ممتداً نحو امرك بيدك يوم اسكن هذه الدار يراد باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي اضيف اليه اليوم ممتداً نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار او بالعكس نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحاً لجانب الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد ايقاع الطلاق ولا يقال ان كون المرأة طالقاً ممتد لان الطلاق

﴿ والحرام ﴾ كانا عليك حرام ان نوى وقال الشافعي رحمه الله يقع في الوجه الاول ايضاً ان نوى ولنا ان الطلاق لرفع القيد وهو فيها لا فيه بخلاف الابانة لانها لازالة الرصلة وهي مشتركة وكذا التحريم لازالة الحل وهو مشترك بينهما فتضافان اليهما ﴿ انت طالق واحدة اولاً او مع موتي او مع موتك لغو ﴾ وقال محمد رحمه الله تقع الرجعية في الاولى ولما ان العدد لما قرن بالوصف كان الوقوع بذكر العدد فلو قال لغير الموطوءة انت طالق ثلاثاً تطلق ثلاثاً واذا كان كذلك فالشك داخل في اصل الايقاع فلا يقع شيء واما في قوله او مع موتي ائخذ لانه اضاف الطلاق الى حالة منافية له ﴿ ولو ملكها او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد فلا اشتراها وطلقها لم يقع ﴾ اما ملكها اياه فلا اجتماع للملكية والمملوكية واما ملكه اياها فلان ملك النكاح ضروري ولا ضرورة مع ملك اليمين م وقوله ضروري ثبت لاجابة بقاء النسل ف م وانما كان ضرورياً لان الحرية لا تملك عبد الفقورش الدليل قاصر عن اثبات تمام الدعوى لشمولها للضرورة الكائنة في نكاح الجارية والدليل لا يتعرض لها فلو علل بان في النكاح ابتداءً لها واذا لا لا يكشف عورتها وجعلها تحت جبر او اذلال النفس غير ماذون نعم واثبت تمام الدعوى ع قوله ولا ضرورة ائخذ لثبوت الحل الاقوى فيرفع الحل الاضعف الضروري ف م قوله الاقوى لان سببه اقوى وهو ملك الرقبة ع ﴿ انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق فله الرجعة ﴾ لانه علق الطلاق بالاعتاق فيوجد الطلاق بعده فصادفها حرة فلا تغلظ حرمتها بالثنتين تم كلمة مع قد تجيء للتأخر كما في فان مع العسر يسراً \* فيحمل عليه م م وانما كان تعليقاً لانه وصل الطلاق بالعتق فهو اما اتصال الشرط بالمشروط او اتصال العلة بالمعلول او اتصالها بالشرط او العلة والاتصال الاخير منتف لان الزوج لم يذكر شيئاً ثالثاً وكذا الثاني لعدم العلية والمعلولية فتعين الاول واستحال تعليق العتق

( ٢٥ ) ( كشف الحقائق ) اذا وقع فكون المرأة طالقاً امر مستتر فلا فائدة في تعليق اليوم به فيكون اليوم متعلقاً بايقاع الطلاق لا يكون المرأة طالقاً واعلم ان المراد بالامتداد امتداد يمكن ان يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار ﴿ وراجع في انت طالق ثنتان مع عتق سيدك لك لو اعتقت ﴾ رجل تزوج امة غيره فقال لها انت طالق ثنتين مع اعتاق مولاك اياك واعتقها المولى فطلقت ثنتين فالزوج يملك الرجعة لان اعتاق المولى شرط للتطبيق فيكون مقدماً عليه فالعتق يكون مقدماً على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة فيصير طلاقها ثلاثاً فيملك الرجعة فان قيل كلمة مع للقران قلنا جاءت للتأخير نحو مع العسر يسراً

وعند مجيء غدير بعد تعليق عتقها وتعليق الجيئة لا خلافاً لحمد يعني قال المولى اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ثنتين نجاء الغد فوق العتق والطلاق ولا يملك الرجعة لان وقوع العتق مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق فاعتبر التقدم والتاخر بالرتبة وعند محمد يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعاً لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهي امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات فيكون في وقوعه بطوة وأخر وتعتد كالحرة بالاتفاق اخذاً بالاحتياط ويقع بانامتك بائن او عليك حرام ان نوى لا بانا منك طالق وان نوى وانت طالق واحدة اولاً او مع موقى او مع موتك لا ولا طلاق بعد ما ملك احدهما صاحبه او شقصه لانه وقع الفرقة بينهما بملك الرقة والطلاق يستدعى قيام النكاح وبانت طالق هكذا يشير بالاصبع بقع بعدده اي بعدد الاصبع والاصبع يذكر ويؤنث وتعتبر المنشورة ولو اشار بظهرها فالمضمومة لانه اذا اشير بالاصابع المنشورة فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب المخاطب واذا عقد بالاصابع يكون بطن الكف في جانب العاقد وبانت طالق بائن او انت طالق اشد الطلاق او الخش او اخبته او طلاق الشيطان او البدعة او كالجيل او كالف

بالطلاق لان المولى لا يرضى بزوال ملكه ك م ولو تعلق عتقها وطلقتها بجيء الغد نجاء لا لعدم تعليق طلاقها باعتاقها وقال محمد رحمه الله الرجعة وعدتها ثلاث حيض احتياطاً انت طالق هكذا وأشار بثلاث اصابع فهي ثلاث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عادة اذا اقترنت بالعدد المبهم انت طالق بائن او البتة وفي الهداية واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائناً مثل ان تقول انت طالق بائن او البتة وقال الشافعي رحمه الله يقع رجعي في الموطوء لان الطلاق شرع معقباً للرجعة فوصفه للبينونة خلاف المشروع فيلغو ولنا انه وصفه بما يحتمله لفظه الخ اه م فذكر خلاف الامام الشافعي رحمه الله بعد الاصل الممهد بقوله واذا وصف الخ دليل على ان خلافه ثابت في جميع ما يدخل في هذا الاصل من نحو الخش الطلاق الخ قوله فوصفه بالبينونة الخ قلنا اعتبار كلام العاقل ايضاً ثابت شرعاً لاية علمه البيان فاهداره خلاف المشروع ولما تعارضت الجهتان نظرنا الى اصل لفظه طالق وهو محتمل للبينونة كما نوره المصنف بقوله الا ترى فقلنا به ع قوله فيلغو كسلام من عليه سجود السهو بنية القطع ف او الخش الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او كالجيل وقال ابو يوسف رحمه الله يقع الرجعي في كالجيل او اشد الطلاق او كالف او ملأ البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة فهي واحدة بائنة ان لم ينو ثلاثاً اما في قوله انت طالق بائن او البتة فلانه وصف الطلاق بما يحتمله لفظه لحصول البينونة به في الحال في غير الموطوء وبعد العدة في الموطوء وفيه انه لو احتمل لصحت نيته واللازم باطل كما مر في باب الطلاق الصريح ف م ويمكن الجواب بمنع الملازمة لان انت طالق يحتمل رفع القيد ولذا لو تلفظ به صريحاً يصدق قضاء كما في الدر المختار مع انه لا تصح نيته واما في قوله الخش الطلاق فلان وصفه بهذا الوصف انما هو باعتبار اثره وهو البينونة الحالية م فانه الخش مما يثبت البينونة الموجلة وهو الرجعي ف م واما في قوله طلاق الشيطان او البدعة فلان الرجعي سنة فيكون البدعة وطلاق الشيطان بائناً واما في قوله كالجيل فلان التشبيه يوجب الزيادة لا محالة وذلك باثبات زيادة الوصف واما في قوله اشد الطلاق فلان الرجعي يحتمل الانتقاض لا البائن فهو الشديد واما في قوله كالف او ملأ البيت فلانه قد يراد بهذا التشبيه في القوة يقال هو الف رجل ويراد به القوة وقد يراد به العدد فيصح نية الامرين ويثبت اقلها عند عدمها وكذا البيت قد يملؤه شيء لعظمته او لكثرة فاي ذلك نوى صححت نيته وعند انعدام النية ثبت الاقل واما في قوله تطلقه شديدة فلان ما لا يمكن تداركه يشند عليه وهو البائن واما في قوله طويلة او عريضة فلان ما يصعب تداركه يقال لهذا الامر طول وعرض م وقوله ان لم ينو ثلاثاً فان نوى ثلاثاً فتلا ثلاث لما مر في اول باب ايقاع الطلاق ز يلعي والذي مر ثم هو قوله ان اللفظ مفرد فلا بد من مراعاته غير ان الفرد نوعان فرد حقيقي وهو ادنى الجنس وفرد حكمي وهو جميع الجنس فايها

البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة بلا نية ثلاث واحدة بائنة وثلاث قوله بلا نية ثلاث يشمل (نوى)

نوى صحت نيته لان اللفظ يحتمله اه ع

### ﴿ فصل في الطلاق قبل الدخول ﴾

﴿ طلق غير الموطوءة ثلاثاً وقعن ﴾ لان الواقع مصدر محذوف لان معناه طلاقاً ثلاثاً على ما بينا فلم يكن قوله انت طالق ايقاعاً على حدة ﴿ وان فرق بانث بواحدة ﴾ لان الثانية تصادفها وهي مبانة ﴿ ولو ماتت بعد الايقاع قبل العدد لغا ﴾ لان الايقاع انما هو بالعدد ﴿ ولو قال انت طالق واحدة وواحدة ﴾ وانما تقع واحدة لانها بانث بالاولى ﴿ او قبل واحدة او بعدها واحدة تقع واحدة وفي بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها ثنتان ﴾ اعلم ان الظرف ان دخل بين الشئين فان قرن بهاء الكناية كان صفة للمذكور اخراً كجاء في زيد بعده عمرو والا فهو صفة للمذكور او لا كجاء في زيد قبل عمرو وايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لان الاستناد ليس في وسعه فالقبلي في انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فتبين بالاولى فلا تقع الثانية والبعدي في بعدها واحدة صفة للاخيرة فحصلت الابانة بالاولى والبعدي في بعد واحدة صفة للاولى فاقتضي ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الواحدة قبل هذه فيقرنان والقبلي في قبلها واحدة صفة للثانية لاتصالها بهاء الكناية فاقتضي ايقاعها في الماضي وايقاع الاول في الحال غير ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ايضاً فيقرنا \* وكلمة مع في مع واحدة او معها للقران ه م والاصل انه متى وقع بالاول لغا الثاني او بالثاني اقترنا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال در مختار او نقول ان المنصوبة واقعة دائماً فان ثبتت قبلية الجروزة او المرفوعة وقعتا ايضاً والا فلا والمعية كالقبلي ع ﴿ ان دخلت فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت تقع واحدة ﴾ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تقع ثنتان وله ان الواو المطلق الجمع يحتمل القران والترتيب فعلى الاول تقع ثنتان وعلى الثاني واحدة كما لو نجز بهذه اللفظة فلا يقع الزائد بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لوجود ما يغير صدر الكلام فيتوقف عليه فيتعلقن جميعاً فيقعن كما علقن ﴿ وان اخر الشرط فثنتان ﴾

### ﴿ باب الكنايات ﴾

﴿ لا تطلق بها الابنية او دلالة الحال ﴾ لانها لم توضع للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين او دلالة ه واعلم ان الحالات ثلاث رضا وغضب ومذاكرة والكنايات ثلاث ما يصلح الرد او للسب او لا ولا فالاول نحو اخرجني اذهبي قومي نقضي تحمري انتقلي اغربي والثاني نحو خلية برية حرام بائن بنة بثلة والثالث نحو اعتدى استبرئي رحمك انت واحدة انت حرة امرك بيدك اختاري سرحتك فارفتك في الرضا ثتوقف الاقسام الثلاثة على النية للاحتمال والقول له يمينه في عدم النية وفي الغضب توقف الاولان فان نوى وقع والا لا وفي مذاكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالاخيرين وان لم ينو لان مع الدلالة لا يصدق في نفي النية لانها اقوى

ما اذا لم ينو عدداً او نوى واحدة او ثنتين وهذا في الحرة اما في الامة فثنتان بمنزلة الثلاث في الحرة ﴿ ومن طلقها ثلاثاً قبل الوطء وقعن فان فرق بانث بالاولى ولم يقع الثانية ﴾ في انت طالق واحدة وواحدة يقع واحدة ويقع بعدد قرن بالطلاق لا به فيلغو انت طالق لو ماتت قبل ذكر العسد ﴿ وبانت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان ﴾ اما في قبلها وبعدها فلان الواحدة الاولى وهي التي يوقعها في الحال وصفت بالبعدي فاقترض وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا قدرة له على الايقاع في الزمان الماضي فيقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية مقارنتين اي في الوجود وكلها لقيام المحلية بعد وقوع الاول واما في مع ومعها فظاهر ﴿ وفي الموطوءة ثنتان في كلها وبانت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت وواحدة لو قدم شرطه ﴾ اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فعند الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوءة لان الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاول فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عند ابي حنيفة واما عندها يقع ثنتان وتحقيقه في اصول الفقه في معاني الحروف ﴿ وكنايته ما لم يوضع له واحتمله وغيره فلا تطلق الابنية او دلالة الحال ومنها اعتدى

لظهورها وبعطون النية ولذا تقبل بيتها على الدلالة لا على النية در مختار دم ﴿فتطلق واحدة رجعية في اعتدى﴾ نَعَمْ اللهُ او عدة الطلاق ﴿واستبرئي رحمك﴾ لا طلقك اولئك طالق ﴿وانت واحدة﴾ عتدي او طلقة واحدة لان انت طالق مقتضى في الاولين ومضمرة في الثالث ف م ولا معتبر باعراب واحدة عند عامة المشايخ وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب م م واغواص لا يلتزمون التكلم العربي على وجه الاعراب بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم ف م ﴿وفي غيرها بائنة﴾ وقال الشافعي رحمه الله يقع الرجعي ولنا ان تصرف الابانة صدر عن اهلها في محلها ولا خفاء فيها وعن ولاية شرعية والدليل على اثبات ولاية هذا التصرف حاجته اليها لئلا ينسد عليه باب التدارك ولا يقع في عهدها بالراجعة من غير قصد م م قوله ان تصرف الابانة صدر الخ وكل تصرف صدر على هذه الكيفية وجب القول بنفاذه كما هو المعهود في الشرع قوله اليها اي الى الولاية الشرعية على هذه الصفة قوله لئلا ينسد الخ لانه لو لم يكن له الابانة بهذه الصفة فاما ان يطلقها ثلاثا وهو مع كونه حراما سد عليه باب التدارك بالتزويج او رجعيًا فربما يرى الرجعة مصلحة فيراجعها فيبدو لها فيطلقها ثانية وتالكا او يقع الرجوع بلا قصد بان نُقِلَ به بشهوة وهو يريد فراقها فيطلقها ثانية وثالثا ف م قوله في عهدها اي فرطها عني ﴿وان نوى الفنتين﴾ لانه عدد محض خلافا لفر رحمه الله ﴿وتصح نية الثلاث﴾ للنوع الينونة الى نوعين ﴿وهي بائن بنة بنة حرام خلية برة حبل على غاربك﴾ الحقي باهلك وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك امرك بيدك اختاري انت حرة تقني تحمري استبرئي اغربي اخرجي اذهبي قومي ابني الا زواج ﴿فالينونة اما عن وصلة النكاح او عن المعاصي او عن الخيرات والبنة والبطل القطع عن النكاح او عن الخيرات او الاقارب والحرام الممنوع فيحتمل ما يحتمله البت والخلو ومثله البراءة عن النكاح او عن الخيرات والحبل على غاربها وهي ما بين السنام والعنق يني عن التحلية فهو بمعنى خلية الحقي باهلك لاني طلقتك او سيري بسيرتهم وهبتك لاهلك بالطلاق او عفوت عنك لاجلهم ي م سرحتك عن قيد النكاح بالطلاق او في امر البيت فارقتك عن نفسي بالطلاق او عن اهلك واصحابك ع امرك بيدك اي امر طلاقك فيكون نفو يضاً او امر البيت اختاري نفسك بالطلاق او امر آخر وهذا ايضا نفو يض انت حرة عن حقيقة الرق او عن قيد النكاح تقني تحمري استبرئي عني لاني طلقتك او عن الاجانب اغربي لاني طلقتك او لزيارة اهلك اخرجي اذهبي قومي مثل اغربي ابني الا زواج لاني طلقتك او الا زواج من النساء ي م ﴿ولو قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبما بقي حيضا صدق﴾ لانه نوى حقيقة كلامه ولان العادة امرها بالاعتداد بعد الطلاق فالظاهر شاهد له ﴿وان لم ينو بما بقي شيئا فهي ثلاث﴾ لانه لما نوى بالاولى الطلاق فالحال حال مذاكرة للطلاق ﴿وتطلق بلسن لي بامراة ولست لك بزواج ان نوى طلاقا﴾ لانه صالح لانكار النكاح فلا يكون طلاقا ولا

واستبرئي رحمك وانت واحدة وبها يقع واحدة رجعية ويباقها كانت بائن بنة بنة حرام حبل على غاربك الحقي باهلك وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك امرك بيدك انت حرة تقني تحمري استبرئي اغربي اخرجي اذهبي قومي ابني الا زواج يقع واحدة بائنة ان نواها او الفنتين وثلاث ان نواه وفي اعتدى ثلاث مرات لو نوى بالاول طلاقا وبغيره حيضا صدق وان لم ينو بغيره شيئا فثلاث وعبرة

بنة حرام بائن يصلح سباً ونحو اعتدى واستبرئ رحمك انت واحدة انت حرة اختاري امرك ييدك مرحلتك فارقتك لا يحتمل الرد والسب في حالة الرضا يتوقف الكل على النية وفي الغضب الاولان وفي مذاكرة الطلاق الاول فقط المراد بحالة الرضا ان لا يكون غضب ولا مذاكرة الطلاق فيثبت بتوقف الاقسام الثلاثة على النية وفي حال الغضب يتوقف الاولان اي ما يصلح رداً وما يصلح سباً على النية ان نوى الطلاق يقع به الطلاق وان لم ينو لا يقع اما القسم الآخر وهو ما لا يصلح رداً ولا سباً يقع به الطلاق وان لم ينو في حال مذاكرة الطلاق يتوقف الاول اي ما يصلح رداً على النية اما الاخران وهما ما يصلح سباً وما لا يحتمل الرد والسب فيقع بها الطلاق وان لم ينو

﴿باب النفوذ﴾

﴿ولن قيل لما طلق نفسك او امرك ييدك او اختاري بنية الطلاق تطليقها في مجلس علمت به وان طلق قوله تطليقها مبتدأ ولن قيل خبره ثم فسر المجلس بقوله ﴿ما لم او لم تعمل ما يقطع لا بعده﴾ فان المجلس يتبدل بأحد الامرين بالقيام او بعمل لا يكون من جنس ما مضى وجلس القائمة وانكاه القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب للسوري وشهود تشهدم ووقف دابة في رايها لا يقطع وفلكها كيتها وسير دابتها كسيرا لا يتبدل المجلس بمجرد الفلك ويتبدل بسير الدابة وفي اختاري

نشاء الطلاق فنية الطلاق نية محتمل اللفظي م ﴿والصرح بلحق الصريح﴾ كما لو قال انت طالق ثم قال انت طالق اي ولو كان الصريح الثاني بائناً كالطلاق الصريح على مال ومثل انت طالق بائن او اخش الطلاق امين ﴿والباين﴾ كما اذا قال لها انت بائن او خالها على مال ثم قال انت طالق امين ﴿والباين﴾ اي بائن الكتابات ع ﴿بلحق الصريح لا البائن﴾ اي مطلقاً والمراد بالصرح في الجملة الثانية انما هو الصريح الرجعي لا الصريح البائن لا يطبقهم على تعليل عدم لحوق البائن بالبائن بامكان جعل الثاني خيراً عن الاول ولا يخفى شمول التعليل لما اذا كان البائن الاول بائن الكتابات او البائن الصريح ولقول الزبلي في تعليل لحوق البائن الصريح ان القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستمتاع او لبقاء الاستمتاع الا بعد الرجعي امين وقد ظهر من التعليلين المذكورين تعليل الجملة الاولى بعدم امكان الاخبار لصراحة المتأخر في انشاء الطلاق قال ولا يخفى شمول التعليل الخ فدخل ما اذا كان البائن السابق صريحاً في منع الحاق فلو اريد بالصرح في الجملة الثانية الا م من الصريح البائن والرجعي لزم جواز الحاق فيما اذا كان البائن السابق صريحاً فلزم التناقض بين المتعاطفين هما الصريح ولا البائن قال باق من كل وجه اي فلا يمكن جملة خبراً عن البينة السابقة ع ﴿الا اذا كان معلقاً بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن﴾ او مضاعفاً كانت بائن غدا لان التعليق او الاضافة كان قبل فلا يمكن اخبار امين

﴿باب نفوذ الطلاق﴾

﴿قال لما اختاري بنوي به الطلاق فاختارت في مجلسها بانت بواحدة﴾ لان اختيارها نفسها بشبوت اختصاصها بها وذلك بالبائن والقياس ان لا يقع بهذا شيء لانه لا يملك الايقاع بهذا اللفظ فلا يملك النفوذ به الى غيره لكننا استحسننا لاجماع الصحابة رضي الله عنهم وانما اشترط كون اختيارها في المجلس لان المخيرة لها المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم لان المجلس يتبدل بالذهاب عنه ومرة بالاشتغال بعمل اخر اذ مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القنال غيرها ﴿ولم تصح نية الثلاث﴾ لان الاختيار لا ينتوع لان اختيارها انما يفيد الخلو والصفاء والبينة تثبت به مقتضى ولا عموم له نهر امين ﴿فان قامت او اخذت في عمل آخر بطل﴾ لانه دليل الاعراض بخلاف الصرف والسلام لان المفسد هناك الافتراق من غير قبض م قوله لانه دليل الاعراض اي لا لان المجلس يتبدل به لانه لا لا يتبدل بمجرد القيام كما في سجود التلاوة الهداد ش ﴿وذكر النفس﴾ او ما يقوم مقامها كالاختيار او التطليقة م ﴿او الاختيار﴾ لان الماء في الاختيار نبي عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتعدد مرة ويثجد اخرى فصار مفسراً م بذكر لفظة الماء الدالة على امر خاص باختيار النفس وهو الاتحاد مرة والتعدد اخرى ووجود خاصة الشيء مستلزم وجود ذلك الشيء ع قوله واختيارها نفسها الخ

اي الواقع باختيارها نفسها هو الذي الخ لانه ان قال لما اختاري فقالت اخترت نفسي تقع واحدة وان قال اختاري اختاري اختاري نفسك بثلاث او بما شئت فقالت اخترت يقع الثلاث لا ان نفس الاختيار يتنوع حتى يناقض قوله هذا مع ما سبق اتفاقاً من ان الاختيار لا يتنوع ف م لكن فيه ان الواقع به لا يتنوع فلم لا تصح نية الثلاث الا ان يقال ان تنوعه انما هو بصرائح الالفاظ وكثيراً ما يثبت الشيء بالتلفظ به ولم يثبت بالنية ولو كان من المحتملات كما قدمناه عند قول المصنف انت طالق بائن او البتة او الخش الطلاق الخ ع ﴿ في احد كلاميها شرط ﴾ فلو قال لما اختاري فقالت اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المفسر من احد الجانبين ﴿ وان قال لما اختاري فقالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق ﴾ لان كلاهما مفسر والقياس ان لا تطلق لان هذا مجرد وعد او يحتمله كما في طلقي نفسك فقالت اطلق نفسي وجه الاستحسان قول عائشة رضي الله عنها لا بل اختار الله ورسوله فاعتبره النبي صلى الله عليه وسلم جواباً منها ه م في الحال مع ان اللفظ مضارع ف م ﴿ ولو قال اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى والوسطى او الاخيرة او اختيارة وقع الثلاث ﴾ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله واحدة في قولها اخترت الاولى والوسطى او الاخيرة اما في قولها اختيارة يقع الثلاث اتفاقاً لانها لو قالت اخترت وسكتت وقع الثلاث فع التأكيد اولى وله في الخلافية ان هذا وصف لغو لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضروراته فاذا العا في حق الاصل لغا في حق البناء ه م فلا يرد ان الكلام يفيد الترتيب والافراد فاذا بطل الترتيب بقي الافراد م ﴿ بلانية ﴾ لدلالة التكرار عليها اذ الاختيار في الطلاق هو الذي يتكرر ﴿ ولو قالت طلقت نفسي بتطبيق ﴾ اي في جواب التخيير ثلاثاً كما في النهر وعبرة البحر في جواب قوله اختاري امين م ﴿ بانث بواحدة ﴾ لان الواقع بالتخيير بائن والصريح لا بنا في البيئونة ف م ﴿ امرك بيدك في تطبيق او اختاري تطبيقه فاخترت نفسها طلقت رجعية ﴾ لان التخيير انما كان بالصريح ﴿ امرك بيدك ينوي ﴾ لانه كناية ع ﴿ ثلاثاً ﴾ وانما صح نية الثلاث لان الامر يحتمل العموم والخصوص ونية الثلاث نية التعميم بخلاف اختاري لانه لا يحتمل العموم ه م قوله لان الامر يحتمل العموم لانه ملفوظ لا مانع من عمومه بخلاف البيئونة في اختاري لانها ثبتت مقتضي كما تقدم ولا عموم له آمين ﴿ فقالت اخترت نفسي بواحدة وقعن ﴾ لان الاختيار يصلح جواباً للامر باليد لكونه تعليقاً كالتخيير والواحدة صفة الاختيارة فصار كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك يقع الثلاث ه قوله لان الاختيار الخ دليل لنفس الوقوع وقوله والواحدة الخ دليل الوقوع الثلاث اي لفظ واحدة صفة للاختيارة لا للتطبيق بدليل خصوص العامل وهو اختاري ونبه المصنف بقوله بمرة واحدة مع ان الظاهر ان يقول باختيار واحدة على ان وقوع الثلاث بصريح اختيار واحدة

لا يصح نية الثلاث بل تبين ان قالت اخترت نفسي او اختار وشرط ذكر النفس مع احدهما وفي اختاري اختيارة لو قالت اخترت تبين ﴿ اي ان لم يذكر احدهما النفس بل قال الزوج اختاري اختيارة يقع ان قالت اخترت ﴿ ولو كرر اختاري ثلاث فقالت اخترت اختيارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلاث بلانية ﴾ وهذا عند ابي حنيفة لانه اجتمع في ملكها الطلقات الثلاث بلا ترتيب كالمجتمع في المكان واذا بطل الاولى او الواسطة والاخيرة بقي مطلق الاختيار فصار كما لو قالت اخترت ﴿ ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه بانث بواحدة في الاصح ﴾ ذكر في الهداية انه يقع واحدة يملك الرجعة وقيل هذا غلط وقع من الكتاب والصواب انه لا يملك الرجعة وقيل روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخري انه بانث وهذا اصح ﴿ ولو قال امرك بيدك في تطبيق او اختاري بتطبيقه فاخترت نفسها يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوي الثلاث فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرة واحدة بقعن وان



انما هو لكون المراد بها بمرة واحدة لان الاختيار انما في مرة من الاختيار واذا وجد اختيارها بمرة واحدة انقضى الاختيار بعدها اذ يقال في العرف تركته او كرهته او اعرضت عنه بمرة واحدة الى ما لا يحصى وانما يراد منه بلوغ الترك او الكراهة او الاعراض متناه وكونها بحيث لا يتصور لها اختيار انما هو بوقوع الثلاث ف م وفي طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه بانتهى لانه فوض اليها البائن حيث ملكها امرها فنصير الصفة المذكورة في التفويض مذكورة في الايقاع بواحدة وانما لم تقع ثلاث كما وقعت في اخترت نفسي بواحدة لان واحدة ثم نعت لاختياره بدليل العامل وهنا نعت لطيفة وتاه تطبيقه ليست كثناء اختياره حوالة على العرف ف ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم لانه صرح بذكر وقتين بينهما وقت من جنسهما لم يتناولوا الامر اذ ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناول الليل فكأنما امرين فبرادحدهما لا يرتد الآخر وكان يدها بعد غد وقال زفر رحمه الله لا يكون لها الخيار بعد غد ان ردت اليوم وفي امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت في يومها لم يبق في الغد لان هذا امر واحد لانه لم يخل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناولوا الكلام وقد يهجم الليل ويجلس المشورة لا ينقطع ه قوله وقد يهجم دليل لدخول الليل ش ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تقع فمعي على خيارها لان هذا تمليك النطق منها لان المالك من يتصرف برأي نفسه وهي بهذه الصفة والتمليك يقتصر على المجلس والمشهور في التعليل قولهم من يتصرف لنفسه والا فالوكيل يتصرف برأيه فكانه تركه للعلم بان التفويض للاجنبي تمليك وهو لا يتصرف لنفسه واجيب عن الوكيل بان العامل برأيه من لا يخله على رأيه شيء في فعل او ترك والوكيل وان كان بوكالة عامة مطلقة يغلبه في الترك خلف الوعد فانه اذا توكل برضاه كان واعدا بفعل ما استعانه فيه ف م في فصل المشيئة قوله فكانه اي صاحب الهداية تركه اي تعليلهم المشهور للعلم الخ قوله واجيب عن الوكيل اي الوارد على تعليل صاحب الهداية ع او جلست عنه لانه دليل الاقبال فان القعود اجمع للرأي او اتكأت عن القعود او عكست لان هذا انتقال من جلسة الى جلسة فلا يكون اعراضا كما اذا كانت محتبة فتربعت او دعت اباه للمشورة او شهود للاشهاد لان الاستشارة لتجري الصواب والاشهاد للتحرز عن الانكار فلا يكون اعراضا او كانت على دابة فوقفت لان سير الدابة ووقوفها مضاف اليها ببقي خيارها وان سارت لا والفلك كالبيت لان سيرها غير مضاف الى راكبيها الا ترى انه لا يقدر على ايقانها ولو قال لها طلقي نفسك ولم ينو او نوي واحدة فطلقت وقعت لان قوله طلقي معناه افعلي فعل الطلاق وهو اسم جنس يقع على الادني مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلماذا تعمل فيه نية الثلاث ويتصرف الى واحدة عند عدمها م قوله معناه الخ اي وقد صحت نية الثلاث في المطول فكذا في

قالت طلقت نفسي واحدة واخرت نفسي بتطبيقه فواحدة بائنة ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه وبطل امر اليوم ان ردت وفي بقي الامر بعد غد وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبنى الامر في غد ان ردت في يومها لان الليل يصير تابعا هنا فيصير المجموع نفوضا واحدا فاذا ردت في البعض بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نفوطين واذا ردت احدهما بقي الآخر ولو قال طلقي نفسك ولم ينو او نوي واحدة فطلقت نفسها يقع رجعية



﴿ وان طلقت ثلاثاً ونواه صحوبة الثنتين لا ﴾ ﴿ ٢٠٠ ﴾ لان قوله ظلي معناه افعلي فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ فرد

يحتمل الواحد الاعتباري وهو الثلاث  
قلا يقع على العدد ﴿ ويقع بأبنت ﴾  
نفسه رجعية ﴿ لانها قالت في جواب ﴾  
طلقي نفسك فليس لها ايقاع البائن  
بل مطلق الطلاق ففي قولها ابنت  
نفسه بطلت صفة الابانة وبقي  
مطلق الطلاق وهو رجعي ﴿ وباخترت ﴾  
نفسه لا يقع ﴿ لانه ليس من الفاظ ﴾  
الطلاق ﴿ ولا يصح الرجوع عن ﴾  
طلقي نفسك ويتقيد بالمجلس وفي  
طلقي خرتك وطلق امرأتني خلافا ﴿ ﴾  
اي يصح الرجوع ولا يتقيد  
بالمجلس لان طلقي نفسك ليس  
بتوكيل بل هو يمين لانه تعليق  
الطلاق بتطليقها واليمين تصرف  
لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو تملك  
لانها تعمل لنفسها ويتقيد بالمجلس  
واما طلقي خرتك وطلق امرأتني  
فتوكيل فيقبل الرجوع ولا يتقيد  
بالمجلس ﴿ وفي طلقي نفسك متى ﴾  
شئت لا يتقيد ﴿ اي بالمجلس ﴾ وفي  
طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع ﴿ ﴾  
اي قال لا آخر طلقي امرأتني ان  
شئت يتقيد بالمجلس لانه علقه بمشيتته  
فصار تملكاً لا توكيلاً فيتقيد  
بالمجلس ولا يرجع عنه كما في طلقي  
نفسك ﴿ ولو قال طلقي نفسك ثلاثاً ﴾  
فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء  
في عكسه ﴿ اي قال لها طلقي نفسك ﴾  
واحدة فطلقت ثلاثاً لا يقع شيء عند  
ابي حنيفة لانه فرض اليها ايقاع  
الواحدة قصداً لا في ضمن الثلاث  
وعندها يقع واحدة ﴿ ولو امر بالبائن ﴾  
او الرجعي فمكست يقع ما امر ولا

المختصر ك ﴿ رجعية ﴾ لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو رجعي ﴿ وان ﴾  
طلقت ثلاثاً ونواه ﴿ فمن ﴾ لان اسم الجنس يقع على الادنى مع احتمال الكل  
فاذا نواه فقد نوى محتمل كلامه فيصح ولو نوى الزوج واحدة وطلقت نفسها ثلاثاً  
لا يقع شيء عند ابي حنيفة رحمه الله ي م ﴿ وبأبنت نفسي ﴾ في طلقي نفسك  
مسكين ﴿ طلقت ﴾ طلقة رجعية ف م لان الابانة من الفاظ الطلاق فكانت  
موافقة في اصل الايقاع مخالفة في تعجيل وصف الابانة فيلغو الوصف ﴿ لا ﴾  
باخترت ﴿ لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لكنه عرف طلاقاً بالاجماع بعد  
التجيز وطلقي ليس بتغيير م بل طلب الطلاق ف م فيلغو فاذا اجابت بالاختيار  
خرج الامر من يدها لاشتغالها بما لا يعينها في الامر ف م فتبدل المجلس كما اذا  
اشتغلت بالبيع والشراء ع ﴿ ولا يملك الرجوع ﴾ لان فيه معنى اليمين لانه تعليق  
الطلاق بتطليقها ﴿ ويقيدها بملكها ﴾ لانه تملك ﴿ الا اذا زاد متى شئت ﴾ لان  
متى لمعوم الاوقات ﴿ ولو قال لرجل طلقي امرأتني لم يتقيد بالمجلس ﴾ لانه توكيل  
بخلاف قوله لامراته طلقي نفسك لانه تملك لانها عاملة لنفسها ﴿ الا اذا زاد ان ﴾  
شئت ﴿ قال ان يطلقها في المجلس خاصة وقال زفر رحمه الله هذا والاول سواء ﴾  
ولنا انه تملك لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي ينصرف عن مشيئته م اي عن  
عدم الجبر ومعلوم ان الوكيل مجبور على الفعل تجزأ عن خلف الوعد بخلاف المالك  
ف م قال ان الوكيل مجبور اي ديانه ع ﴿ ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثاً فطلقت ﴾  
واحدة وقعت واحدة ﴿ لانها ملكك ايقاع الثلاث فملك ايقاع الواحدة كزوج ﴾  
نفسه ف م ﴿ لا في عكسه ﴾ وهو ان يقول لها طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلاثاً  
عني لانها انت بغير ما فرض اليها لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحد  
فرد لا تركيب فيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقع في صورة العكس واحدة  
﴿ وفي قوله ﴾ طلقي نفسك ثلاثاً ان شئت فطلقت واحدة وعكسه ﴿ وهو ﴾  
طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثاً وهذا معطوف على لفظ طلقي الاخير  
ولو حذف كلمة لا الاخيرة ليكون قوله طلقي النع وقوله عكسه عطفين على عكسه  
السابق خلص عن التطويل وعن تقدير في الجارة ع ﴿ لا ﴾ لان مشيئته ليست  
بمشيئة للواحدة كايقاعها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقع واحدة ﴿ ولو امرها ﴾  
بالبائن ﴿ بان قال لها طلقي نفسك واحدة بائة ﴾ او الرجعي ﴿ بان قال لها طلقي ﴾  
نفسك واحدة املك الرجعة ﴿ فمكست ﴾ بان قالت في الاولى طلقت نفسي واحدة  
رجعية وفي الثانية طلقت نفسي واحدة بائة م صوره هكذا مع انه لو قال طلقي نفسك  
فقالت ابنت نفسي تقع واحدة رجعية لان فيه اختلاف الرواية فمن ابي حنيفة رحمه  
الله انه لا يقع فيه شيء فصوره بما لا اختلاف فيه الهداد ﴿ وقع ما امر به ﴾ لانه  
لما عين صفة المفوض اليها فاجبتها بعد ذلك الى ايقاع الاصل دون تعيين الوصف

يقع في طلقي نفسك ثلاثاً ان شئت لو طلقت واحدة وعكسه ﴿ اي قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت ﴾ ( فتقع )

ثلاثاً لا يقع شيء في الأول لا يقع شيء لأن المراد أن شئت الثلاث ولم توجد مشيئة الثلاث وفي الثانية لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله لأن المراد طالق نفسك واحدة قصدية أن شئت ولم توجد مشيئة الواحدة قصداً أو عندها تقع واحدة (ولا في أنت طالق لأن شئت فعالت شئت أن شئت فقال شئت) لأنه علق الطلاق بمشيئتها الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك لأنها علقت وجود مشيئتها بوجود مشيئته ولا علم لما بوجود مشيئته وذلك لأن قوله أنت طالق الشاء فهو إيقاع في الحال لكن بشرط مشيئتها فمشيئتها لا بد من وجودها في الحال ولم يوجد (٢٠١) ذلك (وان نوى الطلاق) أي ان

نوى الطلاق بقوله شئت قال في الهداية لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شيئاً طلاقاً والثنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى لأنه إيقاع مبتدأ لأن المشيئة تنفي عن الوجود أقول اذا قال الزوج أنت طالق ان شئت فعنائه ان شئت طلاقك فقالت شئت ان شئت أي شئت طالق ان شئت طلاقك فقال الزوج شئت أي شئت طلاقك فلما كان الطلاق مقدرأ تعمل النية فيه فيمكن أن يجاب عنه بأن المقدر الطلاق الذي هو مفعول المشيئة واذا قال الزوج شئت قدرله مفعول وهو الطلاق فهذا هو الطلاق الذي جعل مفعولاً للمشيئة لا الطلاق الذي جعل جزاء للمشيئة وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لأنه علق الطلاق بمشيئتها الطلاق مشيئة موجودة ولم توجد تلك المشيئة بل علقت المرأة وجودها بوجود مشيئته وهو غير معلوم لها اما اذا قالت شئت الطلاق ونوي يقع لان هذا

فتقع بالوصف الذي عنه الزوج بانها كان أورجياً أنت طالق ان شئت فقالت شئت أن شئت فقال شئت ينوي الطلاق أو قال شئت ان كان كذا معدوم بطل لأنه علق طلاقها بالمشيئة المرسلة وهي أنت بالعلقة فلم يوجد الشرط وهو اشتغال بما لا يعينها فخرج الامر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت وان نوى الطلاق (١) لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شيئاً طلاقاً والثنية لا تعمل في غير المذكور (واركان لشيء مضى طلقت) لان التعليق بشرط كان تخييراً أنت طالق متى شئت أو متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا ما شئت فردت الامر بأن قالت لا شاء ف لا يرتد (أما في متى ومتى ما فلانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت (٢) فلم يكن تملكها قبل المشيئة حتى يرتد بالرد واما اذا واذا ما فكم في عندها وعند أبي حنيفة رحمه الله وان كان يستعمل للشرط كما يستعمل للوقت لكن الامر (٣) صار في يدها (٤) فلا يخرج بالشك هداية

(١) قوله) لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق لانها لم تقل شئت طلاق ان شئت (٢) قوله) فلم يكن تملكها الخ قد يقال ليس هذا تملكها اصلاً لأنه صرح بطلاقها معلقاً بشرط مشيئتها واذا وجد الشرط وقع المعلق (٣) قوله) صار في يدها معناه ثبوت ملكها بالتملك فينا في مامر آتفا من قوله فلم يكن تملكها الخ فالوجه أن يقال ان قوله اذا شئت يحتمل تعليق طلاقها بمشيئتها أو إضافة الى زمانها وعلى كل لا يرتد بالرد فاذا تحققت مشيئتها بان قالت شئت الطلاق او طلقت نفسي وقع معلقاً كان أو مضافاً وعلى ما ذكرنا فالذي دخل في ملكها انما هو تحقيق الشرط وهو المشيئة لا الايقاع فقولهم في أنت طالق كلما شئت انها تطلق نفسها واحدة بعد واحدة معناه مباشر الشرط وهو المشيئة واحدة بعد واحدة بخوراً بالتطبيق عنه (٤) قوله) فلا يخرج بالشك تقدم لصاحب الهداية في فصل اضافة الطلاق الى الزمان انه على اعتبار اذا لا وقت لا يخرج الامر من يدها وعلى اعتبار انه للشرط يخرج والامر صار في يدها فلا يخرج بالشك اه وفيه نظر لان مصير الامر في يدها انما هو قوله اذا شئت فلا يمكن ان يكون مخرجاً للامر من يدها والا لزم

(٢٦) (كشف الحقائق) انشاء مبتدأ وانما احتاج الى النية لأنه يمكن أن يراد بالطلاق ما هو مفعول المشيئة فان نوى هذا لا يقع وان نوى طلاقاً ابتدائياً يقع فلا بد من النية (وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علقت بوجود) كما لو قالت شئت ان كانت السماء فوق الارض (وفي أنت طالق اذا شئت أو اذا ما شئت أو متى شئت أو متى ما شئت لا يرتد الامر بردها) لأنه ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن تملكها قبل المشيئة حتى يرتد بالرد

﴿ ولا يتقيد بالجلس ﴾ لان متى لعموم الاوقات هداية وكذا اذاع ﴿ ولا تطلق الا واحدة ﴾ لان متى تم الازمان دون الافعال هداية وكذا اذاع ﴿ وفي كل ما شئت لها أن تفرق الثلاث ﴾ لان كل تكرار الافعال ﴿ ولا تجمع ﴾ لان كل ما توجب عموم الأفراد لا عموم الاجتماع ﴿ ولو طلقت بعد زوج آخر ﴾ بعد تفرقها الثلاث والا فلها تفرقها بعد زوج آخر طائي ﴿ لا يقع ﴾ لانه ملك مستحدث هداية والمفوض اليها انما كان ايقاع طلقات الملك السابق ع ﴿ وفي حيث شئت وأين شئت لم تطلق ﴾ لان حيث وأين من أسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان فيلغو هداية وحينئذ بقي قوله أنت طالق شئت فيلبي الوقوع في الحال كما في أنت طالق دخلت الدار لكهما جعلنا مجازاً عن كلمة ان الشرطية للتناسب بين الشرط والظرف في معنى التأخير ولم يجعلنا بمعنى اذا ومتى لان ان متمحض للشرط وأم الباب فكان المجاز عنه أولى كذا في الكافي وعلى هذا فلو قال صاحب الهداية مكان قوله فيلغو فيجعل مجازاً عن الشرط لكان أولى الهداية ﴿ حتى تشاء في مجلسها ﴾ لان هذا (١) أمر واحد وهو (٢) خطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال ﴿ وفي كيف شئت تقع ﴾ وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يقع ما لم توقع ﴿ رجعية ﴾ لان كيف (٣) للاستيفاء يقال (٤) كيف أصبحت والتفويض في الوصف يستدعي وجود أصله ووجود الطلاق بوقوعه ﴿ فان شئت بأشئ أو ثلاثاً ونواه وقع ﴾ فان وافقت يقع كما شئت والا يقع أصل الطلاق ويلغو تصرفها وان لم تحضره النية يعتبر مشيتها في ما قالوا ﴿ وفي كم شئت وما شئت تطلق ماشاء ﴾ لانهما يستعملان للعدد فقد فوض اليها أي عدد شئت هداية والواقع ليس الا العدد اذا ذكر فكان التفويض في نفس العدد فلا يقع شيء ما لم تشاء ﴿ فيه ﴾ أي في المجلس لما تقدم آخفاً في فصل حيث وأين ع ﴿ وان ردت ﴾ بأن قالت لا أطلق ف ﴿ ارتد ﴾ لان الامر واحد وهو تمليك في الحال وليس فيه ذكر الوقت ي ﴿ وفي طلقي من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث ﴾ وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تطلق الثلاث أيضاً وله أن كلمة من (٥) حقيقة للتبعيض وما للتعميم فيعمل بهما

#### باب التعليق

﴿ وانما يصح في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت فأت طالق أو مضافا اليه كأن كون الشيء الواحد علة للضدين والجواب ماقررناه في التقرير عناية قلنا المخرج انما هو انقضاء المجلس على تقدير الشرط فالشك انما يقع بعد الانقضاء وأما نفس الإيجاب فنثبت الامر لها ممتداً الى الانقضاء قطعاً ع (١) قوله (أمر واحد أي بخلاف كل (٢) قوله) خطاب في الحال أي بخلاف متى واذا (٣) قوله) للاستيفاء أي السؤال عن الوصف لاعن الذات (٤) قوله) كيف أصبحت أي صحيحاً أم سقيماً (٥) قوله) حقيقة للتبعيض أي اذا دخلت على ذى أفراد والطلاق منه

( وتطلق متى شئت واحدة لا غير وفي كل ما شئت لها ايقاع واحدة ثم وثم) لان كله كلما تم الافعال كما تم الازمان ( لا الثالث جميعاً ولا التطبيق بعد زوج آخر) فقوله ولا التطبيق بالرفع عطف على الايقاع المضاف الى الثالث تقديره ليس لها ايقاع الثلاث جميعاً ولا التطبيق ( وفي حيث شئت وان شئت يتقيد بالجلس وفي كيف شئت تقع رجعية وان لم تشأ فان شئت كالزوج باثثة أو ثلثا وقع وان نوت ثلثا والزوج واحدة باثثة أو بالقلب فرجعية وان لم ينو شيئاً فما شئت) هذا قول أبي حنيفة وحاصله أن الكيفية مفوضة اليها لا أصل الطلاق فتقع رجعية ان لم تشأ المرأة اما أن شئت فان وافق مشيئته مشيتها في البأن أو الثلث وقع ما اتفقا عليه وان خالفها تقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيتها لان الزوج فوض اليها ولا بد أيضاً من اعتبار مشيئته لان مشيتها مستفادة من الزوج فاذا تعارضا تساقطا فبقي الاصل أي الواحدة الرجعية وان لم توجد مشيئة الزوج تعتبر مشيئة المرأة في الكيفية وأما عندها فكما ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها أيضاً ( وفي كم شئت أو ماشئت طلقت ماشاء في مجلسها لا بعده وان ردت ارتد وفي طلقي نفسك من ثلث ماشئت لها أن تطلق مادونها لا ثلثاً ) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله لان من التبويض وعندها لما أن تطلق نفسها ثلاثاً فتكون من البيان قلنا الكل

محتمل والبعض متيقن فيحمل عليه ( باب الخلف بالطلاق ) ( شرط محته الملك أو الاضافة اليه )

نسكتك فانت طالق فيقع بعده (١) لان الجزاء لا بد أن يكون (١) ظاهراً ليكون خفياً فيتحقق معنى اليمين (٢) وهو القوة والظهور (٣) بأحد هذين (٤) والاضافة الى (٥) سبب الملك بمنزلة الاضافة اليه لانه ظاهر عند سببه وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع في الاضافة (٦) لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل النكاح ولنا أن هذا تصرف يمين لوجود الشرط والجزاء فلا يشترط لصحته قيام الملك في الحال لان الوقوع عند الشرط والملك متيقن به عنده والحديث محمول على التخيير والحمل (٧) مأثور عن السلف كالشعبي والزهرى وغيرهما (فلو قال لاجبية ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لم تطلق) لان الحالف ليس بمالك ولا أضافه الى الملك (وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما) هذا أمر لغوي ثابت بالسمع فهم من العناية (وكل) هي ليست منها حقيقة لانها تدخل على الاسماء والشرط ما يتعلق به الجزاء والاجبية انما تتعلق بالافعال لكنها ألحقت بها لتعلق العمل بمدخولها نحو كل عبد اشتريه فهو حراً وكما ومتى وفيما ففهيما ان وجد الشرط انتهت اليمين لانها لا تقتضي العموم والتكرار (الافى كلما لاقتضائه عموم الافعال) قال تعالى كلما نصبت جلودهم الآية ومن ضرورة التعميم التكرار (كقضاء كل عموم الاسماء) ففي كل امرأة أتزوجها طالق فتزوج امرأة تطلق ثم لو تزوجها ثانياً لا تطلق ف لا محلال اليمين في حقها لانها أصابت من كلمة كل حصتها فكأنها هي المحلوف عليها فقط (٨) وذلك لان كلمة كل لعموم أعيان النساء

(١) (قوله ظاهراً) أى غالب الوجود ك (٢) (قوله وهو القوة) أى الحمل على الفعل أو الترك قيل لا محال في أنت طالق ان حضرت مع أهيمين قلنا العبرة بالغالب لا للشاذ (٣) (قوله بأحد هذين) هما الملك والاضافة اليه (٤) (قوله والاضافة الى) قيل الملك يثبت بعد سببه فاذا كان الشرط هو ذلك السبب اقترن الملك والطلاق والطلاق المقارن لثبوت الملك أو زواله لا يقع كطالق مع نكاحك أو مع موتي والجواب انه من ذكر السبب واردة المسبب مجازاً صوتاً للكلام عن الالغاء فكأنه قال ان ملكتك بالتزوج فتعيل المصنف بيان توجه المجاز (٥) (قوله الى سبب الملك) كالتزوج فانه سبب ملك المتعة وكالشرع (٦) (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه ابن ماجه ولأبي داود والترمذي عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق له فيما لا يملك قال الترمذي حسن وهو احسن شئ روى في هذا الباب

(٧) قوله مأثور عن السلف وقد أخرج بن أبي شيبة في مصنفه عن سالم والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز والشعبي والنخعي والزهرى والاسود وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن ومكحول الشامي في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق قالوا هو كما قال وفي لفظ يجوز عليه ذلك (٨) قوله وذلك أى عدم تطليقها ثانياً في كلمة كل لعموم أعيان النساء لانها لعموم الاسماء ولا يلزم الخ ليكون كل فعل محلوفاً عليه بالضرورة فيقال لا بد لكل فعل من اصابة حصته من كل كما كان كذلك

فلا تطلق أجنبية قال لها ان كنسكت فانت كذا فنكحها فكلمها وتطلق بعد الشرط أن قال لزوجه وكلمها) لوجود الملك وقت التعليق (أو قال لأجنبية ان نسكتك فانت كذا فنكحها) لوجود الاضافة الى الملك وعند الشافعي رحمه الله لا يقع والمراد بالاضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك (وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل) نحو كل امرأة لي تدخل الدار فهي طالق (وكما ومتى وفيما) ما فيها نحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانها تحل بعد الثلاث المراد بانحلال اليمين بطلان اليمين ببطلان التعليق (فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا أدخلت على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كذا) فانه كلما تزوجها تطلق وان كان بعد زوج آخر (وزوال

للملك لا يبطل العيّن وتخل بعد الشرط مطلقاً وشرط للطلاق الملك (فقله مطلقاً أى سواء وجسد الشرط في الملك أو في غير الملك فإن وجسد في الملك تخل الى جزء أى يبطل العيّن ويترتب عليه الجزاء وان وجد لاني الملك تخل لآلى جزء أى يبطل العيّن ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام الحليسة فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فاراد أن تدخل الدار من غير أن يقع الثلاث فخلته أن يطلقها واحدة وتنقض العدة فتدخل الدار حتى يبطل العيّن ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطلان العيّن (وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا مع حجتها وفي شرط لا يعلم الا منها صدقت في حقها خاصة في ان حضت فانت طالق وفلانة وان كنت تحمين عذاب الله فانت كذا وعبد حر لو قالت حضت وأجبه طلقت هي فقط وفي ان حضت يحكم بالجزاء بعد رؤية الدم ثلاثة أيام من أوله (أى ان قال ان حضت فانت كذا فبعد ما رأت الدم ثلاثة أيام يحكم بالجزاء من أول الدم لانه تبين رؤية الدم ثلاثة أيام انه حيض فيحكم بعد الثلاثة بوقوع الجزاء في أولها (وفي ان حضت حيضة لا يقع حتى تظهر) فالحيضة هي الكاملة (وفي ان صمت يوماً فانت طالق تطلق حين غربت من يوم صامت بخلاف ان صمت فانه يقع على صوم ساعة

ولا يلزم من عموم الاعيان عموم الافعال لان العيّن لا يفتقر الى العرض وكلمة كلاً لعموم الافعال ويلزم من عمومها عموم محلاتها لافتقار العرض الى العيّن ك (فلو قال كلاً تزوجت امرأة يحنث بكل امرأة ولو بعد زوج آخر) لان انعقادها (١) باعتبار ما يملك في المستقبل عليها من الطلاق بالتزوج وذلك غير محصور هداية فكلما وجد التزوج تبعه ملك الثلاث فينبه جزاؤه فإزالة الملك لا يبطل العيّن (لانه لم يوجد الشرط فبقى (٢) والجزاء باق لبقاء محله فبقى العيّن (فان وجد الشرط في الملك) بان أبتها ثم تزوجها فوجد الشرط در (طلقت وانحلت العيّن) لانه وجد الشرط والحل قابل للجزاء فينزل الجزاء ولا يبقى العيّن (٣) لما قلنا (والالا) ادم الحل (وانحلت) لوجود الشرط (وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له) لانه منكر وقوع الطلاق وزوال الملك وهي تدعيه (الا اذ برهنت) لان البرهان كالبيان (ومالا يعلم الا منها فالقول لها في حقها كان حضت فانت طالق وفلانة أو ان كنت تحميني فانت طالق وفلانة فقالت حضت أو أحبك طلقت هي فقط (لانه أمانة في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما في العدة (٤) والغشيان (٥) لكنها شاهدة في حق ضررتها بل متهمة فلا يقبل قولها في حقها ورؤية الدم لا يقع فيرث منها ان ماتت قبل الثلاثة ع لان ما ينقطع دون الثلاث لا يكون حيضاً (فان استمر ثلاثة وقع من حين رأت) لان بالامتداد عرف انه من الرحم فكان حيضاً من الابتداء وفي ان حضت حيضة يقع حين تظهر) لان الحيضة بالهاء هي الكاملة ولهذا حمل عليها (٦) في حديث الاستبراء وكالها بانها (وفي ان ولدت ذكراً فانت طالق واحدة وان ولدت

في كلاً ويلزم الح يكون كل امرأة مخلوفة عليها اقتضاء كما ان كل فمل مخلوقا عليه لصاً فلا بد لكل من الفعل والمرأة من اصابة حصته من كلاً فثبت ان كل تزوج لكل امرأة سبب الطلاق ع (١) (قوله باعتبار الخ) أى لا باعتبار طلقات الملك القائم عند الحلف وهذا فيمن لم يكن له نكاح قائم ظاهر ادم الملك فضلاً عن طلقانه وكذا فيمن كان له نكاح عند الحلف لان الشرط انما هو التزوجات الحادثة بعد العيّن قال محمد أمين في باب العيّن في الدخول عن الفتحة حلف لا يتزوج وهو متزوج فاستدام النكاح لا يحنث اثم لانهاية للتزوجات فكذا للملك الحاصل منها بخلاف كلاً دخلت الدار لان الحلف باعتبار طلقات الملك القائم عند الحلف لانها هي المخوفة لا الحادثة فينتهي بانها ع (٢) قوله والجزاء أي لا مكان الجزاء ع (٣) قوله لما قلنا من ان بقاء العيّن به وبالشرط ك أى بقاء الجزاء وبقاء الشرط ع قوله (٤) والغشيان بان قالت المبانة بالثلاث تزوجت بالثاني ودخل بي أو المراد حل الجماع وحرمة في قولها أنا طاهرة او حائض عناية (٥) قوله لكنها شاهدة أى وحدها ف وحينئذ ظهر الاضرار ببيل ع (٦) قوله في حديث الاستبراء قال النبي صلى الله عليه وسلم في سبائك أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة أخرجه أبو داود ونخرج زيلعي ش

ولو علق طليقة بولادة ذكر وطلقتين  
بأنى قولتهما ولم يدر الاول طلقت  
واحدة قضاء وتنتين تنزهاً (أى  
ديانة يعق فيما بينه وبين الله تعالى  
(واقضت العدة بوضع الحمل) أى  
بالوضع الثانى وانما لا يقع به طلاق  
آخر لان العدة تنقضى بالوضع  
قال الله تعالى وأولات الاحمال  
أجلهن أن يضعن حملهن ثم الوضع  
شرط لوقوع الطلاق فهو مؤخر عن  
الوضع فتقضى العدة بالوضع فلا يقع  
بعده طلاق (ولو علق الطلاق بشيئين  
يقع ان وجد الثاني في الملك والا فلا)  
فقوله ان وجد الثاني في الملك يشمل  
ما اذا وجد في الملك أو وجد الثاني  
فقط في الملك وقوله والا فلا يشمل  
ما اذا لم يوجد شيء منهما في الملك  
أو وجد الاول في الملك دون  
الثاني (والتنجيز يبطل التعليق فلو  
علق الثلاث بشرط ثم تجزى الثلاث ثم  
عادت اليه بعد النجول ثم وجد الشرط  
لا يقع شيء ومن علق الثلاث بوطء  
زوجته فاولج) أى أدخل حشفته  
حتى التقى الختانان (ولبت فلا عقر  
عليه) العقر مهر المثل وقيل هو مقدار  
أجرة الوطيء لو كان الزنا حلالاً  
(وكذا الوعلق عتق امته بوطئها ولم يصبر  
مراجماً به في الرجعي فلو نزع ثم أولج  
يجب العقر وكان رجمة ولو قال أنت  
طالق ان شاء الله تعالى متصلاً وماتت  
قبل قوله ان شاء الله تعالى لم يقع ولومات  
هو يقع أى لو قال أنت طالق فأخذني  
الكلم بأن شاء الله تعالى فرت قبل تمامه

أنى فائنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء لوقوع الواحدة في حال  
ووقوع نتين في حال أخرى فلا تقع الثانية بالشك وتنتين تنزهاً لاحتمال تقدم  
الجارية ولو علم الاول منهما يقع به الطلاق ولا يقع باللاحق شيء لان الطلاق المقارن  
لا تقضاء العدة لا يقع وان تحقق ولا منهما معاً وقعت الثلاث وتعتمد بالحيف فم ومضت  
العدة (١) بوضع أخيرها مهما كان ثم لا يقع به شيء لانه حال انقضاء العدة (٢) والملك  
يشترط لآخر الشرطين فان وجد الشرطان في الملك وقع أو في غير الملك فلا يقع أو الاول  
في الملك فقط فلا يقع أيضاً لان الجزء لا يقع في غير الملك أو الثاني في الملك فقط وفي هذا  
الاخير خلاف زفر ولنا ان صحة الكلام بأهية المتكلم الا أن الملك يشترط حال التعليق  
ليكون الجزء غالب الوجود لاستصحاب الحال (٢) فيصح العيين وعند تمام الشرط لينزل  
الجزء لانه لا ينزل الا في الملك وما بين ذلك حال بقاء العيين وبقاؤها بذهاب الخالف  
فاستغنى عن قيام الملك ويبطل تجزى الثلاث تعاقبه أى للثلاث وما دونها  
در فالاولى عود الضمير الى الزوج مسكين وقال زفر رحمه الله لا يبطل ولنا ان الجزء  
طلقات هذا الملك لانها هي الماعة (٣) لان الظاهر عدم ما يحدث (٤) والعين تعقد  
للحمل أو الميع وقد فات هذا الجزء بتنجيز الثلاث المبطل للمحلية فلا تبقى العيين  
بخلاف ما اذا (٥) بانها لان الجزء باق بقاء محله ولو علق الثلاث أو العتق بالوطيء  
لم يجب العقر باللبث ولم يصبر مراجماً به في الرجعي لان الدوام اعما يكون  
له حكم الابتداء فيما يكون له دوام ولا دوام للجماع لانه ادخال عناية وقال أبو يوسف  
رحمه الله يصبر مراجماً (الا اذا أولج ثانياً) فيصبر مراجماً لوجود الجماع ولا  
يجب الحد لشبهة الاتحاد نظرا الى المجلس (٦) والمقصود واذا سقط الحد وجب العقر  
ولا تطلق في ان تكهنتها عليك فهي طالق فنكح عليها في عدة البائن وكانه لان  
المبانة لا تسمى امرأته فنكاح الثانية ليس بادخال لها على الاولى ع ولا في أنت  
طالق ان شاء الله متصلاً (٧) قوله عليه الصلاة والسلام (٧) من حلف بطلاق أو عتاق  
وقال ان شاء الله متصلاً به لا حث عليه وان ماتت قبل قوله ان شاء الله (٨) لان  
الاستثناء (٨) خرج الكلام من ان يكون إيجاباً والموت ينافي الموجب

(١) قوله بوضع أخيرها لانها حامل بهى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن  
حملهن (٢) قوله فيصح العيين أى يتحقق معنى العيين وهو الاخافة الحاملة على  
القول أو الترك (٣) قوله لان الظاهر الخ) فمساها لا تنزه باثني ولو تزوجت  
به فلعله لا يتركها ولو طلقها يحتمل أن لا تزوج بالاول (٤) قوله والعين الخ)  
أى اذا كان الحادث عديمه ظاهر لا يصلح حاملاً ولا مائلاً وقد كان الغرض من  
العين الحمل والمنع فاذا فات هذا الغرض في الحادث لا تستغنى العيين في حقه ليكون  
جزاء (٥) قوله بأنها) أى بما دون الثلاث ع (٦) قوله والمقصود وهو قضاء  
الشهوة (٧) قوله من حلف الخ) ضرب بهذا اللفظ ومنه مروي أخرجه أصحاب  
السنن الرابع (٨) قوله خرج الكلام الخ) فكان الاستثناء مبطلا للموت الخ ع



(وفي أنت طالق ثلثا الأثنتين ينع واحد وفي الواحدة ثنتان) **باب طلاق المريض** المريض الذي يصيب فارقاً بالطلاق ولا يصح تبرعه إلا من الثلث من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره فمن أخصاه مرض وعجز عن إقامة مصالحه خارج البيت وقدر فيه (أي على إقامة مصالحه في البيت) ومن بارز رجلاً أو قدم ليقول قصاصاً أو رحم مريض (أي على النحو الذي مر) فلو أبان زوجته (٢٠٦) وهو كذلك ومات بذلك السبب أو بغيره (ث) خلافاً للشافعي وأعلم

(١) دون المبطل (وفي أنت طالق ثلثاً إلا واحدة يقع ثنتان) لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا (وفي الأثنتين واحدة وفي الأثلاث ثلاث) لانه استثناء الكل من الكل فلا يصح

### باب المريض

(طلقة رجعيّاً أو بائناً في مرضه) قيد لقوله بائناً (ومات في عدتها ورثت) خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى ولما ان الزوجية في مرض موته سبب ارثها والزوج قد قصد ابطاله فيرد عليه قصده بتأخير عمله الى انقضاء العدة وقد أمكن لان النكاح باق في العدة في حق بعض الاحكام فجاز أن يبقى في حق ارثها دفعا للضرر عنها بخلاف ما يمد الانقضاء (وبعدها لا) لما ذكرنا (وان أبانها بامرها أو احتلعت منه أو اختارت نفسها بتفويضه لم يترث) لانها رخصت بإبطال حقها (وفي طلق رجعي) لا يترث لهما في رد المختار قالت له في مرضه طلقني فطلقها ثلاثاً فمات في العدة ترثه كما في طلق رجعي فابانها جامع الفصولين اهرم ع (فطلقها ثلاثاً ورثت) لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح فلم تكن بسؤالها راضية ببطلان حقها (وان أبانها بامرها في مرضه أو تصادقا عليها) أي على الينونة ع (في الصحة ومضى العدة فافر أو أوصى لها فلها الأقل منه ومن ارثها) وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لها الوصية والاقرار في مسألة التصادق وقال زفر رحمه الله لها الوصية والاقرار (٢) في فصل الامر والابني حيفة (٣) ان التهمة قائمة لان المرأة قد تختار الطلاق ليتفتح باب الاقرار والوصية عليها فيزيد حقها والزوج قد يتواضعان على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليبرها الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فرددناها ولا مواضعة عادة في حق الزكاة (٤) والتزوج والشهادة فلا تهمة في هذه الاثبات هداية فتجوز هذه الاشياء بعد اقرارهما بالفرقة ومضى العدة (ومن بارز ر إلا

(١) قوله دون المبطل لان الموت مبطل ولا منافاة بين مبطل ومبطل عناية فلا يرد ان الموت ينافي الا يقع فلو مات بين طالق وثلاثاً في قوله أنت طالق ثلاثاً لا يقع شيء فينبغي أن ينافي الاستثناء أيضاً (٢) قوله في فصل الامر وكذا التصادق عناية (٣) قوله ان التهمة الخ أي نظرا الى تقدم النكاح المفيد للالفة ك (٤) قوله والزوج) بأختها أو بالخامسة ع

أن الخلاف فيما اذا طلقها ثلاثاً لانها ان طلقها صريحاً ترث اتفاقاً وكذا ان طلقها بالكنايات أما عندنا فلأن امرأة الفارث ترث وأما عنده فلأن الكنايات رواجع وان خالها لا ترث اتفاقاً لانها رخصت بالفرقة فبقي الثلث وهو محل النزاع (وكذا طالبة رجعية طلقت ثلاثاً) أي طلقت من المريض رجعية فطلقها ثلاثاً ترث عندنا (ومبانة قبلت ابن زوجها وهي في العدة) لانه وقعت الينونة بابانته لا بتفويضها ابن الزوج (ومن لاعنها في مرضه) أي قدفها في مرضه فتلاعنا فوقعت الفرقة باللعان ترث فان هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه اذ لا بد لها من الخصومة لدفع المعارع نفسها (أو آلى منها مريضاً كذلك) أي حلف في مرض موته أن لا يقربها أربعة أشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت الينونة ثم مات ترث (ومن قام بها خارج البيت مشكياً أو حم وحس بقتاص أو صف القتال أو حبس بقتاص أو رجم صحیح ان طلقت) أي طلاقاً بائناً (وهو كذلك لا ترث وكذا المختلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن

طلقت ثلاثاً بامرها أولاً بامرها ثم صح) أي صح من مرضه ثم مات لا ترث (ولو تصادق الزوجان أو على ثلاث في الصحة ومضى العدة) أي تصادقا في مرضه على وقوع الثلاث في حال الصحة ومضى العدة (ثم افر لها بدين أو اوصى بشيء فلها الأقل منه ومن الارث) أي ان كان المقر به أو الموصى به أقل من الارث فلها ذلك وان كان الارث أقل فلها الارث وأعلم أن حرف من في قوله فلها الأقل منه ومن الارث ليست صلة لأفعل التفضيل اذ لو كان يجب



ان يكون الواجب أقل من كل واحد منهما وليس كذلك بل حرف من البيان وأفضل التفضيل استعمال باللام فيجب أن يقال أو من الارث لانه لما قال الأقل بين الأقل بأحدهما وصلة الأقل محذوف وهو من الآخر أي فله أحدهما الذي هو أقل من الآخر فيكون الواو بمعنى أو أو يكون الواو على معناها لكن لا يراد بها المجموع بل يراد الأقل الذي هو الارث تارة والموصى به أخرى فيكون الواو للجمع وهو أن الأقلية ثابتة لكن بحسب زمانين (كمن طلقت ثنياً بأمرها في مرضه ثم أقرأ أو أوصى) فإن لها الأقل من ذلك ومن الارث في قولهم جميعاً (ولو علق الثلث بشرط ووجد في مرضه أن علقه بجميع وقت كرجب أو فعل أجنبي ثرت إلا إذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه ثرت سواء كان التعليق في مرضه أولاً والفعل له منه بد كالكلام مع الأجنبي أولاً بد له منه كاكل الطعام وصلاة الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا أي التعليق والشرط (في مرضه) والفعل لها منه بد لاثرت وان لم يكن لها منه بد ثرت وان كان أي التعليق (في صحته) لاثرت إلا فيما لا بد لها منه عند أبي خنيفة وأبي يوسف خلافاً لـ محمد وزفر) فإنها لاثرت عندها لانه لم يوجد من الزوج صنع بعد ما تعلق حقها بماله هذا عبارة الهداية ومعناها ان امرأة الفارث انما ثرت ان وجد من الزوج في مرض موته صنيع في ابطال حقها

أو قدم ليقول بقود أو رجم فابانها ورثت ان مات في ذلك الوجه أو قتل (قوله في ذلك الوجه أي بسبب ذلك الوجه وهو الميازة والتقديم قوله أو قتل أي بسبب آخر عيبدش (ولو محصوراً أو في صف القتال لا) لان امرأة الفارث انما ثرت استحساناً بحكم الفرار والفرار انما يتعلق بما يخاف منه الهلاك (١) غالباً فالمرار ومن قدم ليقول الغالب منه الهلاك والمتحصن بالحصن ومن في صف القتال الغالب منه السلامة لان الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة (ولو علق طلاقها بفعل أجنبي أو بمجيء الوقت والتعليق والشرط في مرضه) فان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لاثرت وقال زفر رحمه الله ثرت لان المعلق عند وجود الشرط كالنجز ولما ان التعليق السابق يصير تطبيقاً عند الشرط حكماً لا قصداً ولا ظم الا عن قصد فلا يرد تصرفه وقوله في مرضه لان القصد الى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعلق حقها به (أو بفعل نفسه وهما في مرضه أو الشرط فقط) كان له منه بد أولاً (٢) لانه ان لم يكن له بد من فعل الشرط فله ألف بد من التعليق فبرد تصرفه (أو بفعلها ولا بد لها منه) كأكل الطعام وصلاة الظهر وكلام الابوين لانها مضطرة بخلاف ما كان لها منه بد لانها راضية (وهما في المرض أو الشرط ورثت) لما تقدم من الوجوه (وفي غيرها لا ولو بأنها في مرضه فصحت فوات) لم تثر خلافاً لزفر رحمه الله ولما أن بالصحة تبين ان المرض لم يكن مرض الموت وهو السبب في كونه فاراً (أو بأنها فارتدت فاسلمت فوات لم تثر وان) بأنها ثم (طاوعت ابن الزوج) فانها تثر وجه الفرق ان الردة أبطلت أهلية الارث اذ المرتد لا يرث أحداً أما المطوعة فلا تبطل الاهلية (٣) لان المحرمة لاتتافى الارث بخلاف ما اذا طاوعت قبل اليئونة حيث لم تثر لان الفرقة من جهتها وقوله (أو لا عن) عطف على طاوعت لكن لا يشترط في اللعان سبق اليئونة بل لا يمكن اذلالعان الامع الزوجة والمبانة ليست بتلك وان اشترط في المعلوم عليه وقال محمد رحمه الله لاثرت في اللعان ولهما انها مضطرة الى الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها أو آلى مريضاً ورثت لانه ملحق بالتعليق (وان آلى في صحته وبانت به في مرضه لا) لانه في معنى التعليق بجميع الوقت وقديناه (١) (قوله غالباً) رأيت في بعض الكتب وعزاء امين الى البحر والفتح ان قوله غالباً قيد لقوله يخاف لا للهلاك فالمدار على غلبة الخوف لا على غلبة الهلاك اهـ فالمرار لمن هو أدنى منه يغلب فيه وجود الخوف وان لم يغلب فيه الهلاك وعلى هذا فيقدر الرجاء في قوله الغالب منه السلامة أي رجاء السلامة وحينئذ يظهر اطلاق قول المصنف ومن بارز ع (٢) (قوله لانه ان لم يكن له بد اخل) مفاد كلامه ان مدار ثبوت الفرار فيما لا بد منه انما هو على التعليق سواء كان التعليق في الصحة أو المرض وفي الاول نظر اذ لا يتصور ثبوت الفرار بالتعليق لعدم تعلق حقها بماله (٣) (قوله لان المحرمة لاتتافى الارث كما تقدم في الام والبنث

### باب الرجعة

(هي استدامة القائم في العدة) (١) ولذا سمي امساكا وهو الابقاء وانما يتحقق الاستدامة في العدة لانه لا ملك بعد انقضائها (وتصح ان لم تطلق ثلاثا ولو لم ترض) لاطلاق آية فامسكوهن (راجعتك وراجعت امرأتي) لانه صريح (وبما يوجب حرمة المصاهرة) وقال الشافعي رحمه الله تعالى لاتصح الرجعة الا بالقول (٢) مع القدرة عليه ولنا ان الرجعة استدامة السكاح عندنا والفعل قد يقع دليلا على الاستدامة كما في اسقاط الخيار والدلالة فعل يختص بالنكاح وهذه الافاعيل يخص به (٣) خصوصا في حق الحرة (والاشهاد مندوب عليها) كيلا يجري التناكر هداية وكلمة على صلة الاشهاد أي الاشهاد على الرجعة وفي نسخة الزياهي اليها على ان كله الى صلة مندوب والضمير للاشهاد بتأويل الشهادة ع وقال الشافعي رحمه الله في أحد قولييه وماك لاتصح الرجعة بدون الاشهاد لار الامر في واشهدوا ذوى عدل منكم للإيجاب ولنا (٤) اطلاق النصوص عن قيد الاشهاد ولانها استدامة النكاح والشهادة ليست بشرط فيه في حالة البقاء كما في النفي في الايلاء وما تلاه محمول على الاستحباب الا ترى انه قرنها بالمعاقرة وهو فيها مستحب (ولو قال بعد العدة راجعتك فيها وصدقته تصح والا لا) لانه أخبر عما لا يملك الشاء في الحال فكان متبهما الآن بالتصديق ترتفع التهمة ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله (كراجعتك) على سبيل الشاء الرجعة ع (وقالت مجيبة مضت عدتي) وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله صحت رجعتي وله ان الرجعة صادفت حالة الانقضاء لانها أمينة في الاخبار عن الانقضاء فاذا أخبرت (٥) دل ذلك على سبق الانقضاء واقرب أحواله حال قول الزوج (وان قال زوج الامة بعد العدة راجعت فيها وصدقته سيدها وكذبتة أو قالت) أي وقد أنشأ الزوج الرجعة ع (مضت عدتي وانكرا فالقول لها) لانها أمينة في ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القول قول المولى في المسئلة الأولى وله ان حكم الرجعة يثبتني على العدة والقول لها في العدة فكذا فيما يثبتني عليها ولو كان

(١) (قوله) ولذا سمي أي ولكون الرجعة استدامة القائم لا إعادة الزائل سميت امساكا في الآية فهم من قسم في المتن دعويان كون العدة استدامة القائم لا إعادة الزائل وكونها في العدة فاستدل على الاولى بقوله ولذا الخ وعلى الثانية بقوله وانما يتحقق الخ ع (٢) (قوله) مع القدرة احتراز عن الاخرس ومعتقل اللسان (٣) (قوله) خصوصا في حق الحرة اذ لا سبب لملها الا النكاح (٤) (قوله) اطلاق النصوص وبعولتهن أحق ردهن فامسك بمعروف فامسكوهن بمعروف (٥) (قوله) دل ذلك على سبق الانقضاء لان الاخبار يقتضي سبق الخبر عنه ولا دليل على مقدار معين عناية من السبق ع

بعد ما تعلق حقها بماله بسبب المرض ولم يوجد ذلك الصنع لان التعليق كان في صحته بل المرأة أبطلت حقها بانيانها بذلك الفعل فجوابهما أن الفعل لا بد لها منه فهي مضطرة الى الاتيان به فصار فعلها مضافا الى الزوج كما في الاكرام (وفي الرجعي توث في الاحوال أجمع وخص ارثها بموته في عدتها) أما اذا انقضت عدتها مات لارث اجماعا وعبارة المختصر هكذا وان علق بينوثها بشرط ووجد في مرضه توث أن علق بفعله أو بفعلها ولا بد لها منه أو بغيرها وقد علق في المرض فالخالف ان التعليق ان كان بفعله توث مطلقا وان كان بفعلها ولا بد لها منه فكذلك الا أنه ان كان التعليق في الصحة ففيه خلاف محمود زفر وان كان لها منه بد لارث وان علق بغير فعلها فان كان التعليق في المرض توث والا فلا

### باب الرجعة

(هي في العدة لا بعدها لمن طلقت دون ثلاث) أي في الحرة أمافي الامة فلا رجعة الا في الواحدة (وان أبت بخور اجعتك وبوطها ومسها بشهوة وبظفره الى فرجها بشهوة) هذا عندنا وأما عند الشافعي فلا تصح الا بالقول (وندد اشهاد على الرجعة وأعلامها) أي أعلام الزوج اياها بالرجعة (وان لا يدخل عليها حتي يستأذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعي بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان كذبتة فلا ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله) فان الرجعة من

الاشياء التي لا يمين فيها عند أبي حنيفة (وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي فلا رجعة) أي ان كانت المدة على

مدة تحتل انقضاء العدة فالمرأة تصدق و إخبارها بانقضاء العدة وهذا عند أبي حنيفة وأما عندها فتصح الرجعة لانها لم تنجب قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر قائلها (كما في زوج أمة أخبر بعد العدة (٢٠٩) بالرجعة فيها السيدا فصدق وكذبته) فان

القول قولها عند أبي حنيفة وأما عندها فالقول قول المولى (أوقال راجعتك فقالت مضت عدتي وأنكرت) أى الزوج والسيد بمضى العدة (وان انقطع دم آخر العدة العشرة أيام تمت ولا قل منها لا حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت فرض أو تيمم فتصلي ولو أسيت غسل عضو راجع وفيما دونه لا) أى أسيت غسل ما دون العضو فحينئذ لا تصح الرجعة لانه لا اعتبار لما دون العضو فكأنها اغتسلت ومضت عدتها (ولو طلق حاملاً أو من ولدت منكراً أو طئها فله الرجعة) أى طلق امرأته وهي حامل فأنكر وطئها فله الرجعة \* قول في قوله فله الرجعة تساهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فاذا ولدت انقضت العدة فلا يملك الرجعة فيكون المراد بالرجعة لرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد انه ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقل من ستة اشهر يحكم بصحة الرجعة السابقة ولا يراد انه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطء والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل \* فالصواب ان يقال ومن طلق حاملاً منكراً وطئها فراجعها فحاشا بولد لاقل من ستة اشهر صحت الرجعة

(١) على القلب فالقول للمولى لانها منقضية العدة في الحال وقد طهر ملك المتعة للمولى فلا يقبل قولها في ابطاله وفي الوجه الأول المولى مقر بقيام العدة عند الرجعة لتصدقها بها ولا يظهر ملكه مع العدة \* وتنقطع ان طهرت من الحيض الآخر لعشرة وان لم تغتسل \* اذ لا مزيد للحيض على العشرة فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض \* ولا قل لاحق تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة \* لاحتمال عود الدم فلا بد من اعتضاد الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بئزاهم حكم من احكام الطهارات بمضى (٢) وقت الصلاة \* أو تيمم وتصل \* وقال محمد رحمه الله تعالى تنقطع بمجرد التيمم لانه طهارة مطلقة كالاعتسال يثبت بكل منهما ما يثبت بالآخر من الاحكام ولهما ان التيمم ملوث (٣) وانما اعتبر طهارة ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات وهذه الضرورة انما هي حال اداء الصلاة لابلها هداية ثم الحكم بكونه طهارة مترقب الى فراغ الصلاة للترقب في شرطه وهو عدم الماء فاذا فرغ منها حكم بصحة الطهارة ضرورة صحة الصلاة حينئذ يحكم بولائها من انقطاع الرجعة وغيره \* ولو اغتسلت وسيت \* أى شكت رحمي وط \* أقل من عضو انقطع \* لان مادون العضو يتسارع اليه الجفاف هداية فالظاهر انها غسلته لكنه تسارع اليه الجفاف \* ولو عضو الا \* لانه لا يتسارع اليه الجفاف \* ولو طلق ذات حمل أو ولد \* أى قبل الطلاق فلو ولدت بعده تنقضي العدة فلا يتصور الرجعة \* وقال لم أطأها راجع \* لان الحمل متى طهر جعل منه لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وذلك دليل الوطء وكذلك اذا ثبت نسب الولد منه جعل واطئاً وبطل زعمه بتكذيب الشرع هداية لكن في المراجعة في فصل طلاق الحامل نظر لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف بالوضع لاقل من ستة اشهر وبالوضع تنقضي العدة فكيف يملك الرجعة \* فالصواب ان يقال ومن طلق حاملاً منكراً وطأها فراجعها فحاشا بولد لاقل من ستة اشهر صحت رجعتة قاله صدر الشريعة لايقال ان الحمل قد يعرف بالامارات قبل الوضع لانا نقول ان ذلك حيث لم يعارضه

(١) (قوله على القلب) ان صدقته وكذبه السيد (٢) (قوله) وقت الصلاة أى بان يخرج وقتها الذى طهرت فيه فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزم اليسير فان كان في أوله لم يثبت هذا حتى يخرج (٣) (قوله) وانما اعتبر طهارة ضرورة الخ أى التيمم طهارة ضرورية لانه لا يرفع الحدث بيقين حتى لو وجد الماء كان محدثاً بالحدث السابق وانما جعل طهارة حكماً ضرورة الحاجة الى اداء الصلاة لئلا يتخرج بتضاعف الواجبات وهذه الضرورة الخ \* كم واعلم ان كلا من المريقين خالف مذهبه في امامة المتيمم حيث جعل أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله التيمم ثمة طهارة مطلقة وهنا ضرورة ومحمد رحمه الله بالمعكس

(٢٧) (كشف الحقائق) واما مسئلة الولادة فصورتها انه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكراً

وطئها فله الرجعة وانما تصح الرجعة في مسائل الحمل والولادة مع انكار الوطء لان الشرع كذبه في انكاره

الوطء لأن الولد للفراش (وان خلاها فأنكر فلا) أي فلا تصح رجعتها لانه أنكر الوطء ولم يوجد تكذيب الشرع أنكاره فيكون أنكاره حجة عليه وانما يتأكد المهر بالخولة لانها سلمت اليه المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه بان وطئها (فان طلقها فراجعها فاجازت بولد لاقل من سنتين صحت) هذه المسئلة (٢١٠) متعلقة بمسئلة الخولة صورتها انه خلاها من رأتها وأنكر وطئها ثم طلقها فراجعها الى

غيره وهنا قد وجد المعارض فان انكاره الوطء يتنافى صحت رجسته مالم يكذبه الشرع فان تله لاقل من ستة أشهر قاله العلامة قاسم محمد امين فلا يخلص الا بارتكاب الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله راجع أي له انشاء الرجعة في فصل الولادة وصحت رجسته السابقة في فصل الحمل الا أن يحمل على عموم المجاز أي فهو من أهل المراجعة الباع ﴿ وان خلاها وقال لم أجامعها ثم طلقها لا ﴾ لانه لم يصير مكذبا شرعا (فان راجعها) والمسئلة بمجالها (ثم ولدت بعدها لاقل من عامين) من وقت الطلاق ف(صحت تلك الرجعة) أي ظهرت صحتها لثبوت النسب منه لعدم اقرارها باقتضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فزول واطئا قبل الطلاق لا بعده لان المسلم لا يفعل الحرام (ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت من بطن آخر) بان كان بين الولادتين ستة أشهر (فهي رجعة) لوقوع الطلاق بالولد الاول فالثاني حادث من علوق في العدة لعدم اقرارها بالاقتضاء ﴿ كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالولد الثاني والثالث رجعة ﴾ لانه دليل العلوق في العدة وتعدد بالاقرار بعد الثالث هداية لوقوع الطلاق بعد ولادته ع ﴿ والمطلقة الرجعية تزني ﴾ لان الرجعة مستحبة والتزني حرام عليها ﴿ ونذب أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها ﴾ اذا لم يكن من قصده الرجعة لانها ربما تكون مجردة فيقع بصرة على موضع يصير به مراجعاً ثم يطلقها فتطول عليها العدة ﴿ ولا يسافر بها حتى يراجعها ﴾ خلافاً لفر رحه الله تعالى ولنا قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الآية ﴿ والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء ﴾ خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى ولنا ان الزوجية باقية حتى يملك مراجعتها من غير رضاها ﴿ ويتكح مبانته في العدة وبعدها ﴾ لبقاء الحلية ﴿ لا المبانة بالثلاث لو حرة وبالتنتين لوامة ﴾ لان الرق منصف لحل الحلية ﴿ حتى يطأها غيره ﴾ لاية فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (١) والمراد المطلقة الثالثة ولحديث لا تحل للاول حتى تذوق عسيلة الآخر وهو مشهور يزا به على النص ﴿ ولو مراهما ﴾ ان كان يحرك آله ويشتهي لوجود الدخول ﴿ بنكاح صحيح ﴾ لان الغاية نكاح الزوج مطلقاً والزوجية المطلقة انما تثبت بنكاح صحيح ﴿ ونقض عدته لا يملك بمين ﴾ لان الغاية نكاح الزوج ﴿ وكره بشرط التحليل ﴾

(١) قوله ( والمراد أي بآية فان طلقها وهذا قول الجمهور وذهب طائفة الى أن الثالثة هي آية أو تسريح باحسان

آخره فانها اذا ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا الولد منه اذ هي لم تقر باقتضاء العدة والولد يبقى في البطن في هذه المدة فلا بد من أن يجعل الزوج واطئاً قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأ قبل الطلاق يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطء بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعل واطئاً قبل الطلاق تصح الرجعة (ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم آخر ببطنين فهو رجعة) المراد ببطنين أن يكون بين الولادة الاولى والثانية ستة أشهر أو أكثر أما اذا كان أقل يكون ببطن واحد وانما تثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطء حلالاً أما اذا كانت الولادتان ببطن واحد لا تثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى (وفي كلا ولدت فولدت ثلاثة بطون يقع الثلاث والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها العدة بالحيض) أي عدة الطلاق الثالث الذي وقع بالولادة الثالثة (ومطلقة الرجعي تزني) لسيرغب الزوج في رجعتها (ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها

وله وطئها) هذا عندنا وأما عند الشافعي رحمه الله لا يحل ووطء مطلقة الرجعي حتى يراجع بالقول وعندنا الحديث الوطء يصير رجعة (ونكاح مبانة بلا ثلاث في عدتها وبعدها ولا تحل حرة بعد ثلاث ولا أمة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح ونقض عدة طلاقاً أو موته) وهذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب لا يشترط ووطء الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح استدلالاً بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولنا حديث العسيلة وهو حديث مشهور تجاوز الزيادة به على الكتاب فيكون التحليل بدون

(١) حديث لمن الله المحلل والمحلل له والشارط هو محل الحديث ﴿وإن حلت للاول﴾  
 لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشرط ﴿ويهدم الزوج الثاني﴾  
 بالدخول فلم يدخل لا يهدم بالاتفاق در ﴿ما دون الثلاث﴾ ايضاً كما يهدم  
 الثلاث اجماعاً در قوله كما يهدم الخ تفسير لقوله ايضاً أمين وقال محمد لا يهدم لهما  
 الحديث لمن الله المحلل والمحلل له سواء محلاً (٢) وهو المتيقن للحل اي الجديد مع هداية  
 وثبات الحل في المتنازع فيه بدلالة الحديث لان الزوج الثاني لما ثبت الحل في  
 الفايضة ففي الحقيقة أولى ف وقد كان الحل المفاد بعد الغليظة لا يزول الا بثلاث  
 طلقات فكذا في المتنازع فيه ك (ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته وعدة  
 الزوج الثاني والمدة تحتمله) وهي ستون يوماً عند أبي حنيفة رحمه الله فتجعل مطلقة  
 آخر الطهر ثلاث حيض بثلاثين اعتباراً للاكثر وطهران بثلاثين ومثله في حق  
 الزوج الثاني بزيادة خمسة عشر وعندها تسعة وثلاثون ف اعتباراً للاقل في الطهر  
 والحيض ومجموع المديتين مع الزيادة أربعة أشهر وخمسة عشر يوماً عنده وثلاثة  
 أشهر وثلاثة أيام عندها ع (له أن يصدقها أن غلب على ظنه صدقها) لانه  
 (٣) معاملة أو امر ديني لتعلق الحل به وقول الواحد فيهما مقبول

#### باب الايلاء

﴿هو الحلف على ترك قرانها أربعة أشهر﴾ قال الله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم  
 تربص أربعة أشهر الآية ﴿أو أكثر كقوله والله لا أقربك أربعة أشهر أو  
 والله لا أقربك فان وطئ في المدة كفر﴾ لان الكفارة موجب الحنث  
 (وسقط الايلاء) باجماع العلماء ف لان البين ترتفع بالحنث (والايات) وقال  
 الشافعي رحمه الله تبين بتفريق القاضي لنا انه ظلمها (٤) بمنع حقها فجازاه الشرع  
 بزوال نسمة النكاح عند مضي هذه المدة (٥) وهو المأثور عن عثمان وعلى

الوطء مخالفاً للحديث المشهور حتى لو  
 قضى القاضي به لا ينفذ (والمراهق محلل  
 لا سيدها) المراهق هو صبي قارب البلوغ  
 ويحاطع مثله ولا بد من أن يتحرك  
 آله ويشتهي (وكره النكاح بشرط  
 التحليل ونحل للاول والزوج الثاني  
 يهدم مادون الثلاث فمن طلق دونها  
 وعادت اليه بعد آخرعات اليه بثلاث  
 خلافاً لمحمد والمبانة بثلاث لو قالت  
 حلت في مدة تحتمله وغلب على ظنه  
 صدقها حلت للاول) قيل أقل تلك  
 المدة تسعة وثلاثون يوماً لا بد من  
 ثلاث حيض وطهرين فأقل مدة  
 الحيض ثلاثة أيام وأقل الطهر خمسة  
 عشر يوماً

#### باب الايلاء

(وهو حلف يمنع وطء الزوجة  
 مدته) أي مدة الايلاء (فلا ايلاء  
 لو حلف على أقل منها وهي للحرمة  
 أربعة أشهر وللأمة شهران) وحكمه  
 طلاقاً بائناً إن برأ الكفارة أو الجزاء

(١) قوله) حديث لمن الله المحلل الخ ورواه الترمذي والنسائي عن ابن مسعود  
 رضي الله عنه مرفوعاً ومحمداً الترمذي ورواه ابن ماجه عن عتبة رضي الله عنه  
 ورفع وقال عبدالحق اسناده حسن (٢) قوله) وهو المتيقن للحل فان قيل انكم  
 حملتم المحلل على شارط الحل فلا يراد منه المتيقن للحل قلنا ليس معنى الحل المذكور  
 ان المراد من لفظ المحلل هو شارط الحل اذ لا شك ان الزوج متيقن للحل بل معناه  
 ان لمن متيقن الحل منوط باشتراط الحل ف وقول الفتح اذ لا شك ان الزوج الخ سواء  
 شرط الحل أو لا ع (٣) قوله) معاملة لان البضع متقوم عند الدخول في الملك عبي  
 (٤) قوله) بمنع حقها أي ديانة لتصوص تقيده لا قضاء (٥) قوله) وهو المأثور عن عثمان  
 الخ روى عبد الرزاق حدثنا معمر عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 ان عثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله عنهما كانا يقولان في الايلاء اذا مضت أربعة  
 أشهر فهي طليقة واحدة واخرج عبد الرزاق أنبأنا معمر بن قتادة ان علياً وابن مسعود  
 وابن عباس رضي الله عنهم قالوا اذا مضت أربعة أشهر فهي طليقة واخرج ابن أبي شيبة قال

ن حنت ( فلو قال والله لأقربك  
 أولاً أقربك أربعة أشهر ) الاول  
 مؤبد والثاني مؤقت بأربعة أشهر  
 ( او ان قربتك فلي حج او صوم  
 او صدقة او فانت طالق او عسدي  
 حر فقد آلى ان قربها في المدة حيث  
 تجب الكفارة في الحلف بالله تعالى  
 وفي غيره الجزاء وسقط الايلاء  
 والا بانث بواحدة ) اي ان لم يقربها  
 بانث بطلقة واحدة ( وسقط الحلف  
 للمؤقت لا المؤبد ) حتى لو كان  
 الحلف مؤقتاً بأربعة أشهر ولم يقربها  
 بانث بواحدة وسقط الحلف حتى لو  
 نكحها فلم يقربها بعد ذلك لاثنتين أما  
 في الحلف المؤبد إن نكحها ولم  
 يقربها أربعة أشهر تبين ثالثاً ثم ان  
 نكحها ولم يقربها أربعة أشهر تبين  
 ثالثاً وهذا معنى قوله ( فتبين  
 بأخرى ان مضت مدة أخرى بعد  
 نكاح ثان بلا في ثم أخرى كذلك  
 بعد ثالث ) فقوله بلا في أي بلا  
 قربان ( ونقي الحلف بعد ثالث لا  
 الايلاء فلو قربها كفر ولا تبين  
 بالايلاء ) أي في الحلف المؤبد اذا  
 وقع ثلاث تطليقات من غير قربان  
 بقي الحلف لانه لم يقربها فلم يحل  
 اليين لكن لم يبق الايلاء فلونكحها  
 بعد الزوج الثاني وقربها تجب الكفارة  
 لبقاء اليين ولو لم يقربها لاثنتين بالايلاء  
 لانه لم يبق الايلاء وقوله وسقى  
 الحلف بعد ثلاث فيه تفصيل ان  
 كان الحلف بالله تعالى بقي اليين  
 حتى تجب الكفارة وان كان الحلف  
 بغير طلاقها بقي الحلف أيضاً وان  
 كان بطلاقها لا يبقى لان التنجيز يبطل

(١) والعبادة الثلاثة وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ولانه كان طلاقاً في الجاهلية فحكم  
 الشرع بتأجيله الى انقضاء المدة وسقط اليين لو حلف على أربعة أشهر لانها  
 كانت مؤقتة به ( وقبته لو على الابد ) بان صرح بالتأييد أو اطلق كقوله والله لا  
 اقربك ( فلونكحها ثانياً وثالثاً ومضت المدة بلا في بانث بأخرين ) لبقاء اليين  
 وبالزوج ثبت حقها فتحقق الظلم وابنداء هذا الايلاء (٢) من وقت الزوج ( فان  
 نكحها بعد زوج آخر لم تطلق ) لتقيده بطلاق هذا الملك ( ولو وطئها كفر لبقاء  
 اليين ) لا طلاقها وعدم الحنت ( ولايلاء فيما دون أربعة أشهر ) (٣) لقول ابن عباس  
 رضى الله عنهما لا ايلاء فيما دون أربعة أشهر ( والله لأقربك شهرين وشهرين  
 بعد هذين الشهرين ) لفظ بعد اشهرين قيد في المسألة التالية (٤) لافي هذه ( ايلاء )

حدثنا أبو معاوية عن الاعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن  
 عمر رضى الله عنهم انهما قالا اذا آلى فلم يفي حتى مضت أربعة أشهر فهي تطليقة  
 باثثة ورجال هذا السند كلهم أخرج لهم الشيخان فهم رجال الصحيح وأخرج  
 الدارقطني ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول اذا مضت أربعة أشهر  
 فهي تطليقة ثم هنا ترجيح عام وهو ان كل من قال من الصحابة رضى الله عنهم  
 بالوقوع بمجرد المضي يترجح على قول مخالفه اذ لا بد من حمله على السماع لمخالفته  
 عن طاهر لفظ الآية فلو لم يكن له سماع لم يقل على خلاف اللفظ وأما المخالف  
 فمع المتبادر من اللفظ فلم يلزم حمل قوله على السماع فم \* بقي هل يجري هذا  
 الترجيح في قولين متعارضين عن صحابي واحد أيضاً فيقال القول بالوقوع بمجرد  
 المضي راجح على مقابله حمله على السماع والمقابل على متبادر اللفظ الظاهر لا  
 لان سماع الصحابي بعيد القطع في حقه فكيف يدوم على القول المبني على الظاهر المحتمل  
 ويترك القطع فلا بد من الترجيح بوجه آخر والرجوع الى قول سالم من المعارضة كقول  
 ابن مسعود وان عباس رضى الله عنهم هذا وفي فتح القدير قال أحمد بن حنبل روى  
 حبيب بن ثابت عن طاوس عن عثمان عدم الوقوع لكن حال رجاله الى حبيب لا يعرف  
 ولا يعلم ان طاوساً أخذ من عثمان فهو منقطع وروى مالك في الموطأ عن جعفر بن  
 محمد عن أبيه عن علي رضى الله عنه أنه كان يقول فان مضت الاربعة الاشهر توقف  
 حتى يطلق أو يبنى اه واشتهار قتادة بمعظم الحفظ والاتقان والحفاظة على الاداء  
 كما سمع بعينه أكثر من اشتها محمد بنه وقال ابن سيرين قتادة احفظ الناس وروى  
 البخاري عدم الوقوع عن ابن عمر رضى الله عنهما انتهى كلام الفتح ملخصاً ع  
 (١) ( قوله ) والعبادة العبادلة ثلاثة عند الفقهاء عبد الله بن مسعود وعبد الله بن  
 عباس وعبد الله بن عمر وأربعة عند المحدثين ابن عمرو وابن عباس وابن الزبير وابن  
 عمر رضى الله عنهم عابة (٢) ( قوله ) من وقت الزوج أي لاس وقت الطلاق فهم من ف  
 (٣) ( قوله ) لقول ابن عباس الخ أخرجه ابن ابي شبة وكذا الدارقطني كلاهما  
 عنه والمدة دير لا يعرف بالرأى فهو في حكم المرفوع ع (٤) ( قوله ) لافي هذه لان هذه

كان بطلاقها لا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق ( وقوله والله لأقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ) لانه

لانه جمع بينهما بحرف الجمع قصار بكجمه (١) بلفظ الجمع (ولو مكث يوماً) قيد اتفاقي  
فالحظفة مثله بجر (ثم قال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الاولين) وكذا  
لو قال بعد يوم والله لا أقربك شهرين ولم يزد على ذلك لا يكون مولياً أيضاً  
لكن لا لما في الكتاب بل (٢) لتداخل المدينتين ف م (أو قال لا أقربك سنة الا  
يوماً أو قال بالبصرة والله لا أدخل مكة وهي بها لا) يكون مولياً في الثلاثة اما في  
الاولى فلان الثاني ايجاب مبتدأ وقد صار ممنوعاً بعد الاول شهرين وبعد الثانية  
أربعة اشهر (٣) الا يوماً مكث فيه (٤) فلم تتكامل مدة المنع واما في الثانية فلان  
المولى من لا يمكنه القربان اربعة اشهر الا بشئ يلزمه وبمكة هنا لان المستقني يوم  
منكر ولو قربها يوماً والباقي اربعة اشهر او اكثر صار مولياً لسقوط الاستثناء واما  
في الثالثة (٥) فلا مكان القربان من غير لزوم شيء بأخراجها من مكة (وان حلف  
بجميع أو صوم أو صدقة أو عتيق أو طلاق صح الايلاء) لتحقق المدح باليمين لان  
هذه الاجزئة مائة لما فيه من المشقة (أو آلى من المطلقة الرجعية) لبقاء الزوجية  
فيها لافي المبانة ومحل الايلاء من تكون من سائنا بالص (فهو مول ومن المبانة  
والاجنية لا) لان الكلام وقع ماطلا لعدم المحلية فلا ينقلب صحيحاً (ومدة ايلاء  
يمين واحدة فاعمالها أجل واحد فمجموع شهرين وشهرين أجل واحد  
تحلل بينهما لفظة بعد أم لا بخلاف التالية لانها يمينان كما يأتي (١) (قوله) بلفظ  
الجمع أي لفظة أشهر (٢) (قوله) لتداخل المدينتين بخلاف ما اذا زاد بعد  
شهرين لان اليمين متعددة لتعدد الاسم الكريم وكذا المدة فتجعل كل مدة  
أجلاً لاحدى اليمينين ثم اعتبار البعدية منع تداخل الاجلين فأكمل نصاب  
الايلاء من هذه الجهة فبني تحققي الايلاء لكن نقص من الجهة التي ذكرت  
في الكتاب بقوله فلان الثاني الخ واما لو قال والله لا أقربك شهرين ثم قال  
بعد يوم والله لا أقربك شهرين فيمينان ف كل شهرين أجل لاحدهما  
وحيت لم يصرح الزوج بالبعدية فقد خلاص كلامه عن نقص قدر المكث  
فقد تم النصاب فيذني تحققي الايلاء لكن لما انتمت البعدية بتدخل  
الاجلان فلم يتم النصاب ع (٣) (قوله) الا يوماً مكث فيه أقول فيه بحث سعدى  
افندي وكل وجه البحث ان الزوج ممنوع في قدر المكث باليمين الاول كما انه  
ممنوع بها في الباقي من الشهرين الاولين وان أريد عدم منعه في قدر المكث  
باليمين الثانية ففيه ان عدم منعه بالتالية متحقق في جميع الاولين بدليل التصريح  
بالبعدية فلا وجه لتخصيص قدر المكث ع (٤) (قوله) فلم تتكامل مدة المنع لا  
عدا الايجاب الاول وهو ظاهر ولا عند الثاني لان تتكامل الاربعة امد الثاني تماماً  
ما نصاب الشهرين الاولين الى الآخرين فانضم الاولان ناقصاً منهما مقدار المكث  
فالمجموع اربعة الا مقدار المكث ع (٥) (قوله) فلا مكان القربان الخ فان كان لا يمكنه  
بأن كان بين الموضعين نماية أشهر صار مولياً على ما في جوامع الفقه محمد أمين

ايلاء بخلاف قوله بعد يوم والله لا أقربك  
شهرين بعد الشهرين الاولين أي  
لو قال والله لا أقربك شهرين  
ومكث يوماً ثم قال والله لا أقربك  
الشهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن  
مولياً لان في اليوم الاول كان حلفه  
على شهرين وفي اليوم الثاني كان  
حلفه على أربعة أشهر الا يوماً  
واحداً (وقوله والله لا أقربك سنة  
الا يوماً وقوله بالبصرة والله لا أدخل  
الكوفة وامراته بها ولا ايلاء من  
مبانة واجنية نكحها بعد ذلك فاما  
مطلقة الرجعي فكانت زوجة



(الامة شهران) لان هذه مدة ضربت أجلا للينونة فتتصف بالرق كمدة المدة (وان عجز المولى عن وطئها بمرضه أو مرضها أو بالرتق أو بالصغر أو ببعد مسافة ففيؤه ان يقول ثقت اليها) وقال الشافعي رحمه الله لافيء الابالجماع ولنا ان الزوج اذا كان عاجزا عن الجماع حال الايلاء لم يكن قاصدا للاضرار بمنع حقها بل قصده الا يحاش باللسان ومثل ذلك ظلم يرتفع باللسان وانما لم يحنث لان المحلوف عليه هو الفعل لا هذا اللفظ والفعل لم يوجد بعد عناية وهذا اذا كان عاجزا وقت الايلاء ودوام العجز الى تمام المدة حتى لو آلى قادرا فكث قدر ما يمكنه الجماع ثم عجز أو كان عاجزا وقت الايلاء وقدر في المدة لم يصح فيؤه باللسان لانه لما تمكن ولم يفعل فقد أضر بها ف (وان قدر في المدة ففيؤه الوطء) وبطل النية باللسان لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف (انت علي حرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا) لان تحريم الحلال يمين عندنا (وظاهر ان نواه) لانه اطلق الحرمة وفي الظاهر نوع حرمة والمطلق يحتمل المقيد وعند محمد لا يكون ظاهرا (وهدر ان نوى الكذب) (١) لانه نوي حقيقة كلامه هداية لان اتصافها بالحرمة وهي حلال كذب ف وارادة الكذب من الكلام الكذب ارادة حقيقة لا (وبائنة ان نوى الطلاق) لانه من كناية (وثلاث ان نواه) لتنوع الحرمة الى الخفيفة والغليظة (وفي الفتوى اذا قال لامرأته انت علي حرام وحرام عنده) اي في صرفه ع طلاق ولكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق بحكم العرف

### باب الخلع

(هو الفصل من النكاح) واذا تشاق الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا بأس بان تقتدى نفسها منه بما لم يحملها منه لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (والواقع به وبالطلاق علي مال طلاق بائن) اما في الخلع فلقوله عليه الصلاة والسلام (٢) الخلع تطليقة بائنة ولان الخلع يحتمل الطلاق ولذا صار من الكنايات والواقع بالكناية بائن الا ان ذكر المال انفى عن النية وأما في الطلاق على مال فلا نية لا تسلم المال الا تسلم لها نفسها وذلك بالينونة (ولزمها المال) ان قبلت لانها تملك الالتزام لولايتها علي نفسها وملك النكاح يجوز الاعتياض عنه وان لم يكن مالا كالتقصاص (وكره له اخذ شيء ان نشز)

(١) قوله) لانه نوي حقيقة كلامه هذه حقيقة لغوية واليمين حقيقة صرفية ثبتت بالاشتهار ولذا يصرف عند عدم النية الى اليمين لا الى الكذب (٢) قوله) الخلع تطليقة الخ اخرجته الدارقطني وسكت عنه وابن عدى واعله بعباد بن كثير الثقفي وقال عبيد الرزاق حدثنا ابن جريج عن داود بن طاصم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة ومراسيل سعيد لها حكم الوصل

(ولو عجز عن النية بالوطء لمرض بأحدهما أو صغرهما أو رتقها أو لمسيرة أربعة أشهر بينهما ففيؤه قوله ثقت اليها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو عاجز فان صح قبل مدته ففيؤه بوطئه (وانت علي حرام ان نوى به الطلاق فبائنة وان نوى به الظاهر او الثلاث او الكذب فما نوى وان نوى التحريم ولم ينو شيئا فايلاء) وقيل هو وكل حل علي حرام ومهرجه بدست راست كسريم يروى حرام طلاق بلا نية للعرف وبه يفتي

### باب الخلع

(لا بأس به عند الحاجة بما يصلح مهرا وهو طلاق بائن ويلزم بدله وكره اخذه ان نشز واخذ الفضل ان نشزت) اي اخذ الفضل على مادفع

لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الى ان قال فلا تأخذوا منه شيئاً (١) ولانه اوحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها بأخذ المال (وان نشرت لا) لما تلونا أولاً هداية اى بطريق دلالة لان عبارته رفع الجناح عند نشوزها وفي نشوزها نشوزها فاذا جاز له الاخذ عند نشوزها فعند عدمه أولى ف (وما صلح مهرا صلح بدل المخلع) لان ما صلح عوضاً للمنتقوم أولى أن يصلح عوضاً (٢) لغير المنتقوم هداية بناء على ان البضع يتقوم عند الدخول في الملك لا عند الخروج منه ع (فان خالها او طلقها بخمر او خنزير أو بميتة وقع بآث في رجعي في غيره) لانه لما بطل العوض كان العامل في الاول لفظ الحلع وهو كناية وفي الثاني الصريح وهو يعقب الرجعة (بجنا) لانها ماسمت مالا متقوماً حتى يصير غارة (تخالعني على ما في يدي) الحسية در (ولا شيء في يدها) لانها لم تفره بتسمية المال (وان زادت من مال أو من دراهم ردت مهرها) ان قبضته والا لا (٣) شيء عليها جوهره در وهذا لانها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضياً بالزوال الا بعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى (٤) وقيمتها للجباله ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ما قام به (٥) على الزوج دفعاً للضرر عنه (أو ثلاثة دراهم) لانها اقل الجمع وكلمة من صلة (٦) لا تبغيه لان الكلام يحتمل بدونه (وان خالغ على عبد أبق لها على انها بريئة من ضمانه لم تبرأ) لانه عقد المعاوضة فيقتضى سلامة العوض واشترط البراءة عنه شرط فاسد الا ان الحلع لا يبطل بالشروط الفاسدة وعلى هذا النكاح (قلت طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة له ثلث الالف) لان الباء تصحب الاعواض والعوض ينقسم (٧) على المعوض (وبانت) لوجوب المال (وفي على وقع رجعي مجاناً) وقالاهي واحدة بأثة بثلث الالف وله ان على للشرط قال الله تعالى يبايئك على ان لا يشركن بالله شيئاً ومن قال لامرأته انت طالق على أن تدخل

(١) (قوله) ولانه اوحشها بالاستبدال معاده ان الاستبدال نشوز منه فظهر الاستبدال بالآية ع (٢) (قوله) لغير المنتقوم وهو البضع حالة الخروج (٣) (قوله) والا لا شيء عليها أي وان لم تكن قبضته ريء منه ولا شيء عليها محمد امين (٤) (قوله) المسمى أي المسمى في الحلع وهو المال ع (٥) (قوله) على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر محمد امين (٦) (قوله) صلة أي بيانية عناية وكل موضع يصح الكلام بدونه فهو للتبويض كما في مسألة الجامع ان كان في يدي من الدراهم فبيدي حر وفي كل موضع يحتمل الكلام بدونه كما في مسألة الحلع يكون صلة لان قولها خالغني علي ما في يدي دراهم بدون من يكون مختصلاً لان الموضع للتمييز فحذف من هنا يحتمل بالمقصود وفي مسألة الجامع لا يحتمل بدونه فاذا ذكر يحمل للتبويض لتحصل فائدة جديدة لـ م (٧) (قوله) ينقسم على المعوض المعوض لا يتبرع بشيء منه

اليها من المهر (ولو طلقها بمال او على مال وقع بآث ان قبلت ولزمها المال ولو خلع او طلق بخمر او خنزير لم يجب شيء ووقع بآث في الحلع ورجعي في الطلاق وان قالت خالغني على ما في يدي او على ما في يدي من مال او من دراهم ففعل ولا شيء في يدها لم يجب شيء في الاولى وترد ما قبضت في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وان احتلت على عبد لها ببق على برأته من ضمانه تسلمه ان قدرت وقيمتها ان عجزت وان طلبت ثلاثاً بالف او على الف درهم درهم فطلقها واحدة تقع في الاولى بأثة بثلث الالف وفي الثانية رجعية بلا شيء عند أبي حنيفة (اما عندها فيقع بآث بثلث الالف فانها اذا قالت طلقني ثلاثاً بالف جعلت الالف عوضاً للثلاث فاذا طلقها واحدة يجب ثلث الالف لان اجزاء المعوض منقسمة على اجزاء المعوض أما اذا قالت طلقني ثلاثاً على الف فكلمة على للشرط والطلاق يصح تعليقه بالشرط فايو حنيفة يحملها عليه وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء الشروط وأبو يوسف ومحمد حملاء على المعوض بمعنى الباء كما في بيعت عبداً بالف أو على ألف فالجواب ان البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيحصل على المعوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه

بالشرط (وان قال بطلني نفسك ثلاثاً بألف أو على ألف فطلقت واحدة لم يقع شيء) لأن الزوج لم يرش بالبينونة إلا أن تسلم له الألف كلها ولم تسلم بخلاف قولها طلقتي ثلاثاً بألف لأنها لما رضى بالبينونة بألف فهي أرضى بالبينونة ببعضها (ولو قال أنت طالق عليك ألف أو أنت حرة وعليك ألف فقبلتها أو طلقت وعقت بلا شيء) هذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ان قبلت المرأة طلقت بألف وان (٢١٦) قبلت الامة عقت بألف وان لم يقبل لا يقع شيء فانهما جعلا الواو في قوله وعليك

الدار كان شرطاً وهذا لأنه للزوم حقيقة واستعير للشرط لأنه يلزم الجزاء والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط وأما الباء فللمعوض كما مر وإذا لم يجب المال كان مبتدئاً فوقع الطلاق ويملك الرجعة هداية (١) وعلى تقدير استعارته للباء يلزم ثلث الألف فدار الأمر بين الزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولا محتاط في الزوم إذ الأصل فراغ الذم ف ( طلق نفسك ثلاثاً بألف أو على ألف فطلقت واحدة لم يقع شيء ) لأن الزوج ما رضى بالبينونة إلا ليسلم الألف كلها بخلاف قولها طلقتي ثلاثاً بألف لأنها لما رضى بالبينونة بألف في بعضها أرضى ( أنت طالق بألف أو على ألف فقبلت لزم وبانت ) لوجوب المسال ولا بد من القبول في الوجهين لأن معنى قوله بألف بمعوض ألف يجب لي عليك ومعنى قوله على ألف على شرط ألف يكون لي عليك والمعوض (٢) لا يجب بدون القبول والمعلق بالشرط لا ينزل قبل وجوده هداية وإذا كان للشرط عند أبي حنيفة فلا بد من تقدير الفعل (٣) فهو أما القبول أو الأداء ويتعين القبول بدلالة الحال وهو قصد المعاوضة ف ( أنت طالق وعليك ألف أو أنت حر وعليك ألف طلقت وعقت مجاناً ) قبلاً أو لا وقال على كل منهما ألف ان قبل وله ان قوله وعليك ألف جملة تامة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الأصل الاستقلال ولادلالة لأن الطلاق والعتاق (٤) ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لانهما لا يوجدان بدون قوله فان قولهم أحمل هذا الطعام ولك درهم بمنزلة قولهم بدرهم وصح شرط الخيار لها في الخلع لاله وقال لم يصح في الوجهين وله انه كالبيع في جانبها حتى يصح رجوعها ولا يتوقف على ما وراء المجلس ويمين في جانبه ولذا لا يصح رجوعه ويتوقف على ما وراء المجلس ( طلقك أمس بألف فلم تقبلي وقالت قبلت صدق بخلاف البيع ) لأن الطلاق بالمال يمين من جانبه

للمحال والحال بمنزلة الشرط وأبو حنيفة جعل الواو للمعطف وتناسب الجملتين في كونهما اسميتين يدل على المعطف فيكون اخباراً بأن عليهما الألف فيقع بلا شيء ( والخلع معاوضة في حقها حتى يصح رجوعها ) أي إذا كان الإيجاب منها قبيل قبول الزوج يصح رجوعها ( وشرط الخيار لها ) هذا عند أبي حنيفة أما عندهما فلا يصح شرط الخيار لأحد فالطلاق واقع والبدل واجب ( ويقتصر على المجلس ) أي إذا كان الإيجاب من قبلها لا بد من قبول الزوج في المجلس ( ويمين في حقه حتى انعكس الأحكام ) أي إذا كان الإيجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس أي يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وإنما كان الخلع كذلك لأن فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفسها وفيه معنى اليمين فالخلع تطبيق الطلاق بقبول المرأة وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يميناً ومن جانب المرأة معاوضة ( وطرف المبدئي العتاق كطرفها في الطلاق ) فيكون من طرف المبد

(١) قوله ( وعلى تقدير استعارته الخ ) وكأنه لما كان كل من معنى المعوض والشرط معنى مجازي لكلمة على لأن حقيقتها للزوم أشار الى ترجيح مجاز الشرط فقال وعلى تقدير الخ ع (٢) قوله لا يجب الخ لأن الوجوب الزام ولا الزام بدون التزام ع (٣) قوله ( فهو أما القبول الخ ) فالتقدير أنت طالق ان قبلت الألف أو أدت الألف ع (٤) قوله ( ينفكان الخ ) بل الكرام يأبون قبول بدلها ما شدا لآباء

القبول

معاوضة ومن جانب المولى يميناً وهي تعليق العتق بشرط قبول

المبد فيترتب أحكام المعاوضة في جانب المبد لافي جانب المولى (ولو قال طلقك أمس على ألف فلم تقبلي وقالت قبلت قال قول له ولو قال البائع كذلك قال قول للمشتري) أي إذا قال البائع بع هذا المبد منك بألف درهم أمس فلم تقبل وقال المشتري قبلت قال قول للمشتري ووجه الفرق ان قول البائع بع اقرار بقبول المشتري لأن البيع لا يصح الا بالإيجاب والقبول فقولته فلم تقبلي يكون رجوعاً عن اقراره بخلاف الخلع فإنه يمين في حقه فيمكن انفساكه عن البدل فلا يكون اقراراً بقبول المرأة فيكون القول

والاقرار (١) باليمين لا يكون اقراراً (٢) بالشرط لصحته بدونه واما البيع فلا يتم الا بالقبول والاقرار به اقرار بما لا يتم الا به فانكاره القبول رجوع منه ( ويسقط الخلع والمباراة كل حق ) (٣) ثابت وقتهما در ( لكل واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح النفقة الغدة ) وسكنها فلا يسقطان (٤) (الاذا نص عليها) فتسقط النفقة (٥) لا السكنى . در وعند محمد لا يسقط الا ما سياه فيهما وأبو يوسف مع محمد في الخلع ومع الامام في المباراة ولا يبي خيفة ان الخلع يني عن الفصل ومنه خلع العمل وخلع العمل وهو مطلق كالمباراة فيعمل باطلا فيهما في النكاح وأحكامه وحقوقه . هداية لان المطلق ينصرف الى الكامل وكال الانحلال بما ذكر . ف ( حق لو خالعهما أو بارأها بمال معلوم كان للزوج ما سمت له ولم يبق لآخرها قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضاً كان أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده وان خلع صغيرته بما لها لم يجر عليها ) لانه لا نظر لها فيه اذ البضع في حال الخروج غير متقوم والبدل متقوم بخلاف النكاح لان البضع متقوم عند الدخول . هداية فلو زوج ابنه الصغير جاز عليه بمهر المثل ولزم في مال الابن . ف ( وطلقت ) لانه تعليق بشرط قبوله ( ولو بأنف على انه ضامن ) المراد بالضمان هنا التزام المال ابتداء لا الكفالة عن الصغيرة لعدم وجوب المال عليها . ف ( طلقت والالف عليه ) لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبي محيى فلي الاب (٦) أولى ولا يسقط مهرها (٧) لانه لم يدخل تحت ولاية الاب

### باب الظهار

( هو تشبيه المنكوحة بمحرمة عليه على التأييد ) أي بمضو يحرم النظر اليه من اعضاء محرمة تأييداً . محمد أمين أما التشبيه بجميع المحرمة كانت على كافي فن كنايةات الظهار فيحتاج الى التية . ع والتشبيه بمضو المحرمة الذي يجوز النظر اليه كانت على

(١) ( قوله ) باليمين أي التعليق (٢) ( قوله ) بالشرط أي بوجود الشرط ع (٣) ( قوله ) ثابت وقتهما احتراز عن سكنى العدة ونفقة في العدة . أمين (٤) ( قوله ) عليها أي على النفقة في صلب العقد اما لو أسقطها بعد انعقاد العقد فلا تسقط لانها حينئذ أسقطت قصداً شيئاً لم يجب بعد فاتها إنما تجب شيئاً فشيئاً بخلاف الاسقاط الضمني فانه يسقط باعتبار ما تستحقه وقت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع . أمين عن ف (٥) ( قوله ) لا السكنى لان السكنى في غير بيت الطلاق موصية فلا تسقط بحال الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى بان كانت ساكنة في بيت نفسها أو أنها تعطي الاجرة من مالها فانه يصح التزامها ذلك (٦) ( قوله ) أولى لان له التصرف في مالها ونفسها (٧) ( قوله ) لانه أي الاسقاط لم يدخل تحت ولاية لان ولايته نظرية ولا نظر في الاسقاط ع

قوله لانه مبكر للخلع والمرأة تدعيه ( ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح ) فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كشن ما اشترت من الزوج ويسقط ما لا يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر كذا في الذخيرة والمهر يسقط من غير ذكره ( وان خلع الاب صيته بما لها لم يجب عليها شيء . وبقي مهرها وتطلق في الاصح فان خلعها على انه ضامن صح وعليه المال وان شرط المال عليها تطلق بلا شيء وان قبلت

### باب الظهار

هو تشبيه زوجته أو ما يصبره عنها أو جزء شائع منها بمضو يحرم نظره اليه من اعضاء محارمه نسباً أو رضاً كانت على كظهر أمي أو رأسك ونحوه أو نصفك كظهر أمي أو كبطنها أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر أخق أو عتي ويصير به مظاهراً

كرأس أمي ليس بظهار أصلاً محمد أمين وقيد التأييد لخروج أخت امرأته (حرم الوطء ودواعيه) كيلا يقع فيه كما في الاحرام وأما الحيض والصوم فكثير الوجود فتحرهما حرج (بأنت على كظهر أمي حتى يكفر) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم إلى ان قال فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا والظهار كان طلاقاً في الجاهلية فقرر الشرع أصله ونقل حكمه إلى تحريم موقت بالكفارة غير منزل للنكاح ففعل وطئ قبله استغفر ربه فقط (١) لقوله صلى الله عليه وسلم للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة (١) استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان شيء آخر (٢) لينه صلى الله عليه وسلم (وعوده عزمه على وطئها) فالآية لا تقيد بتقديم الوطء على الكفارة مع وقال الحسن وقتادة وطأوس والزهرى ان العود اليها عبارة عن جماعها مخازن وفي المدارك ثم يعودون لما قالوا أي لنقض ما قالوا ثم اختلفوا بماذا يحصل النقض فعندنا بالعزم على الوطء وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة وعند الشافعي بمجرد الإمساك وهو ان لا يطلقها عقيب الظهار احم وفي الخازن يمتثل أن يكون المراد ثم يعودون اليه بان يفعلوا مثله مرة أخرى ويمتثل ان يكون المراد ثم يعودون اليه بالنقض والرفع وإلى هذا الاحتمال ذهب أكثر المجتهدين احم (وطئها ونقضها وفرجها كظهرها) لان الظهار تشبيه الحلة بالحرمة وهذا المعنى يتحقق في عضو يحرم النظر اليه (واخته وعمته وأمه رضاعاً كأمة) لاستوائهن في التحريم المؤبد (ورأسك وفرجك ووجهك ورقبتك ولصفك وثلك كانت) لانه يعبر بها عن جميع البدن ويثبت الحكم في الشائع ثم يتعدى كما يبينه في الطلاق (وان نوى بأنت على مثل أمي برأ أو ظهاراً أو طلاقاً فكما نوى) في الصور الثلاث أما في الاولى فلان التكريم في التشبيه قاض في الكلام هداية وعلى هذا فعلى بمعنى عندي . ف وأما في الثانية فلانه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالعضو لكنه غير صريح فيحتاج إلى التنية وأما في الثالثة فلانه تشبيه بالأم في الحرمة فكأنه قال أنت على حرام ونوى الطلاق (والالفا) لاحتمال الحمل على الكرامة هداية فيحمل عليها لان الظهار حرام ولا يجوز الزام المسلم بالمصيبة بلا لفظ صريح ولا قصد اليها . ف وقال محمد يكون ظهاراً (وبأنت على حرام كأمي ظهاراً أو طلاقاً فكما نوى) لانه يمتثل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم والتشبيه تأكيد له وان لم يكن له نية فعلى قول أبي يوسف هو إيلاء ليكون الثابت به

ويحرم وطئها ودواعيه حتى يكفر فان وطئ قبله (أي قبل التكفير) استغفر وكفر للظهار فقط (أي يجب كفارة الظهار ولا يجب شيء آخر للوطء الحرام) ولا يعود حتى يكفر (أي لا يطأها ثانياً حتى يكفر) (والعود الموجب للكفارة هو عزمه على وطئها وليس هذا الاظهاراً) أي ما ذكر ليس الاظهاراً سواء نوى أو لم ينو شيئاً ولا يكون طلاقاً أو إيلاء (وفي أنت على مثله أمي أو كأمي ان نوى الكرامة أو الظهار صح) أي نية (وان نوى الطلاق بأنت وان لم ينو شيئاً لفا وبأنت على حرام كأمي صح ما نوى من طلاق أو ظهار

(١) قوله (استغفر الله ولا تعد الخ) رواه أصحاب السنن الأربعة بلفظ فاعتزلها حتى تكفر وأما ذكر الاستغفار في الحديث فانه أعلم به وهي في الموطأ من قول مالك (قوله) لينه لانه مقام اليان فلا تجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وغيره ولا ثلاث كفارات كما عن الحسن البصري

وأنت على حرام كظهر أميظهار لاغير  
وان نوى طلاقاً أو ايلاء وحص الظهار  
بزوجه فلم يصح من أمته ولا من نكحها  
بلا أمرها ثم ظاهر منها ثم أجازت  
وبأنتن على كظهر أمي للنساء تجب  
لكل كفارة على حدة وهي عتق رقبة  
وجاز فيها المسلم والكافر ( وفيه خلاف  
الشافعي رحمه الله وتحقيقه في أصول الفقه  
في حمل المطلق على المقيد ) والذكر  
والأنثى والصغير والكبير والأصم (  
أي من يكون في أذنيه وقر أمانه  
لا يسمع أصلاً يبنى أن لا يجوز لانه  
قالت جنس المنفعة ) والاعور ومقطوع  
أحدى يديه وأحدى رجليه من خلاف  
ومكاتب لم يؤد شيئاً وشراء قريبه  
بنية كفارته واعتاق نصف عبده  
ثم باقية ولا فائت جنس المنفعة كالأصم  
ومجنون لا يعقل ) احترازاً عن مجن  
وضيق ( والمقطوع يداه أو إبهاماه  
أو رجلاه أو يد ورجله من جانب  
ولا مدبر ولا مكاتب أدى بعض بدله  
واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقية  
بعد ضمانه ) لانه انتقص نصيب صاحبه  
في ملكه ثم تحول الى ملك للمعتق  
بالضمان وعندها يجوز اذا كان للمعتق  
موسراً لانه يملك نصيب صاحبه  
بالضمان فكانه أعق كلّه عن الكفارة  
بخلاف ما اذا كان مسيراً فان عندها  
الواجب السعاية في نصيب الشريك  
فيكون اعتاقاً بعوض ( ونصف عبده  
عن تكفيره ثم باقية بعد وطء من  
ظاهر منها )

(١) أدنى الحرمين وعلى قول محمد ظهار (٢) لان كاف التشبيه يختص به . هداية  
( وبانت على حرام كظهر أمي طلاقاً أو ايلاء فظهار ) وقالوا هو على ما نوى وان  
لم تكن له نية فظهار لان التحريم يحتمل كل ذلك . هداية وله ان قوله كظهر أمي  
صريح في الظهار فلا يحتمل غيره ثم هو محكم فيرد التحريم اليه لانه محتمل . ف  
( ولاظهار الا من زوجته ) لقوله تعالى من ناسم ولان الحل في الامة تابع فلا  
تلحق بالنكوح ولان الظهار منقول عن الطلاق ولا طلاق في المملوكة . هداية  
وحقيقة اضافة النساء الى الرجال تحقق مع الزوجات لانه المتبادر حتى يصح ان  
يقال هؤلاء جواريه لانسائه . ف ( فلو نكح امرأة بلا أمرها فظاهر منها فجازته  
بطلق ) لانه صادق في التشبيه وقت التصرف فلم يكن منكراً من القول ( أنتن  
كظهر أمي ظهار منهن ) لاضافة الظهار اليهن كاضافة الطلاق ( وكفر لكل  
تعدد الظهار ) وهو محرر رقبة ( للنص ) ولم يجز الاعصى ومقطوع البدين أو  
أبهما بهما ( لان قوة البطش بهما ) أو الرجلين ( لان الفائت جنس المنفعة وهي  
البصر أو البطش أو المشي وهو المانع . هداية لان الرقبة مطلقة فتصرف الى الكاملة . ع  
( والمجنون ) لان الانتفاع بالجوارح لا يكون الا بالعقل فكانت المنافع ( والمدبر  
وام الولد ) لاستحقاقهما الحرية بجهة لا تنسخ فارق فيما ناقص ( والمكاتب الذي  
أدى شيئاً ) لان اعتاقه يكون ببدل ( فان لم يؤد شيئاً او اشترى قريبه ناويا  
بالشراء الكفارة أو حرر نصف عبده عن كفارته ثم حرر باقية عنها صح ) في  
الكل أما في الاولى (٣) فلان الرق قائم من كل وجه لقبوله الانقضاء . هداية ولان  
عقد الكتابة بمجرد لا يوجب استحقاق العتق بل العتق معلق بالاداء ولو علقه  
بشرط آخر لا يفيد استحقاقه فكذا هذا . ك (٤) ولقوله عليه الصلاة والسلام  
المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والكتابة لا تنافيه (٥) فانه فك الححر  
(١) ( قوله أدنى الحرمين ) سبياً أو حكماً أما الاول فلان الظهار كبيرة محضة واليمين  
ليست بمحضة وأما الثاني فلان الصيام والاطعام في كفارة الظهار أكثر منهما في  
كفارة اليمين وأيضاً الحرمة في الظهار معجلة بخلاف الايلاء (٢) قوله لان كاف  
التشبيه الخ معناه على ما في الفتح ان المعنى الشرعي لهذا اللفظ الظهار لوجود  
التشبيه بالجزء في ضمن الكل وأبو يوسف رحمه الله منع ثبوت الصراحة بالتشبيه  
بالبعض في ضمن الكل فبقى الكلام مجحلاً في حق التشبيه حتى يتبين ارادة مخصوص  
وانما ثبت الصراحة بالتشبيه بالجزء ابتداء ا هـ م (٣) ( قوله فلان الرق ) قائم من  
كل وجه ولو أدى بعض البدل لشمول الحديث له لقبوله الفسخ بالتعجيز او برضاهما  
مع ذلك فعدم جواز التكفير به ليس لنقصان رقه بل لما في الكفاية ان بعضه محرر  
بالمعوض فلا تنادى به الكفارة لانها عبادة لا بد لها من الخلو له تعالى ولا خلوص  
مع المعوض ا هـ ملخصاً (٤) ( قوله لقوله ) عليه الصلاة والسلام المكاتب عبد رواه  
أبو داود (٥) قوله فانه أي الرق

بمنزلة الاذن في التجارة • هداية وأما في الثانية فلان شراء القريب اعتاق (١) لقوله عليه الصلاة والسلام لن يحزى ولد والده الا ان يحده مملوكا فيشتره فيعتقه • هداية في باب اليقين في العتق والطلاق • ع يريد فيعتق هو عند ذلك للاجماع على انه لا يحتاج الى اعتاقه بعد الشراء فقد رتب العتق بالفاء على الشراء والترتيب (٢) مفيد العلية كما في سهى فسجد • ف وفي الاولى خلاف الشافعي وفي الثانية خلافه وخلاف زفر وأما في الثالثة فلان الاعتاق عندهما لا يحزى • فاعتاق النصف اعتاق الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله التقصان متمكن على ملكه بسبب الاعتاق في الكفارة ومثله غير مانع كمن اضجع شاة للاضحية فاصاب السكين عينها بخلاف اعتاق نصف عبد مشترك لان التقص متمكن على ملك الشريك • هداية فلا يمكن جعله التقص في ذلك النصف مضافا الى الكفارة لعدم ملكه • ف وان حرر نصف عبد مشترك وضمن باقيه او حرر نصف عبده ثم وطىء التي ظاهر منها ثم حرر باقيه لا يصح في المستثنين خلافا لما وله في الاولى ما تقدم من قوله لان التقص الح في الثانية أن شرط الاعتاق ان يكون قبل المسيس بالنص وقد حصل اعتاق النصف بعده لنحزى الاعتاق • هداية ولم يجعل مجموع التصفين محلا للوطء الثاني لان النصف الاول كانت له عرضية ان يصير محلا للجماع بالضمم النصف الثاني اليه قبل الوطء فاذا عرض عليه قبل الانضمام ضد ما هو في عرضيته من التحليل وهو الجماع الحرام أبطل عرضيته • ع فان لم يجد ما يمتق صام شهرين متتابعين للنص • ليس فيهما رمضان • كيلا يبطل ما أوجبه الله • وايام منية • لانها لا تنوب عن الواجب • هداية معه دراهم مشغولة بحاجته الاصلية فان صرفها اليه يحزى الصوم والا فقولان يشير الى كل منهما كلام محمد رحمه الله • محمد أمين (فان وطئها فيهما ليلا) ولو ناسيا • عناية (أو يوما ناسيا) أما اذا جامعها فيه طامدا يستأنف بالاتفاق • عناية (أو افطر استأنف الصوم) وقال ابو يوسف رحمه الله لا يستأنف بوطء الليل مطلقا وفي النهار ناسيا اذ لا يفسد به الصوم فلا يمنع التتابع هداية ولهما أن عدم الفساد في النسيان ثبت على خلاف القياس فلا يتعدى الى عدم قطع التتابع ولان النص يقتضي الشرطين لصيرورة الصوم كفارة كون الصوم قبل المسيس وكونه خاليا عن المسيس والشرط الثاني من ضرورة الاول لان تقديم الصوم على المسيس (٣) يستلزم خلو الصوم عنه وقد انعدم الشرط الثاني في المسئلة (١) (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لن يحزى الح) رواء الستة الا البخاري • ف ذكره ثم • ع (٢) قوله مفيد العلية فقد قارنت النية بعملة العتق وهو كاف في الباب • ع (٣) (قوله يستلزم الح) الدليل قاصر عن مسيس الليل فالظاهر الاستدلال بان من قبل أن يتلصا ظرف للشهرين لا لصيام والشهرين شامل لليل ثم ثبوت تقديم الصوم على التماس لضرورة تقدم محله وهو الشهران • ع

لان الاعتاق يجب أن يكون قبل المسيس وعندهما يجوز لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما (وان عجز عن العتق صام شهرين ولاء ليس فيهما شهر رمضان ولا خمسة نهي صومها وان افطر بعذراً وبغيره أو وطئها في شهرين ليلا عمدا أو يوماً سهوا استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله) وعند أبي يوسف رح لا يستأنف الصوم لانه يجب أن يكون متابعاً مقدماً على المسيس فالتابع حاصل حتى ان التقدم على المسيس غير حاصل لكنه ان استأنف يكون الكل مؤخراً عن المسيس ولو لم يستأنف فبعضه مقدم على المسيس فهذا أولي ولا يبي حنيفة ومحمد رح انه يجب ان يكون مقدماً على المسيس خاليا عنه فالتقدم على المسيس قد فات لكن خلوه عن المسيس ممكن فتجب رعايته



فينعدم المنروط . غناية ( ولم يحجز للعبد الا الصوم ) لانه لا ملك له ( وان اطعم او أعتق عنه سيده ) لانه لا يصير مالكاً بتملكه . هداية سواء ملكه المولى ثم أمره بالاعتاق او الاطعام أو ان العبد أمر مولاة ففعل المولى بإمر العبد فيتضمن تملكه فهم من . ف ( فان لم يستطع الصوم ) لكبر أو مرض لا يرجى زواله . ف ( أطعم ستين فقيراً ) للنص ( كالفطرة ) لان المعتبر دفع حاجة الفقير لكل مسكين فيعتبر بصدقة الفطر ( أو قيمته ) خلافاً للشافعي رحمه الله (١) لنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايصال الرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لقيد الشاة . هداية في فصل وليس في الفصلان الخ من كتاب الزكاة . ع ( فلو أمر غيره ان يطعم عنه من ظهاره ففعل صح ) (٢) لانه استقراض معنى والفقير قابض له أولاً ثم لنفسه فتحقق تملكه ثم تملكه ( ويصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر ) لان نص الاطعام حقيقة في التمكن من الطعام وفي الاباحة ذلك كما في التملك اما الواجب في الزكاة في الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهما للتمليك حقيقة ( والشرط غذا آن أو عشا آن مشبعان أو غداء وعشاء ) لان المعتبر دفع حاجة اليوم والعادة حدوث الحاجة في كل يوم مرتين وغداء يومين وعشاء مماثل حاجتي اليوم اقيما مقامهما . عني وهذا بعد اتحاد الستين فلو غذا ستين وعشى آخرين لم يحجز . ف ( وان أعطى فقيراً شهرين صح ) لان الحاجة تتجدد كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره ( ولو في يوم لا الا عن يوم ) ثم ان ملكه في يوم بدفعات فقد قيل (٣) لا يحجزه وقد قيل يحجزه لان الحاجة الى التملك (٤) تتجدد في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان التفريق واجب بالنص ( ولا يستأنف يوطئها في خلال الاطعام ) لانه تعالى ما شرط في الاطعام ان يكون قبل المسيس الا انه يمنع من المسيس قبله لانه ربما يقدر على الاعتاق او الصوم فيقعان بعد المسيس والمنع (٥) لمعنى في غيره لا يعدم المشروعية في نفسه . هداية فلذا يعتد بما كان قبل الجماع بخلافهما . ع ( ولو اطعم عن ظهارين ستين فقيراً كل فقير صاعاً

( وان عجز عن الصوم أطعم هو أو نائبه ستين مسكيناً كلاً قدر الفطرة أو قيمته ) هذا عندنا وما عند الشافعي رح لا يجوز دفع القيمة ( وان غداهم وعشاهم وأشبعهم فيهما ) أي في الغداء والعشاء ( وان قل ما أكلوا أو أعطى من بر أو منوي تمر أو شعير أو واحداً شهرين جازو في يوم واحد قدر الشهرين لا يجوز الا عن يومه ) أي أعطى شخصاً واحداً في يوم واحد قدر الشهرين لا يجوز الا عن هذا اليوم هذا مذهبنا وأما عند الشافعي فلا بد من التملك كما في الكسوة ووجه قولنا ما ذكر في اصول الفقة في دلالة النص ان الاطعام جعل للغير طاعماً وهو بالاباحة الى آخره ( وان أطعم ستين مسكيناً كلاً صاعاً من بر عن ظهارين

(١) ( قوله لنا أن الامر ) أي في آية وآتوا الزكاة والوعد في آية وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ثم الرزق أمر موسع يقوم بجلب المال لا بمال بعينه . ك (٢) ( قوله لانه استقراض الخ ) هذا على ما روى عن أبي يوسف رحمه الله من أن المأمور يرجع على الأمر ويجعله قرضاً لانه أدنى ضرراً أما على ظاهر الرواية فلا يرجع لانه يحتمل الهبة والقرض فلا يرجع بالشك كذا في الزيلعي وعلى هذا فتعليق المصنف غير ظاهر فالاولى ان يعلم هكذا لانه طلب التملك منه معنى والفقير الخ . سمدي (٣) قوله لا يحجزه لان المجوز الحلة وقد اندفعت الحاجة في هذا اليوم بخلاف المدفوع من كفارة اخرى لانه كالمالك بالنسبة اليها (٤) ( قوله تتجدد ) لان الحاجة بطريق التملك لا نهاية لها (٥) ( قوله لمعنى في

صح عن واحد ) لان النية في المجلس الواحد (١) لغو وفي المجلسين معتبرة ولم يعتبر ستون صاعا مائة وعشرون نصفاً يقع عن كفارتي ظهارين كوقوع اعتاق عبيدين عنهما كما تقع عنهما لو جعلها الصافا حقيقة بأن قسم كل صاع منها بالنصفين قسمة حسية كما اعتبرت كذلك اذا نوى الواحيين من المجلسين كالافطار والظهار لان كل صاع أمر واحد حقيقة ولا ضرورة تدعو الى اعتباره نصفين بدون تقريظ حتى بخلاف ما اذا قابلت بالواحيين من جنسين لقيام الضرورة اذ لو لم يجعل نصفين اعتباراً لزم بطلان الكفارة رأساً لعدم اجزاء كفارة واحدة عنهما بمجموعهما وهذا ظاهر ولا وجه لالغاء تعددهما كما في متحدي الجنس لان نيتهما (٢) معتبرة فيلزم توزيع كفارة واحدة عليهما وهذا لا يمكن فلا يمكن الكفارة اما اذا قابلت بمتحدي الجنس فالتية ملغاة فقد قابلت بجنسهما وهو واحد فلا يلزم التوزيع فبقي كل صاع على وحدته الحقيقية بخلاف عبيدين عن ظهارين لانهما متعددان حقيقة . ع (وعن افطار وظهار) لا اعتبار النية عند اختلاف الجنس . ع ( او حرر عبيدين عن ظهارين ولم يمين ) بان يقول هذا الهذه وهذا الهذه . ع (صح عنهما) لان الجنس واحد فلا حاجة الى نية معينة (ومثله) أى مثل تحرير عبيدين عن ظهارين (الصيام) أربعة أشهر (والاطعام) أى اطعام مائة وعشرين مسكينا ( وان حرر عنهما رقبة أو صام شهرين صح عن واحد ) وله أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وقال زفر لا يجزئه (٣) لانه أعتق عن كل ظهار نصف العبد وليس له أن يجعل عن أحدهما بعد ما اعتق عنهما لخروج الامر من يده . هدايه لوقوعه فقلا . ف ولنا أن نية التمين في الجنس المتحد (٤) غير مفيد فقلغو وفي المجلس المختلف مفيد نظير الاول اذا صام يوماً في قضاء رمضان عن يومين يجزئه عن يوم واحد غيره وهو القدرة عليهما (١) ( قوله لغو ) فبقي نية مطلق الظهار وفيه ان نية افراد المجلس معتبرة فقد صرحوا انه لو أعتق عبداً عن أحد الظهارين بعينه صحت النية وتحل التي عينها وأيضا نية كفارة عمرة لا تجزئه عن كفارة زنب (٢) ( قوله معتبرة ) في الجنسيتين لاختلاف الاغراض باختلاف الاجناس (٣) ( قوله لانه أعتق الخ ) لان مقابلة الواحد بالمتعدد تقتضى التوزيع لكننا نمنع التعدد لان الغاء تيمنه لأحد المجلس أهدر تعدده وبقي مجرد الجنس وهو فرد فصار كقوله اعتقتك عن الظهار فوقع كفارة لأحدهما وهذا بخلاف مختلف الجنس لا اعتبار التمين فوجب التوزيع فلا يقع كفارة أصلاً ليجمعه لاحدهما افاده صاحب العناية حيث قال قوله قلغو الخ قبل منشاء انه نوى التوزيع في الجنس لواحد قلقت وصار كأنه أعتق عن ظهار ولم ينوعهما وذلك جائز وله صرفها الى أيهما شاء بخلافها عند اختلاف الجنس لانها معتبرة فتحقق التوزيع اه (٤) ( قوله غير مفيد ) أى فلا تعتبر لكن يرد عليه ما نقلناه عن الفتح عند قول الماتن ولو أطعم

لم يصح الا عن ظهار واحد وعن افطار وظهار صح ( هذا عند أبي حنيفة واني يوسف رح واما عند محمد رح يجوز عن الظهارين ما يقولان النية تسمل عند اختلاف الجنس كالافطار والظهار لا عند اتحادهما فاذا لفت النية والصاع يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع من أدنى المقادير فالمؤدي وهو الصاع يصلح كفارة واحدة جعلها للظهارين فلا يصح (كصوم أربعة أشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتاق عبيدين عن ظهارين وان لم يمين واحداً لواحد) لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب التمين ( وفي اعتاق عبيد عنهما او صوم شهرين له ان يمين لاي شاء وان اعتق عن قتل وظهار لم يجز عن واحد ) وعند زفر رح لا يجزئه عن أحدهما في الفصلين وعند الشافعي رح يجعل عن أحدهما في الفصلين ( وكفر عبد ظاهر بالصوم فقط لاسيده بالمسال عنه ) لان الكفارة عبادة ففعل الاخر يكون فعله .

## ( باب اللعان )

( من قذف بالزنا زوجته العفيفة )  
 أي عن فعل الزنا غير متهمة به كمن  
 يكون ممهاولدا لا يكون له أب معروف  
 وإنما اقتصر على كون الزوجة عفيفة  
 ولم يقل والمرأة ممن يحد قاذفها  
 كما قال في الهداية ولا شك أن العفة  
 أهم من كونها ممن يحد قاذفها لأن  
 اشتراط كونها من أهل الشهادة يدل  
 على الحرية والتكليف والإسلام فلا  
 حاجة إلى قوله وهي ممن يحد قاذفها  
 بله يكفي ذكر العفة ( وكل صلح  
 شاهدا أو نفي ولدها وطالبت به )  
 أي بموجب القذف ( لا عن فان  
 أي ) امتنع عن اللعان  
 ( حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه  
 فيحد ) أي بعد التكذيب ( فان  
 لاعن لاعنت والا حبست حتى تلاعن  
 أو صدقه ) فيلتنى لسب ولدها  
 عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا  
 التصديق ( فان كان هو عبدا أو  
 كافرا أو محدودا في قذف حد )  
 لأنه ليس من أهل اللعان لعدم أهلية  
 الشهادة ( وان صلح هو شاهدا  
 وهي أمة أو كافرة أو محدودة في  
 قذف أو صبية أو مجنونة أو زانية فلا  
 حد عليه ولا لعان ) لأنها ان  
 اتصفت بالزنا لا تكون عفيفة وان  
 اتصفت بغيره بما ذكرنا لا تكون أهلا  
 للشهادة فلا حد على الزوج لعدم  
 احصائها ولا لعان لعدم عفتها وأهليتها  
 للشهادة ( صورته ان يقول هو  
 أولا أربع مرات أشهد بالله أنني

ونظير الثاني إذا كان عليه صوم القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التمييز ( وعن ظهار  
 وقتل لا ) وقال الشافعي له أن يجعل عن أحدهما ( ١ ) في الفصلين لأن الكفارات  
 كلها باعتبار ( ٢ ) المقصود جنس واحد هداية ولنا ان الثانية تعتبر عند اختلاف الجنس  
 فيلزم توزيع كفارة واحدة على السبيين وهذا غير جائز . ع

باب اللعان

( هي شهادات مؤكدة بالإيمان ) فلذا اشترطنا أهلية الشهادة فيهما وقال الشافعي  
 إيمان مؤكدة بالشهادات ولنا آية فشهادة أحدهم فسماه شهادة قيل ان قوله  
 تعالى والله يحكم في اليمين وشهادة أحدهم يحتمل اليمين فلو نوى بقوله أشهد يميناً  
 كان يميناً فحمل المحتمل على المحكم قلنا أن أول الآية وهو ولم يكن لهم شهداء  
 إلا أنفسهم أثبت أنهم شهداء لأن الاستثناء من النفي أثبات ولو حمل شهداء على  
 حلفاء لزم منه تصور حلف الإنسان لغيره وهذا لا وجود له أصلاً فلو كان لفظ  
 شهادة حقيقة في اليمين لكان أول الآية صار قاله عن الحقيقة فكيف وهو معنى  
 مجازي له قيل لا وجود لشهادة أحد لنفسه أيضاً قلنا بلى لما وجود في الجملة قال الله  
 تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو . ف م ( مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في  
 حقه ) ولذا اشترطنا كونها ممن يحد قاذفها . ف كما سيذكره المصنف . ع ( ومقام  
 حد الزنا في حقها ) فلو قذفها مراراً يكفي لعان واحد كالحده عيني لو زنت  
 مراراً عليها حد واحد . ع ( فلو قذف زوجته بالزنا وصلحها شاهدين وهي ممن  
 يحد قاذفها ) استتر عن حدث في الزنا فانه لا يحد قاذفها فلا لعان بقذفها وان  
 صلحت شاهدة بأن تاب . ع ( أو نفي لسب الولد ) لأنه صار قاذفاً ظاهراً ( فطالبت  
 بموجب القذف وجب اللعان ) بالنص ( فان أبي حبس حتى يلاعن ) لأنه حق  
 مستحق عليه قادر على إيفائه ( أو يكذب نفسه ) ليرقع سبب اللعان . هداية وهو  
 القذف . ف أي يرتفع العار الحاصل من القذف أما نفس القذف فباق ولذا قال  
 المصنف . ع ( فيحد فان لاعن وجب عليها اللعان ) للنص ( فان أبت حبست حتى  
 تلاعن ) لأنه حق مستحق عليها وهي قادرة على الإبقاء ( أو تصدقه فان لم  
 يصلح شاهداً حد ) لأنه تعذر اللعان لمعني من جهته فيصار إلى الموجب الأصلي  
 الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية ( وان صلح وهي ممن  
 لا يحد قاذفها ) كأن كانت محدودة في الزنا . ع ( فلا حد عليه ) لعدم احصائها  
 ( ولا لعان ) لأنه خلفه لكنه يمزر حسباً لهذا الباب . در ( وصفته ما نطق به  
 النص ) فيقول أشهد بالله أنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا وفي الخامسة  
 لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير إليها في جميع ذلك  
 عن ظهاريين الخ ع ( ١ ) ( قوله في الفصلين ) أنما الجنس واختلافه ( ٢ ) ( قوله  
 المقصود ) وهو الستر وازهاق أثر الحباية

ثم تقول اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا <sup>١</sup> فان الثنا باتت بتفريق الحاكم <sup>٢</sup> وقال زفر تقع الفرقة بتلاعنها لان الحرمة المؤبدة قد ثبتت ( ١ ) بالحديث ولنا ان ثبوت الحرمة يفوت الامساك بالمعروف فيلزمه التسريح بالاحسان فاذا امتنع ناب القاضي منابه هداية وفي الصحيحين ان عويمراً لما فرغ من اللعان قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها عويمر ثلاثاً فلو كان اللعان فرقة لأنكر صلى الله عليه وسلم كيلاً يقرره على ما لم يكن في الشرع <sup>٣</sup> ف <sup>٤</sup> وان قذف بولد نفي لسبه والحقه بامه <sup>٥</sup> لانه عليه الصلاة والسلام ( ٢ ) نفي ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال وألحقه بها ولان المقصود من هذا اللعان نفي الولد فيوفر عليه مقصوده ( فان أ كذب نفسه حد ) لاقاربه بوجوب الحد عليه ( وله أن ينكحها ) خلافاً لابي يوسف قال هو تحریم مؤبد ( ٣ ) لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبداً لص على التأييد ولهما أن الاكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها ( ٤ ) ولا يجتمعان مادام متلاعنين ولم يبق التلاعن ( ٥ ) ولا حكمه بعد الاكذاب ( وكذا ان قذف غيرها فحد أو زنت فحدت ) لانقاء أهلية اللعان هداية لان أهلية اللعان مشروطة ابتداء وبقاء بأهليتهما للشهادة وبكونها ممن يحد قاذفها فيقذفه وحده به خرج عن أهلية الشهادة وثبوت

( ١ ) ( قوله بالحديث ) وهو قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبداً وترتب الحكم على المشتق يفيد عليه مبدئه وسيأتي الكلام على هذا الحديث وأيضاً عدم الاجتماع يقتضي سابقة الفرقة <sup>٦</sup> ع ( ٢ ) ( قوله نفي ) ولد امرأة هلال قيل هذا غلط اذ لم يكن لامرأة هلال ولد ولا قذفها بنى ولد وقيل المراد الولد الذي أتت به فاتها حملت من الوطء الذي قذفها به والحديث في البخاري وأبي داود وتختلف ألفاظهما ( ٣ ) ( قوله لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا ) روى الدارقطني بسنده عن ابن عمر رضى الله عنهما عن صلى الله عليه وسلم المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان أبداً وقد طعن الشيخ أبو بكر الرازي في ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب التقيح اسناده جيد ومفهوم شرطه عدم الافتراق بمجرد اللعان وأخرج الدارقطني عن علي وابن مسعود رضى الله عنهما موقوفاً قال مضت السنة للمتلاعنان لا يجتمعان أبداً وروى عبد الرزاق عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما المتلاعنان لا يجتمعان أبداً وأجاب المصنف ( ٤ ) ( بقوله ولا يجتمعان ) مادام متلاعنين ولم يبق التلاعن لا حقيقة لانه عرض تلاشي بمجرد فراغهما عنه ولا حكماً بعد الاكذاب لان حكمه نفي التسبب ان كان القذف بنى الولد وسقوط الحد وبالاكذاب انتفى نفي التسبب وسقوط الحد وانقضاء اللزوم يستلزم انقضاء اللزوم فينتفى أيضاً ما علق بذلك الملزوم ( ٥ ) ( قوله ولا حكمه ) وهو نفي الولد

صادق فيما رميها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذباً فيه وماها به من الزنا مشيراً اليها في جميعه ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني به من الزنا ثم يفرق القاضي بينهما وان قذف بنى الولد او به وبالزنا ذكرنا فيه ( اي في اللعان ) ما قذف به ( اي من الزنا ونفي الولد ) ثم يفرق القاضي وينفي لسبه ويلحقه بامه وتبين بطلاناً فان اكذب نفسه حد وحمله له نكاحهما ( ولم يبق اللعان بينهما وقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبداً اي مادام متلاعنين لان علة عدم اجتماعهما اللعان فلما بطل اللعان لم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع ( وكذا ان قذف غيرها فحد أو زنت فحدت ) اي حل له نكاحها ان قذف غيرها بعد التلاعن فحد أو زنت بعد التلاعن فحدت فان بقاء أهلية اللعان شرط لبقاء حكمه ( ولا لعان يقذف الاخرس ونفي الحل عنه وان ولدت لاقبل من ستة اشهر )

زناها قد خرجت عن كونها بمن يحد قاذفها وعلى هذا فقوله فحدث قيد اتفقي لا يقال ان ثبوت الزنا لا ينفك عن الحد فقيده الحد بيان للواقع لا الاتفقي لانا نقول المراد بالزنا مطلق الوطء الحرام لعينه وان لم يكن موجبا للحد مع بقي ان هذه المرأة محصنة حددا الرجم قايين النكاح بعده وأجيب بان صورة المسئلة فيمن تلاعن بعد التزوج قبل الدخول فحدها الجلد وعلى هذا فمعنى قوله فحدث فحدث • غناية • (وللعان في قذف الاخرس) (١) لانه لا يعرى عن الشبهة والحديث يرى بها وفيه خلاف الشافعي (ولني الحمل) وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لانه اذا لم يكن قذفا في الحال يصير كالمعلق كانه قال ان كان بك حمل فليس مني وتعليق القذف لا يصح • هداية وانما صار كالمعلق لان في كل موقف شبهة التعليق لانه لا يعرف حكمه الا بماقته والقذف يندري بها • ف (وتلاعننا بزيت وهذا الحمل منه) لوجود القذف حريجا • (ولم ينف الحمل) خلافا للشافعي لانه صلى الله عليه وسلم (٢) نفى الولد عن هلال وقذفها حاملا لانا ان الاحكام انما ترتب عليه (٣) بعد الوضع لتمكن الاحتمال قبله وحديث هلال (٤) محمول على انه عليه الصلاة والسلام عرف قيام الحمل بالوحي (ولوني الولد عند التهنئة أو ابتياح آلة الولادة صح) فيه ثم هذا ليس بانتفاء للولد لان انتفاءه انما يتحقق بنفي القاضي بعد اللعان مع شروط آخر لما في الدر المختار واما شروط النفي فسته اه الاول (٥) التفريق الثاني ان يكون عند الولادة أو بعدها بيوم أو يومين الثالث ان لا يتقدم منه اقرار به ولو دلالة كسكوت عند التهنئة مع عدم رده الرابع حياة الولد وقت التفريق الخامس ان لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد السادس ان لا يكون محكوما بنبوته شرعا كما اذا ولدت فاقبلت الاب على هذا الرضيع فسات الرضيع وقضي بالدية على عاقلة الاب ثم نفى الاب لسبه يلاعن القاضي بينهما

(١) (قوله) لانه اى لان قذفه • ع لا يعرى عن الشبهة لان قذفه انما يكون بالاشارة والاشارة بلا تسمية محتملة • ع (٢) (قوله) نفى الولد عن هلال الخ لتطبيق غير ظاهر لان المذكور في الحديث نفى الولد والولد غير الحمل والمناظرة انما هي في نفى الحمل الا ان يقال المراد بنفى الولد في الحديث نفى الحمل بدليل قوله وقذفها حاملا وبدليل قول المصنف وحديث • لال الخ • ع (٣) (قوله) بعد الوضع وبعد الوضع لا يسمى حملا بل ولدا والكلام انما هو في الحمل • ع (٤) (قوله) محمول الخ هذا على تقدير التسليم ان المراد بنفى الولد نفى الحمل كما ذكرنا وفي فتح القدير في شرح قول صاحب الهداية ولو قذفها بالزنى ونفى الولد الخ ما نصه وفي الصحيحين ايضا في قصة هلال عن ابن عباس رضي الله عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شيها بالذي ذكر زوجها انه وجد عند أهله فلاعن بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ان اللعان بينهما كان بعد الوضع وقبل تقدم خلافه وهذا تعارض اه (٥) (قوله التفريق) اي بين الزوجين • ع

هذا عند أبي حنيفة وزفررح وعند أبي يوسف ومحمد رح يجب اللعان اذا ولدت اقل من ستة أشهر لانه ح تين انه كان موجودا وقت النفي ولا يني حنيفة رح انه لا يتيقن بوجود الحمل وفي ما اذا ولدت لاقل من ستة أشهر فيصير كانه قال ان كنت حاملا فملكك ليس مني ثم تين انها كانت حاملا والقذف لا يصح تعليقه (وزيت وهذا الحمل منه تلاعننا ولا يني القاضي الحمل) لان تلاعنهما كان بسبب قوله زيت لا بنفى الحمل (ومن نفى الولد زمان التهنئة أو شراء آلة الولادة صح وبعده لا ولاعن في حاله) أي في حالة النفي زمان التهنئة وحال النفي بعد زمان التهنئة (وان نفى أول توأمين وأقر بالآخر حد) لانه ا كذب نفسه بدعوى الثاني لانهما خلقا من ماء واحد (وفي عكسه لاعن) اي اذا أقر بالاول ونفى الثاني لاعن لانه قذف بنفى الثاني ولم يرجع عنه (وصح لسبهما منه في الوجهين) لاعترافه بأحدهما واما خلقا من ماء واحد

رواية الحسن عن أبي حنيفة رح انه يؤجل سنة شمسية وفي ظاهر الرواية سنة قرية فالسنة الشمسية مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من فلك البروج وذلك في ثمانية وخمسة وستين يوماً وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر شهراً قرياً ومدتها ثلثمائة وأربعة وخمسون يوماً وثلاث يوم وثلث عشر يوم (ورمضان وأيام حيضها منها لا مدة مرضه ومرضها فان لم يصل فيها فرق القاضي بينهما ان طلبته) أي ان طلبت المرأة التفريق (وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلا بها ونجب العدة وان اختلفا) عطط على قوله ان اقر فالمراد الاختلاف ابتداء لا بعد التأجيل (وكانت ثيباً أو بكراً فنظرت النساء فقلن ثيب فان حلف بطل حقها وان نكل أو قلن بكر اجبل ولو اجل ثم اختلفا فالتقسم هنا كما مر وبطل حقها بحلفه حيث يبطل ثمة كما لو اختارته وخيرت هنا حيث اجل ثمة) أي لا يخلو اما ان كانت ثيباً أو كانت بكراً فنظرت النساء فقلن ثيب حلف فان حلف بطل حقها كما في الاختلاف قبل التأجيل وان نكل خيرت المرأة وان قلن هي بكر خيرت أيضاً وقوله كما لو اختارته فان المرأة ان اختارت زوجها بطل حقها في طلب التفريق (والخصي كالنين فيه) أي في التأجيل (والجبوب فرق حالاً) أي في الحال (بطلبها) اذ لا فائدة في تأجيله

## باب النين

(وهو ما لا يصل الى النساء أو يصل الى الثيب دون الابكار وجدت زوجها محبوباً فرق في الحال) ان طلبت لانه لا فائدة في التأجيل • هداية لعدم توقع الوطء لعدم الالة بخلاف الخصي • ف (وأجل سنة لو عينا) فان لم يصل فرق الحاكم بينهما (٢) هكذا روى عن عمر وعلي وابن مسعود رضى الله عنهم ولان لها حق في الوطء ولعل امتناعه لدة عارضة أو لأفة أصلية والمدة المعروفة لذلك هي السنة لاشتمالها (٣) على الفصول الاربعة فاذا مضت المدة ولم يصل اليها يتبين ان العجز لدة أصلية للعارض ففات الامساك بالمعروف ووجب التسريح بالاحسان فاذا امتنع ثاب القاضي منابه هذا لو اقر الزوج بعدم الوصول اما لو اختلفا في الوصول اليها (٤) فان كانت ثيباً (٥) أو كانت بكراً لكنهن قلن هي ثيب الآن استخلف في الوجهين فان حلف بطل حقها لانه منكر حق الفرقة والاصل هو السلامة في الحيلة وان نكل اجل الى سنة (٦) وكذا لو قلن هي بكر الآن لظهور كذبه • هداية وحاصله كما في البحر انها لو ثيبا فالقول له ابتداء وانتهاء فان نكل في الابتداء اجل وفي الانتهاء تخير ولو بكراً اجل في الابتداء و فرق في الانتهاء • أمين (أو خصياً) لان وطأه مرجو (فان وطئ والالا) أي ان لم يطأها و اقر بعدم الوطء بدليل قوله فلو قال الخ • ع (بانت بالتفريق ان طلبت) لان التفريق حقها (فلو قال وطئت وأنكرت وقلن بكر خيرت) لان شهادتهن تأيدت بمؤيد وهو البكارة (وان كانت ثيباً صدق بحلفه) لما قلنا عن الهداية من قوله لانه منكر حق الفرقة الخ • ع (وان اختارته بطل حقها) لرضاها ببطلان حقها (ولم يخير أحدهما بعيب) وقال

(١) (قوله) لان القضاء بالدية على عاقلة قضاء الخ انظر في وجه الملازمة لان القضاء بالدية على عاقلة من انقلب على اللقيط لا يكون قضاء بكون اللقيط ابنه • ع (٢) (قوله) هكذا روي الخ روي عن كل منهم عبد الرزاق وابن ابي شيبة وما عن عمر رضى الله عنه رواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ايضاً (٣) (قوله) على الفصول فدل فصلاً منها يوافق طبعه فيصل • فهم من غناية (٤) (قوله) فان كانت ثيباً اي عند العقد • ع (٥) (قوله) او كانت بكراً عند العقد • ف (٦) (قوله) وكذا أي يؤجل لو قلن الخ فيها اذا تزوجها بكراً • ع

خلافًا للشافعي رخ في العيوب الخمسة وهي الجنون والجذام والبرص والرتق والقرن ولنا ان فوت

الجنون أو جذام أو برص فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا لانه يمكن للزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق

﴿باب العدة﴾

(هي الحرة تحيض للطلاق والفسخ)

كالفسخ بخيار البلوغ وملاك أحد

الزوجين الآخر وتقيسها ابن الزوج

بشهوة وارتداد أحدهما وعدم الكفاءة

(ثلاث حيض كوامل) أفاد بقوله

كوامل انه اذا طلقها في الحيض لا

يحتسب هذا الحيض من العدة (كام

ولدمات مولها أو أعتقها وموطوءة

بشبهة كما اذا زفت اليه غير امرأته

وهو لا يعرفها فوطئها (أو نكاح

فاسد) كالنكاح الموقت (في الموت

والفرقة) يتعلق بالوطئ بالشبهة

والنكاح الفاسد فالعدة فيها ثلاث حيض

سواء مات الزوج أو وقع بينهما فرقة

(ولمن لم تحض) عطف على قوله لحره

تحيض (لصغر أو كبر أو بلغت بالسن

ولمن لم تحض ثلثة أشهر) أي العدة لحره

لا تحيض لصغر ونحوه للطلاق والفسخ

ثلثة اشهر (وللموت أربعة أشهر

وعشر) قوله وللموت عطف على

قوله للطلاق والفسخ معناه العدة

للحره للموت أربعة أشهر وعشر

(ولامة تحيض حيضتان ولمن لم تحض

أو مات عنها زوجها نصف ما للحره)

أي العدة لامة تحيض للطلاق والفسخ

حيضتان ولامة لم تحض للطلاق

والفسخ نصف ما للحره أي شهر

ونصف شهر وأما للموت ف نصف

ما للحره أيضاً وهو شهران وخمسة

الشافعي له الرد بعيوب خمسة الجذام والبرص والجنون والرتق والقرن ولنا ان فوت الاستيفاء أصلاً بالموت (١) لا يوجب الفسخ فاحتلاله بهذه العيوب أولى وهذا لان الاستيفاء (٢) من الثمرات والمستحق هو التمكن وهو حاصل وقال محمد بن الخيار في الجنون والبرص والجذام دفعاً للضرر كما في العنة ولما ان في الخيار ابطال حق الزوج وانما يثبت في العنة والحجب لانهما يخلان بما شرع لاجله النكاح وهذه العيوب غير مخرجة

﴿باب العدة﴾

(هي تربص يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق أو الفسخ) لانه في معنى الطلاق لان العدة وجبت لمرافاة لبراءة الرحم وهذا يتحقق في الفسخ (ثلاثة اقراء) للنص (أي حيض) وقال الشافعي اطهار ولنا العمل بلفظ الجمع لانه لو حمل على الاطهار والطلاق يوقع في الطهر لم يبق جمعا أولاً لانه معرف لبراءة الرحم وهو المقصود ولقوله عليه الصلاة والسلام (٣) عدة الامة حيضتان فيلتحق بيانا • هداية للاجمال الحاصل من اشتراك القرء ف (أو ثلاثة أشهر ان لم تحض) لصغر أو كبر لا ية واللائي يشن من الحيض من لسائكم هداية ان ارتبتم أي في عدتها فلم تعلموها أوفي الدم الذي تراه الآيس هل حيض أوفساد فعدتهن ثلاثة أشهر • ف وكذا التي بلغت بالسن ولم تحض ما خرا لاية (وللموت أربعة أشهر وعشر) لاية ويذرون أزواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشر (ولامة قرآن ونصف المقدر) (٤) لحديث وعدة الامة حيضتان ولان الرق منصف والحيضة لا تجزى واليه أشار عمر رضي الله عنه لو استطلعت لجمعتها حيضة ونصفا والشهر متجز فامكن تنصيفه عملاً بالرق (والحامل وضمة) لاية وأولات الاحمال أجلبن ان يضعن حملهن (وزوجة الفار ابعد الاجلين) وقال أبو يوسف عدتهن ثلاث حيض لهما ان النكاح لما بقي في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة (٥) احتياطاً (٦) فيجمع بينهما (ومن عتقت

(١) (قوله) لا يوجب الفسخ فلا يسقط شيء من مهرها • عناية وظهر منه ان نمرة قول الشافعي تظهر في سقوط مهرها رأساً لو وقع الفسخ قبل الدخول • ع (٢) (قوله) من الثمرات وفواتها لا يؤثر في عقد النكاح ولذا لو لم يستوفها لبحر أو دفن أو قروح فاحشة لم يكن له حق الفسخ • عناية (٣) (قوله) عدة الامة حيضتان قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم • ف قيل باب إيقاع الطلاق • ع (٤) (قوله) لحديث وعدة الحرة تقدم تحريمه آنفاً • ع والآخر أخرجه عبد الرزاق • ف (٥) (قوله) احتياطاً احترازاً عن التزوج باخر في العدة لاثباتاً لآثارها فانه ثابت ولو اعتبر اقرب الاجلين لان الكلام فيها اذا مات عنها قبل انقضاء عدة الطلاق • ع (٦) (قوله) فيجمع بينهما أي بين عدة الطلاق والموت لان النكاح انقطع بالطلاق حقيقة وبالموت حكماً لان التورث مستلزم لبقائه عند الموت • ف

ايام (وللحامل الحرة أو الامة) فانه لا فرق في الحامل بين ان تكون حرة أو أمة (وان مات عنها صبي وحملها)



أى وإن كان زوجها الميت حياً فعدتها بوضع الحمل وعند أبي يوسف والشافعي عدتها عدة الوفاة لأن العدة بوضع الحمل إنما تجب لصيانة المأواذ ذلك في ثابت النسب وهنا لا يثبت النسب من الصبي ولا في حنفية ومحمد أن قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن نزل بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فيكون ناسخاً له في مقدار ما يتناوله الايتان وهو حامل توفي عنها زوجها فإن قيل المراد اولات الاحمال الثلاثي ثبت لسبب حملهن قلنا لا نسلم بل اولات الاحمال الثلاثي وجبت عليهن (٢٢٨) العدة فعدتهن أن يضعن حملهن (ولن حبلت بعد موت الصبي عدة

في عدة الرجعي لا البائن والموت كالحرية) أي انتقلت عدتها الى عدة الحرائر لقيام النكاح من كل وجه اما في البائن والموت فقد زال النكاح (ومن عادهما بعد الاشهر الحيض) أي عاد دمه (١) على العادة لأن شرط الحنفية تحقق اليأس وذلك بتحقيق المعجز الى الموت كالفدية في حق الشيخ الفاني (والتكوة نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة وام الولد) بان مات عنها المولى أو اعتقها هداية ولم تكن حاملاً ولا تحت زوج ولا في عدته اذ العدة في الاول بالوضع ولا عدة للمولى في الاخيرين (في الحيض للموت وغيره) لأنها لتعرف براءة الرحم لا لقضاء حق النكاح والحيض هو المعروف (وزوجة الصغير الحامل عند موته وضعه) وقال أبو يوسف والشافعي عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ولا في حنفية ومحمد اطلاق قوله تعالى وأولات الاحمال الآية (والحامل بعده) بان ولدت بعد موت الصغير بستة أشهر فصاعداً • غناية (الشهور) لأن العدة وجبت بالاشهر فلا تتغير بمحدث الحمل (والنسب ينتف فيهما) لأن الصبي لاماء له والنكاح اتماماً يقوم مقامه في مقام التصور (ولم يعتد بحيض طلق فيهما) لأن العدة مقدرة بثلاث حيض كوامل (وتجب عدة اخرى بوطء المعتدة بشبهة وتداخلنا) خلافاً للشافعي لنا ان المقصود تعرف براءة الرحم وقد حصل بالواحدة هداية التي وجدت بعد الوطء بالشبهة مع (والمرئي) بعد وجوب الثانية مع (منهما وتم الثانية ان تمت الاولى) لا الثانية فتقطع حق الرجعة للاول لانقضاء عدته ولا يجوز لها أن تزوج بغير الواطئ بالشبهة لبقاء عدته حتى تتم الثانية مع (ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت) لانهما سبب وجوبها (وفي النكاح الفاسد بعد التفريق أو العزم على ترك وطئها) والعزم أمر باطن لا بدله من (١) (قوله) على العادة قيل معناه اذا كان سائلاً كثيراً احترازاً عما اذا رأت بلة يسيرة وقيل معناه ما ذكر وأن يكون احمر أو اسود لا اصفر أو اخضر أو تربية وقيل معناه ان يكون على عاتقها الجارية حتى لو كان عاتقها قبل الاياس اصفر فرأته كذلك انتقص كذا في الفتح وصرح في المعراج بان الفتوى على الاول • بحر امين

الموت) لأنها لما لم تكن حاملاً وقت موت الصبي تعين عدة الموت (ولا نسب في وجهيه) أي فيما حبلت قبل موت الصبي أو بعده (ولا امرأة الفار للبائن ايسد الاجلين) أي ان انتقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض مثلاً ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان ترتب انقضاء عدة الموت ولو انتقضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق ترتب عدة الطلاق (ولرجعي ما للموت ولمن اعتقت في عدة رجعي كعدة حرية) أي عدتها كعدة حرية (وفي عدة بائن أو موت كاة) أي عدتها كعدة أمة (وآيسة رأت الدم بعد عدة الاشهر تستأنف بالحيض) أي اذا كانت الزوجة في سن الاياس خمسة وخمسين سنة فصاعداً وقد انقطع دمها فطلقها الزوج تعدت ثلثة أشهر فقبل انقضائها رأت الدم فعلم انها لم تكن آيسة فتستأنف بالحيض قال في الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي على الدقاق انها متى رأت الدم بعد ما حكم باياسها انه لا يكون حيضاً ولا

يبطل الاياس ولا يظهر ذلك في فساد الانكحة لانه دم في غير أوانه (كما تستأنف بالشهور من حاضت دليل حيضة ثم ايست) أي انقطع دمها وهي في سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستئناف مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيض التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت فيجب أن يكون محسوباً من العدة من حيث انه وقت (وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلنا وحيض تراه منهن) حيض مبتدأ وتراه صفته ومنهما خبره أي حيض تراه بعد الوطئ بالشبهة وقد فهم هذا من أن وطئت قبل ماض وتراه فعل مستقبل ومنهما أي من العديتين واعلم ان هذا مذهبنا أما عند الشافعي فيدخل ان كان الوطئ بالشبهة من الزوج وهي في عدتها ما كان من آخر فلا (فاذا تمت الاولى

دون الثانية بحجب تمامها صورته) طلقها الزوج بائناً أو ثلثاً فخاضت خيضة فوطئها غير الزوج بشبهة فعليها عدتان فالخيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان بعدها تكونان من العدتين فتمت العدة الاولى فتجب خيضة رابعة لقيم العدة الثانية (وتنقض عدة الطلاق والموت وان جهلت بهما) أى بتطليق الزوج وموته ( ومبدأه عقبيهما) أى عقيب الطلاق والموت (وفي نكاح عقيب فاسد تفريقه أو عزمه بترك الوطئ ولو قالت انتضت عدتي حلقت) أى ان قالت المرأة انتضت عدتي وكذبها الزوج فالقول قولها مع اليمين (ولو نكح معتدته من بائن وطلقها قبل الوطئ فعليه مهر تام وعدة مستقلة) هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف فان أثر الوطئ في النكاح الاول بقى وهو العدة فصار كان الوطئ حاصل في هذا النكاح وعند محمد يجب نصف المهر واتمام العدة الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الوطئ فيه وعند زفر لا عدة عليها أصلاً لان العدة الاولى سقطت بالزوج ولم تجب بالنكاح الثاني لدليل محمد (ولا عدة على ذمية طلقها ذمي) هذا عند أبي حنيفة اذ لم يكن معتد أهل الذمة ذلك وان كان معتد ذلك تجب عنده وعندهما تجب مطلقاً ولا حربية خرجت الينا مسلمة وتحد معتدة البائن والموت كبيرة مسلمة حرة أولاً ( فقوله أو لا عطف على قوله حرة وعند الشافعي لاحداد

دليل ظاهر وهو الاخبار بنحو قوله تركت وطأها عناية وقال زفر مبدأ العدة من آخر الوطئات لان الوطء هو السبب الموجب ولنا ان كل وطء وجد في العقد الفاسد يجري مجرى الوطأة الواحدة لاستناد السكل الى حكم عقد واحد ولهذا يكتفى في السكل بمهر واحد فقبل المتاركة لا تثبت ايام العدة مع جواز وجود غيره ولان التمكن (١) على وجه الشبهة أقيم مقام حقيقة الوطء لحفائه ومساس الحاجة الى معرفة الحكم في حق غيره . هداية من الأزواج ( وان قالت مضت عدتي وكذبها الزوج فالقول لها مع الخلف ) لانها امينة في ذلك وقد اتهمت بالكذب فتخلف كالمدع . هداية اذا ادعى الهلاك . عناية ( ولو نكح معتدته وطلقها قبل الوطء وجب مهر تام وعدة مبتدأة ) وقال محمد عليه نصف المهر وتام العدة الاولى لان هذا طلاق قبل المسيس وانما يجب اكمال الاولى لانها وجبت بالطلاق الاول الا انها لم تظهر حال الزوج الثاني فاذا ارتفع الطلاق الثاني ظهر حكمه (٢) كما لو اشترى ام ولده ثم اعتقها ولهما انها مقبوضة في يده حقيقة بالوطأة الاولى وبقي أثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبض عن القبض المستحق في هذا النكاح كالغاصب يشترى المعصوب الذي بيده يصير قابضاً بمجرد العقد فظهر انه طلاق بعد الدخول وقال زفر لا عدة عليها أصلاً لان الاولى سقطت بالزوج فلا تعود (٣) والثانية لم تجب (٤) وجوابه ما قلنا ( ولو طاق ذمي ذمية لم تعتد ) اذا كان معتداهم ذلك خلافاً لهما

### ( فصل )

( محمد ) وجوبا . بحر وعربي ( معتدة البت ) خلافاً للشافعي (٥) لما روى انه عليه الصلاة والسلام ( ٦ ) نهى المعتدة ان تحتضب بالحناء وقال الحناء طيب ولانه يجب اظهاراً للنأسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب صونها وكفاية مؤنها والابانة اقطع لها من الموت حتى فان لها ان تغسله ميتاً قبل الابانة لا بعدها ( والموت ) لقوله عليه الصلاة والسلام (٧) لا يحل لامرأة

(١) (قوله) على وجه الشبهة بسبب العقد الفاسد (٢) (قوله) كما لو اشترى أم ولده وهي زوجته فانه يفسخ النكاح بالشراء ولم تظهر العدة لحل وطئها بملك اليمين ثم بالعتق تظاهر لكون عليها عدتان عدة النكاح الزائل بالشراء وهي حيضتان وعدة الاعتاق ثلاث - بيض وتداخلتا وعليها الاحداد في الاولى لا في الثانية وهكذا الحكم لو طلقها بائناً ثم اشتراها واعتقها (٣) (قوله) والثانية لم تجب لانه طلقها قبل الدخول (٤) (قوله) وجوابه ما قلنا من انها مقبوضة بحكم الدخول السابق فهي مدخول بها حكماً ع (٥) (قوله) لنا ما روي الخ ذكره السروجي حديثاً واحداً وعزاء للنسائي والله أعلم ويعجز كونه في بعض كتبه (٦) (قوله) نهى المعتدة وهي أعم من معتدة الموت والطلاق . يعني (٧) (قوله) لا يحل لامرأة الحديث في الصحيحين

على معتدة البائن ( بترك الزينة ولبس  
المزعر والمصفر والحناء والطيب  
والدهن والكحل الا بعذر لامعتدة  
العتق ) أى اذا اعتق المولى ام ولده  
( ونكاح فاسد ) لانه واجب الرفع  
فلا تأسف على فوته ( ولا تخطب  
معتدة الا لمريضاً ولا تخرج معتدة  
الرجعي والبائن من بينها أصلاً ) لقوله  
تمالى ولا تخرجوهن من بيوتهن  
ولا يخرجن الآية ( وتخرج معتدة  
الموت في المولين وتبيت في منزلها )  
اذ لافعة لما تحتاج الى الخروج بخلاف  
المطلقة لان النفقة - ائمة عليها ( وتمتد  
في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق  
الا أن تخرج أو خافت تلف ما لها أو  
الانهدام أو لم تجد كراء البيت ولا بد  
من ستره بينهما في البائن وان ضاق  
المنزل عليهما فالأولى خروجه وكذا  
مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما قدرة  
على الحيلة ) أى ان تكون بينهما  
امراً ثقة لتحول بينهما ( ولو أبانها أو  
مات عنها في سفر وليس بينها وبين  
مصرها مسيرة سفر رجعت وان  
كانت تلك من كل جانب خيرت  
معهما ولى أولاً والعود أحمد وان  
كانت في مصر تمته ثم تخرج  
محرم ) اعلم ان الابانة والموت في السفر  
أما في غير موضع الإقامة فان لم تكن  
بينها وبين مصرها الذى خرجت منه  
مسيرة سفر رجعت وان كانت تلك من  
كل جانب خيرت بين الرجوع والتوجه  
الى المقصد سواء كان معها ولى أولاً  
ليكن الرجوع أولى ليكون الاعتداء

تؤمن باقة واليوم الاخر ان تحمد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة  
اشهر وعشرا ( بترك الزينة والطيب والكحل والدهن ) وقد صح ان النبي  
صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمعتدة في الاكتحال والدهن لا يبرى عن (١) نوع  
طيب وفيه زينة الشعر ولذا منع الحرم عنه ( الا بعذر ) الأولى تأخير  
عما بعده . بجر وايصح في العذر لان فيه ضرورة والمراد الدواء لا الزينة ولو اعتادت  
دعماً تخافت وجما فان كان ذلك أمراً ظاهراً (٢) يباح لها لان الغالب كالواقع  
( والحناء ) لما روينا . هداية في أول هذا الفصل . ع ( وليس المصفر والمزعر )  
لانه يفوح منه رائحة الطيب . هداية افاد انه لو كان خلقا لرائحة له يجوز . ف  
( ان كانت بائنة مسلمة ) لان الخطاب موضوع عن الصغيرة . هداية وكذا الكافرة غير  
مخاطبة بمقوق الشرع واليه الاشارة في حديث لا تحل لامرأة تؤمن بالله  
الح . غناية وأما العدة فانها تقال على كف النفس عن متعلقات الحرمات في نحو قولنا  
(٣) وحيت العدة وعلى نفس الحرمات بفرض دعوانا انها الركن وعلى المدة في  
نحو قولنا (٤) انقضت العدة والعدة في قول هؤلاء انما هي بالمعنيين الاخيرين على  
معنى عدم صحة نكاحهن والصحة والبطان لا يتوقف على خطاب التكليف . ف  
والحاصل ان الصبي مخاطب بخطاب الوضع وهو ما ثبتت الاسباب والعلل والشرائط . ع  
( لا معتدة العتق والنكاح الفاسد ) لانها ما فاتها لعمدة النكاح لتظهر التأسف والاباحة  
أصل . هداية أى اباحة الزينة . ف ( ولا تخطب معتدة ) لنص ولا تواعد وهن سرراً  
(٥) وقال عليه الصلاة والسلام السر النكاح ( وصح ) أى يحل . ع ( التعريض )  
لنص (٦) وهو أن يقول اني أريد الزوج (٧) والقول المعروف اني فيك  
لراغب ( ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها ومعتدة الموت تخرج يوماً  
وبعض الليل ) لقوله تمالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ثم المتوفى عنها لافعة  
لما تحتاج الى الخروج نهاراً لطلب المعاش وقد يمتد الى أن يهجم الليل ولا كذلك  
المطلقة لان النفقة دارة عليها من زوجها . هداية افاد أن المتوفى عنها اذا وجدت  
ولفظ مسلم الا على زوجها فانها تحمد عليه أربعة أشهر وعشراً فهذا أخبار وأخبار الشرع  
يفيد الوجوب فاندفع ما يرد من ان الاستثناء من نفى الحل يفيد الحل لا الوجوب  
(١) ( قوله ) نوع طيب اما بذاته أو في المدهن به (٢) ( قوله ) يباح لها بمومات الكتاب والسنة  
(٣) ( قوله ) وحيت العدة والموصوف بالوجوب انما هو أفعال العباد وهو الكف فيما نحن  
فيه لالمدة ولا الحرمات . ع (٤) ( قوله ) انقضت العدة والموصوف بالانقضاء  
انما هو المدة للافعل والحرمات . ع (٥) ( قوله ) وقال عليه الصلاة والسلام  
السر النكاح غريب (٦) ( قوله ) وهو ان يقول اني أريد الزوج أخرجه  
البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما (٧) ( قوله ) والقول المعروف الخ أخرجه البيهقي  
عن سعيد بن جبير

في منزل الزوج وذكر الامام السرخسي رح تختار أقربهما بقي هنا فثمان (٢٣١) أحدهما ما اذا كان من كل جانب

أقل من مسيرة سفر ينبغي ان تختار وعلى قياس قول السرخسي رح تختار أقربهما والثاني ما اذا كان بينهما وبين مصرها مسيرة سفر بينهما وبين المقصود أقل تتوجه الى المقصود وأما في موضع الإقامة وهو ما قال وان كانت في مصر أي وان كانت في مصر حين أباؤها أو مات عنها فان لم يكن معها ولي تعتد نمة ولا تخرج منه بدون الولي وان كان معها ولي فكذلك عند أبي حنيفة رح لان خروج المعتدة حرام وان كانت المسافة أقل من مدة السفر وعندهما يحل الخروج لان نفس الخروج مباح دفعا لوحشة الفرقة وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت لوجود الولي ثم لما جاز الخروج عندها فالي أي الجانبين تتوجه فينبغي أن يكون الحكم على التفصيل الذي مر والله أعلم بالصواب

#### ( باب النسب والحضانة )

(من قال ان نكحتها فهي طالق فكسحها فولدت لنصف سنة منذ نكحتها لزمه نسبه ومهرها) لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكل بالنيكاح لالوكيلان نكحتها في ليلة معينة والزوج وطئها في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق أو مؤخر فلا بد من الحمل على المقارنة على ان الزوج ان علم انه لم تكن على هذه الصفة وان لم يطأها في تلك الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس عليهما نفيه عن الفراش مع تحقق الامكان ثبت نسبه

الكفاية صارت كالملقة • ف ( ولتعد في بيت وجبت فيه ) لقوله تعالى من بيوتهن والبيت المضاف اليها هو البيت الذي تسكنه ولهذا لو زارت أهلها وطلقتها زوجها كان عليها ان تعود الى منزلها ( الا أن تخرج ) كان أخرجها الورثة من نصيبهم ولا يكفي نصيبها أو كانت باجر ولم تجده ( أو يهدم ) لان هذا عذر ( بان أو مات عنها في سفر وبينها وبين مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت اليه ) لانه ليس (١) بابتداء الخروج معنى بل بناء • هداية على الخروج الاول • عني ولو كان بينها وبين كل من المصر والمقصد أقل من السفر فلها الخيار في النسي والرجوع في مصر أولا معها محرم أولا لانه ليس بالشاء السفر ( ولو ثلاثة رجعت أو مضت معها ولي أولا ) اذا كان المقصود أيضا ثلاثة أيام لان المكث في ذلك المكان أخوف عليها من الخروج لكن الرجوع أولى لتكون العدة في منزل الزوج • هداية وأما اذا كان المقصود أقل من ثلاثة أيام فالذهاب الى المقصود متعين • ف ( ولو في مصر ) أو في موضع تصح فيه الإقامة • ف ( تعتد نمة ) خلافا لهما فانهما يقولان ان كان معها محرم فلا بأس بخروجها من المصر قبل ان تعتد لان نفس الخروج مباح دفعا لاذى الغربة ووحشة لوحدة وهذا عذر وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالحرم وله (٢) ان العدة أمتنع من الخروج من عدم المحرم فان للمرأة الخروج الى ما دون السفر بغير محرم للامتعة فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير المحرم ففي العدة أولى ( فتخرج بمحرم ) ان كان نمة مدة القصر • ع

#### ﴿ باب ثبوت النسب ﴾

( ومن قال ان نكحتها فهي طالق فولدت لسته أشهر ) لا أقل ولا أكثر للتيقن بالعلوق قبل النكاح فيما اذا جاءت به لاقل واحتمال العلوق من غيره بعد الطلاق اذا جاءت به لاكثر • ك ( منذ نكحتها لزم نسبه ) لانها لما جاءت به لسته أشهر من وقت النكاح فقد جاءت به لاقل منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبله حال النكاح والتصور ثابت بأن تزوجها وهو (٣) بخاطها فوافق الانزال النكاح والنسب يحتاط في اثباته ( ومهرها ) لانه جمل واطنا بثبوت النسب ( ويثبت نسبه ولد معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقر بمضى العدة ) لاحتمال كونها ممتدة الطهر فان أقرت به والمدة تحتمله وهي ستون يوماً على قول أبي حنيفة وتسعة وثلاثون على قولهما ثم ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت النسب وان لسته وأكثر فلا يثبت • ف م ( وكانت رجعة في أكثر منهما ) لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه نفيا للزنا ( لاني أقل منهما ) لاحتمال العلوق قبل الطلاق فلا يكون مراجعاً

(١) ( قوله ) بابتداء الخروج من محل وجوب العدة وهي المفازة • ع (٢) ( قوله ) ان العدة أمتنع الخ من الاولى صلة المنع والثانية صلة أفعال التفضيل • ع أي تأثير العدة في المنع من الخروج أقوى من تأثير المحرم في عدم المنع من السفر • ف م (٣) ( قوله ) بخاطها وطئاً وسمع الناس كلامهما أو وكلا به ففقد الوكيلان وهما كذلك

منه ولزمه المهر ( ويثبت نسبه ولد معتدة الرجعي وان جاءت به لاكثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء العدة ) لاحتمال العلوق في

العدة وجواز كون المرأة ممتدة الطهر أو أقرت بانقضاء العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة أكثر من سنتين لا يثبت النسب على ما يأتي من أنه إنما يثبت إذا كان بين المدتين أقل من نصف سنة (وبانت في الأصل وراجع في الأكثر) أي إذا كان بين الطلاق والولادة أقل من سنتين بانت لأن الحمل على أن الوطء المعلق كان في التكاح أولى من الحمل على كونه في العدة على أن الرجعة أمر حادث فلا يثبت بالشك أما إذا كان بين الطلاق والولادة أكثر من سنتين فلا بد من أن يحمل على أن الوطء في العدة فيثبت الرجعة (ومبثوث ولدت لأقل منهما) ومبتوتة بالجر عطف على معتدة الرجعي أي يثبت نسب ولد المطلقة طلاقاً بائناً لأقل من سنتين من وقت (٢٣٢) البتة إلى وقت الولادة لا مكان المعلق في زمان التكاح (وان ولدت لتماهما

وبعد فيكون مراجعاً ولا مراجعة مع الشك هداية وأما النسب فيحاط فيه فيثبت مع الشك باحتمال المعلق قبل الطلاق ع (والبت لأقل منهما والا لا) لأنه حادث بعد الطلاق (الا أن يدعي) فيحمل على الوطء بالشبهة (والمراعاة لأقل من تسعة أشهر والا لا) خلافاً لابي يوسف فإنه يقول يثبت نسبه إلى سنتين إن لم تقرر بالمضي كما في الكبيرة لهما أن لانقضاء عدتها جهة معينة وهو الأشهر فيمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وحكم الشرع في الدلالة فوق إقرارها لأنه لا يحتمل الخلاف والإقرار يحتمله هداية م فلواتها أقرت بالانقضاء ثم ولدت لستة أشهر لم يثبت فكذا هذا ف (والموت لأقل منهما) وقال زفر أن ولدت بعد عدة الوفاة لستة أشهر لا يثبت لحكم الشرع بالانقضاء لتعيين الجهة كما في الصغيرة قلنا لتعيين للجهة لأن وضع الحمل (١) جهة في الكبيرة بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل (والمقرة بمضيها لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار) لظهور كذبها يقينا (والا لا والمعتدة أن جحدت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين) وقال ثبت بشهادة امرأة واحدة لأن الفراش قائم بقيام العدة وهو ملازم للنسب والحاجة إلى تعيين الولد أنه منها فيتمين بشهادتها كما في حال قيام التكاح وله (٢) أن العدة تنقضي بإقرارها بوضع الحمل والمنقضي (٣) ليس بحجة فسست الحاجة إلى اثبات النسب ابتداء فيشترط كمال الحجة (أو حبل ظاهر) بأن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون إمارات حملها بالغة ببلوغها بوجوب غلبة الظن بكونها حاملاً لكل من شاهدها شرباً ليلية ومشى في الهر على الثاني محمد أمين

(١) (قوله) جهة أي أيضاً كما أن أربعة أشهر وعشراً جهة ع (٢) (قوله) أن العدة تنقضي الخ يعني سلمنا أن الفراش يكون قائماً بقيام العدة لكن العدة هنا ليست بقائمة لانها تنقضي الخ عناية فدلل الإمام على طريق القول بالموجب ع (٣) قوله ليس

لا إلا بدعوة ويحمل على وطئها بشبهة في العدة) أي أن جاءت لتما سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لأن وطئها حرام وقوله إلا بدعوة لأنه التزمه وله وجه بأن وطئها شبهة في العدة (ومراعاة أنت به لأقل من تسعة أشهر وتسعة لا) ومراعاة بالجر عطف على مبتوتة أي يثبت نسب ولد المطلقة مراعاة أنت بولد لأقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراعاة صبغة يجمع مثلها وهي في سن يمكن أن تكون بالغة أي تسع سنين فصاعداً ولم يظهر فيها علامات البلوغ وإنما اعتبرت تسعة أشهر لأن ثلثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحمل وإنما اعتبر أقل مدة الحمل ههنا وأكثر مدة الحمل في البالغة لأن النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة الشبهة ففي البالغة شبهة الوطء زمان التكاح أو العدة ثابتة وحقيقة الوطء في أحدهذين

الزمانين توجب ثبوت النسب فكذا بشبهة وأما في المراعاة فشبهة الوطء في التكاح أو في العدة وهي ثلاثة أشهر ثابتة ثم (أو حقيقة الوطء في أحدهذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ فإن البلوغ وهو أمر حادث يضاف إلى أقرب الاوقات وهو ستة أشهر إلى وقت الولادة فهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد رحم وأما عند أبي يوسف رحم فإن كان الطلاق رجعياً قال سبعة وعشرين شهراً لأن ثلثة أشهر مدة عدتها وستان أكثر مدة الحمل وإن كان الطلاق بائناً قال سنتين لأنها معتدة يحتمل أن تكون حاملاً ولم تقر بانقضاء العدة فصارت كالكبيرة (ومعتدة أقرت بمضي العدة وولدت لأقل من نصف سنة ونصفها لا) لأنها لما ولدت لأقل من نصف سنة من وقت الإقرار ظهر كذبها بيقين فبطل إقرارها أما أن ولدت لنصف سنة أو أكثر من وقت

الطلاق لا يثبت النسب لانا لا نعلم بطلان الاقرار ثم لفظ المعتدة يشتمل كل معتدة (ومعتدة ظهر حملها أو اقرار الزوج به أو ثبت ولادتها بحجة تامة) أي يثبت نسب ولد معتدة ادعت ولادته وأنكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حمل ظاهر أو أقر الزوج بالحبل أو شهد على الولادة رجلان أو رجل وامرأتان بأن دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها أحد ولا في البيت صبي والرجلان على الباب حتى ولدت فعلموا الولادة لرؤية الولد أو سماع صوته وأما قيد الحجة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لهما فالخصل ان عند أبي حنيفة رح ان كان للمعتدة حمل ظاهر أو أقر الزوج به تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يوجد الحبل الظاهر أو اقرار الزوج به لا بد من الحجة التامة وعندهما يثبت بشهادة امرأة واحدة (أو ولدت لأقل من سنتين وأقر الورثة بها) أي ان كانت العدة عدة وفاة والمدة بين الموت والولادة أقل من سنتين اعلم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قوله وأقر (٢٣٤) الورثة بها والمذكور في الهداية

يقضي تامة أو لان عبارة الهداية هكذا ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين فقولها ما بين الوفاة ظرف الولد قالوا بمعنى المولود أي يثبت النسب من ولد في وقت بين الوفاة وبين سنتين ثم أورد هذه المسئلة فان كانت معتدة عن وفاة فصدقها الورثة بولادتها ولم يشهد على الولادة أحد فهو ابنه فلم من هاتين المسئلتين ان أحدهما كاف وهو كون المدة أقل من سنتين أو اقرار الورثة فان قيل ان أقر الورثة والمدة بين الوفاة والولادة سنتان أو أكثر لا اعتبار لاقرارهم وأما يعتبر اقرارهم اذا كانت المدة أقل من سنتين فالواجب كلمة الواو قلنا أحدهما كاف أي المدة

(أو اقرار به) لان النسب ثابت قبل الولادة والتعين يثبت بشهادتها (أو تصديق الورثة) وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص حقهم أما في حق النسب في حق (١) غيرهم قالوا اذا كان من أهل الشهادة يثبت لقيام الحجة ولهذا قيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت في حقهم والثابت بما لا يراعى شرائطه هداية فاذا ادعى ذلك الولد دينا للميت على رجل تسمع دعواه بلا توقف على اثبات نسبه ثانياً أمين (والمسكوة لستة أشهر فصاعداً) لقيام الفراش والمدة تامة وهذا (ان سكنت و) اما (ان جحد بشهادة امرأة على الولادة) لان النسب يثبت بالفراش هداية والحاجة الى اثبات الولادة والمرأة الواحدة تكفي في مثلها (فان ولدت ثم اختلفا فقالت نكحتني منذ ستة أشهر وادعى الأقل قال قول لها وهو ابنه) لان الظاهر شاهد لها لان الظاهر ان تلد من النكاح لا من السفاح والاستحلاف على الاختلاف (ولو علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم تطلق) خلافا لهما وله انها ادعت الحث فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لان شهادتهن ضرورية في حق الولادة (٢) فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها هداية في الجملة بحجة تصلح مؤيدة للحجة الضعيفة وهي شهادة المرأة الواحدة (١) (قوله غيرهم) أي غير المصدقين وهم المنكرون وغيرهم عني (٢) (قوله فلا تظهر) الخ كما لو أخبر مسلم ان هذا ذبيحة مجوسى قبلت في حرمة اللحم لا في تمجيس الذابح

(٣٠) (كشف الحقائق) أو الافرار أي ان كانت المدة أقل من سنتين يثبت النسب وان لم تعلم المدة بين الوفاة والولادة فيثبت ان أقر الورثة يعتبر اقرارهم فيجب ان تغير عبارة الوقاية الى هذا اللفظ أو تثبت ولادتها بحجة تامة أو علم انها ولدت بعد وفاته لأقل من سنتين أو لم يعلم وأقر الورثة به فقولها أو لم يعلم الى آخره يشمل ما اذا لم يعلم أنه ولد قبل الموت أو بعده وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم أنه ولد لأقل من سنتين أو لستين أو أكثر لكن أقر الورثة ان هذا الولد ولد مورثهم فاذا أقروا بذلك فالذي أقران لم يكن ممن تصح شهادته لعدم نصاب الشهادة أو عدم العدالة فيعتبر اقراره في الارث في حقة فقط وان صح شهادته يثبت نسبه مطلقاً أي في حق المقر وفي حق غيره (والمسكوة أمت به لستة أشهر) أي من وقت النكاح (أقر به الزوج أو سكنت) فان ثبوت نسب ولد المنكوح لا يحتاج الى الاقرار (فان جحد ولادتها يثبت بشهادة امرأة فتلاعنا ان نقاه) أي بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفي الولد أي قال ليس مني (ولا قل منها لا يثبت) عطف على قوله لستة أشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة أقل من ستة أشهر لا يكون منه



لأن ولدت وأدعت نكاحها منه ستة أشهر والزواج لاقبل صدقت بلايين عند أبي خنيفة (رح) لأن الظاهر شاهد لها بأن (٢٣٢) (ولو علق طلاقها بولادتها فشهدت امرأة بها لم يقع) هذا عند

الولد من النكاح لا من السفاح  
أبي خنيفة (رح) وعندهما يقع لأن  
الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت  
الطلاق بالتبعية وله أن الولادة  
تثبت ضرورة فيقدر بقدرها فلا  
يشعدي إلى الطلاق وهو ليس تبعا  
لها لأن كلا منهما يوجد بدون  
الآخر (وان أقر بالجليل ثم علق)  
أي علق طلاقها بولادتها فقالت قد  
ولدت وكذبها الزوج (يقع بلا شهادة)  
هذا عند أبي خنيفة (رح) وعندهما  
تشتط شهادة القابلة لأنها تدعى حنته  
فلا بد من الحجة وله أن اقراره  
بالجليل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة  
(وأكثر مدة الحمل ستان وأقلها  
سنة أشهر ومن نكح أمة فطلقها  
فشرها فان ولدت لأقل من ستة  
أشهر منذ شرها لزمه والا فلا)  
لأنه إذا كان بين الشراء والولادة  
أقل من ستة أشهر كان الملقوق سابقا  
على الشراء فهو ولد منكوحه فيلزم  
بلا دعوة أما إذا كانت المدة ستة  
أشهر أو أكثر فالولد ولد مملوكته  
لأن الملقوق أمر حادث فيضاف إلى  
أقرب الاوقات فلا يلزمه بلا دعوة  
(ومن قال لامته ان كان في بطنك  
ولد فهو مني فشهدت على الولادة  
امرأة فهي أم ولده أو الطفل (عطف  
على قوله لامته) هو ابني ومات فقالت  
أم الطفل هو ابنه وأنا زوجته يرثانه)  
أي يرث الطفل وأمه من المقر  
لأن المسئلة فيما إذا كانت المرأة

وان كان من لوازمها هنا (ك) وان أقر بالجليل طلقت بلا شهادة) وعندها لا بد  
من شهادة القابلة وله أن الاقرار بالجليل اقرار بما يقضي اليه (وأكثر مدة الحمل  
ستان) وقدر الشافعي الاكثر بأربع سنين (١) لنا قول عائشة رضي الله عنها  
الولد لا يبقى في بطن الأم أكثر من ستين ولو بظلم مغزل والظاهر انها قالت  
سما إذا المقل لا يهتدي اليه • هداية لأنه مقدار • ع (وأقلها ستة أشهر) لقوله  
تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال وفصاله في عامين فبقى للحمل ستة أشهر  
(ولو نكح أمة وطلقها) قيد اتفاق • بحرم (فاشترها فولدت لأقل من ستة أشهر  
منه) أي من يوم الشراء (لزمه) لأن الملقوق سابق على الشراء • هداية يقينا • فم  
(والا لا) لأنه ولد المملوكه لأن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته فلا بد من الدعوة  
هذا إذا طلقها واحداً باتماً أو رجعيما اما إذا كان اثنتين يثبت النسب إلى ستين من  
وقت الطلاق للحرمة الغليظة فلا يضاف الملقوق الا إلى ما قبل الطلاق لأنها لا تحل  
بالشراء • هداية • م لأنها لما حرمت عليه حرمة غليظة لا يحل له وطؤها بملك يمين •  
عناية (ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة)  
لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار • عيني (فهي أم ولده) لأن الحاجة إلى تعيين  
الولد وذلك يثبت بشهادة امرأة بالاجماع (ومن قال لفلان هو ابني ومات فقالت  
امه انا امرأته وهو ابنه مني يرثانه) لأن المسئلة فيما إذا كانت مغرورة (٢) بالحرية  
وبكونها أم القسلا والتمسك الصحيح متعين لذلك وضما وطادة • هداية والنكاح  
الصحيح من أسباب الارث • ع (فان جهلت حرمتها فقال وارثه أنت أم ولد أبي  
فلا ميراث لها) لأن ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لا في استحقاق الارث

#### باب الحضانة

(أحق بالولد أمه قبل الفرقة وبعدها) (٣) لما روى ان امرأة قالت يا رسول الله  
ان ابني هذا كان بطني له وطء وحجري له (٤) حوى وثدي له سقاء وزعم ابوه  
انه ينزعه مني فقال عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تزوجي ولأن الأم  
(٥) أشفق (٦) وأقدر فكان الدفع إليها النظر (ثم أم الأم) لأن هذه الولاية  
لستفاد من قبل الامهات (ثم أم الاب) لأنها أوفر شفقة للولاد (ثم الاخت لآب

(١) (قوله) لنا قول عائشة رضي الله عنها الخ اخرج الدارقطني والبيهقي في سننهما  
(٢) (قوله بالحرية) أي وبالإسلام • در (٣) (قوله لما روى ان امرأة  
الخ) الحديث في سنن أبي داود (٤) (قوله حوى) بكسر المهملة وتخفيف الواو  
يت من الير والحوي الضم والجمع • عيني • م (٥) (قوله اشفق) لزيادة اتصاله بها حيث  
يقص منها بالمقص • عناية (٦) (قوله اقدر) لتبطلها لمصلحه • فم للزومها البيت • عناية

معروفة بالحرية وبكونها أم الطفل فلا سبيل إلى بنوة الطفل له الا بنكاح أمه محي حاله هو الموضوع (أم)  
للحمل (وان قال وارثه أنت أم ولده وجهلت حرمتها لآرث) أي أم الطفل ويرث الطفل (والحضانة للام بلا جبرها طلقت



أولاً ثم لامها وان علت ثم لام أبيه ثم لاخته لآب وأم ثم لام ثم لآب ثم لحالته كذلك أي لآب وأم ثم لام ثم لآب فان الحالة  
اخت الام فاختها لآب وأم أولى ثم أختها لام ثم لآب وذلك لان الاصل في (٢٣٥) هذا الباب الام فالقراءة من جهةها

قدمت على قرابة من طرف الآب (ثم عنه كذلك) أي لآب وأم ثم لام ثم لآب فان العمة أخت الآب فتقدم أختها لآب وأم ثم لام ثم لآب (بشرط حريتهن فلا حق لامة وأم ولد فيه) أي في الولد (والقضية كالمسلمة حتى يعقل ديناً) أي في ولد المسلم وفي الهداية ما لم يعقل ديناً أو يخاف ان يألف الكفر وقوله أو يخاف يجب ان يكون بالحزم وهو يخف لانه عطف على المحزوم يلم لان المعنى ما لم يخف وهذا القيد لم يذكر في الوقاية ويجب رعايته لان تالف الكفر قد يكون قبل تعلق الدين فاذا خيف انه يألف الكفر ينزع عنها (وبنكاح غير محرم منه يسقط حقها) أي في الحضنة (وبمحرم لا كام نكحت عمه وجدة جده) أي جدة نكحت جده فهذا من باب العطف على عاملين والمجرور مقدم (ويعود الحق بزوال نكاح سقط به ثم العصبية على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية الى عصبية غير محرم كمولى المتأفة وابن المم ولا فاسق ماجن) أي الذي يعلم الناس الحيلة (ولا يخير طفل) خلافاً للشافعي رح (والام والجدة أحق بالابن حتى يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده) قدر الحضانة رح بسبع سنين وعليه الفتوى (وبالبيت حتى تحيض وعن محمد رح حتى تشتهي)

وأم) لانها أشفق (ثم لام) لان الحق لمن من قبله الام (ثم لآب) وقدمت الاخوات باقسامها الثلاثة على العمام والحالات لانهن بنات الابوين هداية بخلاف العمام والحالات لانهن بنات الاجداد والجدات فم وفي رواية الحالة اولى من الاخت لآب هداية لانها تدلى بالام وفي أخرى الاخت لآب اولى من الحالة لقرب القرابة فم (ثم الحالات كذلك) ذات قرابتين ثم لام (ثم العمام كذلك ومن نكحت غير محرمه سقط حقها (١) لما رويانا ولان زوج الام اذا كان اجنبياً يعطيه (٢) زراً وينظر اليه (٣) شرراً فلا نظر وأما المحرم فلقيام الشفقة لقرب القرابة ينظر له (ثم يعود بالفرقة) لزوال المانع (ثم العصبية بترتيبهم) لان الولاية للاقرب لكن الصغيرة لا تدفع لغير المحرم كابن العم ومولى المتأفة محرراً عن الفتنة (والام والجدة أحق به حتى يستغنى) بان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده لحاجته حيثئذ الى التخلق باخلاق الرجال والآب أقدر على التأديب (وقدر بسبع سنين) اعتباراً للغالب هداية وعليه الفتوى ف (وبها حتى تحيض) لان بعد الاستغناء محتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ محتاج الى التحصين والآب فيه أقوى وأهدى وعن محمد انها تدفع الى الآب اذا بلغت الشهوة لتحقق الحاجة الى العيانة هداية لفساد الزمان فم (وغيرهما أحق بها حتى تشتهي) لانها لا تقدر على استخدامها فلا يحصل المقصود هداية م لان تعليم آداب النساء من الحيز وغسل الثياب وغيرها اما يحصل بالاستخدام فم بخلاف الام والجدة لقدرةتهما عليه شرماً (ولا حق للامة وأم الولد ما لم تتقا) لمجزهما عن الحضنة للاشتغال بخدمة المولى (والقضية أحق بولدها المسلم ما لم يعقل ديناً) او يخاف ان يألف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده (ولا خيار للولد) وقال الشافعي (٤) لهما الخيار لان النبي صلى الله عليه وسلم خير ولنا انه لقصور عقله يختار من عنده التخلية بينه وبين اللعب فلا يتحقق النظر وقد صح ان الصحابة رضى الله عنهم لم يخبروا واما الحديث فقلنا قد قال عليه الصلاة والسلام اللهم اهدهم فوفق لاختياره الا نظر بدعائه عليه الصلاة والسلام أو يحمل على ما اذا كان بالغاً هداية فانها قالت نفق وسقاني من بئر أبي عتبة وتلك البئر لا يستقي منها الا بالغ ك (ولا تسافر مطلقة بولدها) لما فيه من الاضرار بالآب (الا الى وطنها وقد نكحها ثمة) لانه التزم المقام فيه عرفاً وشرماً

(١) (قوله لما رويانا) ونقلنا اول الباب ع (٢) (قوله زراً) أي شيئاً قليلاً

(٣) (قوله شرراً) هو النظر بمؤخر العينين عني (٤) (قوله لهما) أي للام والجارية هداية

وهو المعتمد لفساد الزمان (وغيرهما حتى تشتهي) أي غير الام والجدة أحق بالبيت حتى تشتهي (ولا تسافر مطلقة بولدها الا الى وطنها الذي نكحها فيه وهذا للام فقط) أي السفر المذكور

## (باب النفقة)

(نحب هي والسكوسة والسكنى على الزوج ولو صغيراً لا يقدر على الوطء للمرس مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة توطاً) حتى لو لم توطاً كان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا نحب عليه النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطء فان المانع من جهته (بقدر حالهما ففي المورسين نفقة اليسار وفي المعسرين نفقة المسار وفي المورس والمعسرة وعكسه بين الحالين) هذا عندنا وأما عند الشافعي فالمعتبر حال الزوج (ولو هي في بيت أبيها أو مرضت في بيت الزوج لا للناشئة خرجت من بيته بغير حق) احتراز عن خروجها بحق كالولم يعطها المهر الممجل فخرجت عن بيته (ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغسوبة كرها وحاجة لامعه ولو كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء وعليه موسراً نفقة خادم واحد لها فقط) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم وأما عند أبي يوسف رحم فعليه نفقة الخادمين أحدهما لمصالح الداخل والآخر لمصالح خارج البيت وهما يقولان ان الواحد يقوم بهما (لا معسراً في الأصح) احتراز عن قول محمد رحم فان عنده نحب على المعسر نفقة الخادم (ولا يفرق بينهما لمجزه عنها وتؤمر بالاستئذنة عليه) أي تؤمر بان تستقرض عليه وتصرف الى نفقتها حتى ان غنى الزوج يؤدي قرضها وهذا عندنا

(١) قال عليه الصلاة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم

## باب النفقة

(نحب النفقة للزوجة مسلمة أو كافرة (على زوجها) لآية لينفق ذو سعة من سعته ولقوله عليه الصلاة والسلام في حديث حجة الوداع (٢) ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولار النفقة جزاء الاحتباس (والسكوسة بقدر حالهما) فعند اتفاقهما يسارا نفقة اليسار واعساراً نفقة الاعسار • هداية • وعند اختلافهما (٣) التوسط بين التفتين • فم وقال الشافعي حال الزوج لآية لينفق ذو سعة من سعته ولنا (٤) قوله عليه الصلاة والسلام لهند امرأة أبي سفيان خذي من مال زوجك ما يكفيك وكذلك اعتبر حالها (٥) وهو الفقه لان وجوب النفقة (٦) بطريق الكفاية والفقر لا يحتاج الى كفاية للموسرات فلا معنى للزيادة وأما الص فقن تقول بموجبه أنه (٧) يخاطب (٨) بقدر وسعه والباقي دين في ذمته (ولو مالعة نفسها) عن الذهاب الى بيته كما يعطيه التعليل بفوت الاحتباس وكذا نحب لو منعت نفسها من التمكين ولو بغير حق ان كانت في بيته لما في الهداية اذا امتنعت من التمكين في بيت الزوج فلها النفقة لان الاحتباس قائم والزوج بقدر على الوطء كرها اه • ع (للمهر) لانه منع بحق فقوت الاحتباس من قبله (لانشئة) لان فوت الاحتباس منها (وصغيرة لا توطاً) خلافاً للشافعي لنا ان الاحتباس الموجب ما يكون وسيلة الى مقصود السكاح ولم يوجد (ومحبوسة بدين ومغسوبة وحاجة مع غير الزوج) لان فوت الاحتباس ليس منه في هذه الفصول الثلاثة خلافاً لما عن أبي يوسف في الثلاثة (ومريضة لم تزف) (٩) هذا بناء على ما اختاره البعض من عدم وجوب النفقة قبل الزفاف وليس الفتوى عليه بل ظاهر

(١) (قوله قال عليه الصلاة والسلام من تأهل الخ) رواد ابن أبي شيبة في مسنده وابو يعلى (٢) (قوله ولهن عليكم الخ) رواه مسلم وغيره (٣) (قوله التوسط) وهو قدر الكفاية وهي تختلف يساراً واعساراً • ع (٤) (قوله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لهند الخ) رواه البخاري ومسلم والحديث وان كان خبر الواحد لا يارض الآية لكنه وقع بيننا لآية وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فالمعارضة بين الآيتين فيجمع بينهما باعتبار حال الزوجين عملاً بهما فسقطت المطالبة في الحال بالزائد على وسعه الى حد الكفاية عملاً بآية السعة وبقي هذا الزائد في ذمته عملاً بآية المعروف عناية • م (٥) (قوله) وهو أي اعتبار حالهما (٦) (قوله) بطريق الكفاية اذ للزائد على الكفاية مراتب لا شأى فلا تنضبط • ع

(٧) (قوله يخاطب الخ) فلا يطالب بالزائد على وسعه في الحال لآية السعة (٨) (قوله بقدر وسعه) أي مع اعتبار حالها عملاً بآية المعروف فلذا قال فالباقي الخ • ع (٩) (قوله هذا بناء الخ) أي تقييد مسألة المهر بعدم الزفاف بناء الخ اعلم ان صاحب الفتح اتى بهذه المقولة بعد قول صاحب الهداية

بالمعروف يثوب القاضي منابه في

التسريح بالاحسان واحسانا روح لما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر انها لا تجد من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي ثانيا شافعي المذهب يفرق بينهما (ومن فرضت لساره فايسر تم نفقة يساره ان طلبت وتسقط نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض أو رضىا بشئ فتجب لما مضى ماداما حين فان مات أحدهما او طلقها قبل قبض سقط المفروض الا اذا استدانت بامر قاض ) هذا عندنا وأما عند الشافعي روح فلا يسقط بالموت بل يصير ديناً عليه (ولا تسترد بمجلة مدة مات أحدهما قبلها) أي اذا عجلت نفقة مدة كسنة أشهر مثلاً فمات أحدهما قبلها كما اذا مات عند مضى شهر لا يسترد منها شيء عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح لانها صلة اتصل بها القبض فبالموت سقط الرجوع كما في الهبة وعند محمد والشافعي روح محتسب نفقة ما مضى وهو شهر للزوجة ونفقة خمسة أشهر تسترد لانها عوض عما يستحق عليه بالاحتباس ( ونفقة مرس القن عليه يباع فيها مرة بعد أخرى وفي دين غيرها يباع مرة ) صورته عبد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخمس مائة وهي قيمته والمشتري حالم ان عليه دين النفقة يباع مرة

الرواية وهي الأصح وجوبها بالعقد الصحيح مالم يقع نشوز . ف م ( ١ ) وحمله صاحب البحر على مرض لم يمكن معه انتقالها الى بيت الزوج ولو بمحفة فانها لا تنفقه لها حينئذ وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم ( ٢ ) بالسكينة أمين . ثم مفهوم رواية الكنز ان المريضة في بيت الزوج لها النفقة وكذا التي مرضت في بيت أبيها قبل الزفاف فزفت مريضة وهو كذلك لما في الدر المختار أو مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت اه . ع ( وحلادها لو موسرا ) لانه من تمام كفايتها ( ولا يفرق بمجره عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه ) لان حقه يبطل ( ٣ ) وحققا يتاخر لان النفقة لتعير ديناً في ذمته بفرض القاضي والاول أقوى ضرراً واعدة الامر بالاستدانة توجه مطالبة الدائن على الزوج اذ ليس له مطالبة الزوج بدون أمر القاضي بالاستدانة ( وتعم نفقة اليسار بطر . ه . وان قضى بنفقة الاعسار ) لان النفقة تختلف بحسب اليسار والاعسار وما قضى به تقدير لنفقة ( ٤ ) لم تجب فاذا تبدل الحال لها المطالبة بتمام حقها ( ولا تجب نفقة مضت الا بالقضاء أو الرضاء ) لان النفقة صلة لا عوض فلا يستحكم الوجوب فيها الا بالقضاء كالمدة لا توجب الملك الا بمؤكد وهو القبض والصاح بمنزلة القضاء لا نولاه على نفسه أقوى من ولاية القاضي ( وبموت أحدهما تسقط المقتضية ) لانها صلة تسقط بالموت كالمدة قبل القبض وفيها خلاف الشافعي ( ولا ترد المجلة ) خلافاً لحمد والشافعي ولابي حنيفة وأبي يوسف انها صلة اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانهاء حكمها كما في الهبة ( ويسع القن في نفقة زوجته ) اذا كان الزوج باذن المولى لانه دين في ذمته لقيام سببه ( ونفقة الامة المتكوجة انما تجب بالتبوة ) لانه تحقق الاحتباس حينئذ ( والسكنى في بيت خال عن أهله وأهلها ) لان السكنى من كفايتها كالنفقة واذا وجب حقها ليس له ان يشرك غيرها فيه لتضررها لعدم امنها على متاعها ولتبعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع

ولو مرضت ثم سلمت لاننجب لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن اه لكن علقناه  
هنا لان المائن قيد المسئلة بعدم الزفاف فلا بد ان يكون قول المائن أيضاً بناء على  
مختار هذا البعض ع (١) (قوله وحمله صاحب البحر الخ) وعلى هذا فلعلة سقوط  
الثقة بمجموع المرض المذكور وعدم الزفاف ولا يستقل أحدهما بالعلية فسلام المائن  
لا يبنى على ذلك ع (٢) (قوله بالسكاية لفوات التسليم حقيقة وهذا ظاهر) وكذا  
حكماً لمعجزها عن الانتقال ع (٣) (قوله وحققها تأخر) لا يقال ان في صورة الامر  
بالاستدانة يصل اليها حقها عاجلاً فلم سبأ تأخر لاننا نقول ان للدائن الرجوع  
عليها مع أمر القاضي بالاستدانة على ما في الكفاية ان لرب الدين الرجوع على الزوج  
كأن له الاخذ منها اه فلي تقدير الاخذ منها بقي دينها في ذمته فقد تأخر حقها ع  
(٤) (قوله لم نجب) لا بها تجب شيئاً فشيئاً في المستقبل فلا يتقرر حكم القاضي بمقدار مخصوص

أخرى بخلاف ما إذا كان هذا الألف عليه بسبب آخر فيسع بمخمس مائة لا يباع مرة أخرى (ويجب سكناها في بيت ليس فيه

أهل البيت من غيرهم (٢٣٨) المنع من الدخول فيه (لأن النظر إليها وكلامها متى شاء وقيل لا يمنع من

الا ان رضى (١) وله منع أهلها لأن المنزل ملكه فله حق المنع من الدخول وقبله لا يمنعها من الخروج الى الوالدین ولا يمنعها من الدخول عليها (٢) في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة هو الصحيح (ولهم النظر والكلام معها) في أى وقت اختاروا اذ ليس في النظر والكلام ضرر وفي المنع منها قطعة الرحم (وفرض لزوجة الغائب) لأن لها ان تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه هذا اذا كان المال من جنس حقها دراهم أو دنانير أو طعاما أو كسوة من جنس حقها والا لا تفرض فيه لأنه يحتاج الى البيع ولا يبيع مال الغائب بالاتفاق لأنه لا يعرف امتناعه (وطيفه وأبوه) لأن فقته واجبة قبل القضاء ولذا كان لهم الاخذ قبله فكان القضاء امانة واما نفقة غيرهم فبالقضاء لأنه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز (في مال له عند من يقر به) أي بالوديعة لأن اقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه (وبالزوجة) وبالولادة تنوير (ويؤخذ كفيل منها) نظراً للغائب اذ ربما استوفت النفقة أو طلقها وانقضت العدة (ولمصلحة الطلاق) وقال الشافعي لا نفقة للمبانة الا اذا كانت حاملا (٣) لحديث فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فلم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة ولأنه لا ملك له وهي مرتبة على الملك ولنا ان النفقة جزاء احتباس والاحتباس قائم ولذا كانت لها السكنى بالاجماع وحديث فاطمة رده عمر رضي الله عنه فانه قال (٤) لا ندع كتاب رينا وسنة نينا بقول امرأة لا ندرى صدقت أم كذبت حفظت أم لم ندر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة الثلاث النفقة ما دامت في العدة ورواه أيضا (٥) زيد بن ثابت (٦) واسامة ابن زيد

(١) قوله وله منع أهلها وعلى هذا فقول صاحب الكنز وأهلها أى اذا لم ترض بهم والا فلا يجب على الزوج اخلاء البيت عن أهلها اذا رضى نعم له منهم لان البيت حقه ع (٢) قوله في كل جمعة متعلق بكل من الدخول والخروج (٣) قوله لحديث فاطمة رواء مسلم (٤) قوله لا ندع الخ ولفظ حديث مسلم لا تترك كتاب رينا ولا سنة نينا بقول امرأة لا ندرى حفظت أم لم ندرى لها السكنى والنفقة وروى البخارى والدارقطنى زيادة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم للمطلقة ثلاثا النفقة (٥) قوله زيد بن ثابت قال ابن الهمام في فتح القدير ومن رد الحديث زيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومن التابعين ابن المسيب وشرح والشعبي وغيرهم اه (٦) قوله واسامة بن زيد زوجها تزوجها بأمره صلى الله عليه وسلم ورواه عبد الله بن صالح

عليه (٢٣٨) بناء على ان البيت ملكه فله الخروج الى الوالدین ولا من دخولهما عليهما كل جمعة وفي محرم وغيرها كل سنة هو الصحيح) وعليه الفتوى (يفرض نفقة عرس الغائب وطفله وأبوه في ماله من جنس حقهم فقط) كالدرهم والدنانير أو الطعام أو الكسوة التي تلبسها هي بخلاف ما اذا لم يكن من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج الى بيعها لتصرف الى نفقتها (وعند مودع أو مديون أو مضارب ان أقره بالنكاح أو علم القاضي ذلك ويكفلها) أى يأخذ منها كفيلا (ويحلفها على أنه لم يطها النفقة) الضمير في أنه ضمير الغائب (لا بإقامة البينة على النكاح) أى لا يفرض القاضي النفقة بإقامة البينة على النكاح (ولا ان لم يخلف مالا فاقامت بنية عليه) أى على النكاح (ليفرض القاضي عليه ويأمرها بالاستدانة عليه ولا يقضى به) أى بالنكاح لأنه قضاء على الغائب (وقال زفر ربح يقضى بالنفقة لا بالنكاح) وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة (ولمطلقة الرجعي والبائن والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة النفقة والسكنى) أي ما دامت في العدة وفي المعتدة البائن خلاف الشافعي ربح له حديث فاطمة بنت قيس ولنادر عمر رضي الله عنه (لا لمصلحة الموت والمفرقة بالمعصية كالردة وتقييل ابن الزوج

وردة معتدة الثلث تسقط لا تمكينا ابنه) لأنه لا أثر للردة والتمكين في الفرقة لأنها قد ثبت قبلها فلا وجاب إسقاط النفقة الا أن المرتدة تحبس لتتوب ولا نفقة للمحبوسة بخلاف الممكنة ابن الزوج (ونفقة الطلاق فقيرا على أبيه)

أما قال فقيرا حتى لو كان غنياً ففي ماله ( ولا يشركه أخذ كنفقة أبويه وعمره ) أي لا يشركه أحد في نفقة طفله كما لا يشركه أحد في نفقة أبويه وعمره ( وليس على أمه إرضاعه إلا إذا تميت ) بأن ( ٢٣٩ )

غيرها ( ويستأجر الأب من ترضعه عندها أي إذا لم تتعين الأم ( ولو استأجرها منكوحة أو معتدة من رجعي لترضعه لم يجوز وفي المبتوتة روايتان ) اعلم أن قوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن أو جب الإرضاع على الأمهات ثم قوله تعالى لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولدها أو جب دفع الضرر عن الأمهات والأبوان فأن امتعت والأب لا يتضرر باستئجار المرضعة لا تجبر الأم لأن الظاهر أن متاعها للعجز لأن اشتاق الأمومية يدل على أنها لا تمتنع إلا للعجز فإذا أقدمت عليه وتطلب الأجرة لا تعطى لأنه ظهر قدرتها فالإتان بالواجب لا يوجب الأجرة على أن الشرع لم يوجب للمرضعة إلا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فكل من تأخذ النفقة وهي المنكوحة ومعتدة الرجعي لا تعطى شيئاً آخر للإرضاع وأما المبتوتة فكذا في رواية وأما على الرواية الأخرى فإن الزوج قد أوحشها بالإبانة فلا ترجى منها المساعدة والمساهلة فصارت كما بعد العدة وأما تجوز الإجارة بعد العدة لأن النفقة غير واجبة لها فتجب الأجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية ( ولا إرضاعاً بعد العدة ولائنه من غيرها صح ) أي الاستئجار لإرضاع

( ١ ) وجابر ( ٢ ) وطائفة رضى الله عنهم ( لا الموت ) لأن احتباسها لحق الشرع لا لحق الزوج ولذا لا يراعى فيه لعرف براءة الرحم حتى لا يشترط فيه الحيض ( والمعصية ) كالردة والتسكين لأنها صارت حابسة نفسها بغير حق فصارت كالناشئة ( وردتها بعد البت تسقط نفقتها ) لأنها محبوسة حتى تتوب ولا نفقة للمحبوسة ( لا تمكن ابنه ) بعد البت لأنها غير محبوسة ( ولطفله الفقير ) لئلا وعلى المولود له رزقهن • هداية فإذا وجب رزقهن بسبب الولد فرزق الولد أولى • عناية ( ولا تجبر أمه لترضع ) لأن كفاية الولد على الأب واجرة ( ٣ ) الرضاع كالنفقة ( ويستأجر من يرضعه عندها ) لأن حق الحضنة لها ( لا أمه لو منكوحة ) ( ٤ ) لوجوب الرضاع عليها ديانة وآية والوالدان يرضعن أولادهن لكنها عذرت لاحتمال عجزها فإذا أقدمت عليه بالأجر ظهرت قدرتها ولا يجوز أخذ الأجرة على الواجب ( أو معتدة ) لبقاء النكاح في بعض الأحكام ( وهي أحق بولدها ) لأنها أشفق ( ما لم تطلب زيادة ) لآية لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وفي الزامه بالزيادة مضارة ( ولأبويه وأجداده وحجته لو فقراء ) لآية وصاحبهما في الدنيا معروفاً نزلت في الكافرين وليس من المعروف أن يعيش في النعم ويتركهما يموتان جوعاً والجندات والأجداد من الأبناء والأمهات ولأنهم سبب لأحيائه كالأبوين ( ولا نفقة مع اختلاف الدين ) لبطان أهلية الأثر ( إلا بالزوجة ) لأن الاحتباس لحق مقصود لا يتعلق باتحاد الملة ( والولد ) للجزئية إلا إذا كانوا حريين ولو مستأمنين للتهى عن بر من يقاتلنا في الدين ( ولا يشارك الأب والولد في نفقة ولده وأبويه أحد ) أما في الفصل الأول فظاهر الرواية الإطلاق وذلك لإطلاق قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية وفي رواية الخصاص والحسن أن نفقة البالغ ( ١ ) ( قوله وجابر ) أخرج الدارقطني عنه مرفوعاً المطلقة ثلاثاً لها النفقة والسكف والاشبه وقفه عليه ( ٢ ) ( قوله وطائفة ) وفي الصحيحين عن عروة قال لما نشأ رضى الله عنها ألم تري إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت فقالت بش ما صنعت فقال ألم تسمي إلى قول فاطمة فقالت أما أنه لا خير لها في ذكر ذلك فهذا غاية الإنكار حيث نفت الخير عنه بالكلية ( ٣ ) ( قوله واجرة الرضاع الخ ) استئناف لا مدخل له في التعليل المذكور وكأنه تعليل للمقدر أي فإن امتعت فعليه الاستئجار لا عليها لأن أجره الخ والأولى حذف لفظة أجره كما في الزيلعي وعبارته أن النفقة على الأب والإرضاع نفقة له أم ع ( ٤ ) ( قوله لوجوب الخ ) لكنه مقيد بما إذا كان رزقها عليه لآية وعلى المولود له رزقهن ولذا لا يجب الإرضاع عليها بعد العدة فيجوز استئجارها

ولده الذي منها بعدما طلقها وانقضت عدتها والاستئجار لإرضاع ابنه الذي من غيرها صح سواء كانت المستأجرة في نكاحه أو في العدة أو بعد العدة ( وهي ) الأم ( أحق من الأجنبية أن تطلب زيادة أجره ونفقة البنت بالغة والأبنا زماً على الأب

شأمة به يفتى) إنما قال هذا لأن علي رواية الحصاف والحسن رح نجب اثلاثاً ثلاثاً على الأب وثلاثاً على الأم وهذا إذا لم يكن لهما مال حتى لو كان لهما مال فالنفقة في مالهما (وعلى الموسر يسار نفقة أصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيهما القرب والجوئية لا الارث ففي من له بنت وابن ابن كلهما على البنت وفي ولد بنت وأخ على ولدها) مع ان الارث نصفان بين البنت وابن الابن والارث كله للاخ) ولا شيء لولد البنت لانه من ذوى الارحام (ونفقة كل ذى رحم محرم صغير او اتمى بالغة فقيرة او ذكر زمن او اعمى على قدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته) وإنما قال هذا لان نفقة هؤلاء إنما تجب

(٢٤٠)

المأجزين على الابوين اثلاثاً لاجتماع الولاية والمؤنة في الصغير لافي الكبير فتشاركه الام • هداية واما في الثاني فلان الابوين غنيان بمال الولد لحديث انت ومالك لايبك والغنى لا تجب نفقته على غيره • غناية (وتقريب محرم) لنص وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك (فقير مأجوز عن الكسب) لان القادر على الكسب غنى بكسبه (بقدر الارث) لان التتبعين على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار (لو موسراً) فلا تجب على الفقير لانها تجب صلة وهو يستحقها على غيره فكيف تجب عليه بخلاف نفقة الزوجة والولد الصغير لا التزامه بالاقدام على العقد (وصح بيع عرض ابنه لا عقاره) لان للأب ولاية حفظ مال الغائب ألا ترى ان للوصى ذلك فالأب أولى لو فور شفقتة وبيع المنقول من باب الحفظ لا العقار لانها محصنة بنفسها وإذا جاز البيع والتمن من جنس حقه فله الاستيفاء • نه (لنفقته) لا لدين عليه (ولو اتفق مودعه بلا أمر) من القاضي لان أمره ملزم لمعوم ولايته (ضمن) لانه تصرف في مال الغير بلا ولاية لانه إنما كان نائباً في الحفظ لا غير (ولو اتفقا ما عندهما لا) لاخذهما حقهما بما هو من حقهما (فلو قضى بنفقة الولاد والقريب ومضت مدة) طويلاً ومادون الشهر قصيرة فلا تسقط نفقة ما دون الشهر • ف (سقطت) لان نفقتهم كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد وجدت الكفاية بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بمحصول الغنى فيها مضى (لا ان يأذن القاضي بالاستدانة) لانه حينئذ يصير ديناً في ذمته لمعوم ولاية القاضي (ولمملوكه) لحديث (١) اطعموهم مما تأكلون والبسوهم مما تلبسون ولا تمذبوا عباد الله (فان أبى ففي كسبه) نظراً للجاسين (والأمر ببيعه) لانه من أهل الاستحقاق بخلاف سائر الحيوانات لانها ليست من أهل الاستحقاق (٢) فلا يجبر على نفقتها الا انه

(١) قوله اطعموهم الخ هو في الصحيحين (٢) قوله فلا يجبر الخ لان الاجبار نوع قضاء

والقضاء يقتضي كون المقتضى له من أهل الاستحقاق واذا ليس فليس

الا على الوارث فقال المعتبر اهلية الارث لاحقيقته وذلك لان حقيقة الارث لا تمل الا بعد الموت فن له خال وابن عم يمكن ان يموت ابن العم او لا ويكون الارث للخال فاعتبر الاقربية مع اهليته الارث (نفقة من له اخوات متفرقات عليهن أخماسا كارهة ونفقة من له خال وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف ديناً الا للزوجة والاصول والفروع) ثم بعد هذا تحسن زيادة هذه العبارة ولا على الفقير الالهة وللزوجة ولا لغنى الالهة وعبرة المختصر قد غيرتها الى هذه العبارة وحاصلها ان النفقة لا تجب على الفقير الا للزوجة والفروع ولا تجب للغنى الا للزوجة أما غير الزوجة فان كان غنياً لا تجب له النفقة على أحد (وباع الأب عروض ابنه لا عقاره لنفقته لا لدين له عليه سواها) أي لا يبيع الأب مال الابن لدين سوى النفقة له على الابن قالوا ان للأب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقولات من باب الحفظ لا بيع العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول

فأثمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرفه اليها قلت الكلام في أنه هل يحل بيع العروض لاجل النفقة يؤمر لا في البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من التمس على ان الملة لو كانت هذا لجاز البيع لدين سوى النفقة ليدل هذا الدليل بل الملة ان للأب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة كما في استيلاء حارية الابن فيكون له ولاية يبيع عروض الابن لبقاء نفسه وإنما لا يبيع العقار لانه معدل الانتفاع به مع بقاءه وهو الزراعة وولاية الأب نظرية ولا نظر في بيع العقار بل ببيعه اجحاف فمصلحة الابن ابقاءه والانتفاع به (واللأم يبيع ماله لنفقته) لان تملك مال الابن مخصوص بالأب لقوله عليه السلام أنت



ومالك لأبيك ولأنه ليس للام ولأية التصرف في مال الابن (وضمن مودع الابن الغائب لو أنفقها على أبويه بلا أمر قاض لا الابوان لو أنفقا ماله عندهما وإذا قضى بنفقة غير المرس فقت (٣٤١) المدة سقطت) لان نفقة هؤلاء إنما

تجب كفاية للحاجة فإذا مضت المدة حصلت الكفاية وقد تقل عن الجامع الكبير للزدي روح ان هذا اذا طالت المدة بعد الغرض أما اذا قصرت فلا تسقط وقد روا القسير بما دون الشهر (الان يأذن القاضي بالاستدانة وفعلت) أي يأذن القاضي بالاستدانة فاستدانت فح يصير ديننا على الغائب (ونفقة المملوك على سيده فان أبي كسب وأنفق وان عجز أمر بيعة (كتاب العتاق)

(وهو يصح من حر مكلف بصريح لفظه بلانية كانت حرأ أو معتق أو عتيق أو أعتقك أو محرراً أو حررتك وهذا مولاي أو يا مولاي) لفظ المولى مشترك أحد معانيه المعتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية (أورأسك حر ونحوه مما عبر به عن اليدن وبكنايته ان نوى كلا ملك لي عليك ولا سبيل ولا رق) وانما كان لا ملك لي عليك كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه أو بالاعتاق وكذا لا سبيل لي عليك أي الى التصرف فيك أو الى الانتفاع بك وكذا لا سبيل لي عليك أي لا ملك لي عليك فان الملك وهو الطريق المؤدى الى التصرف والانتفاع وأما لارق لي عليك فاعلم ان الرق هو عجز شرعي ثبت في الانسان أثر الكفر وهو حق الله تعالى وأما الملك فهو اتصال شرعي بين الانسان

بؤمر فيما بينه وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم (١) نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك (٢) ونهى صلى الله عليه وسلم عن اضاعه المال وفيه اضاعته وعن أبي يوسف رحمه الله انه يجبر والاصح ما قلنا

### كتاب الاعتاق

(هو اثبات القوة الشرعية في المملوك) من قبول شهادته والولاية على نفسه وولده . ع (ويصح من حر) اذ لا ملك للعبد ولا عتق الامن المالك (مكلف) لان المجنون ليس من أهل التصرف وكذا الصبي في الضار . هداية والاعتاق ضار لا تلاف ماله . ع (لملوكه) فلو اعتق عبد غيره لا ينفذ لقوله صلى الله عليه وسلم (٣) لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم (بانت حر وبما يعبر به عن اليدن) كالراس والوجه (وعتيق ومعتق ومحرر وحررتك واعتقتك نواه اولاً) لان هذه الالفاظ صريح فيه لاستعمالها فيه شرعاً وعرفاً . هداية على وجه يتبادر بلا قرينة . ف (وبلا ملك ولا رق ولا سبيل لي عليك ان نوى) لاحتمال ان يراد لاني بعتك واحتمال ان يراد لاني اعتقتك فلا بد من التية (وهذا أبي أو أبي أو امي) وان لم ينو العتق لانها صرائح لا كنايات . در فان كان يولد مثله لمثله وكان ثمة جهالة النسب ثبت النسب والعتق وان كان معروفاً فهو مجاز عن الحرية وان كان لا يولد مثله لمثله لا يعتق عندهما وهو قول الشافعي رحمه الله لان الكلام محال بحقيقته فيرد ويلغو وعند أبي حنيفة يعتق لان الكلام محال بحقيقته لكنه صحيح بمجازه لان بنة المملوك سبب لحيته او الحرية لازمة للبنوة والسببية والاستلزام من طرق المجاز . هداية والحاصل ان شرط المجاز تصور المعنى الحقيقي عندهما لان الخلف في الحكم وصحة الكلام لمة بان يكون مبتدأ (٤) وخبراً عنده لان الخلف في التكلم عنده فلفظ هذا ابني مستعملاً في الحرية مجاز وخلف من لفظ هذا ابني مستعملاً في البنوة عنده وعندهما الحكم الذي يثبت هذا اللفظ مجازاً خلف عن الحكم الذي يثبت هذا اللفظ حقيقة والاجماع ان تصور الحقيقة شرط صحة المجاز . به ظهر ان استدلال المصنف في غير محل النزاع لانهما لا ينكران السببية والاستلزام . ف

(١) قوله نهى عن تعذيب الحيوان) روى ابو داود بسند صحيح لا تعذبوا خلق الله (٢) قوله (ونهى صلى الله عليه وسلم) في الصحيحين كان صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعه المال وكثرة السؤال (٣) (قوله لا عتق فيما لا يملكه الخ) رواه ابو داود والترمذي وقال الترمذي حديث حسن صحيح (٤) (قوله وخبراً) ويكون صالحاً للخبرية بان يكون الخبر من جنس المبتدأ . ع فلو قال لعبد هذا ابني فقد قيل هو على الخلاف وقيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى فتعلق الحكم بالمسمى وهو

(٣١) (كشف الحقائق) وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وما جزأ عن تصرف الغير فيه فالشيء يكون مملوكاً ولا يكون مرقوقاً الا وان يكون مملوكاً فالرق في الابتداء يكون سبباً للملك فقوله لارق لي عليك أطلق الرق وأراد به الملك



( وخرجت من ملكي وخلصت سيملك ولأتمته قد أطلقتك وهذا ابني للأصغر والأكبر ) وإنما جاء بلفظ الباء في قوله بهذا ابني ليعلم أنه عطف على قوله وبكنايته ( ٢٤٢ ) ولولم يذكر حرف الباء أو هم أنه عطف على أمثلة الكناية نحو لأمك لي عليك

ورجح مذهبه بأن الحقيقة والحجاز من أوصاف اللفظ ( وهذا مولاي أو يامولاي ) لان لفظ المولى ينتظم الناصر وابن العم ( ١ ) والموالة في الدين والاعلى والأسفل في العتاقة لكن المولى لا يستتصر بملوكه عادة والعبد معروف بالنسب فانتفى الأولان والثالث نوع مجاز والكلام لحقيقته والاضافة الى العبد تنافي كونه معتقاً فيتعين الأسفل فالتحقق بالصرح وقال زفر لا يعتق في الثاني لانه يقصد به الاكرام بمنزلة قوله يا سيدي ويا مالكي قلنا الكلام لحقيقته وقد امكن العمل به بخلاف ما ذكره ( ٢ ) لانه ليس فيه ما يختص بالعتق فكان اكراماً محضاً ( او ياحر او ياعتق لا بيا ابني ويا أخى ) بدون النية محمد امين لان النداء لاعلام المنادى فان كان بوصف يمكن اثباته من جهته كان لتحقيق ذلك الوصف استحضاراً للمنادى بالوصف الخصوص كما في ياحر والا يمكن كان لمجرد الاعلام دون تحقيقه والبنوة لا يمكن اثباتها حالة النداء من جهته هداية الاتباعا لثبوت النسب وعلى هذا قلنا المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب والا فهو مشكل ف م ( والفاظ الطلاق ) كنياته وصرائحته ش وان نوى عني وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعتق بها ان نواه ولنا انه لا يحتمله اما حقيقة فظاهر وكذا مجاز الان الاعتاق اقوى من الطلاق لانه اثبات القوة لان العبد كان ملحقاً بالجمادات وبالتق يحيى والطلاق رفع القيد لانها كانت قادرة لكن النكاح كان مانعاً من شيء من التصرفات كالترج والحروج واللفظ انما يتجاوز به لما هو دونه لا لما فوقه ( وانت مثل الحر ) الا بالنية ش لانه يستعمل للمشاركة في بعض المعاني فوق الشك في الحرية ( وعق بما انت الا حر ) لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيدي كما في كلمة الشهادة ( وبملك قريب محرم ) لحديث ( ٣ ) من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر واللفظ بموممه ينتظم كل قرابة مؤيدة بالحرمة ولاداً أو غيره والشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في غيره ( ولو كان المالك صيباً أو مجنوناً ) لانه تعلق به حق العبد فشابه النفقة ( وبتحرير لوجه الله تعالى وللشيطان وللصم ) لوجود الركن من الادل في محله ووصف القرية في الاول زيادة فلا يحتل بعدمه في الاخيرين ( وبكره وسكر ) لوجود الركن الخ ( وان اضاف الى ملك او شرط صبح ) أما الاضافة الى الملك ففيه خلاف للشافعي رحمه الله تعالى وتقدم الكلام عليه في تعليق الطلاق وأما التعليق معدوم فلا يعتبر وقد حققناه في النكاح هداية ( ١ ) قوله والموالة في الدين ) ويقال له مولى الموالة عني ( ٢ ) قوله لانه ليس الخ ) يعني ان معنى قوله يامولاي يامن لي عليه ولاء العتاقة حيث تعين الأسفل مراداً فيثبت بهذا القول ما يختص بالعتق وهو الولاء وهو يقتضى سابقة العتق وأما قوله يا سيدي ويا مالكي فمعناه يامن له السيادة والملك

الى آخره فيلزم ح أنه كناية وليس كذلك فان المقرر له ان كان يولد مثله لثله وهو مجهول النسب يثبت نسبه منه ويكون حراً وان لم ينو وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازاً عن الحرية فيعتق وان لم ينو لان المجاز متمين ولو كان كناية يحتاج الى النية وفي الاكبر سناً منه خلاف أبي يوسف ومحمد رح وقد بالغت في تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز من كتاب التتبع وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز كاطلاق الاسد على اللسان الشجاع فلا يشترط امكان البنوة لصحة المجاز وهو الحرية ( لا بيا ابني ويا أخى ) لان المقصود بالنداء استحضار المنادى بصورة الاسم من غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصوداً لا يثبت مجازة وهو الحرية بخلاف ياحر لانه صريح فلا يحتاج الى قصد المعنى ( ولا سلطان لي عليك ) أى لا يدلى عليك فيمكن ان يكون عبداً ولا يكون له عليه يد كالمكاتب ( ولفظ الطلاق وكنايته مع بية المتق ) فانه اذا قال لامته انت طالق ونوى به العتق لا تعتق عندنا وعند الشافعي رح تعتق لان الاعتاق هو ازالة ملك الرقة والطلاق ازالة ملك المتعة فيجوز اطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازاً قلنا المجاز لفظ يذكر ويراد به لازمه وازالة

ملك المتعة لازم لازالة ملك الرقة فانه اذا اعتق أمته يزول ملك المتعة ولا لزوم على العكس فيعبري بالشرط المجاز من أحد الطرفين وهو ان يذكر الحرية ويراد بهما الطلاق لا على العكس ( وانت مثل الحر بخلاف ما انت

الأحر ومن ملك ذا رحم محرم منه أو اعتق لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للصنم أو مكرهاً أو سكراناً أو أضاف عتقه إلى ملك أو شرط ووجد عتق ( قوله ذا رحم أي ذا ( ٢٤٣ ) قرابة بسبب الرحم وقوله محرم

صفة ذا وجهه للجوار وقوله إلى ملك نحو أن ملكك عبداً فهو حر أو شرط ووجد نحو أن قدم فلان فبدي حر فوجد الشرط عتق لكن يشترط أن يكون العبد في ملكه وقت التعليق كما عرفت في الطلاق وقوله عتق أي عتق عليه ليكون ضمير عليه راجعاً إلى المبتدأ وهو من ( كعبد خربى خرج الينا مسلماً والحمل يعتق بعنق أمه لاهى بعنقه ) اعلم أن الحمل يعتق بعنق الأم لا بطريق التبعية بل بطريق الإصالة حتى لا يغير ولاؤه إلى مولى الأب وهذا إذا ولدت بعد عتقها لأقل من ستة أشهر ( والولد يتبع أمه في الملك والرق والمتنق وفروعه ) أي أن كانت الأم في ملك زيد فالولد المولود في ملك زيد يكون ملكاً له وإن كانت الأم مشتركة كان الولد مشتركاً على سهام الأم وإن كانت الأم مرقوقة فالولد المولود حال رقيها يكون مرقوقاً وكذا يتبعها في العتق وفروعه كالكتابة والتدبير فتعق الولد بتبعية الأم إنما يكون إذا كان بين العتق والولادة ستة أشهر أو أكثر فحينئذ يغير الولد إلى مولى الأب فعلم أنه لا تكرار ( وولدا لامة من زوجها ملك لسيدها وولدها من مولاه حر

#### باب عتق البعض

وإذا أعتق بعض عبده صح وسعى فباقي وهو كالمكاتب بل أورد إلى

بالشرط فلأنه إسقاط فيجري فيه التعليق بخلاف التملكيات ( ولو حر حاملاً عتقا ) لأن الحمل تبع لها ( وإن حرره عتق فقط ) إذ لا وجه إلى اعتاقها قصداً لعدم الإضافة إليها ولا إليه تبعاً لما فيه من قلب الموضوع ولا يصح بيعه وهبته لاشتراط التسليم في الهبة والقدرة عليه في البيع ولا شيء من ذلك في الحنين ولا يشترط شيء من ذلك في الاعتاق ( والولد يتبع الأم ) لا الأب . ع لاستهلاك مائه بمائها . هداية لأن مائه في موضعه ويزداد قوة منها لا منه . ف ( في الملك والحرية والرق ) وهو يتحقق بدون الملك في الأسير قبل الأحرار بدار الإسلام . ف ( والتدبير والاستيلاء والكتابة وولد الأمة من سيدها حر ) لأن مائه لا يعارض مائه لأن مائه مملوك له بخلاف أمة الغير . عناية

#### باب العبد يعتق بمضه

( من اعتق بعض عبده لم يعتق كله ) خلافاً لهما وهو قول الشافعي وله أن الاعتاق يجزئ لأنه إزالة الملك لا إزالة الرق لأن الملك حقه والرق حق الشرع وما يدخل تحت ولاية المتصرف إنما هو حقه لا حق غيره والملك متجزئ كما في البيع والهبة ( وسعى له فيما بقي ) لاحتباس مالية البعض عند العبد ( وهو كالمكاتب ) لأن الإضافة إلى البعض ( ١ ) توجب ثبوت المالكية في كله وبقاء الملك في بعضه ينمى فزئلاء مكاتباً أصلاً بالدليلين لأنه مالك يدّاً لارقية لكنه لا يرد إلى الرق لأنه إسقاط لا إلى أحد وأما الكتابة فمقد يفسخ ( وإن اعتق لصبيه فلشريكه أن يحرر ) لقيام ملكة ( أو يستسعى ) لاحتباس المالية عند العبد ( والولاء لهما ) لأن الاعتاق منهما . ع وقال ليس للأخر إلا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين ملتقى ( أو يضمن لو موسراً ) لأنه جان عليه بامتناع لصبيه من البيع ( ويرجع به على العبد ) لقيامه مقام الساكت بإداء الضمان ( والولاء له ) لأن جميع الاعتاق منه ( ولو شهد كل بعنق نصيب صاحبه سعى لهما ) لأنه كالمكاتب في زعم كل منهما ( ولو علق أحدهما عتقه بفعل فلان غداً وعكس الآخر ومضى ولم يدر عتق لصفه وسعى في نصفه لهما ) للتيقن بسقوط النصف على ولم يثبت به شيء يختص بالعتق فيحمل على المجاز وهو الإكراه . عناية لأن هذا المجاز أخف من مجاز زال الملك لأنه لا يزول مع الاحتمال بلانية أما إذا نواه فتقول به فيمتق ( ٣ ) ( قوله من ملك ذا رحم الح ) رواه أصحاب السنن الأربعة ( ١ ) ( قوله توجب ) أي تقتضى . ع ثبوت الملك في كله باعتبار العتق لأنه لا يجزئ أولاه لما أسقط ملكه عن بعض العبد وجب أن تثبت للعبد ولاية في ذلك البعض ولا تثبت المالكية في ذلك البعض إلا بثبوتها في الكل . ك

الرق لو عجز وقال عتق كله ) هذا بناء على أن العتق لا يجزئ بالاتفاق فكذا الاعتاق عندنا لأنه أثبت العتق كالكسر مع الانكسار فيلزم من عدم تجزئ لازم وهو العتق عدم تجزئ ملزومه وهو الاعتاق لكن أبا حنيفة رجح بقول الاعتاق إزالة الملك لأنه ليس

للمالك إلا الآلة حقه وهو الملك والملك متجز فكذا ازالته فاعتاق البعض أثبات شرط العلة فلا يتحقق المعلوم إلا وإن تحقق تمام العلة وهو ازالة الملك كله ( ولو أعتق شريك حظه أعتقه الآخر أو استسماه أو ضمن المعتق موسراً ) أى حال كون المعتق موسراً ( قيمة حظه ) الضمير يرجع الى الآخر ( لا موسراً أو الولاء لهما أن اعتق أو استسماى والمعتق أن ضمنه ورجع به ) أى بالضمان ( على العبد وقال له ضمانه غنياً ) أى للآخر تضمين المعتق عندها حال كونه غنياً ( والسعاية فقيراً فقط والولاء للمعتق ) لأن اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما ( ولو شهد كل شريك بعق الآخر سمي لهما في حظيهما والولاء لهما وقال سمي للمصريين لا ( ٢٤٤ ) للموسرين ) لأن على أصلهما الضمان مع اليسار والسعاية مع العسار

لحلت أحدهما يقينا والجهالة ترفع بالشروع والتوزيع كما إذا مات بلا بيان بعد اعتاق أحد عبديه • هداية قاته يوزع العتق بينهما فيعتق نصف كل ويسمى في نصفه الآخر • ف ( ولو حلف كل واحد بمقت عبده ) والمسئلة بمجالها • ف ( لم يعتق واحد ) للجهالة المقضي عليه بالعتق وكذلك المقضى له فالجهالة فاحشة فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضى له والمقضى به معلوم فغلب المعلوم المجهول ( ومن ملك ابنه مع آخر ) سواء ورثاه أو اشتراه ( عتق حظه ) للقرابة ( ولم يضمن ) لأنه رضي بافساد نصيبه فلا يضمنه كما إذا أذن له باعتاق نصيبه صريحاً وقال في الشراء يضمن الاب لو موسراً ويسمى الابن في نصيب الشريك لو كان الاب موسراً ولا فرق بين العلم وعدمه لأن الحكم يدار على ( ١ ) السبب كما إذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك للآمر ولا يسلم الأمر بملكه ( ولشريكه أن يعتق أو يستسماى ) كما مر آنفاً • ع ( وان اشترى نصفه أجنبي ثم الاب ما تقي ) وهو موسر ( فله أن يضمن الاب ) لأنه لم يرض بافساد نصيبه • هداية لأن دليل الرضا إنما هو قبوله البيع معه وهو منتف • ف ( أو يستسماى ) لأن يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وقال لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته لأن يساره يمنع السعاية عندها ( وان اشترى نصف ابنه ممن يملك كله لا يضمن لباثته ) وتقدم الوجه آنفاً وقال يضمن الاب أن كان موسراً ( عبد لموسرين دبره واحد وحرره آخر ضمن الساكت المدبر ) أن شاء تلك قيمته قنا ورجع به على العبد • در لأنه قد توجه للساكت سببا ضمان ( ٢ ) تدبير المدبر واعتاق المعتق لكنه يضمن المدبر ليكون الضمان ضمان معاوضة اذ هو الاصل وهو ممكن في التدبير لامكان نقله من ملك الى ملك لكونه قنا وقت التدبير لا في الاعتاق لأنه مدبر عند ذلك ( والمدبر ( ١ ) ( قوله السبب ) وهو الاقدام على الشراء أو الاتهاب • ع ( ٢ ) ( قوله تدبير المدبر ) لأن المدبر افسد نصيب الآخرين لامتناع نحو البيع على كل منهما

فان كانا مصريين نجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان أيضاً لأن كل واحد يدعى اعتاق الآخر والآخر يتكر ولا يئنه ( ولو تخالفا يسارا سمي للموسر لا لغيره ) لأن عتقه ثبت بقولهما ثم الموسرين يزعم أن حقه في السعاية والمصري يزعم أنه لاحق له في السعاية لأن المعتق موسر ولا يقدر على اثبات الضمان لأن شريكه منكر فلا شيء له أصلاً فان قلت ينبغي أن لا تجب السعاية في شيء من الاحوال لأن العتق إنما يثبت باقرار كل منهما باعتاق شريكه والشريك منكر فصار اقرار كل واحد منهما إنشاء للعتق فلا تجب السعاية قلت العبد أن كذب كل واحد منهما في مازعم لا يثبت عتقه وان صدق فتصديقه كل واحد منهما يكون اقراراً لوجوب السعاية له على أصل أبي حنيفة رح تعالى وأما على أصلهما فتصديقه للموسرين لا يكون اقراراً وتصديقه للمصريين يكون اقراراً وكذا تصديقه للموسر اذا كان شريكه

موسراً ( ووقف الولاء في الاحوال ) أى حال يسارهما وعسارهما ويسار أحدهما وعسار الآخر لأن كل المعتق واحد منهما منكر اعتاقه فيوقف الولاء الى أن يتفقا على اعتاق أحدهما ( ولو علق أحدهما عتقه بفعل غداً والآخر بعدمه ففرض القدر وجهل شرط عتق نصفه وسعى في نصفه لهما وعند محمد رح سعى في كله ) لأن المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول قلنا نصف السعاية ساقط بيقين وكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبى والساقط نصيبك فينصف بينهما ( ولا عتق في عبيدين ) أى اذا قال رجل ان دخل فلان الدار غداً فبيده حر وقال الآخر ان لم يدخل فلان الدار غداً فبيده حر فمضى ولم يدرك أنه دخل أو لا لا يعتق شيء من العبيدين لأن المقضى عليه بالعتق والمقضى له

مجهولان ففحشت الحباله (ومن ملك ابنه مع آخر بشره أو وصية أو هبة أو اشترى نصف ابنه من سيده أو علق عتقه بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن الاب علم الشريك حاله أولا) أى علم الشريك أنه ابن لشريك أو لم يعلم (كما لو ورثه) أى لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب إذا ورث هو وشريكه ابنه وصورة ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاخ فورث الاب نصف ابنه فعتق عليه ولا يضمن حصه أخيهما اتفاقا لان الارث ضرورى لا اختيار للاب في ثبوته (وأعتقه الآخر أو سعى له) أى لما لم يكن للشريك ولاية التضمين بقي له أحد الامرين أما الاعتاق أو السعاية (وقالا في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعى له فقيرا) لان شراء القريب اعتاق فان كان موسرا يجب الضمان وان كان معسرا سعى العبد وأبو حنيفة رح يقول أنه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه كما اذا أذن باعتاق نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون عدرا (وان اشترى نصفه ثم الاب باقيه غنيا ضمن له أو سعى وخالفا فيها) ففي هذه الصورة لم يرش الشريك بافساد نصيبه فيخير وعندهما لا يجب سعاية لان المعتق غنى (ولو دبره أحد الشركاء وأعتقه الآخر (٢٤٥) وهما موسران ضمن الساكت مدبره

المعتق ثلثه مدبرا) والولاء اثلاث على قدر ملكهما وقالا العبد كله للذى دبره أول مرة ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا أو معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار والولاء كله له وله انه أفسد عليه نصيبه مدبرا • هداية لتمكنه من الاستخدام والاجارة قبل العتق لا بعده • فم وقيمة المدير ثلثا قيمته قسا (لا ما ضمن) للساكت لان ملكه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمين (ولو قال لشريكه هي أم ولدك وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما) وقالا للمسكر أن يستعصمها في حظه ان شاء ثم تكون حرة وله ان المقر لو صدق (١) كانت الخدمة كلها للمسكر ولو كذب كان للمسكر نصف الخدمة فثبت ما هو المتيقن (٢) ولا خدمة للشريك المقر ولا استعصام لانه يتبرأ عن جميع ذلك بدعوى الاستيلاء والضمان (وما لام ولد تقوم) وعندهما هي متقومة وله ان تقوم بالاحراز وهي محرزة للنسب (٣) لا للتقوم والاحراز للتقوم (٤) تابع

(١) (قوله كانت الخدمة الخ) لان الاستيلاء لا يجزئ عنده ايضا ع (٢) (قوله ولا خدمة الخ) لف ونشر فنفى الخدمة لدعوى الاستيلاء ونفي الثاني بالثاني • غناية (٣) (قوله لا للتقوم) أى التمول (٤) (قوله تابع) أى التقوم وان لم ينافه الاحراز للنسب لكنه تابع فصار الاحراز للتقوم كالمتقن

المدير المعتق الثلث الذى ضمنه الساكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا للمدير بسبب الضمان لانه ملكه بإداء الضمان ملكا مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين وأما الولاء فثلثا للمدير وثلثه للمعتق (وقالا ضمن مدبره لشريكه موسرا أو معسرا) لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار والعسار بخلاف ضمان الاعتاق اذ هو ضمان جنابة (ولو قال هي أم ولد شريكى وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما) هذا عند أبي حنيفة رح وذلك لان المقر أقر أن لا حق له عليها فيؤخذ باقراره ثم المنكر يزعم انها كما كانت فلا حق له عليهما الا في نصفها وأما عندهما فلمنكر ان يستعصم الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لما لم يصدقه صاحبه اقلب اقراره عليه فكانه استولدها فعتق بالسعاية (ولا يمتنع لام ولد فلا يضمن غنيا أعتقها مشتركة) اعلم ان أم الولد غير متقومة عند أبي حنيفة رح وعندهما متقومة حتى لو كانت أم ولد مشتركة بين شريكين أعتقها أحدهما وهو موسر لا يضمن عند أبي حنيفة رح وعندهما يضمن (ولو قال لعبدين عنده من ثلثة له أحد كما حر نخرج واحد ودخل آخر فاماد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلثة أرباعه ومن كل من غيره نصفه وعند محمد رح ربع من دخله ومن غيره كما قالا) لان الايجاب الاول دائر بين الخارج والنايب

فيتنصف بينهما ثم الإيجاب الثاني دايرين الثابت والداخل فيتنصف بينهما فالتنصف الذي أصاب الثابت شاع فيه فإصاب  
التنصف الذي عتق بالإيجاب الأول لى وما أصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فعتق من الثابت ثلثة أرباعه وأما من الداخل فيعتق  
ربعه عند محمد رح لان هذا الإيجاب لما أوجب عتق الربع من الثابت فكذا من الداخل لانه متنصف بينهما وهما يقولان ان المانع  
من عتق النصف يختص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق لنصفه (وان قاله مريضاً ولم يحجز الوارث جعل كل عبد  
سبعة كسهم عتق عندهما وعتق من ثبت ثلثة ومن كل من غيره سهمان وعند محمد رح كل ستة كسهم عتق عنده وعتق  
من خرج سهمان ومن ثبت ثلثة (٢٤٦) وعن دخل سهم وسعى كل في باقيه على القولين ويصح الثلث والثلثان

ولهذا لا يستسى للغيرم ولا للوارث بخلاف المدبر لان السبب فيها وهو  
الحزبية متحقق في الحال وفي المدبر ينقصد سببا بعد الموت ( فلا يضمن أحد  
الشريكين باعتاقها له أعبد قال لائنين أحديهما حر فخرج واحد ودخل آخر وكرر  
ومات بلا بيان عتق ثلثة أرباع الثابت ونصف كل من الآخرين ) لان الإيجاب  
الأول أوجب عتقا بين الخارج والداخل فيتنصف بينهما ثم الثابت استفاد ربعا آخر  
من الإيجاب الثاني لانه لما دار بينه وبين الداخل أصابه النصف لكنه شاع بين  
أصفيه فأصاب المستحق بالأول لفا وما أصاب الفارغ بقى وقال محمد عتق ربع  
الداخل ( ولو في المرض قسم الثلث على هذا ) أى على سهام العتق وهو سبعة  
• ى ويظهر منه انه لا يقسم على مجموع قيمهم ان اختلفت وهو كذلك ( ١ )  
كما ذكره محمد امين عن السائحاني • ع وانما تكون السهام سبعة بجعل كل رقبة  
أربعة للمحاجة الى الربع فيعتق من الثابت ثلثة أسهم ومن كل من الآخرين  
سهمان والعتق في مرض الموت وصية فيعتبر من الثلث فلا يد من جعل سهام  
الورثة ضعف سهام العتق فتجعل كل رقبة على سبعة فاللأل احد وعشرون فعتق  
من الثابت ثلثة ويسى في أربعة ومن كل من الآخرين سهمان ويسى في خمسة

( ١ ) ( قوله كما ذكره محمد امين الخ ) حيث قال قال السائحاني فان لم تستو  
قيمهم بان كانت قيمة الثابت أحدا وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة  
فاللأل اثنان وأربعون وثلثة أربعة عشر وسهام الوصية سبعة فيوضع عن الثابت  
سنة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسى الثابت في خمسة عشر والخارج  
في عشرة والداخل في ثلاثة انتهى بحروفيه فهذا اختيار منه للتقسيم على سهام  
العتق لا على قيمهم والا لكان الموضوع عن الثابت ثمانية وستة أجزاء من خمسة  
عشر جزءاً وعن الخارج ثلاثة واحد عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً وعن الداخل  
واحد وثلاثة عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً بقسمة ١٤ على ١٥ التى هى مجموع

ولو قال ذلك في مرض الموت ولم  
يحجزه الوارث ولا مال له سوى العبد  
الثلثة وقيمته متساوية جعل كل عبد  
سبعة عندهما كسهم العتق لان مخرج  
الكسور أربعة لانه يعتق من الثابت  
ثلثة أرباع وهى ثلثة من أربعة ومن  
الخارج النصف وهو اثنان من  
أربعة ومن الداخل كذلك فصار  
المجموع سبعة بطريق العول من  
أربعة الى سبعة وعند محمد رح يعتق  
من الداخل أربعة وادو واحد من  
أربعة فتعول الى ستة فتعول الى  
سهم العتق وهى سبعة ثلث المال  
ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة كل  
عبد يساوي ثلث المال فيعتق من  
الخارج اثنان وهو السبعان ويسى  
في خمسة أسباع قيمته وكذا الداخل  
وأما الثابت فيعتق منه ثلثة وهى ثلثة  
أسباع ويسى في أربعة أسباع قيمته  
وعند محمد رح يجعل سهام العتق  
وهى ستة أسهم ثلث المال فكل عبد  
يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنان  
وهما ثلث الستة ويسى في ثلثي قيمته  
ومن الثابت ثلثة وهى نصف الستة

ويسمى في النصف ومن الداخل واحد وهو السدس ويسمى في خمسة أسداس قيمته فلو كان قيمة كل  
عبد اثنين وأربعين درهما وهى الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما يعتق من الخارج السبعان أى اثناعشر ويسمى  
في خمسة أسباعه وهى ثلثون وكذلك الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة أسباعه وهى ثمانية عشر ويسمى في أربعة أسباعه وهى  
أربعة وعشرون وعند محمد رح يعتق من الخارج من اثنين وأربعين ثلثها وهو أربعة عشر ومن الثابت نصفه وهو واحد  
وعشرون ومن الداخل سدسه وهو سبعة فمجموع سهام العتق على القولين اثنان وأربعون وهو ثلث المال وسهما  
السعاية أربعة وثمانون وهى ثلثا المال ( ولو طلق كذلك قبل الوطء سقط ربع مهر من خرجت وثلثة اثمان من

ثبتت وثمن من دخلت) أى أن كانت له ثلث زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطء على الصفة المذكورة فبالإيجاب الأول سقط نصف مهر الواحدة منصفاً بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع منصفاً بين الثابتة والداخلية فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالإيجابين وسقط ثمن مهر الداخلية وإنما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الإيجاب الأول موجبا للثبوت فأنصاه الإيجاب الأول لا يبقى أصلاً للإيجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالتق ثم قال بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقيل هو قولهما أيضاً فعلى هذه الرواية لا بد لهما من الفرق بين العتق والطلاق وهو أن الإيجاب الأول في العتق والطلاق أوجب للتنصيف بين الخارج والثابت فلما مات قبل البيان تبين أن في صورة العتق كما تكلم صار منصفاً بينهما لأن الأصل في الانشآت أن يثبت حكمهما مقارناً للتكلم بهما إلا أن يمنع مانع في العتق إرادة الخارج لعارضها (٢٤٧) إرادة الثابتة فالإيجاب الأول يوزع بينهما

حق صار كل واحد معتق البعض وهذا عند أبي حنيفة رح أو يصير متردداً بين الحرية والرقية كالمكاتب وهذا عند أبي يوسف رح فالإيجاب الثاني لا يمكن أن يراد به الإخبار للكذب فيكون انشاء فلا بد من المحل فالداخل كله محل فيعتق منه نصفه والثابت لو كان كله محلاً لا يعتق بهذا الإيجاب نصفه فإذا كان نصفه محلاً يعتق منه ربه وأما في الطلاق فلا يمكن أن يكون كل واحدة منهما مطلقة البعض لأن مطلقة البعض مطلقة كلها فلم يتصف الإيجاب الأول بالمطلقة أما الخارجة وأما الثابتة فإن كانت الثابتة طلقت بالأول فلا حكم بالإيجاب الثاني لأنه يمكن أن يراد به الإخبار وإن كانت الخارجة فالإيجاب الثاني يكون دأراً بين الثابتة والداخلية على السوية فيثبت ربه لأن الإيجاب الثاني

( والبيع والموت والتحرير والتدبير بيان في العتق المبهم ) لاه ( ١ ) لم يبق للعتق محلاً ( ٢ ) في الموت أصلاً والعتق من جهته في البيع والعتق من كل وجه في التدبير . هداية والملتزم بقوله أحدكما حر إنما هو عتق كامل وعتق المدبر ليس كاملاً . ف وكذا لا يصح عن الكفارة . ع ( لا الوطء وهو الموت بيان في الطلاق المبهم ) لأن نفي أحدهما عن الملك واجب واستبقاء الملك في الأخرى يدل عليه والاستبقاء أمر مبطن فيدار على دليله والوطء لطلب الولد دليل عليه ووطء المنكوحه وطء لطلب الولد لأن عقدها موضوع لطلب الولد لا وطء الأمة لأن عقدها لم يوضع لذلك بل للاستخدام ووطؤها قضاء للشهوة فهو من الاستخدام . ف ( ولو قال أول ولد تلدينه ذكراً فانت حرة فولدت ذكراً وأنتى ولم يدر الأول رقى الذكر وعتق نصف الأم والانتى ) لأن الأم تعتق في حال تقديم الغلام وكذا الانتى تبعاً للأم وترقان في حال تأخيرها لعدم الشرط فيعتق ( ٣ ) نصف كل منهما ويسمي في النصف ويرق الغلام ( ٤ ) في الحالين ( ولو شهد أنه حرر أحد عبديه أو أمتيه لفت ) لاشتراط الدعوى في عتق العبد عند أبي حنيفة ثلاثة أسباع قيمة الثابت وسبعا قيمة كل من الآخرين . ع ( ١ ) ( قوله لم يبق للعتق ) أي لانشاء العتق والبيان انشاء من وجه ( ٢ ) ( قوله في الموت ) وكذا في التحرير . ع ( ٣ ) ( قوله نصف كل منهما ) أعمالاً للحالين . ع ( ٤ ) ( قوله في الحالين ) لأنها إنما تعتق بعد الولادة . ف فقد انفصل عنها حال رقيتها فبقى رقيقاً وقول الشارح لأنها أي الأم إنما تعتق أي على تقدير تقدم الذكر . ع

باطل على أحد التقديرين وهو إرادته الثابتة بالإيجاب الأول وهو صحيح على التقدير الآخر وهو نصف التقديرين فيتنصف ونصف النصف ربع فيسقط به ثمن المهر ( والوطء والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتحرير واستيلاد وهدية وصدة مسلمتين في عتق مبهم دون وطئ فيه ) أي قال لزوجتيه أحديكما طالق فوطئ أحدهما أو ماتت أحدهما فكل منهما بيان أن المراد هي الأخرى أما الوطء فلأن النكاح عقد وضع لحل الوطء والطلاق وضع لازالة ملك النكاح أي لازالة حل الوطء أما في الحال أو بعد انقضاء العدة فالوطء دليل أن الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق وأما الموت فلما عرف أن البيان انشاء من وجه فلا بد له من محل والميت لا يصلح محلاً للانشاء وإن قال أحدكما حر فباع أحدهما أو مات أحدهما أو دبر أحدهما أو استولد أحدهما أو وهب أحدهما أو تصدق به وسلم فكل ذلك بيان أن المراد هو الآخر أما أن وطئ أحدهما لا يكون بياناً لأن الاعتاق ازالة للملك فالباع ونحوه يدل على أن الملك باق في المبيع فلا يكون مراداً



بالاعتاق واما الوطىء فلان الاعتنى لم يوضع لازالة حل الوطىء بل حل الوطىء انما يزول بتبعية زوال الرق أو زوال ملك الرقبا ولم يزل شيء منهما وهذا عند أبي حنيفة رجع واما عندهما فالوطىء في العتق المبهم بيان أيضا لان الوطىء لا يحل الا في الملك فيسدل على ان الموطوءة ملكة فلم تكن مرادة (٣٤٨) بالاعتاق (وباول ولد تلدينه ابنا فانت حرة ان ولدت ابنا وبتا ولم يدر الاول

ولا تحقق الدعوى من المجهول وعندهما (١) لا تشتط الدعوى فتقبل الشهادة (الا أن تكون في وصية) لان الخصم هو الموصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي أو الوارث • هداية أو يجعل الميت مدعيا تقديرا ان انكر كل من الوارث والوصي • ف (أطلاق مهم) لعدم اشتراط الدعوى فيه لما فيه من تحريم الفرج وهو حق الشرع وهذا بخلاف عتق احدى أمته عند أبي حنيفة لان العتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج عنده

### ﴿ باب الحلف بالعتق ﴾

(ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يؤمذ حر عتق ما يملك بعده به) أى بالدخول • ش وان كان ان عتق غير المملوك لا يكون بكلام قبل الملك الا باضافته الى الملك لكن قرره المصنف بحيث رده الي الاضافة • ف حيث قال لان قوله يؤمذ تقديره يوم اد دخلت الا انه اسقط الفعل وعوض عنه التووين (٢) فكان المتبر قيام الملك وقت الدخول وكذا لو كان في ملكه عبد يوم حلف فبقى على ملكه حتى دخل عتق لما قلنا انتهى • (ولو لم يقل يؤمذ لا) لان قوله كل مملوك لي (٣) للحال فلا يتناول من اشتراه بعد اليين (والمملوك لا يتناول الحمل) فلو قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعتق لان اللفظ يتناول المملوك المطلق والجنين مملوك تبعا للام لا مقصودا وانما قيد بوصف الذكورة لانه لو قال كل مملوك لي تدخل الحامل فيدخل الحمل تبعا • هداية أما لان لفظة مملوك لشخص متصف بالمملوكية وقيد التذكير ليس بجزء من المفهوم وان كان التانيث مفهوما مملوكا فيكون مملوك اهم من مملوكه واما لان الاستعمال فيه استمر على الاعمية فوجب اعتباره كذلك • ف (كل مملوك لي أو املكه حر بعد غد أو بعد موقى يتناول من ملكه مذ حلف فقط) لان قوله

(١) (قوله لا تشتط الدعوى) لان العتق حق الشرع اذ به تكمل الحدود ونجب الجملة والزكاة والجهاد ولا يبي حنيفة رحمه الله ان العتق اما زوال الملك المستلزم لثبوت القوة أو هو نفس القوة وكلامها حق العبد لانه المتنتفع به وما ذكره من ثمرات هذا الثبوت (٢) (قوله فكان المتبر الخ) لان لفظ يوم ظرف مملوك (٣) (قوله للحال) لان المختار في اسم الفاعل والمفعول ان معناه قائم في الحال بمن نسب اليه واللام لاختصاص مدخولها بمعنى متعلقها ففاد التركيب اختصاص ياء المتكلم بالمتصف بالمملوكية للحال

عتق نصف الام والبلت والابن عبد) لان الاول ان كان هو الابن فالام والبلت حرتان وان كانت البنت لم يعتق أحد فيعتق نصف الام والبلت واما الابن فهو عبد في كلتا الحالتين (ولو شهدا بعتق عبديه بطلت الا في الوصية) أى شهدا انه أعتق أحد عبديه فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رجع لعدم المدعى الا ان يكون هذا في الوصية بان شهدا انه أعتق أحدهما في مرض موته أو شهدا على تديره في الصحة أو المرض واداء الشهادة في مرض موته أو بعد الوفاة تقبله استحسانا لان التدير والعتق المذكور وصية والخصم أي المدعي في اثبات الوصية انما هي الموصى لان نفعه يعود اليه وهو معلوم وله خلف وهو الوصى أو الوارث ولان العتق يشيع بالموت فيكون كل واحد من العبدین خصما متعينا أقول الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا أنكر المولى تدير أحد عبديه أو الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعي هو الموصى أو نائبه والدليل الثاني أيضا مشكل لانه يوجب ان الشهادة بعتق أحد عبديه بغير وصية ان أقيمت بعد الموت تقبله لشيوع

العتق بالموت (وقبلت في طلاق احدى نسائه لشرطية الدعوى في عتق العبد عند أبي حنيفة رجع لا الطلاق وأعتق املكه الامة ان حرم الفرج فلفت في عتق احدى أمته لعدم التحريم) أى قبلت الشهادة في طلاق احدى نسائه وهذا الفرق وهو عدم قبول الشهادة في عتق أحد العبدین والقبول في طلاق احدى النساء وانما هو عند أبي حنيفة رجع خلافا لهما فان الشهادة مقبولة ههنا في الصورتين وانما فرق أبو حنيفة رجع لان الدعوى شرطي في عتق العبد عند أبي حنيفة رجع دون الطلاق لان في الطلاق تحريم



الفرج وهو حق الله تعالى فلا يشترط الدعوى وفي المبد يشترط الدعوى فإذا لم يكن المدعى وهو أحد العبدین متعينا لا يصح الدعوى وأما عتق الأمة فلا يشترط فيه الدعوى عند أبي حنيفة (٢٤٩)

لم يكن فيشترط في عتق إحدى الامتين لغت الشهادة اذ ليس فيه تحريم الفرج عند أبي حنيفة (٢) فلا بد من الدعوى فإذا لم يكن المدعي متعينا لم يصح الدعوى فلتت الشهادة

### باب الحلف بالعتق

(ويعتق بان دخلت الدار فكل عبد لي يومئذ حر من له حين دخل ملكه بعد حلفه او قبله وبلا يومئذ من له وقت حلفه فقط مثل كل عبد لي او ملكه حر بعد غد عنده) فقله مثل كل عبد لي اي كما يعتق من له وقت حلفه فقط في قوله كل عبد لي او ملكه حر بعد غد عنده اي يعتق عنده بعد الغد ( لا الحل بكل مملوك لي ذكر حر وان ولدته لاقبل من نصف سنة ) وانما قيد بالذكر لانه لو لم يقيد يعتق الحمل بتبعية الام ( ودبر لكل عبد لي او ملكه حر بعد موتى من له يوم قال لا من ملكه بعده ) فقله من له يوم قال مفعول قوله ودبر ( وان مات عتق من الثالث ) اعلم انه لما أضاف العتق الى الموت فن حيث انه إيجاب العتق يتناول المملوك في الحال فيصير مدبرا لتعليقه بالموت فلا يجوز بيعه ومن حيث انه إيجاب بعد الموت يصير وصية فيتناول ما يملكه بعد هذا القول لان المعتبر في الوصايا

الملكة للحال لاستعماله فيه من غير قرينة والاستقبال بقرينة السين أو سوف فلا يتناول ما اشتراه بعد اليمين ( وموت عتق من ملك بعده ) فيما اذا قال كل مملوك لي او ملكه حر بعد موتى ( من ثلثه أيضا ) لان هذا (١) إيجاب عتق وإيصال (٢) حق يعتبر من الثلث والمعتبر في الوصية الحالة الراحنة والمتظرة (٣) ولذا يدخل في الوصية بالمال ما يستفيده بعد الوصية فن حيث انه إيجاب العتق يتناول المملوك حالا فيصير مدبرا فلا يجوز بيعه اعتبارا للحالة الراحنة ومن حيث انه إيصال يتناول ما اشتراه بعد اليمين اعتبارا للحالة المتظرة

### باب العتق على جعل

( حرر عبده على مال ) كانت حر على الب أو بالف ( فقبل ) في المجلس يعم مجلس علمه (٤) لو غائبا (٤) در (عتق) لانه معاوضة ولو بغير مال (٥) اذ العبد لا يملك نفسه وقضية المعاوضة ثبوت الحكم بقبول الموضع في الحال كما في البيع فاذا صار حرا والمال دين عليه تصح به الكفالة ( ولو علق عتقه بادائه ) كان يقول ان اديت الى الفأفانت حر أو اذا أديت أو متى أديت ثم الاداء يقتصر على المجلس في ان أديت ( صار مأذونا ) ولم ار صريحا انه لو حجر على هذا المأذون هل يصح حججه وقد يقال انه لا يصح لان الاذن له ضروري لصحة التعليق باداء المال وقد يقال انه يصح لما انه يملك بيعه فيملك حججه بالاولى . بحر واستظهر السأخاني الاول والظاهر الثاني لان له أيضا أخذ ما ظفر به من كسب العبد . امين ويعتق بالاداء . هداية لا للحال . ع لا مكاتبا لانه صريح في تعليق العتق وان كان فيه معنى المعاوضة انشاء وانما صار مأذونا لانه رغبة في الاكتساب حيث طلب منه الاداء ومراعاة التجارة دون التكدى . هداية لانه خسة يلحق المولى عارها . ف (١) ( قوله إيجاب عتق وإيصال ) لان حاصل التدبير إيجاب للعتق مضافا الى ما بعد الموت وهذا هو الإيصال فوجب ان يعمل بمقتضى كل من الإيجاب والإيصال اللذين هما معنى التدبير . ف قوله إيجاب للعتق أى للحال كما سيتضح لك في اول باب المدبر قوله وهذا أى الاضافة الى ما بعد الموت قوله اللذين الخ كما سيظهر لك ثمه . ع (٢) ( قوله حتى يعتبر الخ ) وانظرا الى اضافته الى ما بعد الموت . ع (٣) ( قوله ولذا يدخل الخ ) تحصيل لا لفرض الميت وهو الثواب (٤) ( قوله لو غائبا ) فان قبل فيه صحح والا بطل اما الحاضر فيقبله في مجلس الإيجاب امين (٥) ( قوله اذ العبد الخ ) تعليق لكون هذا التصرف معاوضة بغير المال وغير المال قد يكون عوضا كالتفصيص والبضع . ع

(٣٢ كشف الحقائق) الملك حالة الموت فلا يكون مدبرا الا به لا يوجد زمان الإيجاب حتى يستحق العتق فيجوز بيعه (ولمن أعتق على مال أو به فقبل عتق والمال دين عليه يكفله به بخلاف بدل الكتابة) صورته أن يقول أنت حر على الف أو بالف فقبل عتق والمال دين عليه فتصح الكفالة به لانه دين صحيح لكونه ديناً على حر بخلاف بدل الكتابة فإنه دين على عبده

(والمعاق عتقه بالاداء مأذون ان أدى عتق لامكاتب) صورته أن يقول ان أدبت لي كذا فانت حر فانه يصير مأذوناً بالتجارة  
ليتمكن من أداء المال (ويقيد أداءه بالجلس ان علق بان وبإذ لا) أي لا يقيد بالجلس (ورجع المولى عليه ان أدى بما كسبه قبل  
التعليق لا بما بعده وعتق في حاله) أي في حال أدائه مما كسبه قبل التعليق وحال أدائه مما كسبه بعده (وان خلى بينه وبينه)  
أي بين المولى وبين المال بان وضع المال في موضع يتمكن المولى من أخذه وقوله وان خلى يتصل بقوله وعتق أي  
يعتق وان كان الاداء بطريق التخليه أي الاداء يحصل بالتخليه (لا ان أدى بعضه) أي لا يعتق ان أدى بعضه  
(وان نزل قابضاً في فصله) يتصل بما ذكر من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض فانه يعتق في الفصل الاول ولا يعتق  
في فصل الثاني مع انه ينزل قابضاً في كلا الفصلين وانما قال هذا لان عند بعض المشايخ ان أدى البعض لا يجبر على القبول  
فعلى هذه الرواية اذا أدى البعض (٢٥٠) بطريق التخليه لا ينزل المولى منزلة القابض لكن المختار

(واعتق بالتخليه) بحيث لو مديده أخذه • ف ويحيره الحاكم على قبضه ومعنى  
الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضاً بالتخليه وقال زفر رحمه الله لا يجبر  
على القبول اذ لا جبر على مباشرة شروط الايمان ولنا انه وان كان تعليقاً لفظاً ولا  
جبر على مباشرة شروط الايمان لكنه معاوضة مقصودا لينال المولى المال والعبد  
شرف الحرية بمقابلة المال فلذا يجبر المولى على القبض أي ينزل قابضاً بالتخليه  
(وان قال انت حر بعد موتي بالف فالقبول بعد موته) لاضافة الايجاب الى ما  
بعد الموت • هداية وجواب الايجاب وهو القبول انما يعتبر في مجلس الايجاب • ف  
(ولو حرره على خدمته سنة فقبله عتق) لانه جعله عوضاً عن خدمة معلومة  
فيتعلق بقبولها (وخدمته) لان الخدمة صاحت عوضاً (فلومات) هو او مولاه  
تنوير (تجب قيمته) أي قيمة العبد لتعذر الوصول الى الخدمة وقال محمد عليه  
قيمة خدمته (ولو قال اعتقها بالف على ان تزوجنيها) وفي بعض النسخ زيادة  
على قبل على ان تزوجنيها وليس في طاعة النسخ وهي أدل على وجوب المال على  
المتكلم وان كان كذلك مع تركها • ف قوله في بعض النسخ أي تسخ الهداية • مع  
(ففعلى فابت ان تزوجه عتقت مجاناً) لان اشتراط البدل على الاجنبي جائز في  
الطلاق لا في المتاق • هداية لان بدل الخلع ليس بم عوض عن شيء لعدم حصول شيء  
للمرأة حتى يقال ان الموضع لا يجب على غير من يحصل له الموضع كما في البيع  
حيث لا يصح اشتراط الثمن على الاجنبي بخلاف العتق لانه قد حصلت للعبد الشهادة  
والولاية ولم تكونا قبله • ف (ولو زاد عتق) وباقي المسئلة على حالها (قسم

انه يكون قابضاً لكنه لا يعتق  
لان شرط العتق اداء الكل فلا يعتق  
لهذا المعنى لانه لم يصير قابضاً  
بل صار قابضاً للبعض (وفي أنت  
حر بعد موتي بالف ان قبل بعد موته  
وأعتقه الوارث عتق والا فلا) أي  
لا يعتق بالمال المذكور وانما قيدت  
بهذا القيد لانه قال والا فلا أي ان  
لم يوجد المجموع وهو القبول بعد  
الموت واعتاق الوارث لا يعتق فيشمل  
ما اذا قبل بعد الموت لكن الوارث  
لم يعتقه فيثبت لا يعتق فيصدق ان يقال  
لا يعتق بالمال المذكور ويشمل ما اذا  
لم يقبله بعد الموت ولكن الوارث  
أعتقه فيثبت يصدق أيضاً انه لا يعتق  
بالمال المذكور ولا يصدق ان يقال انه لا  
يعتق ضرورة انه يعتق مجاناً (ولو حرره  
على خدمته سنة فقبله عتق وخدمته  
مدته) أي وجب عليه الخدمة في المدة

المذكورة والضيمير في مدته يرجع الى العبد أضاف المدة اليه بأدنى ملايسة أي مدة ضربت له ومدتها الالف  
في نسخة بخط المصنف رح يعني مدة الخدمة أي مدة ضربت للخدمة (فان مات مولاه قبلها) أي قبل المدة (تجب قيمته) أي  
قيمة العبد (وعند محمد رح قيمة خدمته كبيع عبد منه بعين فهلكت تجب قيمته وعند محمد قيمتها) أي الاختلاف في مسئلة الخدمة  
بناء على الاختلاف في هذه المسئلة وهي ما اذا قال لعبد بعت نفسك منك بهذه العين كتوب معين فهلكت العين تجب قيمة العبد  
وعند محمد رح قيمة العين لتعذر الوصول الى البدل ههنا كما في تلك الصورة وانما تجب قيمة العين عنده لان العين بدل شيء ليس  
بمال وهو العتق والعتق لا قيمة له فتجب قيمة العين ولهما ان العين بدل نفس العبد فصار كما اذا باع عبداً بجارية فمات العبد ثم  
فسخا العقد في الجارية تجب قيمة العبد (وفي أعتقها بالف على ان تزوجنيها ان فعلت وابت عتقت ولا شيء على أمره) أي قال  
رجل لا آخر أعتق أمتك بالف على شرط ان تزوجنيها فاعتقها المولى وأبت الجارية الزوج فلا شيء على الامر لان اشتراط

البذل على الغير لا يجوز في العتق ( ولو ضم عن قسم الالف على قيمتها ومهرها وتجب حصة القيمة ) أى ولو قال أعتق أمتك  
عنى بألف وباقي المسئلة بحالها فانه يقع الاعتاق عن الامر بطريق الاقتضاء ( ٢٥١ ) كما عرفت فيقسم الالف على قيمتها

ومهر مثلها ففرضنا ان قيمتها ألف  
ومهر مثلها خمسمائة فيقسم الالف  
على ألف وخمسمائة فثلثا الالف حصة  
القيمة وثلثه حصة مهر المثل فوجب  
عليه أداء ثلثي الالف الى المولى وسقط  
عنه ثلث الالف لانه قابل الالف بالرقبة  
شراء وبالبيع نكاحا فسلم له الرقبة  
دون البضع فوجب حصة ماسلم له  
ولم يجب حصة مالم يسلم له (فلو نكحت  
لحصة مهرها مهرها في وجهيه ) هذا  
الذى ذكرنا انما هو على تقدير  
الاباء أما اذا لم تبا ونكحت فمهرها  
حصة مهر المثل من الالف وهو ثلث  
الالف في ما فرضناه وقوله في وجهيه  
أى في مالم يقل عنى وفي ما قال عنى

باب التدبير والاستيلاء

من أعتق عن دبر مطلقا باذا مت  
فانت حرا وانت حر عن دبر متى أو  
أنت مدبر أو دبرتك وإن مت الى مائة  
سنة وغلب موته قبلها فدبر  
فقوله من أعتق مبتدأ وخبره مدبر  
واعلم انه قال في الهداية ان التدبير  
اثبات العتق عن دبر وانما فسر  
بهذا رعاية لموضع اشتقاق التدبير  
فلهذا قال في المتن من أعتق عن دبر  
وانما قال مطلقا احترازا عن المقيد  
فالمطلق أن يعلق العتق بموت مطلق  
أو مقيد بقيد يكون النساب وقوعه  
والمقيد أن يعلقه بموت مقيد بقيد لا  
يكون كذلك عادة نحو ان مت في

الالف على قيمتها ومهر مثلها ويجب ما اصاب القيمة فقط ) لانه لما قال عنى تضمن  
الشراء اقتضاء فقد قابل الالف بالرقبة شراء وبالبيع نكاحا فوجب حصة ماسلم  
له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم له وهو البضع وان زوجت نفسها منه فما اصاب  
القيمة سقط في الوجه الاول وهو للمولى في الوجه الثاني وما اصاب مهر مثلها  
كان مهرأ لها في الوجهين وفيه ان هذا ادخال الصفقة في الصفقة وهو مفسد فينبى  
ان لا يعتق لعدم ملك الامر لعدم القبض في البيع الفاسد . ف ويمكن الجواب بان  
البيع ثابت اقتضاء فلا يراعى شرائطه فلا يفسد ادخال الصفقة على الصفقة .

باب التدبير

( هو تعليق العتق بمطلق موته ) بان لم يقل ان مت من مرضى هذا أو الى  
عشر سنين مثلاً مع ( كذا مت فانت حر أو أنت حر يوم أموت او عن در  
مى او مدبر او دبرتك ) لان هذه الالفاظ صريح في التدبير ( ولا يباع ولا  
يوهب ) خلافا للشافعي لانه اما تعليق بالموت او وصية وكلاهما لا يمنع البيع  
ف ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ( ١ ) المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث  
وهو حر من الثالث ولانه سبب الحرية لانها تثبت بعد الموت ولا يثبت الا بالسبب  
( ٢ ) ولا سبب غيره والعقاده سببا انما هو في الحال لبطلان اهلية التصرف بالموت  
فلا يمكن تأخير الالعقاد ( ٣ ) الى حين الموت ولا مانع من الالعقاد بخلاف سائر  
التعليقات لانها ايمان ( ٤ ) واليمين تمنع الالعقاد

( ١ ) ( قوله المدبر لا يباع الخ ) ضنف الدارقطني رفعه وصحح وقفه وعلى كل  
لا يمارضه حديث جابر لانه حكاية حال جزئي لا عموم له وهو على ما في الصحيحين  
ان رجلا أعتق غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه  
وسلم بثمانمائة درهم ثم أرسل بئنه اليه فعلى تقدير رفع حديث الدارقطني لا  
اشكال وكذا على تقدير الوقف لان منع البيع مع قيام الرقومع عدم الاختلاط  
بجزء المولى على خلاف القياس فقول الصحابي به محمول على السماع وروى  
الدارقطني عن جابر راوى الحديث انه اتما اذن في بيع خدمته وايضا لا شك ان  
بيع الحر كان جائزا في أول الاسلام ذكره في التناسخ والنسوخ ( ٢ ) ( قوله  
ولا سبب غيره ) أي غير قوله انت حر بعد موتى أو اذا مت ( ٣ ) ( قوله الى  
حين الموت ) بخلاف الجنون لان الجنون اهل لثبوت الملك له كما اذا مات مورثه  
ولزواله كما اذا اتلف شيئا فانه يؤخذ الضمان من ماله ولذا لم تشترط الاهلية بالمقل  
عند وجود الشرط ( ٤ ) ( قوله واليمين تمنع الالعقاد ) أي اليمين في مثله تمنع

مرضى هذا فهو حر فقوله ان مت الى مائة سنة وهو ابن ثمانين سنة مثلاً وان كان في الصورة مقيدا فهو في المعنى مطلق لان  
الغالب ان يموت قبل هذه المدة فقوله ان مت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان مت فيكون في حكم المطلق وقوله ان مت  
مائة سنة تقديره ان مت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع في حكم المدبر فقال ( لا يباع ولا يوهب

(١) ولأنه وصية والوصية استخلاف في الحال كالورثة (٢) وإبطال السبب لا يجوز وفي البيع ذلك (ويستخدم ويؤجر وتوطأ وتسكح وبموت عتق من ثلثه) لما روينا (وسعى في ثلثيه لو فقيراً) لعدم إمكان نقض العتق (وكله لو مديوناً) لتقدم الدين على الوصية (ويباع لو قال إن مت من مرضى) هذا (أو سفى) هذا لأن السبب لم يتعد في الحال لأنه علق العتق بموت على صفة وفي تلك السبب (٣) تردد أما المدبر المطلق فقد تعلق عتقه بمطلق الموت وهو كائن لا محالة (أو إلى عشر سنين) لأنه مدبر مقيد بخلاف ما إذا قال إلى مائة سنة ومثله لا يعيش إليه غالباً لأنه كالكائن لا محالة هداية فهو مدبر مطلق فلا يجوز بيعه ثم هذا رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال قاضيخان على قول أصحابنا مدبر مقيد (أو أنت حر بعد موت فلان) هذا ليس بتدبير أصلاً بل تعليق محض حتى لو مات فلان والمولى سعى عتق من كل المال ولو مات المولى أو لا بطل التعليق (ويستق) المدبر

الانقضاء لأنها لم تعد للبر لا للجزاء ويرد على هذا الوجه قول الرجل لبعده إذا جاء غد فانت حر فإنه تعليق بالكائن لا محالة فلا يراد به المنع فينبغي أن يعقد حالا فيمنع بيعه قبل الغد وهو منتف لا يقال كون الغد كائناً لا محالة ممنوع لجواز قيام القيامة قبل الغد لأننا نقول ذلك إنما يستقيم لو كان التعليق بمجيء الغد بعد ظهور أشرطة الساعة كخروج الدجال ونحوه أما قبله فلا (ف) ولما لم أن يمنع الحصر في قوله ذلك إنما يستقيم الخ لما قاله السندی في شرح حديث أبي موسى رضى الله عنه قال خسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فرأى يخشى أن تكون الساعة فأتى المسجد فصلى الحديث ونصه يجوز أن يكون ظهور المقدمات قبلها وتأخيرها مشروطاً عند الله تعالى بشروط غير معلومة فمن الجائز تخلف بعض تلك الشروط وتقدم قيام الساعة لذلك اه نظير قول الرجل لبعده أن كان زيد في الدار فإن دخلتها فانت حر فالحرية مشروطة بالدخول لكن لا مطلقاً بل على تقدير كينونة زيد في الدار والحديث في الباب الرابع عشر من كتاب الكسوف عن البخاري (ع) (٥) قوله ولأنه وصية الخ وفيه أن الرجوع من الوصية جائز والفرق بين قوله أنت حر إذا مت أو بعد موتى وبين قوله اعتقوه بعد موتى لأن الأول استخلاف موجب لحق الحرية في الحال بخلاف الثاني يمنعه السائل قائلًا بأنهما سيان فالحق أن الاستدلال إنما هو بالسمع المتقدم بناء على عدم معارضة حديث جابر رضى الله عنه له لما قدمنا ثم المذكور بيان حكمة الشرع لذلك (ف) والحكم لا ينتفى بانتفاء الحكمة ولا يلزم من وجودها وجوده كإفطار المسافر بحكمة المشقة فإنه جائز إذا كان بينه وبين مقصده ثلاثة أيام وإن لم يحصل له شيء من المشقة وغير جائز إذا كان بينهما أقل من ذلك وإن شق عليه شديداً (ع) (٦) قوله وإبطال السبب لا يجوز (يعنى إذا انعقد التدبير سبباً في الحال تحقق حق الحرية وهو ملحق بحقيقتها فلا يقبل الفسخ (٧) قوله تردد) هل تقع أم لا

ويستخدم ويستأجر والامة توطأ وتسكح) هذا عندنا وأما عند الشافعي رح فيجوز انتقاله من ملك إلى ملك (فإن مات سيده عتق من ثلث ماله وسعى في ثلثيه إن لم يترك غيره وفي كله أن استغرق دينه) لأنه لما كان إيجاباً بعد الموت كان له حكم الوصية (وبيع إن قال له إن مت في سفرى أو مرضى هذا أو إلى سنة أو نحوها مما يمكن غالباً وعتق إن وجد شرط كعتق المدبر) فقوله وبيع أي صح بيعه وكذا جميع ما يوجب الانتقال من ملك إلى ملك وقوله مما يمكن غالباً أي مما لا يكون وقوعه واجبا في الغالب ذكر الامكان وأراد التردد

المقيد . در ( ان وجد الشرط ) من التلك لانه ثبت له حكم المدبر في اخر جزء من اجزاء حياته لتحقق تلك الصفة فيه . هداية فاذا ذاك يصير مدبراً مطلقاً لا يجوز بيعه بل لا يمكن . ف

( باب الاستيلاء )

( ولدت امة من السيد ) يعنى وثبت نسبته منه . ف ( لم تملك ) ( ١ ) لقوله عليه الصلاة والسلام اعتقها ولدها ( ٢ ) اخبر عن اعتاقها فيثبت بعض مواجبه وهو حرمة البيع ولان الجزئية قد خصلت لاختلاط المادين لكنها ( ٣ ) حكماً لا ( ٤ ) حقيقة فضغت فاجبت حكماً مؤجلاً الى الموت ( ٥ ) وبثبوت عتق مؤجله يثبت حق الحرية في الحال فيمنع جواز البيع ( وتوطأ وتستخدم وتؤجر وتزوج ) لقيام الملك ( فان ولدت بعده ثبت نسبها بلا دعوى ) لان بدعوى الاول تعيين الولد مقصوداً منها فصارت فراشاً كالمقصودة بالنكاح ( بخلاف الاول ) وقال الشافعي ثبت نسبها وان لم يدع ولنا ان وطء الامة يقصد به قضاء الشهوة لا الولد لوجود المانع عنه هداية لسقوط تقومها عنده أو قصصاته عندها أو عدم نجابة الولد عندهم عناية وانفى بنفيه ( انصف الفرائش لجواز نقله بالتزويج ) وعنت بموته من كل ماله ( الحديث سعيد بن المسيب ان النبي عليه الصلاة والسلام ( ٦ ) أمر بعنق امهات الاولاد ولا يبعن في دين ولا يجمعن من التلك ( ولم تسع لغريم ) لعدم التقوم ( ولو اسلمت ام الولد النصراني سمعت في قيمتها ) نظراً للجائنين لدفع الذل عنها بصيرورتها مكتوبة لنها حرة بدا والضرر عن الذمى لانبعائها على الكسب نيلاً لشرف الحرية

( ١ ) قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ( أى في مارية القبطية رضى الله عنها ) رواه ابن ماجه وابن عدى والطرق في هذا المعنى كثيرة ولذا قال الاصحاب انه مشهور تلقته الامة بالقبول فلا يضر وقوعه او ضعف فيه وما يدل على صحة حديث اعتقها ولدها ما قال الخطابي ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال انا معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة فلو كانت مارية ما لا يبعث وصار ثمنها صدقة ( ٢ ) قوله اخبر عن اعتاقها ) وهو متأخر الى الموت اجماعاً فوجب تأويله على مجاز الاول فيثبت في الحال بعض مواجبه الخ ( ٣ ) قوله حكماً ) لان تلك الجزئية اوجبت نسبها اليه بواسطة الولد وبالفصل تقرر ذلك حتى قيل ام ولده فقد بقي أثرها ( ٤ ) قوله لاحقيقة ) لان تلك الجزئية زالت بالفصل الولد ( ٥ ) قوله وبثبوت عتق مؤجله الخ ) يرد عليه قول الرجل اذا جاء رأس الشهر فانت حر فانه لم يثبت له حق الحرية في الحال فيجوز بيعه قبل مجيء رأس الشهر مع ثبوت عتق الى أجل معلوم الوقوع فالحق ان استحقاقها في الحال عتقاً عند الموت انما هو حكم نص صرح بانهم لا يبعن ولا يوهبن . ف وقد أخرج هذا النص عن الدارقطني في حاشية طويلاً . اول الباب . ع ( ٦ ) قوله أمر بعنق الخ ) لم يعرف هذا الحديث الا في كتاب عبد الملك بن حبيب وجماعة تكلموا في عبد الملك

( باب الاستيلاء )

( وأمة ولدت من سيدها أو من الزوج ) فلكها صارت أم ولد وحكمها كالمدبرة الا انها تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولدها الا أن يقربه فان أقر فولدت آخر يثبت نسبها بلا دعوى وانفى بنفيه ( اعلم ان الفرائش اما ضعيف واما متوسط أو قوي فالضعيف هي الامة التي لا يثبت نسب ولدها الا بدعوى سيدها فاذا ادعى صارت أم ولد وهي الفرائش المتوسط . ويثبت نسب ولدها بلا دعوى لكنه ينفي بنفيه والفرائش القوى هي المنكوخة فيثبت نسب ولدها بلا دعوى ولا يثبت بالنفي بل يجب اللعان ( وام ولد النصراني اذا أسلمت تسنى في قيمتها وتعتق بعدها ) أى بعد السعاية ( ان عرض عليه

أما لو اعتقت وهي مفلسة (١) تنواني في الكسب ومالية أم الولد يعتقدها الذمي فيترك وما يعتقده (وان ولدت بنكاح فلكها فهي أم ولده) للجزئية بينهما بنسبة ولد واحد الى كل منهما مع ثبوت نسبه من كل منهما بخلاف ولد الزنا وعند الشافعي لا قصير أم ولده (ولو ادعى ولده امة مشتركة ثبت نسبه) لان النسب لما ثبت في نصفه للملك ثبت في كله لانه لا تجزى هداية ولا تجزى في التالية (٢) لثبوت نسبه من كل منهما كلاً ف (وهي) كلها (أم ولده) اتفاقاً أما عندهما فلم يجرى الاستيلاء وأما عنده فلان النصف المفيد لتجزى العتق اوجب ان لا يقر بعضه عتيقاً وبعضه رقيقاً والامومة شعبة من العتق فاذا صار بعضها أم ولد فعنى استحق بعضها العتق وجب ان يستحقه كلها ولا يبقى بعضها رقيقاً غير مستحق للعتق وبعضها مستحقاً للعتق والحاصل ان الاتفاق على ان لا يستقر تجزئها في حق الامومة بل التجزى في الابتداء ثم يتم للكل عنده وعندهما كلها صارت أم ولد من اول الامر ف (ولزمه نصف قيمتها) لتلك لصيب صاحبه (ونصف عقرها) لو طئه جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكماً للاستيلاء فيعقبه (لا قيمته) لانه وان علق على ملك الشريك لكنه حين العلوق كان ماء مهيئاً لا قيمة له وحين صار بحيث يضمن لم يبق على ملك الشريك لانتقاله بتبعية الام الى ملك المستولد ف (وان ادعياء مما ثبت نسبه منهما) وقال الشافعي رحمه الله تعالى يرجع الى قول القافة للعلم بان الولد لا يتخلق من مامين فعلمنا بالشبه (٣) وقد سر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول القائف في اسامة رضى الله عنه (٤) ولنا كتاب عمر رضى الله عنه الى شرح في هذه الحادثة لبسا فلبس عليهما ولو ينالين لهما وهو ابنيهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما وكان ذلك بمحض من الصحابة وعن على مثل ذلك ولانهما استويا

(١) (قوله تنواني الخ) فلا يصل الى الذمي حقه ع (٢) (قوله لثبوت نسبه من كل منهما) أى ابتداء بخلاف ما نحن فيه لان دعوته لما كانت خالية عن المزاحم ثبت نسبه في كله أو لا عملاً بعدم التجزى ثم دعوة الثاني صادفت محلاً مشغولاً بالنسب فردت وفي صورة المزاحمة صادفت كل دعوة محلاً فارقت نسب كل منهما كما لا لعدم التجزى ع (٣) (قوله وقد سر الخ) رواء الستة عن عائشة رضى الله عنها (٤) (قوله ولنا كتاب عمر رضى الله عنه الخ) والله أعلم بذلك ف ثم أخرج عدة آثار عنه رضى الله عنه في كل منها ان القائف قال باشتراكهما في الشبه وعمر رضى الله عنه حكم بنسبه منهما ثم ذكر في تلك الحاشية بعد كلام طويل ان الشافعي رحمه الله لما لم يقل بنسبة الولد الى اثنين يلزمه اعتقاد ان فعل عمر رضى الله عنه كان عن رأيه لا بقول القائف فيلزمه القول بثبوت النسب من اثنين اذ حل محل الاجماع من الصحابة رضى الله عنهم وهذا الاجماع يستلزم أحد الامرين اما ان سروره صلى الله عليه وسلم انما كان لمجرد رد الطعن واما ان العمل بالقيافة كان ثم نسخ انتهى ع

الاسلام فأبى وهي بحالها ان عرض فأسلم) أي تكون أم ولد له كما كانت (فان ادعى ولده امة مشتركة) أي بين المدعي وبين آخر ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها) لانه لما استولد الجارية ثبت النسب في النصف لمصادفة ملكه فيثبت في الباقي ضرورة ان النسب لا تجزى لان الولد لا يتعلق من مائتين فيلزم تملك الباقي فيجب عليه نصف قيمتها وأيضاً نصف عقرها لحرمة الوطى بخلاف وطى جارية الابن فان قوله عليه السلام انت ومالك لا بيك لا يراد به المعنى الحقيقي وهو ان يكون ملكاً للاب ضرورة كونه ملك الابن يدل عليه قوله عليه السلام انت ومالك لا بيك فيراد به المعنى المجازي وهو حل الانتفاع فتصير قبيل الوطى ملكاً للاب ليكون الوطى حلالاً فلا يجب عليه المقر وفي مسئلتنا وقع الوقاع في محل بعضه ملك الغير ولا سبب لحل الوطى فيحرم فيجب المقر والتملك يثبت ضرورة ثبوت النسب منه فيثبت قبيل العلوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب قيمة الولد (وان ادعياء معا فهو منهما) خلافاً للشافعي رح فان عنده يرجع الى قول القائف وهو

في السبب فيستويان في المسبب والسبب وان كان لا يتجزى لكن يتعلق به الاحكام المتجزئة (١) ففي حق المتجزئة منها يثبت على التجزئة (٢) وفي حق غيرها يثبت في حق كل منهما كلاً وسروره عليه الصلاة والسلام فيها رواه انما كان (٣) لان الكفار يطعنون في نسب اسامة وكان قول القائف (٤) مقطعا لطمهم (٥) فسر به (وهي أم ولدها) (٦) لصحة دعوة كل في نصيبه من الولد فيصير نصيبه منها أم ولد تبعاً لولدها هداية فتخدم كلا منهما يوماً واذامات أحدهما عتقت ولا ضمان للحى في تركته الميت لرضا كل منهما بعتقها بعد الموت ولا تسى للحى عند أبى حنيفة رحمه الله وعلى قولهما تسى في نصف قيمتها . آمين عن البحر (وعلى كل واحد نصف المقر وتقاصاً) وفائدة الايجاب مع القصاص انه لو أبرأ أحدهما عن حقه بقي حق الآخر وانه لو قوم نصيب أحدهما بالفضة والآخر بالذهب يطلب كل منهما الآخر بذلك ف (وورث من كل ارث ابن) (٧) لانه أقر له بميراثه كله وهو حجة في حقه (وورثا منه ارث اب) لاستوائهما في السبب هداية وهو الدعوة المقرونة بالملك . ف (ولو ادعى ولد أمة مكاتبه وصدقه المكاتب لزم النسب) وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يعتبر تصديقه اعتباراً بالاب يدعى ولد جارية ابنه ووجه الظاهر وهو ان المولى (٨) لا يملك التصرف في كسب المكاتب حتى لا يملكه (٩) والاب يملك تملكه فلا يعتبر بتصديق الابن (والمقر) لان وطأه لا يتقدمه الملك لان ماله (١٠) من الحق كاف لصحة الاستيلاء هداية بخلاف الاب اذ ليس له حق الملك فيتقدم ملكه تصحيحاً للاستيلاء فلا عقر عليه لانه وطئ أمة نفسه . ف (وقيمة الولد) لانه في معنى المفرور حيث اعتمد دليلاً وهو انه كسب كسبه فلم يررض برقه فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب (ولم نصر أم ولده) لانه لا ملك له حقيقة كما في ولد المفرور (وان كذبه لم يثبت النسب) لما بينا انه لا بد من تصديقه

الذي يتبع آثار الاباء في الابناء (وهي أم ولد لها وعلى كل نصف عقرها وتقاصاً وورث من كل ارث ابن) لان المقر يؤخذنا قراره (وورث تابع منه ارث أب) لان الاب أحدهما لكنه معلوم فيوزع ميراث الاب عليهما (وان ادعى ولد أمة مكاتبه لزمه عقرها ونسب الولد وقيمتها) لانه وطئ معتمداً على الملك فيكون ولده ولد المفرور وهو ثابت النسب وهو حر بالقيمة (لا الامة) أى لا لا تصير الامة أم ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة (ان صدق مكاتبه) أى انما يثبت النسب ان صدق المكاتب المولى وعند أبى يوسف وح لا يشترط تصديق المكاتب المولى (والا لا يثبت نسبها الا اذا ملكه يوماً) أى ان لم يصدق المكاتب والمولى لا يثبت النسب الا اذا ملك المولى الولد يوماً

(١) قوله ففي حق المتجزئة الخ) كالارث والنفقة وولاية التصرف في ماله (٢) قوله وفي حق غيرها كالنسبة وولاية النكاح . ف وك (٣) قوله لان الكفار يطعنون الخ) لما تقدم من حديث أبى داود انه كان أسود وكان زيد أبيض (٤) قوله مقطعا لاعتقادهم قول القائف (٥) قوله فسر به (لاستراحة مسلم من التأذى وظهور خطئهم) (٦) قوله لصحة دعوة كل في نصيبه ثم تسرى الى كله لعدم تجزى النسب وهكذا الاستيلاء لانه لا يتجزى ولذا يمتنع كلها بموت أحدهما . ع (٧) قوله لانه أقر له بميراثه كله) حيث ادعى انه ابنه وحده (٨) قوله لا يملك التصرف الخ) لانه حجب نفسه عن ذلك بعقل الكتابة حتى لا يثبت له حق تملكه (٩) قوله والاب يملك تملكه) حاجته على ما صرف (١٠) قوله من الحق) أى حق الملك لان للمولى ملك



كتاب الإيمان (اليمين تقوى الخبر بذلك الله أو المتق وهو ثلث) أى الإيمان التى اعتبرها الشرع ورثب عليها الأحكام ثلث وإنما قلنا هذا لأن مطلق اليمين أكثر من الثلاث كاليمين على الفعل الماضى صادقا وعينا بترتب الأحكام عليها ترتب المؤاخذة على القموس وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة (خلفه على فعل أو ترك ماض كاذبا عمدا غموس) يمكن أن يراد بالفعل مصطلح أهل التجارة ومصطلح أهل الكلام وهو المصدر أع من أن يكون قائما بالعقلاء أو بالجنادات نحو والله لقد هبت الريح فان قلت اذا قيل والله ان هذا حبر كيف يصح ان يقال هذا حلف على الفعل قلت يقدر كلمة كان أو يكون ان أريد فى الزمان الماضى أو المستقبل (٢٥٦) والمراد بالترك عدم الفعل وقوله كاذبا حال من الضمير فى قوله خلفه

### (كتاب الإيمان)

(اليمين تقوى أحد طرفى الخبر) عينا وهو الصدق لكنه اعم من مطابقته للواقع أو للعزم على الفعل أو الترك والشئ عند العزم عليه بمنزلة الواقع فدخول المنعقدة وان لم يكن المحكى عنه واقعا حقيقة عند صدور اليمين مع (بالقسم به) وسببها الغائى تارة إيقاع الصدق فى نفس السامع وتارة حمل نفسه أو غيره على الفعل أو الترك . ف فالاول فى القموس واللغو والثانى فى المنعقدة مع (خلفه على ماض كاذبا عمدا غموس وظنا لغو واتم فى الاول) لقوله عليه الصلاة والسلام (١) من حلف كاذبا ادخله الله النار (دون الثانى) لآية لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم وفسره محمد بما ذكر وهو مروي عن ابن عباس . ف (وعلى آت منعقد وفيه الكفارة فقط) وقال الشافى فى القموس كفارة لانها شرعت لرفع ذنب هتك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه المنعقدة ولنا ان القموس كبيرة محضة فلا تناط بها الكفارة لانها عبادة تتأدى بالصوم ويشترط فيها النية وأما المنعقدة فباح فامتنع اللاحق (ولو مكرها أو ناسيا) بأن يذهل عن التلفظ باليمين ثم تذكر انه تلفظ بلفظ اليمين . ف وكان المعنى اتم علموه ان هذا اللفظ يمين فنى ما تعلم فتلفظ به قاصدا للتلفظ به وهذا غير الخطى . لانه لا يقصد التلفظ به . مع وعند الشافى لا تجب الكفارة فى المكره والناسى ولنا حديث (٢) ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين . هداية (٣) وحديث رفع عن أمى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه من باب المقتضى ولا عموم له وقد رقى المكاتب وهو مقتضى حقيقة ملك كسبه (١) (قوله من حلف كاذبا الخ) ورد معناه فى صحيح ابن حبان (٢) (قوله ثلاث جدهن الخ) المحفوظ حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجمة اخرجه احمد وأبو داود وابن ماجه (٣) قوله وحديث رفع الخ

ثم بين حكم القموس بقوله (بأثم به) ثم عطف على قوله كاذبا قوله (أو ظانا أنه حق وهو ضده لغو) ثم بين حكمه بقوله (يرجى عفو) ثم عطف على فعله أو تركه قوله وعلى آت منعقدة الاحسن ان يقال وأت منعقدة بلا كلمة على ليكون معطوفا على ماض فانه اذا ذكر لفظ على يكون معطوفا على فعله أو تركه ثم لابد ان يقدر لقوله أت موصوف وهو فعل أو ترك فيكون فيه أظناب مع وجوب تقدير ما ليس بمذكور ولو أسقط لفظة على حتى يكون عطفا على ماض ففيه إيجاز بلا احتياج الى تقدير شئ غير ملفوظ فان قلت الحلف كما يكون على الماضى والآتى يكون على الحال أيضا فلم يذكره وهو من أى قسم من أقسام الحلف قلت انما لم يذكره لدق دق وهو ان الكلام يحصل أو لاقى النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار المتعلقة بزمان الحال اذا حصل فى النفس فيعبر عنه باللسان فاذا تم التعبير باللسان انعقد اليمين فزمان

الحال صار ماضيا بالنسبة الى زمان انعقاد اليمين فاذا قال كتبت بالقلم لابد من الكتابة قبل ابتداء التكلم أريد واذا قال سوف أكتب لابد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم يبق الزمان الذى من ابتداء التكلم الى آخره فهو زمان الحال بحسب العرف وهو ماض بالنسبة الى آن الفراغ وهو الان الذى يكون فيها انعقاد اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضى (وكفر فيه فقط ان حث) انما قال فقط احترازا عن مسذهب الشافى رح من الكفارة فى القموس (ولو سهوا أو كرها حلف أو حث) يعنى تجب الكفارة وان كان الحلف بطريق السهو أو بالأكراه خلافا للشافى رح وقال فى الهداية القاصد فى اليمين والمكره والناسى سواء والمراد بالناسى اسامى وهو لئى حلف من غير قصد كما يقال الا تأمينا فقال بلى والله من غير

قصده اليمين وكذا ان كان الحنث بطريق السهو والاكرام تجب الكفارة لان الفعل الحقيقي لا يعدمه السهو والاكرام وكذا  
الاغناء والجنون فتجب الكفارة بالحنث كيف ما كان (٢٥٧) (والقسم بالله أو باسم من أسماءه كالرحمن

والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته كقوة الله وجلاله وتبريائه وعظمته وقدرته لا بشيء الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها من صفاته صرفاً كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله وأيم الله وعهد الله وميثاقه وأقسم وأحلف وأشهد وان لم يقل بالله وعلى نذر أو يمين أو عهد وان لم يصف الى الله وان فعل كذا فهو كافر وان لم يكفر علقه بماض أو أت وسوكتد ميعورم بخداي قسم) فقول له لعمر الله مبتدأ وقسم خبره والمراد بقاء الله تقديره لعمر الله قسمي وقوله وايم الله قد قيل هو جمع يمين حذف التثنية منه خفة لكثرة استعماله تقديره أيم الله يميني وقيل هو من أدوات القسم كالواو وعهد الله بالجبر بواسطة حرف القسم وقوله وان لم يكفر إنما قال هذا لانه علق الكفر بالفعل المذكور فيكون قسماً بسبب التعليق فعدم الكفر بذلك الفعل يدل على عدم صحة التعليق فلا يصح القسم فعدم الكفر لما أوهم عدم صحة القسم فلدفع هذا الوهم قال أنه قسم وان لم يكفر وانما يكون قسماً لانه لما علق الكفر بذلك فقد حرم الفعل وتحريم الحلال يمين وقوله علقه بماض أو أت أي لا يكفر بهذا القول سواء علق الكفر بفعل ماض أو مستقبل وعند البعض ان علقه

أريد به حكم الآخرة بالاجماع فلو أريد به حكم الدنيا ايضاً لم . ف (أوحث كذلك) لان الفعل الحقيقي لا ينعدم بالنسيان والاكرام (واليمين بالله والرحمن والرحيم وعزته وجلاله وكبريائه) وسائر صفاته التي يحلف بها عرفاً لحصول معنى اليمين به وهو القوة لانه ينتقد تعظيم الله وصفاته فصلاح ذكره حاملاً ومائلاً هداية اما الحلف باسمائه تعالى فلا يشترط فيه العرف . ف (وأقسم وأحلف وأشهد وان لم يقل بالله) لانها مستعملة في الحلف (ولعمر الله) أي بقاء الله (وايم الله) معناه أيم الله جمع يمين وقيل معناه والله وايم صلة والحلف باللفظين متعارف (وعهد الله وميثاقه) لفظة استعمالهما في اليمين فيصرفان اليها الا عند نية عدمها . ف والميثاق عبارة عن العهد (وعلى نذر ونذر الله) لحديث (١) من نذر نذراً ولم يسم فعليه كفارة يمين (وان فعل كذا فهو كافر) لانه لما جعل الشرط علماً على الكفر (٢) فقد اعتقده واجب الامتناع وقد امكن القول بوجوبه لغيره بجملة يميناً كما نقول في تحريم الحلال (لا بعلمه وغضبه وسخطه ورحمته) لعدم التعارف (والتي) لحديث (٣) من كان يمينكم حالفاً فليحلف بالله أو ليذر (والقرآن) لعدم التعارف . هداية ولا يخفى تعارف الحلف بالقرآن الآن فيكون يميناً لانه كلام الله . ف فظهر منه ان المتبر في كل وقت عرفه لا عرف السلف . ع (والكعبة وحق الله) لانه يراد به طاعة الله تعالى اذ الطاعات حقوق فيكون حلفاً بغير الله قالوا ولو قال والحق يكون يميناً . هداية لان الحق معروفاً يتبادر منه ذاته تعالى وصار غيره مهوراً الا بدليل . ف (وان فعلته فعلي غضبه وسخطه) لانه دعاء على نفسه (٤) ولا يتعلق ذلك بالشرط ولانه غير متعارف (وانما زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا) لان بمجرد فعل الشرط لا يتحقق هذه الافعال ليكون الشرط علماً عليها فيكون واجب الامتناع فيكون يميناً بخلاف الكفر فانه يتحقق بمجرد فعل الشرط لو كان عنده انه كفر . ع (وحروفه الباء والواو والتاء) لان كل ذلك مهور في الايمان المذكور في القرآن (وقد تضرع) لان حذف الحرف من عادة العرب ايجازاً ثم قيل ينصب لنزع الخافض وقيل يخفض لتدل الكسرة على حذفها هذا الجواب تقدم في طلاق المكره من كتاب الطلاق (١) (قوله من نذراً الخ) رواء أبو داود (٢) (قوله فقد اعتقده واجب الامتناع) لان معتقده كون الكفر حراماً ف واجب الامتناع . ع (٣) (قوله من كان منكم الخ متفق عليه (٤) (قوله ولا يتعلق ذلك بالشرط بل يتعلق باستجابة دوائه والاستجابة لا تتعلق بمباشرة الشرط بخلاف الكفر فانه متعلق بالرضا به والرضا به يوجد بمباشرة الشرط

(٣٣) كشف الحقائق بفعل ماض يكفر لان التعليق بفعل يعلم أنه قد وقع تنجيزاً لكن الصحيح أنه لا يكفر ان كان يعلم أنه يمين فان كان عنده أنه يكفر بالحلف يكفر فيهما (وحقاً وحق الله وحره) وسوكتد ميعورم بخداي بإطلاق

زن وان فعله فعليه غضبه أو لعنته (٢٥٨) أو سخطه أو أنازان أو سارق أو شارب خمر أو أكل ربا لا حروف

القسم الواو والياء والتاء وتضمير كالله لأفعله وكفارته عتق رقبة أو أطعم عشرة مساكين كما مر في الظهار أو كسوتهم لكل ثوب يستر عامة بدنه فلم يحز السراويل فان عجز عنها وقت الإداء ( أي عجز عن الأشياء الثلاث وقت إرادة الإداء ) صام ثلاثة أيام ولاء ولم يحز بلا حنث ( التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث ثم حنث تجب الكفارة خلافا للشافعي رح فعنده اليمين سبب الكفارة والحنث شرط وجوب الإداء فيجوز التقديم عليه وعندنا الحنث سبب لان اليمين انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين سببا لها فالحنث سبب واليمين شرطه فلا يتقدم على الحنث وخلاف الشافعي رح في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت نفس الوجوب لا وجوب الإداء كما في الثمن فنفس وجوبه يتعلق بالمال ووجوب الإداء بالفعل قلنا المال غير مقصود في حقوق الله تعالى فالكفارة المالية وغير المالية على السواء على ان نفس الوجوب ينفك عن وجوب الإداء في العبادات البدنية فنفس الوجوب يتعلق بالهيئة الحاصلة للعبادات ووجوب الإداء يتعلق بإيقاع تلك الهيئة على ما حققناه في شرح التنقيح ( ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ومن حرم ملكه لا يحرم وان استباحه كفر ) أي وان عامل

( وكفارته تحرير رقبة أو إطعام عشرة مساكين كافي للظهار ) أي كتحريم وطعام في الظهار قالنفيه في الكيفية لا الكمية ع ( أو كسوتهم ) لنص الكتاب وكلة أو للتخيير فكان الواجب أحد الثلاثة ( بما يستر عامة البدن ) وفي الهداية وان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا فما زاد وأدناه ما يجوز فيه الصلاة اه ثم قال والمذكور (١) في الكتاب في بيان أدنى الكسوة مروى عن محمد وعن أبي يوسف وأبي حنيفة ان أدناه ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح لان لا يسه يسمى عربا في العرف لكن ما لا يجزيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار القيمة انتهى بخلاف إداء نصف صاع من تمر بدل نصف صاع من قحح باعتبار القيمة في صدقة العطر حيث لا يجزيه لان التمر والقمح (٢) شيء واحد لا اتحاد مقصودهما وهو دفع الجوع بخلاف الكسوة والطعام لاختلاف المقصود من دفع الجوع ودفع العرى (٣) فان عجز عن أحدهما ( أي عن كل منها ع ( صام ثلاثة أيام متتابعة ) وقال الشافعي يغير لاطلاق النص ولنا قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات وهي كالخبر المشهور ( ولا يكفر قبل الحنث ) وقال الشافعي يجزيه بالمال لانه أدناه بعد السبب وهو اليمين فأنشبه التكفير بعد الجرح ولنا ان الكفارة لستر الجنابة ولا جنابة هنا واليمين ليست بسبب لانه مانع غير مفض بخلاف الحرح لانه مفض ( ومن حلف على معصية ينبي ) أي يجب عليه ( ان يحنث ويكفر ) لقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم يكفر عن يمينه ولان فيما قلنا تفويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر في المعصية هداية في البر (٤) ف ( ولا كفارة على كافر وان حنث مسلما ) لانها تمقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر (٥) لا يكون معظما ولا هو أهل الكفارة لاهلها عبادة ( ومن حرم ملكه ) وليس (٦) ملكه شرطا للزوم حكم اليمين فانه جاز في نحو كلام زيد على حرام (٧) ف ( لم يحرم ) أي لعينه والالم يصح قوله ( وان استباحه ) او ع ( أراد بالاستباحة فعله قليلا كان او كثيرا عناية ( كفر ) لان اللفظ (٨) ينبي عن إثبات الحرمة وقد أمكن إعماله بثبوت الحرمة لغيره بأثبات (٩) موجب اليمين فيصار اليه وفيه خلاف الشافعي ( كل حل على حرام على الطعام والشراب ) والقياس ان يحنث كما فرغ لانه باشر مباحا وهو النفس وهو قول زفر وجبه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يتحقق مع العموم فاذا سقط اعتبار العموم

(١) ( قوله في الكتاب ) أي المبسوط والقُدوري (٢) ( قوله شيء واحد ) فلا سبيل الى جعل أحدهما قيمة للآخر ع (٣) ( قوله لا يكون معظما ) لان الكفر استخفاف بالخالق وهو مناف لتعظيم عناية أي لتعظيم يقبل منه ويجازى عليه (٤) ( قوله ملكه ) أي ملكه الاجسام والا فالكلام قد يطلق عليه انه مملوكه ع (٥) ( قوله ينبي ) أي بالوضع ع (٦) ( قوله ) موجب اليمين وهو البر

به معاملة المباح كفر لان تحريم الحلال يمين لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم على ان اليمين ان كان يحمل

يحمل على المذكورين للعرف (والفتوى على انه تين امراته بلانية) الغلبة الاستعمال (ومن نذر نذراً) أى وسعى للحديث الآتى ع (مطلقاً) عن الشرط • ف (أو معلقاً بشرط ووجد وفى به) (١) لقوله عليه الصلاة والسلام من نذر وسعى فعليه الوفاء بما سعى وهذا اذا أراد وجود الشرط كان شفى الله مريضى (٢) اما اذا لم يرد به يخرج من العهدة بكل من كفارة اليمين ومن الوفاء بالنذر لان فيه معنى اليمين فيميل الى أى الجهتين شاء (ولو وصل بحلمه ان شاء الله بر) (٣) لحديث من حلف على يمين وقال ان شاء الله بر فى يمينه • هداية أى لم تنعقد • ك

(باب اليمين فى الدخول والسكنى والخروج والايان وغير ذلك) كالركوب ع (حالف لا يدخل بيتاً لا يحث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) للنصارى • ف (والكنيسة) لليهود • ف لان البيت ما أعدت للبيتوتة وهذه البقاع ما بنيت لها (والدهليز) هو ما بين الباب والدار قاموس (والظلة) لما ذكرنا وهي ما تكون على السكة وقيل اذا كان الدهليز بحيث لو اعلق الباب ببقى داخلاً وهو مسقف يحث لانه يبات فيه عادة (والصفة) وفى الهداية وان دخل صفة حث لانها تنبى للبيتوتة فيها فى بعض الاوقات كالشوى والصينى وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة وهكذا كانت صفافهم وقيل الجواب مجرى على اطلاقه (٤) وهو الصحيح اه (ولانى داراً بدخولها خبرة وفى هذه الدار يحث وان ينث دار اخرى بعد الانهدام) لان الاسم باق بعمده لان الدار (٥) اسم للعرصة عند العرب والمعجم يقال دار عامرة ودار (٦) فامرة وقد شهدت

(١) قوله لقوله عليه الصلاة والسلام من نذر الخ (غريب الا انه مستعنى عنه فى لزوم النذر الكتاب والسنة والاجماع • (٢) قوله اما اذا لم يرد • كان شربت الخمر ع (٣) قوله لحديث من حلف الخ) رواه أصحاب السنن الاربع وقال الترمذى حديث حسن (٤) قوله وهو الصحيح وفى المبسوط من أصحابنا من يقول الحث بناء على صرف اهل الكوفة لان الصفة عندهم اسم لبيت يسكنونها صيفاً ومثلها فى ديارنا تسمى كاشانه وفى بعض الديار بدا لان وفى بعضها بلوان ع وأما الصفة ففى عرف ديارنا غير البيت ولا يطلق عليه اسم البيت بل ينفى عنه فيقال هذه صفة وليس بيت ولا يحث والاصح عندى ان مراده حقيقة ما يسميه الصفة ووجهه ان البيت اسم لبنى مسقف مدخله من جانب واحد وهو مبنى للبيتوتة فيه وهذا موجود فى الصفة الا ان مدخلها أوسع من مدخل البيوت المعروفة فكان اسم البيت متداولاً لها فيحث بسكنائها الا ان نوى البيوت دون الصفاق فيصدق بينه وبين الله تعالى • ك فظهر ان ما فى متن الكنز باء على قول بعض أصحابنا ع (٥) قوله اسم للعرصة اي بعد البناء فيها بقي البناء أولاً أما قبل البناء فلا تسمى دارا لان المعاوز لا تسمى دارا • ك (٦) قوله فامرة) الفامر هو الخراب قاموس

على فعل وجودى فهو ايجاب المباح وان كان على عدمى فهو تحريم الحلال (ومن نذر مطلقاً) أى غير معلق بشرط نحو الله على صوم هذا اليوم (أو معلقاً بشرط يريد ك قدم غائبى فوجودى وربى لم يرد ك زنت وفى أو كفر هو الصحيح) انما قال هذا احترازاً عن القول الاخر وهو وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يريد أو لا يريد وانما كان هذا محيياً لانه اذا علقه بشرط لا يريد ففيه معنى اليمين وهو المنع لكنه بظاهره نذر فليتخير أقول ان كان الشرط أمراً حراماً كان زنت مثلاً ينبى ان لا يخبر لان التخثير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف (ومن وصل ان شاء الله تعالى بحلفه بطل

باب الحلف بالفعل

(من حلف لا يدخل بيتاً يحث بدخول صفة لا الكعبة أو مسجد أو بيعة أو كنيسة أو دهليز أو ظلة باب دار) لان البيت موضع أعد للبيتوتة فالصفة بيت لاهذه المواضع (كما فى لا يدخل داراً خربة) حيث لا يحث (وفى هذه الدار يحث أن دخلها منهدمة محراء أو بعد ما بنيت أخرى أو وقب على سطحها وقيل فى عرفنا لا يحث

به ) أي بالوقوف على السطح ( كالأوجعت مسجداً أو حماماً أو بستاناً أو بيتاً أو دخلها بعد هدم الحمام ) حيث لا يبحث لأنها لم تبق داراً أصلاً ( وكهذا البيت ودخله منهدماً محراً أو بعد ما بنى بيتاً آخر ) فإنه لا يبحث لزوال اسم البيت وأعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها منهدمة أنه يبحث لأن اسم يطلق الدار على الخربة فهذه العلة توجب البحث في لا يدخله داراً فدخل داراً خربة ثم فرقه بان الوصف في الحاضر لفرق وإن كان معناه أنه إذا وصف المشار إليه بصفة نحو لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخاً يبحث لأن الوصف بالشاب صار ( ٢٦٠ ) لغوا في قولنا لا يدخل هذه الدار أو لا يدخل داراً أين الوصف حتى يكون

(١) اشعار العرب بذلك فالبناء وصف فيها غير أن الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ( فإن جعلت بستاناً أو حماماً أو مسجداً أو بيتاً ) لأنه لم يبق داراً لا اعتراض اسم آخر عليه ( كهذا البيت فهدم أو بنى آخر ) كان المعنى ولو بنى الآخر لأن كلمة أولاً حد المذكورين ومعلوم أن بناء الآخر بدون هدم الأول لا يتصور وإنما لا يبحث مع لزوال اسم البيت لأنه لا يبات فيه حتى لو بقيت الحيطان وسقط السقف يبحث لأنه يبات فيه والسقف وصف فيه ( والواقف على السطح داخل ) لأن السطح من الدار فإن المتكف لا يفسد اعتكافه أن خرج إلى سطح المسجد وقيل في عرفنا لا يبحث هداية يعني عرف العجم . ف ( وفي طاق ) الباب ) يبحث لو أغلق الباب يبقى خارجاً ( لا ) لأن تركيب الغلق لأحرار ما في الدار فما كان داخلها فهو منها وما لا فلا . ي ( ودوام اللبس والركوب والسكنى ) وكل فعل له دوام كالعود مثلاً مع ( كالإشياء ) فلو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه فزعه في الحال لم يبحث ولو مكث على حاله ساعة حنت لأنه من أفاعيل لها دوام ( ٢ ) بمحدث أمثالها ولهذا ضرب له مدة يقال لبسته يوماً بخلاف الدخول

(١) ( قوله اشعار العرب ) قال النابتة

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد  
السند ارتفاع الجبل بحيث يستدأى يصعد إليه فلم يضرم السيل أقوت أقوت سالف الأبد  
ماض الزمن فهذه الدار التي ذكرها لم يكن فيها بناء أصلاً بل عرصة منزلة كانوا يضعون  
فيها الأخية لا ابنة الحجر والمدر فصح أن البناء وصف فيها غير لازم لكن في عرف  
أهل المدن لا يقال إلا بعد البناء فيها فهذا الوصف جزء من مفهومها فإذا بحث  
الابنية بالكلية وعادت ساحة فالظاهر أن إطلاق الدار عليها في العرف مجاز فإذا  
كان البناء جزءاً من مفهوم الدار فالبحث في المشار إليه بعد ما صار محراً مشكل  
وينبغي أيضاً أن لا يبحث بدخولها إذا بنيت بعد انهدام الأولى لأن البناء الثاني  
غير الأول والحكم بخلافه ( ٢ ) قوله بمحدث أمثالها ) والا فالعرض لا يبقى زمانين  
كما هو المقرر . ع

لغو في أحدهما غير لغو في الآخر ثم هذا المعنى بوجب البحث في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتاً أن دخله منهدماً محراً لأن البيتوة وصف فيلغو في المشار إليه فزوال اسم البيت يلزم أن لا يعتبر في المشار إليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما بنيت حماماً أنه لا يبحث لأنه لم يبق داراً أقول لفظ الدار في الدار المعمورة غالب الاستعمال وقد يطلق أيضاً على المنهدمة فإذا قيل لا أدخل داراً فالأولى أن يراد الدار المعمورة وأيضاً وجوب صرف المطلق إلى الكامل أوجب إدارة المعمورة وإذا قيل لا يدخل هذه الدار فانهدم بناءها فصحة إطلاقها على المنهدمة ترجحت بالإشارة فيبحث أن دخلها منهدمة وإن بنيت داراً أخرى يبحث بدخولها أما لو جعلت حماماً أو بستاناً فلا يبحث لأنه زال عنها اسم الدار بالكلية وأما البيت فلا يطلق الأعلى موضع أعد البيتوة فإذا خربت لم يصح إطلاق البيت عليه أصلاً ولا يقال أن البيتوة وصف والوصف في المشار إليه لغو لأن البيت اسم

جلس مع أنه مشتق من البيتوة وليس اسم صفة كالشباب ونحوه فاسم الإشارة إذا دخل في الصفات يكون فلا الوصف لغوا نحو لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخاً يبحث أما أن دخل في أسماء الأجناس وإن كانت مشتقة نحو والله لا يشرب هذا الخمر فلا بد من بقاء حقيقتها حتى لو تخلل فشرب لا يبحث ولو حلف لا يشرب هذا الخمر الحلو فشرب بعد ما صار مرهاً يبحث فاحفظ هذا البحث فإنه مزلة الأقدام ( وهذه الدار فوقف في طاق باب لو أغلق كان خارجاً ولا يسكنها وهو ساكنها أو لا يلبسه وهو لا يلبسه ولا يركبه وهو راكبه فأخذ في التقلية ونزع ونزل بلامك ) أي إذا حلف لا يسكن هذه الدار

وهو ساكنها فلا بد من أن يأخذ في النقل بلا مكث حتى لو مكث ساعة يحنث وهذا عندنا وأما عند زفر رح يحنث لوجود السكنى وإن قل قلنا الذين شرعت للبر فزمان تحصيل البر يكون مستثنى وكذا في لا يلبسه وهو لا يركبه وهو راكبه (أولا يدخل فقعدها) فإنه لا يحنث به فإن الدخول هو الانتقال من الخارج إلى الداخل فلا يحنث بالمكث بخلاف السكنى واللبس والركوب فإنه في حال المكث ساكن ولا يس ولا ركب فمن قولنا وقيل في عرفنا لا يحنث إلى هنا الحكم عدم الحنث (الا أن يخرج ثم يدخل) هذا استثناء مفرغ من قبيل الظرف فإن (٢٦١) قوله إلا أن يخرج معناه إلا

بالخروج ثم المصدر يقع حينئذ نحو أتيتك حقوق الحج أي وقت حقوقه فتقدير الكلام أن في قوله لا يدخل فقعده لا يحنث في وقت الا وقت خروجه ثم دخوله (وفي لا يسكن هذه الدار لابد من خروجه بأهله ومتاعه أجمع حتى يحنث بوقته) هذا عند أبي حنيفة رح وأما عند أبي يوسف رح فيعتبر نقل الأكثر وأما عند محمد رح فيعتبر ما يقوم به كدخائنه قالوا هذا أحسن وأرفق بالناس (بخلاف المصر والقرية) فإنه يشترط نقل الأهل والمتاع (وحنث في لا يخرج لو حل وأخرج بأمره لا أن أخرج بلا أمره أما مكراها أو راضيا ومثله لا يدخل أقساما وحكما) فالأقسام أن يخرج بأمره وأن يخرج بلا أمره أما مكراها أو راضيا فحكم الحنث في الأول وعدمه في الآخرين (ولا في لا يخرج إلا إلى جازة أن خرج إليها ثم إلى أمر آخر) فإنه لا يحنث لأن خروجه لم يكن إلا إلى الجازة (وحنث في لا يخرج إلى مكة فخرج يريد بها ورجع) لأن الخروج إلى مكة قد تحقق (لا في لا يأتيها حتى يدخلها)

فلا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت • هداية أي المعيارية وإن كانت تذكر على سبيل الظرفية يقال دخلت الدار يوم الجمعة والفرق أن المعيار يكون بقدر ذي المعيار والظرف أوسع من المظروف • ع (لا دوام الدخول) لأنه لا دوام له لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل فلو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالعود حتى يخرج ثم يدخل (لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث) لأنه يعد ساكنا ببقائهما فيها عرفا فإن السوق عامة نهاره في السوق ويقول أسكن سكة كذا (بخلاف المصر) لأنه لا يعد ساكنا في ما انتقل عنه (لا يخرج فأخرج محمولا بأمره حنث) لأن فعل المأمور مضاف إلى الأمر (ويرضاه لا بأمره) (١) لأن الانتقال بالأمر لا بمجرد الرضا (أو أمكرها لا) يحنث لأن الفعل لم ينتقل لعدم الأمر • هداية هذا إذا حمله فأخرجه أما لو توعد حتى خرج بنفسه حنث • ف (كلا يخرج إلا إلى جازة فخرج إليها ثم أتى حاجة) لأن هذا الاتيان ليس بخروج (لا يخرج أو لا يذهب إلى مكة فخرج) (٢) عن وطنه • ي (يريدها ثم رجع حنث) لوجود الخروج على قصد مكة لأنه هو الانفصال من الداخل إلى الخارج (وفي لا يأتيها لا) لأن الاتيان عبارة عن الوصول (ليأتينه فلم يأتها حتى مات حنث في آخر حياته)

(١) قوله لأن الانتقال أي انتقال فعل شخص إلى آخر بحيث كأنه فعله ذلك الآخر ع (٢) قوله عن وطنه أي جاوز عمران مصره أن يئنه وبينها مدة السفر والاحتث بمجرد انفصاله • فتح بمخاء درويثيده ما في الذخيرة لأن الخروج إلى مكة سفر والاسان لا يمد مسافرا إذا لم يجاوز عمران مصره اه لكن في البحر عن البدائع قال عمر بن أسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرجن من الرقة ما الخروج قال إذا جعل البيوت خلف ظهره لأن من حصل في هذه المواضع جاز له القصر اه فالخصل أن الخروج إذا كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان إلى مقصده مدة السفر أو لا وإن لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهذا مخالف لما يحنه امين

أي لو حلف أن لا يأتي مكة لا يحنث حتى يدخلها (وذهابه كخروجه في الأصح) أي لو حلف لا يذهب إلى مكة فالأصح أنه مثل لا يخرج إلى مكة وعند البعض هو مثل لا يأتي إلى مكة والأول أصح لقوله تعالى أتني ذاهب إلى رب أي متوجه إليه وأما الوصول فليس في وسعه (وفي لا يتين مكة ولم يأتها لا يحنث إلا في آخر حياته) لأنه لا يحقق عدم الاتيان (وحنث في ليأتينه غدا أن استطاع أن لم يأتها بلا مانع المرض أو سلطان ودين بليته الحقيقية) أي أن قال عينت الاستطاعة الحقيقية وهي القدرة التامة التي يجب عندها صدور الفعل فهي لا تكون إلا مقارنة للفعل يصدق ديانة لا قضاء لأنها تطلق في العرف على سلام



الاسباب والآلات فالمنع الآخر خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء (وشرط للبرقي لا يخرج الا باذنه لكل خروج اذن) لان تقديره لا يخرج الا خروجاً ملمصقاً (٢٦٢) باذنه فالمستثنى هو الخروج الملصق بالاذن فما سواه بقي في صدر

لا الر قبل ذلك مرجو (لأنه ان استطاع فهي استطاعة الصحة وان نوى المدرة دين) لان حقيقة الاستطاعة فيها يقارن الفعل ويطلق الاسم على سلامة الآلات وصحة الاسباب في المتعارف فعند الاطلاق ينصرف اليه (١) ويصح نية الاول ديانة لانه نوى حقيقة كلامه (لا يخرج الا باذني شرط لكل خروج اذن) لان المستثنى خروج مقرون بالاذن وما وراءه داخل في الخطر العام • هداية لوقوع التكرار في سياق النفي • ف (بخلاف الا ان و) هذا لانها كلمة غاية مثل (حتى) فينتهي بها اليمين كما اذا قال حتى اذن • هداية وهذا لانه تعذر حمل الا على الاستثناء لان المصدر ليس من جنس الاذن فجعل بمعنى حتى بمناسبة مخالفة حكم ما قبلها عما بعدهما • هناية (ولو أرادت الخروج فقال ان خرجت أو ضرب العبد فقال ان ضربت قيد به) لان مراد الخالف الرد عن تلك الفعلية عرفاً ومبنى الامعان على العرف وهذا يسمى يمين فور تقرد أبو حنيفة رحمه الله بطهارها (كاجلس فتغد عندي فقال ان تغديت) لخروج كلامه مخرج الجواب فينطق على السؤال فينصرف الى الغداء المدعو اليه (ومركب عبده مركبه ان يشو ولا دين به) فان كان دين مستغرق لا يبحث عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وان نواه لعدم الملك عنده وكذا ان لم يكن دين مستغرق لانه لم ينو لان الملك وان كان للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفاً وكذا شرعاً قال عليه الصلاة والسلام (٢) من باع عبداً وله مال فهو للبائع فاحتلت الاضافة الى المولى فلا بد من البية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبحث (٣) في الوجوه كلها ان نواه (٤) لاختلال الاضافة (٥) وقال محمد رحمه الله تعالى يبحث ولو لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما

(باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

(١) قوله ويصح نية الاول الخ (واذا صحت ارادته فليل يصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه لاطلاق الاستطاعة على المعنيين بالاشتراك وقيل ديانة فقط لانه نوى خلاف الظاهر وبه قال الرازي وهو الاوجه لانه وان كان مشتركاً بينهما لكن نعورف استعمالها لصحة الآلات والاسباب (٢) قوله قال عليه الصلاة والسلام من باع الخ) أخرجه السنة (٣) قوله في الوجوه كلها (وهي ثلاثة اذا لم يكن عليه دين أو كان فاما مستغرق أو لا) (٤) قوله لاختلال الاضافة فلا يدخل تحت مطلق الاضافة الابالية • غناية • فظهر ان قوله لاختلال تعليل لاشتراط الثبوت • ع (٥) قوله وقال محمد رحمه الله يبحث الخ) ويتصور على ستة أوجه اذ في كل من الاوجه الثلاثة المذكورة اما ان يشو مركب العبد او لا

الكلام (لا في الا ان اذن) أن قال لا يخرج الا أن ياذن لا يشترط لكل خروج اذن لان الا ان للغاية مثل الى أن فاذا اذن مرة انتهى الحرمة ويمكن أن يراد الا وقت اذني بان يجعل المصدر حيناً فيجب لكل خروج اذن والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة أخرى بلا اذن فعلى التاويل الاول لا يبحث وعلى الثاني يبحث فلا يبحث بالشك (والبحث في أن خرجت وان ضربت فانت طالق لمريدة خروج أو ضرب عبد فليهما فوراً) أي شرط للبحث في أن خرجت وان ضربت فليهما فوراً (وفي أن تغديت بعد ان يقال تعال تغد معي تغديه معه) أي شرط للبحث في أن تغديت تغديه معه (وكفى مطلق التغدي ان ضم اليوم) أي كفى للبحث مطلق التغدي ان قال ان تغديت اليوم فانه لو كان جواباً يكفي قوله ان تغديت فلما زاد اليوم علم انه كلام مبتدأ فيبحث بمطلق التغدي في هذا اليوم ولا يشترط للبحث التغدي معه (ومركب المأذون ليس لمولاه في حق الحنث الا اذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه) أي إن حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة عبده المأذون فان كان عليه دين مستغرق لركبته وكسبه لا يبحث لان هذه الدابة ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان

نوى بدابة زيد دابته الخاصة لا يبحث وان نوى دابة هي ملك زيد أعلم من ان يكون خاصة له أو تكون دابة عبده المأذون (لا فتح يبحث وقال أبو يوسف رحمه الله يبحث في الوجوه كلها اذا نواه وقال محمد رحمه الله يبحث وان لم ينو (وتعقيد الاكل من هذه النخلة بشمرها)



لان المعنى الحقيقي مهجور حساً وهذا البر بأكله قضيماً هذا عند أبي حنيفة ربح خلافاً لهما بناء على ان اللفظ ان كان له معنى حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة ربح يرجع المعنى الحقيقي وها يرجحان المعنى المجازي فالمراد عندهما أكل باطنه مجازاً فيحنت بأكله سواء كان بالقضم أو غيره فيعملان بعموم المجاز ( وهذا الدقيق بأكل خبزهم فلا يحنت لو استنفه كما هو ) أى يحنت بأكل ما يتخذ منه كالحنز ونحوه لان المعنى الحقيقي مهجور فيراد المجازي ( وأكل الشواء باللحم لا الباذنجان والجزر والطبيخ بما طبخ من اللحم والرأس برأس يكبس في التناير ويباع في مصر ) عملاً بالعرف فلان الايمان مبلية عليه ( والشحم بشحم البطن ) هذا عند أبي حنيفة ربح وأما عندهما يتناول شحم الظهر ( والحبز خبز البر والشعير لا خبز الارز ببلدة لا يمتد فيه ) والفاكهة بالتفاح والمشمش والطبيخ لا العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار ) هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما العنب والرمان والرطب فاكهة ( والشرب من نهر بالكراع منه فلا يحنت لو شرب منه بانه ) هذا عند أبي حنيفة ربح فان من عنده لا ابتداء الغاية وعندهما للتبعض أى لا يشرب من مائه ( بخلاف الحلف من مائه وتحليف الوالى رجلاً ليعلمه بكل داصر أتى البلدة بحال ولايته ) أى يقيد تحلف الوالى رجلاً ليعلمه بكل ( ٢٦٣ )

والكسوة والكلام والدخول عليه بالحياة ( لا الفسل ) أى ان حلف ليضرن زيدا يقيد بحال حياته ولو حلف لاغسلن زيدا لا يقيد بحال حياته ( والقريب بما دون الشهر ) أى يقيد القريب بما دون الشهر ( في ) ليقضين دينه الى قريب والشهر بعمد وما اصطبح به فانه ادام وكذا الملح لا الشواء ) في المغرب قال ابن الانباري ربح الا ادام ما يطيب الحبز ويصلحه ويتلذذ به الاكل وهو يم المائع وغير المائع وأما الاصطباغ فيختص بالمائع وهو ما يقسم فيه الحبز ويلون به ( ولا يحنت في لا ) ياكل من هذا البسر فاكل رطباً أو من هذا الرطب أو اللبن فاكله تمراً

( لا يأكل من هذه التخلعة حنت بثمرها ) لانه أضاف اليمين الى ما لا يؤكل ( ١ ) فينصرف الى ما يخرج منه وهو الثمر لانه سبب له فيصلح مجازاً عنه لكن الشرط ان لا يتغير بصنعة جديدة حتى لا يحنت بالثبيذ والحل ( ولو عين البسر ) كهذا البسر ( والرطب واللبن لا يحنت برطبه وثمره وشيرازه ) لان البسورة والرطوبة وكونه لبناً داعية لليمين فيتقيد به ( بخلاف هذا الصبي وهذا الشاب ) لان الصبا وان كان مظلة السفه والشباب شعبة من الجنون فكانا داعيين الى اليمين لكن الشرع أسقط اعتبار هذا الداء حيث نهى عن هجران المسلم بمنع الكلام عناية ( وهذا الحبل ) لان صفة الصغر ليست بداعية الى اليمين . هداية بل داعية الى الاكل فان عامة الناس يفضلون لحم الحبل على لحم الكباش ولا يحكم على طبع فرد مخالف عن طبع العامة . ف واذا انتفت داعية الوصف تعتبر الاشارة ع ( لا يأكل بسراً فاكل رطباً لم يحنت ) لانه ليس ببسر ( وفي لا يأكل رطباً أو ) قال لا يأكل . ع ( بسراً أو لا يأكل رطباً ولا بسراً حنت بالمذنب ) ما ظهر الارطاب في ذنبه . ف وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة . بحر وقال لا يحنت بالبسر المذنب في الرطب ولا بالرطب المذنب في البسر لان الرطب المذنب يسمى ( ١ ) ( قوله فينصرف الخ ) تصحيحاً لكلامه

أو شيرازاً وبسراً فاكل رطباً ) أى لا يحنت في لا يأكل بسراً فاكل رطباً واعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل من هذا البسر فاكله رطباً وبين قولنا لا يأكل بسراً فاكل رطباً بناء على ان البسر والرطب من أسماء الاجناس فاذا صار رطباً صار ماهية أخرى كما في لا يدخل بيتا ( أو لحماً فاكل سمكا ) أى لا يحنت في لا ياكل لحماً فاكل سمكا ( أو لحماً أو شحمًا فاكل الية ) ولا في لا يشتري رطباً فاشترى كباسة بسراً فاكل رطباً وحنت لو حلف لا ياكل رطباً أو بسراً أو لا بسراً فاكل مذبناً ) أى حلف لا ياكل رطباً فاكل مذبناً أو حلف لا ياكل رطباً أو حلف لا ياكل رطباً ولا بسراً فاكل مذبناً حنت عند أبي حنيفة ربح لان المذنب بعضه رطب وبعضه بسر فمن أكله لرطب والبسر وقال في الهداية ان عندهما اذا حلف لا ياكل رطباً لا يحنت بالبسر المذنب واذا حلف لا ياكل بسراً لا يحنت بالرطب المذنب وقد قال في المغرب البسر المذنب وقد ذنب اذا بدا له الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك ان الارطاب ليس الا من جانب واحد وهو الذي ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الجانب هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب المذنب ما يكور في ذنبه قليل بسراً وبسر

رطباً والبسر المذنب يسمى بسراً فصار كاليمين على الشراء وله ان (١) الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر (٢) والبسر المذنب على عكسه فيكون آكله أكل الرطب والبسر وكل واحد مقصود بالاكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجملة فيتبع القليل فيه الكثير (ولا يحنث بشراء كباسة بسر فيها رطب في لا يشتري رطباً وبسرك في لا ياكل لحماً) للعرف . ف واما في الكباسة فلان الشراء يصادف الخ (ولم الخنزير والانسان والكبد والكروش لم) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة وغيرها . در (و) لا يحنث (بشحم الظهر) وهو اللحم السمين (في شحما) لانه لحم حقيقة لانه ينشأ من الدم ويستعمل استعمال اللحم . هداية والجواب القاطع ان العرف لا يفهم من الشحم الا ما في البطن . ف (وبالية في لحماً أو شحماً) لانها نوع ثالث (وبالحز في هذا البر) وعندهما يحنث ولا يحنث حنيفة ان له حقيقة مستعملة فانها تغلي وتقلي وتؤكل قضمها وهي قاضية على المجاز المتعارف ولو قضمها حنث عندهما هو الصحيح لعموم المجاز (وفي هذا الدقيق يحنث بخبز) لان عينه غير مأكول فالصرف الى ما يتخذ منه (لا بسغه) لتعين المجاز مراداً (والخيز ما اعتاده أهل بلده والشوا والطبخ على اللحم) دون الباذنجان للعرف (والراس ما يباع في مصره والفاكهة التفاح والبطيخ والشمش لا الغب والرمان والرطب) خلافاً لهما في الثلاثة وله ان هذه الثلاثة (٣) مما يتفدى به (٤) ويتداوى به فأوجب قصوراً في معنى التفكه وهو التمتع زيادة على المعتاد للاستعمال في حاجه البقاء (والقضاء والخيار) لانهما من البقول بيما وأكلاً هداية فانهما يبيعهما بائع البقول ويوضعان على الموائد موضع النعناع والبصل . عناية (والادام ما يصطنع به) بان يصير مع الحبز كشيء واحد فيقوم به قيام الصبغ بالثوب . ف (كالحل والملح) لانه يذوب فيكون تبعا (والزيت لا اللحم والبيض والحجين) وقال محمد رحمه الله كل ما يؤكل مع الحبز غالباً فهو ادم لان الادام من المؤادمة وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الحبز عادة كاللحم والبيض فهو موافق له ولهما ان الادام ما يؤكل (٥) تبعا والتبعية

(١) (قوله الرطب المذنب) هو الذي فيه شيء من البسرية (٢) (قوله والبسر المذنب) هو الذي الرطب فيه مغلوب (٣) (قوله مما يتفدى به) وان كان يتفكه به أيضا (٤) (قوله ويتداوى به) أي ببعضه كالرمان في بعض عوارض البدن قالوا الاختلاف بناء على اختلاف العرف باختلاف العصر ويرد عليه ان الاستدلال لاني حنيفة رحمه الله بقوله لان هذه الثلاثة الخ صريح في ان مبناء اللغة ويمكن الجواب بموافقة العرف واللغة في زمانه (٥) (قوله تبعا) أي دائماً مع فما يؤكل وخده ولو احيانا ليس بادام وفيه ان اعتبار التبعة الدائمة في مسمى الادام ممنوع نعم ما لا يؤكل الا تبعا أكله في مسمى الادام لكن الادام لا ينحصر اسمه الاكلا

المذنب على العكس أي مافي ذنبه قليل رطب فاقول أصناف الثمر التي رأيناها من تمر بغداد وفارس وكرمان يبداء ارطابها من الجانب الذي ليس عليه القمع ففي غير هذه البلاد ان كان ابتداء الارطاب من طرف القمع فما قال صاحب الهداية يكون صحيحا وان لم يكن الارطاب من جانب القمع فوجه محتمل ان الرطب المذنب ما يكون اذا أكثره رطباً والبسر المذنب ما يكون أكثره بسراً ثم لما كان البسر من طرف القمع فرأس البسر ما يلي القمع وذنبه الطرف الآخر ولما كان الرطب هو الطرف الآخر فرأس الرطب طرفه الجار وذنبه طرف القمع فهذا وجه محتمل (أو لا ياكل لحماً فا كل اكيدا او كرشاً ولحم خنزير أو انسان) قليل لا يحنث بأكل الكبد والكروش في عرفنا لانهما في عرفنا لم يمدا لحماً وأما لحم الخنزير والانسان فهما لحم حقيقة فيحنث بهما

(والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسهور منه الى الفجر وفي أن لبست أو أكلت أو شربت ونوى عينا لم يصدق أصلا) أي ان نوى ثوبا معينا أو طعاما معينا أو شرابا معينا لم يصدق قضاء ولا ديانة لان المنفى ماهيته البس ولا دلالة له على الثوب الا اقضاء والمقتضى لا عموم له فلا يصح فيه نية التخصيص (ولو ضم ثوبا وطعاما أو شرابا دين) أي صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنية التخصيص خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء (وتصور البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف رح فمن حلف لا شرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فصب في يومه لا يبحث) اعلم ان امكان البر شرط صحة الحلف عند أبي حنيفة ومحمد رح سواء كان بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعاق وعند أبي يوسف رح ليس بشرط فان حلف والله لا شرب ماء الذي في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو حلف ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا ماء فيه لا يبحث عندهما وعند أبي يوسف رح يبحث وان حلف فكان فيه ماء فارق في اليوم فالحكم ما ذكر (وان أطلق فكذا في الاول دون الثاني) أي ان لم يقل اليوم لا يبحث في ما لم يكن في الكوز ماء عندهما خلافا لابن يوسف رح وان كان فصب يبحث أجابا وذلك لانه اذا لم يكن في الكوز ماء فالبر

(١) بالاختلاط حقيقة (٢) ليكون قائما به ويكونه (٣) لا يؤكل (٤) على الانفراد حكما . هداية وقد ظهر من كلامه ان الاصطلاح يفسر بالتبعية لانه قال في وضع المسئلة فكل شيء اصطليح به ادم ثم عللها بقوله ادم ما يؤكل تبعا الخ وان التبعية تتحقق بمجموع الامرين الاختلاط التام وعدم مباشرته على الانفراد . ع (والغداء الاكل من الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسهور منه الى الفجر) وهذا لان الغداء حقيقة اسم للطعام المأكول في هذا الوقت المذكور وكذا العشاء والسهور حقيقةهما الطعام المأكول في ذينك الوقتين ثم استبرك كل منهما للاكل الواقع في تلك الاوقات . ع (ان لبست أو أكلت أو شربت ونوى معينا لم يصدق أصلا) لان النية انما تصح في المفلوظ والثوب وغيره ليس بمذكور تصعيها والمقتضى لا عموم له فلفت نية الخصوص . هداية وحث بلبس أي ثوب كان لوجود المحلوف عليه . ع وأما المصدر المدلول عليه بالفعل فثابت ضرورة والضرورة تدفع بدون التعميم ويرد عليه طائفي نفسك حيث تصح نية الثلاث . ف ويمكن ان يقال ان صحة نية الثلاث ليست للتعميم بل لانها جعلت فردا حكما للانحصار ولا انحصار في اللبس فشموله لجميع أفراد الجنس كشمول أسماء العدد لاجزاء مدلولاتها ولذا لا تصح نية الاثنين في الحرة . ع (ولو زاد ثوبا وطعاما وشرابا دين) لانه نكرة في محل الشرط فتمت فصحت نية التخصيص ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر (لا يشرب من دجلة على الكرع) وقالوا اذا شرب منه بانه يحث لانه المتعارف المفهوم وله ان كلمة من للتبويض (٥) وحقيقته في الكرع وهي مستعملة ولذا يبحث بالكرع

منه . ف لكن هذا المنع مندفع بما كتبنا من ان التبعية تتحقق بمجموع الامرين الخ ولا ريب ان الاختلاط التام بحيث يصير الخ منتف والكل ينتفي بانتفاء جزئه . ع (١) قوله والتبعية بالاختلاط حقيقة) يعني ان التبعية نوطان حقيقة وذلك بالاختلاط ليكون قائما به وحكمة بان لا يؤكل على الانفراد وكلا النوعين منتف في نحو اللحم عناية قوله بالاختلاط الخ) بأن يصير الخ (٢) قوله ليكون قائما الخ) بأن يتغمس فيه والا فالخل ونحوه ليس بعرض يقوم بغيره ولا انغماس في الحين ونحوه (٣) قوله لا يؤكل) أي لا يتعاطى نخرج الماء الخالص عن الادامية ايضا لتعاطيه منفردا . ع (٤) قوله على الانفراد) أي لا يؤكل على الانفراد أصلا وقد منعه الشارح كما نقلته آفا . ع (٥) قوله وحقيقته الخ) لانه لا ابتداء الغاية فالمعنى ان ابتداء الشرب منها وهذا انما يكون بوضع فيه عليها نفسها وأما ما في الهداية من انها للتبويض قائما يصلح توجيها لقولهما ثم اعلم ان الاتفاق ان دجلة حقيقة في الحفرة وجاز ان تكون حقيقة في الماء الكائن فيها فاسم دجلة مشترك وان تكون مجازا فيه وعلى كل فارادة الحفرة في تركيب لا أشرب من دجلة منتفية فتبين ارادة الماء الكائن في افعلى تقدير الاشتراك لا اشكال ان التركيب المذكور

غير ممكن سواء ذكر اليوم أولا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر انما يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صب لم يكن البر متصورا وان لم يذكر اليوم فالبر انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موسما بشرط أن لا يفوته في مدة عمره والبر متصور عند الفراغ من التكلم فالعقد اليمين وعند أبي يوسف رح يحنث في الكل ففي الموقت بدمضى الوقت وفي غير الموقت يحنث في الحال ( وفي يصعدن السماء أو ليقبلن هذا الحجر ذهباً أو ليقتلن فلانا طالما بموته العقد اليمين لتصوير البر وحنث للمعجز وان لم يعلمه فلا ) وفيه خلاف زفر رح فنده لا ينعقد اليمين لكون البر مستحيلا عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها فيكفي هذا للعقد اليمين ويحنث في الحال بلا توقف الى زمان الموت للمعجز عادة وانما قلنا بموته لانه ح يراد قتله بعد احياء الله تعالى وهو ممكن غير واقع فينمقد اليمين ويحنث في الحال اما اذا لم يكن طالما بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان القتل المتعارف ممتعا فصار كمسئلة الكوز ( ومد شعرها وحنقها وعضها كضربها وقطن ملكه بعد ان لبست من غزلك فهدي ففزلته ولسج ولبس هدي ) قطن مبتدأ وهدي خبره ومعنى الهدي ما يهدي الى مكة للتصدق وعندهما ان كان القطن ملكه يوم الحلف ففزلته ولسج ولبس يجب أن يهدي الى مكة وان لم يكن القطن ملكه

اجاما فلا يصار الى المجاز ولو متعارفا ( بخلاف من ماء دجلة ) لبقائه بعد الاغتراف منسوباً اليها وهو الشرط ( ان لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا ولا ماء فيه أو كان فصب أو أطلق ) عن ذكر اليوم ( ولا ماء فيه لا يحنث ) وعند أبي يوسف يحنث في الحال في الصورة الاخيرة . هداية وفي الاوليين يحنث عند غروب الشمس . عناية والاصل ان من ( ١ ) شرط العقد اليمين ( ٢ ) وبقائه التصور عندهما خلافاً لابي يوسف لهما ان اليمين انما العقد للبر فلا بد من تصور البر ليتمكن ايجابه وله انه أمكن القول بالعقده موجبا للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكفارة قلنا لا بد من تصور الاصل لينمقد في حق الخلف ولذا لا ينعقد الغموس موجبا للكفارة ( وان كان فصب ) وكان قد أطلق ( حنث ) في قولهم جيبا لان في المطلق يجب البر ( ٣ ) كما فرغ فاذا فوات البر بفوات المحلوف عليه حنث ( ٤ ) كما اذا مات الحالف ( ٥ ) والماء باق اما في الموقت فوجب البر انما هو في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يمكن البر فتبطل اليمين كما اذا عقدها ابتداء في هذه الحالة ( حلف يصعدن السماء أو ليقبلن هذا الحجر ذهباً حنث للحال ) وقال زفر لا نمقد ولنا ان البر ممكن حقيقة ( ٦ ) لان الملائكة يصعدون السماء وكذا نحويل الحجر ذهباً بتحويله الله فالعقد اليمين وحنث للحال للمعجز العادي كما اذا مات

حقيقة في وضع الفم على الماء الكائن في الحفرة وعلى تقدير المجاز فعنى كون اللفظ حقيقة مستعملة ان التركيب المذكور حقيقة في وصل المعنى الحقيقي للاشرب بالمعنى المجازي لدجلة ثم يرجع مجازه أعنى دجلة المستعملة في الماء بقيد كون الماء في الحفرة على مجازها وهو دجلة المستعملة في ماها لا بهذا القيد بأنه أقرب الى الحقيقة وهي دجلة بمعنى الحفرة ( ١ ) ( قوله شرط العقد اليمين ) أى المطلقة . والموقفة أيضا . ع ( ٢ ) ( قوله وبقائه ) أى في الموقفة ( ٣ ) ( قوله كما فرغ ) لان في تأخير الوجوب الى آخر جزء من حياته اضرازا بالحالف لعدم امكان البر في ذلك الجزء . ولا التكفير ولا الوصية فيبقى آثما فتعين الوجوب قبله ولا ترجيح لوقت دون وقت فلزم الوجوب عقب الحلف موسما بشرط عدم الفوات فاذا فوات المحل ظهر ان الوجوب كان مضيقا من أول وقت الامكان نظير ما قرره القائل بوجوب الحج موسما وهذا بخلاف الموقفة لان ما غاية معلومة يحتمل وقوعها قبل الموت فلا يلزم من التأخير اليها الضرر المذكور بل هو توسعة . محمد أمين بحثا منه ( ٤ ) ( قوله كما اذا مات الحالف ) أي قبل تحقيق البر فانه يحنث بحكم المعجز العادي مع امكان البر باعادة الحياة فكذا يحنث في مسئلتنا للمعجز العادي مع امكان البر باعادة الماء . ك ( ٥ ) ( قوله والماء باق ) اما اذا صب قبله موته فانه قد حنث بمجرد صبه فلا مدخل لموته في الحنث . ع ( ٦ ) ( قوله لان الملائكة الخ ) وكذا بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام

يوم الحلف لا ( و خاتم ذهب حلى  
لا خاتم فضة وعندهما عقد لؤلؤ  
لم يرصع حلى وبه يفتق ومن حلف  
لا ينتم على هذا الفراش فنام على  
قراص فوقه حنث لامن جعله فوقه  
فراشا آخر ) لان القراص تبع للفراش  
لا الفراش الاخر ( أو حلف لا  
لا يجلس على الارض فجلس على بساط  
أو حصير فوقه ) حيث لا يحنث لانه  
لم يجلس على الارض ( ولو حال بينه  
وبينها لباسه حنث ) لانه جالس على  
الارض ولباسه تبع له ( كمن حلف  
لا يجلس على هذا السرير فجلس على  
بساط فوقه ) لان الجلوس على هذا  
السرير لا يعتاد بدون أن يجعل  
عليه بساط فالجلوس على البساط  
جلوس على السرير ( بخلاف جلوسه  
على سرير آخر فوقه فان الجلوس  
على السرير الاخر لا يكون جلوسا  
على ذلك السرير ولا يفعله يقع على  
لا بد ويفعله على مرة ) اعلم ان قوله  
الا يفعله هذا في العرف سلب لقوله  
يفعله وقوله يفعله واقع على مرة  
فقوله لا يفعله يكون للابد ( وبعلي  
المشي الى بيت الله تعالى أو الى  
الكعبة يجب حج أو عمره مشيا ودم ان  
ركب ولا شيء بعلي الخروج أو الذهاب  
الى بيت الله تعالى أو المشي الى الحرم  
أو المسجد ) هذا عند أبي حنيفة راجع  
وأما عند أبي يوسف ومحمد راجع فيلزم  
حج أو عمره مشيا ( أو المسجد  
الحرام أو الصفا والمروة ولا يتق  
عبد قيل له ان لم أحج العام فأت حرم

الحالف فانه يحنث (١) مع احتمال اعادة الحياة بخلاف مسألة الكوز لان شرب  
الماء الذي في الكوز وقت الحلف ولا ماء في الكوز غير متصور فلم تنعقد اليمين  
( لا يكلمه فناداه ) وهو بحيث يسمع ( وهو نائم فأيقظه أو الا باذنه فاذن  
له ولم يعلم فكلمه حنث ) في الصورتين أما في الاولى فلانه وصل الى الكلام الى  
سمعه لكنه لم يفهمه لتومه كما اذا ناداه وهو يسمع ولم يفهمه لفقلته فان لم  
يوقظه فهو كما اذا ناداه من بعيد بحيث لا يسمع وأما في الثانية فلان الاذن إنما  
بمعنى الاعلام أو بمعنى الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يحقق الا بالسماح وفيها  
خلاف أبي يوسف ( لا يكلمه شهرا فهو من حين حلف ) عملا بدلالة حاله  
هداية وهو غضبه الباعث على الحلف • ف ( حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح  
لم يحنث ) وعند الشافعي يحنث ولنا انه لا يسمى متكلم عرقا بل قارئا ومسبحا  
يوم أكلم فلانا على الجديدين ) لان اسم اليوم اذا قرن بفعله لا يمتد يراد به  
مطلق الوقت • هداية والطلاق لا يمتد • ف ( وليلة أكلمه على الليل ) لانها حقيقة  
في السواد كالتأثير في البياض ( ان كلمته الا ان يقدم زيد أو حتى أو الا أن يأذن  
أو حتى ) يأذن وقد تقدم في مسألة الخروج ان الا أن بمعنى حتى • ع ( فكذا  
فكلم قبل قدومه أو اذنه حنث ) لبقاء اليمين ( وبعدها لا ) لانتهاء اليمين ( فان مات  
زيد سقط الحلف ) لان المحلوف عليه انما هو كلام ينتهي بالاذن أو القدوم (٢)  
ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فسقط الحلف وعند أبي يوسف التصور ليس  
بشرط فعند سقوط الغاية (٣) يتأيد اليمين ( لا يأكل طعام فلان أو لا يدخل داره أو  
لا يلبس ثوبه أو يركب دابته أو لا يكلم عبده ان أشار وزال ملكه وفعله لم يحنث  
خلافاً لمحمد وزفر ولهما ان اليمين انعقدت على محل مضاف الى فلان والاضافة  
معتبرة لان هذه الاشياء لا تبادى لذاتها فتبطل اليمين بطلان الاضافة ( كالتجدد )  
لاعتبار كل من الاضافة والاشارة فاعتبار الاضافة لكونها مناط الهجران واعتبار  
الاشارة لكونها أتم في التعريف لا فادتها الشخص • ف ( وان لم يشتر لا يحنث  
بعد الزوال ) لزوال الاضافة وقد كانت شرط الاعتقاد ( وحنث بالتجدد ) لوجود  
مناط الهجران وهو اضافة الملك • ع ( وفي الصديق والزوجة في المشار حنث  
بعد الزوال ) لان (٤) هذه الاضافة (٥) للتعريف لان المرأة والصديق

(١) قوله مع احتمال الخ ) لكنه لم يعتبر لانه خلاف العادة (٢) قوله ولم يبق  
بعد الموت متصور الوجود ) واطاعة الحياة وان كانت ممكنة لكن اليمين انما انعقدت  
على القدوم أو الاذن في حياته القائمة لا المعادة وهذا كما اذا قال لاقتل فلانا وفلان  
ميت ولم يعلم بموته لا تنعقد لوقوعها على الحياة القائمة وهي منعقدة • غاية (٣) قوله  
يتأيد اليمين ) فاي وقت كلمه حنث (٤) قوله هذه الاضافة أى اضافة النسبة  
بخلاف اضافة العبد والدار فانها اضافة الملك فهي للتقييد (٥) قوله للتعريف لا للتقييد

شهاداً بخبره بكوفة) هذا عند أبي يوسف روح وأما عند محمد روح يعتق لانه قامت شهادتهما على أمر معلوم وهو التضيحة بكوفة ومن ضرورته عدم الحرج وهو شرط العتق وقالوا هذا شهادة على النفي والشهادة على النفي غير مقبولة فنقول النفي الذي يحيط به علم الشاهد هو مثل الاثبات على ما بين في اصول الفقه في الترجيح (وختت بصوم ساعة بنية في لا يصوم كما لو صمت يوماً أو صوما حتى يتم يوماً) فان قلت الصوم الشرعي هو صوم النجوم واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي قلت الشرع قد أطلقه على ما دون اليوم في قوله تعالى ثم أنتم الصيام إلى الليل فالصوم التام صوم يوم فاذا قال لا أصوم يوماً أو لا أصوم صوما يراد به الصوم التام (وبركة في لا يصل لا بما دونها ولو ضم صلوة فبشفع لا باقله وبولد ميت في أن ولدت فانت كذا وعتق الحى في أن ولدت فهو حر ان ولدت ميتاً ثم حيا) هذا عند أبي حنيفة ربح وأما عندهما فلا يعتق لان اليمين انحلت بولادة الميت قلنا لم تنحل لان قوله ان ولدت المراد به الحى بقرينة قوله فهو حر لان الميت لا يمكن حرية (وفي ليقضين دينه اليوم وقضاء زيوفا أو بهرجة أو مستحقة أو باعه به شيئاً وقبضه بر ولو كان ستوقه أو رصاصاً أو وهب له لا سيجيء في مسائل شق من كتاب القضاء ان الزيف ما يرد

يقصدان بالهجران فلا يشترط دوامها (١) فيتعلق الحكم (٢) بعينه • هداية (٣) لوجود الاشارة • ع (وفي غير المشار لا) خلافاً لمحمد ولهما انه يحتمل ان يكون غرضه هجرانه لا حل المضاف اليه ولذا لم يعينه فلا يثبت بعد زوال الاضافة بالشك هداية الناشئة من احتمال كون غرضه هجرانه لعينه لانه موجود عند الحلف ويقصد بالهجران وقد انعدم هذا الاحتمال في المتجدد لعدم وجوده عند الحلف حتى يقصد هجرانه فانتنى الشك وتعين عقد اليمين في حقه على الاضافة وقد تحققت فلذا قال المصنف • ع (وختت بالمتجدد لا يكلم صاحب هذا الطليسان فباعه فكلمه خت) لان هذه الاضافة انما هي للتعريف لان الانسان لا يعادى لمعنى في الطليسان فصار كما اذا أشار اليه • هداية وقال لا أكلم هذا الرجل • ف (الزمان والحين ومنكرهما ستة أشهر) لان الحين قد (٤) يراد به الزمان القليل وقد يراد به أربعون سنة قال تعالى هل أتى على الانسان (٥) حين من الدهر وقد يراد به سنة أشهر قال تعالى تؤتى أكلها (٦) كل حين فانصرف الى الوسط لان السير لا يقصد بالمتع لوجود الامتناع فيه عادة والمديد لا يقصد به غالباً لانه بمنزلة الابد (٧) ولو سكت عنه لتأيد (٨) والزمان يستعمل استعمال الحين يقال ما رأيتك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد • هداية (والدهر) المعروف مبتدأ • ع (والابد)

(١) (قوله فيتعلق الحكم) أى الهجر (٢) (قوله بعينه) أى بيمين كل واحد منهما • عناية (٣) قوله لوجود الاشارة) تقريره على ما في العناية ان الاضافة للتعريف وما كان للتعريف يلغو عند وجود ما هو أبلغ منه فيه وقد وجدت الاشارة وهي أبلغ منها فيه لكونها قاطعة للشركة لانها بمنزلة وضع اليد عليه بخلاف الاضافة لجواز أن يكون لفلان أصدقاء والزوجات اه م ع (٤) قوله يراد به الزمان القليل) فسبحان الله حين تمسون الاية. عناية أي ساعة تمسون والمراد به وقت الصلاة (٥) قوله حين من الدهر) المعروف على انه أربعون سنة (٦) قوله كل حين) وعن ابن عباس ان ذلك ستة أشهر لانه من حين يخرج الطلع الى ان يصير رطباً ستة أشهر • فثم من وقت الرطب الى وقت الطلع ستة أشهر ومعناه انه ينتفع بها في كل وقت ولا يتقطع نفعها البتة • عناية (٧) قوله ولو سكت عنه لتأيد) فلما ذكر حيناً مع ذلك وجب أن يستفاد منه معنى سوى المعنى الذي يستفاد عند عدم ذكره ليفيد ذكره وذلك المعنى يجب أن لا يكون الزمان السيرو لا ان يعين سنة لما ذكر فتعين ما قلنا وهو ستة أشهر • لك (٨) قوله والزمان يستعمل استعمال الحين) وفيه ان هذا يحتاج الى ثبوت من مواد الاستعمال ولم يوجد استعماله في المعاني المذكورة للحين وانما يستعمل في مطلق القصير والمديد والمتوسط نعم انه مثل الحين في الوضع لكنه لا يفيد في المرام لان المقصود ان يحمل اللفظ عند عدم المعين لخصوص مدة على المدة التي استعمل فيها وسطاً • ف وقد انعدم استعماله فيها وسطاً فانتنى الجمل



عطف . ع (العمر) خبر . ع العرف (ودهر) المنكر (مجمول) لان دهرام منكر لم يثبت استعماله على الانحاء الثلاثة المديد والقصير والوسط فلم يدربا مذا يقدر وقيل لانه جاء في الحديث ان الدهر هو الله قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله فقول الخالف لا اكلم الدهر يحتمل اليمين (١) مؤبدة والمعنى والله لا اكلمه والله لجواز حذف حرف القسم ونصب الاسم ويحتمل انه اراد الظرف وهو الابد وهذا الوجه يوجب التوقف في المعرف ايضاً لان الذي يراد به الله تعالى هو المعرف لا المنكر . ف وعندهما يقع على ستة اشهر . عناية (٢) لانه يستعمل استعمال الحين والزمان يقال ما رأيتك منذ حين ومنذ دهر قلنا ان اللغات لا تدرك قياسا والعرف لم يعرف استمراره لاختلاف في استعمال . هداية بيان اختلاف الاستعمال فيه ان معرفه يقع على الابد (٣) بخلاف الحين والزمان ويقال دهرى لمن قال بالدهر والكر الصانع وفي الآية حكاية عنهم وما يهلكنا الا الدهر (٤) وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله . عناية (والايام وأيام كثيرة والشهور والسنوات عشرة) وقالوا على جمعة في الايام وايام كثيرة وسنة في الشهور والعمر في السنين وله ان ذلك اقصى ما استعمل لفظ الجمع فيه يقيناً وذلك عند وقوعه بميزا للعدد . ف وانما حمل على الاقصى لانه نهاية ثمان مراتب فلا يلزم الترجيح بلا مرجح والثلاثة وان كانت نهاية في الابتداء لكنها مدلول الصيغة فلو حمل عليها لزم الغاء اللام . ع (ومنكرها ثلاثة) لانه اقل الجمع

﴿ باب اليمين في الطلاق والعناق ﴾

(ان ولدت فانت كذا حنت باليمين) لانه ولد حقيقة وشراً حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد له وعرفا (بخلاف فهو حر) أي بخلاف قوله اذا ولدت ولدا فهو حر حيث يشترط ان يكون حياً عند أبي حنيفة رحمه الله حتى لو ولدت ولدا ميتاً الخ . ع فظهر منه ان قول المصنف (فلو ولدت) تفرغ على قوله بخلاف فهو حر . ع (ولدا ميتاً ثم آخر حياً عتق الحى وحده) فلا يعتق ما ولد بعده . ك لان مطلق اسم الولد مقيد بالحى لاثبات الحرية له حيث قال فهو حر ولا حرية الا في الحى فكأنه قال اذا ولدت ولدا حياً بخلاف الفصل (١) قوله مؤبدة وفيه ان التأيد متحقق في الاحتمال الثاني أيضاً حيث قال وهو الابد وحيث ذفا وجه التوقف في المعرف . ع (٢) قوله لانه يستعمل الخ أي استعمالاً لا يراد به تقدير مدة بل ترداد مدة مبهمة فيما اذا قصد المتكلم الاخبار عن نفس المدة مع قطع النظر عن تعيينها فهذا من قبيل قياس دهر على الحين والجامع ان كلا منهما يذكر لارادة مدة مبهمة والحكم انه لستة اشهر والى هذا القياس اشار صاحب الهداية بقوله ان اللغات لا تدرك قياساً (٣) قوله بخلاف الحين والزمان أي فلا يلحق بهما قياساً . ك (٤) قوله وفي الحديث لا تسبوا الدهر الخ هذا وجه مستقل لاجمال الدهر كما حرره صاحب الفتح . ع

بيت المال والنهرجة ما يردده التجار .  
والستوقفة ما غلب غشها فالزيف والنهرجة  
ما يكون الفضة غالبية على الغش حتى  
يكون من جنس الدراهم لكن ترد  
للغش وفي المغرب قليل الزيف دون  
النهرجة في الرذالة لانه يردده بيت  
المال والنهرجة ما يردده التجار . وفي  
لا يقبض دينه درهما دون درهم  
حنت بقبض كله متفرقا لا ببعضه دون  
أو باقيه كله بوزنين لم يخلطهما الاعمال  
الوزن ولا في ان كان لي الامانة فكذا  
ولا يملك الا خمسين) هـ ذابناء على  
ن الاستثناء عندنا تكلم بالباقي بعد  
الثنا وليس الاستثناء من النفي اثباتاً  
فان قوله ان كان لي الامانة فكذا  
معناه ليس لي الامانة فهو لنفي ما فوق  
المائة وأما اثبات المائة فغير لازم عندنا  
(ولا في لا يشم ريحاً ان شم وردا  
أو باسمينا) لان الريحان مالا ساق له  
والورد والياسمين لهما ساق (والبنفسج  
والورد على الورق) أي ورق الورد  
دون اعجان الورد التي عليها الورق

#### ﴿ باب الحلف بالقول ﴾

(وحنث في حلفه لا يكلمه ان كلمه  
نائماً بشرط ايقاظه وفي الا باذنه)  
أي وحنث في حلفه لا يكلمه الا باذنه  
(ان أذن ولم يعلم به فكلمه) لان  
الاذن اعلام فان أذن ولم يعلم فهذا  
لا يكون اذناً وعند أبي يوسف رح  
لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق (وفي  
لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه  
فكلمه وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه  
شيخاً) لان الوصف المذكور لا يصلح



مالنا من التكلم فبراذ اللات ( وفي )  
 أخر فباعه على أنه بالخيار يعتق لانه  
 لم يخرج عن ملكه وقد وجد الشرط  
 وهو البيع ولو قال ان اشترته فهو  
 حر فشرأ على أنه بالخيار عتق أما  
 على أصلهما فلانه دخل في ملك  
 المشتري وأما على أصل أبي حنيفة  
 رح فلانه عتق العتق بالشراء فكانه  
 قال بعد الشراء بالخيار فهو حر فيعتق  
 ( وفي ان لم أبه فكذا فاعتق أو  
 دبر ) أي قال ان لم أبه فكذا أي  
 امرأته طالق فاعتقه أو دبره طلقت  
 امرأته لان الشرط وهو عدم البيع  
 قد تحقق ( وبفعل وكيله في حلف  
 النكاح والطلاق والخلع والتق والكتابة  
 والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة  
 والقرض والاستقراض والايديع  
 والاستيداع والإعارة والذبح وضرب  
 العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء  
 والحياطة والسكوة والحمل ) فان  
 الوكيل في هذه العقود سفير محض  
 حتى ان الحقوق ترجع الى الامر  
 فكان الامر فعل بنفسه ( لافي حلف  
 البيع والشراء والاجارة والاستحجار  
 والصلح عن مال والحصومة والقسمة  
 وضرب الولد ) لان العقد صدر من  
 الوكيل حتى ان الحقوق ترجع  
 اليه ولم يصدر من الموكل فلا يمحنت  
 والفرق بين ضرب العبد وضرب  
 الولد ان الضرب فعل حسي لا ينتقل  
 من أحد الى آخر الا اذا صح التوكيل  
 وصحة التوكيل يكون في الاموال  
 فيصح في العبد دون الولد ( ولا في لا  
 يتكلم فقرأ القرآن أو سبح أو

السابق لان الحرية ( ١ ) ثابتة للام لاله ( أول عبد أملكه ) وفي الهداية اشترته  
 ( فهو حر فلك عبدا عتق ) لان الاول اسم لما لم يكن قبله شيء من جلسه  
 سواء كان بعده أو لا . ف ( ولو ملك عبدين ثم ملك آخر لا يعتق واحد  
 منهم ) لان عدم التفرد في الاوليين والسبق في الثالث فالعدم الاولية لان الاول  
 اسم لفرد سابق ( ولو زاد وحده عتق الثالث ) لانه يراد به التفرد في حالة الشراء  
 لان وحده ( ٢ ) للحال لفة والثالث سابق ( ٣ ) في هذا الوصف ( ولو قال آخر  
 عبد أملكه فهو حر فلك عبدا ومات لم يعتق ) لان آخر اسم لفرد لاحق ولا  
 سابق فلا يكون لاحقا ( فان اشترى عبدا ثم عبدا فمات عتق الآخر ) لاتصافه  
 بالآخية ( من ذم ملك ) فيعتبر من جميع المال لان الموت ( ٤ ) معرف فاما الآخية  
 فن وقت الشراء وقالا يعتق يوم مات فيعتبر من الثلث لان الآخية لا تنبت الا  
 بعدم شراء غيره بعده وذلك بتحقيق بالموت ( ٥ ) فكان الشرط متحققا عند الموت

( ١ ) ( قوله ثابتة للام ) أي ومعلقة بالولد والتعلق به لا يقتضي حياته . ع ( ٢ )  
 ( قوله للحال ) فبقيد عامله وهو الشراء فيفيد أن الشراء في حالة تفرد المشتري  
 وهو صادق في الثالث ( ٣ ) ( قوله في هذا الوصف ) وهو التفرد حالة الشراء بقى  
 ان الاول لما كان اسما لفرد سابق والحال ان مؤدى وحده هو التفرد فبا الفرق  
 بين التركيبين مع ان لفظة أول مذكورة فيهما قلنا مدار الاشكال على جعل جملة  
 اشترته لمتا للفظ أول فالضمير المنسوب حائد عليها فيكون التفرد حالة الشراء في كل  
 من التركيبين وليس كذلك بل هي لعت لعبد والضمير حائد عليه فأول في التركيب  
 الاول مسلط على العبدية المقيدة بالشراء فيعتبر السبق والفردية المفهومان من لفظة  
 أول فيها وفي الثاني على الفردية المقيدة بالشراء المفهومة من لفظة وحده لان  
 محط الكلام على القيد فالسبق والفردية المفهومان من لفظة أول يعتبران فيها فتقول  
 ان السابق ما لم يكن قبله شيء مشترك في جنسه فسبق الواحد في التركيب الاول  
 انما يتحقق بنفى تقدم مشاركة في العبدية المقيدة بالشراء ولا ريب ان المتعدد يشارك  
 الواحد فيها فلا يتحقق سبق الواحد وفي الثاني انما يتحقق بنفى تقدم مشاركة في  
 الفردية المفهومة من لفظة وحده ولا ريب ان المتعدد لا يشارك الواحد في الفردية  
 المذكورة فقد تحقق سبق الواحد . ع ( ٤ ) ( قوله معرف ) أي لحكم ثابت  
 قبل لا انه ثابت عنده . ع كما لو قال انت طالق ان حضنت فاذا رأت الدم لا يحكم  
 بطلاقها قبل ثلاثة أيام وبعدها يظهر انها طلقت حين رأت الدم ( ٥ ) ( قوله فكان  
 الشرط ) وهو عدم الشراء عندهما وهذا ممنوع عنده فان عدم الشراء مظهر لا  
 شرط وانما الشرط اتصافه بالآخية وهذه الصفة حصلت من وقت الشراء الا  
 ان هذه الصفة بعرضية الزوال بأن يشتري بعده غيره فاذا مات ولم يشتري تين أنه  
 كان آخر من وقت الشراء

وشرطا وعند الشافعي روح يحنث وهو القياس لأنه كلام حقيقة (ويوم أكله على الملوك) قال لامرأته أنت طالق يوم أكلهم  
قلاتا فهو على الليل والنهار كما في باب إيقاع الطلاق ان اليوم (٢٧١) اذا قرن بفعل غير متدبر اذ به مطلق

الوقت (وصح نية النهار) لأنه  
مستعمل فيه أيضا وعند أبي  
يوسف روح يصدق ديانة لا قضاء لأنه  
خلاف المتعارف (وليلة أكله على الليل  
والا ان للغاية حتى فني ان كفته الا  
أن يقدم زيد اوحق حنث ان كفه  
قبل قدومه لا ان كفه بعده وفي لا  
يكلم عبده أو صديقه أو امرأته أو  
لا يدخل داره ان زالت اضافته وكله  
لا يحنث في العبد أشار اليه بهذا أولا  
وفي غيره ان أشار بهذا حنث والا  
فلا) حلف لا يكلم عبدا فلان أو  
حلف لا يكلم عبدا فلان هذا فزالت  
اضافته أي لم يبق عبدا له فكلمه لا  
يحنث أما اذا لم يشر فظاهر وان أشار  
فلان العبد لسقوط منزله لا يعادى  
لذاته بل المعنى في المضاف اليه فالاضافة  
تكون معتبرة فاذا زالت لا يحنث وان  
حلف لا يكلم صديق فلان او قال  
صديق فلان هذا او حلف لا يدخل  
دار فلان او قال دار فلان هذه فلم  
يبق الصداقة وباع الدار فكلمه ودخل  
الدار فني صورة عدم الإشارة لا  
يحنث لان الاضافة معتبرة وفي صورة  
الإشارة يحنث لان هذه الاشياء يمكن ان  
تتغير لذاتها فاذا كانت الذات معتبرة  
كان الوصف وهو كونه مضافا الى  
فلان في الحاضر لقوا (وحين وزمان  
بلا نية نصف سنة فكرر او عرف  
لقوله تعالى تؤتي أكلها كل حين ابذن  
ريها) ومعها ما نوى والدم لم يدر

فيقتصر عليه (كل عبد بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول)  
لان البشارة اسم لغبر يغير بشرة الوجه ويشترط كونه سارا بالعرف وهذا انما  
يحقق من الاول (وان بشروا مما عتقوا) لتحقيقها من الكل هداية فبشره  
بفلام عليم. ف (وصح شراء أبيه للكفارة) خلافا للزفر والشافعي ولنا ان النية  
قد قرئت بعتة العتق وهو الشراء وهذا لان العلة مجموع القرابة والملك (١) لكن  
الشراء اختياري فأضيف اليه (لا شراء من حلف بعتقه) لاستحقاقه الحرية بجهة  
أخرى حتى لو قال ان اشتريتك فأنت حر عن كفارة يعني يحزبه لانه غير مستحق  
بجهة أخرى (وأم ولده) أي شراء من استولدها بالنكاح لان حريتها مستحقة  
بالاستيلاء فلا تضاف الى اليمين من كل وجه (ان تسريت أمة فهي حرة صح  
لو في ملكك) لان اليمين المقدت في حقها لمصادقتها الملك (والالا) خلافا للزفر  
ولنا ان التسري وان كان لا يصح الا في الملك (٢) فذكره ذكر الملك لكن  
الملك يسير مذكورا ضرورة صحة التسري فلا يظهر في حق صحة الجزاء وهو  
الحرية هداية لان التائب ضرورة يقدر بقدرها ع (كل مملوك لي حر عتق  
عبيده وامهات اولاده ومدبروه) لكمال الملك فيمن وفي المدبرين ع لنبوته  
فيهما يدا ورقبة ولذا يجوز وطء أم الولد والمدبرة فوجدت الاضافة المطلقة هداية  
اي الكاملة ع (لا مكاتبوه) وكذا معتق البعض ف لعدم الملك يدا ولذا لا يملك  
ا كسابه ولا يجوز وطء المكاتبه (هذه طالق او هذه وهذه طلقت الأخيرة)  
ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية (٣) للزوم الاخبار عن النبي بالمفردة در  
(وخبر في الاولين) لان كلمة اول ثبات أحد المذكورين وقد أدخلها بين  
الاولين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيختص  
(٤) بمحله (٥) فصار كما اذا قال احدا كما طالق وهذه (وكذا العتق والافرار)  
كقوله لفلان على ألف أو لفلان وفلان لزمه خمسمائة للاخير وله جعل خمسمائة  
لاي الاولين شاء فان مات بلا بيان فالخمسمائة بين الاولين محمد امين

(١) قوله لكن الشراء الذي هو سبب الملك ع (٢) قوله فذكره  
ذكر الملك فكانه قال ان ملكك جارية فهي حرة ع (٣) قوله للزوم  
الاخبار الخ لان المقدر انما يقدر على طبق المذكور والمذكور مفرد ع  
(٤) قوله بمحله وهو احداها وستوضحه في المقولة التالية ع (٥)  
(قوله فصار كما اذا قال الخ) قيل ان العطف كما يصح على احداها المفهوم  
من هذه او هذه يصح على هذه الثانية وحيث التردد بين الاولين وبين  
الاخيرتين فلا يلزم طلاق الثالثة ف الذي يظهر لي والمعلم عند الله تعالى ان

منكرا قال أبو حنيفة روح لأدري ما الدهر وعندهما نصف سنة مثل لأكله حيناً (وللا بد معرقا وأيام كثيرة والايام  
والشهور والسنون عشرة وفي أول عبد اشتريته حر ان اشتري عبدا عتق) أي لا يحتاج لاوليته الى شراء عبد آخر (وان

شترى عبدين ثم آخر فلا أصلا) لان الاول فرد لا يكون غيره من تجلسه سابقا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد (فان ضم وحده عتق الثالث) أى قال

الثالث لانه أول عبد شراء وحده (وفي آخر عبدان اشترى عبدا مات لم يعتق) قال آخر عبد اشترته حرقا اشترى عبدا مات المشتري لا يعتق هذا ولا يتوهم انه اذا مات يكون ذلك العبد آخر الان الآخر لا بدله من أول ولم يوجد (فان اشترى عبدا ثم آخر ثم مات عتق الاخر يوم شري من كل ماله وعندهما يوم مات من ثلث ماله) لان الاخيرة تحققت بالموت فيعتق عند الموت من ثلث ماله وله ان بالموت تبين انه كان آخر عند الشراء فيعتق في ذلك الوقت (ولا يصير الزوج قارا لو غلق الثلث به خلافا لهما) والضمير في به يرجع الى الآخر وصورة المسئلة رجل قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم أخرى ثم مات طلقت عند أبي حنيفة رح عند الزوج فلا يصير قارا فلا ترث عنده وعندها تطلق عند الموت فيصير قارا فترث (وبكل عبد بشرى بكذا فهو حر عتق أول ثلثة بشروه متفرقين والكل ان بشروه معا وسقط يشراء أبيه لكفارة هي) أى الكفارة هذا عندنا وأما عند زفر رحمه الله والشافعي لا يسقط فالخاصل ان التية لا بد أن تكون مقارنة لعلة العتق فهما جعلتا القرابة علة العتق والملك شرطا ونحن جعلنا على العكس لان الشرع جعل شراء القريب اعتقا فاذا

باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها  
كالمشى والجلوس واللبس • محمد أمين ( ما بحث بالمباشرة لا بالامر البيع)  
الاصل ان كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر لا يثبت الحالف على تركه بفعل وكيله لوجوده من الوكيل حقيقة وهذا ظاهر وكذا حكما لرجوع الحقوق اليه وكذا كل فصل يصح النيابة فيه ويحتاج الوكيل الى تسبته الى الموكل ( ١ )  
كالخاصة فان الوكيل يقول ادعي لموكلى أو لا يصل منفعة الى الموكل كضرب الولد فلا يثبت في شيء من هذه بفعل الوكيل وكل عقد لا ترجع حقوقه الى المباشر فانه يثبت بفعل نفسه وبفعل الوكيل أيضا وكذا كل فعل مصلحته تائدة على الأمر كضرب العبد • محمد أمين ( والشراء والاجارة والاستيجار ) الا اذا نوى ذلك لانه شدد على نفسه او كان الحالف ذا سلطان لا يفعل ذلك بنفسه • هداية لان قصده من اليمين منع نفسه عما يتناه • عناية وما اعتاده هو الامر • ع ( والصلح على مال ) بعد الاقرار • در لانه كاليك • ع ( والقسمة والخصومة وضرب الولد ) الكبير • در ( وما يثبت بهما النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح غن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض ) لان الوكيل في هؤلاء سفير ولذا لا يضيفها الى نفسه ( ٢ ) وحقوق المقدر ترجع الى الأمر لا اليه ( وضرب العبد والذبح والبناء والحياطة ) لان مصلحة الافعال الاربعة تائدة على الأمر • ع ( والايديع والاستيداع والاطارة والاستعارة ) اذ لا حقوق لهذه الاربعة ترجع الى المأمور اذ لا يجب على المودع بالكسر والمخير تسليم العين المودعة والمستعارة لم يجب ردها على المودع بالفتح والمستعيران قبضها لكنه من حقوق القبض اذ على اليد ما قبضت لامن حقوق المقدر • ع ( وقضاء الدين المصنف قد دفع هذا الاشكال اولا بقوله ثم عطف الثالثة على المطلقة لان المطلقة انما هي المبهمة لا المعنية لان المعين لا يصلح ان يكون محلا للإيجاب المبهم والثانية معينة والطلاق مبهم ثم اثبت ثانيا كون العطف على المطلقة بقوله لان العطف الخ ووضحه المعنى بقوله لان العطف للمشاركة في الحكم وهو الطلاق فيختص أي العطف بمحله أي محل الحكم وهي المطلقة • اه ش نعم لقائل ان يقول ان الحكم انما هو كون الثانية طرف التزديد باولا الطلاق فيكون عطف الثالثة على الثانية للتشريك في هذا الكون ويمكن أن يجاب ان هذا الكون ثابت تبعا والمقصود من سوق الكلام هو الطلاق • غ ( ١ ) ( قوله كالخاصة ) لانها فصل اللسان ولم تدخل في المقدر لعدم الايجاب والقبول • ع ( ٢ ) ( قوله وحقوق المقدر الخ ) وهي في النكاح والتطليق والاعتاق والمهر ووقوع الطلاق والعتاق • عني

اشترى أباه بنية الكفارة كانت التية مقارنة العتق وعندها لا حيث جعلتا القرابة علة ( لا يشراء عبد حلف بعتقه ) وقبضه أى قال ان اشترى هذا العبد فهو حر فشرأ بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العتق اليمين والشراء شرط فلا تكون التية

وقبضه والكسوة والحمل) لان منفعة هؤلاء راجعة الى الأمر فيجعل هو مباشراً  
اذ لا حقوق لها ترجع الى المأمور (ودخول اللام على البيع) أى قربها منه . فهم  
من الهداية (والشراء والاجارة والصباغة والحياطة والبناء كان بيعت لك ثوبا  
لاختصاص الفعل بالخلاف عليه بان كان بأمره كان ملكه أولاً) فان لم يأمره لم  
يحدث لان البيع يجري فيه النيابة ولم توجد (وعلى الدخول) كان دخلت لك  
داراً . ع (والشرب والعين كان بيعت ثوباً لك لا اختصاصها به بان كان ملكه أمره  
أولاً) لان هؤلاء لا تقبل النيابة . هداية فلا يمكن اختصاص الفعل بالخلاف عليه  
فتعين اللام لا اختصاص العين به في الوجهين . ع (وان نوى غيره صدق فيها  
عليه) كما اذا قال ان بيعت لك ثوباً فكذلك فباع ثوبه بغير أمره . وقال أردت في  
حائتي اختصاص العين أو قال ان بيعت ثوباً لك وباع ثوباً لغيره بأمره . وقال أردت  
اختصاص الفعل لانه شدد على نفسه . ع (ان يمتد أو ابتغته فهو حر فمقد)  
الحالف . ع (بالخيار) لنفسه . طائي (حنت) في صورتين أما في الاولى فلو جود  
الشرط وهو البيع (١) والملك فيه قائم فينزل الجزاء وأما في الثانية فلو جود الشرط  
أيضاً والملك قائم وهذا على أصلهما (٢) ظاهر وكذا على أصله لان هذا العتق  
(٣) بتعليقه والمعلق (٤) كالمنجز ولو نجز العتق يثبت الملك سابقاً عليه فكذلك هذا  
(وكذا بالفساد) لانه بيع شرط يثبت به بعض الاحكام بخلاف الباطل . ع (والموقوف)  
كان باعه من الفضولي لانه بيع صحيح وان لم يكن نافذاً . ع (لا الباطل ان لم أبيع  
فكذلك فاعتق أو دبر حنت) لوجود الشرط وهو عدم البيع لفوات محل البيع  
(قالت تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلقة) لعموم الكلام وقد  
زاد في الجواب فيجعل مبتدئاً . هداية لانه لو أراد الجواب المطابق لسؤاله لقال ان  
فعلت فهي طالق فلما ذكر كلمة كل دل على ان مراده العموم . عناية وعن أبي يوسف  
انها لا تطلق (على المثنى الى بيت الله أو الى الكعبة حج أو اعتمر) لان هذا من  
الفاظ النذر عرفاً . ع (ما شيا) حتى يطوف الزيارة لان به انتهاء أفعال الحج . هداية  
في آواخر كتاب الحج . ع (فان ركب أراق دماً) لانه أدخل نقصاً فيه . هداية في  
كتاب الحج (بخلاف الخروج او الذهاب الى بيت الله) لان التزام الحج بهذين  
اللفظين غير متعارف (أو المثنى الى الحرم أو الصفا أو المروة) لعدم التعارف

(١) قوله والملك فيه قائم لان خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه بالاتفاق  
عناية (٢) قوله ظاهر لان خيار المشتري لا يمنع ثبوت الملك له عندهما (٣) قوله  
بتعليقه) أى تعليق للمشتري . ف (٤) قوله كالمنجز) أى عند وجود الشرط ومنع  
كون المعلق كالمنجز لان المنجز لو لم يثبت في مدة الخيار يلغو بخلاف المعلق لان  
الملك يثبت بعد مضي المدة فينزل حينئذ والجواب ان العتق يختلط في إثباته وقد أمكن فسخ  
العقد قبل مضي المدة فلا يثبت العتق

مقارنة للعلة يرد عليه انه قد ذكر في  
اصول الفقه ان التعليق عندنا يمنع  
العلة فاذا وجد الشرط يصير  
المعلق علة ح فتكون النية مقارنة  
لعلة العتق (ومستولدة بشكاح علق  
عتقها عن كفارة بشرائها) قوله  
ومستولدة عطف على عبد أي  
لا يشترط مستولدة وصورتها أن  
يقول لامة استولدها بالنكاح ان  
اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني  
فاشترتها لعتق لوجود الشروط ولا  
يجزى به عن الكفارة لان حرية مستحقة

بالتزام الاحرام بهذه الالفاظ وقالوا في على المثنى الى الحرم حجة او عمرة هداية ويحمل على انه معروف بعد أبي حنيفة إيجاب النسك به فقالا به . ف ( عبده حر ان لم يحج العام فشهدا بحره بالكوفة لم يمتق ) خلافا لمحمد ولهما ان الشهادة وان قامت على أمر معلوم وهو التضحية لكن المقصود منها نفى الحج لا اثبات التضحية اذ لا مطالب لما غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكن لا يميز بين نفى ونفى تيسيرا هداية دفعا للخرج في تمييز نفى ونفى . ف ( وحث في لا يصوم بصوم ساعة بنية ) (١) لوجود الشرط لان الصوم هو الامساك عن المفطر على قصد التقرب ( وفي صوما أو يوما يوما ) لانه يراد بصوما الصوم التام شرعا وكذلك اليوم صريح في تقدير المدة به ( وفي لا يصلي بركعة ) لان الصلاة عبارة عن الاركان المختلفة فما لم يأت بجميعها لا يسمى صلاة بخلاف الصوم لانه ركن واحد وهو الامساك ويتكرر في الجزء الثاني ( وفي صلاة بشفع ) لانه يراد به الصلاة المستمرة شرعا وأقلها ركعتان للنهي عن التبرأ هداية واختلفوا في توقف الحنث على القعود قدر التشهد والظاهر عدم التوقف ولو حلف على الفرض كصلاة الصبح يلغى أن لا يبحث حتى يقعد . ف ( ان لبست من غزلك ) أى مغزولك ، ف ( فهو هدى فلك ففزلته ولسج فلبس فهو هدى ) ومعنى الهدى التصديق به بمكة لانه (٢) اسم لما يهدى اليها وقالوا ليس عليه أن يهدى به حتى تفزل من قطن ملكه يوم حلف لان النذر انما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من اسباب ملكه وله ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد (٣) هو المراد (٤) وذلك (٥) سبب للملكه ( ليس خاتم ذهب وعقد لؤلؤ لبس (١) قوله لوجود الشرط وهو الصوم الشرعى (٢) قوله اسم الخ ) فان نذر هدى شاة فانما يخرج عن الهبة بالذبح في الحرم والتصدق بها هناك ولا يجزيه اهداء قيمته وفي نذر اهداء الثوب جاز التصديق بمكة بعينه أو بقيته ونذر اهداء مالا ينقل كالدار نذر بقيته . ف قال الشارح ولا يجزئه اهداء قيمته وكان الاراقة صارت عبادة كالتصدق بلحمها واده قيمة الشاة يفوت الاراقة ولا اراقة في الثوب فيجزئه القيمة . ع (٣) قوله هو المراد فكانه قال من غزلك من قطنى . غناية (٤) قوله وذلك أى فعلها الفزل . ع لان الفزل سبب للملك ولذا يملك به الغاصب . فزلى ففزلها من قطنه كشرائه في كون كل منهما سببا للملكه الثوب ثم انها لا تملكه المرأة في مسئلتنا بخلاف الغاصب لحكم العرف بتنزيل الزوج آذنا لما بفعل الفزل والتصرف في مال الغير باذنه لا يخرج به عن ملكه بقى ان الزوج كان مالكا للقطن قبل فعلها فلا تأخير لفعلها فكيف يكون سببا للملكه ويمكن أن يقال ان القطن غير المفزول حقيقة كالبر والدقيق ولا يخفى ان حقيقة المفزول انما حدثت بفعلها بعد ان لم تكن بالضرورة يكون الملك فيها حادثا بعد ان لم يكن وليس ثمة سبب الا فعلها . ع (٥) قوله سبب

بالاستيلاد ولا يضاف الى اليمين من من كل وجه ( ولتق بان تسريت أمة فهي حرة من تسراها وهي ملكه يوم حلف لامن شرأها ففسراها ) لان هذه الامة لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم يصف عتقها الى الملك أو سببه وفيه خلاف زفر رح ( وبكل مملوك الى حر أمهات أولاده ومدبروه وعبيده لا مكاتبوه الا بنيتهم ) لانه لا يملكهم بدأ ( وبهذا حرا وهذا وهذا ) لبيده عتق ثالثهم وخير في الاولين كالطلاق ) كانه قال أحدهما حر وهذا

حلى) فلذا يحرم استعمال خاتم الذهب للرجال ( لا خاتم فضة ) عرفا وشرعا حتى  
أبيح استعماله للرجال ولو لبس عقد لؤلؤ غير (١) مرصع لا يحنث عند أبي حنيفة  
وقال يحنث وقيل هذا اختلاف عصر ويفق بقولهما لأن التحلى به على الانفراد  
معتاد ( لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير ) لا يحنث فانه لا يعد  
جالسا على الأرض بخلاف ما اذا حال بينه وبين الأرض لباسه لانه تبع له فلا  
يعتبر حائلا (أو لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراش آخر فنام عليه أو لا  
يجلس على سرير ) أى على هذا السرير بالترتيب والا فلا ريب في حنثه في المنكر  
لأن السرير الآخر أيضاً سرير يصدق عليه المنكر . ع ( فجعل فوقه سرير آخر لا  
يحنث ) لأن مثل الشيء لا يكون تبعاً له فيقطع النسبة عن الاول ( ولو جعل على  
الفراش قرام أو على السرير بساط أو حصير حنث ) في الصورتين أما في الاول  
فلأن القرام تبع للفراش فيعد قائماً عليه وأما في الثانية فلا لأنه يعد جالسا  
عليه والجلوس على السرير في العادة كذلك

#### ( باب العيمن في الضرب والقتل وغير ذلك )

( ان ضربتك وكسوتك وكنتك ودخلت عليك تعيد بالحياة ) في الكل أما في الاولى  
فلأن الضرب اسم لفعل مؤلّم والايلام لا يتحقق في الميت ومن يعذب في القبر يوضع  
فيه الحياة . هداية ولا علم لما يوضع الحياة فيه حال الضرب فلا يحنث بالشك . ع  
قوله يوضع فيه الحياة والبدية ليست بشرط فلو كان متفرق الاجزاء جعلت الحياة  
في تلك الاجزاء والله على كل شيء قدير . ف وأما في الثانية فلا نه اراد به التمليك  
عند الاطلاق وهو من الميت لا يتحقق الا أن ينوى به الستروأما في الثالثة والرابعة  
فلأن المقصود من الكلام الافهام والموت ينفيه والمراد من الدخول زيارته وبعد  
الموت يزار قبره لاهو . هداية قال عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا  
فزوروها ولم يقل عن زيارة الموتى . ف وأما كلامه صلى الله عليه وسلم أهل  
القليب حيث ساهم بأسمائهم فقال هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً فقد وجدت  
ما وعدني ربي حقاً فقد كانت معجزة له صلى الله عليه وسلم . عناية وخصوصية  
لاولئك تضييفا للحسرة عليهم ولأن الحديث وان كان محيياً لكنه غير ثابت من  
حيث المعنى حيث ردت عائشة بأية وما أنت بمسمع من في القبور فانك لا تسمع الموتى  
ف ( بخلاف الفصل ) لأن الفصل هو الاسالة ومعناه التطهير ويتحقق ذلك في الميت  
( والحمل والمس ) لتحقق الحمل بعد الموت قال صلى الله عليه وسلم من حمل ميتاً  
فليتوضأ وكذا المس قد يكون للتعظيم والشفقة فيتحقق بعد الموت . ع ( لا يضرب  
امرأته قد شعرها أو خنقها أو عضها حنث ) لانه فعل مؤلّم وقد تحقق الايلام وقيل  
للملك أى ملك الزوج لما غزله . عناية (١) قوله مرصع ( بذهب أو فضة والترصيع  
التركيب . عناية

فان قلت بل هو كقوله هذا حر  
او هذان قلت قد أجبت عنه في شرح  
التنقيح بجوابين فان شئت فطالعاه (ولام  
) دخل على فعل يقع من غيره  
كبيع وشراء واجارة وخياطة  
وصباغة وبناء يقتضى أمره ليخلصه  
به فلم يحنث في أن يمت لك ثوبا ان  
باعه بلا أمره ملكه أولا) أراد بدخوله  
على فعل تعلقه به ففي قوله ان يمت  
لك ثوبا فعليه خرفا الام متعلق بالبيع  
فيقتضى اختصاص البيع بالمخاطب والفعل  
لا يختص بغير القاعل الا بأمر أى  
التوكيل ولهذا اقتضى الامر (وان  
دخل على عين أو فعل لا يقع عن  
غيره كاكل وشرب ودخول وضرب

لا يحنث ان كان حال الملاعبة لانه يسمى بممازحة لا ضربا ( ان لم أقتل فلا ناكذا وهو ميت ان علم به حث ) ( ١ ) لا لعقاد يمينه على حياة يحدتها الله تعالى فيه وهو متصور فتعقد ثم يحنث للمعجز المادى ( والا لا ) لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه ( ٢ ) ولا يتصور فيصير قياس مسألة الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسئلة تفصيل العلم هو الصحيح ( مادون الشهر قريب وهو وما فوقه بعيد ) للعرف ولذا يقال عند بعد العهد ما لقيتكم منذ شهر ( ليقضين دينه اليوم فقضاء زيوفا ) وهو ما غشه قليل يردده بيت المال فقط . ف ( أو نهرجة ) وهو ما غشه أكثر من غش الزيوفا يردده المستقصى من التجار ويقبله السهل . ف ( أو مستحقة بر ) لان الزيافة عيب والعيب لا يعدم الجنس ولذا لو تجوز به في الصرف والسلام صار مستوفيا فقد وجد شرط البر وقبض المستحقة صحيح ولا يرتفع برده البر المتحقق ( ولو رصاصا أو ستوقه لا ) لانها ليسا من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلام ( والبيع به قضاء لا الهبة ) لان قضاء الدين طريقه المقاصة وقد تحققت بالبيع بخلاف الهبة لعدم المقاصة هداية ولان القضاء فعله والهبة اسقاط من صاحب الدين . ف ( لا يقبض دينه درهما دون درهم ) أى لا يقبضه متفرقا . ع ( قبض بعضه لم يحنث حتى يقبض كله متفرقا ) ( ٣ ) لان الشرط قبض الكل بوصف التفرق لانه ( ٤ ) أضاف القبض الى دين معرف مضاف اليه ( ٥ ) فيصرف الى كله فلا يحنث الاب ( لا بتفريق ضرورى ) لانه قد يتمد برقبض الكل دفعة فهذا القدر مستثنى عنه ( ان كان في الامانة أو غيراوسوى فكذا لم يحنث بملكها أو بعضها ) لان المقصود منه عرفا نفي ما زاد على المائة ( لا يفعل كذا تركه أبدا ) لانه نفي الفعل مطلقا فعدم الامتناع ضرورة عموم النفي هداية أى عموم نفي الفعل المتضمن للمصدر التكررة . ف ( ليفعله برمرة ) لان الملتزم فعل واحد اذ المقام مقام اثبات ( ولو حلفه وال يعلمنه بكل داصر تقييد بقيام ولايته ) لان المقصود منه دفع شره أو شر غيره بزجره فلا يفيد فائدته بعد زوال سلطته والزوال بالموت ركذا بالعزل في ظاهرها الرواية هداية واذا سقطت اليمين بزوالها فلا تعود ولو طادت الولاية . ف ( يبر بالهبة بلا قبول ) خلافا لزفر ( بخلاف البيع ) لانه معاوضة فاقضى الفسل من الجانبين وأما الهبة فتبرع فيم بالتبرع ( لا يشم ربحا نأ لا يحنث بشم ورد وباسمين ) لانه اسم لما لا ساق له ولهذين ساق ( والبنفسج والورد على الورق ) لان الورد حقيقة

( ١ ) قوله لا لعقاد يمينه الخ لانه لما علم موته والقتل ازالة الحياة بسبب عادى مخصوص لزم عقد يمينه الخ ( ٢ ) قوله لا يتصور لغوات عينها والمعادة غير الاولى لآية وأحييتنا اثنتين والاشنلية دليل المغايرة . ع ( ٣ ) قوله ( لان الشرط أى شرط الحث ( ٤ ) قوله ) أضاف القبض أى المتفرق ف ( ٥ ) قوله فيصرف الى كله حتى لو ترك له درهما من الدين وأخذ الباقي كيف شاء لا يحنث . در

الولد اقتضى ملكه فحنث في أن يمت ثوبا لك ان باع ثوبه بلا أمره هذا نظير دخول اللام على المين وهو الثوب أما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فقوله ان أكلت لك طعاما أو شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام أو الشراب ملك المخاطب كما في قوله ان أكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالا كل صورة فهو في المعنى متعلق بالطعام واما ضرب الولد نحو ان ضربت لك الولد فبيده حر فاقضاء الملك قيد غير ممكن لان يراد بالملك الاختصاص ( وفي كل عرس لى فكذا بعد قول عرسه نكحت على طلقت هي وصح نية



في الورق والعرف مقرر له. هداية وفيها أي في الهداية لا يشتري بنفسها ولا نية له فهو على دهنه للعرف ولذا لا يسمى بائنه بالنفسج والعرف قاض على الحقيقة والشراء يبتني عليه وقبله يقع في صرفنا على الورق انتهى . ع (حلف لا يتزوج فزوجه فضولي وأجاز بالقول حثت وبالفعل لا) لأن القول يجالس العقد فامكن الحاقه به بخلاف الفعل كالوطء وإيقاء المهر . ي (وداره بالملك والاجارة) بأن قال لا أدخل دار فلان . مسكين لأن المراد المسكن هو فاندخل ما يسكنه بأي سبب كان على طريق عموم الجواز وهو ان يكون محل الحقيقة فردا من افراد الجواز لا بطريق الجمع بين الحقيقة والجواز . ي (حلف بأنه لا مال له وله دين على مفلس او ملى لم يحنث) لأن الدين ليس بمال وإنما هو وصف في الذمة . عني

كتاب الحدود

( الحد عقوبة مقدرة ) بخلاف التعزير ( لله تعالى ) بخلاف القصاص لانه حق العبد ( والزنا وطء في قبل خال عن ملك وشبهة ويثبت بشهادة اربعة ) لاية فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ثم لم يأتوا باربعة شهداء ( ١ ) وقال عليه الصلاة والسلام للذي قذف امرأته اثنت اربعة يشهدون على صدق مقالتي ولان في اشتراط الاربعة يتحقق معنى السترو هو مندوب اليه ( بالزنا لا بالوطء والجماع ) لانه صريح في عدم الملك والشبهة بخلاف الوطء والجماع . ع ( فيسألهم الامام عن ماهيته ) اذ عساه غير الفعل بالفرج عنه ( وكيفيته ) لاحتمال كونه مكرها ويرى الشاهد ان الاكراه على الزنا لا يتحقق كما روي عن ابي حنيفة فظنه مختارا فشهد به . ف وفي الكفاية وأما السؤال عن الكيفية فللاحتراز عن ( ٢ ) تماس الفرجين من غير ادخال وقيل للاحتراز عن صورة الاكراه . ه ( ومكانه ) لاحتمال انه زنى في دار الحرب ( وزمانه ) لاحتمال زناه في متقادم الزمان ( والمزنية ) لاحتمال شبهة لا يعرفها هو ولا الشهود كوطء جارية الابن فيستقصى في ذلك كله احتيالا للدرء ( فان ينوه وقالوا رأينا وطئها كالميل في المكحلة ) هذا في الحقيقة ( ٣ ) حاصل جواب السؤال عن الكيفية . ف ( ١ ) ( قوله قال عليه الصلاة والسلام اثنت الخ ) لم يحفظ بهذا اللفظ وفي البخاري قال عليه الصلاة والسلام والاخذ في ظهرك وفي مسند ابي يعلى قال صلى الله عليه وسلم اربعة شهود والاخذ في ظهرك ( ٢ ) ( قوله تماس الفرجين ) فيه انه قال فسر الزنى بالوطء والوطء ايلاج الفرج في الفرج والايلاج غير تماسهما فالسؤال عن الكيفية بعد السؤال عن الماهية غير مفيد الا ان يقال ان هذا استقصاء في الاستكشاف فكان القاضي يقول سلمنا انكم تعرفون ماهية الزنا لكننا لسألكم هل كان ما تشهدون به مصداق هذه الماهية بان كان كالميل في المكحلة . ع ( ٣ ) ( قوله حاصل جواب السؤال ) الخ وفيه ان السؤال عن الكيفية انما هو لدفع احتمال الاكراه كما صرح به الشارح ومعلوم ان وطئها

غيرها ديانة ( فانه يقال هذا الكلام ارضاء لها فيكون المراد غيرها لا هي لكن هذا خلاف الظاهر لان كلا كلمة العموم فلا يصدق قضاء ( كتاب الحدود )

( الحد عقوبة مقدرة يجب حقا لله تعالى فلا تعزير ولا قصاص حد ) أما التعزير فعدم التقدير وأما القصاص فلانه حق ولي القصاص ( والزنا وطئ . في قبل خال عن ملك وشبهة ) كعتدة البائن أو الثلث ( ويثبت بشهادة اربعة بالزنا لا بالوطء أو جماع فيسألهم الامام عنه ما هو وكيف هو واين زنى ومتى زنى وعن زنى ) أما السؤال عن الماهية فلان بعض الناس يطلقونه على كل وطئ حرام وأيضا قد أطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العينان تزنيان وأما عن الكيفية فلانه قد يقع الوطئ من غير التقاء الحنايين وأما عن أين فلان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد وأما عن متى فلان التقادم لا يوجب الحد وأما عن المزنية فلانه قد يكون في وطئها شبهة ( فان ينوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالميل

( وعد لو سرا وجهرا ) ولم يكتف في الحدود بظاهر العدالة احتيالا للدرء (١)  
قال عليه الصلاة والسلام ادرؤا الحدود ما استطعتم بخلاف سائر الحقوق عند  
ابي خنيفة ( حكم به وباقراره أربما ) وقال الشافعي يكتفى بالاقرار مرة ولنا  
( ٢ ) حديث ما عز رضى الله عنه فانه عليه الصلاة والسلام اخر الاقامة الى  
ان تم الاقرار منه اربع مرات في أربع مجالس فلو ظهر دونها لما أخرها ( ٣ )  
لثبوت الوجوب ( في مجلسه الاربعة ) بان يرده القاضي كلما أقر فيذهب حيث  
لا يراه ثم يجيء فيقر هو المروي عن ابي خنيفة . هداية لما في صحيح مسلم ان  
ما عزا أن النبي صلى الله عليه وسلم فرد ثم آتاه الثانية من الغد فرد ثم أرسل الى  
قومه هل تعلمون بعقله بأسا فقالوا وما تعلمه الا وفي العقل من صالحينا فاتاه  
الثالثة فأرسل اليهم ايضا فاخبروه انه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له  
الحديث . ف ( كلما أقر رده وسأله كما مر ) لما مر ( فان بينه حده ) لتمام الحجة  
( فان رجع عن اقراره قبل الحد أو في وسطه خلى سبيله ) خلافا للشافعي ولنا  
ان الرجوع خبر محتمل للصدق كالاقرار ولا مكذب فيه له فتحقت الشبهة في

في المكحلة وعدلوا سرا وعلانية  
حكم به ) ثم عطف على قوله بشهادة  
أربعة قوله ( وباقراره أربما ) أى  
أربع مرات ( في أربعة مجالس  
رده كل مرة ثم يسأله كما مر )  
اعلم ان في قوله رده كل مرة تسامح  
لانه يدل على ان الامام يردده أربع  
مرات وليس كذلك بل الامام يردده  
ثلاث مرات فإذا أقر مرة رابعة  
لا يرده بل يقبله فليسأله كما مر من  
قبل الا في السؤال عن متى لانه انما  
يسأل عنه احتراز عن التقادم وهو  
يمنع الشهادة لا الاقرار وقيل  
يسأل عن متى أيضا لاحتماله في  
زمان الصبي

كالميل في المكحلة لا ينفي احتمال الاكراه والجواب ان فائدة سؤال الكيفية  
ينت بوجهين على ما قلناه من الكفاية فالشارح ذكر في محل وجهها وفي محل  
آخر . ع ( ١ ) ( قوله قال عليه الصلاة والسلام ادرؤا الحدود الخ ) رواه أبو  
يعلى عن ابي هريرة رضى الله عنه مرفوعا ورواه الترمذي عن عائشة رضى الله  
عنها مرفوعا وفيه يزيد بن زياد وضعفه الترمذي ولا شك ان درء الحدود مجمع  
عليه وكان هذا الحديث ذكرا لمستند الاجماع ( ٢ ) ( قوله حديث ما عزا ) في الصحيحين  
• ف وسينقل هنا ما في مسلم ( ٣ ) ( قوله لثبوت الوجوب ) أي وجوب اقامة  
الحد على الامام واذا ثبت السبب عنده فيحرم عليه ان لا يفعله حتى لا يفوت  
المقصود من الايجاب ففساء لا يرجع قائلا في نفسه ان الاقرار بهذا الحق لا  
يوجب على الامام شيئا لا سيما في زمان لم نعرف تفاصيل هذه الاحكام للناس وأما  
كون الغامدية رضى الله عنها لم تقر الا مرة واحدة فمنوع بل أقرت أو لم يبدل  
عليه ما عند ابي داود والنسائي قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يحدثون ان الغامدية وما عزا بن مالك رضى الله عنهما لو رجعا بعد اعترافهما لم  
يطلبهما وانما رجعهما بعد الرابعة فهذا نص في اقرارها اربما غاية ما في الباب  
انه لم ينقل تفاصيلها والرواة كثير ما يحدفون بعض صورة الواقعة وأما قوله  
عليه الصلاة والسلام في حديث الع سيف واغد يا انيس على امرأة هذا فان  
اعترفت فارجمها ولم يقل أربع مرات فمعناه الاعتراف المعروف في شأن الزنا على  
انه كان معلوما بين الصحابة • ف لصرائح النصوص في اعتبار الاربعة ذكرها في المسئلة • ع

الامرار بخلاف ما فيه حق العبد كالتقصص وحد القذف لوجود المكذب . هداية  
الى التخلية أشار عليه الصلاة والسلام بقوله هلا تركتموه حين أخبر بفرار ماعز  
زبلى ( ونذب تلقينه بملك قبلت أو لمست ) ( ١ ) لقوله عليه الصلاة والسلام لما حضر  
لملك لمستها أو قبلتها ( فان كان محصنا ) هذا من الاحرف التي جاء اسم الفاعل منه  
على مفعول بفتح العين ومنها أسهب اذا طال وامعن في الشيء فهو مسهب . ف ( رحمه )  
لانه عليه الصلاة والسلام ( ٢ ) رجم ماعزا وقد أحسن وقال عليه الصلاة والسلام  
( ٣ ) في الحديث المعروف وزني بعد الاحصان ( ٤ ) وعليه اجماع الصحابة في فضاء  
حتى يموت ) وفي الحديث الصحيح فرجناه يعني ماعزا بالمصلى . ف ( يبدأ الشهود  
به ) وقال الشافعي لا يشترط بداية الشهود ولنا ان الشاهد قد يتجاسر على الاداء  
ثم يستظم المباشرة فيرجع في بدايته احتيال للدور ( فان أبوا سقط ) لانه دلالة  
الرجوع ( ثم الامام ) ( ٥ ) كذا روى عن علي ( ثم الناس ) ويبدأ الامام لو مقرا  
كذا روى عن علي أيضا ( ثم الناس ولو غير محسن جلده مائة ) لانه لكن  
اتسوخ في حق المحسن ( ولصف للعبد ) لان الرق منقوص للعقوبة لان الخيانة عند  
توافر النعم أخف ( بسوط لائمة له ) ( ٦ ) لان عليا لما أراد ان يقيم الحد كسر  
ثمرته . هداية وهي المقدمة أو الفرع ويحتل كل منهما تعبعا للمشارك في النفي . ف  
( متوسطا ) ( ٧ ) بين المبرح وغير المؤلم لافضاء الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المقصود  
وهو الانزجار ( ونزع ثيابه ) غير الازار ( ٨ ) لان عليا كان يأمر بالتجريد في الحدود  
ولان التحريد أبلغ في ايصال الألم اليه وهذا الحد مبناه على الشدة ( وفرق على بدنه )

( ١ ) ( قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لما عز الخ ) وعند البخاري لملك  
قبلت أو غمزت أو نظرت ( ٢ ) ( قوله رجم ماعزا ) رواه في الصحيحين ( ٣ ) ( قوله )  
في الحديث المعروف أي المشهور المروي من حديث عثمان وعائشة وأبي هريرة وابن  
مسعود ففي الصحيحين من حديث ابن مسعود وروى الترمذي عن عثمان ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد  
احصان وارتداد بعد الاسلام وقتل نفس بغير حق ( ٤ ) ( قوله ) وعليه اجماع  
الصحابة ولا شك في رجم عمر وعلى رضي الله عنهما . ف والرجم انما يكون بمحض  
من الناس والبأس يومئذ كانوا محابة . ع ( ٥ ) ( قوله ) كذا روى عن علي في  
الحلبين رواهما ابن أبي شيبة بسندين اليه متغايرين ذكرهما ابن الهمام في الفتح . ع ( ٦ ) ( قوله )  
لان عليا الخ ذكر الطحاوي ان عليا رضي الله عنه جلد الوليد بسوط له طرفان  
أربعين جلدة فكانت الضربة ضربتين . ف لكن هذه الرواية تناسب تفسير لائمة  
بالفرع لا بالمقدمة أو طرفه الياس . ع ( ٧ ) ( قوله ) بين المبرح . رجاء الحى وغيرها شدة  
الاذى . ك ( ٨ ) ( قوله ) لان عليا كان الخ قال المحرج أنه لم يعرف عن علي رضي الله عنه بل  
روى عنه خلافه

( فان بين جيب تلقينه برجوعه  
بملك لمست أو قبلت أو وطئت بشبهة  
فان رجع قبل حده أو في وسطه خفي  
والاحد وهو للمحصن ) أى لحر  
مكلف مسلم وطئ . بنكاح صحيح  
( وهما بصفة الاحصان ) أي وطئ  
حال كونهما بصفة الاحصان أى  
الامور التي يثبت بها الاحصان ماعدا  
الوطئ كانت حاصلة قيل هذا  
الوطئ فاذا وجد الوطئ ثم جميع  
يثبت بها الاحصان فقوله وهو  
للمحصن مبتدأ وخبره قوله ( رحمه  
في فضاء حتى يموت يبدأ به شهوده  
فان أبوا أو غابوا أو ماتوا سقط ثم  
الامام ثم الناس وفي المقرر يبدأ الامام  
ثم الناس وغسل وكفن وصلي عليه  
ولغير المحسن جلده مائة وسوط بسوط  
لائمة له ) في المغرب الثمرة المذبة  
وهي ذنبه وقيل المقدمة قال والاول  
أصح وفي الصحاح ثمرة السياط عقد  
أطرافها ( وينزع ثيابه الا الازار  
يفرق على بدنه الا رأسه ووجهه

لان الجمع في عضو واحد قد يفيض الى الثلث ( الا رأسه ووجهه وفرجه ) (١)  
 لقوله عليه الصلاة والسلام للذي أمر بضرب الحدة اتق الوجه والمذاكير ولان الفرج  
 مقتل والرأس يجمع الحواس والوجه يجمع الحواس فلا يؤمن فوات شيء منها وهو  
 اهلاك معنى وفي الرأس خلاف أبي يوسف (ويضرب الرجل قائما في الحدود غير  
 محدود) (٢) لقول على رضي الله عنه يضرب الرجل في الحدود قايما والنساء قعودا ولان  
 مبنى اقامة الحد (٣) على التشهير والقيام أبلغ فيه ثم قيل المدان يلقي على الارض ويمد كما فعل  
 في زماقا وقيل ان يرفع الضارب السوط فوق رأسه وقيل ان يمد به بعد الضرب وكله لا يفعل  
 لانه زيادة على المستحق ( ولا ينزع ثيابها الا الفر والحشو ) لئلا تكشف عورتها  
 والفر والحشو يمنعان وصول اللم والستر حاصل بدونهما ( وتضرب جالسة ) (٤)  
 لما روينا ( ويحفر لها في الرجم ) لانه عليه الصلاة والسلام حفر للغامدية الى  
 ( ٥ ) نندوثها وحفر على رضي الله عنه للهمدانية وان ترك الحفر لا يضره لانه عليه  
 الصلاة والسلام (٦) لم يأمر بذلك وهي مستورة بثيابها والحفر أحسن (لانه عليه  
 الصلاة والسلام) (٧) ما حفر لما عزم رضي الله عنه ولان مبنى الحد على التشهير ( ولا  
 يحمد عبده الا بأذن أمامه ) خلافا للشافعي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (٨) أربع  
 الى الولاية وذكر منها الحدود ولان الحد حق الله تعالى لان المقصود منه اخلاء  
 العالم عن الفساد ولذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه نائب الشرع وهو الامام  
 هداية وأمما في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الامة اذا زنت  
 ولم تحصن قال عليه الصلاة والسلام اذا زنت فاجلدوها الحديث فالخطاب فيه للامة  
 كما في فاجلدوا فاقطعوا وتحصيص المالك كيلا تحملهم الشفقة على ملكهم على  
 الامتناع عن اقامة الحد عليهم أو المراد التسبب بالترافع الى الامام وهو الظاهر

وفرجه قائما في كل حد بلا مد  
 أي من غير ان يلقي على الارض ويمد  
 رجلاه وقيل ان يمد الضارب يده  
 فوق رأسه وقيل ان يمد السوط على  
 العضو بعد الضرب ( وللعبد نصفها  
 ولا يحمد سيده بلا اذن الامام )

(١) (قوله) لقوله عليه الصلاة والسلام للذي ألح ( وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه  
 وسلم اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه والمذاكير والمراد في غير القتل أو في القتل صبرا أمافي  
 حال قيام الحرب فيضربه كيفما تيسر ) (٢) (قوله لقول على ألح) (رواه عبد الرزاق (٣)  
 (قوله) على التشهير زجر العامة (٤) (قوله) لما روينا ( يعني من كلام على رضي  
 الله عنه ( ٥ ) (قوله) نندوثها التدؤة ويفتح لحم الثدي وأصله قاموس (٦)  
 (قوله) لم يأمر بذلك أي لم يوجبه بناء على ان حقيقة الامر هو الايجاب والالزامت  
 مناقضة غريبة لوقوعها في سطر واحد وذلك أنه قال أنه صلى الله عليه وسلم  
 حفر للغامدية ومعلوم أنه ليس المراد الا أنه أمر بذلك فيكون مجازا عن أمره  
 (٧) (قوله ما حفر ألح) تقدم من رواية مسلم وتقدم من روايته أيضا أنه حفر  
 له وهو منكر لخالفته الروايات الصحيحة المشهورة (٨) (قوله) أربع الى الولاية  
 رواه الاصحاب في كتبهم عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير رضي الله  
 عنهم موقوفا ومر فوطا

هذا عندنا خلافا للشافعي رح ( ولا ينزع ثيابها الا الفرو والحشو وتجد جالسة وجاز الحفر لها لاله ولا جمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفى (السياسة) هذا عندنا وعند الشافعي يجمع في البكر بين الجلد والنسئ وهو تقريب عام ( ويرجم مريض زنى ولا يجلد حتى يبرأ وحامل زنت رجم حين وضعت وتجلد بعد النفاس

باب الوطء الذي يوجب الحد والاباحة الشبهة دارئة للحد ( اعلم ان الشبهة ضربان في الفعل وفي المحل فشرع في الضرب الاول بقوله (وهي في الفعل تثبت بظن غير الدليل دليلا فلا يحد الجاني ان ظن انها تحل له في وطئ ) أمة أحد أبويه وعمره وسيدته والمرتهن المرهونة في الاصح والمعتدة بذلك وبطلاق على مال وباعتناق أم ولده ) اعلم ان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع قد يوهم ان للابن ولاية وطئ جارية الاب كافي للعكس وغنى الزوج بمال الزوجة المستفاد من قوله تعالى ووجدك ثائلا غافيا أي بمال خديجة رضي الله عنها ثم يورث شبهة كون مال الزوجة ملكا للزوج واحتياج العييد الي أموال المولى اذ ليس لهم مال فيلتفتون به مع كمال الانسباط بين بمالك مولي واحد مع انهم معذورون بالجهل مظنة لاعتقادهم حل وطئ اماء المولى ومالكية المرتهن للمرهونة

هنا لان كل الموالى لا يملكون ذلك بالاجماع . ك اذ المرأة لا تملكها عند الشافعي أيضا . ف ( واحصان الرجم ) أما احصان القذف فقير هذا كاسيأتي في باب هـ ( الحرية والتكليف ) لان العقل والبلوغ شرط لاهلية العقوبة اذ لا خطاب دونهما وأما ماورائهما يشترط لتكامل الجناية بواسطة تكامل النعمة اذ كفران النعمة يتخلط عند تكررها وهذه الاشياء من جلائل النعم (والاسلام) خلافا للشافعي لنا (١) قوله عليه الصلاة والسلام من أشرك بالله فليس بمحصن . هداية وهذا حكم كلي وفيه الدرع فيقدم على حديث المسيحيين في رجم اليهوديين لانه واقعة جزئية والباب باب الحد وهو واجب الدرع . ف ( والوطء بكاح صحيح وهما بصفة الاحصان ) وقت الوطء . ف وهذا من اطلاق السكل على الجزء اذ المراد به الحرية والتكليف والاسلام كيلا يلزم الدور بأخذ الاحصان في تعريف الاحصان . ع ( ولا يجمع بين جلد ورجم ) لانه عليه الصلاة والسلام (٢) لم يجمع بينهما ولانه لا فائدة في الجلد لان زجر غيره يحصل بالرجم اذ هو في العقوبة أقصاها وزجره لا يحصل بمدهلاكه ( وجلد ونفى ) خلافا للشافعي لنا آية فاجلدوا رجوعا الي أنه كل المذكور . هداية أي أنه ذكر الجلد لا النفي في موضع الحاجة الى البيان فكان ما ذكره كل ما يحتاج اليه في البيان . عناية وأما حديث البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام فقير واحد لا ينسخ مفاد الكتاب لاسيما اذا تطرق احتمال النسخ بنسخ شرطه وهو التيب بالتيب جلد مائة ورجم بالحجارة وقولهم أنه خبر مشهور ممنوع . ف ( ولو غرب بما يرى ) سياسة (صح) لانه قد يفيد وهو محمل ما فعله بعض الصحابة ( والمريض يرجم ) لان الاتلاف مستحق فلا يتمتع بالمرض ( ولا يجلد حتى يبرأ ) كيلا يفضى الى التلف ( والحامل لا تحرق حتى تلد ) كيلا يهلك الولد ( وتخرج من نفاسها لو كان حدها الجلد ) لان النفاس نوع مرض

( باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب )

( لاحد شبهة المحل ) وهي قيام الدليل الثاني للحرمة لئلا يحد (٣) ادروا الحدود بالشبهات

(١) قوله قوله عليه الصلاة والسلام ( رواه اسحاق بن راهوية عن ابن عمر مرفوعا وموقوفا والمختار في علم الحديث في مثله بعد صحة الطريق الرفع ) (٢) قوله لم يجمع بينهما ( وهذا علي وجه القطع في ماعز والغامدية وصاحبة السيف وقد تضافرت الطرق عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعد سؤاله عن الاحصان وتلقينه الرجوع لم يزد على الامر بالرجم فقال اذهبوا به فارجموه ولم يقل فاجلدوها ثم ارجموه (٣) قوله ادروا الخ ) غريب بهذا اللفظ وأخرج ابن أبي شيبة معناه موقوفا على عمر رضي الله عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن معاذ وابن مسعود وعقبة بن عامر رضي الله عنهم قالوا اذا اشتبه عليك الحد فادراه وفي مسند أبي حنيفة عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات . كفاية ولذا قال بعض الفقهاء هذا الحديث مذهب علي تعلقته الامة بالقبول

( و ظن ان حرمة كوطه أمة ولده ) لقيام دليل الملك (١) وهو حديث أنت ومالك لايبك. غناية ( وولد ولده ) ولو كان ابو الولد حيا لان القرابة التي يتأول بها الملك في ثاني الحال ثابتة في الحال اعنى قرابة الولاد فتمكنت الشبهة . شلبي ( ومعتدة الكتابات ) لقيام دليل الحل وهو اختلاف الصحابة في انها رجعية أو بأنة غناية ( وبشبهة الفعل ) وهي ان يظن غير الدليل دليلا لاطلاق الحديث ( ان ظن حله كمعتدة الثلاث ) اذ لا دليل على حلها مع لص الكتاب بانتفاء الحل والاجماع عليه لكن ان ظن حله يتمبر ظنه في موضعه لبقاء اثر الملك مع قبوت النسب والحبس والنفقة فلا يحد حينئذ ( وامة ابويه وزوجته وسيدة ) للانبساط بين هؤلاء في الانتفاع فظنه في الاستمتاع محتمل فكانت شبهة اشتباه الا انه زنا حقيقة فلا يحد قاذفه ( والنسب يثبت في الاولى فقط ) لان الفعل تمحض زناه هداية قبل ويستثنى المطلقة ثلاثا وكذا المختلعة . ف ( وحد بوطه أمة أخيه وعمه وان ظن حله ) لعدم الانبساط ( وامرأة على فراشه ) لان مجرد النوم على الفراش لا يصلح دليلا للظن لان المحارم قد تنام على فراشها فكان مقصرا فوجب الحد . غناية ( لا باجنية زفت وقيل هي زوجتك وعليه المهر ) وهذه اجماعية لا يعلم فيها خلاف . ف قضى بذلك على وبالعدة ولانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذ اللسان لا يعيز بين امرأته وغيرها في اول الوهلة . هداية والزفاف دليل اول الوهلة فظهر منه ان وضع المسئلة في اول الوهلة . ع والحق انها شبهة الفعل لكن يثبت النسب لاجماع الصحابة ورضى الله عنهم . ف على خلاف القياس . ع ( وبمحرم نكحها ) خلافا لهما والشافعي ولا يبي خيفة ان المقدصادف محله لان محل التصرف ما يقبل مقصوده وبنات آدم قابلة للتوالد وهو المقصود لكنه تقاعد عن افادة الحل فأورثت الشبهة ( وباجنية في غير قبل ) كالتفخيز . ك وايس المراد ما يعمر الدبر فانها هي المسئلة الآتية . ف لانه منكر ليس فيه شيء . مقدر ( وبواطه ) وقالوا هي كالزنا فيحد وهو أحد قولي الشافعي ولا يبي خيفة انه ليس بزنا (٢) لاختلاف الصحابة في موجه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من محل مرتفع باتباع الاحجار ولا هو في معنى الزنا اذ ليس فيه اضاعة الولد واشتباه اللسان وكذا هو أندرو وقوما لا لعدام الداعي في أحد الجانبين . هداية ( وبهيمة لانه ليس في معنى الزنا . هداية لعدم اشتباه النسب . غناية ( وزنا في دار حرب أو بني ) خلافا للشافعي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (٣) لا يقيم (١) ( قوله وهو حديث انت الخ ) ورواه ابن ماجه بسند صحيح (٢) قوله لاختلاف الصحابة رضى الله عنهم الخ ) وهم من أهل اللسان فاختلافهم دليل على انه ليس من مسمى لفظة الزنا ولا في معناه (٣) قوله لا يقيم الحدود الخ ) غريب وأخرجه البيهقي عن الشافعي قال قال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال لا يقيم الحدود في دار الحرب مخافة ان يلحق

ملك يدقد توهم حل وطىء المراهونة وبقاء أثر التكاح وهو المدة لا يبعد ان يصير سببا لان يشق عليه حل وطىء المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق أعلى مال والمعتدة باعتاق حال كونها مم ولده ثم شرع في الضرب الثاني من الشبهة بقوله ( وفي الحل بقيام أقليل ناف للحرمة ذاتا فلم يحد وان الور بمحرمتها عليه في وطىء أمة ابنة المعتدة الكتابات والبائع المبيعة والزواج الممهوره قبل تسليمها والمشاركة ) الدليل الثاني للحرمة قوله عليه السلام أنت ومالك لايبك وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم ان الكتابات رواجع وكون المبيعة في يد البائع بحيث لو هلك ينتقض البيع دليل الملك وكون المهر صلة أى غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك كالمدة والمالك في الجارية المشتركة دليل حثل الوطىء فمضى قوله ناف للحرمة ذاتا أنالو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة ( فان ادعى النسب يثبت في هذه ( في الاولى ) أى في شبهة الحل لاني شبهة الفعل ( وحد بوطىء أمة أخيه وعمه وأجنية وجدها على فراشه وان كان هو أعمى وذمية زنى بها حربى وذمي زنى بحربية لا الحربى والحربية ) يعنى ان الداخلين دارنا بامان وذلك لانه ان كان هذا في دار الحرب لا يجب الحدود عند أبي يوسف رح يحدون جميعا وعند محمد رح ان

الحدود في دار الحرب ولا تقطاع ولاية الامام ولا يقيم بعد الخروج منها لان  
السبب لم ينعقد موجبا (وزنا حربي بذمية) أو مسلمة ، ف (في حقه) خلافا  
لابي يوسف لالتزامه أحكامنا في المعاملات والسياسات مدة اقامته هنا كالذمي مدة  
عمره . ف ولهما انه ملتزم لحقوق العباد فقط لانه لم يدخل للقرار بل لحاجة  
كالتجارة فانما يلتزم ما يرجع الى تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد . هداية لاجمع  
أحكامنا الشاملة للسياسات التي هي خالص حق الشرع . ع أما الذمية فتحدد عندها  
خلافا لمحمد لان الزنا فعل الرجل والمرأة تابعة وامتناع الحد في حق الاصل بوجوب  
امتناعه في حق التبع كما في زنى الصبي بمكلفة . هداية ولهما انها ملتزمة لاحكامنا . ع في  
المعاملات والسياسات . ف لحديث لهم مالنا وعليهم ما علينا . ع وفعل الحرب زنا  
وان لم يوجب الحد لعدم الالتزام والتمكين من فعله هو زنا يوجب الحد بخلاف  
التمكين من الصبي (وزنا صبي أو مجنون بمكلفة) وقل زفر والشافعي رحمهما الله  
عليها الحد لانها زانية لان الزنا قضاء الشهوة بالوطء الخالي عن الملك وشبهته . ي  
ولما ان الزنا (١) يتحقق منه وانما هي محل الفعل ولذا يسمى هو واطناً وزانياً  
وهي موطوءة ومزنيها وانما سميت زانية مجازا لكونها مسببة بالتمكين فيتعلق  
الحد في حقها بالتمكين من قبيح الزنا وفعل الصبي ليس بزنا (بخلاف عكسه) وهو  
زنا المكلف بالصبي أو المجنونة لان فعل الرجل زنا حقيقة وعدمه في التبع لا  
يدل على العدم في الاصل . ي (وبالزنا بمستأجرة) للزنا فلو زنى بالمستأجرة للخدمة  
فعلية الحد وهذا لما روى ان امرأة طلبت من رجل مالاً فابى أن يعطيها حتى  
تمسكته من نفسها فدرأ عمر رضي الله عنه الحد عنهما وقال هذا مهرها ولان نصفا  
استمتع به منهن فأنوهن اجورهن سمي المهر أجرة فأورث شبهة لان الشبهة ما يشبه  
الحقيقة ولو قال أمهرتك كذا لا زنى بك لم يجب الحد فكذا هذا . ي (وباكره)  
لقيام السبب (٢) الملقى والانتشار لا يدل على الطوع لانه قد يكون طبعاً  
كما يكون في التام (وبأقرار ان أنكره الاخر) لان الزنا فعل مشترك بينهما قائم  
هما (٣) فانتفاه عن احدهما يورث شبهة (٤) في الآخر . ي (ومن زنا نامة) قيد بالامة  
أهلها ومكحول لم يدرك زيد بن ثابت رضي الله عنه لكن المرسل حجة  
عندنا وروى ابن أبي شيبة ان أبا الدرداء نهى أن يقيم على أحد حد في أرض  
العدو . ف وجه الاستدلال بالحديث ان نفى حقيقة الاقامة ليس بمراد بداهة لعدم  
امكانها لا تقطاع الولاية فالمراد نفى وجوبها . عناية (١) قوله يتحقق أي انما يتحقق . ف  
يعنى ان الزنا انما يتأتى من الرجل لامن المرأة لكن يتعلق الحد في حقها الخ . ع  
(٢) قوله الملقى . وهو السيف (٣) قوله فانتفاه أي انتفاء أصل الفعل . ع (٤)  
قوله في الآخر أي في وجود أصل فعل الاخر بخلاف زنا المكلف بغير المكلفة  
فان فعل غير المكلف ثابت يقينا لكن اتفق عنه كونه زنى وهذا الانتفاء لا يورث

زنى الحربي لا يحد وقوله وذمية  
عطف على الضمير المستتر في حد وهذا  
جائز لوجود الفاصلة (ولامن وطئ  
أجنبية زفت اليه وقلن هي عرسك  
وعليه مهرها ومحرمه نكحها)  
عطف على قوله أجنبية وهذا عند  
أبي حنيفة رح فانه جعل النكاح  
شبهة في درء الحد أو بهيمة أو أتى  
في دير) هذا عند أبي حنيفة رح  
أما عندهما وعند الشافعي رح في أحد  
قوله يحد حد الزنا لانه في معنى الزنا  
لانه قضاء الشهوة في محل مشتبه  
على سبيل السكاج على وجه تمحض  
حراما وله أنه ليس بزنا فان الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم اختلفوا في موجبه  
من الاحراق وهدم الجدار والتكيس  
من مكان مرتفع باتباع الاحجار  
فند أبي حنيفة رح يعزر بامثال  
هذه الامور (أو زنى في دار الحرب  
أو بقي) هذا عندنا خلافا للشافعي  
رح (ولا يزنا غير مكلف بمكلفة  
أصلاً) أي لا على هذا ولا على هذه  
وعند زفر والشافعي رح تحد هي  
(وفي عكسه حد هو فقط ولا ان  
أقر واحده بالآخر بنكاح وفي  
قتل أمة بزنا يجب الحد والقيمة  
والخليفة لا يحد) لانه صاحب الحق  
نيابة عن الله تعالى (ويقتص ويؤخذ  
بالمال) لان من له الحق هو الوارث  
المالك



## باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

من شهد بحد متقدم قريباً من امامه لم يقبل الا في قذف ( فان حد القذف فيه حق العبد وهو لا يسقط بالتقدم ( وضمن السرقة ) أى ان شهدوا بالسرقة المتقدمة يثبت الضمان لانه حق العبد وهو لا يسقط بالتقدم وعند الشافعي رج قبل ( وان أقر به حد ) أى أقر بالحد المتقدم حداً لا في الشرب على ما يأتي لان المانع من قبول الشهادة أنه قد هيجهته على الشهادة عداوة حادثة وهذا المعنى لا يوجد في الاقرار ( وتقدم الشرب بزوال الريح ولغيره بمضى شهر فان شهدوا بزنا وهي قائمة حد وبسرقة من غائب لا ) لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا على ما يأتي الفرق في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى ( ولو اختلف أربعة في زاويتي أو أقر بزنا وجهلها حد ) اذا توفيق يمكن بأن يكون ابتداء الفعل في زاوية واتهماته في أخرى وجهل المقر لا يضره اذ لو كانت امرأته أو أم ولده لا ينجي عليه ( فان شهدوا كذلك أو اختلفوا في طوعها أو بلد زناه أو اتفق حجتاه في وقته واختلفا في بلدة أو شهدوا بزنا وهي بكر اوهم فسقه أو شهودهم على شهود لم يحد أحد وان شهد الاصول أيضا بحدهم ) اعلم ان في هذه الصور لا يحد أحد لا المشهود عليهما بالزنا

لتكون خلافة اذ لو زنى بجرة فقتلها يحد اتفاقاً وعليه الدية . ف ( فقتلها ) بالزنا ( لزمه الحد والقيمة ) لانه جنى جنائتين فيوفر على كل منهما حكمه وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا يحد . هداية وجه قوله ان تقرر ضمان القيمة على الزاني بسبب ان قتله سبب للملك الامة واذا ملكها قبل اقامة الحد سقط الحد كما لو ملك السارق المسروق قبل القطع بخلاف الحرية فانها لا تملك بالضمان . ف ولا يبي حنيفة انه (١) لا منافاة بين الحد والضمان وكون الضمان يمنع الحد لاستلزامه الملك ممنوع لان هذا ضمان دم ولذا وجب على المقاتلة في ثلاث سنين ولا يجب بالغة ما بلغت وضمان الدم لا يوجب الملك لان محل الملك المال والدم ليس بمال . ف ( والحليفة ) الذي ليس فوقه امام ( يؤخذ بالقصاص وبالا موال لا بالحد ) لان الحد حق الله تعالى واقامتها الي الامام لا الي غيره (٢) ولا يمكن أن يقيم على نفسه لانه (٣) لا يفيد بخلاف حقوق العباد لانه يستوفيه ولي الحق أما بتمكينه أو بالاستعانة بمنعة المسلمين

## باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

( شهدوا بحد متقدم ) لم يمنعهم عن اقامتها بحدهم عن الامام . هداية ولا مانع آخر كالمرض وخوف الطريق . ف ( سوى حد القذف ) لما فيه من حق العبد وهو رفع العار ولذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار فلا يمنعه التقدم لاشتراط الدعوى فلعل التأخير لعدم الدعوى فالتأخير لا يوجب تفسيقهم (٤) بخلاف السرقة لان الدعوى (٥) ليست بشرط للحد لانه خالص حق الله تعالى وانما شرطت للمال ( لم يحد ) خلافاً للشافعي لنا ان الشاهد مخير بين الحسبتين (٦) أداء الشهادة (٧) والستر فالتأخير ان كان لاختيار الستر فالأقدام على الاداء بعد ذلك لعدم حر كته فاتهم وان كان للستر بصير فاسقا بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه ثم التقدم مقدر بالشهر في الاصح والتقدم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندهما زوال الرائحة ( وضمن السرقة ) لان الضمان من حقوق العباد ( ولو أمتوا زناه بغائبة حد بخلاف السرقة )

شبهة في وجود أصل فعل المكلف . ع (١) قوله لا منافاة الخ ) كالمسلم يغصب خمر الدمي فيشرها . ع (٢) قوله ولا يمكن الخ ) قيل يمكن أن يليب غيره ليحكم ثم يستوفيه وقد يجاب بان الامابة ليست بواجبة اذ لا دليل على وجوبها (٣) قوله لا يفيد الخ ) لان اقامته بطريق النكاح ولا يفعل أحد ذلك بنفسه ولا ولاية لاحد يستوفيه ولا فائدة للايجاب الا الاستيفاء (٤) قوله بخلاف السرقة ) مع انها من حقوق العباد . ع (٥) قوله ليست بشرط للحد ) أى ليست بشرط لقبول شهادتهم في الحد فتقبل بلا دعوى ويظهر فائدة قبولها في الحبس . ع ولذا لو شهدوا عليها والمدعى غائب يحبس المشهود عليه حتى يحضر المدعى وفي القذف لا يحبس (٦) قوله أداء الشهادة ) بقصد اخلاء العالم عن الفساد (٧) قوله والستر ) قال عليه الصلاة والسلام من ستر على سلم ستره الله في الدنيا والاخرة

لان بالقبية تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة لا الزنا وبالضرورة يتوهم دعوى الشبهة ولا معتبر بالموهوم . هداية لانه شبهة الشبهة . عناية لان نفس دعواها النكاح مثلا شبهة لاحتمال الكذب فاحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة واعتبارها باطل ، ف ( ولو اقرب الزنا بمجهولة حد ) لانه لا يخفى عليه حليلته ( وان شهدوا بذلك لا ) لاحتمال كونها حليلته بل هو الظاهر ( كاختلافهم في طوعها ) بان قال اثنان انه زنا بها مكرهة وأخرا ان انها طائمة ، وى وقال لا يحسد الرجل خاصة وله انه قد اختلف للمشهود به في جانبها فأورث شبهة في جانبه لان الفعل واحد ، ف ( أو في البلد ) لاختلاف المشهود به ( ولو على كل زنا أربعة ) وقتا واحدا . ش ( ولو اختلفوا في بيت واحد ) صغير . ش ( حد الرجل والمرأة ) استحسانا لاحتمال الابتداء في زاوية والانهاء في اخرى بالاضطراب أو في وسط البيت فن في المقدم يحسبه في المقدم ومن في المؤخر في المؤخر . هداية وهذا القدر من التوفيق مشروع في الحد كما في الاختلاف في بياض البقرة المسروقة وسوادها صيانة للنصوص عن التعطيل ثم هذا التوفيق لا يجري في الاختلاف في الطوع والاكراه لان بينة الاكراه مسقطه الحد لا بينة احدي الزاويتين وكذا أحد الطرفين . ف ( ولو شهدوا على زنا امرأة وهي بكر أو الشهود فسقة أو شهدوا على شهادة أربعة وان شهد الاصول أيضا لم يحسد أحد ) في الصور الثلاثة أما في الاولى فلان الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة وهي قد ثبتت بشهادة المرأة وهي سالحة للدفع (١) عنهما لالانبات عليهم وأما في الثانية فلهمة الفسق لكنهم من أهل الاداء فقامت شبهة الزنا فيهما فسقط حد القذف أيضا وأما في الثالثة فاما فيها من زيادة الشبهة ، هداية لتحققها في محلين تحمل الاصول ونقل الفروع . ف ولم تحسد الشهود لشكامل ( ٢ ) عددهم فأورث شبهة الزنا فيهما ( ولو كانوا عيما أو محدودين أو ثلاثة حد الشهود لا المشهود عليه ) أما العيمان والمحدودون فليسوا من أهل الاداء ( ٣ ) فلم تثبت شبهة الزنا فيهما ولا حسبة عند نقصان العدد وخروج الشهادة عن القذف باعتبارها ولو حد فوجد أحدهم عبدا أو محدودا حدوا ( لانهم قذفة اذ الشهود ثلاثة ) وارش ضربه هدر ( وقالوا ارش الضرب ان جرحه على بيت المال وله ان الواجب هو الجلد وهو ضرب مؤلم غير جرح ولا مهلك فلا يقع جارحا الا لقله هداية الضارب ( ٤ ) فاقصر عليه الا أنه لا يجب عليه الضمان كيلا يمتنع الناس عن الاقامة مخافة الغرامة ( وان رجم فدينه على بيت المال ) لانتقال الفعل الى القاضي لا امره به والقاضي (١) ( قوله عنهما ) اي عن الزائنين ( ٢ ) ( قوله عددهم ) أي عدد الشهود واما لم تقبل شهادة الاصول لردّها مرة في ضمن رد شهادة فروعهم فلا تقبل بعد الرد . ع ( ٣ ) ( قوله فلم تثبت الخ ) ليندرى بها عنهم حد القذف . ع ( ٤ ) ( قوله فاقصر عليه ) ولا يسند فعله الى أمر الحاكم حتى يجب الديّة في بيت المال . ع

ولا الشهود بسبب القذف فقوله وان شهدوا كذلك أي شهدوا وجهلوا الموطوءة لاحد على المشهود عليه لاحتمال ان تكون المرأة زوجته أو أمته ولا على الشهود لوجود أربعة شهداء وان شهد أربعة اثنان منها كانت طائمة واثنان منها كانت مكرهة فلا حد عليهما عند أبي حنيفة رح وعندهما يحسد الرجل لاتفاق الاربعة على زناه لا المرأة للاختلاف في طوعها وله ان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد لا يكون بطوعها وكرها وان لم يكن واحدا فلا نصاب للشهادة على كل منهما ولا يحسد الشهود لوجود العدد وان شهد أربعة بزناه واختلفوا في بلد زناه فلا حد عليهما لماسر ولا على الشهود خلافا لفرح لوجود العدد وان شهد أربعة بزناه في وقت معين في بلد معين وأربعة أخرى بزناه في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حد عليهما لان شهادة أحد الفريقين مردودة ليتقن كذبه ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا على الشهود لاحتمال صدق أحد الفريقين يرد عليه أنه يحتمل ان يكون كل واحد منهما كاذبا والظاهر هذه المسألة من تيقن كذب أحدهما وعدم رجحان أحدهما فيكون صدق أحدهما محتملا احتمالا بعيدا ثم على تقدير صدق أحدهما يحتمل ان يكون الصادق هذا

المفريق القريب أو ذلك القريب في صديق كل واحد احتمال الاحتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبارها فأقول وإنما لا يحد الشهود  
لشهود أربعة شبهة شهادة كل فريق أن لم توجب حدا على المشهود عليه فلا أقل من أن توجب تهمة يندره بها الحد  
عن الفريق الآخر وأن نظرت امرأة واحدة فقالت هي بكر تثبت بشهادتها البكارة فيندره حد الزنا ولا يثبت حد القذف  
بشرطية الرجال وإذا كانوا فسقة يندره الحد ولا يحد الشهود ولأن الفسقة أهل الشهادة فوجدت شهادة الأربعة وأن  
كانوا شهودا على شهود لم يحد لأن (٢٨٦) في شهادتهم زيادة شبهة لأن الكلام إذا تداولته اللسان بطرق إليه زيادة

عامل للمسلمين فالفرامة في ما لهم . هداية بخلاف الحد الجارح لأنه ليس بأمره  
بل لعدم هداية الجلاذ . ع ( فلورجع أحد الأربعة بعد الرجوع حد ) خلافا لفر  
لأن شهادته اقلبت قذفا بالرجوع فهو قاذف (١) للحال للميت ( وغرم ربع الدية )  
لبقاء من يبقى بشهادته ثلاثة أرباع الحق وقال الشافعي رحمه الله يقتل ( وقبله  
حدوا ولا رجع ) وقال محمد حد الراحع خاصة لهما أن الامضاء من القضاء فصار  
كما إذا رجع واحد منهم قبل القضاء ولذا سقط الحد عن المشهود عليه ( ولو رجع  
أحد الحصة فلا شيء عليه ) لبقاء من يبقى بشهادته كل الحق ( فان رجع أخر حدا )  
لاقلاب شهادته ما قذفا ( وغرم ربع الدية ) لما ذكرنا آفا ( وضمن المزكي دية  
المرجوم أن ظهر أو عيدا ) معناه إذا ( ٢ ) رجعوا عن التزكية . هداية أما إذا  
استمروا على التزكية قائلين أنهم أحرار مسلمون فلا شيء عليهم اتفاقا . ف وقالا  
الدية على بيت المال كما في شهود الاحصان وله أن الشهادة إنما صارت عاملة  
بالتزكية فهي في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لأنه شرط  
محض ولا ضمان على الشهود لأن كلامهم ( ٣ ) لم يقع شهادة ولا يحدون حد القذف  
لأنهم ( ٤ ) قذفوا حيا وقد مات فلا يورث عنه ( كما لو قتل ) قاتل . ع ( من أمر  
رجعه فظهر أو كذلك ) والقياس وجوب القصاص عليه لقتله نفسا معصومة . هداية  
لثنين بطلان القضاء عند ظهورهم كذلك . ف وجه الاستحسان أن القضاء صحيح  
ظاهرها فأورث الشبهة . هداية والقصاص يندرى بالشبهات لا الدية . ع ( وإن رجع  
فوجدوا عيدا فديته في بيت المال ) لأنه أمثل أمر الامام فاقتل فعليه إليه .  
هداية أما ضارب عنقه فلم يمتلته . ع ( ولو قال شهود الزنا نعدنا النظر قبلت شهادتهم )  
لم يصيروا فسقة بهذا التعمد . ع لأماحة النظر لهم ضرورة التحمل فصاروا

( ١ ) ( قوله للحال ) بخلاف ما إذا قذفه ثم مات المقتوف فإنه لا يحد لأن حد  
القذف لا يورث أما إذا قذفه ميتا فإنه يحد فإن حده ثبت حقا للوارث ابتداء لا أرتا  
من الميت . ع ( ٢ ) ( قوله رجعوا إلخ ) أي قالوا نعدنا التزكية مع علمنا بخلافهم  
( ٣ ) ( قوله لم يقع شهادة ) لعدم أهلية الشهادة . ع ( ٤ ) ( قوله قذفوا حيا )

ونقصان ثم إن جاء الأصول فشهدوا  
على ذلك الزنا بعينه بعد شهادة  
الزروع لم يحد أيضا لأن شهادتهم  
قد ردت من وجهه برد فروعهم  
والشهادة إذا ردت مرة في حادثة  
لا تقبل فيها أبدا وهذا ضعيف لأن رد  
شهادتهم لمعنى يخص بها لا يسرى  
إلى الأصول لعدم ذلك المعنى في  
شهادتهم ويمكن أن يقال إنما ترد  
شهادة الأصول لأنهم سعوا إلى إثبات  
الزنا بأمر غير مشروع فلا تكون  
شهادتهم حسبة لله تعالى بل سعيًا إلى  
إشاعة الفاحشة لعداوة أو نحوها  
فترد شهادتهم لهذه التهمة ( وإن  
شهدوا عيانا أو محدودين في قذف  
أو ثلثة أو أحدهم محدود أو عيد  
أو وجد كذا بعد الحد حدوا ) لعدم  
أهلية الشهادة أو عدم النصاب فيجب  
الحد لقوله تعالى والذين يرمون  
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية  
( وارش حرج جلده هدر ودية  
رجه في بيت المال ) أي شهد الشهود  
بالزنا والزاني غير محصن فجلد  
فجرحه الحد ثم ظهر أحد الشهود

عيدا أو محدودا في قذف فارش  
ينقل إلى القاضي وهو عامل للمسلمين فالفرامة في مال المسلمين وله أن الفعل الجارح لا يثبت إلى القاضي لأنه لم يأمر بالجرح  
فيقتصر على الجلاذ ثم هو لا يضمن لثلاث يمتنع الناس عن الإقامة مخافة للفرامة وإن شهدوا والزاني محصن فرجهم ثم ظهر  
أحدهم عيدا أو نحو فدية الرجوع في بيت المال ( وأي رجوع من الأربعة بعد رجوع حد ) أي حد الرجوع فقط حد القذف وعند زفر  
لا يحد لأنه إن كان قاذف حي فقربه سقط بللوت وإن كان قاذف ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فلا يجب الحد قلنا

هو قاذف ميت لان شهادته بالرجوع اتقلت قذفا فصار قاذفا بعد الموت ولم سبق مرحوما بحكم القاضي لا نفاخ الحكم بانفساخ الحجة ) وغرم ربع الدية هذا عندنا وعند الشافعي رح يقتص بناء أسفه في شهود القصاص كما قال في لديات ( وبه حدوا فقط ) أي رجع من الأربعة حد جميع الشهود حد القذف ولا يحد المشهود عليه فان كان الرجوع بعد الحكم فنقد محمد رح حد الراجع فقط ولا يحد الباقيون لنا كد شهادتهم بالقضاء قلنا ينسخ القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم فنقد زفر رح حد الراجع فقط ( ولا شيء على خامس رجع فان رجع آخر حد أو غرم ما رجع دية ) فان المسئلة في ( ٢٨٧ ) ما اذا كان الرجوع بعد الرحم والمعتبر

بقائه من بقى لا رجوع من رجع وقد بقي ثلثه أربع النصاب ( وضمن الدية من قتل المأمور بوجه ) أي امر بالرحم فقتله بطريق آخر ( أو زكى شهود الزنا بالرحم فظهر واعيد أو كفارا فبهما ) أي في مسئلة القتل والتزكية والضمان على المزكبي في قول أب حنيفة رح وعندهما لاضمان عليهم بل في بيت المال ( وبيت المال ان لم يترك فرجم ) أي ضمن بيت المال اذا شهد الشهود بالرحم فلم يزكوا فرجم فظهر واعيد أو نحو ذلك ( وان شهدوا بزنا أو قروا بنظرهم عمدا قبلت أي شهادتهم لانه يباح لهم النظر لتحمل الشهادة ) ( وزان أنكر وطى وعصره وقد ولدت منه أو شهد باحصانه رجل وامرأتان رجع ) هذا عندنا خلافاً لفرج والشافعي رح لان شهادة النساء لا تقبل عند الشافعي رح وزفر رح جعل الاحصان شرطاً في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء

#### ( باب حد الشرب )

هو سكر القذف ثمانون سوطاً للحر ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو قطرة فن أخذ برمجها وان زالت بعد الطريق أو سكران زائل العقل شيداً لتمر وأقر

به مرة ) أي بشرب الخمر أو بالسكر بالثبيذ ( أو شهد به رجلان وعلم شربه طوما يحد صاحباً فان أقر به أو شهدا عليه بعد زوال الريح أو تقيتها أو وجد رمجها منه ) أي علم الشرب بان تقيتها أو وجد رمج الخمر منه بلا اقرار أو شهادة ( أو رجع عن اقرار شرب الخمر أو السكر أو أقر سكران لا ) اعلم ان في الاقرار بعد زوال الريح لا يحد خلافاً ل محمد رح فان التقادم عنده لا يمنع الاقرار كافي سائر الحدود واما لا يحد عندهما لان حد الشرب انما يثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم وبدون رأى ابن مسعود رضي الله عنه لا يتم الاجماع وقد قال فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه وبدون الرائحة لا يحد عنده فلا اجماع فلا دليل على وجوب

كالطيب والقائمة ﴿ ولو أنكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان ﴾ رجم خلافاً لزفر والشافعي فالشافعي مر على أصله ان شهادتهم غير مقبولة في غير الاموال وزفر يقول لا تقبل شهادة النساء في الاحصان لانه شرط في معنى العلة لتعاط الجباية عند وجوده ولما انه عبارة عن الحصول الحميدة المأمة عن الزنا ( ١ ) فلا يكون في معنى علة العلة فصار كما اذا شهدت ( ٢ ) به في غير هذه الحالة ( أو ولدت زوجته منه ) وعبارة الهداية فانكر الاحصان وله امرأة قد ولدت منه اه فجملة وله امرأة الخ حالية فافادت ان الولادة كانت قبل الانكار فهذا ظاهر والشارح من كلام المسان ان أو ولدت عطف على شهد فافاد ان الولادة كانت بعد الانكار فالظاهر حيث ان الولادة كانت لاقبل من ستة أشهر من وقت الانكار والاكيف يشبث الاحصان في الزنا السابق بالدخول اللاحق ع ( رجم ) أيضاً لان الحكم بثبوت النسب ( ٣ ) حكم بالدخول

#### ( باب حد الشرب )

( من شرب خمرأ فأخذ ) الى الحاكم ف ولو غير سكران . در ( و رمجها موجود ) او كان سكران عطف على شرب مع التقييد بقيد به أي فأخذ و رمجها موجودة لما يأتي عن الفتح بعد السطرن . ع ( ولو بنبيذ ) ( ٤ ) لما روي ان عمر اقام الحد على

ولم يجعلوا قاذفين للميت حالا بطريق انقلاب شهادتهم قذفا للحال لان كلامهم لم يقع شهادة حتى تغلب قذفا . غناية ( ١ ) ( قوله فلا يكون في معنى علة العلة ) لان العلة لا بد ان تكون مفضية لامالة والاحصان مانع . ع ( ٢ ) ( قوله به ) أي بالنكاح والدخول في غير هذه الحالة أي لفرض آخر كتمكيل المهر ( ٣ ) ( قوله حكم بالدخول ) ثم بفرض كونها امرأته كما افاد قوله وله امرأة لا يكون من وطء الشبهة ولا من النكاح العاسد لانه لا يستمر ظاهراً مولداً فاعن الشافعي ومالك واحمد رحمهم الله من انه لا يثبت بذلك لاحتمال كونه من دخول لا على وجه الصحة ليس بخلاف . ف قوله كما افاد الخ واولي منه قول الماتن او ولدت زوجته اه لان الزوجية اصرح في الصحة . ع ( ٤ ) قوله لما روي ان عمر

اعرابي سكر من النبيذ ( وشهد رجلاً ) بذلك • هداية أي بالشرب والسكر  
والشهادة بكل منهما مقيدة بكونها حال وجود الرائحة بان يشهدا بذلك فيأمر  
القاضي باستنكاهه فيستكه ويخبر بان ريح كل من الخمر أو مسكر غيرها موجودة. ف  
ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال لشبهة البدلية وتهمة الضلال والنسيان ( أو  
أقر مرة حد ) لظهور الجنابة وعدم التقادم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام  
(١) ومن شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه ( ان علم شربه طوعاً ) لان شرب  
المكره لا يوجب حداً ( وسحاً ) تحقيقاً لمقصود الانزجار • هداية لان بقياب العقل  
يخف الألم . ف ( وان أقر او شهدوا بعد مضى ريحها لا بعد المسافة ) وفي الهداية  
فان أخذ الشهود وريحها يوجد منه أو هو سكران فذهبوا به من مصر الى مصر  
فانقطع ذلك قبل أن يتروا به حد في قولهم جميعاً لانه عذر لا يهتم الشاهد بمثله  
كمبد المسافة في الزنا انتهى والظاهر ان كلمة ذلك اشارة الى كل من الرائحة والسكر  
ففاده انه لا بد من وجود كل من الرائحة أو السكر عند الاخذ وانه لا يضر  
زوال كل منهما بعد المسافة مع ( أو وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها أو رجع عما أقر  
او اقر سكران بان زال عقله لا ) يحد في الكل أما في الاولى (٢) فلقول ابن مسعود

الحد واعلم ان السكر عند أبي حنيفة  
رح في حق وجوب الحدان لا يعرف  
شيئاً حتى الارض من السماء وفي  
حق حرمة الاشرية ان يهتدى وعندهما  
ان يهتدى مطلقاً واليه مال أكثر  
المشائخ وعند الشافعي رح ان يظهر  
أثره في مشيه وحركاته وأطرافه  
(ولو ارتد هو لا تحرم عليه حرسه)

اقام الحد الخ) رواء الدارقطني وضعف بسعيد ابن لغوه ورواه ابن أبي شيبة بلافا  
وقال البلاغ عندي انقطاع واخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما  
مرفوعاً وفيه عمران بن داود بفتح الواو وفيه مقال ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني  
عن علي رضي الله عنه وابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ولعمد  
الطرق يرقيه الى الحسن (١) قوله (ومن شرب الخ) رواء أصحاب السنن (٢) قوله  
فلقول ابن مسعود رضي الله عنه فان وجدتم الخ) رواء عبد الرزاق واسحاق بن  
راهوية قال جاء رجل بآب اخ له سكران الى عبد الله بن مسعود فقال عبد الله  
ترتوه ومز مزوه واستنكوه ففعلوا فرغمه الى السجن ثم عاد به من القيد ودعا  
بسوط ثم امر به فدقت ثمرته بين حجرين ثم قال للجلاد اجلدوا التثرة التحريك  
والمزمنة التحريك بنصف وفيه ان قول ابن مسعود يدل على وجود الحد بمجرد  
ظهور الرائحة لاعلى ان قيام الرائحة شرط عند الشهادة أو الاقرار وعمل النزاع انما  
هو هذا ثم اقامة الحد بمجرد الرائحة مذهب لبعض العلماء منهم مالك وقول للشافعي  
ورواية عن احمد والاصح عن الشافعي واكثر أهل العلم تقيده وما ذكرناه عن عمر  
رضي الله عنه من الحد بمجرد الرائحة يعارض ما ذكرناه عنه انه عزر من وجسد  
منه الرائحة ويترجح لانه أصبح واستبعد بعض أهل العلم قول ابن مسعود رضي الله  
عنه من جهة المعنى لان الاصل في الحدود الدرع ما استطيع فكيف أمر بالزمرة  
عند عدم الرائحة ليظهر الريح فيجده فان صح فتأويله انه كان رجلاً مولعاً بالشرب  
يدمن عليه فاستجاز ذلك فيه

اعلم أن الاحكام الشرعية كهجة  
الافرار والطلاق والعناق جارية  
عليه زجرا له لكن ارتداده لا يثبت  
لانه امر حقيقي اعتقادي لا حكمي فعند  
عدم العقل لا يثبت اعتقاد الكفر  
ولما لم يصح ارتداده لا يثبت توبه  
كفسخ النكاح ( ونزع توبه وفرق  
جلده ) كما مر في الزنا

### ( باب حد القذف )

من قذف محصناً ( أي حراً مكلفاً  
مسالمًا عفيفاً عن الزنا ) بصريحه أو  
بزنان في الحيل ( معناه زنت في  
الحيل فانه كما جاء ناقصا جاء مهموزاً  
أيضاً وعند محمد رح لا يحد لان  
المهموز هو الصعود أو مشترك والشبهة  
دائرة للحد قلنا حالة القصب ترجح ذلك  
( أولست لايبك أو لست ببن فلان  
أبيه في غضب ) أي قال لست ببن  
زيد الذي هو المقتوف فقوله أبيه  
لفظ المصنف رح لا لفظ القاذف وقوله  
في غضب يتعلق بالالفاظ الثلاثة ولست  
لايبك في غير الغضب يشمل المعاتبة  
( أو بيا ابن الزانية لمن أمه ميت محصنة  
حد ان طلب هو ) ليس المراد ان  
الطلب مقصور على مخاطب فانه ان طلب  
أبوها حد أيضاً ( لا بلس ببن فلان  
جده أو بنسبة اليه أو الى خاله أو  
عمه أو ربه ) أي زوج أمه والجد  
أب مجاز فلونى أبويته لا يحد وكذا  
لو نسبته اليه وهكذا الحال والم  
والراب ( وقوله يا بن ماء السماء  
ويأبى لربي ) اذ لا يراد بهما نفي

فيه فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه (١) وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة ولا  
اجماع الا برأى ابن مسعود وقد شرط قيام الرائحة . هداية وهذا عندهما واما  
عند محمد فانه يحد وأما في الثانية فلان الرائحة محتملة والمقام مقام الدرة . ف وأما في  
الثالثة فلا احتمال شره مكرهاً أو مضطراً وأما في الرابعة فلانه خالص حق الله تعالى  
هداية ولا مكذب له . ف واما في الخامسة فلزيادة احتمال الكذب في اقراره  
فيحتال لدرته ( وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطاً ) (٢) لاجماع  
الصحابة ( وللعبد لصفه ) لان الرق منصف على ماعرف ( وفرق على بدنه كحد  
الزنا ) لثلاثا يقضى الي التلف

### ( باب حد القذف )

( هو كحد الشرب كمية وثبوتاً ) فيثبت بشهادة رجلين وبالاقرار مرة ولا شهادة  
فيه للنساء مع الرجال . ع ( فلو قذف ) بصريح الزنا تنوير احتراز عما لو قال وطئت  
فلان وطأ حراماً أو جامعك خراماً فلا حد . بحرامين ( محصناً أو محصنة ) اشتراط  
الاحصان لآية ( والذين يرمون المحصنات المؤمنات الى قوله تعالى فاجلدوهن ثمانين  
جلدة ) ( زنا حد بطلبه ) (٣) لما تلونا ولانه حقه لما فيه من دفع العار ( مفرقا )  
كيلا يؤدي الى التلف ( ولا ينزع غير الفرو والحشو ) لان سبه (٤) غير مقطوع  
به فلا يقام على الشدة (٥) بخلاف الزنا وانما ينزع الفرو والحشو لمنهما ايصال  
الالم ( واحصانه بكونه ) أي المقتوف ( مكلفاً ) لان الصبي والمجنون لا يلحق بهما  
العار ( حراً ) (٦) لانطلاق اسم الاحصان على الحرية في آية فعليين نصف ماعلى  
المحصنات أي الحرائر ( مسلمات ) (٧) لحديث من أشرك بالله فليس بمحصن ( عفيفاً  
عن زنا ) لان غير العفيف لا يلحقه العار وكذا القاذف صادق فيه

(١) قوله وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة ( اضاف الثبوت الى الاجماع لا الى  
الحديث المذكور في أول الباب لانه خص منه المكره والمضطر فتمكن في الشبهة فلا  
يثبت به الحد . كوفي انه كيف جعله حيث أضاف أول الباب . ف انظر الا يقال ان غرض  
ذلك الجعل التثنية على سند الاجماع ويجوز كون سند الاجماع القطعي ظنيا . ع (٢)  
( قوله لاجماع الصحابة ) رواء البخاري ومسلم (٣) قوله لما تلونا تعليل لنفس وجوب  
الحد وقوله ولانه تعليل لاشتراط طلبه . ع (٤) ( قوله غير مقطوع به )  
لا احتمال صدق القاذف . عناية (٥) ( قوله بخلاف الزنا ) لانه معان للمقر أو  
الشهود (٦) ( قوله لانطلاق الخ ) فالرقيق ليس بمحصن بهذا المعنى وكونه محصناً  
بمعنى الاسلام كما في آية فاذا أحسن قال ابن مسعود أسلمن بوجب احصانه من وجه  
دون وجه وذلك شبهة في درء حد قاذفه وأما احصانه بمعنى التزوج كما في آية  
والمحصنات أي المتزوجات فقد أجمع على عدم اعتباره في احصان حد القذف  
(٧) ( قوله لحديث من أشرك الخ ) تقدم . ف في بيان احصان الرجم . ع



النسب بل التشبيه في ما يوصفان به  
(والطالب بقذف الميت للوالد والولد  
وولده ولو محرماً) هذا عندنا وأما  
عند الشافعي رح فحق الطلب لكل  
وارث فان حد القذف يورث عنده  
وعندنا لا بل ثبت لمن يلحق به العار  
بنفي النسب وقوله وولده يشتمل  
ولد البنت عندهما خلافاً لمحمد رح  
وقوله ولو محرماً كولد الولد مع  
وجود الولد والكافر والعبد خلافاً  
لزرع رح وكالقاتل (ولا يطالب  
أحد سيده وإياه بقذفه) وليس  
فيه إرث وعفو واعتياض عنه) هذا  
عندنا وعند الشافعي رح يجري فيه  
الإرث ونحوه بناء على أن حق العبد  
فيه غالب بناء على الأصل المشهور هو  
أن حق العبد يغلب على حق الله  
تعالى إذا اجتمعاً لاحتياج العبد  
واستثناء الله تعالى ونحن نغلب فيه  
حق الله تعالى لأن حق العبد هو  
رفع العار راجع إلى حق الله تعالى  
أيضاً لأن النسبة إلى الزنا إنما تكون  
سبباً للعار لأن الله تعالى حرمه (فإن  
قال يازاني فردة بلابل أنت حدنا  
ولو قال لمرسه يازانية فردت به حدث  
ولا لعان) لأنها قذفت الزوج فتحد  
وقذفه إياها لا يوجب الحد بل اللعان  
وهي لم تبق أهلاً للعان ثم لا بد من تقديم  
الحد لأنه إن قدم يسقط اللعان لأنها لم  
تبق أهلاً له وإن قدم اللعان لا يسقط  
الحد وإذا وجب تقديمه يقدم ويسقط  
اللعان (وزنيت بك هدرًا) أي قال  
لزوجته يازانية فردت بقولها زنيت بك

(١) ثم المراد بالزنا كل وطئ (٢) حرام لعينه فلو كان حراماً لغيره يحد قاذفه) فلو قال  
لغيره لست لابي (ك) وكانت أمه محصنة (أولست ببن لفلان) لآيه الذي يدعي له هداية  
وقوله (في غضب) قيد لقوله لست ببن لفلان كما يعطيه صنيع الهداية وفي الدر  
في غضب يتعلق بالصور الثلاث أه نالها زنا في الحيل بالهزمة وقال أمين أن الشراح  
أولوا عبارة الهداية وأجروا التفصيل في الكل وفي شرح الوهبانية أنه ظاهر  
المذهب والاعتقاد عليه (أع) (حد) في صورتين أما في الأولى فلأنه في الحقيقة (٣)  
قذف لأمه لأن النسب (٤) إنما ينفي عن الزاني لآعن غيره وأما في الثانية فلأن (٥)  
عند الغضب يراد به (٦) حقيقة سباً له (وفي غيره لا) لأن في غيره يراد به المعاتبة بنفي  
مشابهته في أسباب المروءة (كنفيه عن جده) بأن قال لست ببن لفلان يعني جده  
لأنه صادق في كلامه (وقوله لعربي يا نبطي) لأنه يراد به التشبيه في الأخلاق أو عدم  
الفصاحة وكذا لو قال لست بعربي هداية والنبط جيل من الناس بسواد العراق وهم  
من يذم بالنسبة إليهم (ك) (يا ابن ماء السماء) لأنه يراد التشبيه في الجود والصفاء  
(١) (قوله ثم المراد بالزنا) أي المذكور في تعريف احصان القذف لا المذكور  
في تعريف القذف إذ لا بد في تحقق القذف من التصريح بالزنا كما حررناه ثمة . ع  
(٢) (قوله حرام لعينه) فالوطء بالشبهة وبالنكاح الفاسد حرام لعينه . بحر . وكذا  
وطء المكروه أو المكروه لأن الإكراه إنما ينفي الإثم عنها ولا يخرج الفعل عن كونه  
زناً . ف والوطء في الحيض ووطء الجارية المحبوسة حرام لغيره . ع (٣) (قوله  
قذف لأمه) أما الأب فلكونه غير معين لا يلحقه العار من هذا القذف فلا يكون  
مقدوماً وهذا لما فيك في قول المصنف لست لابي كأي لست لاصالك الذي خلقت من  
مائه وهذا الأصل غير معين أه وصرح بهذا التفسير في . ف وزاد والا كانت هذه  
بمعنى تأليها أه غ (٤) (قوله) إنما ينفي عن الزاني لآعن غيره) وغيره أعم من أن  
يكون زوج أمه أو واطيء أمه بشبهة فتلد منه في عدته فإن النسب يثبت بينهما  
وهذا دفع لما يرد من أن معنى هذا الكلام نفى النسب من آيه ونفى النسب منه  
لا يستلزم زني أمه لاحتمال كونه مولوداً من الوطء بالشبهة أو بالنكاح الفاسد بمنع كبرى  
القياس لأن النسب يثبت من كل من الزوج ومن الواطيء بالشبهة أو بالنكاح الفاسد  
فلما نفى القاذف النسب مطلقاً علم أن مراده إنما هو النفي عن الزاني لأن الزاني  
لا نسب له أصلاً ثم زناه مستلزم لزناها ثم هذا وإن كان كناية ولكنه كالصريح لعدم  
استتار المراد به كما لو قال للقاذف هو كما قلت فإنه يحد به وإن لم يكن صريحاً . ك  
(٥) (قوله عند الغضب يراد به إلخ) فيه أن الغضب لا يدل على نسبة أمه إلى الزنا  
لازماً لجواز قصده اثباته عن غيره بشبهة ولذا ذكر في المبسوط أن الحد استحسن  
بأن ابن مسعود قال رضي الله عنه لأحد الأفي قذف محصنة أو نفى رجل عن آيه  
أه ثم حملوا الأثر على النفي حالة الغضب بدلالة الحال (٦) (قوله حقيقة) أي حقيقة



هدرا لان قول المرأة يحتمل ان يكون  
تصديقاله يعني زيت بك قبل الشكاح  
ويحتمل ان يكون ردا يعني ان وجد  
مفي زنا فهو ليس الا تمكيني اياك لانني  
مامكنت غيرك وتمكيني اياك ليس بزنا  
فلا يكون لها دعوى اللعان لاحتمال  
المعنى الاول ولا حد عليها لاحتمال  
المعنى الثاني (ولا عن ان اقر بولد  
فني و حدان عكس) لان النسب  
يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفا يجب  
اللعان أما ان فناه ثم اقر به فقد  
اكذب نفسه فيجب الحد (والولد ان  
له) اي ولد اقر به ثم فناه وولد  
فناه ثم اقر به يثبت نسبه مامنه لاقراره  
(ولا شيء بليس بابني ولا بابنك)  
لانه نفي الولادة ولا يجب به شيء  
(ولا حد بقذف من لها ولد لابله  
اولا عنت بولد) انما قال بولد لانها  
لولاعت بدون الولد بقذفها يجب  
الحد والفرق بينهما انه وجد في الاول  
امارة الزنى وهو الولد المنفي ولم يوجد  
في الثاني (ولا بقذف من وطى حراما  
لعينه كوطى في غير ملك من كل وجه  
ومن وجه كامة مشتركة او وطى  
مملوكة حرمت ابدا كالامة التي هي أخته  
رضاعا ولا بقذف من زنت في كفرها  
ومكاتب مات عن وفاء) اي لاحد  
بقذف مكاتب مات وترك مالا يفي  
ببدل الكتابة لان الحد انما يجب  
بقذف الحر وفي حرية هذا المكاتب  
اختلاف الصحابة رضي الله عنهم  
(وحد بقذف من وطى حراما لغيره  
كوطى عرسه حائضا او وطى مملوكة

(١) ولقب به لصفاته وسخائه (وينسبته الى عمه وخاله وراثة) لان كلا منهم يسمى أبا  
اما الاولى ففي آية نعبد آلهك وآله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل  
كان عماليقوب واما الثاني (٢) فلحديث الخال اب واما الثالث فللترية (ولو قال  
يا ابن الزانية وامه ميتة) والا فالطلب لها فقط . ف (فطلب الوالد) أي والد  
الأم كما يفهم من عبارتهم (او الولد او ولده) ولو محروما عن الميراث ويثبت  
حق المطالبة لولد البنت خلافا لمحمد ولولد الولد حال قيام الولد خلافا لزفر . هداية  
ولا طلب لغير الفروع والاصول . ي وانما كان لهم حق الطلب للحقوق العار  
بهم للجزئية (حد) لانه قذف محصنة بدموتها . هداية ولحق عاره بهؤلاء المذكورين  
ي . (ولا يطلب ولد وعبد اباه وسيد بقذف امه) لان المولى لا يعاقب بسبب عبده  
وكذا الاب بسبب ابنه ولذا لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده (ويطلل بموت  
المقذوف) ولو بعد اقامة بعض الحد على القاذف خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لانه يورث  
عنده لا عندنا لان فيه حق العبد لدفع العار عنه وحق الشرع لاخلاء العالم عن  
الفساد فغلب الشافعي حق العبد لحاجته وغني الشرع وغلبنا حق الشرع لان لولي  
الشرع اسبق فاه حق العبد فيصير حقه مرعيا ولا ولاية للعبد في استيفاء حق  
الشرع الا نياية (لا بالرجوع) لما فيه من حق العبد (والعفو) لغلبة حق  
الشرع فيه (ولو قال) في حالة الغضب وسيظهر ان هذا القيد مرادف  
(زنات) بالهمز الساكن بعد النون (في الجليل وعنى الصعود حد) خلافا  
لمحمد رحمه الله لان المهموز منه للصعود حقيقة (٣) وذكر الجليل يقرره مرادا  
ولهما انه يستعمل في الفاحشة مهموزا لان من العرب (٤) من يهمز المليلن كما  
يلين المهموز وحالة الغضب تمين الفاحشة مرادا كما اذا قال يا زاني (٥) او قال  
زنات (ولو قال) لاخر (يا زاني وعكس) الآخر فقال لا بل أنت (حدا)  
لان معناه لا بل انت زان لانها كلمة يستدرك بها الغلط فيصير الخبر المذکور في  
الاول مذكورا في الثاني (ولو قال لامرأته يا زانية وعكست حدت ولا لعان)  
نفيه عن أبيه (١) (قوله ولقب به لصفاته وسخائه) فلقب عاصم بن حارثة الازدي  
بماء السماء لانه كان يقيم بماله مقام القطر وقت القحط وأم المنذر ابن امرئ القيس  
بلجأها وحسنها . ك (٢) (قوله) فلحديث الخال الخ (قالوا هو غريب غير ان في كتاب  
الفردوس لابي شجاع الديلمي عن عبد الله بن عمر مرفوعا الخال والد من لا  
والد له (٣) (قوله وذكر الجليل الخ) سلمنا ان ذكره يعين الصعود لكن الفاحشة  
قد تقع فوق الجليل وقد تقع في بطونه فلم يكن ذكره قرينة مألوفة من ارادة  
الفاحشة فبقي الاحتمال بحاله وترجح ارادة الفاحشة بقرينة الغضب (٤) (قوله  
من يهمز الخ) قال ومصدق هامة العالم وقال . صبرا فقد هيجت شوق المشتق .  
ف ومثال للثاني راس بالالف وير بالياء . ع (٥) (قوله أو قال زنات)

لأنهما قاذقان وقذفه يوجب اللعان وقذفها الحد وفي البداية في الحد ابطال اللعان لان حد القذف يبطل أهلية اللعان ولا ابطاله في عكسه أصلا فيحتمل لدرء اللعان لانه في معنى الحد (ولو قالت) بعد ما قال لها يا زانية (زيت بك بطلا) أي الحد واللعان لوقوع الشك في كل منهما لأنها ان أرادت الزنا قبل النكاح (١) وجب الحد لا اللعان (٢) لاعترافها بمقالة الزوج وانعدم منه وان أرادت (٣) ان زناى (٤) ما كان معك بعد النكاح لاني ما مكنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة يجب اللعان لا الحد على المرأة لوجود القذف منه لا منها فوقع الشك (وان اقر بولده ثم نفاه يلاعن) للزوم النسب باقراره وبالتالي بعده صار قاذقا (وان عكس حد) لانه لما أ كذب نفسه بطل اللعان لانه حد ضروري صير اليه ضرورة التكاذب والاصل حد القذف فاذا بطل التكاذب صير الى الاصل (والولد له فيها) لاقراره به سابقا ولاحقا (ولو قال ليس بابني وبابنتك بطلا) لانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذقا (ومن قذف امرأة ولم يدر ابو ولدها أو لاعنت بولده أو رجلا وطيء في غير ملكه) ولو بالا كراهة ف أو بالشبهة ع (أو أمة مشتركة أو مسلما زني في كفره أو مكاتبا مات عن وفاء لا يحد) في الكل أما في الأولى والثانية فلقيام امارة الزنا منها وهي ولادة ولد لا اب له وأما في الثالثة فلموات العفة أيضا وأما في الرابعة فلانعدام الملك من وجهه وأما في الخامسة فلتنحقيق الزنا شرعا وأما في السادسة فلتمكن الشبهة في الحرية لاختلاف الصحابة فيها والاصل ان من وطيء وطأ حراما لعينه لا يحد قاذفه لان الزنا هو الوطء المحرم لعينه وان كان محرما لغيره يحد لانه ليس بزنا فالوطء في غير الملك من كل وجه أو من وجهه كالجارية المشتركة حرام لعينه وكذا الوطء في الملك والحرمة (٥) مؤبدة فان كانت موقفة فالحرمة لغيره (وحد قاذف واطيء أمة مجوسية وحائض) أو صائمة صوم فرض وهو عالم بصومها ف (ومكاتبة) لان الحرمة لغيره لانها موقفة وفي المكاتبة خلاف زفر (ومسلم نكح امه في كفره) خلافا لهما وله ان لنكاحهم حكم الصحة فيما بينهم (وحد ع (مستأمن قذف مسلما) لانه (٦) ملتزم لايقاء حقوق العباد (ومن قذف أو زنى أو شرب مرارا يحد فهو لعله) أما الاخيران فلان المقصود الانزجار بدون ذكر الجبل ع (١) (قوله وجب الحد) أي حد القذف صرح به في الكافي ش. الهداد (٢) (قوله لاعترافها الخ) لشر التعليل لاعلى ترتيب الدعويين هما وجوب الحد عليها وعدم اللعان ع (٣) (قوله ان زناى الخ) هذا كلام يجري في العادة بين الزوجين (٤) (قوله ما كان معك) ما موصولة ع (٥) (قوله مؤبدة كجاريته) وهي اخته رضاعا والموقفة كجاريته المجوسية ع (٦) (قوله ملتزم لايقاء الخ) وفي حد القذف حق العبد ع

حرمت موقفة كاملة مجوسية او مكاتبة) فان حرمة الاولى موقفة الى زمان الاسلام والثانية الى زمان العجز وعند ابي يوسف رح وطى المكاتبة يسقط الاحصان (كمجوسى نكح امه فاسلم ومستأمن قذف مسلما هذا) أي حد بقذف مجوسى كذا وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فان عنده لنكاح المحارم حكم الصحة في ما بينهم خلافا لهما قوله ومستأمن بالرفع عطف على الضمير المستتر في حد (وكفى حد لجنايات ان اتحد جلسها فان اختلف لا) هذا عندنا وعند الشافعى رح ان اختلف المذوف او المذوف به وهو الزنا كما اذا قذف زيدا وعمرا او قذف زيدا بزنا آخر لا يتداخل اما اذا قذف زيدا بزنى واحد وكرر هذا القذف يتداخل وهذا بناء على ان حق العبد فيه غالب عنده واما عندنا لما كان حق الله تعالى غالبا يتداخل اذ المقصود الانزجار اما اذا اختلف الجنايات فالمقصود من كل واحد غير المقصود من الاخر فلا يتداخل

## (فصل التعزير)

وهو تأديب دون الحد وأصله من العز  
بمعنى الرد والردع (أكثره تسعة  
وثلاثون سوطاً وأقله ثلث) لأن  
التعزير يلبني أن لا يبلغ الحد وأقله  
الحد أو يعون وهي حد العبد في القذف  
والشرب وأبو يوسف رجع اعتبر حد  
الاحرار وهو ثمانون ونقص عنها  
سوطاً في رواية وخمسة في رواية  
(وصح حبسه مع ضربه أشد ثم للزنا  
ثم للشرب ثم للقذف) قالوا ليحصل  
الانزعاج بالتعزير وحد الزنا ثابت  
بالنص وحد الشرب ثبت بإجماع  
الصحابة رضي الله عنهم وسببه متيقن  
وسبب حد القذف محتمل لاحتمال  
الصدق أقول حد القذف ثابت بالنص  
وهو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين  
جلدة وحد الشرب قيس على حد  
القذف (عزر قذف مملوك أو كافر  
بزنا ومسبباً بيا فاسقياً كافر يا خبيث  
ياسارق يا فاجر يا مخنث يا خائن يا لوطي يا  
فنديق يا لص يا ديوث يا قريطبان يا شارب  
الخمر يا آكل الربا يا ابن القعجة يا ابن  
الفاجرة أنت تأوى الأصوص أنت تأوى  
الزواني يا من يلبس بالصبيان يا حرام زاده  
لا يباحار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد  
يا حجام يا ابنه وأبوه ليس كذلك  
يا جربز يا مواجحه يا بغا يا ناكس  
يا ضحكة يا سخرة ومن حد أو عزر  
فئات هدر دمه ولو عزر زوج  
صره لا) قيل القعجة من يكون  
لهامة الزنا فلا يحسد أقول القعجة  
في العرف أخفش من الزانية قد تفعل

واحتمال حصوله بالاول قائم فتمكن شبهة فوات المقصود في الثاني بخلاف ما اذا زنى  
وشرب وقذف وسرق لأن المقصود من كل منها غير المقصود من الآخر فلا يتداخل  
وأما القذف فالمغلب فيه حق الشرع عندنا فكان ملحقا بهما وقال الشافعي أن (١)  
اختلف المذوف (٢) أو المذوف به وهو الزنا لا يتداخل لأن حق العبد مغلب

## فصل في التعزير

(ومن قذف مملوكاً أو كافراً بالزنا) ويبلغ التعزير غايته (٣) في هذا القذف  
لأنه من جلس ما يجب به الحد والرأى للإمام في البقية (أومسماً) التقييد بالمسلم  
في مسائل الشتم اتفاقاً فتح فلوشتم مسلم ذمياً عزر. در (بيا فاسقياً كافر يا خبيث يا لص  
يا فاجر) يستعمل في عرف الشرع بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير  
الحصام. محمد أمين (يا منافق) هو مبطن الكفر ومظهر الاسلام (يا لوطي) قيل  
يسأل فان عني أنه من قوم لوط عليه الصلاة والسلام لا يعزر وإن أراد به أنه يعمل  
عملهم عزر عنده وحد عندهما والصحيح تعزيره لو في غضب أو هزل. فتح در (يا من  
يلبس بالصبيان) أي معهم. نهر والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل معهم القبيح  
بقربة الشتم والغضب. محمد أمين (يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث) من لا  
يفار على امرأته أو محرمة. در (يا مخنث) يفتح التون وأما بكسرهما فمرادف للوطي  
نهر وقيل المخنث من يؤتى كالمراة وعليه اقتصر في الدر المنثور ونقل عن الاشارات  
أن كسر التون أفصح والفتح أشهر وهو من خلقه خلق النساء في الحركات  
والسكنات والهيئات والكلام فان كان خلقه فلا ذم فيه ومن يتكلفه فهو المذموم  
أمين (يا خائن يا ابن القعجة) فيه إجماع إلى أنه اذا شتم أصله عزر بطلب الولد  
وأنه يعزر بقوله يا قعجة لا يقال القعجة صرفاً فحش من الزانية لكونها تجاهر به  
بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لا يحسد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده خلافاً  
لهما لكن صرح في المضمرات بوجوب الحد فيه قال المصنف وهو (٤) ظاهر. در  
(يا فنديق) من لا يتدين بدين. ف (يا قريطبان) مرادف ديوث. در (يا مأوى  
الزواني أو الأصوص يا حرام زاده) أي المتولد من الوطء الحرام (٦) فيعم حالة  
الحيض لا يقال لا يراد ذلك في العرف بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيراً ما يراد  
به الخداع الشيم فلذا لا يحسد. در (عزر) لأنه آذاه والحق به الشين ولا مدخل للقياس

(١) قوله ان اختلف المذوف بكلمة كأنتم زناة في قوله أو بكلمات كانت يا فلان  
زان وفلان زان (٢) قوله أو المذوف به) بان قذف واحد امرات بزنا آخر  
(٣) قوله في هذا القذف) أي قذف غير المحسن بالزنا (٤) قوله وهو ظاهر  
لعل وجهه أنه صار حقيقة عرفية في الزانية فهو قذف بصريح الزنا ولان القعجة  
لا تلزم عقد الاجارة الذي هو علة سقوط الحد عند الامام. محمد أمين (٥)  
(قوله فيم الخ) فلم يكن قذفاً بصريح الزنا فلا يحسد بل يعزر. محمد أمين

سرا وتأنف منه والقعجة من تجاهر به بالاجرة والفاجرة تكون بكل

في الحدود فوجب التعزير (ويا كلب) والضابط أنه متى نسب إلى فعل اختياري محرم شرطا ويمد حاراً صراً يعزّر (١) والا لا . در (يايس يا حار) وقيل في صرّفنا يعزّر لانه يمد شيئاً رقيقاً ان كان المسبوب من الاشراف كاللفقهاء والعلوية يعزّر لانهم يلحقهم الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزّر وهذا أحسن . هداية وتبعه الزيلعي وغيره در (ياخترير يا بقر يا حية يا حجام يا بفا) (٢) هو المأبون الذي لا يقدر على تركه ان يؤتي في دبره لعله . بجر (يا موأجر) يستعمل فيمن يؤجر أهله للزنا لكنه ليس معناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المؤجر . در محمد امين (يا ولد الحرام) ينبغي أن يعزّر بل أولى من حرام زاده . نهر محمد امين (يا عيار) التردد بغير عمل . مسكين (يا ناكس) المقصر عن النجدة والكرم . عيني (يا منكوس يا سخرة يا ضحكة) يسكون الحياء من يضحك عليه الناس وفتحتها من يضحك على الناس وكذا يا سخرة واختار في الغاية التعزير فيهما . در (يا كسحان) المتساهل في أمر الغيرة . ش (يا ابله) غافل . محمد امين (يا موسوس) لا وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً (٣) قال عليه الصلاة والسلام من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين فأبو حنيفة ومحمد (٤) صرفاً الحد إلى حد العبد وأبو يوسف إلى حد الحر لان الحرية أصل ثم نقص سوطاً في رواية عنه وهو القباس وهو قول زفر وفي رواية عنه نقص خمسة وهو مأثور عن علي فقلده (وأقله ثلاث) لان بالاقول منه لا يقع الزجر وذكر مشايخنا أن أدناه ما رآه الامام ، هداية ولو سوطاً واحداً . ف (وصح حبسه بعد الضرب) لانه صلح تعزيراً (٥) وقد ورد الشرع به في الجملة حتى جاز الاكتفاء به فيجوز ضمه اليه (وأشد الضرب التعزير) لجريان التخفيف فيه عدداً فلا يخفف وصفاً كيلا يفوت الزجر (ثم حد الرنا) لثبوته بالكتاب ولعظم الجناية حتى شرع فيه الرجم (ثم الشرب) ليتقن سببه (ثم القذف) لان سببه محتمل باحتمال صدق القاذف (ومن حد أو عزز فأت قدمه هدر)

(١) (قوله والا لا) فلا يعزّر بياحار لاستحالة معناه الحقيقي وبجازه وهو البلید غير اختياري ولا بياحجام لعدم حرمة الحجاماة ولا بيالاعب الزد لانه لا يمد حاراً وهذا الضابط بناء على ظاهر الرواية وقد علمت تفصيل الهداية . محمد امين المذكور عند قول المصنف يا حار . ع (٢) (قوله هو المأبون الذي الخ) لكن في الدر انه من شتم العوام يتفوهون به ولا يمرقون ما يقولون اه هذا هو المناسب لما مشى عليه المتون من أنه لا تعزير فيه وأما تفسيره بالمأبون فلا . محمد امين . (٣) (قوله قال عليه الصلاة والسلام) أخرجه البيهقي ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار مرفوعاً (٤) (قوله صرفاً الحد الخ) لان المحل محل احتياط في الدر . ف لانه محل العقوبة . ع (٥) (قوله وقد ورد الخ) لانه عليه الصلاة والسلام حبس رجلاً في تهمة

الجبض لكن في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا وكثيراً ما يراد بالجربز الحب فلهذا لا يجب الحد والمؤاجر يستعمل فيمن يؤاجر أهله للزنا لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤذن بالزنا يقال أجزت الاجير مؤجرة اذا جعلت له على فمسه أجرة ولفظ بفا من شتم العوام يتفوهون به ولا يمرقون ما يقولون والضحكة بوزن الصفرة من يضحك عليه الناس وبوزن الهزمة من يضحك على الناس وكذا السخرة ونحوه واعلم ان الالفاظ الدالة على القباح لاتمد ولا تخصي فالواجب ان يذكر لها ضابط يعرف به أحكام جميعها فأقول قد عرفت ان نسبة المحسن الى الزنا توجب حد القذف فنسبة غير المحسن كالعبد والكافر اليه لا توجب الحد لان الخطأ درجهما بل توجب التعزير لاشاعة الفاحشة ونسبة المحسن الى غير الزنا توجب حد القذف فهل توجب التعزير أم لا فان نسبته الى فعل اختياري محرم في الشرع ويمد حاراً في العرف يجب التعزير والا لا الا ان يكون تفسير الاشراف وانما قلنا الى فعل اختياري احترازاً عن الامور الخلقية فلا تعزير في يا حار لان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبلید مثلاً وهو أمر خلقي وكذا القرء يراد به قبيح الصورة والكلب يراد به سىء الخلق الا أن يقال لانسان شريف النفس كالم أو عثوي أو رجل صالح فانهم

أهل الاكرام فانهم توجب بخلاف الازوال اذ يتفوهون بامثال هذه الكلمات كثيراً ولا يبالون من أن لانه

يُقال لهم وإنما قلنا يحرم في الشرع احترازا عن أفعال اختيارية لأثرهم (٢٩٥٦) في الشرع مع أنه يعد عارا في العرف

كاللحجام ومحوء يراد به دفي في الهمزة كذلك بالعارسية يانا كس ان فيسل للاشراف عزرو ولغيرهم لا الا ترى ان السوقية لا يبالون بأفعال فيها الحسة والدناءة وإنما قلنا يعد عارا في العرف احترازا عن أفعال اختيارية تحرم شرعا ولا تعد عارا في العرف كلب النرد والغناء واعمال الديوان في زمانهم كيفية التمتع وكميته يفوضان الى رأى الامام فيراعى عظم الجناية وصغرها وحال القائل والمقول فيه

### كتاب السرقة

(ركنها الاخذ خفية ومحلها مال محرر مملوك وهو شرط) فان محل العمل شرط للفعل لكونه خارجا عنه محتاجا اليه (ولصاحبها قدر عشرة دراهم مضروبة) اعلم ان المال المذكور مقدر بالنصاب وهو مقدار عشرة دراهم مضروبة من فضة وعند الشافعي ربع دينار ذهب وعند مالك ثلثة دراهم (وحكمها القطع فان سرق مكلب حرا وعبد قدر النصاب محررا بلا شبهة) احترازا عما يكون في الحرز شبهة كما اذا سرق من بيت ذي رحم محرم (بمكان كبيت أو صندوق أو يحافظ كجالس في طريق أو مسجد عنده ماله واقربها مرة) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم وعند أبي يوسف رحم لا بد أن يقر مرتين قياسا على الزنا فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما يشترط الاربعية في الزنا بالنص على خلاف القياس وفيما سواه بقي على الاصل وهو ان المرء مؤخذ باقراره

لا به مأمور وفعل المأمور لا يتقيد بالسلامة وقال الشافعي يجب الدية في بيت المال (بخلاف الزوج اذا عزرو زوجته لترك الزينة والاحبابه اذا دما الى فراشه وترك الصلاة والغسل والخروج من البيت) لان الزوج (١) مطلق والاطلاق يتقيد بالسلامة كالمرور في الطريق

### كتاب السرقة

وهي لغة أخذ الشيء من الغير خفية وزيدت عليه أوصاف في الشريعة تأنيك (هي أخذ مكلف) اذ لا جناية بدون التكليف والقطع جزاء الجناية (خفية) نفرج الغصب ع (قدر عشرة دراهم) لان الرغبات تفتر في الحقير من المال وكذا أخذه لا يخفى فلا يتحقق ركنه ولا حكمة الزجر لاسها فيها يقلب وعند الشافعي رحمه الله يقطع ربع الدينار وعند مالك رحمه الله ثلاثة دراهم لان القطع في زمنه عليه الصلاة والسلام انما كان في ثمن المجن وأقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم والاخذ بالامل أولى لتيقنه الا أن الشافعي يقول ان قيمة الدينار على عهده عليه الصلاة والسلام كانت اثني عشر درهما (٢) والثلثة ربهما (٣) ولنا الاخذ بالاكثر أولى احتيالا للدرء لان في الاقل شبهة عدم الجناية (مضروبة) فلو سرق عشرة تبرأ قيمتها أقل من عشرة مضروبة لا يقطع (محرزة بمكان أو حائط فيقطع) للنص (ان أقر مرة) وقال أبو يوسف مرتين لانه احدى الحجتين فتعتبر بالآخرى وهي البينة كذلك اعتبرنا في الزنا ولهما ان السرقة قد ظهرت فيكتمى به كما في اللدني واشترط الزيادة في الزنا

(١) (قوله مطلق) أى يجوز له الضرب ع (٢) (قوله والثلثة ربهما) والربع هو المعتبر قالت عائشة رضي الله عنها فيما رواه الجماعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا قلنا قال ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كان قيمة المجن الذي قطع فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وقال عليه الصلاة والسلام لا قطع الا في دينار أو عشرة دراهم ولما اختلفوا في قيمة المجن مال أصحابنا الى الاكثر للتيقن لان أحدا لم يقل ان العشرة لم يقطع بها وما دونه مختلف فيه والمقام مقام الدرء أى قال الزبلي قال ابن عباس الح قال الاتقاني احتج أصحابنا بما روى في السنن وشرح الآثار مسندا الى عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم شلبي (٣) (قوله ولنا ان الاخذ الح) ففي مستدرك الحاكم عن مجاهد عن أيمن قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن المجن وثمنه يومئذ دينار وسكت عنه واختلف في أيمن هذا هل هو صحابي أو تابعي ثقة فان كان صحابيا فلا اشكال وان كان تابعا ثقة كما ذكره أبو زرعة الامام العظيم الشأن وابن حبان فحديثه مرسل والارسال غير قاذح عند الجمهور وكون ثمن المجن على عهده عليه الصلاة والسلام عشرة دراهم أخرجه الدارقطني أيضا

(أو شهد رجلان وسألها الامام كيف هي وما هي ومتى هي واين هي وكه هي ومن سرق فان بينها قطع) سأل عما

على خلاف القياس (أو شهد رجلان) كسائر الحقوق (ولو جمعوا وآخذ بعضهم قطعوا ان أصاب لكل نصيب) لان الموجب سرقة النصاب (ولا يقطع بخشب وحشيش وقصب وسمك) (١) قالت عائشة رضي الله عنها كان اليد لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء الثافه أي الحقيق وما يوجد جلسته مباحا في الاصل بصورته غير مرغوب فيه حقير تقلل الرغبات فيه والطباع لاتضن به فلا حاجة الى شرع الزاجر (وطير وصيد) (٢) لان الطير يطير والصيد يفر ودخل في الطير الدجاج والبط لما ذكرنا ولا طلاق حديث (٣) لا قطع في الطير (وزرنيخ ومغرة) طين أحمر • غناية (ونورة وفاكهة رطبة) خلافا للشافعي له قوله صلى الله عليه وسلم (٤) لا قطع في ثمر ولا كثر فاذا أواه الجرين أو الجران قطع قلنا أخرجه على وفاق العادة (٥) والذي يؤويه الجرين في طائهم هو اليابس من الثمر وفيه القلع ولنا (٦) قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع في ثمر ولا كثر والكثر (٧) الجمار (أو على الشجر) لعتمد الاخراج (ولبن ولحم) قال عليه الصلاة والسلام (٨) لا قطع في الطعام والمراد والله تعالى اعلم ما يتسارع اليه الفساد كالميل للاكل منه وما في معناه وكذا أحمد واسحاق بن راهوية وابن أبي شيبة (١) (قوله قالت عائشة الخ) رواه ابن أبي شيبة مسندا ومرسلا وكذا رواه عبد الرزاق واسحاق بن راهوية ورواه ابن عدي في الكامل مسندا (٢) (قوله لان الطير الخ) فتقلل الرغبات فيه والوجه ان هذا بيان لتقصان الحرز (٣) (قوله لا قطع في الطير) رواه ابن أبي شيبة موقوفا فان كان مما لا مجال للرأي فيه فحكمه حكم السباع والا فتقليد الصحابي واجب عندنا (٤) (قوله لا قطع في ثمر ولا كثر فاذا أواه الجرين) الخ رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد وليس فيه لفظ الجران وكان وقع في بعض الالفاظ فذكره المصنف وجران البعير مقدم عنقه من مذبحه الى منحرة فجاز ان يسمى به الجراب المتخذ منه (٥) (قوله والذي يؤويه الجرين الخ) لكن ما في المغرب من ان الجرين وهو الموضع يلقى فيه الرطب ليحفظ يقتضي ان يكون فيه الرطب في أول وضعه واليابس في آخر حاله • فثم اعلم ان صاحب الفتح ذكر حديث الجرين باسناد متعددة والفاظ مختلفة معنى كلها راجع الى ما رواه صاحب الهداية لكن لم يذكر في شيء من تلك الالفاظ لفظة ولا كثر ولا معناها • (٦) (قوله قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع في ثمر ولا كثر) رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه موصولا ورواه ابن حبان منقطعا والوصل أولى لما عرفت انه زيادة من الثقة وقد تلت الامة هذا الحديث بالقبول فتعارض باطلاقه حديث الجرين فقدم لما فيه من درء الحد (٧) (قوله الجمار) هو شيء ابيض لين يخرج من رأس النخل • (٨) (قوله لا قطع في الطعام) رواه ابو داود في المراسيل باقظ اني لا اقطع في الطعام

هي لانه ربما يتوهم انه لا يحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى أي قطع الطريق وعن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه أخرج أو ناول من هو خارج وعن متى كانت ليعلم انها متقدمة أم لا وعن أين كانت أي في دار الاسلام أو دار الحرب وكم هي ترجع الى السرقة والمراد المسروق فيستألف عن الكمية ليعلم ان المسروق كان نصيبا ام لا وعن سرقة ليعلم انه من ذي ربح محرم ام لا (فان شارك جمع فيها واصاب كلا) أي كل واحد (قدر نصيب قطعوا وان اخذ بعضهم) أي مع انه صدر الاخذ من بعضهم فقط (قطع بالساج والقتاء والابنوس والصندل والفصوص والخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والانياء والباب المتخذين من الخشب) انما عدت هذه الاشياء لانها من جنس الخشب والحجر المباحين في الصحارى والخيال فيتوهم انه لا قطع فيها (لا تافه يوجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب وسمك وصيد وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يفسد سريما كبن ولحم وفاكهة رطبة وتمر على شجر وبطيخ) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم واما عند أبي يوسف رحم يقطع في كل شيء الا في الطين والتراب والسرقة وعند الشافعي رحمه الله لا يمنع القطع كون الشيء مباح الاصل كالخشب ولا كونه رطبا كالفواكه ولا كونه معترضا



الثافه أى الحقيق وقوله عليه السلام لا قطع في الطير وقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا شجر ( وزرع لم يحصد ) لعدم الحرز ( ولا في أشربة مطربة وآلاته و صليب من ذهب او فضة أو شطرنج وزر ) لأنه يقول أخذته للاراقة والكسر ( وباب مسجد ) لعدم الاحراز خلافاً للشافعي رح ( ومصنف ) لأنه يقول أخذته للقراءة خلافاً لابي يوسف والشافعي ( وصي حر ) لأنه ليس بمال ( ولو محلين ) يرجع الى المصحف والصي فان الحلية تبع وعند أبي يوسف ان بلغت الحلية النصاب يقطع ( وعبد ودفتر الا الصغير ودفتر الحساب ) لان أخذ العبد الكبير يكون غصباً وخداها لا سرقة والمقصود من الدفتر ما فيه وهو ليس بمال واماد دفتر الحساب فالمقصود منه المال وهو لا يسرق لفائدة غير مالية ( ولا في كلب وفهد وخيالة وخنزير ونهش ) كمال بيت المال ( ومال له فيه شركة ومثل حقه حالا أو مؤجلاً ) أى ان كان له على آخر دراهم سواء كانت حالة أو مؤجلة فسرق مثلها ( ولو بمسز ) لأنه بمقدار حقه يصير شريكاً ( وما قطع فيه وهو بحاله ) أى لا يقطع بسرقة شيء قطع فيه مرة ثم وصل الى مالكة ثم سرقه والحال أنه لم يتغير عن حاله وهذا عندنا وأما عند أبي يوسف والشافعي رح تقطع لقوله عليه السلام فان ما فاقطعوه ولنا ان عصمة

كاللحم والتمر لانه يقطع في الخطة والسكر اجماعاً ( وزرع لم يحصد ) لعدم الاحراز ( وأشربة ) لتناول السارق بالاراقة ولان بعضها ليس بمال وفي مالية بعضها اختلاف ( وطنبور ) لتأوله بالكسر . ف ( ومصنف ولو محلي ) لتأوله بالقراءة ولانه لا مالية له على اعتبار المكتوب واحرازه له لا للجلد والاوراق والحلية وانما هي توابيع ولا معتبر بالتبع فمن سرق آنية فيها خمر بقيمة الآنية تربو النصاب ( وباب مسجد ) لعدم الاحراز كباب الدار ( وصليب ذهب وشطرنج وزر ) لتأوله بكسرها نفياً للمنكر ( وصي حر ولو معه حلي ) لانه ليس بمال وما عليه تبع له ولانه يتأوله باسكانه وحمله الى مرضعته ( وعبد كبير ) لانه غصب أو خداع ( ودفتر ) وهي الكرايس ولا قطع فيها سواء كانت من التفسير أو الفقه أو الحديث . عناية وهذا لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال ( بخلاف الصغير ) ( ١ ) لتحقيقها بمجرد الا اذا كان يعبر عن نفسه فهو والبالغ سواء ( ودفتر الحساب ) عطف على الصغير . ع والمراد الدفتر الذي مضى حسابه ( ٢ ) لان ما فيها لا يقصد بالاخذ وانما المقصود الكواغد . ك ( ودفتر ) هذا وما بعده عطف على خشب . ع ( وطبل وبربط ومزمار ) لتأوله بالكسر ( وبخيانة ) لعدم الحرز ( ونهب واختلاس ) قال عليه الصلاة والسلام ( ٣ ) لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خان ولان الاولين مجاهران ( ونهش ) خلافاً لابي يوسف والشافعي ولا يخيصة ومحمد قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع في المختفي وهو الباش بلفة أهل المدينة ولانه يمكن الشبهة في الملك اذا لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت ولان الجنانية نادرة الوجود ( ٤ ) وحديث من نهش قطعناه غير مرفوع أو محمول

( ١ ) ( قوله لتحقيقها ) أى السرقة . ع ( ٢ ) ( قوله لان ما فيها الخ ) فيه ان السارق لا يقصد ما فيه أبداً لعدم قدرته على امضائه وانما يقصد الكاغد دائماً فالاولى تغير الاخذ بالحفظ أى لان المالك يقصد حفظ ما فيه فحفظ الكاغد تبع فاختل حرزه اما منقضى الحساب فالتقصيد منه مالىته فحفظه مقصود أصلي . ع ( ٣ ) ( قوله لا قطع في مختلس ) الحديث في السنن الاربعة وقال الترمذي حديث صحيح حسن وسكت عنه ابن القطان وعبد الحق وهو تصحيح منهما وتعليل ابي داود مرجوح بذلك ( ٤ ) ( قوله وحديث من نهش الخ ) منكر وانما أخرجه البيهقي وصرح بضعفه ومثله الحديث الذي ذكره المصنف وأما ما رواه عبد الرزاق أخبرنا ابراهيم بن ابي يحيى الاسلمى قال أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة انه وجد قوماً يخفون القبور باليمن على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فكتب فيهم الى عمر فكتب عمر ان اقطع أيديهم فأحسن منه بلا شك ما رواه ابن أبي شيبة حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري قال أتى مروان بقوم يخفون أى يلبشون القبور فضر بهم ونفاهم والصحابة متوافرون وأخرجه عبد الرزاق



( ٢٤٨ ) عليه السلام فان ما دى الى السرقة لالى المسروق لثلا يعارض دلي

على السياسة ( ومال عامة ) لانه منهم ( أو مشترك ) ( ١ ) لما قلنا ( ومثل دينه ) لاستيفاء حقه ( ٢ ) وبشيء قطع فيه ولم يتغير ) خلافاً لاشافي لنا ان القطع ( ٣ ) أسقط عصمة المحل وبالرد على المالك وان عادت حقيقة العصمة بقيت شبهة السقوط لاتحاد الملك والمحل وقيام الموجب وهو القطع فيه بخلاف ما اذا تغير كغزل لسج بمد الرد والقطع لتبدل العين ولذا يملكه الغاصب ( ويقطع بسرقة الساج ) شجر عظيم ببلاد الهند . نهاية ( والقنا ) خشبة الرمح . نهاية ( والا بنوس والصندل والفصوص الحضر والياقوت والزرجد ) لانها اموال محرزة لكونها عزيزة عند الناس لا توجد مباحة بصورتها في دار الاسلام ( والؤلؤ ) لانها من اهن الاموال لا توجد مباحة في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصار كالذهب والفضة ( والاواني والابواب المتخذة من الخشب ) لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة ولذا تحرز بخلاف الحصير لعدم غلبة الصنعة على جالسها ولذا يبسط في غير الحرز

#### ( فصل في الحرز )

وهو ما عدا صرفا حرزا للاشياء لان اعتباره ثبت شرعا من غير تخصيص على بيانه فيعلم انه رد الى صرف الناس فيه . ف ( ومن سرق من ذى رحم محرم لارضاع ) لان الحرمة بلا قرابة لا تحتزم كالحرمة بالزنا ( ومن زوجته وزوجها وسيدته وزوجته وزوج سيدته ومكاتبه وخته ) زوج كل ذى رحم محرم منه . نهرا مين ( وصهره ) كل ذى رحم محرم من امرأته . نهرا مين ( ومن منم وحمام وبيت اذن في دخوله لم يقطع ) في السكل اما في المكاتب فلان له حقا في اكسابه واما في المنم فلان له فيه نصيبا واما في الباقي فلو وجود الاذن طاعة أو حقيقة بالدخول فاحتل الحرز ويدخل في ذلك حوانيت التجار والحانات الا اذا سرق منها ليلا لبناتها لاحراز الاموال والاذن يختص بالنهار ( ومن سرق من المسجد متاعا وره عنده قطع ) لانه محرز بالحفاظ لان المسجد لم يبين لحرز الاموال بخلاف الحمام والبيت الذي أخبرنا معمر وزاد وطوف بهم وكذا أحسن بلا شك ما رواه بن أبي شبة حدثنا حفص عن أشعث عن الزهرى قال أخذ نباح في زمن معاوية رضى الله عنه وكان مروان على المدينة فسأل من بحضرته من الصحابة والفقهاء فأجمع رأيهم على ان يضرب ويطاف به وحينئذ لا شك في ترجيح مذهبنا من جهة الآثار ( ١ ) ( قوله لما قلنا ) من ان له فيه حقا ( ٢ ) ( قال المصنف وبشيء قطع فيه الخ ) وعبرة الهداية هكذا ومن سرق عينا فقطع فيها فردها ثم عاد فسرقها وهي بحالها لم يقطع والقياس ان يقطع اه كما لو سرقه غيره او هو سرق من غيره ف فقد ظهر من كلام الهداية والفتح ان وضع مسئلة الكنز فيها اذا كان السارق الثاني هو السارق الاول بعينه . ع ( ٣ ) ( قوله اسقط عصمة المحل ) لحديث لا ضرر على السارق بمد ما قطعت يمينه . عناية

فشبهة سقوطها أسقطت القطع وقوله سقوط العصمة على أنه مطعون طعنه الطحاوى رح ( وان تغير فسرق قطع ثانيا كغزل قطع فيه ففسخ فسرق ولا ان سرق من ذى رحم محرم منه ) سواء كان المال ماله أو مال أجنبي للشبهة في الحرز ( بخلاف ماله من بيت غيره ) فانه اذا سرق مال ذى رحم محرم من بيت أجنبي يقطع لو جرد الحرز ( ومال مرضعه ) سواء سرق من بيتها أو من بيت غيرها فانه يقطع خلافا لابي يوسف رح لان الرضاع قلما يشتهر فلا تبسط ولا يكفي الاذن بالدخول شرما فانه متحقق في الاخت رضاعا مع أنه يقطع ( ولا من زوج وعرس ولو من حرز خاص له ) أما قال هذا لان فيه خلاف الشافعي رح ( ولا من سيدته وعمره أو زوج سيدته ولا من مكاتبه ومضيفه ومنم وحمام وبيت اذن في دخوله ) فان كان الاذن نهار فسرق ليلا يقطع واعلم ان الحرز بالحفاظ لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فاذا سرق في الحمام شيء وله حافظ فلا قطع لان الحمام حرز قد اختل بأذن الدخول ولا اعتبار بالحفاظ فيه فلا قطع بخلاف الحفاظ في المسجد فان المسجد ليس محرز فاعتبر بالحفاظ ( أو سرق شيئا ولم يخرج من الدار او دخل بيتا وناول من هو خارج هذا عندنا وأما عند أبي يوسف والشافعي رح ان أخرجه يده وناول غيره فعليه القطع وان أدخل الآخريده وناول

فاخذه فعليه القطع وفي الذخيرة ان وضع فيها بين الداخل والخارج فاخذ الآخر ففي رواية لا يقطع وفي اذن

عندنا وعند أبي يوسف رح يقطع

كما في الصندوق قلنا ليس بهتك حرز على السكك بخلاف الصندوق لان الممكن ليس الا هذا (أو طر صرة خارجة من كم غيره) هذا يشتمل ما اذا كانت الصرة غير الكم أو نفس الكم بأن جعل الدراهم في الكم وربطها من خارج فبقى موضع الدراهم وهو شيء من الكم خارج ما في الكم فاذا طر لا يجب القطع واعلم أنه اذا كانت الصرة نفس الكم يأتي بأربع صور لانه أمان يجعل الدراهم في داخل الكم والرباط من خارج أو جعلها على خارج الكم والرباط من داخل وعلى التقديرين أما ان طرا وحل الرباط فان طر والرباط من خارج فلا قطع وهو ما من قبل التقسيم وان طر والرباط من داخل وذلك بان يدخل يده في الكم فيقطع موضع الدراهم فيخرج الدراهم مع الطرف فأخذ الدراهم من الكم فيقطع للاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه اذا حل الرباط يبقى الدراهم في الكم فلا بد ان يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وان حل الرباط وهو داخل لا يقطع لانه أدخل يده في الكم فحل الرباط فيبقى الدراهم خارج الكم فأخذها من خارج وعند أبي يوسف رح يقطع في الوجوه كلها لان السكك حرز (أو سرق جملاً من قطار أو حملاً وقطع ان حفظه) فان القائد والسائق والراكب لا يقصدون الا قطع المسافة دون الحفظ حتى لو كان هناك حافظ

اذن للناس في دخوله حيث لا يقطع لبنائه لحرز الاموال فكان المكان محرراً فلا يعتبر الاحراز بالحفاظ (وان سرق ضيف من أضافه أو سرق شيئاً ولم يخرج من الدار لا) يقطع في المسائلين أما في الاولى فلاحتلال الحرز في حقه وأما في الثانية فلان الدار كلها حرز واحد فلا بد من الاخراج منها (وان أخرج من حجرة الى الدار) وكانت الدار عظيمة فيها بيوت يستغنى صاحب كل بيت به عن مهن الدار استغناء أهل المنزل بمنزلهم وانتفاعهم بالصحن كانتفاعهم بالسكة فالأخراج اليه حيث لاخراج الى السكة • ف (أو أغار) (١) (فسرق) (من) اسم بمعنى بعض أو متعلق بمقدر لغنا للمصدر أي أغارة صادرة من (أهل الحجر على حجرة أو نقب فدخل والتي شيئاً في الطريق ثم أخذه أو حمل على حمار فساقه وأخرجه قطع) في المسائل الأربعة أما في الأولى والثانية فلان كل حجرة حرز على حدة وأما في الثالثة فلان هذه حيلة يعتادها السارق لتعذر الخروج مع المتاع أو ليتفرغ اقتال صاحب الدار والفرار ولم تعرض عليه يد معتبرة فاعتبر السكك فعلاً واحداً فاذا خرج ولم يأخذه فهو مضيع لا سارق وقال زفر لا يقطع في هذه الثلاثة وأما في الرابعة فلان سير الحمار مضاف اليه (وان ناول آخر من خارج أو أدخل يده في بيت وأخذ أو طر) أي شق • ف (صرة خارجة) نعت لصرة • ع (من كم أو سرق من قطار بغير أو حملاً لا) يقطع في السكك اما في الأولى فلان الاول لم يوجد منه الاخراج لاعتراض يد معتبرة على المسال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم يتم السرقة من كل منهما وعن أبي يوسف ان أخرج الداخل يده فعليه القطع وان أدخل الخارج يده فعليه القطع وأما في الثانية فلان هتك الحرز يشترط فيه السكك فخرجنا عن شبهة الدم والسكك في الدخول وعن أبي يوسف انه يقطع في هذه أيضاً وأما في الثالثة فلان الرباط على هذا يكون خارجاً فالأخذ يتحقق من الظاهر وأما في الرابعة فلانه ليس بمحرز مقصوداً فتمكن شبهة الدم وهذا لان السائق والقائد والراكب يقصدون قطع المسافة وتقل الامتعة دون الحفظ حتى لو كان مع الاحمال من يتبعها للحفظ قالوا يقطع (وان شق الحمل فأخذ منه أو سرق جوالقاً فيه متاع وربه يحفظه أو نائم عليه أو أدخل يده في صندوق غير أو في حبيبه أو كره فأخذ المال قطع) أما في الاولى فلان الجوالق (٢) في مثل هذا حرز لانه يقصد بوضع الامتعة فيه صيانتها فوجد الاخذ من الحرز وأما في الثانية فلانه محرز بصاحبه ومعناه اذا كان

(١) (قوله فسرق) تفسير لقوله أغار • ف والا فلاغارة هي النهب وقد تقدم • ع

(٢) (قوله في مثل هذا) أي فيما اذا أخذ شيء من باطنه بدون الجوالق

بخلاف ما اذا أخذ الجوالق مع ما فيه فانه لا يقطع الا اذا كان محرراً بالحفاظ

والبيت • ع

قطع سارق الحمل والحمل (أو نام عليه) فان النوم على الحمل أو بقرب منه حفظ له (أو شق الحمل وأخذ منه شيئاً) فان

( ٣٠٠ ) صندوق غيرة أو كنه أو حبيبه المراد ادخال اليد في الكم للاخ

الجوالق حرز ( او ادخل يده في

بوضع ليس بحرز ليكون محرزا بصاحبه لكونه مترصدا لحفظه وهذا لان (١) المعتبر هو الحفظ المعتاد والجلوس عنده والنوم عليه بعد حفظا عادة وكذا النوم بقرب منه على ما اخترناه . هداية وأما في البواقي فلاخذ من الحرز . ع

— فصل في كيفية القطع —

( ويقطع يمين السارق ) (٢) لقراءة ابن مسعود ( من الزند ) لان اليسر يتناول الى الابط والرسغ متيقن به وقد صح انه عليه الصلاة والسلام (٣) أمر بقطع يد السارق من الزند ( ونحسم ) أى (٤) تنفس في الدهن المغلى . ف لثلا يؤدى الى التلف ( ورجله اليسرى ) من الكعب . ش بالاجماع وقد روى فيه حديث . ف ( ان عاد وان سرق ثلثا حبس حتى يتوب ولم يقطع ) وقال الشافعي يقطع يده اليسرى ثلثا ورجله اليمنى رابعا لقوله عليه الصلاة والسلام من سرق فاقطعوه فان عاقطعوه فان عاد فاقطعوه . وروى مفسرا كما هو مذهبه ولنا قول على رضى الله عنه اني لاستحي من الله ان لا أدع له يدا يا كل بها ويستحي ورجلا يمشى عليها وبهذا حاج بقية الصحابة فحجهم فالعقد اجماعا (٥) والحديث طعن فيه الطحاوي أو محمول على السياسة ( كن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو أصبعان منها سواها أو رجله اليمنى مقطوعة ) اما في الابهام فلان قوام البطش به وأما في الاصبعين فتنتزها منزل الابهام في نقصان البطش وأما في مقطوع الرجل فلفوات جنس

لالحل الرباط كما مر ( أو أخرج من مقصورة دار فيها مقاصير الى صحنها أو سرق رب مقصورة من أخرى فيها ) أو اد موضعا كدرسة أو نحوها فيها حجرات يسكن في كل منها انسان لاتعلق له بالحجر التي يسكن فيها غيره لا كالدار التي صاحبها واحد وبيوتها مشغولة بمتاعه وخدامه وبينهم انبساط ( او التي شيئا من حرز في الطريق ثم أخذه أو حمله على حمار فساقه وأخرجه من الحرز ) هذا عندنا وأما عند الشافعي رح لا يقطع سواء أخذه أو تركه في الطريق وعند زفر رح لا قطع في الالتقاء ولا في الخل فان الالتقاء ليس باخراج كمنالة من هو خارج وكما اذا التقي ولم يأخذ قلنا اذا لم يطرأ عليه يد غيره حقيقة كان في حكم يده قم بالاخذ بعد الخروج بخلاف مسألتي المناولة وعدم الاخذ وفي مسألة الحل سير الدابة يضاف اليه

فصل ( ويقطع يمين السارق من

زنده ونحسم ثم رجله اليسرى ان عاد فان عاد ثلثا يسجن حتى يتوب ) أما يسجن فقط وأما مع التعزير عند بعض مشايخنا وعند الشافعي رح يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ومذهبنا ما ثور عن على رضى الله عنه ولو كان الحديث صحيحا لما خالفه ولما أخذ الصحابة بقوله والطحاوي قد طعن في الحديث أو محمول على السياسة ( فان كان

(١) قوله المعتبر هو الحفظ المعتاد ) والحفظ المعتاد فيما لم يكن في موضع محرز هو ترصد الحافظ . ع (٢) قوله لقراءة ابن مسعود ) فاقطعوا ايماهما وهي مشهورة فكان خيرا مشهورا يتقيد به اطلاق الكتاب فهذا من تقييد المطلق لا بيان المحمل لان الصحيح ان لا اجمال في فاقطعوا وقد قطع صلى الله عليه وسلم اليمين وكذا الصحابة فلو لم يكن التقييد مرادا لما فعله لان ابقاء اليمين أنفع وعادته عليه الصلاة والسلام طلب الايسر لهم ما امكن (٣) ( قوله أمر بقطع الخ ) أخرجه ابن ابى شيبه عنه صلى الله عليه وسلم مرسلا ولان اطلاق اليد على ما الى الرسغ اشر منه على ما الى الابط ولئن سلم الاشتراك يتعين الرسغ درءا لازما (٤) ( قوله تنفس ) أى يقطع دمها بالنفس كيلا يلزم التفسير بالمباين اذ الحسم لغة القطع . ع (٥) ( قوله والحديث طعن فيه الخ ) ولو كان صحيحا لاحتجوا به في محاجة على رضى الله عنه ولئن سلم يحمل على النسخ لانه كان في الابتداء تغليظ في الحدود كما في قصة المرنيين والحديث لم يعرف بلفظ المصنف واخرجه أبو داود بلفظ اخر لكن قال النسائي حديث منكر وحديث على روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار ومن طريق محمد روى الدارقطني ورواه عبدالرزاق وابن أبي شيبه والبيهقي كلهم عن على رضى الله عنه وروى ابن ابى شيبه عن عمر وابن عباس رضى الله عنهم ، ف قوله يحمل على النسخ بدليل الاجماع الذي ذكره المصنف . ع

يده اليسرى أو ابهامها أو أصبعها أو رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو رده الى مالكة قبل الخصومة أو منفعة

ملكه بهبة أو بيع أو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع أو سرق فادعى ملكه أو أحد السارقين وإن لم يبرهن أو لم يطالب مالهما وإن أقر هو بها فلا قطع (لأنه لو قطعت اليمنى (٣٠١) وقوة البطش فأتت في اليسرى

منفعة المشى (ولا يضمن بقطع اليسرى من أمر بخلافه) وقالوا يضمن في الممد وقال زفر يضمن في الخطأ أيضاً (١) والمراد الخطأ في الاجتهاد أما الخطأ في معرفة اليمن عن اليسار فغير معفو وقيل يجمل عذراً أيضاً ولا يبي حثيفة أنه أتلف وأخلف من جلس ما هو خير له منه فلا يعد اتلافاً كمن شهد على غيره ببيع ماله بثمن قيمته ثم رجع (وطلب المسروق منه) المال (ش) شرط القطع (خلافاً للشافعي في الاقرار لئلا يان الحناية على مال الغير (٢) لا تظهر الا بخصومته (ولو مودعاً أو غاصباً) خلافاً لزفر والشافعي فيهما (أو صاحب الربا) لثبوت السرقة بحجة شرعية هي الشهادة عقيب خصومة معتبرة (٣) لحاجتهم الى (٤) الاسترداد (ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم) لاعتبار خصومته لقيام ملكه (لا بطلب المالك أو السارق لو سرق من سارق بعد القطع) لان المال (٥) غير منقوض (ومن سرق شيئاً ورده قبل الخصومة بخلاف ما (٦) بعد الخصومة لانتهاء الخصومة لمقصودها فتبقى تقديراً (الى مالكة أو ملكه) بالهبة مع القبض أو بالبيع (بعد القضاء أو ادعى انه ملكه) وان لم يقم البينة (٧) مناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة (أو نقصت) بعد القضاء قبل الاستيفاء (قيمته عن النصاب لم يقطع) في الكل أما في الاولى فلفوات الخصومة وأما في الثانية فلان الامضاء من القضاء فتشترط الخصومة عند الامضاء وفيها خلاف زفر والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف وأما في الثالثة فقال الشافعي لا يسقط بمجرد دعواه كيلا ينسد باب الحد اذ لا يعجز عنه سارق ولنا ان بمجرد الدعوى

(١) قوله والمراد الخطأ في الاجتهاد بان زعم ان الكتاب مطلق عن اليمن عيني (٢) قوله لا تظهر الخ (لا حتم الاحتمال اباحة المالك أو وقفه على المسلمين بداية ش والقطع مشروط بظهور الحناية ع (٣) قوله لحاجتهم أي مع انهم يدعون اليد على السارق فيكفي لصحة خصومتهم مجرد يد المدعى عليه كما اذا نزع شخص اللقيط من يد الملتقط فان الظاهر ان دعوى اللقيط على ذلك الشخص معتبرة وحينئذ لا يرد ما في كتاب الدعوى من ان يد المودع والغاصب ونحوها ليست بيد الخصومة لانهم نعمة مدعي عليهم بالملك ومجرد اليد لا يكفي في دعوى الملك ع (٤) قوله الاسترداد أي اعادة اليد على العين تخلصاً لزمهم بالرد الى مالكتها عناية (٥) قوله غير منقوض لعدم وصوله الى يد مالكة بعد فلا عصمة له ع (٦) قوله بعد الخصومة أي وسماح البينة والقضاء فانه يقطع وكذا بعد السماع قبل القضاء استحساناً لظهور السرقة عند القاضي بالشهادة بعد خصومة معتبرة فاذا رد المال لاجل الخصومة فقد حصل مقصودها والشئ يشهد بمقصودها وبالاتهاء بتقرر (٧) قوله مناه بعد ما شهد الخ (اما اذا فعل ذلك بعد الاقرار بالسرقة فانه يسقط القطع اتفاقاً

أي باع ديناراً بدينارين وقبضهما فسرقا من يده (ومستجير ومستاجر ومضارب وقابض على سوم الشراء ومترهن وبخصومة المالك من سرق منهم) اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقة وقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لانه لا نكاح ان المسروق

منه أعرف بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السارق المقر به اذ يمكن ان يكون ملكا للسارق بطريق الارث أو ملكا لدى  
رحم محرم وهو غير عالم به ففي ترك (٣٠٢) المسروق منه الدعوى وكذا في غيبته مظنة عدم وجوب

قامت الشبهة للاحتيال ولا معتبر بما قال (١) بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار واما  
في الرابعة فمن محمد انه يقطع وهو قول زفر والشافعي ورحمهم الله تعالى اعتبارا  
بالنقصان في العين ولنا ان الامضاء من القضاء فيشترط كمال النصاب عند الامضاء  
واما نقصان العين فمضمون عليه فكمال النصاب عينا ودينا كما لو استهلك كله ونقصان  
السعر غير مضمون (ولو أقرأ بسرقة ثم قال أحدهما هو مالي لم يقطع) لان الرجوع  
مامل في حق الراجع ومورث الشبهة في حق الاخر لان السرقة ثبتت باقرارهما  
على الشركة (ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد على سرقتهما قطع الاخر) لان  
الغيبه تمنع ثبوت السرقة على الغائب فيبقى معدوما والمعدوم لا يورث الشبهة (٢)  
ولا يعتبر توهم حدوث الشبهة (ولو أقر عبد) محجور أو مأذون (بسرقة قطع)  
خلافًا لمحمد وزفر ولابي حنيفة وابي يوسف ان اقراره بالحد والقصاص من حيث  
الآدمية لا من حيث المالية (٣) ولذا لا يملكها المولى عليه وما لا يملكه المولى  
عليه كان باقيا فيه على أصل الحرية كالطلاق فيملكه . ف فيصح اقراره بهما ثم  
يتعدى الى المالية ولانه لا شبهة في هذا الاقرار لما يشتمل عليه (٤) من الاضرار  
بنفسه (٥) ومثله مقبول على الغير (وردت السرقة الى المسروق منه) خلافا  
لهما وزفر ولابي حنيفة ان الاقرار اذا صح بالحد ثبت حكمه وهو القطع وهو لازم لحكم  
الشرع بكون المال للمقر له اذ لا قطع مال المولى (ولا يجتمع قطع وضمان) هالكة أو مستهلكة  
خلافا للشافعي لنا حديث (٦) لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب  
الضمان ينافي القطع لتملكه اسنادا الى وقت الاخذ (٧) فينتفي القطع لشبهة ورود  
لكن يلزمه المال (١) (قوله بدليل صحة الخ) بالاتفاق . ف ويدرك عنه الحد وما  
من مقر الا ويمكن من الرجوع ومع هذا صار رجوعه مورثا للشبهة فكذا هذا  
. نهاية . وفيه انه لما فتح عليه باب الرجوع بعد الاقرار فلو فتح عليه باب الدعوى  
بعد البينة لا لسد الباب يقينا فالجواب هو جواب السكمان بمنع عدم المعجز بان  
حالم هذا من السراق أقل قليل والفقهاء لا يسرقون غالبا . ع (٢) (قوله ولا  
يعتبر توهم الخ) لانه شبهة الشبهة كما مر بيانهما في الشهادة على الزنا بالغائبة . ع (٣)  
(قوله ولهذا لا يملكهما) أى لا يملك الاقرار بهما عليه . ع (٤) (قوله من  
الاضرار بنفسه) فوق اضراره بمولاه (٥) (قوله ومثله مقبول على الغير)  
كشهادة العبد العدل برؤية هلال رمضان وبالسما علة قائما تقبل ثم ما لزم الناس  
فرع ما لزمه (٦) (قوله لا غرم على السارق الخ) رواه النسائي والدارقطني والبخاري  
(٧) (قوله فينتفي القطع الخ) والقطع ثابت قطعا . ف اما حسا فظاهر لان  
وضع المسئلة في التضمن بعد القطع واما وجوبا على الامام فبالاجماع . ع

القطع ادغية المزنية وان كان فيها توهم  
انها لو كانت حاضرة ادعت أمرا  
يسقط الحد فلا اعتبار به لان المزنية  
راضية بالزنا فتكون متهمة في دعوى  
ما يسقط الحد فهذا هو الفرق الذي  
وعده في باب شهادة الزبا ثم عطف  
على الضمير المستكن في قوله (لا من  
سرق من سارق قطع) أى لا يقطع  
بطلب المالك والسارق لو سرق من  
سارق بعد القطع لما سيأتي من سقوط  
عصمته (وقطع عبد أقر بسرقة وردت  
الى مالكها) هذا عند أبي حنيفة رح  
من غير تفصيل وعند زفر رح لا  
يقطع من غير تفصيل لان اقرار العبد  
بالحدود والقصاص لا يصح عنده وان  
كان مأذونا فان الاذن لم يتناولها اما  
في رد المال فان كان مأذونا يصح فيرد  
المال وان كان محجورا لا واما عندها  
فان كان مأذونا يقطع ويرد المال  
وان كان محجورا فالمسروق ان كان  
هالكا يصح اقراره لان الواجب  
ليس الا القطع واقراره به صحيح وان  
كان قائما فعند أبي حنيفة رح يقطع  
ويرد المسروق وعند أبي يوسف رح  
يقطع ولا يرد المسروق وعند محمد  
رح لا يقطع ولا يرد فيقول زفر رح  
ان اقراره بما يوجب تلف نفسه أو  
أعضائه وان كان يتضرر به المولى فهو غير  
متهم فيه لان ضرره فوق ضرر المولى  
وان تخالج في صدرك ان خبت نفوس  
بعض المماليك يصل الى غاية يوترون  
اهلاك نفوسهم ليتضرر به موالهم فذلك شيء نادر لا يصلح لان يبنى عليه الاحكام ثم بعد ذلك الاصل

الاخذ عند محمد رح رد العين والقطع تبع له لشرطية الدعوى وثبوت المال بلا قطع من غير عكس واقرار العبد المحجور

بالمال لا يصح فلا يثبت تبعه وهو القطع قلنا القطع ليس تبعاً لرد العين لان رد المال ضمان المحل والقطع جزء الفعل قابو يوسف رح لم يجعل أحدهما تبعاً للآخر فيعتبر إقراره في حق نفسه وهو القطع لافي حق المولى وهو رد المال وأبو حنيفة رح جعل الفعل أصلاً لان المحال كالشروط ( وما قطع به ان بقي رد والا لا يضمن وان اتلف ) انما قال وان اتلف احترازاً عن رواية الحسن عن أبي حنيفة رح انه يجب الضمان في الاستهلاك وعند الشافعي رح يضمن في الهلاك والاستهلاك فعنده القطع والضمنان يجتمعان لان الضمان بناء على عصمة المال ونحن نقول ( ٣٠٣ ) بانتقال العصمة الى الله معناه ان

المال كان معصوماً حقاً للعبد فاذا ورد عليه السرقة أوجب الشارع الحد وهو حق الشرع فالجناية وردت على حق الشرع ففي حالة السرقة صار المال معصوماً حقاً للشرع فلم يبق معصوماً لحق العبد فلا يجب الضمان ( ولا يضمن من سرق مرات فقطع بكلها أو بعضها شيئاً منها ) المسروق منهم ان حضروا حتى كان القطع للكل لا يضمن لاحد أصلاً وان حضر البعض حتى قطع لاجلهم فكذا عند أبي حنيفة وعندهما يسقط ضمان من قطع لاجله ( ولا قاطع يسار من أمر بقطع يمينه بسرقة ولو عمداً وقطع من شق ما سرق في الدار ثم أخرجه ) وانما يقطع اذا بلغ المشتوق نصاب السرقة وعند أبي يوسف رح لا يقطع لان الثوب صار ملكاً للسارق بسبب الحرق الفاحش لهما ان الاخذ ليس سبباً للملك وانما نقول بالملك ضرورة أداء الضمان لثلاث يجتمع البذل لان في ملك شخص واحد ومثله لا يورث الشبهة ( لامن سرق شاة فذبحها فاخرج ) لان السرقة تمت على اللحم ولا قطع فيه ( ومن

الاخذ على ملكه فما يؤدي الى انتفائه ( ١ ) فهو المتتفي ( ويرد العين لو قائمة ) لبقائها على ملكه ( ولو قطع لبعض السرقات لا يضمن شيئاً ) وقالا يضمن لكانهم الا الذي حضر فان حضر كلهم وقطع بمخصومتهم لا يضمن شيئاً بالاتفاق ولا يبي حنيفة في الخلافية ان الواجب بالكل قطع واحد حقاً لله تعالى لان مبناء على التداخل فاذا استوفى فالمستوفى كل الواجب الا يرى ان ( ٢ ) نفعه راجع الى الكل ( ٣ ) فيقع عن الكل ( ولو شق ما سرق في الدار ) فلو شقه بعد الاخراج قطع اتفاقاً . ف ( ثم أخرجه قطع ) ان كان يساوي عشرة بعد الشق . ف وعن أبي يوسف انه لا يقطع لان له فيه سبب الملك وهو الحرق الفاحش فانه يوجب القيمة ولهما انه وضع سبباً للضمن لا للملك وانما الملك يثبت ضرورة أداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث شبهة ( ٤ ) كنفس الاخذ وهذا الخلاف فيما اذا اختار تضمين النقصان وأخذ الثوب فان اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لتلك استنادا الى وقت الاخذ ( ولو سرق شاة فذبحها فاخرجها لا ) لان السرقة تمت على اللحم ( ولو صنع المسروق دراهم أو دنائير قطع وردهما ) خلافاً لهما واصله في الفصب فهذه صنعة متقومة عندهما لا عنده . هداية له ان العين باقية والاسم الحادث والصنعة ليسا بلازمين لا مكان اعادتهما الى الحالة الاولى . عناية ( ولو صبغه أحمر فقطع لا يرد ) وقال محمد يرد وبمطبي ما زاد الصبغ فيه اعتباراً بالفصب بجامع كون الثوب أصلاً والصبغ تبعاً ولهما ان الصبغ قائم صورة ومعنى ( ٥ ) حتى لو أراد أخذه مصوغاً

( ١ ) ( قوله فهو المتتفي ) لان القطع ثابت قطعاً كما حررناه آنفاً واستواء الثابت قطعاً باطل . ع ( ٢ ) ( قوله نفعه ) وهو الانزجار . بنابة ( ٣ ) ( قوله فيقع عن الكل ) والقطع والضمنان لا يجتمعان . ع ( ٤ ) ( قوله كنفس الاخذ ) فانه مثل الشق في انه يحتمل أن يجعل سبباً للملك ومع هذا لم يعتبر الاخذ شبهة . نهاية ش ( ٥ ) ( قوله حتى لو أراد ) أي المسروق منه . ف وعناية فالظاهر ان الدليل الزامى والا فذعهما في المتنازع فيه عدم الرد على المسروق منه فكيف يريد أخذه من

جعل ما سرق دراهم أو دنائير قطع وردت ( هذا عند أبي حنيفة رح وأما عندهما لا يجب ردهما لان الصنعة متقومة عندهما فصارت شيئاً آخر ( فان حمزه فقطع فلا رد ولا ضمان وان سوده رد ) أي ان سرق ثوباً وصبغه أحمر فقطع لا يجب رد الثوب وان هلك فلا ضمان وعند محمد رح يؤخذ الثوب وبمطبي ما زاد الصبغ وان سوده رد عند أبي حنيفة رح لكون السواد نقصاناً فلا ينقطع حق المالك وكذا محمد رح كما في الحمرة فان الصبغ لا يقطع حق المالك وعند أبي يوسف رح لا يرد فان السواد زيادة كالحمرة



## باب قطع الطريق

( ٣٠٤ )

( من قصد معصوما على معصوم ) أى حال كون القاصد معصوماً

أى مسلماً أو ذمياً ( فأخذ قبله ) أى أخذ شيئاً وقتله حبس حتى يتوب ( أى يظهر فيه سيئات الصالحين ) وإن أخذ مالا ويصيب لكل منه لصاب السرقة قطع يده ورجله من خلاف وإن قتل بلا أخذ قتل حداً لا قصاصاً ( أى هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص فذكر ثمرته هذا بقوله ) فلا يعفو ولا يولى وإن قتل وأخذ مالا قطع ثم قتل وصلب أو قتل أو صلب ( أى ثم قتل أو قتل عطف على قطع أى إن شاء قطع ثم قتل أو صلب وإن شاء قتل أو صلب حبساً من غير قطع ) ويبعج برمح حتى يموت ( البعج شق البطن ) ويترك ثلاثة أيام وما أخذه قتاف لا يضمن ( أى إذا قتل قاطع الطريق فلا يجب ضمان ما تلف ككافي السرقة الصغرى ) ويقتل أحدهم حدواً ( أى إن باشر القتل أحدهم يجب الحد على الجميع ) وحجر وعصاهم كسيف فإن جرح وأخذ قطع وهدر جرحه وإن جرح فقط أو قتل عمداً قتاف ( أى تاب قبل أن يؤخذ ) أو كان منهم غير مكلف أو ذو رحم محرم من المارة أو قطع بعض المارة على البعض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين فلا حد وللولى قوده أو أرشه أو عفوه ( أى في الصور المذكورة لا يجب الحد بل إن كان القتل عمداً فللولى القود وإن كان غير عمد فالدية ويكون للولى العفو وعند أبي يوسف رح إذا كان بعضهم غير مكلف أى صديداً

يضمن ما زاد الصبغ فيه وحق المالك قائم صورة لا معنى ولذا لا يضمنه السارق بالهلاك فرجنا جانب السارق بخلاف الغصب لأن حق كل منهما قائم صورة ومعنى فاستويا ( ١ ) فرجنا جانب المالك ( ولا يضمن ) لأنه كالمستهلك ( ولو أسود يرد ) خلافاً لأبي يوسف لهما إن السواد نقص فلا يوجب قطع حق المالك

## باب قطع الطريق

( أخذ قاصد قطع الطريق قبله ) كان المعنى أنه أخبر عن قصده قطع الطريق والا فكيف يظهر للإمام قصدهم قبل القطع ( حبس حتى يتوب وإن أخذ مالا معصوماً ) لمسلم أو ذمياً • هداية ولم يقتل أحداً ( ع ) ( قطع يده ) اليمنى ( ورجله ) للنسب الآتى ( من خلاف ) كيلا يؤدي إلى فوات جنس المنفعة ( وإن قتل قتل حداً وإن عفى الولي ) وصل بما قبله • وهذا لأنه حق الشرع ( وإن قتل وأخذ قطع ) خلافاً لحمد فانه يقول يقتل أو يصلب ولا يقطع ( ٢ ) لأنه جناية واحدة فلا توجب حدين ( وقتل ) مع القطع ( ع ) ( أو صلب ) مع القطع أيضاً ( ع ) ( أو قتل ) فقط ( ع ) ( أو صلب ) فقط ( ع ) ( ٣ ) والاصل فيه قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الآية والمراد والله أعلم التوزيع على الأحوال وهي هذه الأربعة ولأن الجنايات تتفاوت على الأحوال فاللائق تليظ الحكم بتغلظها أما الحبس في الأولى فلأنه المراد من النفي المذكور لأنه نفي عن وجه الأرض بدفع شرهم عن أهلها والجمع بين القطع والقتل أو الصلب في الرابعة لتغلظ الجناية بتفويت الأمن على التناهي في النفس والأموال ( ويصلب حياً ثلاثة أيام ) لا أكثر كيلا يتأذى الناس براعته ( ويبعج بطنه برمح حتى يموت ) لأنه أبلغ في الردع وهو المقصود ( ولا يضمن ما أخذ ) اعتباراً بالسرقة الصغرى ( وغير المباشر كالباشر ) لأنه جزاء المحاربة وهي تحقق بأن يكون البعض رداً للبعض إذا زالت أقدامهم انحازوا إليهم ( والصا والحجر كالسيف ) لأنه يقطع المارة ( وإن أخذ مالا وجرح قطع وبطل الجرح ) لأنه لما وجب الحد حقا لله سقطت ( ٤ ) عصمة النفس كما سقطت عصمة المال ( وإن جرح فقط أو قتل قتاف أو كان بعض القطاع غير مكلف أو ذا رحم محرم من المقطوع عليه أو قطع بعض القافلة على البعض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين لم يحد ) السارق ( ع ) ( ١ ) قوله فرجنا جانب المالك ( لأنه صاحب الاصل والغاصب صاحب التبعية ) ( ٢ ) قوله لأنه جناية واحدة ) هي جناية قطع الطريق ( ٣ ) قوله والاصل فيه ( أى في توزيع الاجزئة على الجنايات المذكورة ) ( ٤ ) قوله عصمة النفس ( أى عصمة أطراف النفس بناء على أن ما دون النفس جار مجرى الأموال . عناية

أو مجنوناً فباشر العقلاء يحد الباقيون أما في المصر أو بين المصرين إذا كان قريبين كالكوفة والحيرة بحيث في



في الفصول كلها أما في الأولى فلأنه لا حد في هذه الجناية وأما في الثاني فللاستثناء المذكور في النص وأما في الثالث فلأن الجناية واحدة قامت بالكل فإذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة فصار (١) كالخاطيء مع العائد وأما في الرابع والخامس فلأن الجناية واحدة (٢) كما ذكرنا وأما في السادس فلأن قطع الطريق بقطع المسارة ولا يتحقق ذلك في المصر ولا بقرب منه لأن الظاهر (٣) لحوق الفوت وفيه خلاف الشافعي وأما في السابع فمن أبي يوسف أنه يحد أن كان خارج المصر ولو بقربه لأنه لا يلحقه الفوت وعنه أنه (٤) أن قاتلوا نهارا بالسلاح أو ليلا به أو بالخشب فهم قطاع الطريق لأن السلاح لا يلبث والفوت يبطيء بالليالي • هداية وحد بعضهم مكان القطع بمسير سفر بين المصرين في ظاهر الرواية • ف ومن قطع (٥) بين الحيرة والكوفة فليس يقطع الطريق (فاقاد الولي أو عفا) في فصل الجرح أو القتل فالتوبة وكان المراد بالولي ولي الجناية فيشمل المجروح نفسه • ع وهذا لأن الحد إذا سقط ظهر حق العبد (ومن حقت في المصر) في المصباح حثته عصر حلقه حتى يموت اه فقد صرح أن الحنق هو القتل بمصر الحلق حيث جعل الموت غاية المصر وعلى هذا فالمراد بقوله (غير مرة) تكرار القتل بالحنق لا تكرار المصر في قتل شخص واحد كان يعصره ثم يتركه ثم يعصره ثم يموت حتى يموت ويؤيد ما قلناه ما في الملتقى وعبارته مع شرحه لداماد وأن تكرار القتل بالثقل والتفريق والحلق منه أي من القاتل قتل به أي بالقتل المكرر اه في باب ما يوجب القصاص الخ • ع (قتله به) لأنه صار ساعيا في الأرض بالفساد فيدفع شره بالقتل • هداية

### (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة في الأمور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغازبه (الجهاد فرض كفاية) (٦) لقوله تعالى وقاتلوا المشركين

(١) (قوله كالخاطيء مع العائد) اجتماع في قتل معصوم الدم سقط القصاص عن العائد (٢) (قوله كما ذكرنا) في المسئلة السابقة • ع ومال جميع القافلة في حرز واحد في حق قطاع الطريق وهو القافلة • ف اذ القافلة كالدار الواحدة • ع (٣) (قوله لحوق الفوت) فلا يمتنع التطرق فلا يتحقق القطع ولأن السبب محاربة الله تعالى وهي انما تتحقق في المفازة لأن المسافر لا يلحقه الفوت فيها فيصير في حفظه تعالى متممدا عليه فمن يتعرض له يكون محاربا له تعالى وأما في المصر وبين القرى فهو معتمد على الفوت من السلطان أو الناس فتمكن النقص في فعل من يتعرض له من حيث محاربة الله تعالى • ك (٤) (قوله أن قاتلوا نهارا) أي في المصر أو بين القرى • ك (٥) (قوله بين الحيرة) قال صدر الشريعة الحيرة مدينة على رأس ميل من الكوفة • بناية (٦) (قوله لقوله تعالى) فإن قلت أنه عام

يلحقه الفوت غالبا ففيه خلاف الشافعي رح وعند أبي يوسف إذا قاتلوا نهارا بالسلاح حدوا وكذا في الليل سواء كان بالسلاح أو غيره (وفي الحنق دية ومن اعتاده قتل به سياسة) الحنق من صور القتل بالثقل وفيه القصاص عند غير أبي حنيفة

### (كتاب الجهاد)

(هو فرض كفاية بدأ) أي ابتداء وهو أن يتبدأ المسلمون بمحاربة الكفار (ان قام به البعض سقط عن الباقيين فان تركوا اتهموا الاعلى صبي وعبد وامرأة وأعمى ومقعود وأقطع وفرض عين ان هجموا فخرج المرأة والعبد بلا اذن) فانه اذا هجم الكفار على ثمر من الثغور يصير فرض عين على من كان يقرب منه وهم يقدرعون على الجهاد وأما على من ورائهم فاذا بلغ الخبر اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتسب اليهم بان خيف على من كان يقرب منهم بأنهم عاجزون عن المقاومة أو بان لم يعجزوا ولكن تكاسلوا ثم وثم الى ان يصير فرض عين على جميع أهل الاسلام شرعا وغربا هذا نظير صلاة الجنازة تعبر

كافة كما يقاتلونكم كافة (١) ولقوله صلى الله عليه وسلم الجهاد ماض الى يوم  
القيامة وأراد به فرضا باقيا وأما كونه كفاية فلا أنه ما فرض لعينه اذ هو فساد  
في نفسه وإنما فرض لا عزاز دين الله ودفع شرهم ولأن في اشتغال الكل قطع  
مادة الجهاد من الكراع والسلاح (ابتداء فان قام به قوم سقط عن الكل والا  
أنموا بتركه) لأن الوجوب على الكل • هداية فقوله فان قام الخ تفسير لفرض  
الكفاية • ف (ولا يجب على صبي) لعدم التكليف (وامرأة وعبد) (٢) لتقدم  
حق الزوج والمولى (وأعمى ومقعد) أخرج • ف (واقطع) لم يجز  
وفرض عين ان هجم العدو • لأن المقصود لا يحصل الا باقامة الكل • فتخرج  
المرأة (لاقامة عمل يقام بين كالمطبخ والمداواة والسقي) والعبد بلا اذن زوجها  
وسيده • لأن حقهما لا يظهر في فروض الاعيان كالصلاة والصوم (وتره الجمل  
ان وجد فيء) لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه (والالا) لان فيه دفع الضرر  
الاعلى بالحق الأدنى (فان حاصرناهم ندعومهم الى الاسلام) (٣) لما روى ابن  
عباس ان النبي عليه السلام ما قاتل قوما حتى دطامهم الى الاسلام (فان أسلموا  
والا الى الجزية) (٤) به أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم امراء الحيوش ولانه  
أحد ما ينتهي به القتال (٥) بالنص (فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا)

مخصوص وكذا سائر الآيات في الباب فلا يفيد الفرضية قلنا تخصيص الصبي والمجنون  
عقلى والتخصيص العقلى لا يفيد ظنية الخصوص • وأما غيرهما فنفس النص تعلق  
بغيرهما ابتداء فلا تخصيص أصلا فان آية قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة  
تفيد ان قتالنا جزءا لقتالهم ومسبب عنهم وكذا آية وقاتلهم حتى لا تكون قتنة  
أفادت ذلك • ف قوله وأما غيرهما أى غير الصبي والمجنون ممن لا يجارب كالمراة  
والشيخ الفاني قوله تعلق بغيرهما هكذا في نسخ الطبع بالاظهار مقام الاضرار  
والاولى ان يقول تعلق به بارجاع الضمير على الغير مرادا به نحو المرأة والشيخ  
الفاني ثم تعلق النص بهذا الغير انما هو سلبا لا وجودا (١) (قوله ولقوله صلى  
الله عليه وسلم الجهاد ماض الخ) رواء أبوداود ولفظه والجهاد ماض منذ بعثني  
الله الى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل (٢)  
(قوله لتقدم حق الخ) باذن الله الذي له الحق (٣) (قوله لما روى ابن عباس  
الخ) رواء الحاكم وصححه ورواه عبد الرزاق (٤) (قوله به أمر الخ) أخرجه الجماعة  
الا البخارى من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه والفاظ بعضهم يزيد على بعض  
ويختلف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية  
أوصاه • ف ذكر الحديث بطوله وفيه الدعوة الى الاسلام • ع (٥) (قوله  
بالنص) قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى حتى يعطوا  
الجزية عن يد وهم صاغرون

فرضا على جيرانه دون من هو بعيد  
عن الميت فان قام بها الاقربون أو  
بعضهم سقط عن الكل وان بلغ  
الى الأبعد ان يقوم بها فان ترك الكل  
فكل من بلغ اليه خبر موته يصير  
آثما وكرا الجمل مع في وبودونه لا  
الجمل ما يجعل للمعامل على عمله والمراد  
أنه اذا كان في بيت المسال شي لا يجعل  
الامام على أرباب الاموال شيئا من غير  
طيب أنفسهم ليتقوى به الغزاة أما  
اذا لم يكن فيه شيء فيفعل ذلك  
(فان حوصروا) أى الكفار بأن  
حاصرهم المسلمون (دعوا الى الاسلام  
فان أبو فالى الجزية فان قبلوا فلهم  
ما لنا وعليهم ما علينا) اعلم انه لا يراد هذا  
الحكم على العموم حتى يدل  
على أنه يجب عليهم في العبادات  
أو غيرها ما يجب علينا لان الكفار  
لا يخاطبون بالعبادات عندنا واما عند  
من يقول بانهم يخاطبون فالذمى وغيره  
في ذلك سواء وعند قبول الجزية لا  
نامرهم بالعبادات كما نامر المسلمين  
بل يراد أنه يجب لهم علينا ويجب  
لنا عليهم اذا تعرضنا لدمائهم واموالهم أو  
تعرضوا لدمائنا واموالنا ما يجب لبعضنا  
على بعض عند التعرض وذلك لان  
قبل قبول الجزية كنا نتعرض لدمائهم  
واموالهم وكانوا يتعرضون لدمائنا  
واموالنا فقبول الجزية ليس الا نزوال

والاحاديث في هذا كثيرة بل من الضروريات . ف ( ولا تقاتل من لم يبلغه الدعوة الى الاسلام ) ( ١ ) لقوله صلى الله عليه وسلم في وصيته لامراء الاجناد فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وليعلموا انا قاتلهم للدين لا للمال فلعلمهم يحيون فنكفي مؤنة القتال ( وندعو ندبا من بلغته ) مبالغة في الانذار ولا يجب لانه عليه الصلاة والسلام ( ٢ ) اثار على بنى المصطلق وهم فارون ( والاستعين بالله تعالى ) لانه هو الناصر لوليائه والمدمر على أعدائه ( ومحاربهم بنصب المناجيق ) ( ٣ ) كما نصب عليه الصلاة والسلام على الطائف ( وحرقتهم ) لانه عليه الصلاة والسلام أحرقت ( ٤ ) البويرة ( وغرقهم وقطع أشجارهم وافساد زروعهم ) لان في جميع ذلك الحاق الكبت ( ٥ ) والفيظهم وكسر شوكتهم وتفرق جمعهم فيكون مشروطا ( ورميهم وان تترسوا ببعضنا ) لان في الرمي دفع ضرر عام عن بيضة الاسلام وقتله من تترسوا بهم ضرر خاص ( ونقصدهم ) لتعذر التمييز فعلا والطاعة بحسب الطاقة وما أصابوا منهم لا دية عليهم ولا كفارة عليهم لان الجهاد فرض والفروض لا تقرر الغرامات ( ونهينا عن اخراج مصحف وامرأة ) لما فيه من تعريضهم على الضياع والفضيحة وتعريض المصحف على الاستخفاف فانهم يستخفون به مغايظة للمسلمين ( في سرية يخاف عليهما ) ( ٦ ) وهذا تأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو ( وغدر وغلول ومثلة ) ( ٧ ) قال عليه الصلاة والسلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنلوا والغلول السرقة من المغنم والغدر الخيانة ونقض العهد والمثلة في قصة العرينين منسوخة ( ٨ ) بالتمهي المتأخر وهو المنقول ( وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ فان وأعمى ومقعد ) لان المسيح للقتل هو الحراب عندنا ولا يتحقق منهم ( ٩ ) وقد صح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن ( ١ ) ( قوله لقوله صلى الله عليه وسلم ) تقدم آنفا نخرجه وفي ذلك الخرج وادعهم الخ . ع ( ٢ ) ( قوله اثار الخ ) أخرجه البخاري ومسلم . ف قال الجوهرى الغار الغافل والقرة الغفلة . ونخرج الزيلعي . ش ( ٣ ) ( قوله كما نصب الخ ) رواه الترمذي ورواه أبو داود مرسل ورواه ابن سعد في الطبقات ( ٤ ) ( قوله البويرة ) هي نخل بنى النضير والحديث رواه الستة ( ٥ ) ( قوله والفيظ ) والحق الفيظهم محمود بنص الآية ليفيظ بهم الكفار ورد الله الذين كفروا بفيظهم الآية . ع ( ٦ ) ( قوله وهذا تأويل الخ ) هذا التأويل عنه صلى الله عليه وسلم فقد أخرجه مسلم وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم انه كان ينهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو ويخاف ان يناله العدو وأخرج مسلم عنه عليه الصلاة والسلام قال لا تسافروا بالقرآن فاني لأمن ان يناله العدو ( ٧ ) ( قوله قال عليه الصلاة والسلام لا تغلوا الخ ) أخرجه البخاري . ف في أول باب كيفية القتال من الهداية ( ٨ ) ( قوله بالتمهي المتأخر ) وان كان ثمة جهالة التاريخ فالمحرم مقدم على المسيح . ف وقصة العرينين أخرجه البخاري ومسلم . ش ( ٩ ) ( قوله

هذا التعرض يؤيد ذلك أنهم جعلوا الدليل على هذا الحكم قول علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كاموالنا ولا يقاتل من لم يبلغه الدعوة وندبت ) أى الدعوة أى نذب تجديد الدعوة ( لمن بلغته فان ابوا ) أى عن الجزية ( حوربوا بمنجنيق ونحرىق وتفرق ورمي ولو معهم مسلم وتترسوا به ينهم لا يئنه وقطع شجر وافساد زرع بلاغدر وغلول ومثلة ) قال في الهداية الغدر الخيانة ونقض العهد وقد قال عليه الصلاة والسلام الحرب خدعة فيشبهه على الناس التفرقة بين الغدر وبين خدعة الحرب فاقول مادام الحرب قائمة لا يحرم الخداع بان نزيهم انا لا نحاربهم في هذا اليوم حتى امنوا فنحاربهم فيه أو نذهب الى صوب آخر حتى غلوا فنتيهم ياتنا ونحو ذلك بخلاف ماذا جرى بيننا وبينهم قرار على أن لا نحارب في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا تجوز المحاربة لان هذا استئمان وعهد فالمحاربة نقض العهد وهذا ليس من خداع الحرب بل خداع في حال السلم فيكون غدرا والغلول السرقة من المغنم والمثلة مثل به بمنل مثلا كقتل يقتل قتلا أى نكل به معناه جعله نكالا وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وتسويد الوجه يقال مثل بالقتيل

قتل الصبيان (١) والذراى وحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة  
مقتولة (٢) قال هاهى ما كانت هذه تقاتل فلم تقتل (الأن يكون ذا رأى في  
الحرب) أو يقاتل (أو ملكا) لتعدى ضررهم الى العباد (وقتل أب مشرك)  
لآية وصاحبهما في الدنيا معروفا (وليأب الابن ليقته غيره) لأن المقصود يحصل  
بغيره وان قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بقتله فلا بأس به (وفصلهم) لآية  
وان جنحوا للسلم فاجنح لها (٣) ووادع عليه الصلاة والسلام أهل مكة عام  
الحديبية ولأنه جهاد معنى اذا كان خيرا للمسلمين لان دفع الشر حاصل به وهو  
المقصود (ولو بمال ان خيرا) اذا كان بالمسلمين حاجة والا فلا يجوز لما نيين انه  
ترك الجهاد صورة ومعنى ثم المأخوذ يصرف مصارف الجزية ان كان الاخذ قبل  
التزول بساحتهم بل أرسلوا أرسالا اما اذا أحاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو  
غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي على الغنائم (وتنبذ) بأن أعلمهم انه رجع عما وقع  
ف (لو خيرا) لان المصلحة لما تبدلت كان التبدل جهادا وإفاء العهد ترك الجهاد  
صورة ومعنى ولا بد من التبدل تحرزا عن الغدر ولا بد من اعتبار مدة يبلغ فيها خبر  
التبدل الى جميعهم (ونقاتل بلا نبذ لو خان ملكهم) لانهم غدروا (و) لصالح  
(المرتدين) لان الاسلام مرجو منهم بخلاف التأخير طمعا في اسلامهم (بلا مال)  
لان أخذ الجزية منهم لا يجوز (فان أخذ لم يرد) لانه مال غير معصوم (ولا نبيع  
سلاحهم) (٤) للنهي ولان فيه تقويتهم (ولا تقتل من آمنه حر) قال (٥)  
عليه الصلاة والسلام المسلمون تكتافو دماؤهم ويسى بذمتهم أدانهم اي اقلهم  
وهو الواحد ولأنه من أهل القتال فيخافونه اذ هو من أهل المنعة فيتحقق  
الامان منه للملاقاة محله (أو حرة) لأنها من أهل القتال بمالها وعبيدها • ك  
(وتنبذ) الامان • ع (لو شرا وبطل امان ذمي) للثمة ولعدم الولاية على  
المسلمين (وأسير وتاجر) لانهما مقهوران تحت أيديهم فلا يخافونهم (وعبيد

وقد صح انه صلى الله عليه وسلم نهى الخ) رواه الستة الا النسائي بلفظ  
نهى عن قتل النساء والصبيان (١) (قوله والذراى) أى النساء من  
اسم السبب في المسبب (٢) (قوله قال هاهى) رواه أبو داود والنسائي فهذا  
يدل على ان القتل إنما يجوز بسبب الحراب (٣) (قوله ووداع الخ)  
وقصة المودة أشهر من أن تخرج ع • وآية وان جنحوا للسلم وان  
كانت مطلقا لكن اجماع الفقهاء على تقييدها بالمصلحة لآية فلا تنهوا  
وتدعوا الى السلم وأتم الاعلون في نسخة ان كانت متأخرة والا فهي محرمة فتقدم  
(٤) (قوله للنهي) روى البزار والبيهقي والطبراني عن عمران بن حصين رضي  
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلاح بالفتنة وقال  
البيهقي الصواب انه موقوف (٥) (قوله عليه الصلاة والسلام) الخ اخرج أبو

أى قطع الله ومثله المرتين لمسخت  
بقوله عليه الصلاة والسلام لا تغلوا  
ولا تغدروا ولا تقتلوا وفي المثلة تغير  
خلق الله تعالى فتحرر (وقتل غير  
مكلف وشيخ فان واعمى ومقصود  
وامرأة الامليكة أو مقاتلا منهم أو  
ذا مال يحث به أو ذا رأى في الحرب  
واب كافر بدأ فيقتله غير أبه) أى لا  
يقتل الابن الاب الكافر ابتداء  
وهو احتراز عما اذا قصد الاب قتله  
بحث لا يمكنه دفعه الا بقتله فانه لا بأس  
بقتله وقوله فبقتله بالنصب أى لان  
يقتله غيره فالقتل المضارع يلتصق  
بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها  
سيلا لها بعدها أى بعد عدة أشياء منها  
التي فيلبي ان يصير عدم قتل الابن  
إياه سيلا لقتل غير الابن إياه بان يشغله  
ويلبته ليحجم آخر فيقتله (واخراج  
مصحف وامرأة الا في جيش يؤمن  
عليهم وصولحوا ان خيرا ويؤخذ  
منهم مال ان لثابه حاجة وينبذان هو  
أنفع فقتلوا) لفظ كان مضمر في قوله  
ان خيرا وان لثابه حاجة وينبذان  
هو أنفع التبدل تنقض المصلحة مع  
اخبارهم بذلك (وقبل نبذ لو خانوا  
بدأ) أى قتلوا قبل نبذان بدؤا  
بالخيانة (وصولح المرتد بلا مال ولا  
رد ان أخذنا) يعنى يجوز لنا أن  
لصالح المرتد ولا لعجل في قتله لان  
اسلامه مرجو لكن لا نأخذ منه

محجور) عن القتال لانهم لا يخافونه فلم يلاق الايمان محله وهو الخائف ممن يعطى الايمان. فتح بخلاف المأذون له في القتال لتحقيق الخوف

### باب الغنائم وقسمتها

( ما فتح الامام عنوة ) اي قهرا ( قسم بيتنا ) (١) كما فعله عليه الصلاة والسلام بخيبر ( أو أقر أهلها ووضع الجزية ) على رقابهم ( والخراج ) على أراضيهم كذلك (٢) فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة من الصحابة ولم يحمد من خالفه وفي كل ذلك قدوة فيتخير وهذا في العقار اما في المنقول فلا يجوز المن بالرد عليهم لانه لم يرد الشرع بالمن فيه ( وقتل الاسرى ) لانه عليه الصلاة والسلام قتل عقبة بن أبي معيط من أسارى بدر والنضر بن الحرث ( أو استرق ) لدفع شرهم مع وفور المنفعة للمسلمين ( أو ترك أحرارا ذمة لنا ) (٣) لما بينا ( وحرم ردهم الى دار الحرب ) لانه تقوية على المسلمين ( والفداء ) وقالا يفادي بهم أسارى المسلمين وهو قول الشافعي ولا يبي حنيفة انه يعود حربا علينا ودفع شر حرا به خير من استنقاذ الأسير المسلم لان بقاءه في ايديهم ابتلاء في حقه غير مضاف اليها والاعانة بدفع أسيرهم اليهم مضاف اليها وأما الفداء بالمال فلا يجوز في المشهور من مذهبنا (٤) لما بينا ( والمن ) (٥) بان يتركهم بدون القتل والاسترقاق والذمة . بجر وهذا لان بالأسر ثبت حق الاسترقاق فيه فلا يجوز ابطاله بغير عوض وأما منه عليه الصلاة والسلام بعض أسارى بدر فانسوخ بآية (٦) فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ( وعقر مواش شق اخراجها ) لانه مثله ( فتذبح ) وقال الشافعي يتركها ولنا انه يجوز ذبح الحيوان لفرض صحيح ولا غرض أصح من كسر شوكتهم ( وتحرق ) لقطع المنفعة عنهم ( وقسمه الغنيمة في دراهم ) وقال الشافعي رحمه الله لا بأس بذلك وأصله ان ملك الغنائم لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا وعند. يثبت له ان سبب الملك الاستيلاء على مال داود وفي الصحيحين وذمة المسلمين واحدة يسى بها ادانهم وليس فيه شكافؤ دماءهم . ف وهو مذكور في رواية ابي داود . ع (١) ( قوله كما فعل عليه الصلاة والسلام الخ ) روى البخاري ومالك في الموطأ وظاهرهما انه قسمها كلها والذي في أبي داود بسند جيد انه قسم خيبر لصفين نصنا لنوابه واصفا بين المسلمين وكذلك في رواية البيهقي (٢) ( قوله فعل عمر رضي الله عنه ) أخرجه ابن سعد في الطبقات . بنابة لا شك في اقرار عمر رضي الله عنه اهل السواد ووضع الخراج على أراضيهم والجزية على رقابهم (٣) ( قوله لما بينا ) من فعله عمر بداية (٤) ( قوله لما بينا ) من عوده حربا علينا (٥) ( قوله بان يتركهم الخ ) كانه يعني ومع هذا لا يتركهم الى دار الحرب كيلا يقع في كلام المصنف تكرار مع قوله وحرم ردهم الخ . ع (٦) ( قوله فاقتلوا المشركين الآية ) في سورة براءة

شيئا لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ الجزية من المرتد لكن لو اخذنا لا ترد اليه لانه مال غير معصوم ( ولا يباع سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح وصح امان حر وحررة فان كان شر نبذوا وبولغا امان الذمي واسير وتاجر منهم ومن أسلم ثمة ولم يهاجر البناوصي . وعبدالا ماذونين ومجنون) المراد بالأسير مسلم أسير في يد الكفار وبالتاجر تاجر مسلم معهم ( باب المغنم وقسمته )

( قسم الامام بين الجيش ما فتح عنوة ) أو أقر أهله عليه بجزية وخراج قوله أو أقر عطفت على قوله قسم الامام ثم عطفت على أحد الأمرين وهو قسم أو أقر قوله ( وقتل الأسارى أو استرقهم أو تركهم أحرارا ذمة لنا ) أي ليكونوا أهل ذمة لنا ( ولقي منهم وفداءهم ) المن أن يترك الأسير الكافر من غير أن يأخذ منه شيئا والفداء أن يترك فيما أخذ منه مالا أو أسير مسلما منهم في مقابلة المن خلاف الشافعي رح وأما الفداء فقبل أن تضع الحرب أوزارها يجوز بالمال بالأسير المسلم وبسده لا يجوز بالمال بإجماع علمائنا وبالنفس لا يجوز عند أبي حنيفة رح ويجوز عند محمد رح وعن أبي يوسف رح روايتان وعند الشافعي رح يجوز مطلقا ( وردهم الى دارهم وعقر دابة يشق نقلها

مباح كما في الصيد ولا معنى للاستيلاء الا اثبات اليد وقد تحقق ولنا انه عليه الصلاة والسلام (١) انه عن بيع الغنيمة في دار الحرب والقسمة بيع معنى ولان في الاستيلاء اثبات اليد الحافظة والناقلة والثانية منعدمة لقدرتهم على الاستنقاذ ووجوده ظاهر ثم (٢) قيل الخلاف في ترتيب (٣) الاحكام على القسمة اذا قسم (٤) لا عن اجتهاد وقيل في الكراهة وهي كراهة تنزيه (٥) عند محمد فانه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٦) لا تجوز القسمة في دار الحرب وعند محمد الافضل أن يقسم في دار الاسلام (لا للإبداع وبيعها قبلها) للنهي (وشارك الرد) (٧) أي المعاون لاستوائهم في المجاوزة (والمدد فيها) (٨) خلافا للشافعي بعد اقتضاء القتال ولنا ان انقطاع حق المشاركة بالاحراز أو بقسمة الامام في دار الحرب أو ببيعه للغنائم فيها لان بكل منها يتم الملك (لا السوق بلا قتال) لعدم السبب الظاهر وهو المجاوزة على قصد القتال فاعتبر السبب الحقيقي وهو القتال

وهي آخر سورة في هذا الشأن (١) (قوله نهى الخ) غريب جدا (٢) (قوله قيل الخلاف) أي يتناوب بين الشافعي . فهم من الكفاية . ع قيل ونقل الخلاف هكذا وان كان في البسوط غير جيد لانه لم يرو خلاف عنهم الا ما يروى عن أبي يوسف وهذا لان المسائل الانية من ان من مات منهم قبل الاحراز لا يورث حصته من الغنيمة وانه لا يباع شيء منها علنا أو غيره وجواز التنفيل قبل الاحراز لا بعده ومشاركة المدد قبل الاحراز مصرحة بعدم حصة القسمة قبل الاحراز . ف قوله لم يرو خلاف عنهم أي في البطلان قوله الا ما يروى عن أبي يوسف وسئل عنه عن الغناية . ع (٣) (قوله الاحكام) كحل الوطء . (٤) (قوله لا عن اجتهاد) اما اذا قسم غنمة مجتهدا فلا شك في الجواز وثبوت الاحكام (٥) (قوله عند محمد) اشار الى ان قول محمد خلاف قول أبي حنيفة وليس مشهور بل لا خلاف بين اصحابنا في ظاهر الرواية وفي غير ظاهر الرواية افضلية القسمة في دار الاسلام منقولة عن أبي يوسف . عناية (٦) (قوله لا تجوز القسمة الخ) هذا يدل على خلاف ما يدل عليه قوله وقيل الكراهة فالخلص انهم اختلفوا في المراد من قوله ولا تقسم غنيمة في دار الحرب فبعضهم على ان المراد بطلان القسمة فلا يترتب عليه الاحكام وبعضهم على ان المراد الكراهة فقوله لا تجوز القسمة بناء على الاول . عناية قوله فالخلص الخ يعني ان كلا من القائلين لا يقول انهم صرحوا بالبطلان أو الكراهة لكن فهم من قولهم لا تقسم غنيمة في دار الحرب معنى هو البطلان أو الكراهة فقال هذا مرادهم من كلامهم هذا . ع (٧) (قوله أي المعاون) . ف فالمراد بالرد هم الواقفون خلف مباشري القتال فلو ان المباشرين انهم موا يقوهم الواقفون فيحمل باجمهم على العدو وبالمدد من يدخل دار الحرب للاطاعة بعد دخول المسكر اليها . ع (٨) (قوله خلافا للشافعي) أي في المدد كما يفيد

وفيجت وحرقته وقسمة مقيم غنمة الا ايدا ما فريد ههنا فيقسم والرد ومدد لحقهم غنمة كما قاتل فيه (أي في المقيم) (لا سوق لم يقاتل ولا من مات غنمة) لانه بالاحراز يصير ملكا لنا وعند الشافعي رح يصير ملكا باستقرار هزيمة الكفار فمن مات بعد ذلك يورث نصيبه (ويورث قسط من مات هنا وحل لنا غنمة طعام وعلف وحطب

وهذا (١) أحد قولي الشافعي (ولا من مات فيها) لعدم الملك (وبعد الا حراز  
بدارنا يورث نصيبه . لتأكد حقه ف (ويتنفع فيها بملف وطعام وحطب  
وسلاح ودهن بلا قسمة) لعدم الملك وانما هو كالمباح له الطعام ثم جواز الاستفاد  
بالسلاح مقيد بالحاجة اليه بخلاف الملف والطعام والحطب والفرق ان هؤلاء  
لا يستصحبها الغازي مدة اقامته فيها فاعتبر دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب  
والميرة منقطعة والسلاح يستصحبه فاعتبر فيه حقيقة الحاجة (ولا نعيمها) لعدم  
الملك على ما قدمناه (وبعد الخروج منها لا وما فضل رد الى الغنيمة) لارتفاع  
الضرورة والاباحة انما كانت لاجلها (٢) ولتأكد الحق حتى يورث نصيبه (ومن  
اسلم منهم) ثم هداية قبل أن يأخذه المسلمون . ش (احرز نفسه) لان الاسلام  
بنافي ابتداء الاسترقاق (وطفله) لانه مسلم تبعا له (وكل مال معه) (٣)  
لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على مال فهو له ولانه سبقت يده اليه يد  
الظاهرين عليه (أو وديعة عند مسلم أو ذمي) (٤) لانه في يد صحيحة محترمة  
ويده كيده (دون ولده الكبير وزوجته) لانهما حربيان ولا يتبعانه في الاسلام  
(وحملها) لانه جزؤها فيرق برقها والمسلم محل للهلك (٥) تبعا لغيره بخلاف  
المنفصل لانه حر لانعدام الجزئية (٦) عند ذلك (وعقاره) لان العقار في  
يد اهل الدار اذ هو من جملة دار الحرب (٧) فلم يكن في يده حقيقة (وعبده  
المقاتل) لانه بتمرده خرج عن يد مولاه وصار تبعا لاهل الدار

### (فصل)

(للا رجل سهم ولل فارس سهمان) وقال ثلاثة أسهم وهو قول الشافعي لما روى  
ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم (٨) أسهم للفارس ثلاثة أسهم  
وللا رجل سهمان ولان الاستحقاق (٩) بالقضاء وغناؤه عن ثلاثة أمثال الراجل

صليح صاحب الهداية . ع (١) (قوله أحد قولي الشافعي) وقوله  
الاخر انه يسهم . ف والظاهر ان المراد ان يسهم له وان لم يقال . (٢)  
(قوله ولتأكد الحق الخ) واما الرد الى الغنيمة فللتحرز عن الضياع . ع (٣) (قوله  
لقوله عليه الصلاة والسلام من أسلم الخ) رواه محمد بسنده ورواه سعيد بن منصور  
مرسلا بسند أحسن من سنده ورواه ابو داود بغير هذا اللفظ وفي سنده أبان  
ابن عبد الله بن ابي حازم اختلاف في تضعيفه وتوثيقه (٤) (قوله لانه في يد  
الخ) فبالصحيحة احترز عن يد الغاصب وبالمحرمة عن يد الحربي . لك (٥)  
(قوله تبعا لغيره) بان تزوج المسلم أمة . بداية (٦) (قوله عند ذلك) أي عند  
الظهور عليها . ع (٧) (قوله فلم يكن في يده حقيقة) بل حكما ودار الحرب  
ليست دار الاحكام فكانت يده غير معتبرة (٨) (قوله أسهم) رواه السنة الا للشافعي  
(٩) قوله بالقضاء بالفتح والمد الكفاية

ودهن وسلاح به حاجة بلا قسمة لا  
بعد الخروج منها ولا بيعها وتمولها  
ورد الفضل الى المغنم ومن أسلم ثمة  
عصم نفسه وطفله (لانه صار مسلما  
تبعا) ومالا معه أو اودعه معصوما  
أي مالا وضعه امانة عند مسلم أو ذمي  
(لاولده كبير أو عرسه وحملها وعقاره)  
لان العقار من جملة دار الحرب وهو  
في يد اهل الدار وفيه خلاف الشافعي  
رح (وعبده مقاتلا وماله مع حربي  
يقصب أو وديعة ولل فارس سهمان  
وللا رجل سهم ويعتبر وقت المجاوزة)  
أي يعتبر لاستحقاق سهم الفارس  
والراجل وقت مجاوزة الدرب وهو  
الباب الواسع على السكة والمضيقي من  
مضائق الروم والمراد ههنا مدخل  
دار الحرب وعند الشافعي رح يعتبر  
وقت شهود الوقعة (فن دخل  
دارهم فارسا فنفق فرسه) أي مات  
فشهد الواقعة راجلا (فله سهمان  
سهم فارس ومن دخل راجلا  
فاشترى فرسا فله سهم راجل هذا عندنا



(١) للكر (٢) والفر والثبات والراجل للثبات فقط ولا يـ حنيفة رحمه الله (٣) ماروى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس سهمين والراجل سهماً (٤) فتمارض فملاه فيرجع الى قوله (٥) وقد قال عليه الصلاة والسلام للفارس سهمان وللراجل سهم كيف وقد روى (٦) عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين وللراجل سهماً (٧) واذا تمارضت روايتاه ترجيح (٨) رواية غيره ولان الكر والفر من جنس واحد فيكون غناؤه منلى غناء الراجل ولانه تعذر معرفة مقدار الزيادة فدار الحكم على سبب ظاهر وللـ

(١) قوله للكر أى الحملة على الاعداء (٢) قوله والفر أى للكرة او فى موضع يجوز الفرار وهو ما اذا علم انه مقتول ان لم يفر (٣) قوله ماروى ابن عباس غريب لكن فى الباب احاديث كثيرة منها ما فى أبى داود عن جعفر بن جارية الانصارى رضى الله عنه قال قسمت خبير على اهل الحدية فقسما رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال فاعطى الفارس سهمين واعطى الراجل سهماً قال ابو داود هذا وهم وانما أعطى الفرس سهمين واعطى صاحبه سهماً وقال الشافى انما قال فاعطى الفرس سهمين واعطى الرجل يعنى صاحبه فقلط الراوى عنه واعله ابن القطان بالجمل بحال يعقوب ومنها ما فى مجمع الطيرانى عن المقداد رضى الله عنه أسهم له النبي صلى الله عليه وسلم لفرسه سهم واحد وله سهم وفى سنده الواقدي واخرج الواقدي أيضاً فى المغازى عن الزبير بن العوام رضى الله عنه قال شهدت بنى قريظة فضرب لي بسهم ولفرسى بسهم وروى ابن مردويه فى تفسيره عن عائشة رضى الله عنها قالت أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بنى المصطلق فاخرج الخمس ثم قسم بين المسلمين فاخرج للفارس سهمين وللراجل سهماً قوله فقلط الخ كان وجه الفاظ ابدال الرجل بلا الف بعد الراء بالراجل بالالف بعدها (٤) قوله فتمارض فملاه والاصل عدم الوجوب (٥) قوله وقد قال الخ وهذا غير معروف وخطيء من عزاء لابن أبى شيبة (٦) قوله عن ابن عمر الخ اخرج ابن أبى شيبة عن نعيم حدثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه الصلاة والسلام وأخرجه أيضاً عن يونس بن عبد الأعلى حدثنا بن وهب اخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للخيل للفارس سهمين وللراجل سهماً وقال وتابعه ابن أبى مريم وخالد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر العمري ورواه أيضاً الدارقطني فى كتابه المؤتلف والمختلف (٧) قوله واذا تمارضت الخ وحديث التثليث وان كان فى البخارى لكن كون الحديث فى البخارى أصح من حديث فى غيره مع فرض ان رجاله رجال الصحيح أو رجال روى عنهم البخارى تحكم محض لا نقوله به مع ان الجمع أولى من الابطال وان كان أحدها أقوى وذلك فيما نحن فيه بحمل رواية ابن عمر على التنزيل (٨) قوله رواية غيره

ما عند الشافى رح فعل العكس وسهم الفارس عنده أربعة أسهم (ولا يسهم الا لفرس) أى فرس واحد فلم من هذا أنه لا يسهم للبلع والراحلة (ولا لمبدوصى وامرأة وذى ورشح لهم) الرشح اعطاء القليل والمراد ههنا أقل من سهم الغنمية

### مطلب

هل يقدم مارواه البخارى على غيره وهل يجمع بين حديثين مع قوة أحدهما

سبيان النفس والفرس وللراجل سبب واحد ( ولوله فرسان ) وعند أبي يوسف يسهم لفرسين لان النبي صلى الله عليه وسلم ( ١ ) اسهم لفرسين ولهما ان البراء ابن اوس قاد فرسين ( ٢ ) ولم يسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لواحد ولان القتال لا يتحقق بفرسين دفعة وما رواه عمول على التثقيل ( ٣ ) كما أعطى سلمة بن الاكوع سهمين وهو راجل ( والبراذين ) البراذون خيل العجم . قاموس ( كالتاق ) جمع عتيق بمعنى كريم . ف لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل في الكتاب قال تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واسم الخيل يطلق على البراذين والعتاق . هداية ومن اهل الشام من يقول لا يسهم للبراذين ورووا فيه حديثاً شاذاً وحجتنا ما ذكره المصنف . ف ( لا الراحلة والبغل ) لان الارهاب مضاف الى الخيل في الكتاب الخ ( والعبرة للفراس والراجل عند المجاوزة ) وقال الشافعي رحمه الله العبرة لحالة ( ٤ ) انقضاء الحرب لان السبب هو القهر والقتال فيعتبر حال الشخص عنده والمجاوزة وسيلة الى السبب ( ٥ ) كالخروج من البيت ( ٦ ) وتعليق الاحكام بالقتال يدل على امكان الوقوف عليه ولو تمذراً وتسريعاً لمعلق بشهود الواقعة لانه أقرب الى القتال ولنا ان المجاوزة ( ٧ ) نفسها قتال للحقوق الخوف بهم عندها والحال بعدها حال الدوام ولا معتبر بها ولان الوقوف على حقيقة القتال متعسر وكذا على شهود الواقعة ( ٨ ) لانه حال التقاء الصفيين فتقام المجاوزة مقامه اذ هو السبب المفضي الى القتال ظاهراً اذا كان على قصد القتال ( وللمملوك والمرأة والصبي والذمي الرضخ لا السهم ) لانه عليه الصلاة والسلام ( ٩ ) كان لا يسهم النساء والصبيان والعبيد ولكن كان يرضخ لهم ( ١٠ ) ولما استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود لم يعطهم من يريد ابن عباس رضي الله عنهما ( ١ ) ( قوله أسهم ) الحديث رواه الدارقطني من حديث أبي حمزة وعبد الرزاق من حديث الزبير ( ٢ ) ( قوله ولم يسهم الخ ) غريب بل جاء عكسه عنه كما ذكرناه عن الواقدي ( ٣ ) ( قوله كما أعطى الخ ) رواه مسلم في حديث طويل ( ٤ ) ( قوله انقضاء الحرب ) أي تمامها وهذه رواية عنه والظاهر من مذهبه أنه يستبرج مجرد شهود الواقعة فكان المصنف أشار هنا الى احدي الروايتين وفي الدليل الى الاخرى . غناية ( ٥ ) ( قوله كالخروج من البيت بقصد القتال في دار الحرب ) ( ٦ ) ( قوله وتعليق الاحكام ) كاعطاء الرضخ للصبي والمرأة ونحوها فانه معلق بنفس القتال . بداية ش ( ٧ ) ( قوله نفسها ) بخلاف لخروج من البيت لانه لا يدل على قصد قتال العدو . ع ( ٨ ) ( قوله لانه حال التقاء الصفيين ) وشغل شاغل لكل أحد فتمذر على الامام علمه بنفسه أو بشهادة غيره لكل فرد بخلاف أفراد نادرة كالصبي ونحوه فادبر الحكم في حقهم على نفس القتال لثدرتهم ( ٩ ) ( قوله كان لا يسهم الخ ) رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ( ١٠ ) ( قوله ولما استعان الخ ) رواه البيهقي في كتاب المعرفة عن ابن عباس رضي الله عنهما . تخريج الزيلعي . ش

رسول الله عليه السلام بصحبته  
ولصبرهم اياه فلم يبق بوفاته عليه السلام  
فيستحقون بعد وفاته عليه السلام بالقر  
حيث قال وعوضكم منها بخمس الخمس  
ولما كان عوضا عن الزكاة يستحقه  
من يستحق الزكاة وقد نقل ان  
الخلفاء الراشدين كانوا يسمون على  
نحو ما قلنا وكان عمر رضى الله عنه  
يعطي فقرائهم (ومن دخل دارهم  
فاذا خمس الا من لامنة له ولا اذن)  
لان الخمس انما يؤخذ من الغنيمة  
والغنيمة ما يؤخذ من الكفار قهرا  
وهذا بالثمة فان لم يكن له منعة لكن  
وجد اذن الامام فهو في حكم المنعة  
لان الامام بالاذن التزم نصرة (وللامام  
ان ينقل وقت القتال حثا فيقول من  
قتل قتيلا فله سلبه) التنفيل اعطاء  
شئ زائد على سهم الغنيمة والتركيب  
يدل على الزيادة قوله لمن قتل قتيلا  
فله سلبه سواء قتيلا لقربه الى القتل  
(أو لسرية جعلت لكم الربيع بعد  
الخمسة) أي بعد ما وقع الخمس جعلت  
لكم ربيع الباقي أو ثلثة أو نحو ذلك  
(لا بعد الاحراز ههنا) أي بدار  
الاسلام لانه حينئذ صار ملكا للفاتحين  
(الا من الخمس وسلبه مامعه حق  
مركبه وما عليه وهو الكل ان لم ينقل)  
خلافا للشافعي رح فان السلب عنده  
للقاتل ان كان من اهل ان يسهم له  
وقد قتله مقبلا لقوله عليه الصلاة

الغنيمة شيئا أي لم يسهم لهم (والخمسة لليتامى والمساكين وابن السبيل) (١) لان  
الخلفاء الاربعة الراشدين رضى الله عنهم (٢) قسموه على ثلاثة أسهم على نحو ما  
قلنا (وقدم ذوى القربى الفقراء منهم عليهم ولا حق لاغنيائهم) وقال الشافعي لهم  
خمس الخمس غنيهم وفقيرهم سواء للذكر مثل حظ الانثيين ويكون لبني  
هاشم وبني المطلب فقط (وذكره تعالى للتبرك) باسمه تعالى (وسهم النبي صلى  
الله عليه وسلم سقط بموته) لانه عليه الصلاة والسلام كان يستحقه بالرسالة ولا رسول  
بعده وعند الشافعي يصرف للخليفة (كالصفي) وهوشى كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يسطفيه لنفسه من الغنيمة كالدرع والسيف والحارية (وان دخل جمع ذو منعة  
دارهم بلا اذن خمس مما أخذوا والا لا) لان الخمس وظيفه الغنيمة وهي المأخوذ قهرا  
وغلبة لا احتلاسا وسرقة وما اخذه جمع ذو منعة أخذوه قهرا وغلبة ولانه يجب على  
الامام ان ينصر الجماعة اذ في خذلانهم وهن المسلمين بخلاف الواحد والاثنين لعدم  
وجوب النصرة عليه (وللامام ان ينقل) (٣) حالة القتال (بقوله من قتل قتيلا فله  
سلبه) (٤) لان التحريض مندوب اليه قال تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال  
وهذا نوع منه (وقوله) وكان هذا القول في دار الحرب (٥) كما حققه محمد أمين (للسرية)  
(١) (قوله لان الخلفاء الخ) ولم ينكر عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بذلك  
وتوافرهم فكان اجماعا (٢) (قوله قسموه) رواه أبو يوسف عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ولم يختلف في كون الخلفاء فعلوا ذلك لكن الشافعي يقول لا اجماع  
مع مخالفة أهل البيت قال وكان رأى على في الخمس رأي أهل بيته لكن كره أن  
يخالف رأي أبي بكر وعمر قلنا قد خالفهما في أشياء كبيع أمهات الاولاد وغير ذلك  
فاذا وافقهما علمنا انه رجع الى رأيهما وكذا ما روي عن ابن عباس انه كان يرى  
ذلك محمول على اول الامر ثم رجع فان لم يكن رجع فلاخذ بفعل الراشدين مع  
عدم نكير عليهما من أحد اولى (٣) (قوله حالة القتال) اشارة الى جواز التنفيل قبلها  
بالاولى والى انه لا يجوز بعده. أمين عن القهستاني (٤) (قوله لان التحريض الخ) التحريض  
واجب للنص المذكور لكنه لا ينحصر في التنفيل بل قد يكون بالموعظة الحسنة  
والترغيب فيما عند الله. فالثدب راجع الى تعيين هذا النوع لا الى نفس التحريض. ع  
(٥) (قوله كما حققه محمد أمين) ملخص ما قاله قال في الدرر عن النهاية عن السير الكير اذا قال  
الامام للعسكر جميعا ما أصبتم فلکم نفلا بالسوية لا يجوز سواء زاد قوله بعد الخمس  
بعد قوله فلاكم اولا وان فعله مع السرية جاز اه قلت وبصحة للسرية صرح في  
الهداية والاختيار لكن قال الكمال عن السير الكير لو قال للعسكر ما اخذتم فهو  
لكم بالسوية بعد الخمس او للسرية لم يجوز لان فيه ابطال التفاضل بين الراجل والفراس  
الواجب بالسرعة وكذا لو لم يقل بيد الخمس لما فيه من ابطال الخمس ايضا اه اقول  
وبالله سبحانه التوفيق يحمله ما عن النهاية على السرية المبعوثة من دار الحرب لتحقيق

والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه ونحن  
نحمل هذا على التفتيل لأعلى وضع  
الشريعة .

### (باب استيلاء الكفار)

إذا سبي بعضهم بعضاً وأخذوا ما لهم  
أو بعروا نذر إليهم أو غلبوا على مالنا  
وأحرزوه بدارهم ملكوه . هذا  
عندنا وأما عند الشافعي رح لا يملك  
الكفار مالنا بالاستيلاء لما ذكر في  
أصول الفقه أن النبي عن الأفعال  
الحسية يوجب القبح لعينه والقبح لعينه  
لا يفيد حكماً شرعياً وهو الملك قلنا  
أنما يملكون لاستيلائهم على مال غير  
معصوم في زعمهم وليس لنا ولاية  
الإلزام فسقط التمسك في حق الدنيا  
أذ العصمة إنما كانت ثابتة مادام محرراً  
بدارنا لثبوت التمسك من الانتفاع فإذا  
زال الأحرار سقطت العصمة (لاحراراً  
ومدبرنا وأم ولدنا ومكاتبنا وعبدنا  
آبقا وان أخذوه) إنما قال وان أخذوه  
لأن الخلاف فيما أخذوه وقهروه  
وقيدوه ففي هذه الصورة لا يملكونه  
عند أبي حنيفة رح خلافاً لهما لكن  
أن لم يأخذوه قهراً لا يملكونه اتفاقاً  
لهما أن عصمتهم كانت لحق المولى  
وقد زالت فقد صار مباحاً وقع  
في أيديهم وله أن العصمة التي كانت  
لحق المولى ولما زالت ظهرت  
عصمتهم التي قد كانت باعتبار الادمية  
فصار بمنزلة الأحرار فلا يملكونه  
(ونملك بالقبلة حرهم وما هو ملكهم  
ومن وجد منا ماله) أي في يد الغنائم

قطعة من الجيش من أربعة إلى أربع مائة . در (جعلت لكم الربيع بعد) رفع (الجنس)  
قيد لا يحترز له بعد ما وقع التفتيل بعد الدخول إلى دار الحرب على ما حققه محمد أمين  
(وينفل بعد الأحرار) بدار الإسلام وكذا قبل الأحرار بعد الإصابة (١) كما أوضحناه  
قبل . أمين كان وقع القتال في دار الإسلام بأن هجم العدو . ف (من الجنس  
فقط) لأن حق الغنائم قد تأكد بالأحرار وأما الجنس فلا حق لهم فيه . هداية لكن  
لا بد أن يكون المدفول من الأصناف الثلاثة على ما في الذخيرة . ف (والسلب للكل أن  
لم ينفل) لأنه مأخوذ بقوة الجيش فيكون غنيمة . هداية وقال معاذ بن جبل لحبيب بن  
سلمة أنمالك ما طابت به نفس إمامك . ف وعند الشافعي للقاتل أن قتله مقبلاً (وهو  
مركب) وما عليه من السرج والآلة (وثيابه وسلاحه وماله) على الدابة من ماله (٢) في  
حقيقته أو على وسطه

### (باب استيلاء الكفار)

(سبي الترك الروم وأخذوا أموالهم ملكوا) لأن الاستيلاء على مال مباح سبب الملك  
(وملكنا ما نجد من ذلك) ولو كان الذي أخذوه مأخوذاً من كفار يتنا وينهم  
عهد مهادنة . ف (٣) كسائر أموالهم (أن غلبنا عليهم وان غلبوا على أموالنا وأحرزوها  
التفتيل فيها وهو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة للتحريض فلا بأس ببطال الجنس أو  
التفاضل فيما نفلوا به تبعاً للتفتيل كما لا نهما في السلب وقد ثبت تبعاً ما لا يثبت قصداً  
كبيع الشرب تبعاً للأرض ووقف الأكره تبعاً للعقار وسقوط سهام الغنائم تبعاً  
لجعل الإمام بلدة فتحها خراجاً بخلاف ماله أراد قسمتها ما بين الغنائم وجعل الجنس  
خراجاً للمقاتلة الأغنياء لمأفيه من إبطال الجنس مقصوداً فليس له ذلك ويحمل ما من  
الكمال على المبعوثة من دار الإسلام لأنها بمنزلة كل العسكر فلم يتحقق التفتيل فبطل  
الجنس والتفاضل قصداً فلا يجوز أن ياتي كلام محمد أمين ع (١) (قوله كما أوضحناه) حاصله أن  
مفهوم قول المتن وينفل بعد الأحرار من الجنس فقط جوازه من الكل قبل الأحرار  
بدارنا وهذا المفهوم مخالف لما صرح به في المنع عن الذخيرة من أنه لا خلاف في  
أن التفتيل قبل الإصابة وأحرار الغنيمة جائز ويوم الهزيمة ويوم الفتح لا يجوز لأنه  
للتحريض على القتال ولأحاجة إذا انهزم العدو وأما بعد الأحرار فلا يجوز إلا من  
الجنس اه وفي الفتح التفتيل إنما يجوز قبل الإصابة اه أي إصابة العسكر الغنيمة  
بالهزيمة وانتهاء الحرب لكن في النهران قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله  
سلبه إنما كان بعد الفراغ من حنين اه قلت وفيه نظر لأن المنقول أن ذلك كان عند  
الهزيمة تحريضاً للمسلمين على الرجوع إلى القتال انتهى كلام أمين ملخصاً بقي ما  
الحكم فيما إذا قام القتال وقتل المسلم عدواً وغنم سلبه ثم قال الإمام من قتل قتيلاً فله  
سلبه هل يستحق المسلم المذكور السلب المذكور أم لا . ع (٢) (قوله في حقيقته) كل  
شيء عشدته في مؤخر رحلك فقد استحقته (٣) (قوله كسائر أموالهم) الضمير طائد على

بعد ما غلبنا عليهم ولم يذكر هذا لانه يفهم من قوله (أخذه بلا شيء) ان لم يقسم (أى بين الغانمين) وبالقصة ان قسم وبالثمن ان شراء منهم تاجر وان أخذ ارض عينه مفقوة (أى ان فقئت عينه في يد التاجر فاخذ ارضه فالمالك القديم يأخذ منه بكل الثمن ان شاء ولا يحط من الثمن شيئاً بازاء ما أخذ من الارض) فان أسر عبد فبيع ثم كذا فللمشتري الاول أخذه من الثاني بثمنه ثم لسيده أخذه منه بالثمنين وقبل أخذ الاول لا) عبد أسر من زيد فاشتراه عمرو بمائة ثم أسر من عمرو فاشتراه بكر بمائة فعمرو يأخذه من بكر بمائة ثم يأخذه زيد من عمرو بمائتين لانه قام على عمرو بمائتين ولو لم يأخذه عمرو فليس لزيد ان يأخذه من بكر لان بكر اشترى عبداً أسر من عمرو بعد ما اشتراه عمر فلو أخذ زيد من بكر لضع الثمن الذى أعطاه عمرو فلا يأخذه زيد قبل أخذ عمرو (فلو أبق بمتاع) فاخذها الكفار (فشراها منهم رجل أخذ العبد مجانا وغيره بالثمن) لما مر انهم لا يملكون العبد الآبق (وعتق عبد مسلم شراء مستامن هنا وأدخله دارهم) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يعتق لان الواجب ان يجبر في دارنا على بيعه وقد زال اذ لا يدلنا عليهم فبقى عبداً في أيديهم قلنا اذا زالت ولاية الجبر أقيم الاعتاق مقامه تخليصاً للمسلم

بدارهم ملكوها) لورود الاستيلاء (١) على مال مباح فالعقد سبباً للملك دفعاً (٢) لحاجة المكلف كاستيلاء ناعلى اموالهم (٣) وهذا لان العصمة ثبتت (٤) على منافاة الدليل ضرورة تمكن المالك من الانتفاع فاذا زالت المكنة عاد مباحاً كما كان الا أن الاستيلاء لا يتحقق الا بالاحراز لانه عبارة عن الاقتدار على المحل حالا (٥) ومآلاً (فان غلبنا عليهم فن وجد ملكه قبل القسمة أخذ مجانا) وهذا لا يدل على بقاء ملك المالك لان الواهب يرجع في هبته ولا ملك له فيها . ف (وبعدها بالقصة) (٦) لقوله عليه الصلاة والسلام فيه ان وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فهو لك بالقصة ولان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فله حق الاخذ لكن في الاخذ بعد القسمة ضرر خاص بالمأخوذ منه فيأخذ بالقصة نظراً للجانيين والشركة قبل القسمة عامة فيقل الضرر (وبالثن لو اشتراه تاجر منهم) لتضرره بالاخذ مجانا لانه دفع العوض بمقابلته (٧) فاعتدال النظر في ما قلنا (ولو فقئت عينه) لان الاوصاف (٨) لا يقابلها شيء من الثمن (وأخذ ارضها) لان ملكه فيه صحيح (فان تكرر الاسر والشراء أخذ) المشتري (الاول) لا المالك القديم (٩) لان الاسر ما ورد على ملكه (من) المشتري . ع (الثاني بثمنه) لان الاسر ورد على ملكه (ثم القديم بالثمنين) لانه قام عليه بالثمنين (ولم يملكوا حرناً) لان الحر ليس محلاً للملك لانه معصوم بنفسه (ومدبرنا وأم ولدنا ومكاتبنا) لما فيه من الحرية من وجه (ونملك عليهم جميع ذلك) لان الشرع أسقط حرمة رقابهم لجنايتهم (وان ند اليهم جمل فاخذوه

الترك لانهم لم يملكوه صار كما هو الحكم الاصلية . ك (١) (قوله على مال مباح) أي حالة البقاء وهو حالة الاحراز (٢) (قوله لحاجة المكلف) اذ لو لم يثبت الاختصاص للملكي يسلب عنه جميع ما يحتاج اليه فيضعف عن أداء التكليف . ع (٣) (قوله وهذا) أي كون المال مباحاً اذ ذاك (٤) (قوله على منافاة الدليل) فان مقتضى آية هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً اباحة الاموال بكل حال (٥) (قوله ومآلاً) بالادخار الى وقت الحاجة (٦) (قوله عليه الصلاة والسلام فيه الخ) الحديث أخرجه الدارقطني ثم البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما يرفعه وضعف بالحسن بن عمار وأخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً وضعف بإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ثم أخرجه بطريق آخر فيه رشد بن وضعفه به وأخرج الطبراني عن ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً وفيه ياسين وضعف به . ف ذكر هذه الاحاديث في شرح قول صاحب الهداية واذا غلب الترك الخ . ع (٧) (قوله فاعتدال النظر فيما قلنا) لان المالك يصل اليه عين ماله والتاجر يصل اليه قدر ما دفع . ع (٨) (قوله لا يقابلها شيء من الثمن) لانها تابعة والعين وصف لان بها وصف الابصار (٩) (قوله لان الاسر ما ورد الخ) أي الاسر

عن أيدي الكفار كبعد لهم أسلم  
ثمة فجاءنا أو ظهرنا عليهم

### باب المستامن

هو يشتمل مسلماً دخل دارهم  
بأمان وكافراً دخل دارنا بأمان  
( لا يتعرض تاجرنا ثمة لدمهم وما لهم  
الا إذا أخذ ملكهم ماله أو حبسه  
أو غيره بعلمه وما أخرجه ) أى  
بطريق التعرض ( ملكه ملكاً حراماً  
فيتصدق به ) إنما يملكه لأنه ظفر بماله  
مباح وإنما كان حراماً للغدر ( فان  
أدانه حربي ) أى باشر تصرفاً  
أوجب الدين في ذمة التاجر ( أو أدان  
حربياً أو غصباً ) أحدهما من  
الآخر وجاء هنا لم يقص لأحدهما  
بشيء ) لأنه لا ولاية لنا على المستامن  
( وكذا لو فعل ذلك حربيان وجاء  
مستامين ) لأنه لا ولاية لنا عليهما  
( فان جاء مسلمين قضى بينهما بالدين  
لا الغصب ) لان الادانة وقست  
بحجة لراضيهما بخلاف الغصب لأنه  
لا راضى ولا عصمة ( فان قتل مسلم  
مستامن مثله ثمة عمد أو خطأ ودى من  
ماله وكفر للخطأ ) لأنه لم يجب القصاص  
وقت القتل لتعذر الاستيفاء لأنه  
بالمصلحة فيجب الدية لوجود العصمة  
في ماله لأعلى العاقلة إذا وجوب عليهم  
باعتبار النصرة والتقصير في الصيانة  
الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتبين  
الداوين ( وفي الأسيرين كفر فقط  
في الخطأ ) أى لا يجب شيء إلا الكفارة  
في الخطأ عند أبي حنيفة وعندهما

ملكوه ) للاستيلاء ( وان أبقيهم قن لا ) فيأخذهم المالك بغير شيء مغنوماً كان  
أو مشترى وهذا لان يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط يده  
انما كان لتحقيق يد المولى عليه تمكيناً من الاتفاح وقد زالت يد المولى فظهرت يده  
فصار معصوماً فلم يبق محل الملك بخلاف (١) المتردد في دار الاسلام لقيام يده  
المولى عليه لقيام يد أهل الدار ( فلو أبقي بفرس ومتاع فاشترى رجل كله منهم  
أخذ العبد مجاناً وغيره باليمن ) اعتباراً لحالة الاجتماع بحالة الانفراد ثم المتاع وان  
كان في يد العبد وقد ظهرت له يد فينبغي أن لا يصير ملكاً لهم لكن يده ظهرت  
مع وجود المنافي وهو الرق فهي ظاهرة من وجه دون وجه فجعلت ظاهرة في  
حق نفسه دون غيره . ( وان ابتاع مستامن عبداً مؤمناً وأدخله دارهم )  
عق عند أبي حنيفة وقال لا يمتنع لان تخليص المسلم عن ذل الكافر واجب فيقام  
(٢) الشرط وهو تبين الدار (٣) مقام العلة (٤) وهو الاعتاق تخليصاً له كما يقام  
مضى ثلاث حبس مقام التفريق فيما إذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب (أو  
أسلم عبداً فجاءنا أو ظهرنا عليهم عنق ) (٥) لما روى أن عبيداً من عبيد الطائف  
أسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصى بعتهم وقال لهم عتقاء الله  
باب المستامن

( دخل تاجرنا ثمة حرم تعرضه بشيء منهم ) لان التعرض بعد الدخول بالاستئمان  
غدر والغدر حرام الا اذا غدر ملكهم بان اخذ أموالهم أو حبسهم أو فعل ذلك  
غيره بعلم الملك ولم ينمعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بخلاف الأسير لأنه غير مستامن  
فيباح له التعرض وان أطلقوه طوطاً ( فلو أخرج شيئاً ملكه محظوراً فيتصدق به )  
لورود الاستيلاء على مال مباح الا انه حصل بسبب الغدر فأوجب ذلك خبثاً فيؤمر  
بالتصدق ( فان أدانه حربي أو أدان حربياً أو غصب أحدهما صاحبه وخرجنا اليه  
لم يقص بشيء ) أما الادانة فلان القضاء يستمد الولاية ولا ولاية وقت الادانة أصلاً  
ولا وقت القضاء على المستامن لانه لم يلتزم احكام الاسلام في ماضي الافعال وإنما  
التزم في المستقبل منها هداية وإنما لم يقص على المسلم مع انه ملتزم الاحكام في الافعال  
الماضية والائدية حين القضاء (٦) تسوية بين الخصمين . كافي وإما الغصب فلانه  
الثاني الذي صار سبباً لتملك المشتري الثاني . ع (١) قوله المتردد في دار الاسلام  
حتى ظهر عليه الكفار فأسروه فانهم ملكوه . ع (٢) قوله الشرط ) أى شرط  
زوال عصمة ماله (٣) قوله مقام العلة ) أى علة عتقه (٤) قوله وهو الاعتاق )  
أى اعتاق القاضي (٥) قوله لما روى الخ ) أخرجه البيهقي تخريج الزيلعي . ش  
(٦) قوله تسوية بين الخصمين ) قيل ان التسوية انما تجب في نحو الاقبال والاقامة  
والاجلاس لانه لا يرى انه يقضى بالقصاص للاب على الابن ولا عكس  
الا ان يقال ان منع التسوية بهذا الوجه انما يكون عند ولاية القاضي على كل من



تجب الدية في العمد والخطأ لأن  
العصمة لا تبطل بالأسر كما لا تبطل  
بالاستئمان وله أن الأسير صار تبعاً  
لهم بقهرهم أياء فيبطل الأحرار فسقط  
العصمة المقومة وهي ما يوجب المال  
عند التعرض فلم تجب الدية لافي  
العمد ولا في الخطأ لكن بعصمة الموقعة  
وهي ما يوجب الأثم عند التعرض  
باقية فتجب الكفارة في الخطأ (ولا  
يمكن حربي هنا سنة وقيل له أن أقت  
هنا سنة أو شهراً نضع عليك الجزية  
فإن رجع قبل ذلك) جزاء الشرط  
محذوف أي فيها أو نحوه (والأهـو  
ذمي لا يترك أن يرجع) أي أن لم  
يرجع قبل المدة المضروبة فهو ذمي  
واعلم أن من لا مساس له بالعربية  
يتوهم أن الاستئمان لم يعلم أنه  
كلمة أن مع لا أدغم أحدهما في  
الأخرى (كما لو اشترى أرضاً فوضع  
عليه خراجها) أي أن اشترى المستأمن  
أرض خراج فوضع عليه خراجها  
يصير ذمياً لأنه بما التزمه التزم المقام في  
دارنا ولا يصير ذمياً بمجرد الشراء  
لأنه ربما يشتري للتجارة (وعليه  
جزية من وقت وضع الخراج أو  
نكحت حرية ذمياً ههنا وفي عكسه  
لا) أي أن نكح الحربي ذمياً لا  
يصير الزوج ذمياً إذ يمكن أن يطلق  
فيرجع بخلاف الأول حيث صارت  
تبعاً للزوج (فإن رجع المستأمن  
إلى داره حل دمه فإن أسر أو ظهر  
عليهم فقتله سقط دين كان له على

صار ملكاً للذي استولى عليه لمصادفته مالا غير معصوم لكن الغاصب المسلم (١) يؤمر  
بالرد على الحربي دفعا لمعصية القدر (وكذا لو كانا ع (حربيين فعلا ذلك) حال  
بتقدير قد (ثم استأمننا) لما قلناه (وإن خرجا مسلمين قضى بالدين بينهما) لأن  
المدائنة وقعت صحيحة لوقوعها بالتراضي والولاية ثابتة حالة القضاء (٢) لالتزامهما  
الإحكام بالاسلام (لا بالنصب) لأنه ملكه بالنصب ولا خبط في ملك الحربي حتى  
يؤمر بالرد (مسلمان مستأمنان قتل أحدهما صاحبه) عمداً أو خطأ (تجب  
الدية) لأن العصمة الثابتة بالأحرار بدار الاسلام لا تبطل بمارض الدخول بالأمان  
هداية ولا يجب القصاص لأن كون دار الحرب دار إبادة القتل في الجملة لحوازل  
الحربي كاف في أنه شبه دائرة للقصاص (ف (في ماله) لأن العاقلة لا تعقل العمد  
وفي الخطأ لا قدرة لهم على الصيانة مع تبين الدارين والوجوب على اعتبار تركها  
(والكفارة في الخطأ) لا طلاق الكتاب (ولا شيء في الأسيرين سوى الكفارة  
في الخطأ) وقالوا في الأسيرين الدية في العمد والخطأ ولا في حنيفة أنه بالأسر صار  
تبعاً لهم ولذا يصير مقيماً بأقلامهم ومسافراً بسفرهم فيبطل به الأحرار أصلاً (كقتل  
مسلم مسلماً اسلم نعمة) لعدم الأحرار أصلاً

(فصل لا يمكن مستأمن فينا سنة) كيلاً يصير (٣) عينا لهم (٤) وللإمام  
أن يوقت دون السنة ككالشهر والشهرين لأن في منع الإقامة السيرة سد  
باب التجارة ومنع الميرة والجلاب وفصلنا بينهما بالسنة لأنها مدة تجب فيها  
الجزية (وقيل له) بناء على القول بالأوجه كما يأتي بعد أسطر من أن تقدم الإمام هذا القول  
شرط لصيرورته ذمياً بعد السنة فلو أنه لم يتقدم به إليه فربما يسكن سنة أو أكثر  
ويكون بسبيل من الرجوع إلى داره لأنه ليس بذمي لعدم التقدم فيرجع إليها  
فيصير عينا علينا (ع (أن أقت سنة وضع عليك الجزية فإن مكث بعده سنة فهو  
ذمي) لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام صار ملتزماً للجزية هداية ثم ظاهر المتون  
أن قول الإمام له ذلك شرط لكونه ذمياً فلو أقام سنة أو سنتين قبل القول فليس  
بذمي وبه صرح العتابي وقيل (٥) نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والأول  
أوجه (در (فلم يترك أن يرجع إليهم) لأن عقد الذمة لا ينقض هداية قلت المراد  
الخصمين كما في المستشهد به لأعند الولاية على أحدهما فقط كما في نخص فيه (الهداد  
(١) (قوله يؤمر بالرد إلخ) كيف وقد تعلق به حق الفقهاء حيث وجب عليه التصديق  
الأن يقال أن وجوب التصديق على تقدير تعذر الرد على الحربي أو المراد بالرد  
الضمان فليراجع (ع (٢) قوله لا التزامهما إلخ) ثبت الالتزام في الأفعال الماضية  
والآتية بالاسلام بالاستئمان ليقصر الالتزام على الآتية (ع (٣) (قوله عينا) أي  
جاسوساً قاموس (٤) (قوله وللإمام إلخ) لكن إن لم يقدر له المدة فالمعتبر الحول (عناية  
(٥) (قوله نعم) أي يكون ذمياً والأولى إبدال نعم بلا أي لا يكون شرطاً أمين



معصوم (أى مسلم أو ذمى) (وأفى ووديعة له عنده) أى صار قياً كل (٣١٩) وديعة له عند معصوم في دارنا

(وان مات أو قتل بلا غلبة عليهم فيها لورثته) أى دين كان له على معصوم أو وديعة له عنده وذلك لان الامان باق في ماله فيرد عليه ان كان حياً وعلى ورثة ان مات أو قتل بلا غلبة لكن لو قتل بمسد مظهرنا عليهم صار ماله غنيمة بتبعيته (حربى هنا وله ثمة عرس وأولاد ووديعة مع معصوم وغيره فاسلم هنائم ظهر عليهم فكله فيء) أما العرس والاولاد الكبار فاعدم التبعية وأما غير ذلك فلا نه ليست في يده فلا سلافه لا يوجب عصمة (فان أسلم ثمة فجاء فظهر عليهم فطفله حرمسام ووديعة مع معصوم له وغيره فيء) فقولاه ووديعة مبتدأ ومع معصوم صفته وله خبره أى لحربى أسلم (ومن أسلم ثمة قوله ورثة هنالك فقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفارة الخطأ) أى له ورثة مسلمون في دار الحرب فان كان القتل عمداً فلا يجب شيء وان كان خطأً لا يجب الا الكفارة وعند الشافعى رح يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ (وأخذ الامام دية مسلم لاولى له) أى مسلم قتل خطأ ولاولى له (ومستام أسلم هنامن عاقلة قاتله خطأ) أى جاء حربى فامان فاسلم ولاولى له فقتل خطأ والامام يأخذ الدية من عاقلة قاتله (وقتل أو أخذ الدية في عمد ولا يعفو) ان كان القتل عمداً فالامام بالحيار اما ان يستوفي القود او يأخذ أرض العرب وما اسلم اهله او فتح

الرجوع على وجه اللحاق بهم اذ لو رجع للتجارة مع امن عوده عادة لا يمنع كالمسلم كل بدل عليه ما في شرح السير الكبير • محمد أمين (كما لو وضع عليه الخراج) كان اشتري أرضاً لان خراج الأرض بمنزلة خراج الراس اما بمجرد الشراء لا يصير ذمياً (أو نكحت ذمياً) وفي تزوجها مسلماً أولى • ف لانها التزمت المقام تبعاً للزوج (لا عكسه) لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلده (فان رجع اليهم وله وديعة عند مسلم أو ذمى أو دين عليهما حل دمه) لانه أبطل أمانه (فان أسر أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه) لان اثبات اليد عليه بالمطالبة وقد سقطت ويضمن عليه (١) أسبق اليه من يد العامة (وصارت وديعته فيثا) لانه في يده تقديرًا لأن يد مودعه كيد فصار فيثا تبعاً لنفسه (وان قتل ولم يظهر عليهم أو مات فقرضه ووديعة لوارثه) لان نفسه لم تصر منقومة فكذلك ماله (فان جاءنا حربى بامان وله زوجة ثمة وولد) صغير وكبير (ومال عند مسلم وذمى وحربى فاسلم هنائم ظهر عليهم فالكل فيء) اما المرأة وأولاده الكبار فظاهر لانهم حربيون وأما الولد الصغير فالتابع يصير مسلماً بالتبعية اذا كان في يده وتحت ولايته ومع تباين الدارين لا يتحقق ذلك وكذا المال لانه لم يصير محرراً باحراز نفسه لاختلاف الدارين (وان أسلم ثمة فجاءنا وظهر عليهم فولده الصغير حر مسلم) تبعاً لايه لانه في يده حين أسلم (وما أودعه عند مسلم أو ذمى فهو له وغيره فيء) والمستثنان تقدمتا في القنائم • ف ولا تكرر لان ما تقدم فيها اذا لم يخرج اليها بعد ما أسلم لكن ظهرنا عليهم بعد اسلامه وهذا قياً اذا خرج اليها مسلماً قبل الظهور عليهم • ع (ومن قتل مسلماً خطأ لا ولى له أو حربياً جاءنا بامان فاسلم فدينه على عاقلة) لانه قتل نفساً معصومة (للامام) أى له حق أخذها لانه لا وارث له • هداية قبضه في بيت المال • ف لا ان له تملكه • ع (وفي العمد القتل) لان النفس معصومة والقتل عمد والولى معلوم وهو العامة أو الامام قال عليه الصلاة والسلام (٢) السلطان ولى من لا ولى له (أو الدية) بطريق الصلح • هداية لان الدية قد تكون أخف للاسلام وان كان في القصاص نفع الانزجار ولذا يخير الامام • ف (لا العفو) لان الحق للعامة وولاية الامام نظرية ولا نظر في اسقاط حقهم من غير عوض

﴿باب العشر والخراج والجزية﴾

(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة الى أقصى اليمن طائى وفي الهداية

هى (٣) ما بين المذيب الى أقصى

أو ببلى • ع (١) قوله أسبق اليه لانه وصف في ذمته • ع فلا يمكن أخذه قهراً • نهى وهذا معنى سبق يده اليه • أمين (٢) قوله السلطان ولى الخ (أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه مرفوعاً • تخرج زبلى في باب الاولياء والاكفاء • ع (٣) قوله ما بين المذيب الخ (المذيب ماء لتميم • ناية ومهرة في آخر موضع من

(١) حجر باليمن بمهرة الى حد الشام اه ﴿ وما أسلم أهلهم أو فتح عنوة وقسم بين الغامنين عشرية ﴾ في الفصول الثلاثة أما الاول فلانه عليه الصلاة والسلام والحلفاء الراشدين رضى الله عنهم (٢) لم يأخذوا الخراج من أراضي العرب ولانه بمنزلة النقي فلا يثبت في أراضيهم كما لا يثبت في رقابهم وأما الاخيران فلان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر أليق به لما فيه من معنى العباداة (والسواد) أى سواد العراق ف وهى ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن الثعلبية ويقال من العلك الى عبادان (وما فتح عنوة وأقر أهلهم أو صالحهم خراجية) في الفصول الثلاثة أما الاول فلان عمر رضى الله عنه حين فتح السواد (٣) وضع الخراج عليها بمحض من الصحابة رضى الله عنهم (٤) ووضع على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص وكذا اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام وأما الاخيران فلان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج (٥) أليق به (ولو أحبي موات يعتبر قربه) عند أبي يوسف فان كانت بقرب الخراجية نخراجية أو العشرية فعشرية لان قريب الشيء له حكمة كفناء الدار له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به وكذا لا يجوز أخذ ما قرب من العامر وعند محمد يعتبر ماؤه ﴿ والبصرة عشرية ﴾ بإجماع الصحابة وان كانت بقرب الخراجية (وخراج جريب) هو ستون ذراعا في ستين كل ذراع سبع قبضات وهو ذراع الملك كسرى ف ﴿ صلح للزرع صاع ﴾ مما يزرع فيها والصاع ثمانية أرطال ف ﴿ ودرهم وفي جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم ﴾ وهذا هو المنقول عن عمر رضى الله عنه من غير تكبير فكان اجماعا (٦) ولان المؤن متفاوتة فالكرم أخفها مؤنة والمزارع اكثرها والرطب بينهما والوظيفة متفاوتة بتفاوتها (فان لم تطلق ما وظف نقص) بإجماع اليمن ف (١) (قوله وحجر) بفتح الحين الصخر هذا طول أرض العرب أما مرضها فن رمل طالج الى قرى الشام ب (٢) (قوله لم يأخذوا الخراج الخ) ولو فعله لقضت العادة بنقله ولو بطريق ضعيف فلما لم ينقل دل قضاء العادة انه لم يقع (٣) (قوله وضع الخراج الخ) وهو أشهر من ان ينقل فيه أثر معين (٤) (قوله ووضع على مصر الخ) أسنده الواقدي (٥) (قوله والخراج أليق به) لان فيه معنى العقوبة لتعلقه بالتمكن من الزراعة وان لم يزرع (٦) (قوله ولان المؤن متفاوتة فالكرم الخ) أما الكرم فلانها تبقى على الابد وهى أكثر ريمًا وأما المزارع فلا تحتاجها الى البذر وموئن الحرث والحصاد والدياس والتذرية كل عام وأما الرطب فلانها لا تدوم دوام الكرم ويتكلف لعمليها كل عام واعلم ان الروايات في توظيف عمر رضى الله عنه اختلفت كثيرا وما قلناه أشهر رواية رواه أبو يوسف <sup>رحم</sup> حدثني السري عن الشعبي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهو منقطع ف

عنوة وقسم بين يثا والبصرة عشرية والسواد وما فتح عنوة واقراهه عليه أو صالحهم خراجية) أرض العرب ما بين العذيب الى أقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام وسواد عراق العرب ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن الثعلبية ويقال من العلك الى عبادان (وموات احبي يعتبر قربه وخراج وضعه عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع من براوشير ودرهم والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم والنخلة متصلة ضعفها ولما سواه كوعفران وبستان ما تطلق الجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا وفي كتب الفقه ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائم وعند الحساب الذراع اربعة وعشرون اصبعًا والاصبع ستة شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض (ونصف الخراج غاية الطاقة ونقص ان لم تطلق وظيفتها ولا يزداد ان اطاقت عند أبي يوسف رح وجاز

الصحابة ( بخلاف الزيادة ) ( ١ ) لان عمر رضى الله عنه لم يزد حين أخير بزيادة الطاقة ( ولا خراج ان غلب على أرضه الماء أو انقطع ) لقوات التمكن من الزراعة وهو البناء التقديرى المعتبر في الخراج ( أو أصاب الزرع آفة ) لقوات البناء التقديرى في بعض الحول والشرط كون الأرض نامية في جميع الحول كما في مال الزكاة ( وان عطلها صاحبها أو أسلم أو اشترى مسلم أرض خراج يجب ) في الفصول الثلاثة أما الاول فلانه هو الذى فوت التمكن وأما الاخيران ( ٢ ) فلان فيه معنى للمؤنة فامكن ابقاؤه على المسلم باعتبار أنه مؤنة . هداية ولان وضع عمر رضى الله عنه بموافقة الصحابة انما كان لدفع حاجة المسلمين الى آخر الدهر وفتح هذا الباب يؤدى الى قوات هذا المقصود اذ الاسلام غير بعيد مع مخالطة المسلمين ومعرفة محاسنهم . ف ( ولا عشر في خارج أرض الخراج ) ( ٣ ) لحديث لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم ولان أحدا من أئمة العدل والحوار ( ٤ ) لم يجمع بينهما

### فصل

( الجزية لو وضعت بتراض لا يعدل عنها ) لان المسلم عند شروطه . ع ( والا توضع على الفقير المعتمل ) المضطرب في العمل . ف ( في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى وسط الحال ضعفه وعلى المكثر ضعفه ) وقال الشافى يضع على كل بالغ دينارا او ما يعدله الفى والفقير سواء لقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ ( ٥ ) خذ من كل حالم وحاملة دينارا أو عدله من غير فصل ومذهبا ( ٦ ) منقول عن عمر وعثمان وعلى ولم يشكر عليهم أحد من المهاجرين والانصار وما رواه محمود على الاخذ صلحا ولذا امر بالاخذ من الحاملة ولا جزية عليها ( وتوضع على كتابي ) انص من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية ( ومجوسى ووثنى عجمى ) كالاسترقاق لان كلا منهما يشتمل على سلب النفس ( ٧ ) فانه يؤدى من كسبه

وقد ذكر في أول كتابه ان الاقطاع لا يضر عندنا . ع ( ١ ) ( قوله لان عمر الخ ) رواه عبد الرزاق ( ٢ ) ( قوله فلان فيه معنى المؤنة ) والمسلم من أهل المؤنة . ف كما في النفقات . ع ( ٣ ) ( قوله لحديث لا يجتمع الخ ) ضعيف ذكره ابن عدي في الكامل واثمار رواه ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم وابن أبي شيبة عن الشعبي وعكرمة بنحوه فهذا نقل مذهب بعض التابعين ( ٤ ) ( قوله لم يجمع الخ ) ممنوع بما نقل ابن المنذر من جمع عمر بن عبد العزيز وفعله يقتضى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن على منع الجمع لانه كان مقتنيا لآثاره ( ٥ ) ( قوله خذ من كل حالم ) الخ رواه ابو داود والترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث صحيح حسن ( ٦ ) ( قوله منقول الخ ) روى الاصحاب في كتبهم عمل الثلاثة المذكورين وروى ابن أبي شيبة وكذا ابن زنجويه في كتاب الاموال وابن سعد في الطبقات عن عمر رضى الله عنه وكان ذلك بمحضرة الصحابة فقل محل الاجماع ( ٧ ) ( قوله فانه

عند محمدرح ولا خراج لمنقطع الماء عن أرضه أو غلب عليها أو أصاب الزرع آفة ويجب ان عطلها مالكلها ويبقى ان اسلم المالك أو شراها مسلم ولا عشر في خارج أرضه ) اي أرض الخراج وهذا عندنا وعند الشافى رح يجب ( ويتكرر العشر بتكرار الخراج ) بخلاف الخراج فانه لا يتكرر واعلم ان الخراج نوعان خراج موظف وهو الوظيفة المينة التي توضع على الأرض كما وضع عمر رضى الله عنه على سواد العراق وخراج مقاسمة كريع الخارج وخمسه ونحوها فالذي لا يتكرر هو الموظف اما خراج المقاسمة فهو يتكرر كالعشر

### ( فصل الجزية )

اعلم ان الجزية نوطان جزية وضعت بالتراضى فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتبدأ الامام وضعها اذا غلب عليهم ( ما وضعت بصلح لا فخر وحين غلبوا واقروا على املاكهم توضع على كتابي ومجوسى ووثنى عجمى ظهر غناءه ) فيه خلاف الشافى رح فانه لا توضع عليه عنده ( لكل سنة ثمانية واربعون درهما ) يأخذ في كل شهر اربعة دراهم ( وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ربعها ) وعند الشافى يوضع على كل حالم وحاملة دينار الفقير والفنى سواء

ونفقته في كسبه ( لا عربي ومرتد ) لغلظ كفرهما أما مشركوا العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالمعجزة في حقهم أظهر وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعدما هدى للإسلام ووقف على محاسنه ( وصي وامرأة ) لأنها وجبت بدلا ( ١ ) عن القتل ( ٢ ) أو القتال وهما لا يقتلان ولا يقتلان لعدم الاهلية ( وعبد ومكاتب ) لأنها وجبت بدلا عن القتل ( ٣ ) في حقهم وعن النصرة في حقنا ( وزمن ) الزمانة عدم بعض الاعضاء أو تعطيل قواه . بداية ( وأعمى ) هما كالمراة وتقدم ع . ( وفقير غير متممل ) ( ٤ ) لان عثمان لم يوظف على فقير غير متممل ( ٥ ) وكان ذلك بحضور من الصحابة ولان خراج الارض لا يوضع على أرض لا طاقة لها فكذا خراج الرأس وأما قوله عليه الصلاة والسلام خذ من كل حالم محمول على المتممل ( وراهب لا يخالط ) وذكر محمد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه توضع عليهم اذا كانوا يقدرين على العمل وهو قول أبي يوسف رحمه الله وجه الوضع عليهم أنهم هم المضيعون للقدرة ووجه الوضع عنهم أنه لا قتل عليهم اذا لم يخالطوا والجزية في حقهم ( ٦ ) لاسقاط القتل ( وتسقط بالاسلام ) لقوله عليه الصلاة والسلام ( ٧ ) ليس على مسلم جزية ( والتكرار ) خلافا لأبي يوسف ومحمد رحمه الله في التكرار وللشافعي رحمه يؤدي الخ ) فقد أدى حاجة نفسه اليها اما آية وقاتلوهم الخ فقد خص منها أهل الكتاب ( ١ ) ( قوله عن القتل ) أي عند الشافعي ( ٢ ) ( قوله أو القتال ) أي عندنا . ف والمراد بالقتال النصرة . غناية ( ٣ ) ( قوله في حقهم ) في حقنا أي الجزية بدل عن امرين احدهما راجع الى خاصة انفسهم وهو القتل الذي هو موجب اصرارهم على الكفر والآخر راجع اليها وهي النصرة لان الذي قد صار من أهل دارنا والقيام بنصرة الدار على أهلها لكنه لا يصلح لهذه النصرة لميله الى الكفار اعتقادا فوجب عليه الشرع الجزية بدلا عن النصرة . ك واذا كان خلفا عن مجموع الامرين ولم يحقق الثاني في المملوك لمعجزه عن النصرة فالت موجب لاستثناء الكل باستثناء الجزء ( ٤ ) ( قوله لان عثمان ) المراد منه عثمان بن حنيف . ف لا عثمان بن عفان . بداية وعلى هذا فكلما ذلك اشارة الى امضاء الخليفة الاعظم عدم توظيفه والا فاهل الاجماع من الصحابة لم يحضروا فعمل ابن حنيف ع . ( ٥ ) ( قوله وكان ذلك بحضور من الصحابة ) رواء ابن زنجويه في كتاب الاموال ( ٦ ) ( قوله لاسقاط القتل ) أي مع اثبات النصرة فاذا فات أحدهما فالت الوجوب ( ٧ ) ( قوله ليس على مسلم جزية ) أخرجه الطبراني في الاوسط سرفوطا بلفظ من أسلم فلا جزية عليه وبهذا الحديث ونحوه اجمعا على سقوط الجزية بالاسلام فلا يطلب الفرق بين الجزية وبين الاسترقاق مع ان كلا منهما عقوبة على الكفر وكذلك الخراج فان عقلت حكمة فذاك والا وجب الاتباع

( لا على وثني عربي فان ظهر عليه فمرسه وطفله حتى . ولا مرتد ولا يقبل منها ) أي من الوثني العربي والمرتد ( الا الاسلام او السيف ) وعند الشافعي رح يسترق مشركوا العرب ( ولا على راهب لا يخالط ) وعند أبي يوسف رح وهو رواية محمد عن أبي حنيفة رح توضع ان كان قادرا على العمل ( وصي وامرأة ومملوك وأعمى وزمن ) وعند أبي يوسف رح يجب اذا كان له مال ( وفقير لا يكسب ) وعند الشافعي رح يجب ( وتسقط بالموت والاسلام ) خلافا للشافعي رح فيهما ( ويتداخل بالتكرار ) هذا عند أبي حنيفة رح خلافا لهما

الله فيه وفي الاسلام والموت (والموت) لانها وجبت عقوبة على الكفر ولذا تسمى جزية وعقوبة الكفر تسقط بعد الاسلام (١) ولا تقام بمسء الموت وأيضا العقوبات اذا اجتمعت تداخلت كالحد (ولا تحدث بعة) معبد الصباري . ف (وكنيسة في دارنا) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) لا خصاء في الاسلام ولا كنيسة والمراد احداثها (ويعاد المهدم) لان الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الا عادة الا انهم لا يمكنون (٣) من نقلها لانها احداث في الحقيقة (ويميز الذمي عنا في الزي) الهيشة . قاموس (والركب والسرج) كيلا يعامل معاملة المسلمين اذ المسلم يكرم والذمي يهان ولا يتبدا بالسلام ونضيق عليه الطريق (فلا يركب خيلا ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكسيتج) قلنسوة سوداء مضربة وزنار من الصوف . بحر (ويركب سرجا كالا كف) كل ذلك اظهارا للصفار عليهم (٤) وصيانة للضعفة المسلمين (ولا ينتقض عهده بالاياء عن) أداء (الجزية) لان انتهاء القتال (٥) التزام الجزية لا أدائها (والزنا بمسلمة وقتل مسلم) لبقاء التزام الجزية وعليه مدار بقاء العهد . ع (وسب النبي صلى الله عليه وسلم) لانه كفر والكفر المقارن لعهد الذمة لا يمتنع (٦) فكذا الطارئ لا يرفعه (بل باللاحق ثمة أو الغلبة على موضع الحراب) لانهم صاروا حربا علينا ففري عقد الذمة عن الفائدة وهي دفع شر الحراب (وصار كالمرتد) معناه في في الحكم بموته باللاحق (٧) لانه التحقق بالاموات الا انه ان اسر يسترق بخلاف

وفي كل منهما اجماع . ف قوله أجموا على سقوط الجزية بالاسلام اى أراد السقوط فيما يأتي من الازمنة لافى الماضى فان فى الماضى خلاف الشافعى رحمه الله فلا اجماع (١) (قوله ولا تقام) أى عقوبة الكفر الدنيوية . ف (٢) (قوله لا خصاء الخ) رواه البيهقي مرفوعا وضعفه ورواه أبو عبد القاسم بن سلام مرفوعا ورواه أبو الاسود عن أبي لهية موقوفا على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ورواه ابن عدى في الكامل مرفوعا واعل بسعيد بن السنان وتمدد الطرق يرفعه الى الحسن (٣) (قوله من نقلها) أى من مكان الى آخر . ت (٤) (قوله وصيانة للضعفة المسلمين) لان الضعفة لو رأتهم على أحسن الهيئة ربما يقولون الكفار أحسن حالا منا واليه الاشارة في آية ولولا ان يكون الناس أمة واحدة الآية (٥) (قوله التزام الجزية) الذى هو المراد بالاغطاء (٦) (قوله فكذا الطارئ لا يرفعه) يؤيده ما روى عن عائشة رضى الله عنها ان رهطا من اليهود دخلوا عليه صلى الله عليه وسلم فقالوا السام عليك الحديث ولا شك ان هذا سب فلو كان نقضا لقتلهم لانهم صاروا حربيين (٧) (قوله لانه التحقق بالاموات) واذا تاب قبل توبته وتعود ذمته ولا يبطل أمان ذريته بنقض عهده وتبين زوجته التى خلفها في دار الاسلام بالاجماع ويقسم ماله بين ورثته

(ولا تحدث بعة وكنيسة هنا ولهم إعادة المهذمة وميز الذمي هنا في زيه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسيتج) وهو خيط غليظ بقدر الاصبغ من الصوف يشده الذمي على وسطه وهو غير الزنار من الابريسم (ويركب على سرج كاف وميزت لساوهم في الطريق والحمام ويعلم على دورهم لئلا يستغفروا لهم ونقض عهده ان غلب على موضع الحربا و لحق بدارهم فصار كمرتد في الحكم بموته باللاحق لكن لو اسر يسترق والمرتد يقتل لا ان امتنع عن الجزية اوزنى بمسلمة او قبلها أو سب النبي عليه الصلاة والسلام) وعند الشافعى رح سب النبي عليه الصلاة والسلام هو نقض العهد

المرتد (ويؤخذ من تغلي وتغلية) بالفين (ضعف زكاتنا) (١) لان عمر رضى الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة (ومولاه كولى القرشى) فيوضع عليه الخراج والجزية ولا يضاعف عليه (٢) لان التضعيف تخفيف والمولى لا يلحق بالاصل في التضعيف ولذا توضع الجزية على مولى المسلم ان كان نصرانيا بخلاف حرمة الصدقة لان الحرمات تثبت بالشبهات فالحق مولى الهاشمى به فيها (والجزية والخراج ومال التغلي وهدية أهل الحرب وما أخذناه منهم بلا قتال يصرف في مصالحنا) لانه مال (٣) وصل للمسلمين بلا قتال فهو لمصالحهم (كسد الثغور) هى موضع من دار الاسلام يخاف فيها من العدو . ف (وبناء القناطر والجسور) هى ما يوضع على وجه الماء ليمر عليه ويرفع . ف (وكفاية القضاة والعلماء والعمال والمقاتلة) لان هؤلاء من عملتهم (وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم عن العطاء) لانه نوع صلة ولذا سمي عطاء وليس بدين فلا يملك قبل القبض (باب المرتدين)

(يعرض الاسلام على المرتد وتكشف شبهته) لان فيه دفع شره (٤) بأحسن الامرين الا ان العرض غير واجب لان الدعوة بلغت (ويحسب ثلاثة أيام) (٥) لانها مدة وضعت لابلاء الاعذار (فان أسلم والقتل) (٦) لحديث من بدل

(١) (قوله لان عمر الخ) رواه ابن أبي شيبة . تخريج زيلى . ش (٢) (قوله لان التضعيف تخفيف) لرغبتهم في ذلك واشفاقهم ما سواه (٣) (قوله وصل للمسلمين بلا قتال الخ) بخلاف ما حصل بالقتال فانه للغائبين فقط

(٤) (قوله بأحسن الامرين) القتل والاسلام (٥) (قوله لانها مدة وضعت لابلاء الاعذار) كما في شرط الحجار وهذه العبارة قيد وجوب الانظار ثلاثة أيام على ما صرف من الاخبار . ف أى أخبار المؤلفين المطلقة عن قيد نحو الوجوب أو التدب قيد الوجوب . ع وتأويله انه يستعمل فيمهل ثلاثة أيام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله انه يستحب ان يؤجله ثلاثة أيام طلب ذلك أو لم يطلب . هداية . قوله يستعمل الخ فان لم يستعمل فالظاهر انه متعنت في ذلك فلا بأس بقتله . غناية وفي البحر ان ظاهر الرواية في غير المستعمل عدم الامهال . محمدامين فتحصل من عبارة هذه الكتب ان في كل من المستعمل وغير المستعمل روايتين فظاهر الرواية في المستعمل وجوب الامهال اما الوجوب فكما في الفتح وأما قيد الوجوب بالمستعمل ففقد تأويل الهداية وأما كون هذا ظاهر الرواية فلان وضع المتن لنقل ظاهر الروايات ومقابل هذه الرواية استحباب الامهال وهو قول الهداية طلب ذلك وظاهر الرواية في غير المستعمل هو عدم الامهال كما صرح به في البحر ومقابلها استحباب الامهال وهو قول الهداية أو لم يطلب والله تعالى أعلم فليراجع . ع (٦) (قوله لحديث من بدل دينه فاقتلوه) الحديث في البخاري وغيره . ف

(ويؤخذ من مال الغنى تغلي وتغلية) ضعف زكوتنا ومن مولاه الجزية والخراج) خلافا لزفر رح فانه يؤخذ منه ضعف زكوتنا وهو الخس في الاراضى ونصف العشر في غيرها مما يجب فيه الزكاة (كمولى القرشى) فانه يؤخذ منه الجزية والخراج فقوله عليه الصلاة والسلام مولى القوم منهم انما يعمل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمى كهاشمى في هذا الحكم لان الحرمات تثبت بالشبهات (ومصرف الجزية والخراج ومال التغلي وهديتهم للامام وما أخذ منهم بلا حرب مصالحنا كسد ثغر وبناء قنطرة وجسر) القنطرة ما يكون مركبا والجسر خلافه مثل ان يسد السفن (وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء) فانه صلة فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس

#### باب المرتد

(من ارتد والعياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشف شبهته فان استعمل حبس ثلثة ايام فان تاب والقتل) اي ان تاب فيها وان لم يتب قتل ومعنى فيها اي فبالحصول الحسنة او كلمة اخرى معناها وان لا ليست للاستثناء (وهي) اي التوبة (بالتبري عن كل دين سوى دين الاسلام او عما اتقى اليه وقتله قبل العرض ترك

دينه فاقتلوه ولانه كافر حربى بلغته الدعوة ( واسلامه ان يتبرأ ) بعد الاتيان بالشهادتين . ك ( عن الاديان سوى الاسلام ) لا أن يتبرأ عما انتقل اليه ويتنقل الى دين آخر غير الاسلام . ع ( ١ ) لانه لا دين له ( أو عما انتقل اليه ) ثم سكت ولم ينتقل الى دين آخر اصلا . ع لحصول المقصود ( وكره ) اراد ترك المستحب لان الكفر ميسر والمرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب ( قتله قبله ) اي المرض ( ولم يضس قاتله ) لان الكفر ميسر القتل ( ولا تقتل المرتدة ) لان النبي صلى الله عليه وسلم ( ٢ ) نهى عن قتل النساء ولان الاصل تأخير الاجزئة الى دار الآخرة تحقيقا للابتلاء واعما عدل عنه دفعا لشر ناجز وهو الحراب ولا حراب للنساء لعدم صلاحية البنية لذلك ( بل نجس حتى تسلم ) لانها امتنعت عن ايفاء حقه تعالى بعد الاقرار به فتجبر على ايفائه بالحبس كما في حقوق العباد ( ويزول ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفا ) وقال لا يزول ملكه ( ٣ ) لانه محتاج فالى ان يقتل ببقى ملكه كالمحكوم عليه بالرحم والقصاص وله انه ( ٤ ) حربى ولذا يقتل ( ٥ ) وهذا يوجب زوال ملكه لكنه مجبور على الاسلام مرجو العود فتوقفنا في أمره . ( فان أسلم عاد ملكه ) فكان الموجب لم يكن أصلا ( وان مات أو قتل على رده ) أو لحق استقر كفره وعمل الموجب عمله ( ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ) وقالوا كلا الكسبين لورثته لبقاء ملكه فيهما ويستند التورث الى قيل رده وقال الشافعي رحمه الله كلاهما فيء لان المسلم لا يرث الكافر ولا في خيفة ان التورث على سبيل ( ٦ ) الانتقال الى الوارث استنادا الى ما قيل رده فيكون تورث مسلم من مسلم والاستناد ممكن في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة لا في كسب الردة لعدمه قبلها وشرط الاستناد وجوده ( بعد قضاء دين اسلامه ) من كسب الاسلام . هداية لاختلاف ديني الاسلام

عند قول المصنف والمرتدة لا تقتل . ع ( ١ ) قوله لانه لا دين له ( أي لا يقر على دين غير الاسلام والا فقد يكون له دين وان كان باطلا كدين الكافر الاصل . ع ( ٢ ) قوله نهى عن قتل النساء ) الحديث صحيح وهو باطلا لانه يعم المرتدة وقد علل عليه الصلاة والسلام بعدم حرابها فهو مخصص لحديث من بدل دينه فاقتلوه بعد أن خصص منه من بدل من الكفر الى الاسلام . ف قوله والحديث صحيح تقدم تخريجه في أوائل كتاب السير عند قول المصنف وقتل امرأة الخ . ع ( ٣ ) ( قوله لانه محتاج ) لا يتمكن من اقامة التكليف الا بماله . ف وبالمالك الموقوف لا تندفع حاجته لان الناس لا يعاملونه لتوقف تصرفاته لتوقف ملكه . ع ( ٤ ) ( قوله انه حربى بخلاف ) المحكوم عليه بالرحم أو القصاص . ع ( ٥ ) ( قوله وهذا يوجب الخ ) لان الملك عبارة عن القدرة والاستيلاء على التصرف في المال وانما يكون ذلك بالمعصية ( ٦ ) ( قوله الانتقال الى الوارث الخ ) لانه حق المسلمين



والردة باختلاف سببها توقفا وتقوذا وهما معاملتا الاسلام والردة فيوفى كل دين من كسب حاصل بسبب ذلك الدين . فهم من الهداية وهذه رواية عن أبي خنيفة (١) وعنه أنه يبدأ بكسب الاسلام فان لم يف بذلك يقضى من كسب الردة (٢) وعنه عكسه (وكسب رده فيء بعد قضاء دين رده) من كسب الردة (وان حكم بلحاظه عتق مذبوه وأم ولده وحل دينه) خلافا للشافعي لان اللحاق نوع غيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه باللاحق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق احكام الاسلام لاقطاع ولاية الالتزام انقطاعها عن الموتى لكن لا يستقر لحاقه الا بقضاء القاضي لا احتمال عوده اليها (وتوقف مبايسته وعتقه وهبته) خلافا لهما وله انه توقف ملكه وتوقف التصرفات بناء عليه وصار كحربي دخل دارنا بغير امان فانه يؤخذ ويقتل ويتوقف تصرفاته (فان اسلم فخذ وان هلك بطل وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه فما وجدته في يد وارثه اخذته والا لا) لان الوارث انما يخلفه فيه (٣) لاستغنائه واذا عاد مسلما احتاج اليه فيقدم على الوارث بخلاف (٤) ما أزاله الوارث عن ملكه (٥) وبخلاف المدر وأم الولد (ولو ولدت أمة له نصرانية لسته أشهر مذارى فادماه فهي أم ولده) لان الاستيلاء لا يفتقر الى حقيقة الملك (وهو ابنه) لدعوته (وهو حر ولا يرثه) لانه تبع لابييه لقربه الى الاسلام (٦) للجبر عليه فصار في حكم المرتد والمترد لا يرث . هداية احدا . ع . وقيد بسة أشهر لانها لو ولدت لاقبل برثه للتيقن بملوقه مسلما فيكون مسلما يرث مسلما . ك (ولو مسلمة ورثه الابن ان مات على الردة أو لحق بدار الحرب) لانه مسلم يتبع امه والمسلم يرث المرتد (وان لحق المرتد عماله وظهر عليه فهو فيء) لعدم جريان الارث فيه (فان رجع) مرتدا . ع (وذهب بمال وظهر عليه فلوارثه) لاستقاله الى الوارث بقضاء القاضي فالوارث مالك قديم (فان لحق وقضى بعبده لابنه فكاتبه فجاء مسلما فالملكاتبه والولاء لمورثه) أما الملكاتبه فلانه لا وجه لبطلان الكتابة لنفوذها

بسبب الاسلام لكن ترجح بينهم الوارث بالقراءة فصار كالقريب ذي الجنتين كالاخ الشقيق (١) (قوله وعنه انه الخ) وهذه رواية الحسن عنه (٢) (قوله وعنه عكسه) وهذه رواية أبي يوسف عنه (٣) (قوله لاستغنائه) أي بالمولد المحكوم به (٤) (قوله بخلاف ما اذا أزاله الخ) لانه ازاله في وقت كان فيه بسبيل من الازالة تفذت . غناية (٥) (قوله بخلاف المدر وأم الولد) لان تعلق حق غير الوارث بما له بحكم التمرع ثابت ابتداء لا بالخلافة ليكون بناء على استثناءه فيزول بثبوت حاجته . ع (٦) قوله للجبر عليه تعليل . ع والظاهر انه لا يوارث القتل على العمود . فزيادة هذه المقدمة من الشارح لبيان تأثير الجبر في القرب لكن انظر أي فائدة في اعتبار تبعيته للاب في مسألة نفى ارثه لانه لو اعتبر تبعما

للشافعي وح (وتحبس حتى تسلم وصح تصرفها وكسبها لورثتها فان ولدت أمته فادماه فهو ابنه حر ايرثه في المسلمة مطلقا ان مات أو لحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاءت به لاكثر من نصف حول منذ ارتد) قوله مطلقا أي سواء كان بين الارتداد والولادة أقل من ستة أشهر أو أكثر لان الولد يتبع خير الابوين ديناً فيتبع الام فيكون مسلماً والمسلم يرث من المرتد وأما اذا كانت الام نصرانية فان كان بين الارتداد والولادة أقل من ستة أشهر يرث وان كان أكثر من ستة أشهر لا يرث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب يحبر على الاسلام فتكون أقرب الى الاسلام من النصرانية (يدوان لحق عماله) أي لحق بدار الحرب مع ماله (فظهر عليه فهو فيء) فان رجع فالحق نايباً بماله (أي لحق بدار الحرب بلامد وعلم القاضي بلحاظه ثم رجع ثم لحق بدار الحرب مع ماله (فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته) أي قبل قسمته بين الغانمين لان القاضي اذا حكم بلحاظه فكان الوارث كمالك القديم فكان أولى (فان قضى بعبده مرتد لحق لابنه فكاتبه فجاء مسلماً قبلها والولاء للاب) العبد مضاف الى المرتد أي ولحق صفة للمرتد أي لحق بدار الحرب ولابنه متعلق بقضى فكاتبه أي فكاتبه الابن فجاء أي فجاء الاب المرتد وانما كان البذل للاب والولاء

له لان الكتابة وقعت جائزة والابن خليفة الاب فاذا جاء الاب مسلما (٣٣٧)

صار الابن كالوكيل من الاب فالبدل له والعق واقع عنه (ومن قتل مرتد خطأ فله حق أو قتل فديته في كسب الاسلام) لان الدية لا تكون على العاقلة لعدم التصرة فتكون في ماله فعند أبي حنيفة رح تكون في كسب الاسلام لان كسب الردة فيه وعندها في الكسبين (ومن قطع يده عمدا فارتد والياذ بالله ومات منه أو لحق بدار الحرب فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارتد) لان القاطع حل محلا معصوما والسراية حلت محلا غير معصوم فاعتبر القاطع لا السراية فيجب لنصف الدية وانما يجب في ماله لان العمد لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وقوله أو لحق أي لحق بدار الحرب فقضى به (وان أسلم هنا فمات ضمن كلها) أي فمات من ذلك القاطع وانما يجب كل الدية لكونه معصوما وقت القاطع وكذا وقت السراية هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح وعند محمد يجب النصف هنا لان الارتداد أهد السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان (مكاتب ارتد فله حق فاخذ ماله فقتل قبلها لسيده وما نقي لوارثه وزوجان ارتدا فلهما قولت هي ثم الولد فظهر عليهم فالولدان فيء والاول يجبر على الاسلام لا ولده) وفي رواية الحسن رح يجبر ولد الولد أيضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبعه في رواية الحسن رح (وصح

(١) بدليل منفذ فجعل الوارث الذي خلفه كالوكيل من جهة وأما الولاء (٢) فلانه لمن يمتق (فان قتل مرتد رجلا خطأ ولحق أو قتل فالدية في كسب الاسلام) وقالوا هي في الكسبين وله ان العاقلة لا تعقل المرتد لاعداء التصرة فيكون في ماله وماله هو ما اكتسبه في الاسلام (٣) لنفاذ تصرفه فيه دون المكسوب في الردة لتوقف تصرفه هداية وهذا بناء على رواية الحسن المصححة من أن دين المرتد يقضى من كسبه الاسلامي الا ان لا يفي فن كسبه في الردة وهذا خلاف ما مشى عليه المصنف كغيره في الدين . محمد أمين (ولو ارتد) المقطوع . ع (بعد القطع عمدا) قيد بالعمد لانه في الخطأ على العاقلة . در (فمات منه أو لحق) وقضى القاضي بلحاظه (فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله) لانه عمد . ع (لورثته) أما الاول فلان السراية حلت محلا غير معصوم فاهدرت وأما الثاني فلانه بقضاء القاضي بلحاظه صار كالملك والموت يقطع السراية واسلامه حياة حادثة (فان لم يلحق وأسلم ومات ضمن الدية) كاملة وقال محمد وزفر (٤) في جميع ذلك نصف الدية ولأبي حنيفة وأبي يوسف ان الجباية وردت في محل معصوم وتمت فيه ولا عبرة بقيام المصمة حالة بقاء الجباية لان الحاجة الى قيامها حالة العقد السبب ابتداء ونبوت الحكم اثناء وحالة البقاء بمنزل منهما وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين (ولو ارتد مكاتب ولحق) واكتسب مالا (فاخذ بماله وقتل فكاتبته لمولاه) لان المكاتب انما يملك اكسابه بالكتابة هداية والكتابة لا تبطل بالموت الحقيقي فكذا بالحكمي وهو الردة بل أولى . ف (وما بقي لورثته) (٥) كما في الموت الحقيقي . ي (ولو ارتد الزوجان ولحقا فولدت) ثمة (وولده) أي لولدها (ولد فظهر عليهم) جميعا (فالولدان فيء) لان المرتدة تسترق فيتبعها ولدها (ويجبر الولد الاول على الاسلام) لان ولد المرتد يتبع ابيه في الردة قال الولوالحي ولا يقتل كولد المسلم اذا بلغ ولم يصف الاسلام يجبر عليه ولا يقتل . ف (لا ولد الولد) لانه لا يتبع الجد بل اناه لحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه الحديث أي يستتبعانه وانما لا يجعل تبعاً لردة أبيه فيجبر لان ردة أبيه كانت تبعاً فلا يستتبع غيره . ف وعن أبي حنيفة انه تبع للجد (وارتداد الصبي المائل صحيح) وقال الشافعي لا تصح لنا انه موحد حقيقة ولا مرد للحقيقة (كاسلامه) وقال الشافعي وزفر

للام لكان نصرانيا وارث النصراني من المرتد أيضا منتف . ع (١) قوله بدليل وهو القضاء له (٢) قوله فلانه لم يمتق) والعق يحصل بعد اداء البدل . غاية (٣) قوله لنفاذ تصرفه فيه) فيه ان قوله وتوقف مبايعة الخ لعمومه يتناول الكسبين . ع (٤) قوله في جميع ذلك) أي الصور الاربع بان قطع مسلما ومات مرتدا أو ارتد ثم أسلم بدون لحاق فمات أو لحق ثم عاد بعد القضاء أو قبله مسلما فمات (٥) قوله في الموت الحقيقي) أي الموت

بذلك مشهور حيث قال

سبقتكم على الاسلام طراً

غلاماً ما بلغت أو ان حلى

﴿ باب البغاة ﴾

قوم مسلمون خرجوا عن طاعة

الامام دطهم الى العود وكشف

شبهتهم فان يحزوا مجتمعين حل لنا

قتالهم بدأ أي ان الحاروا يعني مالوا

الى فئة من المسلمين ليستعينوا بهم

واجتمعوا أو اتخذوا حيزاً أي مكاناً

واجتمعوا فيه حل لنا قتالهم بدأ خلافاً

للشافعي رح فان قتل المسلم لا يجوز

ابتداء ونحن نقول الحكم يدار

على دليله وهو تسكرهم واجتماعهم

فان صبر الامام الى ان يبدؤا

فربما لا يمكن دفع شرهم (ويجهز على

جريحهم) أجهز على الجريح أي

أثم قتله وفيه خلاف الشافعي رح

أيضاً (ويبيع موليم ان لهم فئة) أي

ان كان لهم فئة وفيه خلاف الشافعي

رح أيضاً (ومن لا فلا) أي من لا فئة

له لا يجهز عليهم حال كونه جريحاً ولا تتبعه

حال كونه مولياً لانه لا يخاف ان يلحق

بالفئة فلا ضرورة في قتله فلا يقتل لكونه

مسلماً ولا لسبي ذريتهم ونحبس

مالهم الى ان يتوبوا واستعمل سلاحهم

وخيلهم عند الحاجة) خلافاً للشافعي

رح (ولا يجب شيء يقتل باغ مثله ان

ظهر عليهم) لان ولاية الامام منقطعة

عنهم (وان غلبوا على مصر فقتل

رجل من أهله آخر منه فظهر

عليهم قتله به) هذا اذا لم تجز البغاة في

ذلك المصرا احكامهم فلم تنقطع ولاية

الامام عن ذلك المصرا فيجوز احكامه

لا يصح أيضاً لنا ان علياً رضي الله عنه (١) أسلم في صباه وصحح النبي اسلامه ولانه أتى بحقيقة الاسلام وهي التصديق والاقرار لان الاقرار عن طوع دليل على اعتقاده على ما عرف والحقائق لا ترد (ويجبر عليه) راجع الى قوله واتداد الصبي الخ . غ (ولا يقتل) لان الصبي لا يعاقب .

## ﴿ باب البغاة ﴾

(خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دطهم اليه) أي الى العود الى الطاعة (وكشف شبهتهم) (٢) لان علياً رضي الله عنه فعل باهل حر وراء كذلك قبل قتالهم ولانه أهون الامرين ولعل الشر يندفع به (وبدأ بقتالهم) وقال الشافعي لا يبدأ قلنا انه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فدار الحكم على الدليل (ولو لم فئة أجهز على جريحهم) أي أسرع في اماته . ف (واتبع موليم) للقتل والا سر . ف دفعاً لشرهم كيلا يلحقوا بهم وقال الشافعي لا يجهز ولا يتبع (والا لا) لا تدفع الشر دونه (ولم يسب ذريتهم) (٣) لقول علي يوم الجمل ولا يقتل أسير ولا يكشف سر ولا يؤخذ مال وهو القدوة في هذا الباب وقوله في الاسير تأويله اذا لم تكن لهم فئة فان كانت فالامام يقتله أو يحبسهم ولا يجهز مسلمون والاسلام يعصم النفس والمال (وحبس أموالهم حتى يتوبوا) لدفع شرهم بكسر شوكتهم ولا يقسم لما بيناه (وان احتاج قاتل بسلاحهم وخيلهم) وقال الشافعي لا يجوز لانه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاه . مجمع الانهر ولنا ان علياً (٤) قسم السلاح فيما بين الصحابة بالبصرة وكانت قسمته للحاجة لا للتملك ولان للامام ذلك في مال العادل للحاجة ففي مال الباغي أولى (وان قتل باغ مثله فظهر عليهم لم يجب شيء) اذ لا ولاية للامام حين القتل فلم ينمقد موجبا (وان غلبوا على مصر فقتل مصري مثله فظهر على المصر قتل به) ان خرج أهل البنى قبل اجراء احكامهم على المصر لعدم اقطاع ولاية الامام حيثئذ (وان قتل عاذاً باغياً أو قتله باغ وقال) الباغي وهذا قيد للفصل الاخير . ع (أنا على حق ورثة وان قال أنا على باطل لا) الاصل ان العادل اذا أتلف نفس الباغي

حتف الله . ع (١) (قوله أسلم في صباه) أخرج البخاري في التاريخ عن عروة أسلم على رضي الله عنه وهو ابن ثمان سنين والحاكم في المستدرك انه أسلم وهو ابن عشر سنين وأما تصحيحه عليه الصلاة والسلام اسلامه ان أريد به التصحيح في الاحكام الاخرية كصحة العبادات فسلم لثبوت انه كان يصلي معه صلى الله عليه وسلم وان أريد به التصحيح في الاحكام الدنيوية كعدم الارث فلم ينقل (٢) (قوله لان علياً الخ) الاثر رواه النسائي والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وحروراء قرية من قرى الكوفة (٣) (قوله لقول علي) رواه ابن أبي شيبه . بداية . شوف (٤) (قوله قسم السلاح) رواه ابن أبي شيبه في باب وقعة الجمل آخر مصنفه

أو ماله لا يضمن ولا يأنم لانه مأمور بتأويلهم والباغي اذا قتل العادل لا يجب الضمان ويأنم (١) وقال الشافعي (٢) في القديم يجب وثبنا اجماع الصحابة (٣) رواه الزهري ولانه أئلف عن تأويل فاسد (٤) والفاسد منه ملحق بالصحيح اذا ضمت اليه المنعة (٥) في حق الدفع كما في منعة أهل الحرب وتأويلهم وهذا لان الاحكام لا بد فيها من الالتزام أو الالتزام ولا التزام لاعتقاد الاباحة عن تأويل ولا الزام لعدم الولاية لوجود المنعة فاذا انعدمت المنعة ثبتت الولاية فقام الالتزام واذا انتفى التأويل ثبت الالتزام اعتقادا بخلاف الاثم اذا لا منعة في حق الشارع اذا ثبت هذا فنقول قتل العادل الباغي قتل بحق فلا يمنع الارث وفي قتل الباغي العادل (٦) الحاجة الى دفع الحرمان اذ القرابة سبب الارث فيعتبر الفاسد فيه الا ان من شرطه بقاءه على ديانتها فاذا قال أنا على الباطل لم يوجد الدافع فوجب الضمان (وكره بيع السلاح من أهل الفتنة) لانه اعانة على المعصية (وان لم يدر انه منهم لا) لان الغالب في الامصار أهل الصلاح (كتاب اللقيط)

أي يوسف رح والشافعي رح لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقته أو أقرانه على الباطل (كمكسه) أي كما يرث العادل الباغي اذا قتله (فان أقرانه على الباطل لا) أي ان أقرانه على الباطل لا يرثه (وبيع السلاح من رجل ان علم أنه من أهل الفتنة كره والا فلا)

﴿ كتاب اللقيط ﴾

(رفعه أحب وان خيف هلاكه يجب كاللقطة وهو حر الا بمجبرة رقه ونفقته وجنابته في بيت المال)

(نذب التقاطه) لما فيه من احيائه (ووجب ان خاف الضياع وهو حر) لان الحرية أصل في بني آدم وكذا الدار دار الاحرار ونفقته في بيت المال وهو المروى (٧) عن عمر وعلى رضي الله عنهما ولانه مسلم عاجز عن التكسب (١) (قوله وقال الشافعي الخ) وبقوله هذا قال أبو يوسف • يجمع الاثر لكن على اختلاف التخريج فدليلة الشافعي على ما في الهداية انه أئلف نفسا معصومة أو مالا معصوما فيضمن اعتبارا بما اذا لم يكن له منعة ودليل أبي يوسف ان التأويل الفاسد انما يعتبر في حق الدفع والحاجة هنا الى اثبات الارث • م ع (٢) (قوله في القديم) وفي الجديد لا يجب الضمان (٣) (قوله رواه الزهري) رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه • ف ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه في آخر القصص • تخرج الزبلي • ش (٤) (قوله والفاسد منه ما حقق الخ) هذا اللاحق وتعليقه بقوله لان الاحكام الخ مستند الى اجماع المنقول من الصحابة والا فلا يلزم من تعذر الالتزام سقوطه شرعا بل انما يلزم سقوط الخطاب به ما دام العذر فاذا زال العذر توجه خطاب الالتزام كما قال الشافعي لكن لما كان اجماع مفيدا لما قلنا صار أصلا شرعيا ضرورة اجماع (٥) (قوله في حق الدفع) أي نفى الضمان (٦) (قوله الحاجة الى دفع الحرمان) يعني ان الاستحقاق ثابت بالقرابة لكن القتل بغير حق مانع سببته فاذا انضم الى المانع اعتقاد الحقية مع المنعة أبطل عمل المانع فبقى السبب تاملا في ايجاب الارث (٧) (قوله عن عمر الخ) أما أثر عمر رضي الله عنه فقد أخرجه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده والبيهقي في المعرفة وعبد الرزاق في مصنفه وابن سعد في الطبقات وأما رواية علي رضي الله عنه فرواه عبد الرزاق • تخرج الزبلي • ش

وارثه له ولا يؤخذ بمن أخذه ونسبه  
 بمن ادعاه ولو رجلين أو بمن يصف  
 منهما علامة به ( أي لو ادعى رجلان  
 نسبه فإن وصف أحدهما علامة في  
 جسده وكان في ذلك صادقا فالنسب  
 منه والافهام سواء ثم عطف على قوله  
 ولو رجلين قوله ( أو عبدا وكان حرا )  
 أي لو كان المدعى عبدا ثبت نسبه منه  
 لكن اللقيط يكون حرا لأن الأصل  
 في دار المسلمين الحرية ( أو ذميا  
 وكان مسلما أن لم يكن في مفرهم )  
 أي في مفر الذميين ( و ذميا أن كان  
 فيه ) أي كان ذميا أن ادعى نسبه  
 ذمي وقد وجد في مفر أهل الذمة  
 ( وما شد عليه ) فهو له ( وضرف  
 إليه ) بأمر قاض وقيل بدونه  
 ( وللملتقط قبض هبته وتسليمه في  
 حرقة لا إنكاحه وتصرف في ماله  
 ولا إجارته في الأصح

### ﴿ كتاب اللقطة ﴾

هي أمانة أن أشهد على أخذه ليرد  
 على ربه والا ضمن أن يجعله للمالك  
 أخذه للرد ( اعلم أن الآخذ أن  
 أقرانه أخذا لنفسه ضمن بالإجماع  
 وأن لم يقر بهذا فإن أشهد أنه أخذه  
 للرد لا يضمن وأن لم يشهد ضمن  
 عند أبي حنيفة وعمر بن الخطاب  
 يوسف رح لا يضمن بل القول قوله  
 في أنه أخذه للرد والأشهاد أن يقول  
 من سمعوه ينشد لقطعة فدلوه على  
 فقوله والا ضمن أي أن لم يشهد

ولا مال له ولا قرابة فاشبه المقعد الذي لا مال له ﴿ كارهه وجنابته ﴾ لأن الخراج  
 بالضمان ( ولا يأخذه منه أحد ) لأنه ثبت له حق الحفظ لسبق يده ﴿ وثبت  
 نسبه من واحد ﴾ لأنه إقرار للصبي بما ينفعه لأنه يتشرف بالنسب ويمتد بهداه  
 هداية ويحصل له القائم بزيته راغبا فيه غير تمتن به ﴿ ومن اثنين ﴾ لاستوائهما  
 في السبب ﴿ وأن وصف أحدهما علامة به فهو أحق ﴾ وكذا لو سبقت دعوته  
 لأنه ثبت حقه في زمان لا منازع له فيه إلا إذا أقام الآخر البيئة لأن البيئة أقوى  
 ﴿ ومن ذمي وهو مسلم ﴾ لأن دعواه تتضمن النسب وهو نافع للصغير وإبطال  
 الإسلام الثابت بالدار يضره فصحت دعوته فيما ينفعه دون ما يضره ﴿ أن لم يكن  
 في مكان أهل الذمة ﴾ كقريتهم أو بيعة أو كنيسة واحتلفت الرواية فيما إذا وجدته  
 المسلم في هذا المكان أو الذمي في مكان المسلمين ففي رواية كتاب اللقيط اعتبر  
 المكان لسبقه وفي بعض نسخ ( ١ ) كتاب الدعوى اعتبر الواجد لقوة اليد ألا ترى  
 أن تبعية الأبوين فوق تبعية الدار حتى إذا دعي مع الصغير أحدهما اعتبر كافرا وفي  
 بعض نسخ ( ٢ ) اعتبر الإسلام نظرا للصغير ﴿ ومن عبد ﴾ لأنه ينفعه ﴿ وهو  
 حر ﴾ لأن المملوك قد تلده الحرة ( ٣ ) فلا تبطل الحرية الظاهرة بالشك ( ولا  
 يرق إلا بيينة ) لأنه حر ظاهرا ( وإن وجد معه مال فهو له ) ( ٤ ) اعتبارا  
 للظاهر ( ولا يصح للملتقط عليه نكاح ) لانهام أسباب الولاية من القرابة  
 والملك والسلطنة ( وبيع ) وكذا كل تصرف في ماله اعتبارا بالام لأن ولاية التصرف  
 في المال إنما هي لتسميره وذلك بالرأى الكامل والشفقة الوافرة والموجود في كل  
 منهما واحد منهما ( وإجارة ) أي إجارة نفسه ع وهذه رواية الجامع الصغير  
 وهو الأصح وفي رواية مختصر القدوري يؤجره لأنه راجع إلى ( ٥ ) تثقيفه وجه  
 زواية الجامع أنه لا يملك اتلاف منافع كالمخلاف الأم ( ويسلم في حرقة ) لأن  
 فيه تثقيفه ( ٦ ) وحفظ حاله ( ويقبض هبته ) لأنه نفع محض

### ﴿ كتاب اللقطة ﴾

( لقطة الحبل والحرم أمانة أن أخذ ليرد على ربه واشهد ) لأن الآخذ على هذا

( ١ ) ( قوله كتاب الدعوى ) من المبسوط ( ٢ ) ( قوله اعتبر  
 الإسلام نظرا للصغير ) أي أيهما كان موجبا للإسلام يعتبر ذلك لأن الإسلام  
 يعلو ولا يعلى كأي لا يعلى عليه قوله أي أيهما أي أي من الواجد والمكان ع  
 ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك ( ٣ ) ( قوله فلا تبطل الحرية الظاهرة بالشك )  
 فالظهور بالدار والشك باحتمال رقية أمه ع ( ٤ ) ( قوله اعتبارا للظاهر ) أي  
 لظاهر يده لكونه من أهل الملك لحيته بداية ( ٥ ) ( قوله تثقيفه ) التثقيف تقويم  
 المعوج بالمتقاف وهو ما يسوى به الرماح ويستعار للتأديب عناية ( ٦ ) ( قوله وحفظ  
 خاله ) وهو نافع مطلقا لأنه إذا كان مشغولا بعمل فلما يشتغل بالفساد ك

الوجه (١) ما ذون شرطا بل هو الافضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا خاف الضياع على ما قالوا واذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه وان لم يشهد وقال أخذته للمالك وكذبه المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله لان الظاهر شاهد له لاختياره الحسبة لا المعصية ولهما انه أقرب بسبب الضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يبرئه وهو الاخذ للمالك وفيه وقع الشك فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان الظاهر أن يكون المتصرف تاملا لنفسه ويكفيه في الاشهاد أن يقول من سمعتموه يشهد لقطعة فدلوه على (وعرفها) في موضع أصابها فيه وفي الاسواق وأبواب المساجد فينادى من ضاع له شيء فليطلبه عندي . ف (الى ان علم ان ربها لا يطلبها) وفي رواية ان كانت اقله من عشرة عرفها ايما يراها وان كانت عشرة فصاعدا حولا وقدره محمد في الاصل بالحول من غير فصل بين القليل والكثير وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لحديث (٢) من التقط شيئا فليعرفه سنة من غير فصل (٣) وقيل الصحيح ان شيئا من هذه المقادير ليس بالزم بل يفوز الى رأي الملتقط يعرفها الى غلبة الظن بعدم طلب المالك (ثم تصدق) حديث مرفوع في الصحيحين عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكاهها ثم استفقها الحديث . ف لان فيه ايصالا للحق الى صاحبه بقدر الامكان وذلك بايصال عينها عند الظفر بصاحبها أو بايصال عوضها وهو الثواب ان أجاز وان شاء أمسكها رجاء الظفر بصاحبها ولقطعة الحل والحرم سواء وقال الشافعي رحمه الله (٤) يجب تعريف لقطعة الحرم الى ان يجيء صاحبها (٥) لقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم لا يحل لقطعتها (٦) الا لمنشدها ولنا قوله صلى الله عليه وسلم (٧) اعرف عفاصها ووكاهها ثم عرفها سنة من غير فصل ولانها لقطعة وفي

(١) (قوله ما ذون شرطا) لانه صلى الله عليه وسلم لم يثب عنه ولا أنكر على من فعله بل أمر بتعريفها على ما سئذ كر واسند اسحاق بن راهويه عنه صلى الله عليه وسلم من أصاب لقطعة فليشهد ذا عدل . ف أول كتاب اللقطة . ع (٢) قوله من التقط الخ) رواه البزار وفي الصحيحين سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال عرفها سنة (٣) (قوله وقيل الصحيح ان شيئا الخ) بدليل انه عليه الصلاة والسلام أمر في المائة دينار بتعريف ثلاث سنين فيعرف منه ان السنة ليست بتقدير لازم ولذا أمر في الخطير الكثير بثلاث سنين (٤) (قوله يجب تعريف لقطعة الحرم) ولا يتصدق بها ولا يملكها (٥) (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل الخ) ذكره في الصحيحين (٦) (قوله الا لمنشدها) المنشد المعروف والناشد الطالب . ف حمل الشافعي رحمه الله المنشد على الطالب والحنفية على المعروف . ك (٧) (قوله اعرف عفاصها) هو الوفاء . مصباح والحديث في الكتب الستة . ف لكن ذكر حديث العفاص في شرح قول صاحب الهداية ويجوز الالتقاط في الشاة الخ . ع

انه أخذه للرد ضمن (وعرفت في مكان وجدت وفي الجامع مدة لا تطلب بعدها في الصحيح) قوله وعرفت أى وجب تعريفها والمراد بالتعريف ان ينادى اتى وجدت لقطعة لأدري مالكمها فليات مالكمها ويصفها لاردها عليه واختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة بمدة معلومة بل هي مقوضة الى رأي الملتقط فيعرفها الى ان يقبل على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقدرها محمد ومالك والشافعي رح يحول من غير فصل (سواء أخذت من الحل أو الحرم) هذا احتراز عن قول الشافعي رح فانه يقول لقطعة الحرم يجب تعريفها الى ان يجيء صاحبها (ومالا يبقى الى أن يخاف فسادها) أى عرف مالا يبقى كالأطعمة المعدة للأكل وبعض النثار (ثم تصدق فان جاء ربها

التصدق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك من وجه فيملكه كما في سائرهما وتأويل ما روى انه لا يحل الالتقاط الا للتعريف والتخصيص بالحرم لبيان انه لا يسقط التعريف فيه لمكان انه للقرباء ظاهرا ( فان جاء ربها ففذه ) ان شاء لان التصديق وان كان باذن الشرع لكنه لم يكن باذن المالك فيتوقف على اذنه ( او ضمن الملتقط لانه سلم ماله الى غيره بدون اذنه لكنه باذن الشرع وهو لا ينافي الضمان كما في تناول مال الغير في المحضنة وله أن يضمن المسكين ( وصح التقاط البيمة ) (١) لتوهم الضياع وعند الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى اذا وجد البعير أو البقر أو الفرس في الصحراء فالترك افضل ( وهو متبرع في الاتفاق على اللقيط واللقطة ) لقصور ولايته ( وباذن القاضي يكون ديناً ) لان للقاضي ولاية عامة فان كان الاصلح الاتفاق اذن الحاكم في ذلك وجعل الاتفاق ديناً على المالك لانه نصب ناظرا وفي هذا نظراً للجائنين ( ولو كان لما نفع أجراها ) الحاكم ( واتفق عليها ) لما فيه من ابقاء العين على ملكه من غير الزام الدين ( والا باعها ) ابقاء له معنى عند تعذر ابقائه سورة ( ومنهما من ربا حتى يأخذ الفقة ) لانه يحبي بنفقته فكانه استفاد المالك من جهته فاشبه المبيع ( ولا يدفعها الى مدعيها بلا بينة ) لان اليد حق مقصود كالمالك فلا تستحق الا بحجة ( فان بين علامتها ) كوزن الدراهم وعددها ووكانها ووطئها ( حل الدفع بلا جبر ) لان الامر في حديث (٢) فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها اليه الاباحة عملاً بالمشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام (٣) البينة على المدعي الحديث ( وينتفع الملتقط بها لو فقيراً ) (٤) انظرا للجائنين وقال الشافعي يجوز الانتفاع بها للغير (٥) لحديث أبي رضي الله عنه فان جاء صاحبها (١) ( قوله لتوهم الضياع ) بل الغالب في زماننا الضياع والامر بتركها كان في زمنهم لغلبة الامر فهذا من تخصيص النص بضرورة العقل (٢) ( قوله فان جاء صاحبها الخ ) في صحيح مسلم لكن بلفظ فاعطها اياه (٣) ( قوله البينة على المدعي الخ ) يأتي ان شاء الله في الدعوى ع (٤) ( قوله انظرا للجائنين ) للملتقط بالانتفاع وللمالك بالتوابع عناية (٥) ( قوله لحديث أبي الخ ) قلنا هذه الرواية ليس فيها خطاب أبي رضي الله عنه فانها في صحيح مسلم عنه ان رسول الله صلى عليه وسلم قال في الملتقط عرفها سنة فان جاء أحد الى ان قال والا فبي سبيل مالك وظاهره انه يحكي قوله عليه الصلاة والسلام لسائل يسأل عنه وجاز أن يكون ذلك فقيراً وايضا هنا ما يدل على فقر أبي رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام لما في الصحيحين عن أبي طلحة رضي الله عنه قلت يا رسول الله أحب أموالى الى يرحاء فما ترى يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اجعلها في فقراء قرابتك فجعلها أبو طلحة في أبي وحسان رضي الله عنهم فهذا صريح في فقر أبي لكن يحتمل يساره بعد ذلك الا ان قضايا الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سقط الاستدلال بها ومن الاحتمالات كونه مديونا اذ ذاك

أجازه وله أجره ( أى ثواب التصديق ) ( أو ضمن الاخذ كما في بيمة وجدت ) أى لافرق عندنا في اللقطة بين ان يكون بيمة أو غيرها وعند مالك والشافعي رح اذا وجد بعير أو بقرة في الصحراء فالترك افضل ( وما اتفق عليها بلا اذن حاكم تبرع وباذنه دين على رباها وأجر القاضي ماله منفعة واتفق عليها منها كالأبق وما لا منفعة له اذن بالاتفاق عليها وشرط الرجوع على رباها في الاصح ان كان هو الاصلح والاباعها وأمر بحفظ ثمنها ) انما قال في الاصح لان هنا رواية أخرى وهي ان الامر بالاتفاق يكفي لولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفي بل لابد ان يشترط الرجوع والضمير في قوله ان كان هو الاصلح يرجع الى الامر بالاتفاق وشرط الرجوع ( وللمنفق حبسها لاخذ نفقته ) أي نفقة المنفق ( فان هلك بعد حبسه سقطت ) أى النفقة لانه اذا حبسها للنفقة صارت كالرهن وهو مضمون بالدين ( وقوله لا ) أي ان هلك قبل الحبس لانسقط النفقة ( فان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بلا حجة ) هذا عندنا وعند الشافعي رح يجب الدفع ان بين العلامة ( وينتفع بها فقيراً والا ) أى وان



فادفعها اليه والا فانتفع بها وكان من الميسر ولنا انه مال الغير لا ينتفع بها الا باذنه والاباحة للفقير (١) بحديث فان لم يأت أي صاحبها فليصدق به والصدقة لا تكون على غنى وانتفاع أبي إنما هو باذن الامام وهو جائز باده (٢) والا تصدق على أجنبي وابويه وزوجته وولده لوفقيرا لما (٣) ذكرنا

### كتاب الآبق

يكن الملتقط فقيرا (تصدق ولو على أصله وفرعه وعمره)

### كتاب الآبق

نذب أخذه لمن قوى عليه وترك الضال قبل أحب (الآبق هو المملوك الذي فر من مالكة قصدا والضال المملوك الذي ضل الطريق الى منزله من غير قصد وإنما كان تركه أحب لانه لا يبرح من مكانه فيأتي مالكة فيأخذه وان حرق الآخذ يت مالكة فالأفضل ان يوصله اليه (ولراده) أي الآبق (قنا أو مدبرا أو أم ولد من مدة سفر أربعون درهما وان لم يعد لها ان أشهد أنه أخذه الرد ومن أقل منها بقسطه) هذا عندنا وعند الشافعي رح لا يجب شيء بلا شرط (فان أبق منه لم يضمن فان لم يشهد فلا شيء له وضمن ان أبق منه وعلى المرتين جعل الرهن) أي لو أبق العبد المرهون فرد من مدة السفر فالجعل على المرتين هذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه وان كانت أكثر من الدين فقدّر الدين عليه والباقي على

(أخذه أحب ان قوى عليه) لما فيه من احيائه (ومن رده مدة سفر فله أربعون درهما) قال الشافعي لا شيء له الا بالشرط لشبهه بالضال ولنا ان الصحابة اتفقوا على وجوب أصل الجعل الا ان منهم (٣) من أوجب أربعين ومنهم من أوجب مادونها فأوجبنا الأربعين في مسيرة السفر وما دونها فيها دونه توفيقا ولان إيجاب الجعل حامل على الرد اذا الحسبة نادرة فتحصل صيانة أموال الناس والتقدير بالسمع (٤) ولا سمع في الضال فامتنع (ولو قيمته أقل منه) لان التقدير بها (٥) ثبت بالنص فلا ينقص وقال محمد ان كانت قيمته أقل منها يقضى له بقيته الا درهما لان القصد الى احياء مال المالك فينقص درهم ليسلم له شيء تحقيقا للفايدة (ومن رده لاقل منها فبحسابه) لما ذكرنا قريبا (والمدر وام الولد كالقن) لما فيه من احياء ملكه (وان ابق من الراد لا يضمن) اذا اشهد لانه امانة في يده (٦) وفي بعض النسخ انه لا شيء له وهو صحيح ايضا لانه في معنى البائع من المالك ولذا يحبس لاستيفاء الجعل (ويشهد أنه أخذه لرد) لان ترك الاشهاد اماره انه اخذه لنفسه وهذا الاشتراط لاستحقاق الجعل وسقوط الضمان (٧) وجعل الرهن على المرتين (لان الجعل لاحياء ماله والمالية حق المرتين لان الاستيفاء

(١) قوله بحديث فان لم يأت الخ (رواه البزار والدارقطني وفيه يوسف بن خالد السني (٢) قوله لما ذكرناه) من نظر الجانبين غناية وكان نظر الملتقط في التصديق على الاجنبي هو الثواب ايضا الحديث مرفوع في البحاري الخازن المسلم الامين الذي ينفذ يوما قال يعطي ما أمر به كاملا موفرا طيب به نفسه فيدفعه الى الذي أمر له احد المتصدقين اه والملتقط مأمور على تقدير اجازة المالك لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وعلى تقدير تضمين الملتقط يتمحض الثواب للملتقط وهذا نفع ظاهر ايضا وعلى تقدير تضمين الفقير له ثواب دفع خلة الفقير الحالة باذن الشرع كما في القرض (٣) قوله من اوجب الخ (فروى عبد الرزاق عن ابن مسعود رضي الله عنه أربعين وابن أبي شيبه عن عمر رضي الله عنه دينار أو اثني عشر درهما وروى ابن أبي شيبه عن عمر رضي الله عنه ايضا أربعين (٤) قوله ولا سمع في الضال) فلا يقاس عليه ولا يلحق به دلالة لزيادة تعب رد الآبق تحفظا عن هروبه ثانيا (٥) قوله ثبت بالنص) وهو قول عمر وابن مسعود أو المراد اجماعهم وحمل قول من نقص منها على نقصان السفر (٦) قوله وفي بعض النسخ أي لسخ القدوري

منها (وامر نفقته كاللقطة) لعدم الملك ع  
 ﴿كتاب المفقود﴾

(هو غائب لم يدر موضعه) وفي نسخة ع (وحياته وموته) وكأنه نصريح بما علم التزاما ع (فينصب القاضي من يأخذ حقه) كغلاته والدين الذي اقر به الغريم لانه نصب ناظرا لكل حاجز عن النظر لنفسه (ويحفظ ماله ويقوم عليه) وما يخاف فساد يبيعه القاضي (وينفق منه على قربيه ولادا وزوجته) قال في في الهداية هم الاصول والفروع لان نفقتهم وكذا الزوجة واجبة عليه حال حضوره بغير قضاء القاضي فالحكم بها حال غيبته امانة لا حكم على الغائب بخلاف نفقة الحواشي كالاخ لانها حال حضوره لا تستحق الا بالحكم فالحكم بها بعد غيبته حكم على الغائب انتهى (ولا يفرق بينه وبينها) وقال مالك يفرق بينهما بعد أربع سنين لان عمر رضى الله عنه (١) قضى هكذا في الذي (٢) استواء الجن بالمدنية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في امرأة المفقود (٣) انها امرأته حتى يأتها البيان وقول على رضى الله عنه فيها (٤) هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق خرج بيانا للمذكور في المرفوع (٥) وعمر رجع الى قول على (وحكم بموته بعد تسعين سنة) من يوم ولدته وفي رواية الحسن عن ابي خنيفة بعد مائة وعشرين من يوم ولد وفي ظاهر المذهب يقدر بموت الاقران وعن ابي يوسف بمائة سنة وقدر بعضهم بتسعين والاقيس (٦) ان لا يقدر بشيء والارفق ان يقدر بتسعين (وتعد امرأته وورث منه حيثئذ) اذ الموت الحكمي معتبر بالحقيق (لا قبله ولا يرث من أحد) لان بقاء حياته في ذلك الوقت باستصحاب الحال وهو لا يصالح حجة في الاستحقاق (فلو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط شيئا) كمن مات عن ابنتين وابن مفقود وابن ابن يعطى لابنتين النصف ويتوقف الباقي ولا يعطى ابن الابن شيئا (وان انتقض حقه يعطى أقل النصيبين) والمثال المذكور يصلح مثالا لهذا لان البنين قد نقص حقهما من الثلثين الى النصف ع (ويوقف الباقي كالحمل) كمن مات عن أخ وجدة وزوجة حامل فللجدة السدس وللزوجة الثمن ويتوقف الباقي ع

(١) (قوله قضى هكذا الخ) رواه ابن ابي شيبة وهب الرزاق والدارقطني  
 ع (٢) (قوله استواء) اي حيره الى المهاوى وهي المساقط ع بداية (٣)  
 (قوله انها امرأته الخ) اخرجه الدارقطني وهو مضعف بمحمد بن شريحيل  
 والحاصل ان في المسئلة اختلافا بين الصحابة والحديث الضعيف يصلح مرجحاً  
 (٤) (قوله هي امرأة الخ) رواه عبد الرزاق (٥) (قوله وعمر رجع) ذكر  
 عبد الرحمن بن ابي ليلى رجوع عمر الى قول على (٦) (قوله أن لا يقدر الخ)  
 لان نصب المقادير لا يكون بالرأى

الراهن وأمر نفقته كاللقطة وانه أعلم  
 ﴿كتاب المفقود﴾

هو غائب لم يدر أثره حي في حق نفسه فلا تسكح عهره ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته ويقم القاضي بمن يقبض حقه ويحفظ ماله ويسمح ما يخاف فساد وينفق على ولده وأيوبه وعهره ميت في حق غيره فلا يرث من غيره (أي توقف بنفسه من مال مورثه الى تسعين سنة) اختلف في المدة فقيل الارفق ان تقدر بتسعين سنة وظاهر الرواية ان تقدر بموت الاقران فان في هذا العصر قلما يعيش المرأ الى تسعين سنة (فان ظهر حيا قبلها فله ذلك وبعدها) أي بعد المدة (يحكم بموته في حق ماله يوم تمت المدة فتعد عهره للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقد فيرد ما وقف له الى من يرث الغير عند موته) الاصل عندنا ان ظاهر الحال وهو الاستصحاب حجة للدفع لا للإيجاب فاذا تمت المدة فهو في مال نفسه حتى قبل المدة ولا يرثه الوارث الذي كان حيا وقت فقده ثم مات بعد ذلك لان الظاهر انه كان حيا فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح حجة لإيجاب أثره من الغير فيرد ما وقف للمفقود الى من يرث من مورثه يوم موته

صاحبه وشركة عقد وركنها الا  
يجاب والقبول وشرطها عدم مايقطعها  
كشرط دراهم مساة من الربح  
لاحدهما) لان هذا يقطع الشركة  
لاحتمال ان لايقى بهذه الدراهم  
المساة ربح يشتركان فيه (وهي اربعة  
أوجه مفاوضة وهي شركة متساويين  
مالا وتصرفا ودينا) المراد المساواة في  
المال الذي يصح فيه الشركة ولا بأس  
بزيادة مال لايجري فيه الشركة  
( فلا تصح الا بين متحدين حرية  
وحلما وملة) اي لا بد ان يكونا حريين  
بالعين ملتهما واحدة فلا تصح بين  
مسلم وكافر وتجوز بين مسلمين  
بالعين وبين كافرين سواء كان احدهما  
كتائيا والآخر مجوسيا فان الكفر  
كله ملة واحدة وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم تجوز  
بين المسلم والكافر وعند مالك والشافعي  
رح لا تجوز المفاوضة أصلا (وتضمن  
الوكالة والكفالة) أي كل واحد  
وكيل الآخر في المعاملة وكذا كل واحد  
كفيل عن الآخر فاذا اشترى أحدهما  
شيئا فلبائع مطالبة الثمن من الشريك  
الآخر (ومشترى كل لهما الاطعام  
أهله وكسوتهم وكل دين لزم احدهما  
بما تصح فيه الشركة كالشراء والبيع  
والاستئجار) فيه احتراز عن لزوم  
دين بسبب لا تصح فيه الشركة كالجنابة  
والنكاح والحلح والصلح عن دم  
عمد كالنفقة (أو بكفالة بامرضنه  
الآخر وبغير أمر لاهو الصحيح)  
أي اذا لزم أحدهما دين بسبب الكفالة

### كتاب الشركة

(شركة الملك ان يملك اثنتان عينا ارضا أو شراء) أو غيرها كالآهاب والاستيلاء  
( وكل اجنبي في قسط غيره وشركة العقد) ركنها الايجاب والقبول وهو ( ان  
يقول أحدهما شاركتك في كذا ويقبل الآخر ) واللفظ المذكور ليس بلازم  
فلو دفع الفأ الى آخر وقال أخرج مثلها أو اشترى وما كان ربح فهو بيننا وقبل  
الآخر أو أخذها وفعل العقد . ف ( وهي مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة )  
وقال مالك لا اعرف ما المفاوضة وقال الشافعي لا يجوز لتضمنها الوكالة بمجهول  
الجلس والكفالة لمجهول ولنا حديث فافوضوا فانه اعظم للبركة . هداية وأخرج  
ابن ماجه ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة واختلاط البر والشعير للبيت  
لا للبيع وفي بعض نسخ ابن ماجه المفاوضة بدل المقارضة ورواه ابراهيم الحاربي  
في كتاب غريب الحديث وضبطه المعارضة بالعين والصاد وفسرها ببيع عرض  
بعرض . ف ولان الناس يعاملونها من غير تكبر وبه يترك القياس والجهالة متحملة  
(١) تبعا (٢) كما في المضاربة (وتساويا مالا وتصرفا) التساوى تصرفا (٣)  
مستلزم للتساوى ديناً . در (ودينا) لانباء اللفظ عن التساوى قال قائلهم \*  
لا يصلح الناس فوضا لا سراة لهم \* ولا سراة اذا جهلهم سادوا \* أي متساوين  
فلا بد من تحقق المساواة ابتداء وانتهاء واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة  
( فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبالغ ) لان العبد وكذا الصبي لا يملك التصرف  
ولا الكفالة الا باذن المولى او الولي . هداية ويحتمل حجرة بعد اذنه . ع  
( ومسلم وكافر ) لان المسلم ممنوع من شراء الخمر والخنزير لا الكافرو فيه خلاف  
ابي يوسف ( وما يشتره كل يقع مشتركا ) لان مقتضى العقد المساواة ( الاطعام  
أهله وكسوتهم ) لاستثنائه عن المفاوضة للضرورة فان الحاجة الرتبة معلومة  
الوقوع ولا يمكن ايجابه على صاحبه ولا الصرف من ماله (٤) ولا بد من الشراء  
فيختص به ضرورة . هداية وان تقد الثمن من مال الشركة ضمن نصفه لصاحبه  
فاذا وصل الى يده بطلت المفاوضة لانه فضل مال شريكه . محمد امين ( وكل دين  
لزم أحدهما بتجارة وغصب وكفالة ) بامر المكفول عنه ( لزم الاخر ) للمساواة  
خلاف لابي يوسف في الغصب والكفالة لانه ضمان وجب بسبب غير التجارة فلا  
يلزم شريكه كارش الجنابة ولا يبي خنيفة ان الكفالة معاوضة اثناء وضمان الغصب  
والاستهلاك كضمان التجارة ولذا صح اقرار المأذون به عبدا كان أو صيبا حرا

(١) ( قوله تبعا ) اي لغيرها وهي المساواة لان المفاوضة تقتضي المساواة كما مر  
ولا تثبت المساواة الا ان يصير كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه . ك (٢)  
( قوله كما في المضاربة ) لتضمنها الوكالة بالمجهول (٣) ( قوله مستلزم الخ ) فكان  
التصريح به للاختلاف فيه كما سيأتى بعد اسطر . ع (٤) ( قوله ولا بد الخ ) للحاجة .

من غير أمر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك الآخر فان كان بامر المكفول عنه يضمنه الشريك الآخر

(وَأَنْ وَرِثَ أَحَدُهُمَا أَوْ هَبَ لَهُ مَا يَصْحَقُ فِيهِ) (٣٣٦) الشركة وقبض صارت غنائاً (القبض يشترط في الهبة) وفي العرض

والعقار يبقى مفاوضة) أي في واث  
العرض والمقار بقيت مفاوضة لأن مال  
الشركة لم يزد ثم شرع في الوجه الثاني  
من الشركة فقال (ومن أن وهو شركة  
في كل تجارة أو في نوع ولا تضمن  
الكفالة وتصح ببعض ماله ومع فضله  
مال أحدهما وتساوى مالهين لا  
الربح) أي يصح بأن يشترط أن  
يكون المال مساوياً ولا يكون الربح  
مساوياً وبالعكس خلافاً لفرق الشافعي  
رح (وكون مال أحدهما دراهم  
والآخر دنانير وبلا خلط) خلافاً  
لزفر والشافعي رح (وكل مطالب  
بشئ مشري لا غير) أي لا غير  
المشتري بناء على أنه لا يتضمن الكفالة  
(ثم يرجع على شريكه بحصته منه  
أن أداء من ماله ولا تصحان إلا  
بالثقلين والفلس النافقة والتبر والتقرة  
أن تعامل الناس بهما) التبر ذهب  
غير مضروب والتقرة فضة غير  
مضروبة (وبالعرض بعد أن يباع  
كل نصف عرضه بنصف عرض  
الآخر) اعلم أنه لا يخلو أمان تكون  
قيمة متاعهما مساوية حينئذ يبيع  
كل واحد منهما نصف متاعه بنصف  
متاع الآخر ثم يقدان عقد الشركة  
وأما أن تكون قيمة متاعهما متفاوتة  
غير مساوية كما إذا كان قيمة متاع  
أحدهما ألفاً وقيمة متاع الآخر ألفين  
يبيع صاحب الأقل ثلثي متاعه بثلاث  
متاع الآخر ليكون كل واحد منهما  
أثلاثاً ثلثاً لصاحب الأكثر وثلثه  
لصاحب الأقل ثم يقدان عقد

وكذا المكاتب ويؤاخذ به في الحال ومحمد مع أبي حنيفة في القصب ومع أبي  
يوسف في الكفالة • ف (وتبطل أن وهب لأحدهما أو ورث ما تصح به الشركة)  
لفوات المساواة (لا العرض) لعدم اشتراط المساواة فيه (ولا تصح مفاوضة  
وعنان بغير التقدين) (١) وقال مالك تجوز بالعروض والمكيل والموزون أن  
كان الجنس واحداً لنا (٢) أنه يؤدي إلى ربح ما لا يضمن عند بيع كل منهما  
راس ماله وتفاضل الثمنين فإن ما يستحق أحدهما من الزيادة في مال صاحبه ربح  
ما لم يملك (٣) وما لم يضمن بخلاف الدراهم والدنانير (٤) لأن ثمن ما يشتره  
(٥) في ذمته إذا لم لا تضمن فكان ربح ما ضمن (والتبر) أي غير المصوغ. ف  
(والفلس النافقين) أما الفلس فلرواجه رواج الأثمان الحق به وأما التبر وإن  
خلقت للتجارة في الأصل لكن الثمنية تختص بالضرب (٦) المخصوص لأن عند  
ذلك لا يصرف إلى (٧) شيء آخر ظاهراً إلا أن جريان التعامل باستعمالها ثمنها  
نزل منزلة الضرب (ولو يباع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر وعقد  
الشركة صح) أي شركة العقد فكل منهما وكيل يبيع لصيب صاحبه ثم بالشراء  
بعده بثمنه • ك (وعنان أن تضمنت وكالة فقط) بيان لشرطه دري أن الوكالة  
شرط العنان لا الكفالة والتساوى مالا وتصرفاً فلا وجود لها بدون الوكالة ويوجد  
بدون الأخيرين لكنهما لا يتأنيان وجوده فيجتمعا • ع (وتصح مع التساوى  
في المال دون الربح) أن شرط العمل عليهما سواء عملاً أو عمل أحدهما أو على  
من له زيادة الربح وإن شرطاه على أقلهما وربحا لا تجوز • ف وقال زفر والشافعي

(١) (قوله وقال مالك يجوز الخ) وفيه أن مالكا لا يقول بالمفاوضة إلا أن ثبت  
عنه روايتان أو هو تقرير منه على قول من يقول به • عناية (٢) (قوله أنه  
يؤدي) قيل هذا ممنوع لاشتراط خلط العرضين قلنا الاختلاط لا يوجب الشركة  
في كل ثوب وحية فإذا بيع شيء من المخلوط عند طلوع السعر لا يعلم مقدار ما فيه  
من المائين هل هما متساويان بل الظاهر التفاوت فليزم اختصاص أحدهما بزيادة  
الربح لزيادة ملكه ومقداره مجهول فلم يصل إلى حقه وربح الآخر ما لم يضمن •  
ف (٣) (قوله وما لم يضمن) كأنه احتراز عن غلة المقصوب للغاصب فإنه يملكها  
وإن كان ملكاً خيئاً حتى يجب عليه التصديق بهما وإنما يملكها لأن المقصوب مضمون  
عليه وإن لم يملكه حين الاستغلال • ع (٤) (قوله لأن ثمن ما يشتره بدراهم الشركة)  
ولو أضاف الشراء إلى دراهم أحدهما (٥) (قوله في ذمته) وما في ذمة كل منهما  
يجب على كل منهما نصفه لأن كلا عاقد لنفسه في النصف أصالة وفي النصف الآخر  
لشريك وكالة كما صرح به صاحب الهداية في مسألة عدم اشتراط الخلط • غ (٦)  
(قوله المخصوص) خرج ضربها حلياً فأنها تضمن بالتأمين (٧) (قوله شيء آخر)  
كالقلب والخاتم وغيرهما • ك

الشركة فيكون الربح بقدر الملك وإنما يحتاج إلى عقد الشركة ليكون كل واحد وكيلًا من الآخر وإنما لا تصح

حينئذ يستحق بالشرط وأيضاً الدراهم والدنانير لاثنين في العقد فالربح لا يكون ثناء لرأس المال (وهلاك مالها أو مال أحدهما) أي هلاك مال الشركة أو مال أحد الشريكين (قبل الشراء يبطلها وهو على صاحبه) أي الهلاك على صاحب المال (قبل الخلط هلك في يده أو في يد الآخر وبعد الخلط عليهما فان هلك مال أحدهما بعد شراء الآخر بماله فشريه لهما ورجع على الآخر بحصته من ثمنه) أي رجع المشتري على أحدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن لأن الشراء قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال وعبرة الهداية هكذا ولو اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فهنا محل أن يغلط في الفهم ويفهم أنه هلك مال الآخر قبل شراء أحدهما لكن يجب أن يفهم هكذا فان وضع المسئلة في ما اذا كان هلاك مال الآخر بعد شراء أحدهما بماله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك وبدليل قوله هذا اذا اشترى أحدهما بأحد المائين أو لاثم هلك مال الآخر فيجب أن يفهم وهلك مال الآخر قبل أن يشتري هذا الآخر بماله شيئاً وانما ذكرت هذا لأنه موضع الغلط (وان هلك قبله شراء الآخر فان وكله حين الشركة صريحاً فشريه لهما شركة ملك ورجع بحصة ثمنه والا فله) أي أن هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر

لا تصح المساواة في المال والتفاضل في الربح لنا أن أحدهما قد يكون أهدي أو أكثر عملاً وأقوى فلا يرضى بالمساواة (وعكسه) لما ذكره. ع أن أتت زيادة الربح على قدر المال للعامل منهما أو لاكثرهما عملاً فهم من عيني (وبعض المال) لأن لفظ العنان لا تقتضي المساواة (ف) وخلاف الجنس (بناء على عدم اشتراط الخلط) (وعدم الخلط) خلافاً لفرع الشافعي فهما لأن الربح فرع المال (١) ولا يقع الفرع على الشركة إلا بعد الشركة في الأصل (٢) وأنه بالخلط ولنا أن الشركة في الربح مستندة إلى العقد دون المال. هداية ولا إلى التصرف فيه لأن معنى إضافة الربح إلى التصرف في المال أنه اكتسب عنه وهذا لا يفيد لنا إذ هو معلوم لنا وانما حاجتنا إلى ثبوت حل الربح لكل منهما في مال الآخر ولا شك أن حله يضاف إلى العقد (٣) لا إلى التصرف لوجود التصرف في البضاعة ولا حلها بالتصرف فيه علة وجود الربح والعقد علة حله وليس الكلام إلا في الحل والعقد لا يتوقف على خلط المال لأن المال محل العقد خارج عن حقيقته. ف (وطولب المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمينها الكفالة (ورجع على شريكه بحصته منه) أن أدى من مال نفسه (وتبطل بهلاك المائين أو أحدهما قبل الشراء) لأن المال معقود عليه في عقد الشركة لأنه يتعين فيه كما في الهبة والوصية بخلاف المضاربة والوكالة فإنه لا يتعين فيهما هداية والهلاك قبل الخلط (٤) على مالكة ويعد عليهما. در (وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشتري بينهما) لأن الملك حين وقع وقع مشتركاً لقيام الشركة حينئذ ثم الشركة شركة عقد عند محمد فإيهما باع جاز بيعه (٥) خلافاً للحسن بن زياد (ورجع بحصته من ثمنه على شريكه) لأنه اشترى نصفه بوكالته وقد الثمن من مال نفسه (وتفسد أن شرط لأحدهما دراهم مسماة من الربح) لأنه قاطع الشركة ففساه لا يخرج إلا قدر المسمى (ولكل من شريك العنان) والمفاوضة (أن يبضع) لأنه معتاد. تنوير ولأنه يملك الاستجار على العمل والتحصيل بغير عوض أدنى منه (٦) فيملكه (ويستاجر) لأنه من صنع التجار. ع (ويودع) لأن التاجر لا بد له منه (ويضارب) لأن المضاربة (٧) دون (١) (قوله ولا يقع الفرع إلخ) أي لا يقع الفرع مشتركاً إلا بعد الاشتراك في الأصل والاشتراك بالخلط. ع (٢) (قوله وأنه بالخلط) لأن معنى الشركة هو الخلط أو الاختلاط والاتفاق على أن يعتبر في كل عقد شرعي ما هو مقتضى اسمه. ف الملقوى. ع (٣) (قوله لا إلى التصرف) أي ولا إلى الاشتراك في المال لوجود الاشتراك في شركة الملك ولا حل. ع (٤) (قوله على مالكة) ولو الهلاك في يد الآخر لأن المال أمانة في يده. أمين (٥) (قوله خلافاً للحسن بن زياد) فإنه شركة ملك عنده فلا ينقضي بيع أحدهما إلا في نصيبه (٦) (قوله فيملكه) بالأولى. ع (٧) (قوله دون الشركة) وجه كونها دونها أن الوضعية تلزم الشريك لا المضارب

(٤٣) كشف الحقائق شيئاً بماله فان الشركة قد بطلت بهلاك المال فبطلت الوكالة التابثة في ضمن عقد الشركة فان وكل أحدهما الآخر بالشراء توكيلاً صريحاً فيقول كل ما اشترته بالمال الذي معك فاشتر نصفه لي فيكون

(٣٣٨) ان يرجع على الآخر لحصته من الثمن وان لم يوكاه فالمشترى يكون للمشتري

المشترى بينهما شركة ملك فالمشترى

الشركة فتضمنها (ويوكل) لان الوكالة من توابع التجارة ويؤيده في المال امانة  
لقبضه باذن المالك (١) لاعلى وجه البدل والوثيقة (٢) وتقبل ان اشتركا خياطان أو  
خياط وصباغ على ان يتقبلا العمل ويكون الكسب بينهما (٣) وقال مالك وزفر  
يشترط اتحاد العمل وقال الشافعي وزفر لا تجوز هذه الشركة لعدم المال والشركة  
في الربح بناء على الشركة في المال على أصلهما ولنا ان المقصود منه (٣) التحصيل  
(٤) وهو يمكن بالتوكيل (وكل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما) ويبرأ (٥) الدافع  
بالدفع الى أيهما كان هذا في المفاوضة ظاهر وفي غيرها استحسان والقياس يأباه لان  
المقدد وقع (٦) مطلقا والكفالة مقتضى المفاوضة وجه الاستحسان ان (٧)  
هذا المقدد يقتضي الضمان بقدر مطالبة عمل ما قبله الاخر والبراءة بالدفع لتضمنه  
(٨) توكيل قبول العمل على صاحبه (٩) فكان العمل مضمونا على الآخر  
بالضرورة . ف (وكسب أحدهما بينهما) للشركة (ووجوه ان اشتركا بلا مال على  
ان يشتريا بوجوههما ويبيعا) ويكون مفاوضة هداية ان تلفظا بلفظ المفاوضة أو ما  
يقوم مقامه . ف يراعى شروطها مع ومطلقه ينصرف الى العنان ولا يجوز عند الشافعي  
شركة الوجود والوجه من الجانبين (١٠) تقدم (وتتضمن الوكالة) لان التصرف  
على الغير أما بالوكالة أو الولاية ولا ولاية فتعين الوكالة (فان شرطا مناصفة المشتري  
أو مثالبته فالربح كذلك وبطل شرط الفضل) لان استحقاق الربح أما بالمال أو  
العمل أو الضمان قرب المال يستحقه بالمال والمضارب بالعمل والاستاذ الذي يلقي  
العمل (١١) على التلميذ بالضمان

(ولكل من يبيع ويودع ويضارب) أي  
يدفع المال مضاربة (ويوكل) أي  
يوكل أجنبيا بالبيع والشراء ونحوهما  
(والمال في يده أمانة) أي في يد كل  
واحد من الشريكين أمانة حتى لا يضمنه  
بلا تعد (وشركة الصنائع والتقبل)  
هذه هي الوجه الثالث من الشركة  
(وهي ان يشترك صانعان كخياطين  
أو خياط وصباغ ويتقبلا العمل والأجر  
بينهما صححت وان شرطا العمل نصفين  
والمال اثلاثا) أي الأجرة اثلاثا  
بينهما هذا عندنا وعند الشافعي رح  
لا يجوز هذه الشركة وعند مالك  
رح لا يجوز الا عند اتحاد العمل (ولزم  
كلا عمل قبله أحدهما فيطالب كل  
بالعمل ويطالب الآخر) أي يطالب  
كل واحد أجر عمل عمله أحدهما  
(ويبرأ الدافع بالدفع اليه) أي يدفع  
الأجر الى كل واحد منهما (والكسب  
بينهما وان عمل أحدهما فقط وشركة  
الوجوه) هذه هي الوجه الرابع  
من الشركة (وهي ان يشتركا بلا  
مال ليشتريا بوجوههما ويبيعا) أي  
ليشتريا بلا تعد الثمن بسبب وجاهتهما  
فيصافيا حصل من الثمن يدفعان  
منه الثمن الى بائعهما فان فضل منه  
شيء يكون مشتركا بينهما وهذه  
الشركة لا تجوز عند الشافعي رح  
(قصص مفاوضة) بان يشترط  
المساواة في الأمور التي يجب مساواتها  
في المفاوضة (ومطلقها عنان وكل  
ويكل الاخر في الشراء) أي اذا

(١) (قوله لاعلى وجه البدل والوثيقة) لا كقبوض على سوم الشراء أو الرهن (٢)  
(قوله وقال مالك وزفر يشترط اتحاد العمل) فيه ان زفر لا يرى هذه الشركة أصلا  
والجواب ان عن زفر في جوازها روايتين (٣) (قوله التحصيل) أي تحصيل  
الربح على الاشتراك (٤) (قوله وهو يمكن بالتوكيل) بقبول العمل عليه كما يقبله  
لنفسه فيكون كل أصيلا في النصف ووكيلا في النصف فتحققت المشاركة في الربح  
وهو لا ينصرف على المال بل جاز بالعمل . ف كما في المضارب ع (٥) (قوله  
الدافع) أي دافع الأجرة . ع (٦) (قوله مطلقا) ويطلق عقد الشركة ينصرف  
الى العنان (٧) (قوله هذا المقدد) أي عقد شركة الصنائع (٨) (قوله توكيل  
قبول العمل) أي توكيل كل منهما الآخر بقبول العمل عليه وفعل الوكيل يلتقل  
الى الموكل فكان الاخر هو القابل فكان العمل الخ . ع (٩) (قوله فكان  
العمل مضمونا الخ) كما ان في التوكيل بالشراء يقع الشراء على الموكل . ع فخرى  
مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البدل . هداية لافي غيرها حتى لو أقر بدين  
من ثمن صبغ أو أجرة يمت لم يصدق على صاحبه . غناية (١٠) (قوله تقدم) أي في  
التقبل . ع (١١) (قوله على التلميذ بالضمان) لانه هو المطلوب من رب الثوب

كان عقد الشركة مطلقا أما ان شرطت فيه المفاوضة فكل وكيلا الآخر وكفيله (فان شرطا مناصفة (١) واستحقاق  
المشتري أو مثالبته فالربح كذلك وشرط الفضل باطل) أي ان شرطان المشتري يكون بينهما نصفين أو اثلاثا وربح



أحدهما زائد على قدر ملكه فذلك الشرط باطل لأن الربح يكون بقدر الملك لا لا يؤدي إلى ربح مالم يضمن بخلاف  
العتان إذا كان رأس المال غير العروض فإن رأس المال حينئذ لا يتبين بالتبيين فلا يكون الربح غامراً رأس المال على ماسر (ولا يجوز الشركة  
في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وما حصل لكل فله وما أخذاه (٣٣٩) معا فلهما نصفان وما حصل له باطناً

الآخر فله) مثل أن يقطع أحدهما  
ويجمع الآخر يكون للقالع (وللا آخر  
أجر مثله بالغاً ما بلغ عند محمد رح  
ولا يزداد على نصف ثمنه عند أبي  
يوسف رح ولا في الاستسقاء بان  
كان لأحدهما بطل ولا آخر راوية  
واستق أحدهما فالكسب للعامل  
وعليه أجر مثل مال آخر والربح  
في الشركة الفاسدة على قدر المال  
كما إذا شرط في الشركة دراهم مائة  
من الربح لأحدهما ففسدت الشركة  
فيكون الربح بقدر الملك حتى لو كان  
المال نصفين وشرط الربح اثلاثاً  
فالشرط باطل ويكون الربح نصفين  
وتبطل الشركة بموت أحد الشريكين  
وبالحاقه بدار الحرب مرتداً إذا قضى  
به ولم يترك أحدهما مال الآخر بلا  
إذنه) أي لا يجوز لأحدهما أن يؤدي  
زكاة مال الآخر بلا إذنه (فإن أذن  
كل لصاحبه فأدى باولاه ضمن الثاني وإن  
جهل بأداء الأول) هذا عند أبي حنيفة  
رح وعندهما إذا جهل بأداء الأول لا  
يضمن (وإن أدبا معاً ضمن كل قسط  
غيره) مثل أن أدى كل واحد بقية  
صاحبه وافترقا أدواهما في زمان واحد لا  
يعلم تقدم أحدهما على الآخر ضمن كل  
نصيب الآخر (فإن اشترى مقاضاً أمة  
بأذن شريكه ليطأها فهي له بلا شيء) هذا  
عند أبي حنيفة رح وأما عندهما يرجع  
الشريك على المشتري بالثمن لأن المشتري

(١) واستحقاق الربح في الوجوه بالضممان والضليل على قدر الملك في المشتري  
فالربح الزائد عليه وبيع مالم يضمن  
(ولا تصح شركة في احتطاب واصطياد واستقاء) لتضمن الشركة الوكالة والتوكيل  
بأخذ المباح باطل لأن أمر الموكل (٢) غير صحيح (والكسب للعامل) لسبق  
يده إليه (وعليه أجر مثله ما للآخر) لاستيفائه منافع ملك الغير (والربح  
في الشركة الفاسدة بقدر المال وإن شرط الفضل) لأن الزيادة إنما تستحق بالتسمية  
وقد فسدت (وتبطل الشركة بموت أحدهما ولو حكماً) كالحاق مرتداً وحكم  
القاضي به لضمها الوكالة وهي تبطل بالموت (ولا يترك مال الآخر بلا إذنه)  
لأن الزكاة ليست من جنس التجارة (فإن أذن كل وأدى معاً ضمنا ولو متعاقبا  
ضمن الثاني) وقال لا يضمن أن لم يعلم بأداء الآخر ولا في حنيفة أن المقصود من  
الأمر خروج عن عهدة الواجب لأن الظاهر أنه (٣) لا يلتزم الضرر إلا (٤)  
لرفع الضرر وهذا المقصود بأدائه بنفسه قد حصل فعرض الأماور عن المقصود  
فانزل علم أولاً لأنه عول حكماً (وإن أذن أحد المتفاوضين بشراء أمة ليطأها  
ففعل ففيه له بلا شيء) وقال يرجع عليه بنصف الثمن كما في شراء الطعام لأهله  
وله أن الجارية وقعت مشتركة جرياً على مقتضى عقد الشركة لأنهما لا يمكن  
تغييره لكن الأذن بالوطء يتضمن هبة نصيبه لأن الوطء لا يحل إلا بالملك ولا  
يمكن إثباته بالشراء من إثباته لأنه مخالف مقتضى الشركة فإثباته بالهبة الثابتة في  
ضمن الأذن بخلاف الطعام لأنه مستثنى من الشركة ضرورة فيقع الملك له خاصة  
ثم أدى ديناً عليه من مال الشركة

#### كتاب الوقف

(هو حبس العين على ملك الوقف) معناه استمراره على ملكه كما كان قبل الوقف  
ولم يخرج عن ملكه كما قال به لا ما يتبدل إليه الوهم من هائه على ملكه بعد الموت (ع  
وعند مالك هو حبس العين على ملك الوقف فلا يزول ملكه عنه لكن لا يباع عنده ولا  
يوهب ولا يورث (ف) (والصدق بالمنفعة) لقوله عليه الصلاة والسلام (٥) لا حبس  
بالعمل (ك) لا التلميذ (ع) (١) (قوله واستحقاق الربح الخ) لأن كلامهما مضمون  
بشئ ما اشتراه (ع) (٢) (قوله غير صحيح) لعدم ملكه (ف) وأما الوكالة بالشراء فوكالة  
بالزام الدراهم للبائع في ذمة الموكل والدراهم ملكه (فهم من (٣) قوله لا يلتزم  
الضرر) أي الدينوي (٤) (قوله لدفع) الضرر أي الدينوي (٥) (قوله لا حبس الخ)  
أسنده الطحاوي ورواه الدارقطني وفيه عبد الله بن طيبة عن أخيه وضعفوه ما ورواه

أدى نصف دينه من مال الشركة ولا في حنيفة رح أن الجارية دخلت في الشركة حال الشراء ثم الأذن بالشراء للوطء (أقضى الهبة لأنه لا  
طريق لحل الوطء إلا الهبة لأنه لو باع نصيبه من شريكه يصير هذا النصيب مشتركاً بينهما فلا يحل الوطء) وإذا أقضى الهبة لا يكون على  
المشتري شيء (وأخذ كل بضمنها) أي للبائع أن يطالب الثمن من أيهما شاء لأن المتفاوضة تتضمن الكفالة



(١) عن فرائض الله وعن شريح (٢) جاء محمد عليه السلام يبيع الحبس والملك يزول بالقضاء) لانه قضاء في مجتهده فيه هداية فوجب تنفيذه ع (لا الى مالك) لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ بعه كسائر املاكه ولانه لو ملكه (٣) لما انتقل عنه بشرط المالك الاول كسائر املاكه (ولا يتم حتى يقبض) اعلم انه اذا كان الملك يزول عندهما يزول بمجرد القول عند أبي يوسف وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتاق لانه اسقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولي لانه حق الله تعالى وانما يثبت فيه في ضمن التسليم الى العبد لان التمليك من الله تعالى وهو مالك الاشياء لا يحقق مقصودا (٤) وقد يكون يكون تبعا لغيره فيأخذ حكمه فينزل منزلة الزكاة هداية حيث يحقق التسليم فيها في ضمن التسليم الى الفقير بداية ش (ويفرز) وعند أبي يوسف يصح وقف المشاع ولهما ان القبض شرط ثم هذا في محتمل القسمة أما في غيره فيجوز مع الشيوع عند محمد أيضا (ويجعل آخره لجهة لا تقطع) وعند أبي يوسف يصح بدون التأييد لهما ان موجب الوقف تأيد زوال الملك بدون التمليك كالعتق وعند تومهم انقطاع الجهة (٥) لا يتوفر على الوقف موجه (وصح وقف العقار) وهي الارض مبنية كانت أولا . ف وانما يصح

ابن أبي شيبة من قول علي رضي الله عنه قال لا حبس عن فرائض الله الا ما كان من كراع او سلاح وينبغي ان يكون لهذا الموقوف حكم المرفوع لانه بعد ان علم ثبوت الوقف حيث استثنى الكراع والسلاح لا يقال الاسماع والا فلا يحل . ف (١) قوله عن فرائض الله أي سهام الورثة المقدرة في كتاب الله تعالى ع (٢) قوله جاء محمد صلى الله عليه وسلم الخ) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي وشريح من كبار التابعين وقد رفعه فهو مرسل محتج به عندنا (٣) قوله لما انتقل عنه) لكنه ينتقل الاجماع على صحة قول الواقف ثم من بعد فلان على كذا (٤) قوله وقد يكون تبعا لغيره) وهذا ممنوع لانه تحصيل الحاصل المستمر ثم لا موجب لاعتباره حتى يحتاج الى تكلف توجيهه لان غاية ما أوجبه الدليل وجوب صرف الغلات الى المصارف أما مع ثناء الملك أو بدونه فاذا فعل فقد خرج عن عهدة الواجب كما هو في سائر الواجبات المالية من غير زيادة تكلف اعتبارا من آخر لم يمكن أن يلاحظ التسليم الى المستحق تسليما اليه تعالى يجعله نائباً بقبض حقه تعالى لكن النائب انما هو المستحق لا المتولي كما في الزكاة ويمكن أن لا يلاحظ شي من ذلك بل المقصود انما هو فعل الواجب فلذا كان قول أبي يوسف أوجه عند المحققين وأخذ البلخيون بقول أبي يوسف والبخاريون بقول محمد (٥) (قوله لا يتوفر على الوقف موجه) لتحتم التمليك عند الانقطاع كيلا تلزم السائبة بخلافه عند قيام الجهة لانتفاع الجهة به فلا تلزم من انتهاء التمليك السائبة لانها هي التي زالت عن ملك مالكها لا الى مالك

(هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية وعندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى فلو وقف على الفقراء أو بني سقاية أو خانا لبني السيل أو رباطا أو جعل أرضه مقبرة لا يزول ملك الواقف عنه وان علق بموته نحو ان مت فقد وقف في الصحيح) قد ذكر ان الخلاف بين أبي حنيفة ورح وصاحبيه في جواز الوقف فان الوقف لا يجوز عنده بناء على أنه تصدق بالمنفعة وهي معدومة لكن الاصح ان الخلاف انما هو في لزوم فان الوقف غير لازم عنده وان علق بالموت ففي التعليق بالموت روايتان عنه في رواية يصير لازما وفي رواية لاواحتار في المتن هذا وأما عندهما فالوقف لازم وعليه الفتوى والاصل فيه وقف الخليل صلوات الله عليه الكعبة وعند أبي حنيفة رح انما يلزم بأحد الشيتين وهو ما قال (الا أن يحكم به حاكم والا في مسجد بني وأفرز بطريقه وأذن للناس بالصلاة فيه فصلى واحد وان جعل تحته سرداب لمصلحة) اختلف في شرائط صيرورة المكان مسجدا فعند أبي يوسف رح يكفي مجرد قوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط للزوم الوقف

(١) لأن جماعة من الصحابة وقفوها (ببقره وأكرته) تبعا للأرض في تحصيل ما هو المقصود كالشرب في البيع وهذا عند أبي يوسف (ومشاع قضى بجوازه) لأنه قضاء في مجتهد فيه ع (ومنقول فيه تعامل) وهذا قول محمد وأبو يوسف معه في الكراع والسلاح (٢) بالنص (٣) على خلاف القياس (ولا يملك) إذا لزم. در الحديث مرفوع في الصحيحين تصدق بإصلها لا يباع ولا يورث ولا يوهب (٤) ولأن الحاجة ماسة إلى وصول الثواب دائما (ولا يقسم) في قول أبي حنيفة وإن قضى القاضي بوقف المشاع لأن معنى المبادلة راجع في القيميات. ف وعن أبي يوسف يقسم مع الشريك لأن الغالب في قسمة التيمم وإن كان مبادلة لكن غلبنا الأقران في الوقف نظرا للوقف (وان وقف على أولاده) لأن القسمة فرع الملك ولا ملك لهم ع (ويبدأ من غلته بعمارة بلا شرط) أي شرط الواقف ذلك أو لم يشترط لأن قصد الواقف (٥) صرف الغلة مؤبدا ولا يبقى دأمة إلا بعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء (وان دارا) للسكنى ع (فعمارتها على من له السكنى) (٦) لأن الحراج بالضمان (ولو أبي أو عجز) أجراها الحاكم ثم (عمر الحاكم باجرتها) ثم صرفها إلى من له السكنى رطاية لحق الواقف وحق من له السكنى لأنه لو لم يعمر يفوت السكنى أصلا (وصرف تقضه إلى عمارته إن احتاج) وفيه أن النقص إنما يحدث من الانهدام وبالانهدام تحققت الحاجة فلا معنى للشرط في قوله إن احتاج والجواب إن معناه إن الانهدام إن كان كثيرا احتاج إلى الإصلاح حال صرفه إليه وإلا بان كان قليلا جدا لا يخل بالاشتغال بالوقف ولا يلتفت به أحد. ع (١) قوله لأن جماعة من الصحابة وقفوها) أو لها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صدقة أبي بكر ثم عمر وعثمان وعلي والزبير ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعائشة وأختها أسماء وأم حبيبة وصفيّة بنت حيي وسعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبي أروى الدوسي وعبد الله بن الزبير رضوان الله عليهم أجمعين وأسانيدهم مذكورة في وقف الخصاص. ف عند تعليل صاحب الهداية للإمام أبي حنيفة رح في أوائل كتاب الوقف بقوله ولأن الملك باق الخ ع (٢) (قوله بالنص) وفي الهداية قال صلى الله عليه وسلم وأما خالد فقد حبس أدرما وأفرا ساه في سبيل الله تعالى الحديث والكراع الخيل ويدخل في حكمه الأبل لأن العرب يجاهدون عليها وكذا يحمل عليها السلاح أهم ع والحديث في الصحيحين (٣) (قوله على خلاف القياس) لأن القياس يأباه لأن شرط الوقف التأييد والتأييد لا يتأتى في المنقول. بداية وقال محمد القياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع (٤) (قوله ولأن الحاجة إلخ) ودفع هذه الحاجة إنما هو بعدم تملكه (٥) (قوله صرف إلخ) لأن غرضه وصول الثواب دائما (٦) (قوله لأن الحراج بالضمان) هذا لفظ الحديث أخرجه أبو عبيدة في كتاب غريب الحديث من حديث عائشة وعروة مرفوعا وهو من جوامع الكلم ومعناه والله أعلم إن يشتري مملوكا فيشغله ثم يردّه على البائع

عنده وعند محمد رح لا بد من أن يصل فيه بجماعة وعند أبي حنيفة رح يكفي صلاة واحد ثم جعله سرداب تحته لمصالح المسجد لا يمنع أن يكون مسجدا (فإن جعل لغيرها أو وسط داره مسجدا وأذن بالصلاة فيه فلا) أي أن جعل تحت المسجد سرداب لغير مصالح المسجد لا يصير المسجد مسجدا وكذا إذا جعل وسط داره مسجدا وأذن بالصلاة فيه لا يصير مسجدا لعدم إفراز الطريق (وعند أبي يوسف رح يزول بنفس القول) أي يزول ملك الواقف عن الوقف بنفس القول (وعند محمد رح تسليمه إلى المتولى وقبضه شرط) ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال (فصح وقف المشاع) المشاع إن لم يحتمل القسمة ففي المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند أبي يوسف رح أيضا وفي غيرهما يجوز الوقف عند محمد رح أيضا وإن احتمل القسمة فهو محل الاختلاف فيصبح عند أبي يوسف رح لا عند محمد رح ويقتضي بقول أبي يوسف رح (وجعله غلة الوقف أو الولاية لنفسه وشرطان يستبدل به أرضا أخرى إذا شاء عند أبي يوسف رح خاصة) فإن شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف

وكان وجوده كإدم يحفظه . ف ( والا حفظ للاحتياج ) وان تعذر إعادة عينه إلى موضعه بيع وصرف ثمنه إلى المرمة ( ولا يقسمه بين مستحق الوقف ) لأنه جزء من العين ولا حق لهم فيه وإنما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى ( وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه صح ) خلافاً لمحمد في المسئتين وللشافعي في الأولى ولا في حنفية وإبي يوسف ما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام (١) كان يأكل من صدقته والمراد صدقته الموقوفة (٢) ولا يحل له الأكل منها إلا بالشرط ولأن الوقف إزالة الملك إلى الله تعالى على وجه القرية فيشرط البعض أو الكل لنفسه قد جعل ما صار مملوكاً لله لنفسه وهذا جائز كما إذا بنى خاناً أو سقاية أو جعل أرضه مقبرة وشرط أن ينزله أو يشرب منه أو يدفن فيه ولأن مقصوده القرية وفي صرفه لنفسه ذلك قال صلى الله عليه وسلم (٣) نفقة الرجل على نفسه صدقة ( وينزع ) الواقف الذي شرط الولاية لنفسه ( لو خائفاً ) نظراً للفقراء ( كالوصى وان شرط ان لا ينزع ) لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل

#### ( فصل )

( من بنى مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ) لأنه لا يصير خالصاً لله تعالى إلا به ( ويأذن للصلاة فيه ) لاشتراط التسليم في باب الوقف وذلك في المسجد بالصلاة فيه ( فإذا صلى فيه واحد زال ملكه ) ولا سائبة لأنه صار خالصاً لله تعالى (٤) ولهذا لا يجوز الانتفاع به واكتفى بواحد لأن فعل الجنس متعذر فيكتفى بإدائه وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجداً لعدم اشتراط التسليم عنده وصار كالاعتاق ( ومن جعل مسجداً تحت سرداب ) هو بيت يتخذ تحت الأرض لتبريد الماء . ف ( أو فوقه بيت وجعل ) أي ولو جعل . ع ( يابه ) أي باب المسجد ( إلى الطريق وعزله أو اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه له بيعه ويورث عنه ) أما في الأولين (٥) فلأنه لم يخلص لله تعالى لتعلق حق العبد به وهذا إذا كان السرداب لغير مصالح المسجد وأما لو كان لمصلحته (٦) جاز بعبق قديم فالغلة للمشتري لأنه كان ضامناً للعبد لو مات في يده (١) ( قوله نذراً لكل الخ ) غريب وفي مصنف ابن أبي شيبة عن طاوس عن أبيه أنه لم ير أن خبجراً أخبرني أن في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها أهلها بالمعروف غير المنكر . ف جملة يأكل الخ اسم أن وفي صدقة الخ خبر . ع (٢) ( قوله ولا يحل له الخ ) للإجماع على عدم حل الأكل عند عدم الشرط (٣) ( قوله نفقة الرجل الخ ) وفي مسلم مرفوعاً أبداً بنفسك فتصدق عاينها الحديث وأخرج النسائي ما اطعمت نفسك فهو لك صدقة (٤) ( قوله ولهذا لا يجوز الانتفاع به ) غير العبادة أصله الكعبة (٥) ( قوله فلأنه لم يخلص لله ) والمسجد يكون خالصاً لله لاية وأن المساجد لله (٦) جاز إذ لا ملك لأحد فيه بل هو من تمام مصالح المسجد

عند أبي يوسف رح إذا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنده فإنه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط إذا ضعفت الأرض عن الربيع ونحن لا نقتضي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فإن ظلمة القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وقملوا ما فعلوا ( وشرط لتمامه ذكر مصرف مؤبد ) وقد قال أبو يوسف رح يصح بدونه وإذا انقطع صرف إلى الفقراء وضح وقف العقار لا المنقول وعن محمد رح صح وقف منقول فيه تعامل الناس كالقاس والمر والقدر والمشار والجنابة وثياها والقدر والمرجل والمصحف وعليه أكثر فقهاء الأمصار فإذا صح الوقف لا يملك ولا يملك ( اعلم أن بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف إذا خرب لعمارة الباقي والأصح أنه لا يجوز فإن الوقف بعد الهبة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقية وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال ( ولكن يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف رح ) فإن القسمة في غير المثليات تغلب فيها جهة التملك لا جهة الإقرار ومع هذا يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف

كما في مسجد بيت المقدس وعن أبي يوسف أنه يجوز فوق ونحت حين رأى ضيق منازل بغداد فكانه اعتبر الضرورة وعن محمد أنه أجاز ذلك كله حين دخل الرمي لما قلنا وأما في الثالث فلان المسجد ما لا يكون لاحد فيه حق المنع وإذا كان ملكه محيطا بجوانبه كان له حق المنع فلا يصير مسجدا وعن أبي يوسف ومحمد أنه يصير مسجدا لأنه لما رضى بكونه مسجدا ولا يصير مسجدا إلا بالطريق دخل الطريق وصار مستحقا من غير ذكر كما في الإجارة (ومن بنى سقاية أو خانا) لآباء السبيل • هداية في المفازة • ك (أورباطا) في الثغر • ك (أو مقبرة) لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم ) لأنه لم ينقطع عن حق العبد ولذا يشرب من السقاية ويسكن الخان وينزل الرباط ويدفن في المقبرة (١) فيشترط حكم الحاكم بخلاف للمسجد لأنه لم يبق له (٢) حق الانتفاع فتخلص لله من غير حكم الحاكم وعند أبي يوسف يزول ملكه (٣) بقوله لعدم اشتراط التسليم وعند محمد يزول بالاستقاء والسكنى والدفن لا اشتراط التسليم عذمه وتسليم كل بما يناسبه وهو ما ذكرنا (وان جعل شيء من الطريق مسجدا) لضيقة ولم يضر بالمارين • در (صح) لانهما للمسلمين • در (كمكسه) فيمرفيه كل أحد إلا الجنب والدواب والحائض • زيلى • در

(١) قوله فيشترط حكم الحاكم مفاده ان بعد الحكم انقطعت هذه المنافع على الواقف فليراجع قلنا هذا لو كان المراد بالعبد في قوله لم ينقطع عن حق العبد الواقف بخصوصه وكان المراد بحكم الحاكم حكمه بانتطاع حق الواقف وليس كذلك بل المراد بالعبد جنس العباد والمراد بحكم الحاكم حكمه بزوال ملك الواقف ومعلوم ان الحكم بزوال ملكه لا يقتضي انتطاع حقه في الشرب وما بعده لأنه واحد من العباد فحصل المقام كل وقف تعلق به للعباد حق دينوي كالاشياء المذكورة والمستغلات فلا بد لزوال ملك الواقف عنه من حكم الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله وما لا فلا كالمسجد • ع (٢) قوله حق الانتفاع أي غير العبادة • ع (٣) (قوله بقوله) أي بمجرد قوله وقفه • ع

تم الجزء الاول من كتاب كشف الحقائق • شرح كنز الدقائق • مع الخواشي كلاهما تأليف خاتمة أهل التحقيق والاتقان • الاستاذ الشيخ عبد الحكيم الانفان • أطال الله حياته للانام • وقع به الخاص العام • وبها مشه كتاب شرح الوقاية للمولى صدر الشريعة وحيث ان الكتاب المذكور طبع منه أولا خمسة وعشرين ملزمة لغاية نمرة ٢٠٠ في المطبعة الادبية ثم ان المؤلف غير منه شيئا حيث فصل بعض الكلمات وجعلها حاشية فتداركنا ذلك وجعلنا الحاشية في الصلب مفصلة عن الشرح بمجدول وذلك من أول ملزمة ٢٦ الى آخر في مطبعة الموسوعات بمصر بتصحيح ملتزم طبعه الشيخ محمود العطار من أول ملزمة ٢٦ الى آخره ويليه الجزء الثاني أوله كتاب البيوع

رح مع أنه لا يجوز التملك في الوقف فحمل جهة الافرار غالبية في الاوقاف فان وقف نصيبه من عقار • مشترك يجوز للواقف ان يقسمه مع الشريك وان وقف نصف عقار كله فالقاضي يقسم مع الواقف لكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصارف (ويبدأ من ارتفاعات الوقف بمبارته وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على معين وآخره للفقراء فهي في ماله فان امتنع أو كان فقيرا آجره الحاكم وعمره باجرته ثم رده الى مصرف وتفضيه يصرف الى عمارته أو يدخل وقت الحاجة اليها وان تعذر صرفه اليها بيع ويصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه

۲۳ < ۲۹	دانشنامه
الف ۲۰	فرهنگ
۴. ۲۶۸	تجارب

